ÇORLU KÜT. M. Arşiv 498

كون النسبة في الامور الاعتبارية لا تنافي النسبة الخارجية ٤٤

كلام النائم بمنزلة ايحاء الطيور ٤٢

علم الولي ٣٩

٥٥٧٦

٧٠٦٥

سعد العزاشهر بن محمد صالح
ودوسعد الرسوم
عوعبة الصفد
الكفر

حمد لله
حطاع على الكفار ومغفرة على الخطر وتنبيه على الخطر

بمبئی
۸۰۰

لا الہ الا اللہ محمد رسول اللہ
محمد رسول اللہ
اللہ تعالیٰ ربی ومحمد صلی اللہ
تعالیٰ علیہ وسلم نبی برحق
اشہد ان لا الہ الا اللہ
واشہد ان محمدا عبدہ ورسولہ
اللہم ثبت لسانی علی ہذا
القول الصادق آمین

۱۰۷

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده وصلى الله على رسوله وآله وأصحابه الصفوة والسلام والتحية قوله افتتح كتابه بهذا التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه لاستحباب الافتتاح بحمد الله فتطابق مع تأخر عن التسمية يحتمل وجوها أحدها أن وقوع الافتتاح بالتسمية لما كان ظاهرا وبالحمد خفيا افاد ما يخفى ويرتفع به التوهم والثاني الكوع الى دفع ما اشتهر من سؤال التعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد بيانه ما تقدم عن بعضهم من ان تأخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح بها لان الافتتاح امر عرفي يعتبر متقدما فيسع امرين واكثر وانما لان الافتتاح لا يكون حقيقيا يكون اسلوبيا وتأخر الحمد عن التسمية انما ينافي ان يقع به الافتتاح الحقيقي لا الاضافي ويكون قوله بعد التيمن بالتسمية تلويحا الى اضافية الافتتاح بالحمد فالوجه الاول لسلامته عن التعارض والثاني الى التوفيق وتوضيحه انه لما ثبت التعارض صير الى التوفيق بحمل الابتداء بالتسمية على الحقيقي والابتداء بالحمد على الاضافي فان الاضافة الى سوى التسمية ووجه التخصيص ظاهر شهودي والثالث ان افتتاح الشيء بالشيء يستلزم ان يكون ذلك الشيء جزءا للاول والتسمية لما كانت خارجة عن الكتاب لم يقع الافتتاح بها بل الافتتاح انما هو بالحمد فيكون جزءا للكتاب مقدما على سائر اجزائه ويخدش هذا الوجه ان فتح يفوت المحل بالحديث لا تقتضيه اثر ينبغي ان يقع الافتتاح والابتداء به بالتسمية ويجاب بان الباء في بسم الله في الحديث ليست مسلة للابتداء بل للالتباس بالتبرك المحمود في مقتضى الحديث ليس الا ان الشيء ينبغي ان يكون ابتداء الامر به حال الالتباس بالتبرك بالتسمية لا ان يكون الابتداء بها مقدما الافتتاح بها لا يفوت المحل بالحديث هذا وكن يلوح مما ذكرنا وما في حاشية التلويح ان قوله بسم الله ابتدئ الكتاب بجعل الكتاب مفعولا للابتداء الذي هو الباء في بسم الله ليس متعلقا بابتدئ بل بمحذوف هو الالتباس والتبرك اي الباء في بحمد الله في هذا الكتاب باينا ليس متعلقا بالافتتاح فلا تدل التسمية على وقوع الافتتاح بالحمد فلا يلزم جزئية الحمد للكتاب لانا كما يلزم من ذلك كون الافتتاح في التسمية على خروجه الى الحمد لم يلزم جزئية التسمية للكتاب فلو قيل افتتاح الشيء بالشيء مطلقا سواء كان الباء سببية للافتتاح او للالتباس لا يستلزم جزئية الثاني قلنا لو سلم مع ظهور خلافه يلزم ان يقتضي الحديث جعل التسمية جزءا

٤٩٨

الكتاب فجعلها خارجة عنه يفوت المحل به قوله او آخر حق شيء ما يجب مفعولا ليفتتح باعتبار ما يحتمل عليه من التجريد لا نفس تجريد مخصوص وان ثبت فاجعله مفعولا لمحذوف اي يجعل آخر القصد الى الحمد لله لنفس الافتتاح بناء على ان ظاهره ان آخر شكر نعمة تتأتى ينبغي ان يتقدم سيما عند ظهور اثر النعمة سيما اذا كان الاثر عظيما يعتني بشأنه على ما اشار اليه رحمه الله في عبارته والاولى ان يجعل ان يفرق بين امر آخر الشكر وامر آخر حمده والاول وان كان يحصل بفعل نفس الحمد لكن الثاني لا يحصل به بل بتعديده فتعليل تقديم الحمد بامر آخر الشكر ظاهر جدا وانما قال حق شيء ما ذمن المعلوم ان لا شيء حتى يخرج ما ذكره من الحمد الذي هو شكر لساني عن حق الشكر الواجب بانواعه لكثرته وان التوفيق للحمد والاقرار عليه ايضا نعمة يستحق شكرا بحمد آخر فلا يفي بحقه قوله هو الثناء الخ الاتيان الثناء لا يكون الا باللفظ فتقييد الثناء به تأكيد لان ما يطلق الثناء على ليس الا كذلك وان كان عاريا فناسب ان يحترز عنه في مقام التعريف مع انه سيقع الفرق بين الحمد والشكر على تعريفهما وبهذا القيد يظهر التفريع جيدا فان قلت كلامه في الكوع يلوح بان الثناء فيما ليس بالسان حقيقة فقيد اللسان امر لا بد منه لا يحتاج الى العود بالمذكور قلت لعله قال ما قال مع قوله او لعدم الثناء اليه ثانيا بعد التعريف للحمد على التجريد تأكيد والا لاريد تعظيمه وتنبيه القريب البعيد في كل ما يصلح لذلك من الاحضان والاقوال وصرف الاموال ولا يجوز ان يحمل تعميم الثناء لذكر الكل على التجوز اذ لا مانع في الحمد من ذكر ايضا قلت كرر ما في حاشية التلويح ان اراد تعميم هذا المعنى ليس باعتبار عموم الثناء بل بجعل صرف عبارة الثناء اليه تعالى كناية عن قصد تعظيمه سائر جميع الوجوه او تنبيها لافادة ذلك فلا ان عن ذلك غنى في شرح كلام التوضيح وقد ذكرنا وجهه في حواشي التلويح قوله على الجميل الى الاختياري على ما قالوا ان للمدح يخص الاختياري والمدح يعمه وغيره ووجهه رحمه الله تعالى ما سبق ان الجميل في تعريف الحمد اما نفس الفعل وهو الاظهر او باعتبار ما تعلق به النعمة في قسم الجميل الانعام بها او اثره الكائن باراده المتأتي من الاختياري يقال لم يرد تعالى بحمد على ما ورد صفاتنا الحال مع انهم لا يجعلونه مختصا بها بناء على ان القصد قد يكون بالاختياري يلزم الحدوث على ما تقرر في موضعه ويمكن ان يقال ما ذكره بعض الازكياء ان استلام القصد وما بالاختياري من الله تعالى الحدوث ممنوع

بناء على انه يجوز ان يثبت منه تعالى قصد مستمر وذلك أن قصده وارادته تعالى من
بحيث لا يتخلف عنه المقصود اصلا فالملازم تقدم القصد بالذات وانه لا يوجب الحدوث
نعم الارادة الواجبة تتخلف عنها المراد لتصورها وعدم استلزامها اياه وقيل
صفات الله تعالى كافية فيها بفعله تعالى اختيارية يستدل بها فاعلها فاجريت مجراها
في الحمد عليها وقد سبق الى بعض الاوهام ان الحمد يبقى ان يعم غير الاختياري كالمدح
اما اولا فلانه يقال الحمد ثناء على جميله وشجاعته ولا مدخل للاختيار في شيء منهما واما
ثانيا فلانه جعل في الكشاف لزم نقيض الحمد ولا شك انه نقيض للمدح فلو كان المدح اعم
من الحمد لزم كون الذم اعم واخص من نفسه مطلقا معا وهو محال على ان المحال
بل يلزم من كون الذم نقيضا لها اتحادها الا باعتبار تعدد النقيض لشيء واحد واما
ثالثا فلانه ذكر في الغايتين الحمد هو المدح والظاهر منه قصد التعريف يقال لم يقبل
احد من يوثق به ان الحمد يعم غير الاختياري والشجاعة ونحوها كما يطلق على نفس الملكة
التي هي غير اختيارية تطلق على آثارها من الامور الاختيارية كالخوض في الهيجاء
والاقدام في الحروب والشجاعة واحب ما يعد المرء من مفاخر نفسه وآبائه ومنه
ما هو اختياري ولو سلم انها لا يطلقان على غير الاختياري فلما قلنا اولا الذي ذكره
صاحب الكشاف في التمدح بالجمال وحسن الوجه سائغ فانه لما ذهب الى ان المدح
ايضا يتحقق الاختياري كالحمد قال والتمدح بالجمال بانه يدل على الافعال الحسنة الاختيارية
فالتمدح راجع اليها فكذا هنا الشجاعة افعال اختيارية تدل على ملكاتها وتستلزمها فيصح
الحمد لها وقس عليها الكرم والاطلاق النقيض على الذم ليس على مصطلح ارباب
المعقول بل بالمعنى اللغوي وهو ما لا يجتمع معه وجميع ما ينبئ على ما ذكر النقيض
انما هو بناء على اصطلاح المعقول واذا حمل على المعنى اللغوي لم يتجه شيء مما ذكر
ولو سلم انه على اصطلاح المعقول فمذهب صاحب الكشاف ان المدح ايضا يختص
بالاختياري فيجوز اتحاده مع الحمد باختصاصهما بالاختياري لا يجوز بهما الغير اختياري
ثم ان ههنا امورا ثلاثة الجميل في المحمود به والجميل في المحمود عليه وقصد التعظيم
فلم لا يعتبر في تحقق حقيقة الحمد مجموعها حتى يكون الحمد هو الوصف بالجميل
الجميل على قصد التعظيم وحسن مطلقا ما ذكر وحاصله في هذا الشرح وهو اشاه

على الجميل

على الجميل من وجه ومن التعريف الذي ذكره في المختصر وهو اشاه على قصد التعظيم وانه
ليس بحيث على التقدير المذكور واما الثاني يصدق على الوصف الجميل على قصد التعظيم او
على الجميل فانه ليس بمدح على هذا التقدير اللهم الا ان يدعى ان الوصف بالجميل على الجميل
لا يكون الا على قصد التعظيم فيطرد الاول واما الوصف بالجميل على قصد التعظيم
لا يكون الا على الجميل فيطرد الثاني ايضا لكن لا يخفى ان اثبات هاتين الدعويين
دونه خرط القتاد واما ان يعتبر في تحقق حقيقة الامرين الاولين فقط حتى يكون
الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل بحيث ما ذكر في الكتاب لا ما ذكر في المختصر لانه حينئذ يكون اعم
عما هو اعم من وجه من المحدود فلا يطرد ولا يعكس اللهم الا ان يدعى ما سبق ان الدعويين
واما ان يعتبر في تحقق حقيقة الامر الاول والاخير فقط حتى يكون الحمد هو الوصف
بالجميل على قصد التعظيم فيستقيم ما ذكر في المختصر لا ما ذكر في الكتاب لانه حينئذ يكون
عما هو اعم من المعرف من وجه كتعريف المختصر على التقدير الاول فلا يطرد ولا يعكس
ايضا اللهم الا ان يركب ما سبق من الدعوى هذه وقد اعرضنا عما بعد هذه الاقسام
من ان يعتبر في تحقق حقيقة الامر الاول فقط او الاوسط فقط او الاخير فقط او الاثنين
قوله يجيء عن تعظيم المنعم قيل لا اباء في الاعتقاد اما للغفل المعتقد فظاهر واما لغير
فلانه لا اطلاع له على اعتقاد المعتقد حتى يكون منبئا بالنسبة اليه ولو اطلع لمعتقد
على اعتقاده بلسانه او بفعل من اركانه او غيره المعتقد بالهام او اخبار فالشكر بالحقيقة
يكون هذا القول او الفعل او الالهام او الاخبار لانه المنبئ دون الاعتقاد فلا يكون هذا
الاعتقاد شكرا كما صرح به وان الاعتقاد شكر فتعريف الشكر بالمنبئ غير جامع
والجواب ان المراد بالاباء معنى اذ لا اذ اعني كون المنبئ بحيث لو علم علم المنبئ عنه
ولا خفاء في تحقق ذلك في الاعتقاد واما الاطلاع على الاعتقاد والاعلام به فانما
كان من غير المعتقد بالهام او اخبار فلا شبهة في عدم تأتيه ذلك الالهام والاخبار
عن تعظيم المنعم فلا جعل الشكر البتة على انه يأبى ان عن الاعتقاد وهو المنبئ عن تعظيم
المنعم فيكون هو الشكر فقط واما كان من جهة المعتقد من قولي او فعلي فهو لا يوجب
اخصاص الاباء عن تعظيم المنعم في ذلك القول او الفعل حتى يلزم ان لا يكون ذلك القول
فقط بل يكون الاعتقاد الذي دل عليه احدهما شكرا غاية الامر ان يكون شكرا قوليا

فيكون هناك شكران احدهما ينبئ عن الامر وكلاهما عن تعظيم المنعم وفي وجوب ان المنبئ
يجب ان يوجب وجوده في نفس الامر معرفة المنبأ عنه حتى لا يكون الاعتقاد منبئا
غير مسبوق به وما ذكرنا اعلم معنى ما ذكره المحقق في الحاشية وجه الانباء والاشعار في
الاعتقاد يتصور في حق الغير بان يقطع بوجوبه على الكل الاعتقاد وغيره على من الشاكر
يكون هو المنبئ فان قولك من غير علي آه يتناول ما لا يكون عالما به لكن لا يكون الانباء مختصا
فيه لان قولك هو المنبئ يفيد القصر **قوله** او اعتقاد او محبة قيل المراد بالاعتقاد اتصاف
المنعم بصفة الكمال بدليل انهم جعلوا الجنابي من حمد الله تعالى القول بحدوثه الكلام
والجنابي اعتقاد اتصافه تعالى بصفة الكمال ولو اريد ان يفرق بين الحمد الجنابي
وبين الشكر الجنابي بان المحمود عليه الانعام وغيره من صفات الكمال فالمناسب ان يجعل
الجنابي منه اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال والشكر فالمناسب خصوص الانعام فالاولى ان
يفسر الجنابي منه باعتقاد اتصافه المنعم بالانعام يؤيده ما روي ان داود عليه الصلوة والسلام
قال يا رب بماذا اشكرك والشكر نعمة اخرى منك يا داود عليه الصلوة والسلام
فاوحى الله تعالى اليه الان عرفت ان ما بك من نعمة مني فقد شكرتني قال وروي انه لما نزل
الله عليه السلام قال الهي خلقت آدم بيدك وفعلت وفعلت فكيف شكره قال الآن
عرف ان ذلك مني فكانت معرفته شكرا فعلى هذا يجيء ان معرفة آدم وداود كونه
منعما بكونه شكرا مع علمه تعالى بكونها مستندين لاتصافه تعالى بصفات الكمال فلو كان
الشكر هو اعتقاد الاتصاف بصفة الكمال لم يحتج الى ذكر ويحتمل ان يراد بالاعتقاد ما يفهم
من قولك نحو قولك فلان معتقد فلانة **قوله** فورد الجلي تقريع على التقرير يقرر ويباينه
للورود حتى يعلم النسبة بينهما وكذا التعليقين وقد ذكر فالمعنى تقريع لبيان النسبة
بين الحمد والشكر على ما بين ما نسب بين الموردين وبين المتعلقين فتتم الاستدراك
والتكرار بعيد جدا **قوله** اسم للذات الواجب الوجود اي باعتبار اتصافه بالصفات الكمالية
فان قلت ذكر التعيين اعني وجوب الوجود واستحقاق جميع المحامد يأبى دلالة اسم
عليها بناء على استلزامه لجميع الصفات فاوجه تخصيصه بالذكر وايضا التعيين الذات والتعيين
لا يختصه قلت وجه الاشارة الى استحقاق الله تعالى لجميع صفات الكمال على ما وجب
فان تعيين الوجود يستتبع سائر صفاته الكمالية وقد قررها بعض المحققين بصفة عليه ويجوز ان يكون التقريع بمعنى

في ذكر استحقاق جميع المحامد تلويح الى اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ونعوت الجلال وان
ما يذكر الى غير من قوابل او كمال فهو بالحقيقة لجنابه المتعالي والكان توجيه تخصيص
ذكر وجوب الوجود بان اصل صفات الكمال بل اصل ما يستحق ان يوصف بكمال استحقاق جميع المحامد
بانه اشارة الى وجه تخصيص الحمد به تعالى على ما يدل عليه عبارة الجوهرة **قوله** تعالى هو ثم منشأ
استحقاقه الحمد بوصف لا شك ان قصده الى ان استحقاقه تعالى الحمد لما كان ذاتيا
اورد اسم الذات في مقام الحمد لا بايد الى على الصفات سواء دل على جميعها كالمتصف بصفات
الكمال او الكامل من كل وجه وجود كل او على بعضها كالخالق والرازق لان لكل من هذين
اختصاصا الاستحقاق بالوصف والثاني بوصف دون وصف فكان حق العبارة
ان يقول مما يوجب اختصاص استحقاق الحمد بالوصف لا بالذات وبما يوجب اختصاصه الاستحقاق
بوصف دون وصف لكنه اقتصر على الثاني لما استدرك عليه ان الاستحقاق الذاتي
حاصل الاستحقاق باعتبار جميع الصفات هذا ان جعل التقريع المذكور في قوله لما دل الاسم
على ان الله هو المستحق الذات وان جعل التقريع على كونه مستحقا لجميع المحامد الامر ظاهر
فان قلت تعليق الحكم بالمشتق يفيد علية مأخذ الاشتقاق فتعليق الحمد باسم الخالق
يفيد علية الخلق لاستحقاق الحمد فكيف ذكر لفظ الابهام قلت لفظ الاختصاص يدفع
المناقشة فان التعليق انما يفيد علية المأخذ لا انحصار العلية في المأخذ **قوله** بل انما
تعرض الزعام لا يخفى ان الانعام بعض صفات الحمد تعالى فايهام الاختصاص بوصف دون
وصف آخر باق الا ان اسم الله لما كان مستحقا لجميع الصفات لم يكن تعليق الحمد به
خلوا عن الدلالة على الاستحقاق باعتبار جميع الصفات فذكر الانعام بعد ذكر الله كذكر التخصيص
بعد التعميم فلا يرد الاختصاص المذكور **وههنا بحث** انا اذا لم نظر الى جهة
جهة استحقاق الحمد في الفضائل والفواضل فما معنى الاستحقاق الذاتي **واما ثانيا**
فلانه لم يتعرف من قواعدهم ان تعليق امر بامر مشعر بعلية المذكور على او غيره ويفيد مناسبة
معقولة للامر لذلك الامر وانما المعلوم ان التعليق بالمشتق يفيد علية المأخذ لما علق به
وبينهما بون بائن فانه اذا قلت اكرمت زيدا لانه انسان لم يفهم منه ان علة الاكرام كونه
زيدا او انسانا **واما ثالثا** فلان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد الاستحقاق الذاتي
فانما يفيد لو لم يعتبر ان غير الذات جهة الاستحقاق وقد افادها قوله على انعم ان

الاضافة بجهة الاستحقاق

والجملة فالفرق بين قولنا الحمد لله على إنعامه وقولنا الحمد للمنعم بان الثاني يدل
على أن مشتق الاستحقاق هو الانعام لا الذات دون الاول شكل بل يدل بالتضمن
أن الامر بالعكس اولى لشهادة ان دلالة الاول على ما ذكر اقوى لان دلالة الاول
صريحة ودلالة الثاني بطريق الالتزام ويمكن ان يجاب عن الاول بان استحقاق
الحمد لما لم يخص وصفا دون وصف بل جميع اوصافه شرع في ذلك وذاته تعالى
كافية في صفاته من غير استعانة باحد مثل استحقاقه بجميع اوصافه استحقاقا ذاتيا
اقول قد اشار السيد قدس الله سره في حواشي الكشاف قدس الله سره الى ما يتجه عليه انه يلزم
بعين ما ذكروه ان يكون الاستحقاق بوصف دون آخر استحقاقا ذاتيا ويمكن
دفعه ولا يبعد ان يقال انما عدل الاستحقاق بجميع الاوصاف ذاتيا لانه المفهوم
من تعليق الحمد بلفظ موضوع للذات اعني اسم الله تعالى اما لاستحقاقه جميع
اوصاف الكمال الاطلاق من خصوصية وصف بعينه لعموم حذف المتعلق الذي يجيء بلا مرجح بناء
على ان الذات لا يستحق الحمد لنفسها بل لما لها من نوالي وكمال وعن الثاني
بانه لما قصد تعليق الحمد بالانعام فالعبارة الظاهرة الحمد لمن انعم او للمنعم فاذا
عدل عنها الى تعليق الحمد باسم الذات ثم ذكر الانعام فلا بد من نكتة وما ذكروه صالح
لذلك بناء على انه ذكر اسم الذات بطريق اسم الصفة المشعر بمبدئية الوصف فيحمل عليه
كما ان اسم الله دال على جميع الصفات ثم يصح ان يجعل التعليق وحكم التعليق بالحق
الذاتي على مبدئية جميع الصفات على هو معنى الاستحقاق الذاتي كما عرفت وعن الثالث
بان اسماء الصفات وان لم تخطر في الذات الا تبعا وانما يلاحظ فيها المعاني قصدا والذات قصدا
ولذلك فسرت الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فيفيد التعليق بلفظ
الخالق تلك الحيثية المخلوق لا نفس المقصود من لفظ الخالق بخلاف التعليق بلفظ
الموضوع للذات وذكر الانعام بعد انما يفيد ان الموضوع للذات يقصد منه الذات فلا بد ان
يعتبر المقصود وذكر الوصف بعده لا ينافي الاستحقاق الذاتي واذ قد حققت
ما ذكرنا ان ذكر لفظ الذات ههنا يفيد مبدئية الذات فالامر اظهر واذا
تقرر ان الاستحقاق اسم لمجموع استناد وانا تعليق بدلا يخلو عن نوع دلالة على
الاستحقاق بجميع الصفات يكشف لك وجه الفرق في غاية الجلاء قوله وقدم الحمد

لاقتضاء المقام من يدا عتنا به فان قلت لا شك ان هذا الاهتمام عارضي والاهتمام بالمقدم
والذاتي اولى ان لم يرجح على انه قد يؤيد على ان المقام انما يقتضي تقديم اسم الله تعالى
بالحمد ليس الذات بل لانه جامع الله فالاهتمام بل السلام اصح حقيقة وهذا كما قيل في قوله تعالى
وجعلوا لله شركاء الجن انه قدم لله على شركاء مع ان مرجع الانكار انما هو جعل الشريك
لان المنكر ليس جعل الشريك بل كونه شريكا حقا بل كونه شريكا لله فجهة الاهتمام هو الله
قلت لا شك ان المقام مقام الحمد لا مقام ذكر اسم الله فالمقام انما يقتضي اهتمام باثبات الحمد
لا باثبات اسم الله تعالى وذكرت في الآية فاسترفيه الخطيب وكلام السكاكي وانت ويم كما سيعلم
عليك وكون الدلالة على الخاصة تقتضي المقام رجح العام رضي ورب عام يقال ان العام
يقتضي تقديم ذكر اسم الله تعالى فرجح تقديم الجار والمجرور لان يكون لاقتضاء المقام
تقديم الله تعالى قوله على ان صاحب الكشاف قد اشار انه دليل آخر للتقديم الحمد وقوله ايضا
لكون بالنسبة الى الاهتمام يعني ان في التقديم الاختصاص كالاهتمام كان المناسب بالاخير
لفظة ايضا عن الاختصاص بل يجاب عنه وعقيب قوله فيه شمول بالنظر الراجع الى تقديم
الحمد اي يشعر بانه بالنسبة الى تاخير الحمد وان كان بالنسبة الى تاخير الجار والمجرور حاصل الجواب
قليل التقديم بان في التقديم والتاخير فائدة الاختصاص ولا يجري ما ذكر في ورب عام يقال
كون حاصل الكلام ذلك بل انه تعليل التقديم بافادة الاختصاص مع شارح الى توجيه
ما اقاخيرا ايضا وانه لا يفيد بالتعليل او ترجح في المقتضي والمقتضى والانصاف ان
تعليل التقديم بفائدة يفيد بها التاخير ايضا ليس بذاك الحسن بيد انا اشرنا الجملة
الى مشاركة التاخير التقديم في تلك الفائدة ربما اذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس
التقديم ولم يكن لنفس فيها مدخل ورب ما يوجه بان على بمعنى مع ويكون اشارة الى
المانع واقتضاء المقام لها وجود المقتضي وكثيرا ما كان رحمه الله يقدر هنا مثل هذا الوضع
الانضمام والتركيب اي منضما ومتحدا ومرجعه الى معنى مع فلك ان تجعل على بمعنى مع و
تقدر على هذا التقدير ثم الاختصاص في صورة تقديم الحمد باعتبار ان تعريف
المسند اليه بلام الجنس يفيد قصر جنس المعرف على الاخبار ويقوي ذلك القول الاختصاص
وقيل لك هذا القدر وحده كافية في افادة القصر قول وانت بحقيقة هذه السادة
الكثاف قيل الفصل الاول الحمد والثاني ان تقول اي ان الحمد بالله حقيق لا بغيره على ان يقيده

تقديم الجار والمجرور وانه يستلزم كون الله حقيقا بالحمد ايضا فيوافق ما ذكر بعده
في الكشاف لم يكن احد احق بالحمد منه فلذا كر الحقيق بالحمد حقيق بالثناء وقد يعكس
مرجعا الضميرين عكسا لتصريح الموافقة اي الله بالحمد حقيق وح يكون تقديم الجار
والمجرور لمجرد الاهتمام او للقصر الاضافي اي الاضافة الى المتبوع الحمد فلا يرد انه
يستلزم كونه حقيقا بالحمد لا بغيره مما لا اشياء وبهذا يظهر انه قابل الكشاف
معنى تعريف اللام في الحمد تعريف الجنس والاستغراق الذي يتوقف كثيرا على كثير وقد
وقد كثيرا من مشايخنا ان تعريف الاستغراق بناء على مذهب من يقول ان الله تعالى لا يخلق
الاجناس ترتيبا فالحمد عليها لا يقع الا منه تعالى واما عند اهل السنة فلما كان جميع افعاله مخلوقة
له تعالى كانت المحامد كلها لله تعالى وقرره رحمه الله بان صاحب الكشاف لما مر
باختصاص الحمد به تعالى بعد تصريحه بان تعريف الجنس افاد انه تفيد قصر جنس الحمد
عليه تعالى وانه فوجه اختصاص جميع افراده فتفيد الاستغراق لا يصح ان يبتني
على ان مذهبه ان جميع المحامد راجعة اليه تعالى فان قلت قصر الحمد عليه تعالى
لا يخلو عن اشكال اما عند المعتزلة فظاهر واما عندنا فلان كسب الحامد يصير عرضا
قابلا حتى يستحق ان يحمد عليه فهذا الحمد راجع اليهم قلت المعتزلة وان زعموا ان العبد
يخلق الافعال كلها معترفون بان التكوين والايقاد عليه من الله تعالى وانه يكفي لوجوه
الحمد على كل الافعال اليه تعالى ولا يلزم رجوع الذم اليه بواسطة التكوين والايقاد
لما عرف في موضعه ان الايقاد على القبيح ليس قبيحا وكسب الخير وان كان من العبد لكن
لما كان خلقه وايجاده من الله تعالى فهو في الحقيقة مضاف اليه تعالى فالحمد عليه يرجع
اليه تعالى وههنا بحث وهو ان الحمد اما على نفس الفعل الذي يخلقه العبد او كسبه
على اختلاف المذهبين واياما على الايقاد عليه وخلقه وكسبه وعلى الاول يخرج
جميع المحامد اليه تعالى لكن لا يكفي في صحة القصر اما القصر فلان الحمد على الفعل باعتبار
الخلق انما يغاير الحمد عليه باعتبار الايقاد بالاعتبار لا بالذات وكذا الحمد على الفعل باعتبار
الكسب يغاير باعتبار الخلق واذا كانت المغايرة بالاعتبار والاتحاد بحسب الذات
صح ان جميع المحامد راجعة اليه تعالى باعتبار ما وان لم يكن الجميع راجعا اليه بجميع الاعتبارات
واما على الكفاية فلان القصر مركب من اثبات ونفي اي اثبات المقصور للمقصور عليه

ونفيه عما عداه ولم يثبت هنا سوى الاثبات لان الحمد باعتبار الخلق حمد راجع الى العبد
عندهم وكذا باعتبار الكسب حمد راجع اليه عندنا فان قلت الحمد بهذا الاعتبار كما يصح
رجوعه اليه تعالى باعتبار آخر فكذلك يصح في الرجوع عن العبد بالاعتبار الآخر فقد صح كلا
جزئي القصر وان قيد الرجوع بهذا الاعتبار لم يصح شيء من جزئي القصر فالقول بصحة
احدهما دون الآخر تحكم قلت يصح القول بانه يرجع جميع المحامد اليه تعالى باعتبار ويصح
القول بانه لا يرجع شيء منها اليه باعتبار نكرة تحت سلب الاثبات وتعم في النفي
ليكفي في صحة الاثبات ثبوت الرجوع باعتبار واحد ولا يكفي في صحة النفي اعتبار الرجوع
باعتبار واحد بل انتفاؤه بجميع الاعتبارات هذا والكلام لا يصفو عن شوب اختلال
اذ من الجائز ان يكون قولنا باعتبار يفيد النفي والاثبات لا للنفي والمثبت فلا يفيد صورة
النفي عند الاعتبار الاول ويجعل المنفي هو المثبت فيه فان المثبت له هو الرجوع باعتبار
خاص كالاظهار والتكوير مثلا فيكون المنفي عن العبد هو الرجوع بهذا الاعتبار الخاص
فيستقيم على الوجهين بلا حاجة في القصر ويمكن ان يقال الحمد على الفعل باعتبار خلقه
لا شك في رجوعه الى العبد عندهم وكذا الحمد عليه باعتبار كسبه عندنا لان العبد هو
الخالق عندهم وهو الكاسب عندنا ولا يصح نفي رجوع هذين الحمدين عن العبد بوجه
واما رجوعهما الى الله تعالى باعتبار تكوينه وايقاده العبد على الخلق والكسب فلا حاجة
عند فحوى العقول فثبت كون بعض المحامد يرجع الى الله وبعضها الى العبد معلوم ان البعض
الآخر يختص به تعالى فقد صح ما ذكرنا من صحة احد جزئي القصر دون الآخر والكلام في
هذا المقام مجال فليتأمل وعلى الثاني لا يصح رجوع جميع المحامد اليه تعالى ايضا
فلا يصح شيء من جزئي القصر لان الحمد على الخلق بغاير الحمد على الايقاد ذاتا وكذا الحمد
على الكسب بغاير الحمد على الخلق بالذات ولا شك في رجوع الحمد على الخلق عندهم وعلى الكسب
عندنا الى العبد ولا يصح رجوع هذا الحمد اليه تعالى باعتبار ما كما يصح رجوع الحمد على الفعل
باعتبار الخلق اليه تعالى عندهم واذا كان الخالق هو العبد لان هذا الحمد هو بعينه الحمد على الفعل
باعتبار الايقاد ذاتا وكذا الحمد على الفعل باعتبار الكسب عندنا وهذا هو المنظور الى الفارق
على تغاير الجهتين بهما بالذات وعلى الاول بالاعتبار والتحقيق ان الحمد على الكسب عندنا
يصح رجوعه اليه تعالى باعتبار ان الايقاد على الكسب منه تعالى وكذا الحمد على الخلق عندهم باعتبار ان قدرته

تصغيرا كونه للاتم في الجلد والحرف يذكر وتؤنث أو للتعريف في الجلد وقرئ وعلى هذا
الوجه ما لا وجه وحمله الله في شرح الكشاف على الوجه الاول مما لا انحصار يكون
اللام للاستغراق في الجملة لان الحصر قوله انما المتبادر بالنسبة الى الاستغراق
فيفيد ان الاستغراق مفهوم من اللام في الجملة لا على سبيل التبادر فحكمه الذي لم يذكر
هذا الوجه في شرح الكشاف بل اقتصر على الوجه الثاني وقد يمكن ان يحمل التحجير
بانه لما كان المعرف باللام بتقريب المقام يحمل على الاستغراق وكان الحمل عند
وجود اللام صحيح ان ينسب الاستغراق الى اللام وقوله انما ليس كما كان مفيد
البعض ان الاستغراق من معاني اللام وكان ذلك مشهورا فيما بينهم فحينئذ يكون
الكشاف على هذا المنحى اما كان واجبا على ما هو مذهب صاحب الكشاف وانت
ان تعلم ان الكلام في افهام الاستغراق من اللام وعدم افهامه منه فرقة فيما
الحال ذكر عارض تحقيق على احد هذين وعلى ان الجنس هو المتبادر من اللام فحكم
الاستغراق لعدم تبادره منها في مذهب وعدم افهامه منها في مذهب يكون حال
الجنس والمفهوم منها اللام لم يتضح الا على مذهب صاحب الكشاف بقي شيئان
احدهما انه رحمه الله قال في تلويح ان الراجح هو الجنس والحاصل ان
حقيقة المعين وكمال التعريف ثم الاستغراق لان الحكم على الحقيقة بدون اعتبار
الافراد قليل الاستعمال جدا وقال هنا ما على الخصوص فكيف يحكم هنا
ان المتبادر الشايع مما يحتاج عند الكلام ان يقال ما ذكر ثمة رحمه الله
مذهب لمذهب الاصوليين وما ذكر هنا قول لغة الكلام ان اللام للعهد والجنس وقد يفيد
الاستغراق وقد يستعمل الاستغراق في الحكام وثانيهما انه رحمه الله حكم بخلاف
ما في الاستغراق هنا وهو في غاية الظهور لان خطابية الحكام قرينة صارفة
ويمكن ان يقال انما يحمل على الاستغراق في خطابية المقام بعد ابهام ترجيح
احد المتساويين الازم ترجيح احكم بالبعض وهنا لو حمل على الجنس لم يخرج
فرد من الحكم لان الحكم على احتساء الجنس اثبت يتلزم احتساء جميع افراده
فلا حاجة ان لا يكون ثمة استغراق اي استغراق هو مدلول اللام او الاتم فثبت
ان اللام ليست للاستغراق وهو المطلوب تأمل ان كلامه رحمه الله ظاهر سالم

توجيه

توجيه لما ذكر في الكشاف ان اللام للجنس ورد الاستغراق وكلامه رحمه الله ظاهر
بعد ما يفهم من الكشاف في الحمد لله فقد قصد حيث حذف الكلام من
باب تكاثر حذف لانه نحو اليه حاجة بقي ان شرح ابن الحاجب بعد ما جوز حذف
الحمد لله حيث حكم باستلزام البداية للحمد وفي على اشرنا الآن يدل على
وجوب ذكر المبدأ منه وشرح المفصل ايضا ان يذكر وعلم منزلة اللام عطفا
على الموصول كما في قوله في الشاعر فقلت انهو لا شرقي غاية الندرة فالضمير الجر
الصحيح الشايع فقلت وكذا جعل الم نعلم ضمير الغيبة المحذوف على ان يكون
تسوين سمع حوادث ان الضمير لهم ذليل وكون الغاية ان جعلته عايدا الى
الموصول اما بين بنا في اياسه وان فتح حذفه قوله الذي جوز وصاف النعم
هذا الوصف اشارة الى وجه الامكنية وان الحمد لقوله تعالى فاكهين على ان
من فضلها او فضلها الحمد وعلى الاصلية وغيره فاكهين بدل حفظة صدورة منها
والانعام بما قوله لتصور العبارة مع العاطفة اكتفوا لفهمهم بان يجوز
على وجه التفصيل مجملا او خصوصا مثلا على وجه الاجمال كما ذكره وارتضى في تصوير العبارة
عن التفصيل على وجه الجزء ان تقدر وانت خبير بان التصور ان الاجمال تصور
بالنسبة الى التفصيل فاما ان يحمل العاطفة على ايهام التفصيل او الاجمال تصور
او على التفهيم التفصيلي فعلا نراعب معنى العاطفة فيتعين بالعاطفة فيه
بخلاف الاجمالي لاحتمال خروج البعض منه الشيوع التصور الجزيات سيما في الغايات
الغايية وعلى الثاني فلا يبعد ان يجعل تصور العبارة
مع العاطفة مثاله تصور العبارة وعدم كمالها في افادة العاطفة مبالغة
في تصورها بما تتميز به الغاية من الحدوث ان يحمل كلمة عن متعلقة بالعبارة
او بالتصور واما ما ذكر رحمه الله تعالى في تفسيرها بالتصور العبارة فان حملت
العاطفة على المعنى الاعم والعبارة على الظاهر فظاهر وان حملت على ما ذكر من ان
بطريق المجاز او تعليق كلمة عن بالعبارة استحيت العاطفة على الكامل منها وهي
العاطفة التفصيلية فوجه ان حذف المتعلق به لا يدل بطريق التعلق على الكامل
التصور وانا نوجب شيوعها بل وان تصح التصور مطلقا فان وضع ما يقابل

قوله بعض النعم يحتمل ان يريد به نوعا من البيان والاعلام للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع بعضهم درجات واما المعجزة كالاسراء بعد ان بعثنا الشارع وتحقيق صدقه بايتاء المعجزة وقد تقدم قوله فيما تقدم وايتاء الشرائع على نبينا وتقويته عن عاوده في تنفيذ احكام الشرائع فانا ذكرنا بيانا الوجه الايتاء في الاصول وفي سائر ذكر الشاهد على الرسول والاول وما تأخر ما ذكر في وصف الرسول في الاعلام ويحتمل ان يريد جميع تلك النعم التي ذكرت فان قلت بأي الاحتمالين الاول قوله ايتاء الى الاصول ما يحتاج اليه لانا ايتاء اصل واحد منها الكتاب ذكره ايتاء لها وبأي الاحتمالين الثاني قوله صرح بعض النعم ثم عمم بالتصريح بعد التعميم قلت يكون رفع الاول بانه اشار الى عظم شأن نوعه الى ما خصه بعد تعميم الانعام وانا يكشف ذلك بملاحظة ان البيان هو الذي يرتبط امر ما يحتاج اليه بقاء نوع الانسان من التعاون والتشاكر في تحصيل المآكل والملابس والمساكن وبه يحتمل الامرين ان ذكرنا الى ان ذلك انما يتم بقوانين كلية يقيد في الشارع الامر فذكر بعد ما ذكر انما التصريح بنعمة ايتاء الى تلك الاصول وكيف كان وفي الثاني بانه صرح بايتاء الشرائع والمعجزة وذكر التصريح بذكر الرسول وعدم التصريح بكونه شاهدا على امته لان صدق سنة الرسول بتصديق الشارع لاشتماله على تصديقه وعدم ذكر وتقريره التفويض ذكر كالتصريح بذكر الآل والاصحاب تصريح بتقوية الدين وعدم ذكرهم في تنفيذ الاحكام لاشتمارهم بذلك ويحتمل ان يجعل نسبة التصريح الى المجموع تغليبا او توهم انه اخصر اذ ذكر في اضافة الايتاء الى الاصول يغني ايراد الايتاء الى الاصول او وصف الرسول وفيهما احتمالان آخران لعدم الاتيان وتحقيق في جعل ما ليس بمعتبر معتبرا وجعل الاصول الموحى اليها في نفس الامر بيانا والشارع وايتاء الشرائع والمعجزة وعبارة الايتاء بلا حاجة وعدم الاشارة في الثاني الى ان لا يتخلف ما ذكر وتحمل النعم المصرح بها بعض الاصول الموحى اليها وعبارة الايتاء حينئذ بالنسبة الى المعتبر بها بملاحظة الاصالة وعدمها وبالنسبة الى البعض الآخر لا تأبى قوله رعاية البيان الاستدلالي وتبيين انه لا محذور ان البيان يحصل بجزء ذكر الخاص ولا مدخل للمعطوف في ذلك وانما المعطوف عليه ايتاء ما يعيد ايتاء الخاص على العام بناء على ان قوام الموضوع قد يتم بالاشارة ذكر الى ان ذكر تتميم من قبل الشارع العام

وبعده

وبعد نوعا آخر كما قال ان الشارع فان تعين الامام وايتاء سلم فان انكار بعض ذوي الغرائز فان قلت اذا لم يكن المعطوف مدخولا في رعاية البراعة فكيف يتجه تعليل ما قلت بأن يختار او عطف تتميما على رعاية ثم يجعل التخريج على العطف ولا يذكر ان مجرد تعليل بأن باسرهم يكون حدوثا على ما تقدم ذكره الشيء وعطف الخاص على ما ذكره ثم العطف ليس على العطف المذكور في قوله عطف الخاص على العام بل على قوله من عطف الخاص قوله ما ايد عطف فان قلت تعليله بتعلق الايتاء المعلوم فذكره مستدرك قلت فائدته التصريح بالتخريج وقد تقدم ان حضيض الجهل الى ذروة العلم فيتبين وجه كونه غاية التبيين الى ذلك اشار صاحب الكشاف بما تقرير قوله على الاعلام فانه يعلم منه ان المراد من ظلمة الجهل الى نور العلم وحسن هذا التعبير ان الجهل امر عدمي والعلم امر وجودي فان قلت ان اريد بالعلم ما يكون بالفعل او بالقوة فلا يكون غاية وان اريد ما يعم الامرين فلا يكون مخرجا قلت المراد ما يعم الامرين والمخرج هو الاول والثاني غاية له وقيل ان ذكر مخرجا مع ان التخريج في الحقيقة من الظلمة الى النور لان الظلمة لما كانت مستلزمة للضلال والنور للاهتداء سمي الاول اخراجا من الظلمة والثاني اخراجا الى النور وفيه ما فيه وقوله وفضل الخطاب جعل بعد ما افاد التفصيل اجمالا بعد التفصيل والتعبير بالفصل والوصل باعتبار المعنى المقصود او الفاصل والواصل وتخصيص ذلك بالخطاب باعتبار ان الخطاب هو الذي يتصف بالفصل والوصل على الحقيقة بل انما الكلام والاداء بالخطاب ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التعسف وعلى هذا يكون قوله الخطاب بعد قوله الكلام من قبيل ذكر الخاص بعد العام وعلى ما ذكره صاحب الكشاف فالمراد بالخطاب الكلام المتوجه نحو الغير فاصلا او موصولا على ان يكون المصدر من المبني للمفعول او المجهول قوله جمع حاجة بناء على الاشتهار ان فاعلة لا يجمع على افعال كشاهد واشهاد وشاهدة ما ذكره رحمه الله في شرح الكتاب ثم يثبت جمع فاعل على افعال حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كبرد وانياد وصحب بالسكون جمع كثير كتاجر وتجار وجار في المثل ابناؤه وابناء ابنائه وصحابه وابناء صحابته اي الجوار الى آخر المثل حاجاتها بناء على ان فاعلة لا يجمع على افعال الا اذا كان بمعنى النواحي كما في قوله تعالى والملك على ارجائها وارجاء جمع رجا بالقصر وهو الناحية وعن خبيبه بالتصغير فانه لا يشترط الجمع ولا يؤنث الا صورة لغائية صفت بها الفعلة فيه على ما يريد جريانها في افعل التفضيل وكونه في الاصل اسما لمن يراد آنها

على حسب صورتها الحالية وكما جاء في قول الشاعر خير بني أسد وعند خيرة الملكات فاعلم
تثنية خير محذف خيره وتأنيثه فلو أحد أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاختيار جمع خير
محذف خيره وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى من المصطفين الأخيار أنه جمع خير
وغاية ما يكون أن يقال التكسير رد الشيء إلى أصله فإذا أريد جمع خير المخفف يرد إلى
أصله وهو المشدد ثم يجمع على أخيار كميت وأموات وقيل يوجه قول جمع خيرة بالتشديد
في الجملة سواء كان في الحال أو في المآل وقيل المراد من أثبات كونه جمع خير بالتشديد
نفي كونه جمع خير أفعل التفضيل قوله وقد وقعت تلك أيضا موقع اللام شارة إلى ما قد يقال
أن معنى قولهم سيبويه أصل أما زيد فمنطلق بعض من شيء يمكن من شيء وفي زيد منطلق أنه
كان في الأصل كذا فحذفت منه ما يمكن من شيء وألقيت أما مقامها كما ألقيت نعم وبل
مقام الجملة لا أنه غير منها إلى أما لأن أما حرف ما اسم ولم يتعهد في كلامهم ضم شيء
الاسم بالتفسير حرفا وتجويز ما قيل أيضا على أن يخرج الكلام عن الاستعمال بالإفادة بكلمة
الشرط والتعليق ليس بشيء لأن الحرف إذا أكلت وتوهمل بعيد وقال بعضهم الأولى أن قصد سيبويه
البيان المعنى البحت وتصوير الكلام وإفادة أن أما يفيد لزوم ما بعده كان ما أصلها
لا أن أصل الكلام كان مهما يكن فكذا بل كان الأصل أن يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق
فحذف الشرط وجوبا بلا مغير كثرة استعمال حرف الشرط مع كان فغيرت صورة الشرط بنوع
من تغيراتها الكثيرة الشائعة على ما ليس بالحذف والصورة مع وجوب حذفها على المحذوف الأصلي
بلا مغير وألزمت ما ليكون من كان الذي قد لها عن المحذوف فيصير الراتع على المحذوف
والزموا الفاء لو لم يأخذ في الشرط بجميع أجزائه وجوبا وغيرت صورة حرف الشرط اللازم
الفاء إذا بأن أما في أصل معنى الشرط الذي أفاده على البسيط والزموا إذا الفاء جزء من الشرط
مقام الشرط محافظة على ما تقرر عندهم من وجوب تحمل حيثية واجب الحذف شيوع قرائنها
ما هو اللازم في نحو لئن أكرمتني لأكرمنك لزوم الجزاء للكلام وهذا الشرط وقد يقام كلمة شرط مع
شرطها من جملة أجزاء الكلام الذي قد أفاده أما إن كان من الفرسين خرج وربما في
أي لا يكن شيء فاعلم أن كان من الفرسين فذاك خرج وعلم من كلام بعض الفاضل أن
لفظ أما اسم لا حرف وقد أطنب في رده وأجاب عن أدلته بما لا طائل تحته والحق أن
الفاء تدل على أن كان من الفرسين قوله وإنها لصوفة الأصل اللازم أن نوع الإنسان

صفة

صفة للصوفة فظاهر أن لصوفة الأصل لا يلزم المبتدأ لجواز أن خبر صفة الأصل فظاهر أن ما
يلزم المبتدأ هو الأحيية لا الأصل وإذا قال رحمه الله في المختصر الأحيية لازمة للمبتدأ وقد يعبر عما
ما يتخلف بأن الأصل عينا لازم للمبتدأ لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان لازم للإنسان
أو أن لصوفة الأصل وإن لم يكن لازما للمبتدأ لكن يعني بها ما يصح الملازمة وبقاء مقامه بأنه
لو لازم المبتدأ هو الأحيية ينبغي أن تكون هي اللازمة لا بأل كما في مرثية أمامة منعتني نومي فكما
تحمل لصوفة الأصل بدل الأحيية لأن كلا منهما لا يفيد كل لازم كما في الصوفة فإنها تعم
لازم المبتدأ وفي حكمه وإذا كانت الأحيية التي هي اللازمة حقيقة صفة المبتدأ متأخرة
عنه ورد على ذلك فاعلم مقامها وهو لصوفة الأصل اللازمة لأنها حيث حملت الأصل اللازم تحقق
متأخرا عنها قوله وقد يقدر الإمكان أقامه إذ لو كان قصد حتى كان قد يقدر متصلا به يكون
منه وإيقاعه بالقدر لازمه إيقاعه بقدر الإمكان وقد يقال أيضا إيقاعه بالقدر لازمه وجوده
ينبغي أن يكون بالقدر لازما على الوجه الذي كان عليه حال وجود اللزوم وهو بقي عليها عليه
أن الأحيية كانت قائمة بالمبتدأ ولم تقم عينا بأنها القائمة مقام المبتدأ بل استمرار القيام
كانت في صدر الخبر فوصلت إلى ما بعده فأبقى عينا بالتحقق حتمه وجعل إيقاعه لزوم بالقدر
لما قضيا على الضمير فوق لزوم ثم أنا قد نرجح أنا قد نرجح حتمه هو المحذوف على المبتدأ والشرط
وما بقي هو الأحيية وإنما كانت ضمير لأنها راجع إلى ما كان باعتبار أنها من المحذوف فأريد
بما كان بعض أفراده وبضمير في قوله المعنى أو نحو قوله بأنهم وبجوز أن يكون لأنه
لما كان معناه أو هو أنهم كانا أنا أو قد تقدم أن معنى الابتداء لم يرد به أن بعدها عين
معنى الابتداء على أنه يرجع فيه بوجوع استدراكم كما صرح به في المفتاح وغيره فافهم المحكم
الدليل على الأحيية حمل قول سيبويه كونه محمولا على المحكم قوله بالمعاني والبيان
وعلى توابعها الظاهر أنه رحمه الله حمل علم البلاغة على المعنى الحقيقي وجعل وتوابعها
عطفا على البلاغة فيلزم العطف على ضمير الغيبة ويرجع الضمير إليهم إلا أن يترتب كون
البلاغة على بأن يكون الكلام في الأصل علم البلاغة ثم حذف المضاف كما قال صاحب الكشاف
في رمضان وشهر رمضان ويكون المضاف ما يعلم إلى البلاغة من أمثاله فيعلم إلى الضمير
كعلم الفقه ويكون رجوع الضمير توابعها إلى البلاغة من قبيل الالتحام ويلزم عليه
وعلم توابعها الشارة إلى تعدد المضاف إليه المحذوف عليه علم البلاغة وجوز توابعها كان

العلوم في نسخة

والله تعالى الآخرة بجر الآخرة على أحد الوجهين او عرض الآخرة فيدفع بعض الاشكال وتكون
ان تبعيضية كما مر رحمه الله بان المراد بعلم البلاغة علم له زيادة مناسبة بالبلاغة وهو العلم بما يوجب
كون ما هو البلاغة بلاغة متعلق بالبلاغة لكن لا تتعلقها قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم
لا يقال لم يجعله اجلا حيث حصر فيه ملموعلة الاعجازية الغير وهو كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز لانا نمنع الحصر اذ غايته ان يلزم ذلك لو لم يكن فيما سوى هذا العلم ما يعادله
تلك الجهة او يفوق فيه وهو ممنوع ق فى قوله اجل ما سواها وجعلها من آحاده ما آخره ولحق
اجل ما سواها وجعله وقد توجد فى بعض النسخ ما سواها وجعلها وفى بعضها ما سواها وجعله
فلم نجد نسخة تجمع التحقيق قوله لا يقع ان العلوم اشارة الى ان الحصر اضافى لا حقيقى لان
الغرض تفوق وذلك يحصل بالاضافة فالحصر بالاضافة الى سائر العلوم قوله فيكون من آحاد ق
العلوم يعنى ان كان المعنى على كونه زائدا فى جميع افراده ان هذا التفريع لا يستقيم لان دقة
المعلوم انما توجب دقة العلم لا كونه زائدا فى الجملة فضلا عن كونه زائدا فى الجميع وكذا ان كان
المعنى على كونه من جملة الادق لانا نجعل من جملته ما لا بد ان يشتمل على زيادة دقة فى الجملة
ودقة المعلوم انما يوجب كثرة فقط العلم فقط فى الجواب ان زاده قابلية كثرة
واده قابلة من حده قابلية غيرها فيحتمل ان يكون زائدا فى الجملة من جهة الادقية فقط وانما
من جهة الاكثرية فلا نسلم كثرة الدقائق توجب كثرة الدقة وكثرة الدقة فى المعلوم
تستلزم دقة العلم فى الجملة قوله معرفة انه معجز كونه فى اعلى مراتب البلاغة فان قلت
حصر كشفا آتيا عن وجوه الاعجاز فى علم البلاغة وقبل كشف بالمعرفة المذكورة
فليلزم حصرها فى علم البلاغة لكنه مشكل لانا نرى بعض معرفة انه معجز وان
الاعجاز ثابت لها وليست منحصرة فى علم البلاغة بل من مسئلة نذكر فى علم الكلام
مباحث النبوات حيث بين اثبات القرآن معجزة نقول صلوات الله عليه وسلامه
وان المراد معرفة ان الاعجاز كونه فى اعلى مراتب البلاغة على ما هو الصحيح والمتبادر الى الاذهان
على الاعجاز عن الاتيان لولا سلم ولا نسلم ان الحصر فى الحاصة آتيا بل سائر الوجوه
والنظم والاخبار بالمغيبات والطائع والمقاطع فيها ايضا مسئلة نذكر شيء على الكلام
فى النبوات وربما نذكر بعض كتب هذا الفن وبعض شروحها ايضا قلت
المراد معرفة انه معجز بسبب كونه فى اعلى مراتب البلاغة اعنى ان الاعجاز ثابت له

بناء على تلك العلة وعدم معرفة لا تحصل على التحقيق والتفصيل او الجزم بانه كائن فى اعلى
مراتب البلاغة وذلك انما يحصل بعلم البلاغة وما يذكر فى علم الكلام وغيره ان لاعجازه تكمل الا
لهذه الوجوه الاخر فانما يفيد على التحقيق ان الاعجاز ليس الوجوه الاخر واما انه كمال
بلاغته فلا يفيد به تحقيقا على انه بداية على ان بين معرفة ان الاعجاز كمال البلاغة
ومعرفة ان الاعجاز ما ثبت لها تفاوتا بكمال البلاغة فرقا فان المعرفة الاولى ربما
تحصل وان لم يكن اعجاز او لا كمال بلاغة بخلاف الثانية وهى المراد ههنا وانما اتى بعلم
البلاغة وبالكمال ان يحمل قوله كونه فى اعلى مراتب متعلقا بالمعرفة اى المعرفة بحصول انه
بالكمال كون ولا شك فى انحصار ما فى علم البلاغة ثم ان المراد بكونه فى اعلى مراتب البلاغة
كونه فى مرتبة ان البلاغة يعجز البشر عن الاتيان بما فوقه بسبب قصوره فى تلك المرتبة
وهو مبنى الاعجاز والا فيمكن ان نفرض الا على وما يقرب منه فانه فرع ما قيل ان الاعجاز
لا يتوقف على كونه فى اعلى مراتب البلاغة بل الفرد الاعلى وما يقرب منه فلا حاجة الى الاعجاز
كما يجىء وتحاصل الدفع انا نريد باعلى مراتب البلاغة عما ما يعم الفرد الاعلى وما يقرب
منه قوله فان قيل ايضا لو سلم ان الاعجاز فى الذوق فقط نمنع ان ذوق السكاكى حجة
انا نسلم ان السكاكى حصر ادراك الاعجاز فى الذوق والحصر يجعل هذا العلم كاشفا عن وجه
الاعجاز بل حصر الكشف فيه ق قال ان السكاكى فى امكان منعه الفاضل عن وجه
الاعجاز والحق ان بحث الكشف بهذا العلم لكنه رحمه الله بنى الجواب على دفع توجيه الشافى
وادرج فيه دفع الوجه الاول حيث قال ولى فى الذوق وبين كلامى المفتاح
ايضا تافى بهذين الوجهين فانه ايضا اثبت الكشف بهذا العلم بل حصره
فى دفع الشافى ظاهر من كلام المفتاح حيث قال يدرك كل اعجاز ولا يكون وسيلة
وتدرك الاعجاز هو الذوق فقط وطريق اكتسابه الذوق طول ممارسة كلا
العلمين والبلاغة وجوه متلقة ربما يتسر لماهرة التام عنها التجلى عليها بالنفس
وجملة الاعجاز والاى لا يكون الماهرة التام عنها التجلى عليك فقد بين ان الذوق الذى
حصره تاركا الاعجاز فيه انما يحصل من التعليمين وان ما نفى امكانه عن وجه اعجاز
هو الماهرة التام وكشف القناع عنه بتحمل عليك فالمنفى هو امكان وسيلة واتيانها
للغير كما صرح به ولا يخفى فى نفيه اثبات امر كالذوق على امور كثيرة لا يقدر
شيء

ولا يمكن من اظهاره كما لا يخفى واستقامة الوزن ويمكن دفع التنافي بين كلام السكاكي والمص بان معنى كلام المص انه بهذا العلم اذا احيط به خبرا وحصل ان القام يكشف القناع وهذا لا ينافي ان لا يكتنا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة به ومعنى كلام المفتاح انه لا يتيسر لنا كشف القناع لعدم تمكننا من الاحاطة بهذا العلم **قوله** علم بعد علم الاصول اكشف القناع الخ يفهم منه ظاهرا ان علم الاصول اكشف من المعنيين وان غيرهما كاشف وكلاهما ينافي كلام السكاكي والمصنف المصرحين بان الكشف انما يحصل بالعلمين لا غير فدفع رحمه الله ذلك بان قوله بعد علم الاصول يتعلق بما في اكشف من معنى الفعل والمعنى ان هذين العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وتوضيحه ان اكشف قد جرد عن معنى التفضيل بتنزيل تفرق السكاكي باعتبار اكشف في العلمين فان هذا الاعتبار ينافي اعتبار معنى التفضيل فانت خبير بانه لا يتم الامر بمجرد التجريد بل لا بد من ارتكاب التوسل بالمثل بجعل المعنى تخطى قولك لا اكشف من فلان على معنى حصر الكشف به بان كان معناه انظاهر انه لا اكشفية فيها كان اقرب بالنظر لمعنى اصل التفضيل بقدر الامكان فان اعتبر في التفضيل كان الشيء بالقياس الى غيره فكالذي ينبغي ان يعتبر في كما اشير لا يقال اثبات كل الكشف بنا في ما ذكر في المفتاح انه لا يمكن ادراك وجه الاعجاز بحقيقته بناء على ان ذلك انما يوجب عدم الادراك لكل ادراك بالحقيقة انا نقول عنا لان احاطتنا بعلم البلاغة ولو بانا كان العلمين في الكشف هذا وزيادة على قدر ما كشف عن معنى التفضيل بانه قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان تجريد اسم التفضيل عن معنى التفضيل انما يجوز اذا لم يكن معه شيء من امور الثلثة وهي من والالف واللام والاضافة كقولك كبطام من ملوكنا اعلم وعليه قوله تعالى هو اهون عليه فليس شيء منها هنا فتعين على انه تجريد من شيء فينبغي انا لا يجوز التجريد هنا لكان اقتران من ولعل ان عبارة المفتاح هكذا لا علم له بابا التنبيه بعد علم الاصول اقراء من ابعلمين على المرء مرادا ناقصين من كلامه الى ان قال واما اكشف القناع من وجه اعجازه فيمكن ان يقال الكون اعني بعد علم الاصول متعلق

باقراء

باقراء جوبتا خر عنه تقديرا ويكون قوله واكشف بريغير تنبيه بالفاء معطوفا على اقراء متعلقا به ويكون تكريرا لكلام هكذا الاعلم اقراء بعد علم الاصول من العلمين ولا علم اكشف للقناع منهما فعلى هذا لا في عبارته ما يشعر بكون علم الاصول اكشف منهما فسقط السؤال الذي ذكرناه او نقول رحمه الله فانا نقل بالمعنى على اعتبار اعطف واكشف سلمنا اقراء وجعل الكون المتقدم متعلقا بكليهما **قوله** ثم لتصديق المفتاح بان وجه انه لا علم اكشف من العلمين ولما كان فيهما مخلة ان يترتب السامع ان على كون الواجب ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته فيما ترتب في العلمين فاورده بطريق الالتفات مبينا انه لا يكون ذلك الا ان العلمين لا يكفيان في ذلك وانما لان الاحاطة الانسانية بحقايق الاشياء لا يتيسر لها العالم غيب كما سيذكره وان اقتصر رحمه الله على الثاني وقيل ثم عطف على مقدر اي فتوقع ثم وهو قريب من جهة المعنى لكن لا يساعده قواعد النحو والاستعانة في قيل انه جواب لاستفهام محذوف وهو هل يكون الى آخره وكونه الا ثم لم يعهد في الجملة بعد نعم لان الحذف بعد هل جايز لا واجب وفساده ظاهر لان نعم في الاستفهام لاثبات ما بعد اذا تبين فان طلت نعم في جواب اقام زيد وفي جواب لم يقم زيد كان المعنى في الاول نعم قام في الثاني نعم لم يقم **قوله** وشبه وجوه الاعجاز انهم في الاستعارة والكناية مذاهب كما ذكرنا وسنبينها ان شاء الله تعالى وقد جرى رحمه الله فيما ذكر كما ذكره على اسلوب الاول وهو ان يشبه شيء بشيء في النفس فيمتنع من ذكر المشبه به ويثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به فهذا التشبيه استعارة بالكناية وهذه الاستعارة تخييلية والباعث لهم ان ذكر لفظ المشبه به فيها قريب وبعيد وارادة البعيد والترشيح ان يذكر شيء من ملايم المشبه به فالتشبيه هنا اما ان يعتبر بين وجوه الاعجاز والاشياء المخصوصة او بين نفس الاعجاز والصور المخصوصة وعلى الاول لا يكون المشبه المذكور في النفس استعارة بالكناية وتثبيت الاستعارة لوجوه تخييلا وذكر الوجوه بيانا اذ يريد بالوجه معناه البعيد وهو الطريق والمعنى القريب هو الصور المخصوصة وعلى الثاني يكون التشبيه استعارة بالكناية واثبات الاستعارة للوجوه للاعجاز تخييلا وذكر الوجوه بيانا اذ يريد بالوجه معناه البعيد وهو الطريق والمعنى القريب هو الصور المخصوصة وعلى الثاني يكون التشبيه استعارة بالكناية واثبات ال

كيف يتصور الترشيح للاستعارة بالكناية فانها لا يذكر فيها المشبه به اصلا فصلا ان يقترن به شئ
فلا يكون ذكر الاستعارة ترشيحا وبتقدير جوز ذلك فكونه تخييلا لا يجوز لما لا شك في جواز تعدد
التخييل بكل في قوله واذا تأملت في الندى كلامه المصقول فان كلا من تأملت والمصقول
استعارة تخييلية قلت لا شك ان اثبات الوجوه للاستجاز مجاز على اصطلاح المصنف
والترشيح يكون فيه مجاز كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اليد في
ترشيح فالترشيح يكون هنا للتخييل لا محالة وما ذكروا من ان الترشيح بلفظ اشتبه به
فظاهر انه ليس كذلك اذ الاشتباه تشبيه ولا تشبيه في التخييل شاهد بيت المفتاح اذا قالوا بالتزام
في مجاز المرسل مع عدم قصد انه بلفظ اشتبه به لانعدام التشبيه قد يتحقق تعدد التخييل فيقال
باطل لان التخييل اثبات لازم من لوازم المشبه به للمشبه ولم يثبت الاستعارة هنا للاستجاز
الذي هو مشبه بل للوجوه التي اضيفت اليه مجازا فلا يلزم من اثباتها للوجوه اثباتها له ولا يجوز
ان يكون تخييلا من جهة اثباتها للوجوه لانها لم تشبه شيئا بل اريد بها معناها الترشيح بما
وهو العضو المخصوص والاستعارة ثابتة له حقيقة فامتناع كونه تخييلا من هذه الجهة لا يضر
وقد يجاب بان هيئة اضافة الوجوه الى الاستجاز مجاز على تشبيه نسبة الوجوه الى
الاستجاز بنسبتها الحاصلة لها في الحقيقة فاستعمل في تلك الهيئة الموضوعة لهذه فالاستعارة
على الشبه به وفيه ان الجواب لا يخلو عن شوب ما اولا فلان الاستعارة الكلام نفس
الوجوه لما اعتبر تشبيهها بهيئة اضافة الوجوه الى الاستجاز لم يكن الا قرينة لما يراد
عليها وما ذكر فلا مدخل له في التجوز في الهيئة التركيبية ولم يقل به احد في الشهود فان لم يستبعد
ذلك فيها وفي بعض تصانيف ف لنقل كونه على اصطلاح السكاكي والسلف
فمقبول اما على اصطلاح السكاكي فلانكاره تجوز الوجوه الاستجاز ونفي الاستجاز واراده ما
شبهت هي وهو من الاشياء المحققة ف الاستعارة او الصورة المنتزعة والتخييلية هنا
الاول لفظ الاستجاز الموضوع للاستعارة المحققة المستعمل في الوجنة مجازا وعلى اثبات
لفظ الوجوه الموضوع للوجوه المحققة المستعمل في الوجنة مجازا وعلى اصطلاح
السلف فالكناية لفظ المخيلات تحت الاستعارة والصورة المنتزعة المرموز اليه بذكر الاستعار
او الوجوه والتخييلية على ما هو اصطلاح الملخص قوله والتوآم مصدر لغة بمعنى الجمع يقال
توأمت الشئ قرنا اذا جمعت وبمعنى التلاوة يقال قرأت الكتاب قرءة وقرآنا ثم نقل

تقدم ان الوجوه بالنسبة الى الاستجاز تشبيها وان في الاستعارة تخييلا لابد ان يكون مجازا

ناشئ

يتركب كشئ من وجوه الاستجاز فتأمل

الى المجموع المتلو الشهور والنقل الى هذا المعنى هل يحتاج الى سبق جعل المصدر بمعنى المفعول
فيه تردد وآخرية الاول يعارضها قوة مجاز في الثاني لتعدده في الاول من غير ضرورة
اقول ورد الثاني لفظ التحذير والتمييز ولفظ الاستجارة وقوله فصلان بمعنى متحولا باختار
منه للوجه الاول وفي قوله جعل استعادة ان يقول ظبق على كلام شارة الى النقل يعني
ثم نقل الى الكلام المنزل على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وهو معروف مشهور فليس
القصد هنا الى تعريفه فالمناقشة بانه يخرج به ما ليس قرآنا ومنسوخ التلاوة مع حكمه
او بدونه والاحاد ليست بوجه ولا حاجة الى الدفع بان المراد ما انزل لفظي ومعناه جزما
فشاذ الحديث وشاذ القرآن وكذا منسوخ التلاوة لان بعضهم العلماء اذكروا نسخ لا شك او بعد
او بقاء منسوخ التلاوة من القرآن قال عمر رضي الله تعالى عنه لولا ان اخشى ان يقال
زاد في القرآن ما ليس منه لاثبت الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة فليس
فليذا اضافة النظم اي الذي هو عبارة عن التأليف المخصوص وليس الاخبار بمجرد الالفاظ بل باعتبار
تأليفها المخصوص الذي هو اثر النظم اثر لفظ النظم على اللفظ فاضيف الذي جعل ظرفا للاخبار يشعر
بان الاخبار باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن اشعار به كما بل ربما يكون اشعارا بانه
الاخبار باعتبار مجرد اللفظ وهذا الوجه في اخبار النظم متعلق بمحذوف من اخبر وقوله اما الوجه
الثاني وهو ان في استعارة تخييلية فظاهر والاستعارة تخييل المصنفة بان يعتبر تشبيه
ترتيب الكلمات في الكلام بترتيب اجزاء المنتظم في السلك ويطلق النظم الموضوع للشبه به
على الشبه ويحتمل الكتمة مع التخييل بان يضمر تشبيه الكلام بالدر ويثبت للنظم لها خيلا
ف وصف هذه الاستعارة بالطافة يحتمل ان يكون لاشتمالها ما ذكرنا من الوجهين
فقوله اشارة الخ يكون دلالة على فائدة زائدة سوى الاستعارة ف يحتمل ان يكون
لتضمين هذه الاستعارة تشبيه كلمات القرآن بالدرر فالاشارة تكون عبارة عن وجه الطافة
وبيانا لوجه على التقديرين يكون وصفا للاستعارة بالطافة وصفا متينا ولا يبعد ان يجعل
وصفا مجازا على ان في الاستعارة مطلقا من الطافة باعتبار افادة الطافة ما يوجى عنه
الحقيقة والمجاز المرسل ومقتضى هذا الوجه ان يكون الاشارة بيانا لوجه آخر سوى الطافة
قوله وهو موصول الخ موصول اسمي كالذي واخواته وقد يجيء موصوفا وقد يكون وصفا
ويعرف بما يقع بعده من الجمل صدر وقوع نحو فسوقنا على قول من يكون بالصدر والعجز

مفهوم موضوع عن الحكم الا ان القضية الى محكوم عليه زيد قائم اذا الفت الى محكوم وتجعل الاصل كبرى
هكذا زيد قائم حكم الفت على المحكوم وكل حكم الفت الى محكوم تجب له كبرى ينتج زيد قائم يجب له وكيفية
على الوجه المذكور في القياس هو الاصل في كل الوجوه القاعدة جزئية بجعل كبراها موضوع المسئلة فصول
في ان القاعدة قضية كلية مشتملة على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها
في قوله على جزئياته حذف مضاف وهو مضاف اليه وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف
اقول ان جعل الانطباق او ان جعل معنى التصديق فيه مجازا فلا خلاف في انطباقها على صدق
موضوع ذلك الحكم الكلي على جزئياته فضمير جزئياته لهذا المحذوف فلو جعلت القضايا
الجزئية التي هي انواع جزئيات القضية الكلية بضرب من المسامحة في معنى جزئية او معنى نسبتها
الى جزئياته ليرجع اليه وجعل احكامها بمعنى الاحكام التي فيها الا التي عليها لم يبعد وقوله فانه ينطبق على ان
زيدا قائم ان فسر الانطباق بالصدق فالامر واضح وبانطباق مفهوم موضوع الحكم المذكور وان فسر بانه كان
قائما او على الحكم فان زيدا قائم وان تذكر كما في غير حاشية فوله فمن الخفي من الاشكال توابع على قوله
كونها من التتمم بل ومن كلام المصنف فوقوعه بعد تتميم قد يوهم ان الشواهد ان يكون من احد معاني تتميم
لاثبات القاعدة ولا يلزم بعد تمامها للاشكال الا ايضاح لكن فالشواهد اخص من
الاشكال بعض كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس وبعد اتفاقهم قصد التعيين اتم على ما مر
واما بعض ان كل شاهد مثال من غير عكس فلما يأتي انه لا يستقيم لان ما فوق قد اشاهد
كما ذكر في مختصر الكبرى للاثبات ومن هذا الشان الكبرى للايضاح وكونه للاثبات لا يستلزم كونه
للايضاح للفهم الا ان يجعل ما ذكر في الحدين على خلاف الظاهر بان يراد بصلوح الاول ان يذكر للاثبات
وللايضاح او الذكر بحيث يترتب عليه الاثبات والايضاح كما في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا فان قال ره تعالى فان قلت لم يتعرض الخطرلي لانه يلزم في الشواهد ان يكون
من ظلام من يوثق به دون الاشكال واما ظلام الاشكال فللايضاح والشواهد للاثبات
فلا خارج عن وضع متن ولو اجمل ذكره فربما يكون متباينين تريد ان الاخصية بالنظر الى انها
بعض ان كل فرد من افراد الشاهد صالحا ان يوضع له صفة الخاصية بان يذكر للايضاح من غير
عكس قلت اما بالنظر الى ما اشرنا في توجيه من العوض فلا لان المراد من قوله يذكر للايضاح والاثبات
ان كان الوضع للايضاح فقط دون الاثبات او الاثبات فقط دون الايضاح فمتباينان باعتبار
ذكر متباينان كليا لان ما يذكر للاثبات فقط لا يكون مذكورا للايضاح وبالعكس

الاولى ان يقال

اقول على ما فيه بعيد فوجوان يراد الصلوح لان يذكر لان يكون الشواهد اخص قوله اما ان الاخص
الايضاح في جملة والاثبات في جملة فيتناول كل منهما الذكر للاثبات والايضاح معا فيها
هذا الاعتبار اعم واخص من وجه فان اراد بقوله ربما يكونان متباينين تباين الكلي كما هو
الظاهر فلقوله ربما وجه ظاهر وان اراد مطلق التباين الشامل للعموم من وجه فانه قد
يوجد التباين اجزاء في قوله ربما بملاحظة الوجه البعيد الذي ذكرنا او تجويز كون اللام للعاقبة
ولا شك في هذا ايضا قول وجه التباين بان الايضاح يستدعي سبق الثبوت بطريق الخفاء
والاثبات سبق العدم مطلقا في قيد ان الايضاح كثيرا ما يطلق على اثبات الشيء من اول
الامر واضحا ونظيره قولك ظاهر فيستغني قرائنه وكثيرا ما يذكر الاشكال بعد وجود ما شائبة
اثبات فان قلت فاذا كانت الشواهد صالحة لاشتمارها بالتوضيح من الامرين
للايضاح والاثبات فما وجه ما في الخصر من ترجيح الخاصية على عجز التوضيحين قلت هو ان
المذكور للاثبات يعتبر ان يذكر لما يحتاج من غير عكس لان الصلوح للاثبات يتوقف على كونه مجهولا
موثوقا به دون الصلوح للايضاح وقد سبق ان معنى الخاصية ان كل شاهد يصلح ان يكون
مثالا ولا عكس قوله وهو التصغير وقد جاء معنى الاستطاعة ايضا في التحاج الا ترى قوله تعالى
وما استطاعوا ان يظهروه فانه بمعنى الاستطاعة فذكر مصدرا لا التعذر بمعنى الاستطاعة ولم يذكر مصدرا لا لازم
معنى التصغير فالظاهر ان مصدره الا نوة على فعولة لانه الغالب في الفعل اللازم وقد جاء قياسا واقع
عندي من نسخ الاساس نسخ كثيرة الا لوة في قولهم ما الوت عن الجهد في حاشية بعض النسخ يقال
له بل اشد الا لوة بضم الهمزة واللام وتشديد الواو على فعولة كذا وجدت في حاشية بعض نسخ
الاساس ان المحفوظ من الاصحى بل اشد الا لوة وفي بعض الكتب بفتح الهمزة وتسكين اللام على فعلة
فلا يبعد ان يكون قد جاء فعلة في مصدر الا لازم على غير الغالب او نظيرا لقول ابن السكيت
على ما قال الفراء ان مصدر ما لم يسمع مصدره فعلة بل فعل نحو سقيا ورعيا ولا نماشيا فيجوز ان
يتوارد قوله من الا لوة وقد استعمل الا لوة بوجهين قوله وقد استعمل الا لوة بحقيقة التقصير
وقد عدل عنها في قوله لا الوك نصحا لتعذر ان الا لوة بمعنى التقصير لازم وقد استعمل متعديا
الى مفعولين فلا بد من تضمين معنى منع او جعل الا لوة مجازا عن الكف لانه ورد على العدول عنه عبارة
الملخص ولم ار جهة الجواز ان يكون على حقيقة ويكون جهد اضيف الى تقصيره لعلم المخصر من جهة
الاجتهاد او على الحال اي لم اقصر حال الاجتهاد وفيه ما فيه كون التقصير في الاجتهاد على انه لوم لهم ذلك

مقدمة وقد زيد من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المتقدمين وهو قريب
لكن يمكن تتميم الثاني بما لا بأس به كرده ومما يسئل القول في الفرق بين الشبيه وما يتصل
بما ذكر في الخاتمة فقد صرح بان الخاتمة والخلاصة في بعض الاشياء التي بقيت من الفن الثالث
قوله صار كل منهما معهودا اقول قد اشارة الى ما ذكره سابقا بقوله المذكور سابقا انما
هو لمعاني والبيان والبديع فيصير فصل الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اشارة اليها
ويمكن ذلك باعتبار ان الفن الاول هو عين علم المعاني وكذا البيان فيكون معنى الفن الاول
باعتبار العهد على المعاني فيلزم حمل علم المعاني عليه وكذا الكلام في اخويه فيمكن ان يجاب
بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اولا وهو الذي يحترز به عن خطائه في ثانويه المعنى الاول والفن
الثاني اشارة الى ما ذكر ثانيا وهو الذي يحترز به عن تعقيد المعنوي والفن الثالث الى ما هو في
بعض وجوه تحسين فيتمم فائدة حمل العلوم الثلثة على الفنون لا يقال هذه الفائدة قد حصلت
حيث بين ان الذي يحترز به عن الخطاء هو علم المعاني وكذا البيان والبديع لانا نقول
لما حسن في الفن الثالث واثنان حمل الجلبي عليها بنحو آخر فالفن الاول هو بها
الة للفنون الثلثة على نهج واحد قوله تأنوه من مقدمة الجيش اي مشتقة منها استعير
هنا لما يتقدم امرا ويمهده لغيره حقيقة لغوية في مقدمة الكتاب ومقدمة العلم او اراد ان
لفظ المقدمة التي وصفت بمقدمة الجيش استعيرت لمقدمة الكتاب فيكون لفظ المقدمة
مجازا بها في مجاز فان يقال المقدمة في الاصل صفة تحذف موصوفها اطلقت على الطائفة
المتقدمة من الجيش واشارة الى النقل من الوصفية الى الاسمية او لتقدير موصوفها مؤنثا
كما هو في لفظ الحقيقة فعلى هذا الحاجة الى النقل من مقدمة الجيش بل يكفي تنزيلها منزلة
من الوصفية الى الاسمية كما مشى عليه في اصل المعنى والاستعارة مبنية الا خذ منها هذا
الاشتراك او مجازية اولا وغيره مما سبق من الوجهين يحتمل كلا من الوجهين الكنية وهي تركيب
من قدم بعض تتمة بحيث من مقدمة الجيش وقد يحمل من قدم لتتمة لان هذه الطائفة لا تتم
طالب الحقيقة فانها تقدم بين يدي الشروع على وجه البصيرة تقدم من عرفها من
الشارحين على من لم يعرفها مقدمة يردي في الفان فالمقدمة وهو واقع في كثير من نسخ لفظ
وبعض نسخ كتبوا فيها بالفاء الفصيحة انه خلف قوله ومقدمة الكتاب طائفة يتم آداب مقدمة
كتبا يتوقف عليها تمام المقصود وطائفة من العلوم يشتمل الطالب باكمالها في ذلك المقصود

وبعضها

وبعضها باطلاقه كما يستعمل طائفة من كلامهم فيطلق اولا بابا او قسما او فصلا او يحملون كلامهم
مشتملة على هذه الامور اشتمال الكل على اجزائه وقد اورده رحمه الله بعد مقدمة الكتاب بهذا المقدمة
بمعنى انها مقدمة قبل الشروع في الكتاب خطابا فيها باطلاق قبل على فن الكتاب وقسم الكتاب وفصل الكتاب
على ما فصلت اجزاء الكتاب من جملة هذه الامور ناظرا في كل منها اصطلاحا جديدا والى مثل هذا يميل
من كلامهم ومن هذا يعلم ان حمل المقدمة التي جعلت جزءا من الكتاب على مقدمة العلم التي
من اجزاء العلم جزما ولا يتصور كونها من اجزاء ليس كما ينبغي ثم انه لما لزم من توقف الخاتمة كون
مقدمة الكتاب ان يكون حصول الارتباط والانتفاع بشيء يتوقف عليه وجب ان يكون مقدمة الكتاب
بحيث لا بد ان يكون قد مها المؤلف امام المقصود فما لم يقدمه وان حصل فيه الارتباط لا ينتفع
به ويصدق عليه التوقف فالتوقف يكون اما تام فيكون مقدمة الكتاب كونها طائفة من الكلام
لم يكن الا الالفاظ ومقدمة العلم اما تصورها او التصديق بقضايا وتصديقات
مخصوصة فبين المقدمتين تباين كلي نعم يجوز ان يكون معاني مقدمة الكتاب بحيث
مقدمة العلم كما هو حقها وقد قال رحمه الله في شرح الرسالة الشمسية مقدمة الكتاب بحث
امور شتى هي التي سميناها بالمقدمة العلم وقد نقل ان في عبارته في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب امور شتى فلم نجد فيما عندنا من النسخ والذي كان في نسخة تدل على ما ذكرناه لانه فصل
والتوفيق بطائفة من الكلام محكم في افادة انتهاء الالفاظ قطعا فيحمل ما يحتمل عليه محكم ومن هذا
تبين ان قولهم المقدمة في علم العلم وغايته وموضوعه واجعل المقدمة في مقدمة الكتاب
من اشكال العروضية الشرح لفظ فاضل ولا حاجة فيه قطعا الى تكلف لدفع هذا الاشكال
بل لا يتوجه عليه الف تكلف وذلك لان الفرق لفظي والخلاف في الالفاظ قوله واشتهر بها
بالبناء هو الواقع في اكثر النسخ الصحيحة وهو الوجه وفي بعضها بالالف فاما ان يكون الالف بمعنى
الباء او الاشتهار بمعنى الشيوع على ما قيل قوله وقد ذكر صاحب المفتاح في آخر المقالة
آخر قد ذهب من اشكاله بان في التوقف ما يكفي ما لا بيان التوقف فقط او التوقف بحيث
القول بالتوقف وذكر الشكاكي في الآخر انتهاء معنى وهذا الوجه قوله في عبارته حيث
اشارة الى الكتابة اللفظية وذلك لان مقدمة الكتاب الفاظ والامور الثلثة معاني
وقيل لان المقدمة اعم من الثلثة وفيه انه مبني على ان المراد مقدمة العلم فلا يناسب
كلامه رحمه الله قوله يوسف بها الموجود والكلام ان اجري على ظاهره يتناول بعض الالفاظ

ولا يخفى عليك بعد تسليم وجودية الفصاحة انه يجوز ان يكون هذا رسما للفصاحة ولا ريب في صحة
الوجود حتى بالعدمي والرسم باللازم من غير شوب تسامح قوله لكونه لازما تعليل للتفسير وتسهيلا
على المتتبع يعني ان هذا التسامح في الموضعين تسهيلا لان الاول لا يحتاج في صورة كون اللفظ جاريا
على القوانين كثير الدور الى ما لا يحتاج اليه في صورة الخلوص من الاسهاب المتعسر جدا وفيه تامل لان
الظاهر ان صورة الخلوص عن الغرابة وضعفا ليست صورة كثيرة الدور كما يجري على القوانين
يشهد على الاحتياج قوله كانهما حقيقتان مختلفتان تمام على التشبيه بناء على القطع بانهما
ليستا حقيقتين مختلفتين بل انهما حقيقة واحدة حتى يكون اللفظ جاريا على السنة العرب
تارة فوق بعضهم او خلوصا عن الامور المذكورة كما ذكره رحمه الله في شرح المفتاح وان تملت
سابقا التردد في ذلك بناء على انه لا قطع بالاتحاد حقيقة بهما وانهما احد الامرين المذكورين فلا وجه
قوله لتعدد جهتي الحقيقتين لانه يسبق من الجزم بعدم خلاف الحقيقة او من التردد
فيه ان الكلام سابقا كان في فصاحة المفرد والكلام وهنا في الفصاحة باقسامها الثلثة
وفي البلاغة بقسميها ولا شك في خلاف الحقيقة بين فصاحة الكلام وبين كل من القسمين
الاخرين وكذا بين قسمي البلاغة وكذا بين احد اقسام الفصاحة وكل من تلك الاقسام مخالف
للحقيقة فالمعنى ما تعدد جهتي الحقيقتين المختلفتين اي كون كل منهما بحيث لو جرى عليها
عدم الاختلاف قوله نظرا الى القاسم متعلق بكون اطلاق الفصاحة على اقسامها من اطلاق
المشترك يعني ان اطلاق لفظ الفصاحة على فصاحة المفرد والكلام من اطلاق المتواطئ بل الفرد
لكن يرد في الظاهر من اطلاق المشترك لكثرة الاختلاف بين الفصاحتين حتى كانه لا يكون
او يكون الفصاحة موضوعة له ايضا قال اقول لا شك في ان الفصاحة بين فصاحة المتكلم
وبين الفصاحتين الاخريين خلاف المشترك فرع تعسف لان الظاهر المتبادر من قولهم اطلاق
الفصاحة على الاقسام الثلثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه لا ان يكون المشترك باعتبار
اطلاقه على كل من الاقسام بان يكون موضوعة لخصوصية كل منها كما هو حال المشترك بالنسبة
الى معانيه قوله فالفصاحة الكائنة ظاهره يشير بذلك الى ان جعل الظرف صفة وتقدير متعلقة موجود
فورد عليه ان الظرف لا دلالة له على تعين متعلقة فتقديره مع قاعدة ترك ما لا دليل عليه
وايضا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة في السعة فاجاب رحمه الله في الحواشي
بان الظرف حال عن ثابت على ما جوزه بعض النحاة وقوله الكائنة ليس تقييدا للفظ وبيانا

لوجه

ولا تعتقد في قائل المراد من قوله واما علم تجعل اسم مفعول الخ انه علم تجعل كذلك حتى يرد ان الغرابة وجبا
الفصاحة ثم تجعل اسم مفعول لاحتمال ان يكون مسترح موكلا فاذن بعد حكمهم بالغرابة فلم يطلعوا
على استعماله عند حكمهم بعدم فصاحته فاذن فيه نفي الاطلاع انما يتم اذا كان موجودا اولا احتمال
ان يكون مولدا فيخفى عليهم عدم سماعهم بالمولد وبتقدير ان الحكم بالغرابة مختص بحالة حتى
الامر عليهم فلا يتم وعلى الوجه الثاني يتطبق جدا المذكور في بعض النسخ لاحتمال ان لم يعتمدوا
على هذا الاستعمال حين يحتمل ان يكون مولدا فلم يعتمدوا على استعماله ولم يجعل المسترح اسم مفعول منه
وههنا تأمل اما اولا فلانه يلوح من كلامه ان جعله اسم مفعول من مسترح يريد به عن الغرابة
وعليه مناقشة ظاهرة لجواز ان يكون اسم مفعول منه وغريبا واذا صرح رحمه الله في شرح
المفتاح بجوازه اسم مفعول منه ومشتملا على الغرابة المخلة بالفصاحة ووافقه السيد سلمه الله
على ذلك واما ثانيا فلانه بجعل كونه مسترح من باب الغرابة معارضا لكونه مأخوذا من المسترح اذ من البين
بامر يجوز ان يكون غريبا وماخوذا منه واما ثالثا فلان على عدم جعله اسم مفعول من مسترح
يكون مسترح من باب الغرابة ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون اسم مفعول منه مع كونه غريبا
في نفسه بان يقال انه بني لازما او تاما على الغابر وهو ان مسترح الله وجهه ليس غريبا لانه ذكر في
كتب اللغة مبينا المعنى فجعل مسترح اسم مفعول منه يخرجه عن الغرابة وصح ايضا تعليل
عدم جعله اسم مفعول بكون مسترح غريبا فان بناء الكلام على ان بهذا الجعل يخرج من الغرابة
فاذا اراد انه لم يجعل اسم مفعول منه فيخرج من الغرابة لا يقال اذا كان مسترح مبينا المعنى في كتب
اللغة فكيف يسلم ان يكون غريبا لانا نقول يجوز ان يكون معناه المذكور في كتب اللغة بطريق
تخريج الوجه البعيد فان قيل يوجه الكلام بان قوله على انه لا يبعد ليس تعليلا لعدم جعله اسم
مفعول من مسترح فلا يكون غريبا عند فلو لا جاز لم يجعل اسم مفعول كذا وثانيا بانه يجوز
ان يكون مسترح غريبا فلا يبعد جعل مسترح مشتملا عند غرابة واما حديث مقابلة
الوجهين فيدفع بان الغرابة وان جامعت الاخذ من المسترح لكن جعلها وجهين اشارة
الى ان كلا منهما يكفي في المقصود مع قطع النظر عن الآخر قوله لا يقال اعلم من اورد اطلق سابقا
على الخفي في تفسير الغرابة بالوحشية وحاصله ان الوحشية اخص من الغرابة فيجوز ان يكون اللفظ غير
مشهور الاستعمال غير مستثقل في تركيب يتنفر الطبع منه فتنتفي الغرابة بهذا التعريف بالاخص
دون الوحشية او اعم منها دون الغرابة وكذا اللفظ الذي هو قيد زائد على الثلثة في فصاحة الخ وفيه بحث

ان يعتبر

لا يلزم
ان يعتبر في مفهوم الخلوص عنه كما اعتبر الخلوص عن ثلثة فاندفع ما يورد عليه من انه
من كون الوحشية اخص من الغرابة ان يذكر الخلوص عنها في تعريف الفصاحة مع ذكر الخلوص عن
الغرابة لان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص وفيه ان ذلك لانما يتم على تقدير
زيادة قيد الوحشية على الثلثة بمعنى انه ليت شعري اين احد الثلثة ولا فاحلة فيه الخلوص
عنها معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا يرد من ذكر كونه اخص من الغرابة ما سبق كلاما وان
الغريب اعم من الوحشي ولا يلزم منه كون الوحشية اخص مطلقا من الغرابة لجواز ان يكون اخص
من وجه فلا يلزم من الخلوص عن الغرابة الخلوص عنها نعم يمكن ان يمنع ما ذكره من الاعتبار
وكون ثلثة مذكورة في التعريف ممنوع وانما يلزم لو التزم كونه حدا اما اذا قيل استعير
الالفاظ التي لم يؤنس استعمالها فان قلت لا يلزم منه الا ان الوحشي يطلق على المعنى
لم يؤنس استعماله وانه لا يوجب تعاديه الوحشية وعدم الانس فضلا عن مخلة تعريفا احدهما
بالاعم والاطلاق يجوز ان يكون باعتبار ان غير المانوس يشمل غير الغالب على تركيب تتنفر
الطبع منه قلت الغاية من قولهم استعير للالفاظ التي لم يؤنس ان الاطلاق عليها باعتبار
هذا المفهوم كما يعرف عند علم الانس وفيه تامل ثم اللازم من قولهم الوحشي قسما ان ما هو صدق
الوحشي على الغريبين ضرورة صدق المقسم على اقسامه لكن لا يلزم ان يكون الصدق ذاتيا
فلا يلزم ان يكون الغرابة بين الوحشية حصلا او لكن سلمنا فالازم كون الاعم مطلقا
اعم من غرابة بين حسن والتية ومعلوم ان المخل بالفصاحة انما هو غرابة التي تتغير الغرابة
المخلة بالوحشية تفسيرا للاعم وحينئذ فرضت مساواة فقد اعتبر في مفهوم غرابة التي الثقل
على السمع والكراهة على الذوق وقد جعل رحمه الله تفسير الوحشية قال عن هذا المعنى
بالمرة فلا يصح جعل الوحشية بالتفسير المذكور تعريفا للغرابة المخلة ولا يبعد ان يجعل خلق
الغرابة خلا بالفصاحة بالجملة وغرابة الحسن مخلة بالنسبة الينا وانا لا يخل بالنسبة
الى العرب لانه لم يكن غريبا عندهم وانما عندنا فهو غريب كغرابة وحشي عندنا فانه عندهم ولذا
قال لم يكن وحشيا عندهم وقد ذكر وايضا رحمه الله في السؤال ان الغرابة في مقابلة الفصاحة
وهذا يناسب قولهم ان قوم فالغرابة تتعلق بالاقوام كمن جعل غرابة حسن مخلة ولو بالنسبة
الينا حتى يلزم عدم فصاحة عندنا مشكل لان غريب القرآن قد الحدث من غريب الحسن اللهم
الا ان يركب عدم فصاحة غريبها بالنسبة الينا بناء على ان المعتبر هو الفصاحة عندهم حتى تثبت

وان المطلوب استقباح الفصاحة بالكلية وهو مستبعد لوجود الفصاحة في كلمة بقي شئ وهو انه لم يتبين مما نقله رحمه الله ان استبعاد عدم ظهور المعنى في الوحشي كيف يصح جعله جزاء لتفسير الوحشية الا ان يلتزم ان ما نقله تفسير بالمعنى فتأمل فيه وأما الجواب بان مالم يؤنس استعماله يكون غير ظاهر المعنى فغير بين لانه لو سلم فلا نسلم استلزام عدم الانس لعدم ظهور المعنى ولا يلزم من اعتبار الملزوم في مفهوم اعتبار اللازم فيه فلا يلزم اعتبار عدم ظهور المعنى في مفهوم الوحشية الا ان يقال ذكره رحمه الله من التفسير لا يكون ان يكون قيدا فيجوز ان يكون رسما فلا يضر في ان يذكر في التعريف لازم لما اعتبره في مفهوم لم يذكره **قوله** لانها داخلة تحت الغابة الخ اورد عليه في مفهوم الغابة فيضر ما كيف ولم يذكروا في تعريف الوحشية ما يدل عليها ولا يلزم من تسليم كراهة في السمع عدم الانس وعدم ظهور المعنى لو سلم ان يكون اعتبارها في معنى الوحشية موجبا للاعتبار بالطريق الاولى ان اراد ان كل كريه في السمع فهو كذلك يسلم لكن انهم لم يستعملوه او قليلا يستعملونه فلا يكون قانون الاستعمال ولا يكون ظاهر المعنى فتدبر ويلتبس عليك ذكر الكراهة في السمع لان الخلوص من الغابة يوجب الخلوص من الكراهة لان الخلوص من اللازم يوجب الخلوص من الملزوم والملازم وجود الملزوم بدون اللازم ممنوعة الا ان يريد خلو الكراهة تحت الغابة فيقال اجاب بقيل ان يقول لو سلم فالخلوص من الكراهة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد في تعريفها من ذكره ضمنيا او كما ذكر الخلوص من التنافر لعدم الفائدة في ذكره ضمنيا والا فالخلوص من التنافر لان كل متنافر غريب لان الغلام من شأنهم ستعمال الوقليلا الاكل ولو سلم ذلك فنمنع ايضا ان كل كريه غريب ولئن كان كذلك فالتباين لذلك والا فالخلوص من الغابة لا يستلزم الخلوص من الكراهة ايضا بمثل ما ذكرنا هذا ولو سلم دخول الكراهة في مفهوم فصاحة المفرد ووجوب ذكرها تقديرا الدخول ايضا لكان وجها فيكفي ان يوجه النظر بانا ان اردنا دخول الكراهة في الخلوص عنها في مفهوم الفصاحة انما كره ممنوع ولو سلم فوجوب ذكر تبين من كونه عدميا وجوديا ممنوع وان اردنا دخول الخلوص عنها لو لم يذكر في تعريف الفصاحة يلزم فصاحة الكريه الخالص عما ذكر في تعريف ممنوع ايضا اذ الكراهة لا تنافي الخلوص عما ذكر كما ذكرناه وكانه رحمه الله غفل عن هذا فتدبر فساد ارادة الدخول في المفهوم ولزوم ذكر التقديري الدخول فلم يتبين لذلك وجه وكون ما لم يرد جوابا من قبيل تكاكم او تحيش في جواب ان الوحشي

وكراهة

اما مشتمل على عدم ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط وأما مشتمل على ذلك مع مشتمل على التنافر عطف الذوق كما قال الوحشي الغليظ ويخدش هذا الوجه انه يقطع من قريب بوجود الكراهة في السمع فلا يحسن الترديد والامر فيه سهل **قوله** الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى التنافر محصل كلامه رحمه الله ان الكراهة في السمع اما ان ترجع الى التنافر الى نفس اللفظ واما ان ترجع الى نفس اللفظ لغرابته واما ان ترجع الى نفسه لاشتماله على تركيب يتنفر الطبع عنه فعلى الاول لا اضطراب في كراهة زيادة على التنافر وكذا على الثاني لان قيد الغرابة يغني عنها واما على الثالث فلا بد من زيادة الكراهة لان الاشتمال المذكور اعم لا بد ان يذكر مع قوله في الفصاحة الخلو عن ومعلوم انه لا يتجه على ذلك ما ذكره رحمه الله كشف حسيبة بانه من اخفى ما في كلامه على ما زعم ان الوحشية بمعنى الاشتمال المذكور قيد لفصاحة المفرد زيد على الثلثة **قوله** فيه اضطراب بعد البحث يتجه على ما عرفه عليه رحمة الله بانا لا نسلم ان الاول انما خرج عن فصاحة المفرد بالخلوص عن اسبابه الاخلال فيجوز ان يكون سبب منها قد خرج عن سببيته فاللفظ مع اشتماله عليه يكون فصيحا فلا يكون تعريفه جامعا فان وقع عنده ان وقع سببيته فكانه ليس بسبب بدفع بعد ان يشاء وأما الثاني فهو انه رحمه الله ذكر ان قرب المعنى ليس سببا للتنافر لوقوعه في القرآن نحو سبحه وان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها في التنزيل نحو الحمد وكذا جزم به جمع من الحذاق والذي يظهر لي في هذا المقام ان قرب المعنى وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعها مثل ذلك في القرآن لكن لا يخفى ان وقوعها في التنزيل لا ينافي كونها سببا لعدم الفصاحة في غيره كما ان وقوع الاعلال والادغام في القرآن لا ينافي كونها سببا لعدم الفصاحة في غيره وقد عرض في توجيه ما ذكره ابن الحاجب في امالي الكافية ان الشرط قد يكون غير صحيح فيلغى ليسار فيجعله فصيحا كقوله تعالى ام تروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة بعد الابداء بل لا يكاد يسمع بدأه فقال اعيده ثقة كما بدأناكم تعودون لكن فصيح يبدئ بهمزتين متتاليتين من غير فاصل بينهما وهو مخالف لما ذكره في الكافية كما يجئ في الحاشية كان شيخه اراد ان كل موضع صالا يحسن فيه ذكر شئ فيه يحسن ذكر نقيضه في ذلك الموضع ويؤيده ما سبق آنفا من كلام ابن الحاجب وفي نهاية الايجاز قد تقيم الكلمة فصيحة لا لوضع بعد ان كانت ركيكة في غيره وقال الخفاجي الظاهر ان كل امر خرج به المفرد عن الفصاحة فقد يصير فصيحا مع وجود ذلك الامر ان يلجئ به بعض وجوه التحسين كما في قوله (وهو الخبث ما وذوكم والتكرمي كما

فانه وقع بناء على مرجوب نادر في الاستعمال كمن انصف بصيحا في الحديث بالان في كل من
الصفتين مزية للجهل على العصمة وفي كليهما التم صبح وذكر في موضع آخر ان مزية في الكلام
انما يشتمل الا على اخبار وذكر قوله والقد عذونا الى الخانوت يتبعني شاهد على شمول
شمول وقوله وذا البلابل افصحت بلغاتها فانحى البلابل باسناد طابل
بابا قوله تعالى وعلى ابصارهن معك فيه بما يجر مثل الاخبار وهو ما في صفتي المدح والذم من المزاوجة
والفتة وتوسطها بين الضعف والقوة خلاف ليس بين لان الشيء في طرف النقيض من الضعف
يضاهيه من الجهة والرخاوة وليس في طرف الافراط من القوة ما يضاهيه من الصلابة والتصعب
وبين ان قوله وذكر افعال شتى متتابعة مثل قال ابل قطع اعمل عمل سئل وما قوله تعالى
فاذا سلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد
فقد يجب تقدم شرط منه والعطف وخلل المقابيل قوله حال من الضمير في جلوسهم وجوز
فاعل الحصر فيكون حالا مما ليس الشغل وعاملها الحصر فهو اعتراض بما والا فحالا ثم
بنفس النفي وهنا تقييد النفي فتسقط ما توهم ان الخلوص صدع الكون فقيه عرج وكون ثم لا تجوز
ان يكون حالا قيد الكون زيد الحصر فيكون الكلام على ان التقييد فان قلت اذا جعل
حالا من الضمير لزمه ان يكون مثل زيد جبل وتمر مشتهر فصيحا لان الكلام له حالان حال
فصاحة كقولك زيد ليل وشعره ترتع وحال عدم فصاحة كقولك زيد الفهم جبل حمام جبل
ومشتهر وموضع ترتع فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كقولك انه خالص ساعال
فصاحة كقولك لعمر وهو يسعى في حال تكلمه فيصدق على القيم عدى لم تكلمه لكنه
بيت ذا اصل له مكتمة يسعى فلت بذا ما يستقيم اذا كان ما ذكرته كلاما واحدا حالان
وليس كذلك بل كلامان لا حدهما حال فالذي حال آنفا وخلا يصدق على احدهما انه كذا لم
حال يكون الكلام آنفا لا خالصا ليت حالا له كذا وعسى ان يصدق على زيد جبل انه خالص
ساعال فصاحة كقولك انه فصاحة الكلمات ليست حالا له على تقدير كذا جبل وعدم فصاحة
اذكر من المثال فان القيم في حال عدم تكلمه وتكلمه تخلص فاجابه قوله ولا يجوز
ان يكون حالا من الضمير في مرتع يكون قيد التنافر الذي هو عامل في الحال والتنافر
التقيد يكون احد وجوهه مشتبه باختلاف التقيد فقط او التقيد فقط او كليهما فاختلاف
التنافر التقيد فصاحة الكلمات اما باختلاف التنافر مع وجود قيد بان تكون الكلمات غير متنافرة

غير متنافرة

غير متنافرة او باختلاف قيده مع وجوده بان تكون متنافرة غير فصيحة او باختلافهما كليهما
بان لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل حالا من الضمير يصدق على الامور الثلثة مع ان
المحمود يصدق الاولى والراجح هو الوجه الثاني فالغالب في قيد مرجع النفي ان يقيد
فالتوجيه يحتمل ان يكون النفي ليس المقصود الا قيده منها والاثبات في قيد احتمال خلاف
المقصود ليثبتا او تقيد بهما اذ كان نفي جميعها ذم وما يقال ان ذكر من التوجيهين
ان التنافر مع فصاحة الكلمات يخل بالمقصود اذ المقصود نفي التنافر مع عدم فصاحتها والجواب
وكذا اخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر فيه نفي الخاص وذكر آنفا اولا ان ما ذكر
من الاولوية انما يتأتى ان اخلال الاول دون الثاني وانما يتم دعوى الاولوية اخلال عدم فصاحة
الكلمات مع عدم التنافر لمن اخلال التنافر مع الفصاحة اذ في كل منهما قيد شرط وقيد شرط والفصاحة
الكلام خفة الاولوية انما يتم على اعتبار ان التنافر والخفة امتباينان ليس كذلك
الا فرق انما التقيد والتقيد جميعا باق على حاله وانما يتأتى اخلال التنافر مع
الخفة في حالة التوجيه مطلقا وان كان يلزم من التوجيه بطريق الاولوية فوجه قوله
امثال ذلك مما التفت اليه في باب توجيه وبعد الاغماض عما قيل انما يتم دعوى الاولوية
المذكورة فلا شك في سماع دعوى الوجوب انما هو اخلال التنافر مع الفصاحة لزم اخلال عدم
الفصاحة مع عدم التنافر والاشتراك كما في فقد احد شروط الفصاحة وذكر انما لم يلتفت
الى الاولوية فلان ما يلتفت الى الزوم بطريق الاولى جدا وتقل عنه رحمه الله حواشي
ان ما ذكر من الاولوية لو سلم فيما اذا كانت الكلمات متنافرة فروق فاما اذا كانت الكلمات
غير فصيحة والتنافر في الفروق فيصدق في التوجيه وقد علم بما ذكرنا وما شاكله انه ممنوع
الاولوية وبما وجه تسليمها فيما اذا كانت الكلمات متنافرة فروق فلو لزم يجتمع في صورة
عدم التنافر الكلمات مع عدم فصاحتها تنافر فروق مع عدم الفصاحة فالاولى تنافر وجه
اخل مع عدم الفصاحة بطريق الاولى والفرق بان احدهما تنافر فروق والآخر تنافر الكلمات
لا يتبع ذهنك وقد يخلص ما ذكرنا به من منع الاولوية اخلال التنافر مع
عدم الفصاحة من اخلال التنافر معها بناء على ان تنافر غير الفصيح ليس قوة في معنى التنافر
والمنقول من تنافر الفصيح اذ لم يكن عدم فصاحة الكلمات باعتبار تنافر فروق فما اذا كان
باعتباره فيجتمع التنافران فيقتضي ما نقل من تسلم الاولوية ح او على ان بين التنافر

وعدم الفصاحة تناسبا وتعاندا وبين التنافر والفصاحة تخالفا وتباعدا فلا يبعد ان يحمل
اجتماع الاولين دونا للاولين ولا يخفى ما فيه هذا ولقائل ان يقول بسط الكلام على
البسط ونقول ما ذكره في الحاشية من ادعاء الاولوية في السؤال بان يجعل شاملا للقسمين
اعني انحلال التنافر مع عدم الفصاحة وانحلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر وايا ما كان يختص
بالقسم الاول وربما يؤيد ذلك بانه قد كتب هذه الحاشية في بعض نسخ المختصر مشغولا بحسنه
رحمه الله وقد اقتصر في المختصر على القسم الاول فمشغول على الوجه الاول يحتمل ان يوجه بما اشار
اليه من سلب الاولوية وتسليمها في الصورة المذكورة بما ذكرنا اولا وهو ان لا نسلم الاولوية
في القسم الثاني ولو سلمت ففي صورة تنافر الحروف بناء على اجتماع التنافر مع عدم الفصاحة
اذ ذاك لكن يتجه على وجه التسليم انه ان صورت الصورة المذكورة بما اذا كان عدم الفصاحة
لمحض التنافر في الحروف فما القول باجتماع التنافر مع عدم الفصاحة مع تكلف قال من المعنى
اذ الواقع حينئذ انما هو عدم الفصاحة بسبب التنافر وان صورت بما اذا كان لعدم الفصاحة
سبب آخر كالغرابة مثلا كاستعمال الاولوية للاحق يجتمع الغرابة والتنافر فيها
اولى بالانحلال من مجرد التنافر لكن يمنع ان دلالة كلامه رحمه الله عليه في غاية الخفاء
وغاية ما يمكن ان يقال اختار التصوير بالاول وبنى التسليم في الصورة المذكورة
على المساهلة وارخاء العنان يعني لو سلم الاولوية فليس وجه التسليم الا ذلك مع فيه
وكان الاخصر مع قبح لا يرتفع قبح التعويض وبهذا النوع بالغت في التزييف فلا يمكن ان يتلقى
في مقام الرد بالقبول او يقال لم نسلم الاولوية لكنه مسلم مجرد لزوم باعتبار
قائل التنافر في الجواب تنزلا بناء على ان يجعل لزوما بطريق الاولوية على سبيل المساهلة
وارخاء العنان يعني الاولوية في التحقيق وان تنزلنا منزلة المساهلة وتشبثنا بارخاء العنان
فاقصى ما يجب لزوم مقام المنع بطريق الاولوية فليس التسليم الا في الصورة
المذكورة ويبقى صور اخر يمكن دعوى المساواة فيها وتحقيق ان يوجه المنع والتسليم
بما ذكرنا آخرا انما الوجهان وعنوان الاولوية في القسم الاول منوعة ولم يتعرض في الصورة
المذكورة باعتبار اجتماع التنافر فيها وظهر من ذلك وجه ثالث وجوان بلا قيمة
الوجهان فيقال لا نسلم الاولوية في شيء من قسمي التنافي الاول بما ذكرنا ثانيا والثاني
بما ذكرنا اولا وعلى الوجه الثاني وعنوان يختص دعوى الاولوية بالقسم الاول

منه ليس في الوجه

فليس لوجه الا ما ذكرنا آخرا هذا وقد نقل الحاشية في بعض النسخ بلفظ الواو في
الموضعين وعلى هذا يلزم تعويم اعادة الاولوية للقسمين وتحقيق التوجيه فيما ذكرنا اولا ويكون
وجه التسليم ما اشرنا اليه مستفادا مما ذكرنا من التكلف قوله اعني ما اتصل بالفاعل الخبر
المفعول به لا يخفى ان المراد ما اذا قدم الفاعل ستا المفعول به واذ لو اخر الفاعل عنه لم يكن من صورة
الاضمار قبل الذكر مع انه ظاهر من الكلام ايضا على ان قوله مثل هذه الصورة اشارة الى قوله اعني
زيد الخبر بذلك التقييد مع ان الاصل تقدم الفاعل ستا المفعول به فحقه ذكره بتبعيته في قوة
ذكره فاندفع ما قيل من اعتبار آخر وهو تقدم الفاعل على المفعول به قوله ذي اليه الكمل صفقا جماعة
كفوه ضمير اليه راجع الى الممدوح المخاطب ضمنا الى كل واحد منهم في ضمن الامثال يعال جزاه كيعل القتال
بالقتال اي كافاه مساويه بمثل واستعارة بمثله فاطلق ما كافاه على كل من المكافاة جزاء
بما يسوء على ما قيل قوله سيما كان رجلا روميا من قولهم فلان يتسيم بني فلان اذا انتسب
اليهم من السيم وهو الطبع الذي يظهر الكرم
الشعاع من امرئ القيس فانه القاه من علاه فوقعت وانما فعل ذلك لئلا يبقى مثله
لغيره فضرب العرب بذلك مثلا لمن فجع بما لا عوض له ولا سامة قال الشاعر جزعت بنو نهد
نفسي فداهم وقد جزعت منهم اخرى لعمر ابيك نهد وقال هو الذي بني اطم اخيحة بن الطلاح
فلما قال له اخيحة لقد احكمته قال اني لاعرف فيه حجرا لو نزع تتقوض من عنده ازره فساله
عن الحجر فاراه موضعه فقلعه فصلح حينئذ من الاطم قوله لا اعلم قوله بل بلوم من قومه
لا يبعد ان يرجع الضمير الى القوم المدلول عليهم بالفعل كما في ربيع حيث اضمر ابى البصيان وقيل
الضمير للشاعر على سنن الالتفات وزيد بن مقصود شاعر قوم زينب وكان شاعرا ايضا والله اعلم
بحقيقة الحال قوله والواو الخ لم يجعل العطف على الرفع لئلا يكون في حكم عدم
الفصل لانه مع جميع المعنى على سببية مدح الشاعر ممدوحه بمدح الورد اياه وتوقف ممدوح
ممدوحه وفيه ضرب قصور فان المدح فاعلية ارفع حالا كونه بمعنى الدلالة على كمال ما
قام على ثبوت مدح الورد وذويه وايضا على تقدير العطف لا يبقى لقوله ممن فائدة يعتد بها
وايضا العطف يوجب تالي فساد الشرط وجزاء الشرط لانه يكون كل من المعطوف ومعطوف عليه
جزاء على حياله فيكون مدح الشاعر مقيدا بتلك الحال والشرط مدحه مطلقا ولا تناقض
في الاخبار بحال ما فانما يليق المدح بالقوم اشعارا بانه ذمهم لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل
الشرطية والتعليق بل لو ذعاد بالغ فاضل لم يمن لوثه دون ذمه ق قال في شرح على البيت

ان استعمال اذا والفعل الماضي القوم يدل على تقيده وقوعه واما تقييد مقام المدح فلمناسب
حسنا بي والفعل المضارع للاولى رواية نهاية الايجاز جميعا ومهما يدل معنى واذا ما فاتت رحمه الله
الى المجاب بقوله وفي استعمال واذا وان اشتراكهما في المدح وهو شور الاستقبال الكلي واذا في
القوم واما تقييد المرتية للطافة لا يخفى ولو ذكره يفيد الكلية لم يخل ايضا عن لطافة لكنها فادته
توقعه بالملاقاة على جميع تقادير لزومه لكنه فتان اللطافة الاولى لان تعليق توقعه بالقوم
على لزومه اشعر بعلية اللزوم للتوقع بخلاف عكسه فادته اللطافة الثانية وبما ذكر
يمكن دفع بعض تخطئة الرختي ابن عبد الرحمن بن حسان في قوله اذا ما نسيم حشته على البعد تربة
وانعشت بشم اطاعها فاشتغال لقد فاطلعه عبد الرحمن باذا وان الموقع ولو عكس الصواب
قوله القبح ممنوعا ما وجه دفع الثاني فهو انه وان اتى بان في جانب الشر المقطوع بالوقوع
الا انه ضم عليه القصان بزيادة لفظ الهم اشارة الى ان المقطوع به الوقوع هو كثير الشر
منه انما هو لحث على الشر المشتمل على القصد وزيادة والمجرد قصده فتأمل والوقوع واما
زيادة لفظ الهم حتى ناسب ان قدمه كما لفظ الاراحة وتحوها اشارة الى ان فعل الشر موقوف
على اذن شريك وهو مجرد الهم ولا يتوقف على ازيد منه واختار لفظ الحث في جانب الخير
لتوجيه الى ان فعل الخير لا يتوقف على مجرد القصد على يتوقف على الحث والتحريض وذكر الملتزم
في الخير لا يخلو عن لطافة كما ان تركها في الشر كذلك قوله نافر كل التنافر ان فيه تنافرا
قويا لفظا ولا يلزم منه ان لا يكون تنافر قوي في نفسه كما ذكرنا في بيت امثال التنافر الذي
هو دون المتباينين في التقبل ولا ان يكون احد الامرين من التكرير وتتابع موجبا التنافر في
الجملة واجتماعهما فكمال حتى يلزم عدم فصاحة نحو فستجيبه مع وقوعه في التنزيل وقيل ما ذكر
سابقا في تفسير كلام نعم بل اللازم ان اجتماع الامرين صار سببا التنافر القوي ويجوز
ان لا يكون شيء منهما موجبا التنافر اصلا وقد يدفع حمل التنافر على المعنى اللغوي ليس
بذاك قوله فهو فاخيل بالبلاغة قيل ينبغي ان يقيد الاخلال بعدم مطابقته مقتضى
المقام اذ لو اقتضى المقام ذكر الشاة معا كان جميع ما بينهما بليغا وهو مندفع بما اشار
اليه من عدم اقتضاء المقام ذكر هما بقوله بالنسبة الى الخاص والا فجميع الكلام من حيث
الطلاقه ان يجيء كلية مع قوي فيه مناسبة فاجمع سطل واشمل على التنقيح بان يراد بعدم
عدم تناسب الالفاظ وتنافرها وقوله بجمع سطل اه يكون تنقيح العدم تناسب الالفاظ

بعدم

بعدم تناسب الالفاظ بعينه ذكر كل من هذه شايع استعمال الناس من ارتكاب احد الامرين اما اطلاقا
على اجتماع جميعها لامور مع شيوع استعمال كل منها في ظاهره وبما القول بان قوله خلل ليس من
جملة التوقيف بل بيان للسبب الغالب بعد تمام التوقيف والا لكان خلل الخلل في التوقيف وفي حشمه
رحمه الله دفع سؤال اصطلاحي وهو قولهم الظاهر ان ذكر احد الامرين من ضعف التأليف التعقيد
اللفظي يغني عن الثاني ولا يخفى عليك ان ما ذكره رحمه الله دفع لكون ذكر الضعف مغنيا عن
ذكر التعقيد واما العكس فلا فلم يدفع سؤال تمام وتمام الدفع ان يقال انما لم يكن ضعف وجب
تعقيد فان قولك جاءه في احد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد ذكر وكلا الوصفين
يوجبان تنافر مبناه على ان المقارنة بمعنى الملابسة فتعلق التعقيدين ليس بحاكم حتما فلا
وليس حتى يحاكم له حتما ولا يخفى ركاكتها اما الثانية فظاهرة لان مؤداها ان نفي المماثلة
عن المماثل والتستي في تصحيح بان الموضوع في التعقيدية اذا كان معدوما يصدق فيه
من نفسه فيصدق نفي المماثلة عن المماثل المعدوم كالرقم على الماء لا يدفع شيئا من الحاق
ذكر كما بالنسبة الى الفرد الذي نحن بصدده واما الاولى فكذلك لكن ايضا على ما ذكره رحمه الله
الخاصة ثانية تقتضي اجتماع المماثلة وعدمها في ذات وقد يجاب بان المعدوم ينفي الحياة
مع المماثلة عن المماثل ويصدق ذلك باتصافه عنه بسببها او ارجع النفي الى قيد الحياة بكذلك
خبيث بان الظاهر المتبادر من التعقيدية بسببها في خطاباتها وجود موضوعها فالمفهوم الظاهر من التعقيدية
المذكورة وجود مثل الممدوح ونفي الحياة والمماثلة عنه فالنفي اما ان يرجع الى قيد الحياة فقط
فيلزم وجود مثل مثبت للممدوح في قيد المماثلة فقط فيلزم نفي المماثلة او اليهما فيلزم نفي
الحياة عن المماثل ونفي المماثلة عنه ايضا ولا افتقار في ركاكة الاول بعد او ربما يتوهم ان القارب
من الشيء من يكون قريبا منه لا يبلغ مرتبته المماثلة منه فلا فرق في التعقيدية بين اذ وقع بعض نفي
القاربة عن المماثل والمماثلة عن القارب ويدفع بانه لا ريب ان مقصود الشاعر نفي
ان يماثل الممدوح شيء وفي مقاربة عن المماثل وتحقق لا يفيد من هذا المقصود شيئا وايضا
لا يصح الاستثناء حينئذ لانه يستلزم ان يكون المعنى مماثلا ومقاربا غير مماثل **وقل يوجه**
معنى البيت بوجهين احدهما ان الاستثناء منقطع والواو للاستئناف وهو خبر مبتدأ محذوف
بعد ضمير وفي وصف الواو بالحياة اشارة الى هذا نحو بسته جاء على الغالب يعني انه يقع هذه
المرتبة منا كمال في جنسه ويكون قوله مقاربا له يكون قريبا منه ولا يبلغ مرتبته مماثلة غير المستثنى منا كما قالوا

في قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم ان قوله لما آمنوا استثناء منقطع فيكون بمعنى
لكن ملتقا موصولا فاما ان الا حتى وابوه يقاربه وان لم يماثله والثاني ان الاستثناء
متوجه ونسبته بناء على قول يونس فان اللغة العالمة انه يجوز اعمال ما بعد حتى التي ويكون
قولا ابوه حتى ابوه مبتدأ وخبرا وخبرا بعد خبر والجملة صفة ولما وقوله يقاربه
صفة اخرى والمقاربة ان كانت بمعنى المماثلة يكون اتم مما يفهم من الاستثناء فيفيد شوب
وان كانت بمعنى القرب وعدم بلوغه درجة المماثلة يكون ذكره رجوعا عن الاستثناء
ايذانا بانه لا مثل له البتة ولا يبعد ان يقال مثل ذلك نوعا من تاكيد المدح بما يشبه
الذم فانه لما استثنى الملائكة اثبت لهم وصح مثلا ان تاريخ الى انه يتيقن بانه غلط اسقط
الاستثناء فرجع قائلا انه يقاربه وهذا ارجح مشتمل على فائدة زائدة لا استثناء وهو
انه توهم منه ظلمة مثلا له في بادية تراءى له البيت بهذين التوجيهين يحمل قوله الخ ذيرة
التصديم لما فيه من تردد والثاني اظهر قوله خلافا لمن يقول الخ اذ يرد انا نراه ظلف
الواقع المعلوم في استعمال ذيبة خلافا لمن يقول انه يتعلق بما يراد او اللوازم اذ الامر بالعكس وانا نراه
بخلاف الواقع السابع في استعمال ذيبة خلافا لمن يقول انه يتعلق به عدم ظهور الدلالة اذ الامر
بالعكس ويمكن ان يقال ان الاول اينا سب قرينة اعني اخلال الواقع في النظر في قبيل
بالايراد باعتبار معنى العلم او الظهور اي يتوقف في خلل ويظهر بالايراد او الثاني وقع
عدم ظهور الدلالة به باعتبار معنى العلم او الظهور ثم انه ربما يفهم من قصر ذكر في سبب التعقيد
المعنوي على الايراد والمذكور انحصار سبب فيه فيجيء حينئذ بانه اذا كان التعقيد بسبب
تعسف في اللفظ ما يسيء بانه يوجب فيتسع اراد ترسمه كان ذكر في اخلال في ضعف التاليف
ويتوجه عليه انه لو سلم الملازمة يكون التعقيد المعنوي كالتعقيد اللفظي في انه يكون
بسبب ضعف التاليف وغيره فكما انه يراعى اللفظ على قسميه فيتناول قسميه وكان قصر
الايراد المذكور بالذكر لان القسم الاعم وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه قليل قليل جدا
في كلام بعيد به في جملة ثم صيغة الجمع في قولهم اللوازم والوسايط ان حملت على معنى الجنس
شامل ما يقول به الاصوليون ان لام الجنس يبطل الجمعية فالاولى ان يحمل على معنى الجمعية
فلا فتقار ذكر الجمع اعتبارها باللفظ في كل مادة وان اعتبرت باعتبار المواد وتعدد ورودها
معاملة الجمع مع الجمع قيل بسبب يراد اللوازم منتهية الى الوسايط واللوازم تتوقف اللزوم

في كل مادة وما ربما يذهب لازم وتوقف الواسطة وهو ايضا غير لازم وانتفاء الواسطة الواحدة
وانه غير مستقيم ولا يبعد ان يقال لا يقتضي ما ذكر وان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام آحاد
على الآحاد كما يجوز ان يكون على الاصناف والتفاوت مثلا او اجل
باع القوم خواتهم فهم سنان كل واحد منهم باع ما لا من الدابة ويجوز ان يتحد دابة البعض
كما قيل في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان غسل يدين كل شخص ثابت باعتبار على سبيل
مقابلة الجمع بالجمع وح يكون بمنا صنع لزوم تعدد اللازم والواسطة في كل مادة واذا لم يلزم
آحاد الواسطة لم يلزم انتفاء الواسطة الواحدة بالكثرة كما يقال يلزم تكثر الواسطة في كل
مادة وغير لازم لانا نقول لم يلزم ذلك لوم يكن وصف الوسايط بالكثرة باعتبار
تعدد المادة وتكثر اللازم من تكثر المواد لا باعتبار تعدد ما في كل مادة سلمنا ذلك لكن لم يكن
التزام التكثر في كل مادة على ان يكون المراد بالكثرة ان يكون فوق الواحد ليرد ذلك انه وصف
اللوازم بالافتقار الى الوسايط الكثيرة بعد وصفها بالبعد والاصل في الوصف هو التقييد
فيلزم تعاسف كل لازم بعيد بالافتقار الى وسايط كثيرة لا كل لازم بعيد والكلام على ثبوت لازم بعيد
في كل مادة فيلزم تكثر الواسطة بالمعنى الذي ذكرنا فيه الا ان يوجب ان وصف اللوازم
بالافتقار المذكور بالنظر الى تعدد المواد فاللازم الكثير في المواد في كل مادة ويكون وصف
اللوازم البعيدة بالافتقار المذكور للكشف والبيان هذا ان اعتبرت المقابلة بين جمع اللوازم
والوسايط بحسبها وبين جمع المواد تعددا ولا يبعد ان يعتبر في اللوازم والوسايط تعدد المواد
بتجملة ما ذكر من تغاير اعتبار مقابلة وما يتشعب من انقسام الآحاد على الآحاد فيتحقق اعتبار المقابلة
بين جمع اللوازم وجمع الوسايط قوله ثم طلب بعد الدار لا يخلو من حسن التبيين وطلبا فوق اضافة
البعد الى الدار بيانية اقول ذات الخ بين به ان اشارة بالا الى ان طلب البعد وكان
يتوصل به الى القرب الذي هو المطلب الاصلي والمقصد الاصلي العاشق لما كان في نفسه طلبا للبعد
الذي هو سوء الاحوال وشر قبيح فرق البيان اخرا تكميله وسوق الكلام
في دلالة التزام بعد الخ على ظهور الخلل وان حملت على ظهر الخ تكميلا للاشارة باعتبار
اختيار العبارة الدالة وحملت على الاستقبال ولو حمل بالا في الى ان تعلق ح بمعنى طلب البعد
فانجلت لا يطلب بعد به لا قبل ولا قابلا بل انما يطلب بعد كما ذكر فتوجيه على عكس
البعد ثم ان ما ذكر من كون الترفع هو الترفع الصحيح والنسب قد يقال ان يكون قد بناء على ما
ثبت عنده من النقل الصحيح ويحتمل ان يكون قد بناء كما لا يخلو كلامه عن نوع اشعار بان المعنى الاول

قوله وكذا اختاره في الكشاف الصواب ترك الاختيار لان خفاءه من استعمال المقيد في المطلق
يعتبر كما ذكره رحمه الله ان يريد باختياره ما يعده من جملة عدد البلغاء وهو تعقيد الكلام
ومن الشراح من قال ما ذكره في البيت من التعقيد انما هو على تقدير ان يكون واو الحال في قوله
ليحصل السرور وانما ان كان واوه لتحقق الاشتغال وزاد بعضهم قائلا ان
الجود حقيقة عدم جريان القلم كيفية برزخية قامت به وكان سكب الدمع مستعارا عن
جريان الاحساس بالالم حقيقة وكما ان روح الى الباطن فيبخر القلب وتبقى البخارات
وتحبس مادة دموعها الى ان تدمع ويجري من طريق العين كذلك جمود العين مسبب عن
السرور وانما الاحساس بالالم يوجب حركة الروح الى الظاهر فيبقى القلب برودة
ولذا يوصف بيبس العصب من اصل السرور وحصول المطلوب ليس من سبب ذلك الدمع
كيبسة ناشئة عن الجوبان فان اريد بالسكب معناه الحقيقي فكذا بالجود وان اريد بالسكب
انما ذكر عن فيه الجود والوصال والسرور ليحصل المطابقة فلا تعقيد في البيت قلت
قول الشيخ عبد القاهر انه لا يكفي بالجود عن السرور لانه خلو العين عن البكاء حال ارادة
البكاء وحين قال الخزرجي ولذا يستعمل الجود في مقام المدح ونسبة العين الى البخل
كما في قول الحماسي لان عيني لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها يجود ولا يدي
بالعرجل الا يجال الا رأت عينك فاجدة فمبني على ان السخل شرط في الجاد الى زاد الكفاية
فانه لما لم يجد استعمال الجود في عدم جريان الدمع مطلقا لم يجوز استعارته واخر ذا الكفاية
بالسكف فانك تعلم ان فاعل الجود ان قوبل بالجود يراد به البخل كما في قول الحماسي وكذا
ان استعمل في مقام قيد فيه البخل كما في قولك سنة جماد لا مطر فيها وما قلت
جمادا لان الجماد في البيت يدل على المعنى الحقيقي اذ الوصال والسرور على سبيل زيادة المعنى
من السكب وصحيح انه لا حاجة الى النقل في مراد الجاحظ والكناية وفيه بحث اما اولا
فلان الظاهر ان حقيقة جمود الدمع والمانع لعارض البرد وجموده في الدمع معلوم العدم
فلا يحمل قوله بعبرة ارادة حقيقة في الدمع مع ان المذكور سابقا جمود العين لا جمود الدمع
والشك ان العين ليس بمانع من انعقاد الدمع عرفا بسبب البرد فان قبل جمود
العين مجاز عن جمود الدمع وجمود الدمع عن عدم جريانه وجعل كناية عن السرور
او الوصال خلاف الظاهر انه لا يخرج الكلام عن التعقيد واما ثانيا فلان حين التعقيد

على ان الشهرة عند علم استعمال جمود العين في حال الحزن ولم يوجد في كلامهم استعمال في حال
ارادة السرور ومنه يوجب صعوبة في الفهم ان كان لها وجه جواز بمقتضى القواعد وكذلك
ارادة عدم البكاء مطلقا يوجب تعقيدا لان الجمود انما استعمل في كلامهم مجازا عن عدم البكاء
حال ارادته وتصحيحي باستعمال المقيد في المطلق لا يخرجه عن التعقيد كما ذكره رحمه الله قلت
الاول اذا اراد بالاشتغال التعقيد فكلامه ظاهر الاشكال وان اراد الخطاء وعدم الصحة
فيتوجه عليه انه لا اشكال ايضا على تقدير ارادة السرور اذ لا شبهة في صحة الكناية بعدم البكاء
المطلق عن السرور وقد انتبه بل قصره على هذا التقدير قوله ثم كنى به عن المسرة الخ اقول هذا
المسرة بالسرور وان امكن ان يتكلف بانها مصدر مجهول اذ بان المعنى ان جمود العين كناية
عن مسرة شخص لمن قام به هذا الجمود قوله والاخرجه عن التعقيد المعنوي لان الواو موضوعة
كلامهم فانه استعمال الجمود في حال الحزن فاستعماله في السرور يوجب صعوبة الفهم وقيل لانه
كناية توجهت من مجاز وهو مشكل اذ قد اعترض بمثله في صعوبة الفهم
في الابهام مع انه عد من المحسنات وبين ما نحن فيه بحث البلاغة فلو تسلم صعوبة الفهم
التعقيد لزم ان لا يخلو جميع الابهام البلاغة فلا يكون من نوعها فالجواب ان الابهام
الكناية يحصل عند وجود قرينة ظاهرة مطمورة اذا وقع لا صعوبة في انهم قوله ولا يخفى ما فيه
من التكلف والتعسف انما يتوجه ذلك بان عادة الزمان والا فجواز ان لا يتبادر المعنى المطلوب
في الواقع لا ما هو مقتضى ما يفهم انه مطلوبه والمطلوب خلافه وبان ادراج السكب تحت
الطلب حتى يأتي اتيان الدمع خلافه موقوف على نصب السكب والصحيح رفعه ولئن جوز ادراج
تحت الطلب على تقدير الرفع بان يجعل شاهد فان كان في قوله الا ليت شعري الخ فلا اعتداد
فلا اعتداد به بعد ما بين في الوجه الصحيح الذي ذكره الشيخ ويتوجه على الاول ان
من مظان الشعر ان لم يظهر ان طلب شيء قصد الى حصول خلافه بناء على ما تقرر ان عادة
الزمان الاتيان بخلاف المطلوب وهو من المحاسن التي يأتي بها الشعراء ان نظر فيها
وليس مرادهم بالتي حتى يجوز امثال هذه المناقشات فيه بطائل وقد تم به كلام بوسعين
الخوارزمي في قوله وكم قد نبهت ليوافق مخالفا واعتلت في استمرار رؤس داء سعين
وطمعت منها في الوصال لانها حتى الاسود على طلاب فرائسي وعلى الثاني ان طلاب
السكب المداومة عليه على ما يفيده صيغة المضارع ليفيد مقام طلب سنة الخادمة ما ذكر من المقصود

وفيه انه يلزم ح دخول التعقيد في الكناية توجهت على المجاز

كما يتبين بقولهم لكنه اكتب عليه ولازم ملازمة الامر المطلوب حتى يتبين الذهن انه مطلوب فيأتي
قوله وهو ذكر الشيء ثانية عقيب ذكره اولا فيه نوع مناقشة ومبنى التكرار ذكر الشيء ثانية
فهو مجموع الذكرين ولا يتحقق تثليث الذكر بتعدده فضلا عن كثرته اذ لا بد لتعدده من
تربيع الذكر فليس بدا بيت كثرة التكرار وان جعل التكرار هو الذكر الاول فتثليث الذكر
وان تحقق بتعدده لكن الظاهر انه لا يكفي فيه التعدد في وجود الكثرة بل لا بد من زيادة تثليث
فوق التعدد بتثليث او تربيع اقول في الدفع بان التكرار هو الذكر مرة بعد اخرى فهو الذكر
الاول والكثرة تقابل الوحدة فيتحقق كثرة التكرار بمجرد تعدده وانه حاصل بتثليث الذكر
ق قال بل فيه بانه لو سلم ان المراد بالكثرة ما يطلق عليه لفظ الكثرة في الوزن على سبيل
الحقيقة وهو انما يتحقق بالزيادة على مجرد التعدد فلم يكن دعوى ثبوت بيده والكثرة عند
تثليث الذكر بناء على ان الذكر ثانيا تكرار وثالثا تكرار ان احدهما بالنسبة الى الاول والآخر
بالنسبة الى الثاني ق قلت يجعل قولهم كثرة التكرار من اضافة السبب الى السبب اي كثرة الذكر
فسبب التكرار ولا يخفى حصول كثرة الذكر بتثليثه على اي تعني خيل الكثرة والفضل للمتقدم
قوله
من التبع وهو شدة الحذو والوحش يشعر بظاهره ان التسوع مشتق من التبع واطلاقه
على الوحش بطريق الحقيقة على ما هو ظاهر المفتاح حيث قال فيه سبع الوحش تسبيعا وهو فوس
سابع كمن قوله كانما يجري فيما كان ربما يشير الى التجوز على ما ذكره في الاساس ومن المجاز
فرس سابع وتسوع وجهه انه مشتق من السباحة فيما كان فانه ان يشبه سير الوحش
فالبحر بساحتها في البحر في شرعة السير بلا اتعاب راكبها كما يشهد به قوله كانما يجري في
الماء فاطلاق التسوع على الوحش على الوجه المذكور في البيت استعارة تبعية ان اعتبر
موصوفا بالوحش وان اعتبر فيه انه استعارة اصلية مصرحة مبنية على تشبيه الوحش
بشخص سابع في الماء وان اعتبر هذا الوحش سابع فان اعتبر ايضا موصوفا فيه الوحش
كان تشبيها بليغا عند المحققين واستعارة اصلية مصرحة عند غيرهم وان اعتبر استعارة
للانسان فليكون هو الموصوف به فاستعارة تبعية ولا يخفى ذكر الاستعارة في اللغوة
مع التسوع والغوة في الاصل ما يغترف به من الماء ثم استعمل في الشدة مطلقا قوله وهي
ارض ذات حجارة يجانس قوله في التحاج الجندل بسكون النون وضم الدال الحجارة والجندل
بضم النون وكسر الدال الموضع الذي فيه حجارة ويمكن التوفيق بينهما بان ما ذكره

بيان المراد اطلاقا لاسم الجزء على موضعه وما كان قوله الجندل في البيت بكسر الدال وبكون سكون النون
بناء على ان اصله بفتح النون فليس بذاك قوله كذا في التحاج ذكر ولا بأس بعض عكس معنى هذا
الكلام تعال معنى قوله فانت بما ترى من سعاد ومسبع انكم بموضع توقن منه سعاد
وتسمعين كلاما وذكر في المختصر ان العقل والنقل يشهدان بفساده اما النقل فانتقل
من التحاج واما العقل فلان الظاهر ان ما يناسب ان يكون داعيا للاوز بالصوت
انما هو سماع غير الصوت لهذا الصوت لا سماع الصوت لصوت غيره وقد فرضنا بان
سماعه لصوت الغير يستلزم سماع الغير لصوته تكلف على مخالفة النقل وعدم مساعدة
بتفسير الكلام على وفق المنقول صافيا من شوب التكلف قلت ربما يناقش بذلك بانه
كان الموجب من السمع سماع الصوت كان لا يرتضي ما ذكر واما اذا كان الموجب منه الجاز
الموج والسرور كما لبلابل ترنم الحمائم بما يعقلونه وطلاقة توجيل ذلك لم يتعين في
سببه لا ما بالصوت على السماع بل فهم الوجه اليه بل قد يحمل عليه ولا يبعد ان يقال
معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم العقل بفساد توجيه بردة بالعقل ولا يدعوا اليه حاجة
فضلا عن ضرورة وفيه تأمل قوله وانا فلا يخلو بالنصاعة يعني ليس اخلالها الا من جهة
ما يلزمها من العقل وانا فيها من حيث ضمانها للجهة لا اخلال لها بالنصاعة وهذا بخلاف
الكناية على السمع لانها معنى بسبب لا اخلال من غير ملاحظة ما يلزمها من الثقل الى الفصاحة
كما يتبين من ثقل الثقيل على اللسان فكذلك ما يثقل على السمع فلا يلزم من عدم فصاحتها
الى الثقل عدم اخلالها فاندفع ما ذكره قال واستضعف قول من وجه النظر على القيل الاول
بفصاحة الكلمة وبمثل هذا الكلام يقبل هذا مع ما ذكر ليس بذاك قوله ورسم القدماء
الكيفية تتوقف الى تتوقف عندهم انه لا سبيل الى عرفها الا بحسب الحاجة بالتحديد تارة وبالرسم
اخرى بل لو سلم ان التام بل الرسم الناقص وذلك لانه ليس لها جنس وهو ظاهر ولا فصل لان التركب
من الاعراض متساوية فيه معلوم الثبوت بل يجوز اشتمال عقل ربما يستدل على انتفاء ذاتهم
لم يطلعوا الكيف على خاصة تقصد التعريف سوى التركب من الامور الحقيقية والعلاقة لباقي الاعراض
من الكم والاين وغيرها لكن يجوز ان يعرفوا عن التعريف بالمساوي في الجلاء والخفاء فلم يذكروا
شيئا من باقي الاعراض في تعريفه بل ربما ذكروا ما هو من خواصها فقد ذكروا قيد عدم اقتضاء القسمة
وهو خاصة الكم صار الفصل وعدم اقتضاء النسبة وهو خاصة باقي الاعراض النسبية اعتبار انها

وقيد عدم الاقتضاء بقولهم لذاته تحرزا عن ان لا يكون ترسم بخروج كيفية عرض لها اقتضاء التقسيم لذاته كالعلم فانها يعرض لها اقتضاء القسمة بواسطة محلها وهو النفس على القول بانتقاشها او بواسطة متعلقها وهو المعلوم فيما اذا تعلق بالمعلوم من واحد او اكثر ولما كان يرد على تعريف القدماء ان قيد القارة يخرج بعض الكيفيات غير القارة كالاصوات وان الزمان خارج بقيد عدم اقتضاء القسمة لانه نوع من الكم المقتضي للقسمة وكذا الحركة ان جعلت من الكم وان جعلت من الكيف فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين فقد اخرجت بقيد عدم اقتضاء القسمة وكذا الفعل والانفعال فذكر قيد القارة للاخراج بهذه الاربعة ليس بوجيه وان طوى ترسم منقوض بالنقطة والوحدة على القول بوجودهما اذ يصدق الترسم عليهما مع ان لفظ الهيئة والقارة لا افادة في اشتمالها على نوع فضائل لا يناسبه مقام التعريف قال قدس سره والاحسن ما ذكره المتأخرون وقوله عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره وحسن مما اشتهر من قولهم لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه لانه يستدل على خروج الكيفيات التي يقتضي تصورها تصور غيرها كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان تصورات موجبة لتصور متعلقاتها لكن ليست موقوفة عليها معلومة لها كما في الاعراض النسبية فهذه الكيفيات تخرج عن الرسم بقولهم لا يوجب تصوره الخ بقوله لا يتوقف تصوره الخ لكن يتوجه عليه انه تخرج الكيفية المركبة المتوقف تصورها على تصور اجزائها كذا الكيفية النظرية المتوقف تصورها على القول الشارح ولا يتوجه ذلك على قولهم لا يوجب تصوره قوله حتى لو عبر عن المقصود الخ بيانه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر عنه بالمقتضي للتعريف وفيه تأمل لان ارادة التعبير عن المقصود في الجملة كما هو ظاهر عبارته فظاهر ان ذلك غير لازم لان الاعم في المقصود المذكور في التعريف للاستيفاء وان ارادة التعبير عن كل ما يدخل تحت قصد على ما هو معنى الاستيفاء من غير التفات به دون ان توسوخ عليه ظاهر بل الظاهر خلافه فقوله حتى ليس بوسوخ ذلك محل تأمل ويمكن الدفع بانا نمنع ان ذكر الملكة يشعر بان من يعبر عن مقصوده بلفظ فصيح غير موسوخ ذلك ليس بفصيح لانه قد

واقعة على كيفية لتكلم تعتد بها على تأليف كلامي واحد بليغ ولا شك ان التخلص الموصوف بالبلاغة
هذه الكيفية ويمكن ان يلتزم الاستطراد ويوجه على ما الاستراق بانه للتعذر العهد وعدم قرينة البعض
مع خصائية المقام وبانه مع الالتزام لكلفة ويمنع الاستطراد ويراد في توجيه بلاغة التخلص الاقتدار على تأليف
كلام بليغ لا اذا كل ما يمكن التعبير عنه بالكلام من مقاصده وبقية ما ذكر في توجيه فصاحة المتكلم وكل من
ما يصفون من شؤب تما الاول فلان الكلام انه لا يتبع ان يحيط شخص ملكة بالنسبة الى نوع من
المعاني كالمدح او الذم او الافتخار ونحوها يقتدر بها على التعبير عن جميع ما يقصده من هذا النوع بكلام
بليغ ولا يكون له ملكة بالنسبة الى سائر الانواع فلا يكون بليغا مع صدق التوصيف عليه واما الثاني
فلانهم لا يجوزون ذلك التتابع في توصيفات لا بد قوله وقول بعضهم وهو يحيى حيث قال
قال بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام خبيث يعم المفرد والمركب وجه رحمه الله تعالى كونه سهوا
في الحواشي بان المفهوم من مثل قال كذا ولم يقل كذا الخروج اويدخل كذا ان مجرد ذلك
مقبول وعدم قوله لم يقل بلفظ بليغ يعم المفرد والمركب بعيد ان سبب العدول عن لفظ بليغ وجود
ارادة شمول المفرد والمركب وليس كذلك ولو فرض عدم هذا الشمول كان عدم صحة ذكر البليغ في
توصيف الفصيح حالة لعدم شرط البلاغة في الفصاحة بل الامر بالعكس والكلام من للتبعيض فيجاد كون المفهوم كذا مما
ورد بانه يمنع الانحصار بتقليل الحكم على علة واحدة مع ان يكون لها خلل نفس او مانع غاية الامر ان
يكون ما ذكروه لهم تتمة لا يوجب كون المقام سهو افضلا عن كونه سهوا ظاهرا قوله اي الى ما يعتبر مع الكلام
الذي يؤدى به اصل المراد فاعتبر الحكم بوجه مخصوص بدل على ان الذي يعتبر بعضه فما
يدعوا الحقيقة ان يجاد ذلك الوجه في الكلام لا الى نفس الكلام فان الداعي اليه امر آخر من قصد فائدة فايدة
اخرى او ازالة انكار ونحو ذلك وقد اشار رحمه الله تعالى الى ذلك في شرح المفتاح حيث قال لما كانت مطابقة اما تحقق
بتلك خصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام تارة وايراد الانكار اخرى اقتضاء تلك خصوصية شائع بطلق
مقتضى الحال على تحقق خصوصية انتهى كلامه ومن ذلك تحقق ان تلك الخصوصية ادى بان تسمى مقتضى الحال
وان معنى اقتضاء الحال في تحقيق انما هو في تلك الخصوصية وستكشف لك حقيقة الحال في مقامه وايضا
تنبه بذلك لتنبيه على ان ذلك الوجه الخصوصي انما يعد مقتضى ويعتد به في مطابقة الكلام اياه خصوصا البلاغة
اذا كان مع وفاء بالمقصود والاعتبار فان لم يقتض المقام تاكيد وقد وقع تاكيد من غير قصد واعتبار
لم يكن ذلك الكلام بليغا مطابقا لمقتضى الحال بل يرشد كلامي ذلك فتنبه على كرم الله تعالى وجهه كلا من
السائل من المتوفي على لفظ اسم الفاعل سهوا مؤول في موضعه تابع في ذلك اطلاقا رضي حتى جعل

نفس

واعلم

نفس بها بخصوصية تقتضي الحال وان كان تقتضي الحال في الحقيقة هو نفس الخصوصية اذا كان في اصطلاح
في هذا التفسير توسعة وتسمية لكن يذكر ان الاعتبار مناسب هو مقتضى الحال واشارة الى وجه تسميته به وانما
قال مع الكلام دون في الكلام مع ان الخصوصية في الكلام لانه انما قيد الكلام بكونه موديا اصل المعنى لم يتبع
نسبة مقتضى الحال اليه بجملة في لانه خارج عنه وانما هو امر يتوصل به الى ايراد المركب من الكلام المقيد بما ذكر ومن
الخصوصية وانما قيد به كي صح ان يعتبر كلية مع قصد الى افادة ما يقتضيه الاحوال والخصوصيات
يجب ان تكون زائدة على اصل المعنى فان قلت قد يقتضي المقام الاقتصار على اداء اصل المعنى قلت
هذا الاقتصار امر زايد على اصل المعنى وربما يوجه كلمة مع بانا مقتضى الحال قد يكون من الامور العارضة
للكلام ولا يكون من مجاري اللفظ وملحوظة من المؤكدات وايجازه والمطابقة فلا يناسب كلية في الظاهر ان يعتبر
ويجعل شاملا لذلك صفات الكلام ويجعل نسبة الصفة الى موصوفها بكلية في قولهم العرب في العارضة
قوله خصوصية بالفتح افاده فيه فتح من حيث كذا في الصحاح وقد صحح ايضا من نسخ الاساس لفظ
الخصوصية بفتح الخاء وكان وجهه ان الخصوص بفتح الخاء صفة فيه قول اياك الخصوصية يعني المصدر
ويختص مصدر فلا يليق الحاق هذه اليه وانما صح في جملة بناء على جعل المصدر بمعنى الصفة وجعل اياك
على المبالغة وفيه انه يشكل ح وجود ان يجعل من ايضا للمبالغة كما في خطابه وانما حمل الخصوص
على الصفة مع قيام ما يدل على المصدر لان مقتضى الكلام صفة عن المقتضى بالكسر بالمقام فان الدليل مع ان
عبر عنه بحال فالحق عن ان المقام ايضا في المقتضى بالفتح تقول هذا مقام لا كرم مقام فوق مقام توصيف
مقام تكليم وظاهر ان تفاوتها بتفاوت ما اضيفت اليه وهو المقتضى بالكسر لاستلزام تفاوت المقام تفاوت
المقتضى بالفتح بعد تقييد المقام وملاحظة تفاوته فحسن التعبير بالمقام في مقام الاستدلال على تفاوت
المقتضى بالفتح تفاوت المقتضى بالكسر واما الحال فانما يضاف المقتضى بالكسر تقول هذا حال الانكار وحال
التردد وحال خلو الذهن والظاهر ان تفاوتها تفاوت المقتضى بالكسر فلا يتم ما قاله دليل على ان
تفاوتها يستلزم تفاوت المقتضى بالفتح قوله باعتبار تو يتم كونه محلا لهذا كاف فيما قصده من الفرق
بين الحال والمقام كمن لا يصلح توجيها لاطلاق خصوصية لفظ المقام واشباره على لفظ الحال قوله
وفي الوجه الصارع ان يقال المقام محل القيام وقيام الشوق فلان وراجها فعين مقام شاكية معنى راجه
او ان المقام من مقام الرجل معنى اتعابه والاستقامة على ان يفعل حسن حال التاكيد وكونه مناسبا
لائقا انما هو باستقامة لو قيل كانت عادة العرب انهم كانوا يقومون عند تمام انشاد الاشعار
وعرض الخطب والرسايل فناسبان يسمى الامر الذي لهم الى اعتبار الخصوصية في الكلام مقاما لانهم يقامون في
كل قيام

افتنان

انهم

وإذا جعل الخبر نفسه كتابتهما مقسومين على المتكلمين وشمل ذلك كلتيهما لوحظ بالمآل إذ العادة
يجلسون في تقرير ما وذكرناه وما ذكرناه من المقام يغني إضافته إلى المقتضى فهو الغالب كثيرا والإضافة إلى
المقتضى في غاية القلة فلم يلتفت إليها ولم يعتد بها وذلك كما يستفاد من قولهم فصار المقام مقام إن يزيد
يجلس وإضافة المقام إلى المقتضى ليست كإضافة الحال إلى المقتضى فإن تلك بخلاف الأول
ثم الفائدة في قوله فصار تفاوت المقام إما أن تكون فائدة فصيحة ووجهه ظاهر والتفريع وقيه أن تفريع
اختلاف المقتضى عند تفاوت المقام مستدرك عليه بضرورة أن الاعتبار اللائق بهذا المقام غير اللائق
بذاك على ما سبق ليس ظاهر الوجه ويمكن توجيهه بتأمل وفي دراج الضرورة في قوله ضرورة أن
الاعتبار اللائق فائدة على الإشارة إلى أن تفاوت المقام يقتضي تفاوت المقتضى بلا واسطة مقدمة ضرورية
فلا بأس بها في المعنى وإن تركي ذكرها قوله أو غير مخصوص كالفعل على ما قال الرضي أنهم لا يشترطون في الفاعل
التنوين والتخصيص وفيه قول ابن الحاجب أن الفاعل قد يختص بالحكم المتقدم ويجوز أن ينظم المبتدأ
في هذا السلك أيضا بناء على ما قاله ابن الدهان واستحسنه الرضي إذ يجوز كون المحكوم عليه نكرة غير مخصوصة
إذا كان الحكم عليها مفيدا الآن صحة الحكم تتبع الفائدة والمراد من قوله كما ذكر ما سبق في المسند إليه من كونه
محذوفا أو مبتدأ للمسند إليه بالمسند وكان جعل إشارة إلى بحث كون المحذوف فاعلا أو مبتدأ إذ هو مذكور
في ضمن ذكر كون المسند إليه كذلك وجعل الكون مؤخرا فعلا أو غيره يعني لا اسم زيادة بناء على أن
المراد مؤخر ينتظم القسمين فلا يرد أن الكون مؤخرا غير فعل يكون في المسند إليه أيضا كما لم يذكر وذلك
فيما سبق فتدبر جعله زيادة على ما ذكر وأن ذكره في المسند إليه أيضا كما لم يذكر في المسند
المسند إليه حسن عند اختلاف الشركة بينهما فاعلية ومبتدئية لا أن يقال المسند إليه لا يكون إلا اسما فلا حاجة
لأن مقام تقتضيه وإذا لم يتعرض في هذا الفن بما يقتضيه ولم يجب منه اصطلاح المسند يكون فعلا
واسما والحق به مستغنى بحيث منه فتح عقا لا سيما في المسند دون المسند إليه وإن كانت لا تقتضي
أيضا والمراد من التقييد بالمتعلق تقييده بالمفعول ونحوه مما يجيء في هذا الفصل خلافا لمن جعله
زيادة على ما ذكر في المسند إليه من كونه مخصوصا بالوصف فإنه لا يتقيد متعلقا في هذا الفن ولا يخفى عليك
أن ما ذكره بناء على الاهتمام بالطلب وإلا فقد يكون المسند إليه ذا كما سيأتي مستعملا بالفعل كاسم الفاعل
واسم المفعول ونحوهما متعلقات بتقييد نحو الضارب زيدا الآن أو أمس بالسوط مني شديدا أو نحو
ولا يبعد أن يقال ليس غرض من التقييد بهذا متعلقا ليعد ولا استمرار من حيث كونه مسندا إليه ومنسوبا
إليه الشيء بل من حيث كونه مسندا ومنسوبا إلى الشيء وقد صرح بأن المتعلق في الحقيقة إنما هو نسبة

لايراد ما معا ليس بهذا المقام لمكان التكرير مع غير الفصاحة والمذكور سابقا انما هو بيان مقامات عوارض
الاسناد واحدة طرفيه او متعلقة اعني ان مقام هذا العارض يباين مقام ذلك العارض وظاهر ان هذا
المعنى لا يندرج فيما ذكر من معنى قوله وكل كلمة اه ولو تكلف للاندراج بان حاصل ما سبق يرجع الى
ان المقام المقتضى لهذا المسند يباين المقام المقتضى له مع المسند اليه المشترك وعلى هذا
القياس يقال لو سلك اطراد هذا التكلف في جميع ما سبق حتى في كون الاسناد والفصل والوصل والايجاز
ومقابليه فلا شك ان اللاحق ينتظم الشيء ويخرج عن نظم السابق مثل ان لكل منها مقاما مع المضارع
ليس لمع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما ليس لمع اذا الى غير ذلك مما لا يخفى كثرة وقد
رحمه الله بعضا منها فذكر اللاحق للتعميم فلا يكون اعادة ثم ما ذكر هذا القائل ان قوله وكل كلمة اه اشارة
الى مباحث البديع يتوجه عليه انه لا يطرد في كثير من المحسنات كالتوجيه والايهام والمبالغة ونحوها
مما لا يكون بين الكلمتين ولئن اغمض عن ذلك فيلزم ان تكون المحسنات البديعية من مقتضيات الحال
والمقام فتطبيق الكلام عليها يكون داخلا في البلاغة موجبا لحسن الذاتي وهو خلاف ما ذكروا بيننا
تأمل وعوان الظاهر ان محسنات احوال ومقامات يقتضيها تطبيق الكلام عليها عند اقتضاء الحال
اياها يكون داخلا في البلاغة ضرورة انها ليست الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال من غير
تقييد بمقتضى الحال بما يخرج المحسنات فانا ان بينا لك ما ذكره رحمه الله ان مباحث المحسنات
من علم المعاني وليست على ما غايرنا له غاير نا عنه ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشيء داخلا
في علم البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال وايجاب الحسن الذاتي وخارجا عنها من
جهة ايجاب الحسن الوصفي الزايد على حصول اصل البلاغة ويكون من الجهة الاولى من المحاسن
ومن الجهة الثانية من البديع فان قلت لم يشتهر من اصحابنا القول بان المحسنات توجب
الحسن الذاتي بل قد اطلقوا القول بانها تابعة للبلاغة خارجة عنها توجب حسنا عرضيا وعلى
ذكر يكون ايجابها الحسن الذاتي كايجابها الحسن الوصفي فادعاهم الالتزام السكوت عن الاول
دون الثاني مع ان في قلت يمكن ان يقال كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن فترة
وخفاء فلا يستقل من درجة الاعتبار فلم يطلقوا القول بايجابها الحسن الذاتي ولم يذكروا جعلها
من المعاني بل ذكروا انها يكون احسانا لحال اياها غير ما ذكروه من المقامات والاعم الاغلب والتجا بهل
وكان في ذكرهم نوع تنبيه على ان سائر المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة وذكرانه على ما
فعلوا ان تكون محسنا لا يأبى الدخول في البلاغة وقد تقرر ان ما به يطابق اللفظ مقتضى الحال

داخل في البلاغة ومن المعلوم انا لا نوافق قد تقتضي تحسينا بما ان يصار الى ما ذكره رحمه الله في شرح المفتاح
انا نحسنات ان اقتضتها الاحوال فهي داخلة في البلاغة وان لم تقتضها بل كان ظرفا ايرادها في الكلام
كما سوادا وجبت للكلام حسنا ذاتيا واكرادا بالفعل في قوله الفعل الذي تقيد قيدا به بالشرط الكائن
هو الفعل الواقع جزاء فهو جهد فاسد وان كان هو الفعل الواقع شرطا فغير صحيح لان الفعل حينئذ الشرط
لا المقترن به فينبغي ان يراد اداة الشرط على حذف المضاف ويراد باشرط معنى الشرطية وان اكتفت
ما ذكرنا وقعت على حسن مقام فقوله هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام مع ما فيه من الخطأ الايهام قوله
وارتفاع شان الكلام فالحسن لا محالة ان ارتفاع في الحسن يوجب الزيادة على اصل الحسن والا لما
فالحسن يوجب اصل الحسن وما اراد بالحسن الحسن الذاتي ظهر بادنى تامل فالمقتضى ما في الاولى فلان
نفس المطابقة ما توجب نفس الحسن الذاتي لا الزيادة عليه واما في الثانية فلان عدم المطابقة ينفي
اصل الحسن فكيف يثبت به الانحطاط الذي يوجبه اصل الحسن ولذا قال رح في شرح المفتاح في الحاجة
الى ان يجعل الانحطاط بعدم المطابقة بل لا صحة له ولا يخفى علينا ان بسط الكلام بعض البسط تشحيذ
الخاطر فيقول قوله ان ارتفاع شان الكلام بصيغة العموم وكذا الخطاط فينبغي ان جميع
الارتفاعات بالمطابقة وجميع الانحطاطات بعدمها صاق يجب على الاول ان اثبات نفس المطابقة لنفس الحسن
لا الارتفاع فيه ولكن ثبت ما نفس الارتفاع فلا فساد ان جميع الارتفاعات لا تحصل بالمطابقة لانفسها
مختلفة في المرتبة فبعضها اعلى وبعضها اوسط وبعضها ادنى وتوجب المطابقة لانفسها وانما تتفاوت
فانها تتفاوت في الاعلى والاوسط والادنى وان الاعلى يوجب الاعلى والاوسط الاوسط والادنى
الادنى قوله ولم يعتبر عموم المصدر المضاف فالاعتراض على هذا القول لا يقال الارتفاع والمطابقة
ذكرا مطلقين فيراد الكامل منهما ولا شك في استقامة حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة الكاملة
فانقول قد يراد بالمطابقة الكاملة ما يطابق ذكر مطلقا وتناسب الارتفاع فيلزم احتمال
الكلام الواقع في المراتب المتوسطة بين طرفي البلاغة مع انه اكثر واحوج الى البيان وايضا لا يستقيم
صحة حكمهم بحصول انحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة لانه انما يحصل بعدم المطابقة رأسا وسطا
انه لا يصح حكمهم بحصول انحطاط ما في الحسن بعدم المطابقة فلا شك في عدم صحة حصول جميع الانحطاطات
في المرتبة بعدم نفس المطابقة ويمكن ان يقال لعل المعنى لا يسلم ان مدار الحسن والاحسن على الانطباق
والانطباق وان هو كلام ذكره السكاكي والمعنى ليس ببعيد ومتابعته بل ما امكن بعيد من طريقه فيجوز
ان يجوز ثبوت الحسن بمجرد المطابقة فالكلام الفصيح حسن في الجملة لكنه منحط في الحسن والبليغ وقع في
الحسن

فصح ان يرتفع الكلام في الحسن بالمطابقة ويحط فيه بعدها أو يقول المراد بقول المصنف من الحسن من جهة البلاغة وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وأما انه لا يحصل جميع الارتفاعات بمطابقة ولا جميع الانحطاطات بعدمها فلانه يقول بطابقة ايضا مصدر مضاف وكذا بعدمها فيفيد ان جميع الارتفاعات بالمطابقة وجميع الانحطاطات بعدمها فيكون من مقابلة الجمع بالجمع فينقسم الآحاد على الآحاد وكيفية القسمة موكولة الى فهم السامع فانه معلوم ان الارتفاع الاعلى بالمطابقة العليا والاوسط بالوسطى والاسفل بالسفلى والامر في الانحطاط بالعكس فالانحطاط الاعلى بعدم المطابقة السفلى والاوسط بعدم الوسطى والادنى بعدم العليا قول وأراد بالكلام الكلام الفصيح لم يذهب بنا الى ما ذهب اليه في شرح المفتاح من تقييد الكلام بما يعتد به في البلاغة عند البلغاء ولا يلتفت بأصوات الحيوانات يعني الكلام البليغ لان السكاكي لم يجعل الانحطاط بعدم المطابقة فصح تقييد كلامه بالبليغ والخلل انما جعل فلم يصح قول المصنف لكان هو الاعتبار لما سلف إما ان جعل هذا الكلام على نحو ما سلف او على قصر المسند اليه على المسند فيحتمل التساوي بهما معا وكون المقتضى اخص مطلقا او على عكسه فيحتمل التساوي وكون الاعتبار اخص مطلقا وارادة القصر يخرج كون احدهما اعم من الآخر وجه من دائرة الاحتمال وأما التباين فيخرجه بالكلية والتعليل والتفريع فنقول على الاول ان المعلل هو ان لا ارتفاع بمطابقة لاعتبار وانما ان يراد الاتحاد في المفهوم فالامر ظاهر وانما ان يحمل على احد القصرين فلا يخرج من قصور لان اللازم صح إما التساوي او اخصية المقتضى مطلقا على تقدير قصر المسند اليه وأما التساوي واخصية الاعتبار مطلقا على تقدير قصر المسند وعلى كل من الاحتمالات الثلاث لا يثبت ان جميع الارتفاعات بسبب مطابقة لاعتبار أما على التساوي فلجواز ان يكون مطابقة احدهما متساويين سببا لامر وجودي مطابقة الآخر لا يقال المطابقة بعض صدق المقتضى والاعتبار على الكلام كما اختاره رحمه الله وبعض الشيء لا يكون عليه كما قيل وعلى تقدير مطابقة احدهما متساويين لا تكون بدون مطابقة الآخر فلا يكون الارتفاع حاصلا عند احدى المطابقتين كان حاصلا عند الاخرى ضرورة فسببية احديهما تستلزم سببية الاخرى لانا نقول ليت السببية تجرد حصول المسبب عند حصول السبب بل كون السبب مؤثرا في المسبب ومنشئيا اليه ثم نقول لو التزم ان معنى كون الارتفاع لمطابقة الاعتبار حصول الارتفاع عند تمام التعليل لكان هذا الوجه وأما على اخصية المقتضى فلا يجوز

الاعتبار

يجوز ان يكون كلام مطابقا للاعتبار دون المقتضى فلم يثبت ارتفاع هذا الكلام مع وجود مطابقة لان مبنى الارتفاع على مطابقة المقتضى فلا يكون مطابقة الاعتبار مطلقا سببا للارتفاع اللهم الا ان يقال ان سبب مطابقة الاعتبار في الجملة لا مطابقة كل اعتبار وأما على اخصية الاعتبار فلانه يجوز ان يكون كلام مرتفعا بمطابقة المقتضى دون الاعتبار فلا يكون هذا الارتفاع بمطابقة الاعتبار ودعوى تلازم المطابقتين مع اخصية المقتضى ان فسرت المطابقة بالصدق فظاهر البطلان لان مثل هذا الكلام على شيء انما يستلزم صدقا لا خص عليه كما مر وبين وان فسرت بالاشتمال فانما ان يجوز (تحلل) الاشتمال على الاعم الاشتمال على الاخص بجواز تلازم الاعم والاخص صدقا بحسب الوجود وهو ظاهر البطلان أو لا يجوز فان لم يجز فلا خفاء في بطلان التصور وكذا ان جوز لانه يلزم من سببية الملزوم سببية اللازم مع انه كان الواجب ان يتوقف هذا الاستلزام على تجرده عما كان من غيره كما مر فيلزم توقف ما ينبغي ذكره لا ينبغي ونقول على الثاني ان المحكوم بان لا ارتفاع بمطابقة الحكم الاعتباري مدخلا في التفريع وانه غير كاف طالبا ان يفهم اليه امر معلوم او مذكور فيما سبق وقد جمع رحمه الله بين الامرين أما المعلوم فهو ان الارتفاع اعم من البلاغة وأما المذكور فهو تحريف البلاغة وغايرا في العطف اقف من الاكتفاء بعلومية ان الارتفاع بما هو بمطابقة مقتضى الحال ثم ان التفريع لا يتم سواء اريد بالمقتضى الاتحاد في المفهوم او احد القصرين أما الاتحاد فلانه ان فسرت المطابقة بالصدق فالملازم من القصرين ليس الا نفي التباين لا نفي العموم مطلقا ومن وجه والمساواة في حيز الاحتمال ويلحق احتمال احدهما بالاثبات الاتحاد وان فسرت بالاشتمال لا يلزم من القصرين نفي التباين ايضا لجواز ان يكون بين التباينين صدقا تلازم في الوجود فالاشتمال على كل منهما يستلزم الاشتمال على الآخر فيلحق القصران مع تباين المقتضى والاعتبار فالاتحاد لا يلزم اصلا وفيه تأمل لانه لا يكفي تلازم الاشتمالين في صحة القصرين بل لا بد من اتحادهما او صدق احدهما الكثير في الجملة ووجوده مع تباين المشتملين معلوم لنا وأما احد القصرين فلان استلزام يتوقف على مساواتهما او اعمية احدهما مطلقا وشيء منها لم يلزم من القصرين نعم يتم مع تباين ايضا ان فسرت المطابقة بالاشتمال وفي هذا ما عرفت ولا يبعد ان يقال ان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار مطلقا سبب للارتفاع ومطابقة المقتضى كذلك فيلزم التساوي بينهما والاتحاد لو كان احدهما اعم مطلقا او من وجه لم يكن مطابقة مطلقا سببا على انا نمنع تحاذيهما مفهوما بأنا على ان الحمل سببية مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببية مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى لم يبعد قول لان اضافة المصدر

يقال افادت الحصر اما وضعا فلان اداة الحصر وآلته هو النفي والاستثناء او لان مراد القصر وآلته العموم قد يقال الحصر كما في ضرب زيد قائما فانه يلزم من كون جميع الضربات في حال القيام الحصار الضرب في هذه الحال لا يفيد كما في جميع الضربات بل الظاهر ان يكون جميعها او بعضها حاصلا بسبب آخر ايضا لان الشيء قد يتعدد وايضا ثبوت شيء بطل شيء آخر فيه من هذا القبيل فيجوز ان يكون كل من المطابقتين سببا لجميع الآثار تكاثرا ويجوز حصولها بكل منهما فلا يلزم الحصر من نحو ذهبي به مطابقة الاعتبار ويكون قصرا بان لا يسبق الذهن الى ان يجيء احد الا بسبب مطابقة الاعتبار بل اذا جيء بها اصلا او حصل بسببها البتة فلا يجوز ان يحصل امر تطابق بغيره اصلا والا لم يكن موجبا لازما او يحصل بها اذ لا يتعدد الحصول للشيء او ان المراد من سبب العلة التامة وانها لا تتعدد قوله يجب ان يكون مراده بها ما يعم الظاهر والمضمر ليشمل نحو انا عرفته وانت عرفته وانا عرفت الله وانت عرفت الله بقوله والا لشمل النبي الاربع الزيتين والمساواة والتعريف مطلقا او من وجه فان بين بطلان الحصر بين واحد منها باذكرنا ان معنى الحصر ان مطابقة الاعتبار من حيث هي من سبب لقارن تقارع وكل مطابقة تقتضي ترتيبا ان الاتحاد من طريق توجه نظر عليه لانها لو لم يتحدا منهيا بهما احتجاج الحصر بين واحد قابلا ان يكذب بالحد بين او اكثر مما الا مانع يحسن ذكر بطلان كل الحصرين فان الكلام لا يخلو عن شيء سوآن تبين بها اشتباه انه اذا كان بينهما تباين او عموم من وجه يبطل الحصر بانه او نحوه مطلقا يبطل الحصر المنتقض لم يحسن لان المدعى هو الاتحاد في المفهوم ولم يتعرض في الدليل لنفي المساواة اصلا وعلى حتى انها لا تثبت الاتحاد قطعا الا ان يجاب بان المراد بكون المراد بها واحدا ما يتناول المساواة اصلا او يلزم بانه يجوز ان يكون عدم لزوم علم المساواة من وجه النظر على نقل عنه رحمه الله في الحواشي فيكون حاصل ما ذكره من الحصر ضوء الامر يتناول الحكم لجميع افراده حتى يبطل الحصر بنحو النحو والنحو يستلزم ان يكون بينهما مساواة ولا يبطل الحصر لا يثبت ما هو المدعى اي ورد الاتحاد قوله ونحو معاني النحو لا يعتقد ان نعرفت الا يتوقف على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم ان يكون تركيب المعجز المتلقى اذ ترى لا معرفة لهم باصطلاحات النحاة عاطلة عن حلية النظم والنثر ثم التوقف ان يشاء من النحو ان عنى معاني النحو ما اراد الشيخ بالنظم الذي فسر التوقف المذكور هو معنى التعليق بالنحو حيث فسر معنى النظم في وضع الكلام على وضعها يقتضيه علم النحو اعلى سبيل قوانينه وهذا يصح تفسير التوقف المذكور فلا وجه لجعله معنى آخر للنظم وجعله شاملا كما مر مع ان الاشتراك خلاف الاصل وذلك لخصمه ياباه قوله وذلك بانا نختار من انها عبارة عن الكلام بقيد كونه على قانون الصواب في كلام العرب بحيث لا يقع فيه لحن ولا خلل في المعنى الاول حتى يندفع ما ذكره وهو من الاهتمام بشان ويكون حاصل الاول ان البلاغة ترجع الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني باعتبار ترتيبه الذي هو مناط افادته حاصل الثاني انها ترجع الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول الذي يتوسل به الى المعنى الثاني فان تفسيرها بما مر في حسن ترتيبه وتاديته الى المعنى الثاني وانما قلنا انه يفهم به ذلك لانه وجه تفريع هذا الكلام على الفقرة بانها بلاغة اما كانت حتى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وجيزة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني كانت البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول وهو ظاهر بهذا الاعتبار وهو قال الفاضل الحلبي كلاما حيث بنى الفارسي صفاتا اللفظ على بنى انها من صفات المركبات من حيث اعتبار التركيب

وحيث ثبت انها من صفاته على انها من صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب والموصوف بالافراد التركيب انا هو الالفاظ المنطوقة لا المعاني فتفريع هذا الكلام على ما تقدم من تفريغا لبلاغة وذكر التركيب حده بها ومع هذا كله الاولى في الايضاح ان يراد بالنظم المنطوق المعنى الاول وايضا الظاهر ان يراد بوجوهها انها صفة كما صرح به في الايضاح وجعلها صفة للمعنى الاول ظاهر الفساد وكذا التفريع على انه لا وجه لحمل المعنى على المعنى الاول لانا نمنع المطابقة لا تحصل بخبر افادة الكلام للمعنى الاول بل للمعنى الثاني افادة المعنى الثاني وحسن تادية المعنى الاول اليه فالمعنى الاول انما يعتبر كونه وسيلة الى المعنى الثاني الذي يحصل باعتبار افادته المطابقة وبالجملة فالمعنى الثاني دخل تام في المطابقة بخلاف المعنى الاول فان دخله في المطابقة ليس بوجه وفيه تامل وجعل التركيب على التركيب المعتد به وهو المشتمل على ترتيب هو مناط الافضلية حتى يصح حمل المعنى على المعنى الاول لكن لا يرد عليه ما ذكره عبد الحكيم بل يرد على عند سليم الطبع قوله واما الثاني فلما قد فيه فساد فقد استبعد ذلك على اكثر الناظرين حتى قد تم الى معنى قوله على ان الحق بناء على ما ذكره ذلك لزعمهم انه لا فساد في جعل نوع الاتحاد طرفا على حسب انواع غاية الامر ان الخروج عن هذا التفريع باختيار المراتب القريبة منها بالاعتبار والمراتب القريبة منها بالاعتبار انما يطلق على ما يكون قريبا بها من الوسط فلا يتناول ما كان اقرب منه فلا يتناول ما كان اقرب منه بل وما هو اقرب منه من الوسط ايضا والتعبير عن النوع لا يصح الا بجعلها الاكثر فتفسير الاتحاد بالاتحاد في الاحكام التي تجعل بسببها النوع لا يصح اصلا كما لا يخفى او اقلت زيد وعمرو وبكر الى آخر افراد الانسان نوع او النوع زيد وعمرو والى آخر افراده نعم ان اتحاد الجنس والجنس هو الانواع وانا نمنع بعد القبول فان الكون طرفا على انما يحصل لطبيعة الاتحاد لا افراده لان كل فرد منها سوى نهايته ليس منتهى البلاغة لانها تجاوزه وقد اجتمع عدم التجاوزة في موضوع الجزء الثاني قوله يؤيده قول صاحب الكشاف وجه التاييد انا بينا تجرد التصور عن حد الاتحاد امكان المعارضة حينئذ وبعضه قصر هذا يمكن معارضته ولو كان حد الاتحاد بعض نهايته لم يثبت تجرد التصور عنه امكان المعارضة وانما يثبت امكانها بالتصور عن جميع افراد الاتحاد كما يثبت بالتصور عن نفس الكلمات المنطوقة لبيانا وانت تعرف ان مبنى التاييد على رجوع ضمير حده الى الاتحاد وان قوله لم يكن معارضته بصفة كاشفة فلا يجدي نفع الاول مستند الجواز رجوع ضمير انها الى المتحاورين مع انه اقرب وان سلم فمنع الثاني مستند الجواز ان يكون مختصة مع ان التخصيص هو الاصل في الصفة او قطع النظر عن حد الاتحاد على ان يجعل يكون قاصرا عن جميع افراده وعن انه لم يمكن معارضته قوله بما ذكر في بيان المقصود من التركيب الاضافة هو الحق ان رجوع الضمير اليه اولى مع ان المناسب ان يقيد متعلق البلوغ والقصور بقيد الصفة مختصة

اعني ما دون القدر المعجز غير معجز مشهور كنت شهرة موزنة تشبيه البعض بالزائد عليه ولا يبعد ان يقال ان ما
المقصود في كون القرآن من غير اهله نوعا كلا وبعضا بعينه ليس القرآن من غير اهله نوعا ذا كان فلا يلزم من ان يكون
بعضه من غير الاختلاف المذكور او كون بعضه الذي من اهله نوعا الخاص بالاعجاز بعضه الذي من غير اهله نوعا
منه قوله فاعلم وما يقرب منه كلاما حاصله ان الاعجاز هذه عبارة شرح العلامة تعالى الله في عبارة المفتاح
اعتمادا على ظهور المقصود وان كان بعيدا وهو ان يعطف قوله وما يقرب منه على هو كونه بحيث يعجز عن معارضته ظاهر المعنى
يعني اذا كون حد الاعجاز وما يقرب منه هو الطرف الاعلى وليس في كلام شراح هذا الاحتمال وهو ان يتبع
ما في الفوائد الغياثية ان الطرف الاعلى هو المعجز فتوجيهه ان لفظ الطرف الاعلى نوعيا اي نوع للاعجاز اشتمل
على مراتب بعضها اعلى من بعض وقيل يوجه بانه اراد بقصر الطرف الاعلى في المعجز فلانيا في كون ما يقرب من الطرف
الاعلى معجزا ايضا وقيل يوجه بانه شرط بان المراد حصر كمال الاعجاز كما في حاتم بجوده وقيل ولا يخفى ان بعض
الآيات الى آخره تأييد لما ذكر ان معنى الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة
في مرتبة الاعجاز واشتراك المعارضة مع بعضها اعلى الآتي في علوم الاعجاز لجميع الآيات منافية لان ما
دون القدر المعجز ليس بمعجز وقد يمكن دفعها بانا نختار اشتراك الاعجاز بين الآيات في الطرف الاعلى
ظاهرا مشهورا محكما على القرآن وآثار الاعجاز المراد وقوله لا يقدح فيه ما ذكر من بعض الآيات على المرتبة
الثانية بين قولهم القرآن في الطبقة العليا من البلاغة لانه ان لم يحمل الاعلى فيه على الطرف وهو خلاف ظاهر لفظه
يجعل الطرف وما يقرب منه اعلى والاعجاز طبقة واحدة والقرآن واقع فيها وان حمل على الطرف فيراد
بالطرف الاعلى بحسب الفرض اي في الاعجاز قوله اي طرف الجملة اشكل عليه رحمه في الحواشي انه صريح في ان
تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا معتبر اذ لا واقع في نهاية الايجاز ولا في الاطناب وقد يجاب
وقوله حمل هذا التنبيه في قوله ما الذي يعني هذا الجاه وهو الحق كان احسن لان طرف الشيء ربما يتبع تقدم
كونه خلافيه بل قد يجعل طرفه نهاية فلا يكون خلافيا ما استلزم التعبير عنه الجاه وهو التحاق بالموت
ليتوقى فضاهم لاستلزام كونه من البلاغة له لانه على ان الكلام الواقع فيه ليس بالحق بها وكل كلام ميت ملتحق بها
فهو واقع في رتبة البلاغة وقد يقال ان ما ذكره من قوله ان الاصل عدم تقدير على الرتبة اقتضى ان يصدق على الملتحق
بالموت دونها كانه دونها لا اصل ايضا فيصدق عليه ان الجهة الى دونها يلتحق وقد يدفع
بان المراد بالواقع في رتبة البلاغة ما دونه ملتحق الى رتبة كانت من الرتب التي دونه فلا يصدق على غير الاصل وان كان ملتحقا يشعر
بان مجرد التغيير للملتحق دونه بسبب الالتحاق فلا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التغيير الى ما دونها انما يصير سببا للالتحاق
بشرط التغيير لما دونه لا اصلا ايضا او ان المراد بالتغير الى ما دونه مهو من حيث ان صيرورة الى ما دونه يلتحق وهو غير صادق على الاصل

يجب ان يجعل المرتبة التوسط وهو ان يكون قاصرا عن نهاية الاعجاز واقصر منه مع ان المقام يقتضي خلافه
هذا وقد اعترض على قول صلب الكتاب في وجهين احدهما ان الكثرة في النظم صفة الاختلاف والاختلاف
صفة القلة وقد جعلوا الكثرة صفة المختلف والاختلاف صفة الكثير وهو عدول عن ظاهر النظم من غير قرينة
واثانيهما ان قوله فتحداهم بعجزهم بالطاعة للاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر
الفساد ويمكن ان يقال ان الآية على شكل جاء بل تستثنى يقصد فيها بطال المذموم بابطال اللازم
فمتى كان اللازم ظاهر البطلان او واضح البطلان كان هذا التركيب حسنا وقد خفي ان المراد من الاختلاف
ما يكون بحسب الفصاحة والبلاغة ولا يكون في القرآن فلا يكون في هذا الاختلاف ابو قوبه في مراتب الاعجاز
بان يكون بعضها واقعا في اعلى مراتبه والبعض في اوسطها والبعض في اسفلها لان هذا ليس باختلاف
واقع في القرآن وايضا اشتراك الكل في الاعجاز اورث قصورا في معنى الاختلاف ولا بو قوبه في
مراتب ما دون الاعجاز فانه وان كان ظاهر البطلان لكن ليس واضح اللزوم بجواز ان يكون الكل واقعا
في مرتبة منها مع ان في الوقوع في مراتبه نوع اتفاق فلا يحسن تفسير مطلق الاختلاف الموصوف بالكثرة
بالاختلاف بهما والجملة فلا يخفى ان الاختلاف بالاعجاز وعدمه من اظهر اللوازم وقوي على سبيل التنزل
واما حمل الاختلاف فتمحل لا اختلاف فيه ولا شك انه ليس لهذا الاختلاف كثرة بمعنى التعدد فاذا هو اختلاف
واحد فاعتبار الكثرة في المختلف فان كثرته نوع من كثرة الاختلاف فكان هذا ايضا بالمعنى كثرة الاختلاف
صنا فيها ذكرنا من التنزل واما ظاهر الصنان اندفاع الاعتراض الثاني ايضا في بيانه فحاصله لو كان
القرآن من غير الله تعالى لكان اكثر اختلافا عند الاعجاز لكنه جعل اللازم قصور البعض عنه
على سبيل التنزل اي لو سلم انه لا يلزم كون الكل شيء معجزا فلا شك في ان عدم كون البعض كذلك
وشك هذا يكون اتيانا بالمطلوب بابلغ وجه واوكده وفي بذل الجهد ايضا يمكن دفع الاول بان يقال
حملت كثرة الاختلاف الى الكل في كلامه لتنظر على معنى اختلاف الكثير لانه اظهر لزوما وابعد
عن المناقشة بمعناه الظاهر وهو اختلاف الكل اختلافا كثيرا اي لو سلم انه لا يلزم كون الكل
مختلفا اختلافا كثيرا فلا اضعاف في لزوم كون الكثير مختلفا واختلاف القليل وان كان اظهر لزوما
وابعد عن المناقشة من اختلاف الكثير لكنه يوجب ان كثرة المذكورة في النظم صريحا بطلانه ممنوع
لان مورد القدر المعجز وهو قدر ثلث آيات قاصر عن الاعجاز ويمكن معارضته فيتوجه عليه مناقشة
في توجيه الكتاب بانا نختار ان الاختلاف يكون بعضه واقعا في مرتبة الاعجاز وبعضه قاصرا عنها واقع
في القرآن ايضا فلا يكون معجزا لكل الاعجاز فلا يجوز جعله دليلا في القياس المذكور الا ان يقال المراد بالبعض المعتد
به وهو القدر المعجز فما فوقه وفيه ما يشعر به المقصود لان الاختلاف الذي ليس في القرآن وكون بعض القليل من القرآن

لا في التعقيد لما مر دون الاعلى والاوسط لا دخل له في الاتحاد وقوله لان ليست مما يحمل المتكلم موصوفا بصفة
اراده على ما ذكر في الحواشي لا يحمد المتكلم بسبب هذا الوجوه بصفة ولا يستحق بسببها باسم فهذا الوصف
كما يستحق بسبب البلاغة والفصاحة فيما اذا بلغ فصيح ولا يقال ارتجع وتجنس مطبق ومن لم يتعقل هذا رده
رده بما يتحاشى الانسان ان يكون موصوفا من صدر عنه الجنس قال وجعل الجنس اعرف بصفة البلاغة الكلام حيث
جعلت تابعة لها بان حسبها الكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ عن غير
بليغ يكون بهذا الوجوه محققة فيه وليس كذلك وفيه بحث لجواز ان يقال ان تركيب انما لا تفهم اذا صدرت
من غير بليغ قوله والبلاغة في المتكلم ملكة اه لا خفاء ان الملكة التي قيد بها على تأليف كلام البليغ في نوع من المعاني
كالمدح او الذم او الشكوى او الشكاية او نحو ذلك او نوعين او انواع معدودة لا يحمل صاحبها بليغا كما لا يخفى قوله الاقتدار
على تأليف كلام بليغ واحد وكثر ان يراد ان يكون ملكة فيه بل البلاغة للمتكلم شاملة لما ذكره في فصاحة المتكلم اذ لا
يكون له ملكة الاقتدار على ادية بكل ما يقصده من المعاني التي يمكن تعبيرها بالكلام عنها بالكلام البليغ وافادة
ما ذكر من التوجيه لهذا المعنى المقصود لا يتم الا بضميمة وهو ان يقال قد اعتبر في ذلك على ما قدم من تعريف فصاحة
المتكلم فان ملاحظة يكشف عن المقصود وهنا بطريق الكناية وقوله كلام بليغ واحد كان نكرة في سياق النفي
وهي تفيد العموم وصفها بصفة عامة تنبئ عن ذلك على انها قد تجيء عامة في غير الاثبات كقوله تبع ملك لم
ما قدمت وقولهم قرة غير مرادة وانما قوبلت اثبات عمت بعموم صار المعنى تأليف كل كلام بليغ
فلا حاجة لتصحيح التعريف الى الاستعانة بتعريف فصاحة المتكلم تجدد وجيه آخر اقول فلان معنى عموم النكرة بالتتبع
ارتفع فصولها وتقييدها بالوحدة وصيرورتها بمنزلة الجنس لا عمومها بجميع الافراد على سبيل الشمول والاحاطة
حتى يكون معنى رجل عالم كل رجل عالم الا ترى انهم قالوا ادخل السوق ولا تجالس الا رجلا عالما لا يحنث بخالفة رجل واحد من
رجلين ولا يتحقق حنث بخالفة جميع الرجال العلماء وهذا هو الوجه الذي ذكرناه لمعاني ان النكرة حالة الجنسية
وجودية وذا وصفت بوصف جنس كانت المقصد منها الجنس وانت تعلم ان المعنى كل كلام
بليغ يلزم ان لا يكون متكلم بليغا اصلا لان كلام الواقع في مرتبة الاعجاز بليغ ولا يقدر عليه البشر ولئن قيد
بوقوعه يلزم ان لا يكون متكلم بليغا الآن يكون فوق جميع البلغاء لان الابلغ قد يوصف كلامه بليغ لا يقدر عليه
البليغ ودعواه بين قوله وفيه تنويه بصاحب المفتاح فانه فتح البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حد الشأن
الخاص بتوفية خواص التركيب حقها بايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها لا نعقاد ان ذكر
لا يستلزم الفصاحة وما ذكر ما نص عليه صاحب المفتاح في الامر الثاني ان البلاغة اخص من الفصاحة كما ان
الحيوان وكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا وكلام الراغب في الذريعة الى مجاري الشريعة ما فحصه العلامة

يشمل ايضا ما ان لم اختص برد الفصاحة وان خص بالصدق والتوأمان فوز في البلاغة دون الفصاحة وهذا زيادة
تمام لما فسر السكاكي البلاغة بما ذكر من غير اخذ الفصاحة المصرح بها سابقا في المعاد ابن فان توفية
المعاني حقها المعاني وايراد انواع التشبيه والمجاز مرجعها ابين واما عند المص فيرجع الى امور اخر فيما
ذكره للفصاحة فتأمل وقيل الحق قول السكاكي لان البلاغة كما تستوجب البليغ ما يتميز عن غيره ويحمل آثاره
المختصة به وظاهر ان ما يختص به هو الموصوفية والايراد المذكور ان لم يرد عاية الفصاحة او يشترك في البليغ
وغيره لان مرجعها اما الى الفصاحة او الخلو عن التعقيد وليس كذلك البليغ من حيث هو بليغ والا لم ينفك عنه
وحاصل ان البلاغة افضل البليغ والا فصيرورة ماهية الفضل يشترك فيها الغير فتأمل قوله وما يجب
ان يحمل الطالب انه قصد به تفسير المرجع كما ينبغي اعلم ان المرجع يطلق على المرجوع اليه ومصدر ميمي بمعنى الرجوع
والمرجوع اليه بناء على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه على الحذف
والايصال والثاني نفس الرجوع على انه مصدر مستعمل في مسماه ويفرق بينهما بامارة داخل المرجع كالضمير
المرجوع اليه والمكنى بان المراد هو الاول كقولك مرجع ضمير هو المعنى او الذي مرجعه واذا ثبت
المرجع الى هذا الشيء بكلمة الى علم ان المراد هو الثاني كقولك مرجع ضمير هو المعنى او رجوعه اليه في ما نحن فيه
من هذا القبيل فالمعنى رجوع البلاغة الى الاعتبار وما ذكر في شرح التلخيص انما يصلح تفسيرا للمرجع بالمعنى الاول
دون الثاني وقوله الذي هو مرجعها الاعتبار تفسير لما ذكره كون الامر فيه سهلا لوضوح المقصود وما ذكر من
امكان الحصول يراد به ما يعم امكان الوقوع وهو الامكان في المتعارف وهو الامكان الخاص الذي ينفي الامتناع بالغير
كما ينفي الامتناع بالذات لا الامكان العام الذي ينفي الامتناع بالذات فقط حتى يرد ان الامكان العام لم يكن لا يتوقف على شيء لان ما هو
الامكان الذاتي ثم لا يخفى ان الخطاء في تأدية المعنى المراد يتناول التعقيد المعنوي وهذا لا يناسب
مقصوده وهو ان البلاغة مرجعها في امر من امورها يحصل بعض مباحثها بالحث
والفحص لا الخطاء والتعرف وبعضها بالبيان فانه صحيح ان يعبر عن الاول بما لا يتناول هذا البعض الذي
يحصل بالبيان او صحاح لا يحسن قوله ويجوز ان يعبر عن الاول بعدم العلم على اطلاقه او يخبر ان يعبر عن
التعقيد المعنوي وهو مرجع البلاغة الذي كما الاولى ان يعبر عنه بصارة لانها واردة اصلا كما احتراز عن
الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد يقال ان المراد هو الاول في التعقيد المعنوي انما هو لشمول هذا الخطاء
لخطاء فلا تبيانا ولم ويس بذاك ثم ان اراد بالاحتراز عن الخطاء ان لا يخطاء فلا وجه لايراده بما قوله
والا فالمراد بالمعنى المراد على تقدير انتفاء عدم الخطاء اي تقدير وجود الخطاء يكون قد ذكر في مجلس
غير مطابق البتة وان اراد عدم نفسه عرض الخطاء فانه ان يشترط في ما عدى الخطاء والاولى ان يقول عبارة الاول

بسم الله

ان يكون عدم الخطاء في بلاغة الكلام من غير جهة ان لم يخطئ كيف وقد قرنها بعدم المطابقة مع الخطاء سواء كان
مخالفة من جهة المتكلم اولا وعلى الثاني ان البلاغة لا يجب فيها الخلو عن الخطاء ولو كانت مع الخطاء في البلاغة
تنتفي عنها وجودا وعدما فيمكن جواب ما اختاره الشق [illegible] الاول وهو ان المراد بالامر ازم عدم الخطاء
فان عدم بعد العدم عن الخطاء لا يستلزم الاتيان بالكلام مع مطابق لان الخطاء لا يلزم ان يكون بهذه
الكيفية بل يحتمل ان يكون بوجه آخر بان يكون في اللفظ او الا على المعنى المراد دلالة صحيحة وتحو ذلك وعلى جواب
بوجهين آخرين احدهما باختيار الشق الاول ايضا بناء على ان المفهوم من كون تمام البلاغة هو الامر ازم
ان الامر ازم في البلاغة فمعنى قوله والا لم يها انه ان لم يكن الامر ازم لها فاطرحها كان معدودا انها كانا
الخطاء متحققا والثاني باختيار الشق الثاني وهو اختيار الشق [illegible] الاول عدم الخطاء في الامر ازم فانه لا محل وجود عدم
الخطاء اذا لم يكن من مخاطبة ومقصد فمعنى قوله وان لم يوجد عدم الخطاء عن قصد فالفائدة في الكلام غير
مطابق ليس لازما له البتة بل قد يوجد فلذا قال ربما بقي معنى وعلى اي المطابقة لا عن قصد ما ان يوجب
بلاغة اولا وعلى الاول فاتيانه للمناقشة ظاهر وعلى الثاني ينبغي ان يقيد البلاغة بما يكون عن قصد
ويلزم مستدرك قوله بها او قيد المطابقة المذكورة في تعريفه بالقصد كما هو الظاهر من قوله فلا يكون بليغا
طاهرا من قرينة البلاغة واذا لم يقيد بالقصد لم يكن الدليل مثبتا لجميع المدعى وهو انه لا بد من عدم الخطاء
عن قصد والدليل انما قام على الجزء الاول دون الثاني مع انه اولى بالاقامة الدليل وانى اختصت ما ذكرنا
فلم يتبين دفع ما لو توهم ان البلاغة في الكلام لا يتوقف على تيسير الفصيح عن غم وبل يمكن وجود الفصيح سواء
كان المتكلم يتيسر ابين الفصيح وغيره اولا وجه الى قوله ويقال [illegible] وعداه الى تقييد البلاغة بقوله مع ان الكلام مع ان
ما ذكر من الامرين يصير مما لا بلاغة المتكلم بل يجاد يكون اغلب بما من بلاغة الكلام فيجاب بانه اراد بما
افشى فان ذلك كلام الايضاح فانه جعل [illegible] رجحي بلاغة الكلام فيتوجه المناقشة عليه وقد يمكن دفعها بان
كلا هو اجزاء بلاغة الكلام فهو اجزاء بلاغة المتكلم ضرورة فجعلها رجحي بلاغة الكلام في حكم جعلها رجحي
بلاغة المتكلم نعم لو كان توقف بلاغة المتكلم على شيء من جهة اجزاء من جهة بلاغة الكلام كان هو
مرجح بلاغة المتكلم لا بلاغة الكلام كما هو الواقع لا نسبة الى الامرين على ان ذلك قضية مرجح بلاغة الكلام نظرا
الى التحقيق وبيانا ان رجحية بلاغة المتكلم باعتبار رجحية بلاغة الكلام [illegible] وقد يتيسر الكلام الفصيح
الخ فائدة موصولة الكلام كما شاع ان ان قال وبعض تيسر الكلام الفصيح تيسر الكلام الفصيح فاقتضى ان الكلام
الفصيح فيما لا يضاح وانما ملوا تم موصولة الفظ يتناول الكلام والكلم على ان قوله وبعد خل في ما قبله
توضيح كلام اعني فهو ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تيسير الكلام الفصيح وتوقفه على تيسير الكلمات الفصيحة

من جهة

من جهة توقف تيسر الكلام الفصيح عليه فتيسر الكلام الفصيح رجح بالذات لها بلاغة الكلام وقد ذكر ما ان بلاغة المتكلم تفيد
او يتوقف عليها فقد يقال اليه ما يتوقف عليه الشيء ينبغي ان يكون مستفادا منه والا كان التوقف بالعكس ايضا جائز
وذلك يكون المتحقق كلا المذكورين التوقف والافادة فامعنى ادراج كلية او ينبغي ان يجاب بانه يجوز ان
يجاد بالامتياز والتغاير بين المتقابلين فالمتحقق هو الافادة وان يتوقف المكن منها فاقتضاء ان المتحقق رجح هو
التوقف لم يجمع بينهما الارادة وان امكن جوز فلا استحالة سابق وهو ان يراد بنفس المتقابلين فقط او المكن
منها فقط كما في تحرير ادراج ذكر بعضها اذا كان هو اظهر قوله الفن الاول علم المعاني اذا كان اظهر
ان الفن من اجزاء الكتاب ولذا قال سابقا رتب الخ ستة وثلثين فنا فلا بد حمل علم المعاني عليه
من تاويل والظاهر ان قوله الفن مجتهدين كما ذكره رحمه الله في المحشى يكون المعهود بما بقاء هو علم المعاني وحينئذ
جوز هذا التوسع من العدد باعتبار ان الذات لكن يتوسع حمل علم المعاني عليه لان الفن اذا جعل عدة الاشارة
الى علم المعاني يكون كتوزيع علم المعاني عليه فيلزم وزيادة ثم ان اذا كان نفس الصفتان
من صفات التوقف يتوقف تابع اتصاف الذات بالاخرى فان فاقدة صفة يتوقف التابع اتصاف
الذات بالاخرى يجب ان يتقيد اللفظ الدال عليها ويجعل مبتدأ خبره ينبغي ان يحمل الفن الاول على علم المعاني يمكن
ان يدفع بالعناية ثم ان تخريج ملا يتوقف عليه كون البيان على ما يتوقف بالواو العطف في تركيب مختلفة
بعد رعاية المطابقة يمكن وجهها تعقد بالعناية صريحا على ما مر مقاصد البيان عن مقاصد المعاني فلا
هو الذي بحث عن المطابقة الا ان اراد ان يذكر ما ذكر السكاكي فراد اعتبارها تتبع على ذلك من كونها من
كلفوه والبيان كالمركب قوله فعليه ان يعرفها بتلك الجهة كانا راد الوجوب لغوي وتعالى الى الاولوية والا فليس
الواجب بالحقيقة على الطالب الا تصور مطلوبه مخصوصة بوجه ما بحيث يتاتى قصده اذ لو طلب تحصل اختياري
لا يكن بدون ارادة يتعلق بخصوص المطلوب وهو ان كان اراد احد الطالبين ان يتصور بخصوصه اذ لو لم يتصور
اصلا امتنع طلبه ولو تصوره بوجه ما بل له وغيره لم يتيسر قصد المطلوب من غيره ولئن اندفع ان الطلب
من حيث انه نوعي الذكر الا ان الشامل لخصوص ان يفيض الطالب الى غير ما يتصوره ما يغيبه ويضيع وقته فيما لا يفيده
وان كان كثرة فلما ان تضبطها جهة وحدة حقيقية او اعتبارية او لا وعلى الاول فالامر الواحد فعليه ان يتصور
كلا من افراد الكثرة بخصوصه وعلى الاول فالامر ان فرض الكثرة بحيث لا يمكن الاحاطة لو توجه الى جزئية كل منها بخصوصه
تعسر ذلك عليه او تعذر فليس بلازم هو التعذر البتة حتى يخرج الوجوب الحقيقي ويمكن ان يقال اذا
لم تكن الكثرة محصورة كان تصور كل واحد متعذرا البتة وما نحن فيه من هذا القبيل فيجوز ان يكون
الكثرة بمثل ما نحن فيه ويدخل قوله عليه في الوجوب الحقيقي فينبغي ان يعلم ان المراد هو فيما يمكن بهذه

الفن الاول علم المعاني

جوز

بيان

غير المعين

والمراد بالمعين المعين بالعلم بالتعريف والتنكير والتأكيد والتجريد مثلا ولو فسر المعين بما فسر به
اشكل الامر في غير المعين على شيخ ونحوه على تفسير غير المعين بما ذكرنا لا يكون في التعريف لانه
ايضا كالمعين وقد خفي عدم الدلالة بالمعين على ما مر سهل قوله قلت قد مر لنا تحقيق
للسامع امور احدها قول صاحب المفتاح في تعريف المعاني تطبيق الكلام على المقتضى الحال الذي ورد فان
المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني قوله لعل الاحوال لم يصح جعلها سببا والا في مطابقة
الكلام اياها والثالث ان المطابقة بمعنى الصدق على ما عليه اصطلاح المعقول والاحوال لا تصدق
على الكلام وبالعكس والكلام لكلي يصدق على الجزئي يقال كلامهم في اكثر المواضيع صريح في ان المقتضى نفس
تلك الاحوال وفي اقلها محتمل له والمحتمل يحمل على المحكم سيما اذا كان الغلبة وايضا اقتضاء الحال
بالحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المتكلم بها اما الاول فلانهم قالوا ان الكلام
الخالي عن التأكيد لفظا ومعنى او تردد المخاطب او انكاره اما فعلوه مع عدم كل منها وقال صاحب
المفتاح المقتضى للذكر هو التعريف للتنكير المتقدم للمتأخر المغاير لذلك وما ذكر في تعريف المعاد
حاشية يكون المقتضى مذكورا فيحتمل نفس الاحوال بان يجعل مذكورة باعتبار انها كيفيات للفظ
فحاصل ان يقال سلكه حكم المذكورية كما نظم السكاكي الالتفات في سلك القرائن الواقع هو فيها
حكم المعنوية فعلى متى صرت بن سامي لا اتفاع على ان الكلام لفظي ايضا ليس فيه كون
بل المذكور جزئيا له وليت احتيج الى التأويل على التقدير بن فاختيار التقدير الواضح التفريع في
الموضعين وهو ولا اما الثاني فلان الحال كما تكون للمخاطب تكون لغيره فيحتاج الكلام الملقى اليه نفس
الكلام المؤكد ان مقتضى الكلام شيء آخر هو قصد الافادة وقد صرح بهذا في شرحه المفتاح هذا
حيث قال وكان مقتضى الاصل الكلام خاليا عن المؤكدات لكن لما كان في اقتضاء الحال الخصوصية وقال ظاهر
ما ذكروه في قول الامور التي يصلح وجها للحكم بالتساوي وقد يدفع ايضا بان بعض تلك الامور
مذكور حقيقة كلام التعريف والمؤكدات فيجوز ان يجعل الكل مذكورا تغليبا وفيه ان الكلام انما يكون
مقتضى نفس الكلام والمؤكد بل هو التعريف واللام والتأكيد بمؤكد وانت خبير بانه ينبغي ان يكون المخاطب
خصوصا زيادة خفية او كثرة ونحو ذلك وانه ليس بظاهر هذا ويمكن دفع ثاني هذه الامور بان هذه
الامور الكلية كالتأكيد لفظا ومعنى والجزئيات كالتأكيد لفظا في الجزئيات بوجوه يأتي في الكلام تصريحا بما
يلزم ذلك او موافقته اياها بالاستعمال عليها والخلو عن المقتضى مثلا انكار المخاطب يحسن تأكيد الكلام
بعضها والتأكيد لفظا في اتى زيد قائم مما يرجب الاشتمال الكلام على صادق التأكيد الذي هو المقتضى

ط

وايضا مقتضى الحال امر يحمل هذه الاحوال جزئيات وفيه ان القول بانها امور بها يطابق المقتضى
قيل فيه ثالثها ان كون المطابقة بمعنى الصدق اصطلاح المعقول ولا يلزم مطابقة اصطلاح بعض الفن
ولم يرد في هذا الفن في المطابقة اصطلاح فيحمل على المعروف الذي هو الاصل والمعتبر عدم الوجدان
في النقل ولم يوجد بينا وبينه الفن المواضعة والمشكل صحة الاول بمراعاة الكلام الاحوال بوسطة
اشتمال ما يطابقها عليه ثم حمل المطابقة بناء على معنى الصدق يوجب تمكن الاصطلاح المعقول كما لا يخفى على
من له ادنى تأمل قوله بخلاف الصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد الخ يعني الكلام المؤكد مع ما يستغني عنه
كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد وانت قد علمت في شرح المفتاح مثلا انكار المخاطب الطلاق زيد يقتضي
كلاما مؤكدا والا فلو علم كذبت يديه التأكيد ونحوه لانكاره وقد ان اذا زيد المستغني عن ذلك اشارة الى ان مسئلة
الاحوال في اقتضاء خصوص الحكم انما هي في الكلام المشتمل على الحكم المخصوص فيرد
عليه ما ذكر ثم اقول ان اريد بالكلام المشتمل على الحكم المخصوص ما يتناول المستغني عن التأكيد
فمنع ظاهر كما ذكرنا انا نرى المستغني المؤكد لفظا ومعنى وان اريد ما يقابل المستغني عن التأكيد
فالجملة ان التأكيد لا يكون الا في الكلام فما يقتضي تأكيده يقتضي الكلام سلمنا انا لا نسلم ان الكلام المخصوص
حكم فيه بثبوت القيام لزيد مثلا لا يلزم من اقتضاء ذلك اقتضاء صدقه اصلا او لفظا ان التأكيد عند
انكار المخاطب فقط وبعد ان قوله ان كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد الا ان المستغني عن ذكر
الكلام المذكور حصول المقصود به وظهور الحكم قوله واحوال الاسناد اي احوال الاسناد الخبري
لو قيل انه ذكر في التعريف احوال اللفظ فلا يندفع بان احوال الاسناد لما لم تكن الفاظا ويقع بها او
ان موضوع العلم هو الكلام والاسناد جزؤه وموضوع المسائل يجب ان يكون اعم من موضوع العلم وجزئيا من
جزئياته كالخبر والطلب وعلمت ان عوارضه كالخبرية والانشائية لا تختص باحوال الاسناد الخبري فان قلت
من اين علم ان الموضوع هو الكلام لا الاسناد قلت لان الكلام هو المبحث عن احواله لا الاسناد فانه
من مباحث علم النحو قوله وهي جملة ادخل ان احوال الاسناد الخبري الجملة في مسلك
احوال الكلام فموضوع المسألة في الحقيقة هو الكلام لكون باب الاسناد داخلا فيه قوله في الحال الاسناد حقيقة
ومنه مجاز عقلي تقدم في فرع الرتبة اعلم ان الاسناد نسبة بين شيئين بحيث يفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت
عليها فالمتكلم لما اراد ان يفيد المخاطب ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه لا بد ان يقصد نسبة ما بين الشيئين
في ذهنه ثم يحكم بها فيتكلم بما يدل على تلك النسبة وهذا الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وصاحب المفتاح
وغيرهما من ائمة المعاني وسموا تلك النسبة اسنادا لان المتكلم اسند احد الشيئين الى الآخر وجعله محكوما
به عليه والشيء الاول هو المسند اليه والثاني هو المسند وهذا هو المراد بالاسناد في قولهم الاسناد الخبري
واما الاسناد الذي هو شرط في الكلام فهو ان يحصل من مجموع كلمتين بحيث يصح ان يقع كل منهما
الى جنب الاخرى بان يوجد احدهما لاجل الاخرى ويتوقف ثانيهما على اولاهما بحيث لو سكت عليها
لكان كلاما ناقصا منتظرا لذكر ما يتم به الكلام وهذا هو المراد بالاسناد الذي هو قيد في الكلام
وقد عرفت في الحاشية السابقة ان الاسناد الذي هو قيد في الكلام هو الاسناد الخبري فيرد ان
الاسناد الانشائي ايضا قيد في الكلام فلا يتم ما ذكر من ان الكلام لا يتناول الانشاء قوله
وانما قال شرط وقد يخفى وجه الخ وقد عرفت وجه ذلك في الحاشية السابقة قوله
الثاني ان قد يدخل على الماضي الخ يعني ان قد يدخل على الماضي المتوقع ثبوته
للفاعل بقرينة حال او مقال نحو قد قامت الصلاة وقد ركب الامير فان المخاطب يعلم ان
المتكلم يخبر بامر متوقع ثبوته للفاعل ثم ان قد تدخل على صيغة الماضي المتوقع ثبوته للفاعل
تقريبا للماضي من الحال حيث يتوقع عند سماعها صيغة تركيب الفعل وصيغة الماضي المتوقع ثبوته للفاعل

نظر

ط

البليغ

وفي لفظ الخواص ما توجد في تراكيب البليغ توجد في تراكيب غيره أيضا فيصدق تعريفه أيضا بالوضع على البليغ وغيره
حذرا من الاختلاف بتوفية خواص تراكيبه ليست التعريف فيمكن أن يختار الثاني ويدفع ما يتجه عليه
من الأمرين بأما الأول فبأن الأصل في التعريف الإضافة وإن كان هو المعهد لكنه يستعمل بغير الأصل كثيرا
شايعا على ما ذكره بعض المحققين من النحاة كما يجيء في هذا الكتاب على أنه ذكر بعض الشراح أن المراد بتراكيب
الخواص هيئات لا يتوقف على خصوص المفاد أو اللوازم التي لا ينفك عنها وإن كانت أولا وبالذات
الثاني فبأن الخواص إما أن تحصر في تراكيب البليغ كما يقال فلا ثبت تراكيب غيره وإما أن ثبت تراكيب غيره
أيضا لكن لا نسلم أنه لا يبلغ في تأدية المعاني في جميع ما يقصد هذا المراد الخواص بتوفية خواص التراكيب
حقها وأن قدر على أداء بعض المعاني بتراكيب قد وفى خواصها حقها وكذا لا يقدر على إيراد أنواع التشبيه
التي جميعها على وجه البلاغة وأن قدر على إيراد بعضها كذلك قوله كما يفصح عنه إلخ قوله في تأدية المعاني
لما سبق إلى فهم البعض أن الأولى أن يقال التراكيب على ما يقع تراكيب المتكلم وتراكيب غيره على قياس ما ذكروه في
تعريف الكلام كما ستراه بإذن الله تعالى من قوله في تأدية المعاني بأن المراد الاقتدار على أدائها بالإفادة
بالفعل والإمكان للمتكلم بوصف الاقتدار على تأدية المعاني التي تقصد بالبلاغة بتراكيبهم يقال
الظاهر بالمراد بالمعاني كل ما يقصد المتكلم ويدخل فيه قصده كما سبق مثله في تعريف فصاحة المتكلم
ولا شك أن تأدية بعض مقاصده لا يكون إلا بتراكيب نفسه في أو سيأتي أن المراد بالمعاني ما ذكره الرئيس
أن الاقتدار على أدائها لما يكون بالتراكيب التي هي حقيقة وإن جاز إنشاؤها للبلغاء غرضا في نحو وقد يجيء
هو لا يجيء لغير إرادة تأدية المعاني تعريضا وكشفها على الغير سواء كانت مقاصد أو لا كما ذكره قايجي
في الإصباح لقد ذكره قوله الآتي وإيراد أنواع التشبيه إلخ لا يرد عليه أن تراكيب حقيقة
فيقتضي أن وجد مثله في كلام غيرهم فيما مر أن اللوازم حقيقة لامتحان وعجز وحكم العرف بالاتحاد لا يعبأ
بالاتحاد في المفاهيم مثل أن يورد تشبيه غيره على سبيل الحكاية وضربا مثل فاتح يعتبر مطابقته
لمقتضى الحال باستحضار صدور عن ذلك الغير في الكلام لا يخفى أنه لا معنى لإيراد المتكلم لمثله في مقاصده
تشبيها بغيره على سبيل الحكاية عنهم بل لمجرد أداء مقصوده فذلك التشبيه إنما يعتبر
مطابقته لمقتضى المقام من حيث صدوره عنه لا عن الغير فتدبر صحح ما ذكره وحمله على ما ذكرناه ليس على ما يرد
تشبيه البلغاء إلخ قوله وغيرهم المقصود أن ما ذكر سابقا إنما هو علم المتكلم فيرجع الضمير المقصود منه اشتباه
كلام المصنف لا يخفى أنه يوجب الاستدراك ووجه الصحة أن المقصود من علم المعاني فيما ذكره وذكرناه
رجحان الأنواع المذكورة بالزيادة بتوفية خواصها وتعريفيا العلم وبيانيا الاحتراز عما ليس في قوة المقصود

من علوم العربية تعريفية وبيانية وصلة المقصد لا وجه للثالث سوى أن جعل العلم عبارة عن الأصول
والقواعد كما هو الظاهر ردا على الملكة أما الأول فلأن ما ذكر من الأبواب نفس القواعد وأما الثاني فيصدقها
وأما الثالث فلأن المقصود من الملكة ليس هو التعريف بل الاحتراز عن الخطاء كما هو المقصود من القواعد
وكذا الأسبلي إلى الثاني لأن تعريفيا العلم وبيانيا لا يختصان في تنبيه بما مثله في المعاني فيلغو إدراج
لفظ المقصود لأن المقصود من مشتركين بالمعلوم فما يدخل في أحدهما يدخل في الآخر فكما لا يصح حصر
المعاني في الأبواب لذلك وإيراد خواص الأمور بالمعاني وخروجها عن الأبواب كذلك لا يصح حصر المقصود
بين بالمعاني في الأبواب لذلك وإيراد جزئيات عرفت بالصناعة إلى آخر المقصود فما الأرجح حصر
في الأبواب ليدرج هذه الأمور بالمعاني والمحتاج إلى ذكر المقصود لو سلمت هذه الأمور بالمعاني
وخرجت عن المقصود ومقتضى الأول وهو أن تكون من تتميمية وقع الإشكال في استقامة حصر الكلي
في الجزئيات بأن يكون لا يصح حصر الكل في الآحاد وأما يصح هذا على تقدير كون من بيانية وقد عرفت أنه
وغاية ما يمكن أن يقال إن هذه الأمور لما كثرت وتعددت وعرفت بأشرف ما انتهت إليه فلا يبعد أن يكتفي
إطلاق المعاني على ما تبين لفظ المقصود ومن المعاني فلا يبعد أن يتبادر إلى الذهن من مدلول المقصود منه
فلا يشتبهها المقصود من معاني قوله فالكلام خبرا قد يقيد تسمية خبرا بحيثية استقبال المخاطب أو الكلام
كأنه قد يقيد تسميته إنشاء بحيثية وقعته ومقارنته وطلبا بأرسلته ونحوه بحيثيات أخر والإفادة
والاستفادة هي الحكم وكونه جزء دليل وكونه مما يطلب بالدليل وكونه مما يسأل عنه ويجب عنه
في العلوم والحصول من الدليل قوله وإن لم تكن النسبة خارج كما في مررت برجل صالح أو قائم
على أن قوله الذي يرجع لفظ الذي القيد لا ملجئ عن ذلك بحيث يتأول أن لا يكون النسبة خارج فلا يكون مما
خارج فلا يتجه ما ذكره أن قوله والإفادة إلخ لا يقتضي وجوب النسبة في الإنشاء حتى لا يصح تسمية
النسبة به لا يشمل ما في الإنشاء قوله وهذا الأجمة تخصيص الخبر قيل لمجهة ظاهرة كون الخبر أعلم
شأنا وأكثر إجراء وأن يذكر خاصا وإنشاء وإن قدم مباشرة في أكثر وقد يضعف بأن على الأول
قوله ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ قد يقيد برضه بأن المراد أن يشير إلى أن الخطاب هو
الزيادة فائدة ولو سكت عن ذكر الفائدة ربما توهم أن الخطاب هو الزيادة مطلقا لا الإعلام فاحتاج
الذكر عن قيد فائدة وإن كانت مفيدة بما في الوجه أن الإعلام قيد فائدة وهو جزء تعريف الكلام بالبليغ
استغنى بما يفيد عن قيد فتصح بذلك التقييد قوله لازمة وسوسة ذكر أن الطلب إنما يستعمل فيما يتحقق
بعد طلب لم يعلم حاصله فتصح بذلك قوله فالخبر على هذا معنى الكلام مترتبا كما في تربية الخبر

يحتمل الصدق والكذب بالنسبة دون غيره لان الصدق والكذب ينحصران بالخبر عن الشيء على ما هو به وعلى خلافه فلا يتصور
فان اريد بحسب الله تعالى بوجهين احدهما ان الكلام المعرف بالكلام غير الخبر المعرف بالصدق والكذب
فان الاول بمعنى الكلام المخبر به والثاني بمعنى الاخبار فرق ثانيهما ان الصدق المعرف للخبر غير الصدق
المعرف بالخبر اذ الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم واعلم ان الدور انما يلزم على احد
الاقسام الاربعة احدها اعتماد الخبر المعرف بالصدق والخبر المعرف له واتحاد الصدق المعرف بالخبر
والصدق المعرف له والثاني توقف الخبر المعرف للصدق على المعرف به وتوقف الصدق المعرف
للخبر على المعرف به والثالث اتحاد الخبرين وتوقف الصدق على الصدق بالوجه المذكور والرابع عكسه
واما الاقسام الباقية وهي تغاير الخبرين بحيث لا يتوقف المعرف على المعرف في سواء توقف المعرف
على المعرف او لا مع اتحاد الصدقين او مع تغايرهما مطلقا سواء توقف المعرف على المعرف وبالعكس او لم
يتوقف احدهما على الآخر وتغاير الصدقين بحيث لا يتوقف المعرف على المعرف سواء توقف المعرف على المعرف
او لا مع اتحاد الخبرين او تغايرهما مطلقا فلا دور فيها وانما كان مبنى الدور على احد الاقسام الاربعة
فلا بد من نفي الجميع حتى يندفع الدور فيقول سلمنا ما ذكرتموه من ان الوجه الاول في الاخبار
هو الاتيان بالخبر فيتوقف الخبر المعرف للصدق على المعرف فيه وهو القسم الرابع من الاقسام الاربعة
لانا نقول اتحاد الصدقين في جواب بان الاخبار ليست الا الاعلام بوقوع النسبة او لا وقوعها
في نفس الامر فالوجه الاول بان الصدق الذي هو صفة المتكلم هو حينئذ الصدق الذي هو صفة
الكلام لان معنى صدق المتكلم صدق كلامه فهو وصف له بوصف سببه فوقع الاتفاق على ان المراد من
اتحاد الخبرين هو القسم الاول من الاقسام الاربعة وفي جواب بمنع اتحاد الصدقين بل ادعى المدعي بيان
غاية الامر ان صدق المتكلم متوقف على صدق كلامه وهو توقف الصدق المعرف بالجزء على المعرف له
فهو من الاقسام الباقية التي لا يلزم فيها دور فرق ما لنا ان نختار اتحاد الصدقين بمعنى ان
الخبرين فيه ان هذا انما يرد على الوجه الثاني المبني على استدلال الاصوليين على ان الخاص هو
امر اضافي بعد تسليمه ولنا ان نختار الاول ونمنع ما ذكر من ان الاتيان بالخبر هو الاعلام بوقوع
النسبة او لا وقوعها بل الامر الاعتباري يعني ان في كون النسبة امرا خارجيا لا ينافي اثبات النسبة الخارجية تارة
او لا فلان الخارج في صورة اثبات خارج النسبة الذهنية المفهومة من الكلام وهو معنى الواقع
ونفس الامر كما صرح به في شرح المقاصد واشار اليه ههنا ايضا والخارج في صورة النفي
يراد في الاتيان واما ثانيا فلان الخارج في الاثبات قد يعرف في نفس النسبة ولا يلزم ان يكون ما خارجيا بهذا

كون

كونها موجودة خارجية وفي النفي قد يعرف وجود النسبة ويلزم ان يكون ما خارجية بهذا المعنى كما
فان الموجود اما خارجي او ليس في الخارج ظرفا لوجوده لانه يكون في الخارج ظرفا لنفسه فاذا قلت زيد
موجود في الخارج فالخارج ظرف لوجود زيد وهو موجود خارجي بمعنى ان وجوده نفس وجوده وانه ليس
موجودا خارجيا واما ما قرر في الغاير فانا نختار الشارح على الوجه الاول بدليل
قوله فانا لو قطعنا النظر عما ادركه الذهن وحكم فانا نختار الثاني لان توجيه
الاول ان بين القوانين فرقا ظاهرا فانا نختار ظاهرا فساد وهو معنى كون النسبة موجودة خارجيا
والخارج فيه ما يراد في الغاير والاول حق والخارج فيه بمعنى خارج النسبة الذهنية فارد قطع
النظر عن حكم الذهن بالقيام حاصل لزيد فيكون القيام حاصلا له في الخارج لان الخارج فيه
بمعنى خارج الذهن وهذا الامر الحق هو معنى وجود النسبة الخارجية فقد صح كونها خارجية
وتوجيه الثاني ان بين القوانين فرقا ظاهرا لان الخارج في الاول ظرف لنفس الحصول
الذي هو معنى النسبة وهو معنى كون النسبة خارجية وفي الثاني ظرف لوجوده وهو معنى كونها
النسبة موجودة خارجا انتفى الثاني ولم يقدح في اثبات الاول وعلى الجواب التوجيهين يرتفع شيء
اما على الاول فلان المطلوب يحصل بخروج احد الخارج في الاثبات والنفي سواء كان ظرفا لنفس
النسبة او لوجودها في الخارج او لنفسها او لوجودها في احدهما او في الآخر فانا نختار مستدركين ان
اختلاف الخارجين فيما ذكر يدل على ما ذكرنا من ان في احدهما بمعنى خارج النسبة الذهنية يدل ايضا
على ما ذكرنا انه في الآخر بهذا المعنى وانما لم يتعرض الثاني اصلا واما على الثاني فهو ان المقصود
يحصل بما اشار اليه اجمالا بقوله الفرق الظاهر بين القوانين من ان الخارج في الاول ظرف لنفس
الحصول وفي الثاني لوجوده فنفي الثاني لا يقدح في اثبات الاول فقوله فانا لو قطعنا النظر
الى آخره مستدرك ولا يظهر له وجه ربما يقال في الجواب ويمكن الجواب عن الاول بان المحقق
هو ان اثبات النسبة الخارجية حق ولا يقدح فيه نفي كونها خارجية ولم يقصد بقوله الفرق
الظاهر بين القوانين الا ان الخارج في احدهما ظرف لنفس الحصول وفي الآخر ظرف لوجوده بل ليس
قصده الا ان يبين معنى النسبة الخارجية في صورة الاثبات والنفي ويتبين الفرق بينهما
بان الاول حق فقطعا يعيد لانه على انا خارج بمعنى خارج النسبة الذهنية وسكت عن بطلان
الثاني لظهوره جدا واشتهاره وهو كون الخارج فيه ما يراد في الاتيان ظهوره وتبادر الفهم اليه
ان تعرضه كون الاول حقا وكون الخارج فيه بمعنى خارج النسبة نوع تعرض لبطلان الثاني

وكون الخارج فيه بمعنى يراد في الاثبات الخاصل دليل العدم فتوجه نفي خارجية النسبة في اثباتها اي في
الخارج في الاثبات بمعنى خارج النسبة الذهنية وانت خبير في ان معنى ايراد في الاثبات وكونها خارجية
ذهنا لغو باطل وما يتوهم من كلامه ان الخارج في احدهما ظرف لنفس النسبة وفي الآخر لوجودها فانما
هو لان الامر كذلك في الواقع لا انه مدار الفرق وعن الثاني بانه لما كان المقصود اثبات
النسبة الخارجية حق ولا يقدح فيه نفي كونها خارجية وعلل ذلك بالفرق بين القوانين المشعر
بكون الخارج ظرفا لنفس النسبة في احدهما ولوجودها في الآخر ثم علل كون الفرق علة لكل المقصود المذكور
ودليل عليه بان القول الذي يكون الخارج فيه ظرفا لنفس النسبة حق قطعا وهو معنى الخارجية
الخارجية التي يحتمل ان يصدد باثباته واشار اليه بان الخارج في هذا القول بمعنى خارج الذهن فهو
لانه الواقع لا انه مدار الفرق وفي تخصيص القول بذلك ما يشعر بان الثاني على خلافه مع ان ظهوره طلانه
اغنى عن التعرض له فتدبر فانه قطعا انما وقع اعلية الفرق المذكور لما جعل علة له ثم اشار
رحمه الله الى ان الخارج في صورة الاثبات بمعنى خارج النسبة الذهنية. وهو الحق ان لوحظ ما بمعنى ما
يعد في الاعيان لم يستقم وجوب النسبة الخارجية في كثير من الاخبار مما يكون الموضوع فيها امرا اعتباريا
غير موجود في الاعيان كالمعنى ثابت لزيد وشريك الباري ممتنع والعدم يقابل الوجود لا ان وجوده
محمول في الخارج شيء وان لوحظ ما يعد في الخارج لان اتصافه بصفة الخارجية لا يوجب
اتصاف الحمل الخارجي لكنه يستقيم وجود الثاني في الخارج البتة وعلى هذا لزيد قائما لا شك
في صدق قولنا ان زيدا قائم ووجود النسبة الخارجية فيه يستقيم وجود ما يعد في الخارج لان معنى
النسبة الخارجية فيه وجود المعنى المذكور في الخارج ظرف لوجود المعنى وقد سبق ان يكون
الخارج ظرفا لوجوده موجودا خارجيا وانما يتجه هذا الكلام على تقدير كون الخارج بمعنى ما يعد في الاعيان
وان التزم ذلك امكن ان لا نسلم ان هذا يوجب ان لوجود على نحو من وجوه الشيء في نفسه ويسمى
الوجود المحمولي ووجوده لغيره ويسمى الوجود الرابطة وكون الخارج ظرفا لوجود الشيء في نفسه
يقتضي كونه ذلك الشيء موجودا خارجيا وما كونه ظرفا لوجوده لغيره فلا وهذا الخارج ظرف
لوجود المعنى لزيد لا لوجوده لنفسه ومن هذا ظهر ان قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج
حاصل على ظرفية الخارج لوجوده فيتجه ان القيام لزيد موجود لا لوجوده في نفسه نعم يتجه ان قولنا القيام حاصل
لزيد يكون بمعنى النسبة الخارجية فيدل على حصول لزيد موجود في الخارج القيام فيقتضي وجود القيام

الخارج قطعا لان وجود شيء في الخارج يقتضي وجود الشيء فيه كما ذكرنا قوله فلو كان القصد
عن مطابقة الواقع لما صح عده اي اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لامتناع ان يكون الخبر الصادق
كاذبا ثم ان مذهب النظام ان القصد مطابقة الاعتقاد والكذب عدم مطابقته وفي اثبات الآية
لكليهما تردد فان اللازم ترك اطلاق الكاذب على الخبر المطابق للواقع ليس الا ان القصد ليس مطابقة الواقع
فقط اذ لا يجوز ان يكون مطابقة الواقع والاعتقاد معا لا مطابقة الاعتقاد فقط كما يجب في
المستقيم وكذا لا يلزم كون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع لكن فيه نوع ظاهر
ولم ار مذهبا لاحد وما ذكره المحشي في مطابقة الواقع والاعتقاد فقد ذهب اليه الجاحظ ثم انه
رحمه الله بحث عن بيان ان الآية مذهب المستدل بها في التصديق والكذب بل تعرض في جانب
التصديق لنفي مذهب الخصم ولم يتعرض بجانبها اكذبا صلا فيحتمل ان يشير الى ان هذا الدليل
لا يثبت مدعى المستدل بل انما ينفي مذهب الخصم واما في جانب الكذب فظاهر لانه اطلق الكاذب على الخبر
المطابق للواقع فيدل على انه كاذب ليس بعدم مطابقة الواقع والظهور لم يتعرض له وتعرض عن
جانب التصديق ويحتمل ان يشير الى ان هذا الدليل يثبت مذهب المستدل في جانب الكذب لانه
اطلق الكاذب على الخبر المطابق للواقع لعدم مطابقة الاعتقاد فالكذب يكون عدم مطابقة الاعتقاد
وانما انه يجوز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مطابقة الواقع فحينئذ لا يذهب اليه
احد ولم يذهب اليه احد وانا في جانب الصدق فلا يثبت انه في مذهب الخصم ويحتمل ان يريد
اثبات الآية مذهب المستدل في جانب الصدق ايضا لعدم القائل بالفصل فان من ذهب الى ان الصدق
مطابقة الواقع والاعتقاد ذهب الى ان الكذب عدم مطابقتهما وما اثبت الآية ان الكذب ليس عدم
مطابقتهما للاطلاق الكذب مع مطابقة الواقع ثبت ان الصدق ليس مطابقتهما جميعا لان القول بان
الصدق بعد مع ان الكذب عدم الاعتقاد فقط لعدم مطابقتهما قول لم يقل به احد قوله ليس بشيء
ليس بشيء لان الزيادة للاستدلال على سبيل المعارضة لا على سبيل المنع فلا يجوز ان يكون مما تكذب به
قولهم نشهد باعتبار انه خبر فما ذكره رحمه الله فيما سيذكره في منع الخبرية ايضا فما يوجه به يكون منعا على المستدل
كما لا يخفى لا يجوز ان يكون رده على سبيل المعارضة كما هو الظاهر من عبارة المحشي فلا يتجه قوله روح اصلا
لان المستدل ان يقول لا نسلم ان المعنى المكاذبون في الشهادة ولو سلم فالخبر الذي يتضمنه نشهد كما انه
لا يطابق الواقع لا يطابق اعتقادهم ايضا فلم لا يجوز ان يكون كذبهم باعتبار عدم مطابقة الاعتقاد
وكما لا يخفى على احد ما ذكره رحمه الله فيما ذكره من منع ضعف سكت عنه في شرح المفتاح واختار المحشي ما

فان التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار الى الشهادة ثم ان المفهوم من شرح المفتاح ان كون التكذيب راجعا الى الخبر المتضمن وهو ان شهادتنا هذه عن صميم القلب وجه رابع اختاره صاحب المفتاح والمتضمن هذا الخبر والمشعر بها قولهم والله يعلم الخ فانها تشعر بهذا الخبر وهو ان اخبارنا بانك لرسول الله صادرة عن صميم القلب وصدق الرغبة كما في قوله تعالى قالوا انا معكم لنظهر ان هذه التاكيدات ليست لنفي شك او وهم آخر كما في الحكم وكان هذا الوجه ترجيح المتضمن لهذا الخبر هو نشهد لظهور ان التاكيدات انما تؤتى للحكم الذي دخلت هي عليه وانما لم يدخل نشهد على انك لرسول الله فلان وجه ان تقشعر قلوب كاذبين في الشهادة بان التكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار كونه خبرا وان لم يقع رجوعه تعالى فيما وقع فانا نجزم كرسالة الانبياء وانما يكاشف المخلصين ان الوجه الاول ان المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان والاوجه الستة الباقية فالتكذيب في قولهم نشهد يحكم فيه بمواطأة قلوبهم السنتهم فيما اخبروا به كما يشير الى ذلك المحشي ان الوجه الاول المذكور في التلخيص يمكن توجيهه بان هذه تاكيدات دأن دخلت في المشهود به كما تشير بان الشهادة به عن جد وحد به وصدق رغبة فيجوز ان يجعل هذا الخبر وهو ان هذه الشهادة صادرة عن صميم القلب متضمنا لقولهم نشهد انك لرسول الله والمراد بقوله رحمه الله تعالى فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد انك لرسول الله لا الى مجرد نشهد ولفظ الشهادة تاكيدا ايضا على ما تؤكد به الاخبار من الحلف والمشهود به اخبار وهم اياها عند الشاهد وذا اختص لاخبار بلفظ الشهادة في التعارف والمحاورة كما عرف في الفقه مطلقا او قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والله يشهد انهم لكاذبون انه اراد انهم قالوا نشهد بالله ونحن نحلف به اليوم لا عرفه وكرر الله تعالى في شهد ان المنافقين لما اظهروا بالشهادة ما اضمروا خلافه استحقوا الذم والتكذيب وان سلم فيتضمن اخبارا بصدوره عنهم يقال ان الخطاء ان يجوز رجوعه التكذيب الى نشهد وان كان بشاشة قوله اي في تسمية هذا الاخبار والحاصل عن المواطاة ليس بحسب تسميتهم الاخبار شهادة انهم اطلقوا لفظ الشهادة على معنى الاخبار فاراده مع بقاء لفظها على ما كان عليه انهم مجردة اخبارا عن المواطاة وليسوا بشاهدين فكذبوا فيما قالوا نشهد واعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان اخبارنا هذا شهادة تواطأ عليها قلوبنا السنتنا وان سلم انها ليست مشهودا بها في مطلق الشهادة لكن دلت عليه الكلام في كلامهم حال شهادتهم هذه متضمنة المواطاة فكانهم قالوا اخبارنا شهادة على المواطاة والفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الاشعار برجوع الكذب الى نفس نشهد فانما يكون

في هذا الوجه راجع الى الخبر الذي يتضمنه نشهد وانما الذي اشعر به ذكره رحمه الله تعالى الفرق بين الخبر المشعر به وان شهادتنا هذه تواطأ عليها قلوبنا السنتنا وبين اخبار بهذه الشهادة مع المواطاة وبينهما بون بائن

قوله فظهر بهذا ذكر انه اذا قيل ان تكذيب الحقيق هذا الجواب عن الفساد بعيد ومن التحقيق بمكان بيانه ان الله تعالى استدل على كذب المنافقين في خبرهم المطابق للواقع بناء على عدم مطابقته لاعتقادهم ثم قرأ المستدل ان الله تعالى يعلم كاذبين في نفس الامر فيلزم الخبر المطابق بناء على عدم مطابقة الاعتقاد حتى يثبت له ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فانه لو كان تكذيبه تعالى بالنسبة الى اعتقادهم فحينئذ يجوز ان يكون التكذيب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم فتوجيه الجواب عن استدلالهم ان يمنع رجوع التكذيب الى قولهم انك لرسول الله فضلا عن رجوعه اليه بحسب نفس الامر لا يجوز ان يرجع الى الشهادة او تسميتها ان سلم رجوعه اليه فلا يلزم ذلك بحسب نفس الامر لا يجوز ان يكون بالنسبة الى اعتقادهم فح يجوز ان يكون التكذيب لعدم مطابقة الواقع في اعتقادهم وانما جعل الجواب الحقيق هو المنع والوجوه الستة الباقية اما ان ارادوا بالوجوه الستة او الوجوه الستة الاخيرة بعد تسليم ان هذه الوجوه الستة لا تخالف ما ذكره المحشي من ان الوجه الاول فان يعلم انهم رجوع التكذيب الى الخبر المتضمن لا يتم الجواب لورود هذه الوجوه الستة على الاول فان يعلم انهم رجوع الكذب الى الخبر المتضمن لشهادتهم ولو سلم فهذا الخبر لا يطابق اعتقادهم ايضا فلا يجوز ان يكون رجوع التكذيب اليه لعدم مطابقة الاعتقاد وان اريد بالثاني فان يعلم ان هذا الخبر ولو سلم الخبر الذي يتضمنه لا يطابق اعتقادهم ايضا وان اريد بالثالث فان يعلم ان هذا الخبر كما لا يطابق الواقع في اعتقادهم فلا يطابق اعتقادهم فلازم رجوع التكذيب اليه بواسطة عدم مطابقته الواقع في اعتقادهم لا يجوز ان يكون بواسطة عدم مطابقة اعتقادهم في قوله تعالى والله يعلم ان المنافقين لكاذبون ان يعلم انهم كاذبون في خبرهم بانك لرسول الله صادق وهو شهادتهم بانك لرسول الله فان الكذوب قد يتصدق قوله مع اعتقاد بانه مطابق الظاهر ان يجعل قوله مع اعتقاد متعلقا بمطابقته حالا عن الخبر الذي يتضمنه لا يخفى على الناظر ولذا لو يجعل في قرين فصاحة الكلام قوله مع قصاصتها الا عن خلوصه مع انه بعد عن الخاطر من جنبه عالا عن ضمير خلوصه ثم انه رجع ضمير معه قوله عدمها اعني الاعتقاد المذكور سابقا المشعر بالاعتقاد بانه مطابق وفسر العدم بالاعتقاد بانه غير مطابق فاختلف الراجع والمرجع هذا احد الامور المسلطة اعترض بها على الشارح العلامة بحسب ما يقتضي منه المذهب كما يأتي وهو جعل ضمير مطابقته الواقع مع الاعتقاد اي مطابقتها جميعا وكذا قوله عدمها اعني عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد اي عدم مطابقتها جميعا

أي عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد على ما هو معنى السلب الكلي لا عدم مطابقة المجموع
على ما هو معنى رفع الايجاب الكلي لكان المعنى على ما ذكره رحمه الله تعالى من غير احتياج في الفساد
إلى بيان اللزوم بين اعتقاد المطابقة ومطابقة الاعتقاد وكذا بين اعتقاد عدم المطابقة وعدم مطابقة
الاعتقاد لان مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقته يكونان حينئذ مذكورين صريحا وكذا نذر رحمه الله
لما ذكر أحد جزئي الاعتقاد كلام لا يصاح فانتظر فيه مطابقة الواقع مع اعتقاد المخبر فان
قوله لما يلوح من ذلك التوجيه والثاني أن عدم مطابقة الواقع والاعتقاد يتناول عدم مطابقة
الواقع مع عدم الاعتقاد أصلا وأن الثاني لا يخلو عن بعد وأن ارتكاب الواسطة على ما ذكره
مع أن عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد يحتمل معنى رفع الايجاب الكلي وأنه يوجب دخول القسمين
من الخبر الواسطة على ما ذكر في الكذب قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد يقال لو لم يتوافقا
يستلزم ايضا اعتقاد المطابقة مطابقة الاعتقاد واعتقاد عدم المطابقة عدم مطابقة الاعتقاد
من غير احتياج فانك اذا اعتقدت مطابقة نحو النهار تحت الواقع فقد طابق هذا الخبر اعتقادك
وكذلك اذا اعتقدت عدم مطابقة مثل النهار فوق الواقع لم يطابق هذا الخبر اعتقادك وفيه
انا نعاقل انا يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع وان كان اللزوم بين اعتقاد المطابقة
ومطابقة الاعتقاد ثابتا سلمنا توافق الواقع والاعتقاد اوجبا لما ذكر لكن ايجاب اعتقاد عدم المطابقة
وعدم مطابقة الاعتقاد لم يحسن تعليل اللزوم بالتوافق على أن لزوم التوافق في جميع صور
الصدق وفي صور الكذب ممنوع فانا اذا رأيت رجلا واعتقدت انه زيد لكنه في الواقع عمرو
وقلت رأيت رجلا هذا الخبر يطابق الواقع ويعتقد مطابقته ايضا مع تخلف الواقع والاعتقاد
وكذلك اذا تعمدت في الصورة المذكورة وأيت بكر اقصدا الى الكذب فهذا الخبر لا يطابق الواقع ويعتقد
عدم مطابقته مع تخلف الواقع والاعتقاد اللهم الا ان يقال التوافق في الاول كان الواقع
والمعتقد رؤية رجل وفي الثاني بانهما عدم رؤية بكر قوله فكيف ما مر الخ وفيه ما مر
بعين الشراح في تقرير مذهب الجاحظ ان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته صدق وان
لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته كذب وان طابقه واعتقد عدم مطابقته فلا حاصل له
ولا اثر له وهو خبط لانه ترك تبيين الواسطة وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا
وعدمها مع عدمه كما مر مبسوطا في تقرير مذهب الجاحظ حيث قرر ان الشكوك ليست غير خارجة عن
الواسطة وقوله ليت الخبط اقتصر على ان الشكوك خبط ولا يلزم الواسطة قوله ما ينفرد منه الجنب

مع الصدق والكذب عند بعض اهل الحكم لاعتقاد المخبر في الاول الصدق وفي الثاني الكذب
او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ينافي هذا البعض وقال اولا
انه شهد ان قولهم طباق الحكم ميت ثم يقال ذلك الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي
هو المطابقة للواقع فقوله على ما ذهب اليه الجاحظ وقال رحمه الله تعالى في شرح المفتاح هذا خبط عظيم لانه
جعل غير المطابق للواقع مع عدم الاعتقاد قسما من المطابق للواقع مع عدم الاعتقاد ولم يجعله قسما
كانحاء الاعتقاد حتى او سوا بكونه لا حاصل له ثم قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهر
ملائما لهذا المذهب لان خبر المنافقين بهذه الشهادة ليس بكاذب ولا كونه كذلك ثم اختار رحمه الله تعالى
آخرا في الواسطة وزعم ان المشهور مع ان الحق مع الجمهور وهو ان الخبر المطابق للواقع
والاعتقاد حيما اتفقا فهو صدق والا فكذب فقال او ههنا بمعنى الواو لشرف غاية الخبر اذ هو
مطابق الاعتقاد صدق والا فكذب فقال او ههنا بمعنى الواو لشرف غاية الخبر اذ هو
قوله اخرى على انه قد يقال ام بمعنى بل فيه بحث في بعض شروح مبحث هذا استدراك الى الجاحظ هذه الآية على
ام متصلة انكم استفظعتم بعض بل ادعوه على سبيل الترقي في انكار البعث لان شرط المتصلة ان يكون
احد المستويين اظهر والهمزة وان تقدم مقصود هنا ولا يخفى عليك ان معنى الاستدراك على ان الكذب
حال الجنون غير لازم هو هذا بعينه فلا وجه لجعل ام منقطعة ايضا لان الاضراب عن شيء لغرض
يكون عن غيره فان ذكر فيه بانه يجوز ان يكون الاضراب عن مجرد الكذب الى الكذب مع شناعة اخرى
يدفع بانه يجوز ويقرع المتصلة بين هذين الامرين ايضا قوله لكان الظاهر ان عدم اعتقاد الصدق
لا يسلم فيلزم على عدم الصدق واعلى عدم علمه ظاهر واما الثاني فلان لما اراد عدم الصدق
لم يلزم منه جزمهم بعدم الصدق قبل التنبه وبين الصدق وغيره وعدم اعتقاد الصدق لا يأبى ارادته على
الوجه لا يقال في لا يستقيم قوله لانهم يعتقدون حاصلا لكن سكت رحمه الله عن بيان غيره فظهر منه ضيق الامور
او استقامت لا اقل وقد صرح جزما بعضهم لانا نقول قد اشار رحمه الله بقوله لا يريدون تجاهلا
الصدق الذي برأسه من اعتقادهم الى توجيه استقامته بعين ان الصدق عبارة عن اعتقاد عدم غاية
البعد حيث لا يعتقدونه فيه اصلا ولا صحيح ان يراد باعتقاد شيء اعتقاد وجوده لانه يستلزم التجويز لكن لما كان
سوء حالهم لم يعتقدوه على هذا المعنى مر ضرب مثل قال لو قال انهم اعتقدوا وجود صدقه كان
اظهر وقوله لم يكونوا فيه ان كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر الا على تقدير ان لو كان المحكوم فيه ملحوظ عموم الامرين
لا السر وهو مثل عن لم يجعل الصدق والكذب قوله وفيه بحث لما ذكره في الكوكبي ان كلام الامام

عنزلة لفظ الفقير لانتفاء الارادة والاختيار ولهذا ذهب المحققون الى ان كلا ليس بخبر ولا انشاء
ولا يتصف بصدق ولا كذب **وقيل** وهذا البحث انما يتأتى في شرح قولنا ان قصد المخبر ان افاد
المخبر به كون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية والاخبار والاعلام
عن غير قصد وشعور لا يتصور فالكلام اذا لم يقصد به ذلك لا يسمى خبرا ولان احتمال الصدق
والكذب انما يلزم الخبر لو كان قول هو لو خبرا لكان محتملا لهما وليس كذلك **قلت** وانت خبير
بان الكلام الذي هو خبر لا يلزم ان يكون المتكلم قاصدا فيه الى الاخبار والاعلام كما سيأتي ان الجملة
الخبرية كثيرا ما تورد لاغراض اخر ومن لا يسلم ان للقصد والشعور مدخلا في الخبرية كيف يسلم
ان قول هو لو خبر محتمل للصدق والكذب اللهم الا ان يستحي من يعتد بهم وتصريح المحققين
بعدم الاحتمال دليل عليه **قال** وفيه نظر لوجوب علم المخاطب يعني انا انما نعلم بالضرورة الفرق بينهما
اصلا كما هو ظاهر عبارته فليس بصحيح لوجوب علم المخاطب الخ وانما قوله فظاهر ان النسبة المعلومة
انه قصد ضربه رجحان عليه تخطئة لعلم ستقامية **قوله** ولا بحث لنا عنها كانه اشارة الى
دفع سؤال وتقريره من وجهين احدهما انا لا نسلم انه لا بحث لنا عنها وان تقدم من جهة الخبرية وجوده
وجوده متأخر عن وجود ما لا نزاع في وصفه بها فلم اعتبر احد الجهتين دون الاخرى والثاني
ان اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه وان تأخر عن الاسناد باعتبار وصفه فهو متقدم عليه
باعتبار ذاته واعتبار الذات ان لم يرجح فلا اقل من ان لا يرجح فدفع ذلك بان وجوده انما
يتوقف على ذات الطرفين وذاتها لا يبحث عنها اصلا حتى يعتبر حالها وما لها من التقدم وكذلك
تقدم اللفظ الموصوف باعتبار الذات فلما لم يعتبر الذات لا نسلم انه يبحث عنها لم يعتبر التقدم الذي
باعتبارها **قوله** فالحكم لوكون المخبر به قيدا فيها ملزوم ولازم فلا يصدق الانفصال
بينهما الحقيقي ولا مانع جمع ولا مانع خلو فيجب في منع الخلو ان يستلزم نقيض كل من الطرفين
عين الآخر ولا شك ان نقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه ويجب في منع الجمع ان يستلزم
عين كل منهما نقيض الآخر ولا شك ان عين الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عينه ويجب
في المنفية كلا الامرين **وأجيب** بان هذه منفصلة اتفاقية وقد ذكر ان استلزامات
فاتها في الزومية **ويمكن** جواب بان هذه حملية شخصية او منفصلة لا متصلة كما توهم
في وضعه فيعتبر التنافي بين طرفيها باعتبار الحمل على موضوعها لا باعتبار الوجود ليصح بين
الملزوم واللازم فيشترط ان يكون احد الامرين صادقا على مقصود المخبر بان يقصد المخبر احدهما فاذا لم يقصد

فلزوم وجب ان يصدق اللازم وبالعكس ويجوز ان يصدق كلاهما بان يقصد اجمالا فالانفصال على سبيل
منع الخلو على ان التنافي وكون الاثنين اثنين غير صادقة للمخبر به حقيقي صادق في الاخرى بالنسبة
الى الشيخ وكون الاثنين اثنين صادقا للمخبر به حقيقي صادق في الاولى بالنسبة الى المعلم وبالجملة
اما ان يكون المخبر به معلوما للمخاطب او لا والثاني اما ان يتعلق الغرض بان يتنبه المخاطب
ان المخبر عالم به او لا والاول هو الفائدة والثاني هو لازمها **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على
ان مدلول الخبر الظاهر من كلامهم انما هو ان القول بان مدلول الخبر هو ما يحتمل الوقوع لا الوقوع يستلزم
ان يكون مقصود المخبر من الخبر افادة الايقاع كذا قال ابن الحاجب ومن المعلوم ان لا يقاع معتبر بان المقصود
بالافادة هو الوقوع وان الصدق والكذب باعتبار وان تحقق مفهوم المطابقة باعتبار تحققه
وذكر بانهم اختلفوا في ان الالفاظ الموضوعة للصور الذهنية والامور الخارجية هل هي بالذات
او في الخارج بل المقصود والآخر ورد بانا لا نسلم انهم قائلون بان الالفاظ انما دلالتها على الخارج بل
دلالتها على الصور الذهنية اولا وبالذات وبواسطتها الصور التي في الخارج ثانيا وبالعرض ولا يخفى
ان الوقوع فرد من الايقاع فيدل على الوقوع ويشعر به بتوسط الايقاع والكل متفرع على ان المقصود
افادة ما في الخارج وعادكر انظر شرح كلام رحمه الله وتوجيه الزام ان تفق الوجه ان يقول الزام اجتماع
النقيضين لانا نشاهد الزام قطعا مطلقا **قلت** وبقي الاولى ان يقال الحكم ههنا معلوان على الحكم
وكون المخبر به كذلك بمعنى ان لهما فائدة تامة واستفادة تامة متعلقتان بهما فالملزوم والملزوم
اما ان يجعلا متعلقين اي محلولين او محلين او افاده تبرع واستفاده تبرع ومختلفين اي يجعل الملزوم
معلوما والملازم مجهولا او افادة او استفادة وقس الباقي عليه بعين الاقسام ستة عشر صورة
بن ضرب الاربعة في الاربعة اربعة منها اقسام الاتفاق واثنى عشر اقسام الاختلاف **هل**
ان فرق بين الاستفادة والعلم اذ لا فرق بينهما كان اقسام الاتفاق ثلثة واقسام الاختلاف
ستة فالمجموع تسعة حاصلة من ضرب ثلثة في نفسها فهذه احكام عقلية وقد تركنا منها اقسام
اللصوق اعني محافظة على التناسب بين الملزوم واللازم **وما** اشار اليه رحمه الله بقوله ويمكن اجراؤه
يجوز ان يكون قسما منها كما بين وتركنا من اقسام الاتفاق كون احدهما افادة تبرع لانا لا افادة اما ان
تثبت في الخبر او الخبر واما كان فلانا سلمنا جعلها افادة الخبر وجعل الخبر مفيدا لها واستفادة
العلم منه جعلها استفادتين والعكس ظاهر على اذكره في تفسير كلام السكاكي **هل** ان فرق بين
الاستفادة والعلم اذ لا فرق بينهما بجعل احدهما بجعل جاعل والعكس ثم ان من جعلها متعلقين تبرعا
لم يجعل الملزوم باعتبار وجوده مبنيا لانه لا يلزم من وجود الملزوم عدم الحكم في نفس كتيام زيد
للخارج مثلا وجود الاخبار والخبر فضلا عن كونه عالما به بل يجعل الوجود باعتبار العلم فيها

كما افاده رحمه الله بقوله ومعنى التزوم الخ اذ في الملزوم فقط كما اشار اليه بقوله ويمكن ان يعلل على
كما ستعرفه وفي اللازم فقط فلا يعرفه قوله كما هو حكم اللازم المجهول المساواة الخ اطلق الكاتبي
الملزوم واللازم على المعلومين وكان التزوم بينهما باعتبار العلم بما بينا تبعا على ما ذكر يقول له كما هو
حكم اللازم المجهول المساواة لان حكمه هو ان العلم بالملزوم اي بوجوده يستلزم العلم باللازم من غير
عكس لجهل المساواة اي لان العلم بوجود الملزوم انما يلزم من العلم بوجود اللازم اذا كان مساويا اياه
فانه اذا لم يكن مساويا جاز ان يكون قوله المجهول المساواة على حقيقة الشرطية من غير ان يجعل كناية عن
ويكون في اثباته على الاتم فائدة جليلة وعلى ما ذكره رحمه الله لا تظهر له فائدة تعتد بها الا ان توجيهه هو انه
لو ذكر الاتم للمتعقل الاتم لم يتعقل الحكم عند الحكم لا يتحقق بل يقع الاعتقاد في فذكر المجهول المساواة
كناية عن الاتم مطلقا اذ كل ما لا يعلم لكونه مجهولا بانه لا ينفك نسبة الحكم الى الاتم مع عدم
التفاته صريحا وتوقف في الاعتقاد ايضا لانه لا يلزم من مجرد نسبة شيء الى شيء التفات نفس
تلك النسبة الى احد طرفي الحكم وموضع وجوده ليجب بيان جميع ما يتوقف عليه الحكم حتى الاعتقاد
لكان وجها ويكون اشارة الى ان التزوم باعتبار العلم لكن لا حاجة الى جعل المجهول المساواة كناية عنه
ولو تكلف الاشارة فيه ايضا لتحقق ذلك ومعنى ان حكم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم
بوجود الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم لا من غير عكس واعلم ان هذا انما يعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم
والملزوم لا الى توجيهه ما وقع ايضا ان قال انما ذكر المجهول المساواة لانه لو كان اعم لكون اللازم في المجهول
المساواة لعدم جهل ما فيه ان اطلاق الجهل بالشيء في صورة الجزم بعيد ولا يحسن قوله ورفع العلة
توجيهه ان التزوم بينهما لما كان باعتبار العلم فيما كان الملزوم واللازم في الحقيقة علتين هل
ان يفرق بين الاستفادة والعلم فان فرق بينهما قلت في توجيهه ان التزوم باعتبار الاستفادة
دون الوجود فاللازم والملزوم في الحقيقة استفادة كان واطلاق اللازم والملزوم
على ما هو كذلك في الحقيقة اولى قوله لكنه يوافق ما نورد انما نجعل الاولى التي هي الفائدة على الخاص
بالحكم من الخبر استفادة سنة والثانية التي هي ان يعلم بكون الخبر على ما به وفيه تأمل
لانه يجوز ان نجعل الامر الاولى والثانية نفس الحكم وكون الخبر على ما به واما ذكر العلم
باعتبار حاله وجعله سببا لان التزوم وغاية ما يمكن ان يعلل ان اتساع الشيء في اتساع وجوده
فالفائدة حصل اتساع الاولى والثانية على اتساع وجوده او يلزم منه حصل الاولى والثانية رعاية
للطرفين قوله وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال واما الفائدة المقتضية فتخرج الكلام

كان
فهي اذا كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها وانتسب في ذلك هو ان فائدة الخبر
هي الحكم او لازمه كما عرفت في حده فان نفس الخبر ولازم الحكم وهو العلم بالحكم ايضا قوله وهو علم
بذكر الحكم من الخبر نفسه قيد بذلك لان مجرد الحكم من غير خبر كما اذا شاهد من لا يستلزم وجود الخبر
والخبر خال من علم المخاطب بكونه مخبرا عالما به قوله والاول باطل الا يقال انه اضمر انه تعالى اخبر وعلم
منه الحكم فيحتمل ان يكون عالما بالحكم كما نحن فيه قبل ذكر الخبر او العلم بان تعالى علم بان شيئا كذا
الحكم مندرج فيه فعلمنا الا نسلم انه لم يتحقق علم بان تعالى عالم بهذا الحكم مخصوص سبق علم بان مخبر به قوله
فان قيل كثيرا ما يتحقق ان نورد هذا على المقدمة الاولى القائلة بمنع ان لا يحصل العلم
عند حصول الاول كما ان قوله وايضا مورد على المقدمة الثانية القائلة لا يمنع ان لا يحصل العلم
بالخبر الاول عند حصول الثاني ويحتمل ان يورد على مقدمة مرددة على المقدمة الاولى
وهي ان علة حصول العلم الثاني سماع الخبر او الخبر وفي هذا الاحتمال اذا اقتصر على ذكر السماع ولم يتعرض
لحصول العلم بالحكم قوله فيه نظر وجهه ان يقال لانا نمنع ان السماع علة تامة لحصول العلم
بالحكم في ذهن المخبر بل الاولى ان يقال لانا نمنع ان الخبر بالنسبة الى الخبر قوله ويمكن
ان يقال قد عرفت مما قدمنا انه لما كان المعتبر في حقيقة الفائدة هو كون الخبر عالما كان يكون مجرد
لازم الفائدة باعتبار الوجود والعقوح لا باعتبار العلم واما الملزوم هي فائدة فيحتمل ان يكون المعلوم
والملزوم باعتبار علمه وان يكون هو العلم والملزوم باعتبار الوجود والكل وجيه اما الاول فلما قلناه
على التناسب بين الملزوم واللازم واما الثاني فلما عاد جهة الملزوم فانه يرجح بكون الملزوم باعتبار وجوده
واما في الاول لاختلاف جهة الملزوم فان الملزوم هيه باعتبار العلم في الملزوم والوجود في اللازم قوله
مستحيل الخبر الوجه ان يقال مستحيل الحكم او نقول مقصوده ان يكون المخاطب مستحيل الحكم وشاعر
نسبته وبعد الخبر حتى لا يحصل العلم بالحكم من الخبر قوله واما كان عالما بالفائدة تقبل الخواشي
عنه رحمه الله بان المراد بالفائدة ما يتم لازم فائدة الخبر او بها فائدة ايضا فانه يرجح انه لا وجه
لتخصيص الفائدة
بالذكر فان مجرد العلم بها لا يقتضي عدم انتفاء الخبر ويحتمل ان يكون قصده رحمه الله على ان الفائدة محمولة
على المعنى اللغوي اي يكون مقصود المخبر ان يكون المخبر لما العالم بالفائدة ولازمها مع كونه
عالما بها هو فائدة الخبر والمقصود منه فان هذا العلم تتبعي عدم الانفكاك وكان اذا اختار هذا
الحمل على المعنى الاصطلاحي سواء اريد بالفائدة فقط او مع لازمها لا يتعقل عن شيء استدراكا قوله
والسائل العارف بما يعني يريد كما يعني ان يجيب بقوله هو كذا بعد الاخبار والاعلام السائل العارف

الشراء

ونهاية الزهادة فعلى هذا يحمل ثوابه ولا يكون محل نكارة ويحمل الله على هذا كما لا يخفى فان قلت يشكل
وبهذه الآية كما سبق لا يتوقف على علمهم بها فما معنى تعليق الذم وعدم العلم بها في قوله تعالى لو كانوا
قلت هذا الشراء ليس مقصورا على بشرى بل يحتمل فيه ولا يرتدعوا واستعمل كما ذكره رحمه الله تعالى
وفي سلم العلوم استدل بها على الشهادة وعدم العلم بالله وهو ظاهر قوله لان هذا كلام يلوح على الشراء الا
أن الاولى ان الاطلاق هنا ليس مطلق الجهل الشامل لعدم الثبات فتدبر فلا معنى لاثبات علمهم بالجهل برداءة الشراء
وقد ثبت صدور الآية بما يفيد اثباته علمهم برداءة الشراء وقد يجاب الاولى ان من علم مع
الجهل برداءة الشراء فلا وجه لتنزيل علمهم هذا منزلة الجهل فان جهة التنزيل فيه عدم
العمل بموجب علمهم حيث اختاروا الشراء وهو لا يصلح وجها لتنزيل علمهم هذا منزلة الجهل لان اختيار
الشراء انسب بهذا العلم الذي هو بمعنى علمهم برداءة الشراء قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صريح
في ان العلم المنزل منزلة الجهل هو علم الخاطب بان الذي اشتروه مالا في الآخرة من خلاق وكلام
القائل الاول صريح في ان العلم المنزل هو علم المخاطب بالآية بمضمون قوله ليس لهم علم بان الذي اشتروا
الخ اعني بجعل اهل الكتاب بهذا الحكم وكلام المفتاح الذي مبني على ان العلم المنزل هو علم المخاطب
بمضمون الآية علم اهل الكتاب بان الذي اشتروه مالا في الآخرة كلامه كما مر في المفتاح في غاية الظهور
قوله وما رميت اذ رميت قيل او ما رميت خلقا اذ رميت كسبا او ما رميت حقيقة اذ رميت صورة
وفيه نظر لانه يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد فيحتاج في تقريبه الى توجيه منزلة العدم على
كل من التقديرين ثم يتوارد النفي والاثبات على شيء واحد فالاولى ان يكتفى في بيان التنزيل بان يقال ان
صلى الله تعالى عليه وسلم لشدة حرصه على ايمان قومه كان يتأثر من اعراضهم عن الايمان حتى كان
فاقد الاختيار فنزل منزلة العدم لانه ما يترتب عليه من الاثر ليس مترتبا على فعل البشر
كما مر فلذا نزل منزلة العدم وقد يحمل الحصر باعتبار وجوده في حصول هذا الاثر قوله
واذا كان قصد الخبر اه كذا في بعض النسخ وفي بعضها ينبغي التفريع بكم بدل خبر يعني
انه ينبغي ان يتفرع قوله اذ قصد الخ على قوله فالخبر مستقل اه ثم علة هذه الكثرة غير مستفادة من
السابق وانما توجيه بان المراد اذا عرفت ذلك فاعلم فانه ينبغي ان يساعد عليه عبارة المفتاح
ان ما ذكر من الاقتضاء حكم جعل قوله فاذا كان الخ فصلا بقوله واما كيفية تفريع هذا على ما ذكر
من قصد الخبر اه واشار الى هذا التوجيه بقوله اشار الى تعميمه بقوله ولا يبعد ان يوجد الخبر
ما ذكر انه ينبغي ان يتفرع عليه ذكر الخاصة واسقط في تفريع ما تضمنه قوله فاذا كان المخاطب على ما ذكر

فائدة الخبر لازمها فينزل منزلة الجاهل انكر ام لا والاظهر ان يقال التعجيب ليس بمجرد ذلك بل بمجموع
بل بمجموع جوابه فانه لا شك ان موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه لم يكن بمجرد الاعلام الحق سبحانه
وتعالى ذكر ما يحكم فائدة امره بما لا يليق بآحاد المؤمنين بل الله تعالى اعلم ان لزم الجواب قوله وترشيحه
اي شاهدا على ما ذكرنا انما يتم لو شاهد ويحتاج اليه لاثبات امر غريب وفي تنزيل العالم بالفائدة منزلة
الجاهل نظر لان الغرابة باعتبار خصوصية الفائدة بل باعتبار جعل العالم بالشيء بمنزلة الجاهل به فاورده
كلام غريب لغرض شاهدا عليه ثم الغرابة في تنزيل العلم بمنزلة الجهل ليست باعتبار خصوصية العلم
بل باعتبار انه جعل وجوده كالعدم وبهذا ورد الآية الثانية شاهدا لعلمه ثم لا شك ان الآية
المتلوة انما تدل على جعل وجود العلم بالحكم المذكور وهو ان ثمن اشتريه ما له نصيب في الآخرة منزلة
عدمه وانه ليس اعم من رفع العلم وقوله في الآية الاولى اعم من فائدة الخبر وغيرها وفي الآية الثانية ثم اشار
الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره محل تامل وقد مر لك سكت عن حديث
العموم في شرح المفتاح وعسى ان يكون ان يقال لما ادرج الآية الاولى على ان تنزيل العلم منزلة
الجهل لا يتوقف على ان يكون المعلوم فائدة الخبر فقد علم بالآية ما ذكر من رفع العموم او اشار اليه بالعموم
مجرده كما هو دأبه من الاختصاص بالفائدة وقس على هذا حال الآية الثانية ثم انه نقل عن الخفاجي شارح
الشفاء ما نصه في ذكر الآية الاولى ما لفظه وهو ان صدور الآية يقتضي ان العلم بان المتصف
ولا منفعة في ذلك الشراء في الآخرة وقوله وبئس شروا به نفسهم غاية في المذمة في الآخرة على اكتساب
كلمة بئس الموضوعة للذم العلم والعلم الذي اشتملت عليه لو كانوا يعلمون متعلق بمضمون جملة بئس
شروا في صدر الآية اثبتت علمهم بعدم المنفعة وفي آخرها اثبت جهلهم بغاية المضرة فلم يتعلق
العلم والجهل بامر واحد بحقيقته ان الجهل ليس لها منفعة اي ثواب في الآخرة ولا مضرة
فيها ايضا فيمكن ان يجعل ان لا خلاق لهم في الآخرة ولا يعلمون ما يلحقهم من المضرة والعذاب
وقد ذكر بعض الفضلاء في شرح المفتاح ان موت في بئس اشروا ذكر موت في من اشتريه ما له في الآخرة
من خلاق في حسده وهو من زيادة ما اشتروا وعدم تعلق نفع به في الآخرة وترتب نصيب عليه
لا يفيد فيما ذكر لانه قد علم مما ذكر في الحصر من ان ليس لهم في الآخرة الا النار فان موت في حسد ما عدم
المنفعة وموت في الآخرة بوجه غاية المضرة وبينهما بون بعيد ما لا يخفى على الآخر كما في المفتاح تحقيقا وتدبر
ويمكن ان يقال ليس معنى قوله تعالى من اشتريه ما له في الآخرة من خلاق انه ليس له نصيب
واجر اصلا كما اشتراه بل ان من ارتكب هذا الفعل ليس له في الآخرة نصيب اصلا وبهذا غاية المضرة

عليها
عليهما لا وقوع عليها لعدم التكلم و تقريع الواسطة وأن لو كان ظاهرا لوجه به دون ملائكته تقريع
لكن يظهر وجه معها قوله تعالى الذين مر التكلم والترديد فيما قبل ان يراد بالحكم المقصد يقوم وجود
ادراك انا النسبة واقعة او ليست بواقعة او وقوع النسبة او لا وقوعها او معنى خلوا الذين عن
عدم اتصافه بالتصديق وعدم قيام التصديق به ومن وقوع النسبة عدم ادراكه اياه وعدم حصول
الوقوع فيه وعلى الاول يحتاج الى استخدام في قوله والترديد فيه اذ لا معنى للترديد في التصديق
فيرجع ضميره الى الحكم اذ المراد بالتصديق ويراد بالضمير معنى آخر للحكم وهو وقوع النسبة
وعلى الثاني لا يحتاج اليه لكن فيه شوب قصور من جهة ان خلو الذين عن الوقوع باطلاقه
يتناول عدم التصديق وعدم تصور اياه فيستغني عن قوله والترديد فيه فانه يوجب تقصور الوقوع
فتفي تقصور المدلول عليه بخلو الذين عنه بنفي الترديد فيه فينبغي ان يقيد خلو الذين عن
الوقوع بعدم التصديق به ق قوله رحمه الله اي لا يكون عاريا عن وقوع النسبة ح يحتمل ما ذكرنا
من الوجهين وانما قال في المتن مترددا اي في الحكم بانه لم يحمل على الاستخدام على عكس السابق قوله
واستيفاء الجملة قيل بتصريح المتن والسكاكي اتجه نحو لا ريب فيه ونحو الاسلام حق عرف التأكيد يدل
على انها ليست من المؤكدات واجيب بان تأكيده ليس على الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه
ان كان هناك مؤكد آخر يحصل استيفاء الجملة من المؤكدات والا فلا وكلام لا يصلح ان يعتبر
من المؤكدات مطلقا حيث مثل صورة خالي الذين بقوله عز وجل ذهب وقال في قوله تعالى ثم انكم
بعد ذلك لميتون انكم لمبعوثون تأكيدين لتنزيل المخاطب منزلة من لا يدري في امكان الموت
لتباهيهم في الغفلة والاعراض عن امر العاقبة لما بعده وظاهره ان ان واللام في الآية من المؤكدات
فلو عدت استيفاء الجملة منها كان في الآية ثلث تأكيدات والظاهر ان يقال انها مؤكدة على
افادتها الثبات والدوام فيتحقق تأكيدها بمقام الحدوث لا الاستمرار الفعلية لانها افادت ذلك
هذا المقام اللهم الا ان يستند تأكيدها الى مجرد عدم ولا نهايات التجدد قوله على لفظ المبني للمفعول
نقل عنه رحمه الله والحواشي انه هو الرواية وكأنه اولى بقوله حسن تقوية ووجب تأكيده
حيث لا قرينة فيه للسكاكي والمخاطب على تقدير ان يكون مستغنى على صيغة المعلوم يحتمل ان يعود
العائد فيها الى الحكم او المخاطب لكن لو جعل ان يجعل المعلوم كالمجهول في الجواز قوله لكن يشترط
فيه ان يكون قسما وفيه لا يبعد ان يكون هذا مخصوصا بما ان لكون ما على في التأكيد وتحصيل
الغاية فلا يبعد ان يكون من الايمان بها موقوفا على فهم كل شرط واتيانها من المؤكدات فليست كذلك

فليس فيما ذكره عالمة القوم باعتبار انهم ملقى الحسن التأكيد في صورة التردد عن هذا الشرط وانما تعد
بل عالمة انهم باعتبار انهم لم يتوقعوا تأكيدا بانى وبغيرها فانه قد فرق ولا يعترض عليه بان كلام
عالمة كلام السكاكي والحق بل لا يجعل فكري لانه ان اريد بجعل بعد ان جعل جزء لبنى بما ذكرنا
دليلا على ما ذكره من الاشتراط حتى يتوجه عليه انه لا يلزم من ذكر البعد ان والظاهر ان ما ذكره الى آخره
وفي قوله لا يريد على ان لا يستقيم ان يشعر بان السكاكي في حكم الواجب تركه بحيث يصح عدم الاستقامة
كذا كما واجب قوله مؤكدا القسم لما ذكره الكشاف ان ربنا يعلم بما يجري القسم هذا التأكيد كشهد الله
فيكون مؤكدا والسكاكي والحق فلم يعتد به من المؤكدات فقيل وجه ان فرضها بانيا المؤكدات التي
يعتبر من جملة الجملة المفادة وربنا يعلم جملة على حدة اليت من اجزاء قولهم انا اليكم مرسلون وقيل
ان التأكيد ينبغي ان يعتبر بالنسبة الى المخاطب اي ليستعمل التأكيد ما يكون مؤكدا عنده لان التأكيد والتقوية
والاظهر ان يجب ان يكون المؤكد مؤكدا عنده وقوله تعالى ربنا يعلم لا ينفيه لتأكيد على زعم المخاطب غير معتبر
لكن يجاء ويأتي فيما قوله وكان الرسول عنده يوجب ما ذكر في الكشاف ان ما تشتمل عليه ربنا يعلم
من الاثنين من ارسلكم قالا الله الذي خلق كل شيء ولم يشركه في الالهية ولم يشاركه في الوجوب
استدعاء واحد وهو ان يسأله الله تعالى على ما قصة مذكورة في التنزيل اذ ارسلنا اليهم
اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون وما علينا الا البلاغ المبين فان الظاهر ان يكون مرسلون من رسول الله وان تكذبونا
مرسلهم رسول الله في كونهم مرسلين من ذكر المرسل فان الخطاب في انا ليكم يتناول المرسل والمرسل
تغليبا للمخاطب على الغائب وان في الرسالة منهم تغليب لمرسلهم عليهم فعلى هذا الوجه تغليبان في ضمير
ثالث هو رجوع التكذيب في قولهما ما انتم الا بشر مثلنا من رسول الله الى كونه مرسلهم رسول الله لان الكل
مرسلين من ذكر المرسل مع ان هذا هو الظاهر من ان هذا قول قوله انا بانيا في ارسالته من الله وان رسوله
لتأكيدا بل بانيا في الرسالة من رسول الله ايضا لان تناول انا بانيا البشرية عن رسالته من الله وان رسوله
على ان الرسول يجب ان يكون من جنس المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا كما كان
لان مجانسة المجانس مجانس وفيه ان ثبات على ان تناول انا بانيا البشرية عن رسالته عنهم بما ذكر من وجوب
مجانسة بين المرسل والرسول والشان في اثباته قوله بقي على ان التكذيب في قولهم ما انتم الا بشر مثلنا
مبني على ان قولهم في المرة الاولى مستأنف بقرينة كذبوه فجعل مستأنفا بالحكاية وبانا اصله يحتمل ان هذا
العذر وضع ليس في الكلام دلالة على تكذيب جميع المرة الاولى فان قلت ذكر عنه في المرة الثانية
ليس رسالتهم الى الرسول يحتاج الى ان قدر في قوله من رسول ليبي قلت المعنى انه تعالى قال حكاية

عن الرسل والمرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون فلا حاجة الى الخبر والتقرير في الاستفهام
انما في ارادة هذا المعنى وهل يجوز ارادته فان جعلوا المرة الاولى متعلقا بأكيد بوافيه مرتدة وتقويرة
على قوله فحذف المرسل والمرسل به وقد صرحا به قوله ما شعرت بحيئي ونقل اسماء الحواشي هكذا وحدث
اسم الاثنين والثلاث في بعض كتب التسهيل كتبته وبقي اذكره في الكتاب ولا وثوق لي عليه بل الاظهر غيره
وهو ما ذكره في شرح المفتاح اذ الاثنين هما يجيئي وتولي بفتح الباء الموحدة واللام وقيل بواو ونون
والثالث شعرت قوله اي لخبر ما كان استشرف متوقعا ينتبه كما ذكره بفتح اللام المتعدية مع تقديم
المفعول وان تحت مع تأخيره وانه لا يجوز ان يقال ضربت لزيد على ان يكون اللام للتعدية كما يجوز ان يقال
ضربته وما يجوز ذلك في غير افعل نحو ضارب لزيد فينبغي ان يحمل اللام في قد زائدة كما في نرد في كم
ثم لو صح ما جاء استشرف للشيء وكما جاء استشرفه صح ما ذكره من غير زيادة اللام ولو جعل غيره للمرة
او لم يجعل لم يحتج الى ذكر ثم الظاهر انه لا يلزم من قوله فيستشرف استشراف المتردد والطالب ان يستشرفا
مثل استشراف من يصير متردد والطالبا بالفعل كما اشار اليه بقوله والمراد ان الكلام لعدم تيقن الخبر او ان
مستشرفا بالفعل وقيل التوهم ان الاستشراف المذكور بالفعل يستلزم التردد بالفعل فيرد عليه
انه ربما لا يكون ثمة خبر فيصلان يخاطب حتى يتردد فلا يستقيم جعل غيره طالبا لكن يجاب
بان ليس المراد من قوله فيستشرف انه يصير كذلك بالفعل بل ان شانه كذلك وانه وان صار
طالبا بالفعل لكن التأكيد ليس باعتباره بل باعتبار تقديم المفعول الذي من شانه ان يصير به المخاطب
طالبا وفيه بحث اذ الاولى ان يكون معنى الكلام لعدم تيقن خبر سائل او لعدم تيقن خبر سائل
لما اخبر فصيغة المستقبل فيه وفيما يتلوه كما كنت لا يخلو عن بعد ويجعل غيره سائلا بعيد
سائل الاستشفاء وليس الغرض من ذكر الخبر بالقسم الا تردد وهو ان يقدم المفعول الذي من شانه ان يصير به المخاطب
متردد او ان غيره ان يصير كذلك بالتأخير بظاهر فيه قوله او ان يكون معلوما الخ لا يخفى
الدليل اللازم من العلم به العلم بالمدلول وانه صالح من حيث هو للتصديق المترتب الذي مبناه على المطلوب
وهي تمنع ان يكون محسوسا فيجيء ما ذكر ان الدليل يكون معلوما كذا لا يرتفع مراد الانكار لعدم التأمل
وكيف يتم كون الدليل محسوسا لانا نقول مراده من الدليل هنا ما هو مصطلح الاصولي الذي يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري فقط ولا يلزم من عدم جواز العلم به العلم بالمدلول ويجوز ان يكون محسوسا ولا يبعد
ان يراد بالدليل معنى الاستشراع بجعل الدليل على المعنى الاول ولا يستلزم معلوميته الا نوع
وكم بين استدلال المحسوس ان يمكن فيه محسوسية الكل بالمحسوسية الاكثر والله اعلم قوله

وجوه مستفادة منها ان ما عبارة عن الفعل ومعنى التأكيد تأمل به ومنها ان الضمير في قوله معه للخبر المنكر
لا لدلالة المنكر عليه ومنها انه عبارة عن الفعل وضمير له للمتأكد عليه والمنصوب الى الخبر المنكر
وفي المختصر قيل معنى كونه معه ان يكون معه بوجوه اي من الوجوه فيه نظر لانه يجوز وجوه يكفي في
الارتداع ما لم يكن حاصلا معه وتوجيه عليه انه يلزم من كلام الفاضل ان يجوز وجوده كما في لا تقه
ح يكون المعنى اذ كان هذا في نفس الامر من الشواهد ما ان تأمل المنكر ارتدع فالارتداع ليس لازما للكون معه
بل للتأمل فيما معه قوله ظاهره التنزيل الخ اذ من ما يتأمل فيه وانما التنظير في تشبيه تنزيل وجود الامارة
منزلة عدمه بناء على ما يزيله بتنزيل وجود الريب منزلة عدمه بناء على ما يزيله فهو وان كان صحيحا
لكن الذهن لا يتبادر اليه كتبادره الى التمثيل قوله وح لا يكون شاملا للخبر فيه قيل لا نسلم ان وجود
الريب منزلة عدمه بما يزيله قيل لا ريب فيه فهذا الحكم يكون لمرادفه ان كان بهذا الوجه المزيل
يعلم هذا المعنى يكون شاملا ايضا لان يزل كلامهم بهذا منزلة العدم لوجود المزيل في الجواب
انا نخاطب بهذا الكلام من لم يتأمل حتى يحصل له علم او ظن بالحكم لانا نعلم ان لا ريب ولا مزيل
المزيل فلا يكون في هذا الحكم لانا نخاطب مبنيا على انكار كون الريب بمنزلة العدم فيشمل الخبر
وجود المزيل وايضا ان نزل وجود الريب بمنزلة العدم فصار الريب معدوما
رأسا فلا يعتبر فلا يترتب على وجود الريب مزيل الانكار وفي ان القياس على الامر غير ظاهر
ان المزيل انما لا يكون مزيلا ويجوز اعتبار جعل الريب كالعدم من غير اعتبار امر آخر من جعل الانكار
المذكور كالعدم قوله وهو انه كلام معجز يقال لهذا الحكم وهو انه مما لا ينبغي ان يرتاب فيه لما يرى
احدهما القرآن باعتبار كمال بلاغته وايجازه على ما يناسب مصطلح الاصولي والثاني انه كلام معجز اتى به
من ذل على نبوته بالمعجزات الباهرة وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر
والمناسب للمقام ان يراد انه كلام معجز اتى به من ذل على نبوته بالمعجزات الباهرة وكل ما هو كذلك
فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر ويجوز ان يراد انه كلام معجز اتى به من ذل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وكل ما هو كذلك فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر
والمناسب للمقام ان يراد انه كلام معجز اتى به من ذل على نبوته بالمعجزات الباهرة وكل ما هو كذلك
فلا ينبغي ان يرتاب فيه على ما هو مصطلح اهل النظر والمناسب للمقام ان يراد انه كلام معجز اتى به
من ذل على

ويمكن ان يقال الضمائر من دفع ذكر المخصوص المتنازع فيه الى الضمير المرجوع الى السابق ان يسمى اضمارا وان يسموا اضمارا حتى لو قيل سكان نفسه في جحر زيد نفس زيد كان واقعا المقام المتنازع فيه ولا شك في استفادة هذا المعنى في الاذهان فلا ريب فيه فان قلت الضمير لا يرجع الى المؤكد بالكسر شيء وعلى تقدير ان يسلم ان الضمير يرجع الى المؤكد بالكسر فلا نسلم ان المعنى المذكور يستفاد من الضمير لجواز ان يكون استفادته من القرائن الحالية والمقالية قلت لا نسلم ان الضمير لا يرجع الى المؤكد بالكسر شيء وعلى تقدير تسليمه نقول ان المعنى المذكور يستفاد من الضمير لان الضمير يفيد ان المذكور في الكلام السابق هو المقصود بالحكم وان ما عداه ليس كذلك وهذا المعنى يستفاد من الضمير سواء رجع الى المؤكد بالكسر او المؤكد بالفتح فان قلت هذا المعنى يستفاد من التأكيد ايضا فلا حاجة الى الضمير قلت لا نسلم ان هذا المعنى يستفاد من التأكيد ايضا لجواز ان يكون التأكيد لدفع توهم السهو او الخطأ او التجوز او الاضمار على ما عرف في موضعه فان قلت لا نسلم ان التأكيد لا يفيد الا ما ذكرتم لجواز ان يكون لتقوية الحكم قلت لو كان التأكيد لتقوية الحكم لكان ينبغي ان يعد في عرف الظاهر ان تركه في بعض المواضع مع وجود قرينة دالة على عدم ارادة التأكيد كما في قولك جاءني زيد زيد فان عدم التأكيد في امثال هذه المواضع يدل على ان المتكلم لم يرد التأكيد وان لم يدل على ان المتكلم اراد عدم التأكيد لجواز ان يكون عدم التأكيد لعدم الحاجة الى التأكيد لا لعدم ارادة التأكيد فان قلت لا نسلم ان عدم التأكيد في امثال هذه المواضع يدل على ان المتكلم لم يرد التأكيد لجواز ان يكون عدم التأكيد لعدم الحاجة الى التأكيد لا لعدم ارادة التأكيد قلت لو كان عدم التأكيد لعدم الحاجة الى التأكيد لا لعدم ارادة التأكيد لكان ينبغي ان يعد في عرف الظاهر ان ترك التأكيد في بعض المواضع مع وجود قرينة دالة على عدم ارادة التأكيد كما في قولك جاءني زيد زيد فان عدم التأكيد في امثال هذه المواضع يدل على ان المتكلم لم يرد التأكيد وان لم يدل على ان المتكلم اراد عدم

على ما هو الظاهر استدراك يصح الكتبة فليحمل عليه فافهم قوله ان قوله منه ومنه كالايدل على الحصر بل على قوله وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز يعني ان الحال وان كان قد يفيد في الحقيقة العقلية وقد يتضمن المجاز العقلي وتعليق الكلام عليها تعليق له على متضمن الحال لكن يجوز ذلك لا يكون هذا الجواز من احكام الحقيقة والمجاز اللغويين ايضا لان مباحث المعاني لا من الحال فما يفيدها لا يلزم ان يكون البحث من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال والبحث عن الحقيقة والمجاز اللغويين من هذه الحيثية ولو بحث عنهما ان هذه الحيثية يكون من المعاني سواء كان التقابل بين الوصفين فالفرق بينهما بجعل الاول من المعاني والثاني من البيان يكون عكسا ولم اذكر ذكره بعض الشروح ان الحق ان الملابسة في المعاني من جهة التعلق بمتعلق الحال وفي البيان من جهة التعلق بارادة الملابسة تركيب متكلفة في الوضوح فلو بحث عنها من الجهة الاولى يكون من المعاني كما مر فلا يصلح ذكره ولا يبعد ان يكون ذكره للصورة فافهم هذا الظاهر ان المعنيين على المتداول من اقسام الاسناد وهو من اسوار اللفظ خلافا لبعض المعربين فانها تفني اللفظ قوله لكن بقي ما يتناول على التعريف على هذه الحال وهو ان ما يطابق الاسناد خارج عنه فالحاجة الى اعتبار التغليب في قيد بقاء الخروج لئلا يطابق الواقع والاعتقاد بناء على انه قد كان مطابقا بقوله ملفوظ وهم يدخل بزيادة قوله عند المتكلم قوله اعتقاد اعلى انه يفهم مما ذكره تعريفا المجاز فانه ذكر فيه قيد الاول فيفهم منه اعتبار عدم التأول في تعريف الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن هناك تأول وناسب قرينة على ان المراد خلافه فيما يرد يفهم منه ان ما ذكره من احكم على ما في اعتقاده قوله لعدم الاطلاع على السر او فاذا لم يمتنع جهل المتكلم بكلام المتكلم انما يفيد ان الحكم الذي عنده في نفس الامر لعدم الاطلاع عليه المفهوم من قوله الكلام المفيد بحسب المتكلم ما عند وعلى الثاني فيرد ان ذكر الناظم كان الاقتران الاغلبية حيث قال الخطيب قوله جاز تعريف الملابس قبل ان يفهم من تعريفه انها ان ليس بتعريف لانه متقابلان فلا يصح قيد ليس الا ان يكون له فائدة جديدة في تعريف ما يجعل ما على ما ذهب اليه فلا فائدة جديدة في تعريف السكاكي وكيف ان يجاب ان ليس بتعريف بعد الفرض بل هو تعريف لما يصح ان يكون تعريفا للحقيقة والمجاز عند السكاكي فافهم

اسناد الفعل هو ان معناه ما الا وهو ان كل حقيقة من اسناد الفعل والاشكال في عدم استناد الظهور الى المتن اسناد معنى الفعل الا ان نقول الظاهر ان قصد المعنى بالفعل والا فالمسند اليه شيء آخر كما صرح به وحينئذ فيبقى ان يكون الحقيقة والمجاز ما ذكر في الباب وغيره وبأيا الاقتصار على ذكر الفعل وما في معناه مما وصل ومعاني معناه غير وارد بالتأمل فيه وههنا بحثان الاول ان الظاهر ان الملابس هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لانهما قالوا في حيثية رأيت انا اسندته الى الملابس الذي هو المفعول ومعلوم ان حيثية انا هي مفعول حقيقي لانها مرئية لا لعقلي بل فاعل العقلي هو الرؤية وصلم نهار وبنى الامير المدينة انما اسندتهما الى الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل فاعل بحسبه وان كان الملابس هو الفاعل الحقيقي فتوقف انما على ان يراد بما يكون اسناده معنى الفعل بأنه الملابس الذي هو فاعل القيام الاتصال بانه قد صدر منه ما ان لم يخرج اشكال ما ذكر ما ذكره لم اقف بان المراد الاسناد الى المفعول حكما وجعل اسناده اليه في الاتصال ليس بأبي الخفاء على ذي حجا اسناده الى الفاعل بالمواطاة او هي هو وتوجيه انها هو على ما سبق ان يمكن ان يخرج ايضا ان يراد الاسناد الى ما هو لابس على وجه يكون ثابتا له واسنادا اليه ليس على وجه ثبوته لها او يراد الاسناد الى المفعول حكما والثاني ان قول الشيخ الا ان يكون حجة على الحصر وغيره من الجماعة عليه اولا على الاول لا يستقيم توجيه كلام الحصر حينئذ بمثل انا هي اقبال عالم ليس بحقيقة والمجاز لتصريح الشيخ بجازيته لان توجيه كلامه بما ذكر انما هو على ان كلام الشيخ لا يدفع الاعتراض عليه وعلى الثاني لم يتجه السؤال بانا هي قابلة لتقرير الحقيقة لان مجاز يتخلف على رأي الشيخ ولا يلزم على الحصر لقول بما وبمكن الترجيح بالسبق ثانيا ويجاب بان الاعتراض من جهة الحصر على السكاكي ان تعريفه يقتضي ان يكون ما ليس لمسند اليه فعلا او معناه حقيقة وليس كذلك واجاب بالمنع واستدل عليه بقول الشيخ وقد اصاب المحز والحق الفصيل فان الشيخ رئيس في هذا الفن يأتي والاستدلال عليه فحكم بعدم انعكاس تعريف الحصر عاد على قول الشيخ فهذا الحكم الحقيقة في حيز التسليم فالحق الجواب بان يجوز في انها قد يجاز انها هي مجازية انها هي يجاز ان الشيخ بل يمكن ان يقول الشيخ بل يكون انها هي الدليل قوله ويجوز ان مسنده ويتجه عليه انه يستلزم ان يكون نحو سالم انها رجل وانسان فيسوغ اجراء انها هو وما رجحت انها مجاز راجح انها حقيقة قطعا على ان الاسناد الذي في صورة التي لا شك انها اسناد حقيقي ولا يصلح على التقرير وفي الحواشي ان هذا ظاهر فتدبر التحقيق انها اريد بها سالم نهار في اطرد بها عالم

وبهذا بحث المجاز خبرت يكون مجازا وان اريد نفي العموم حقيقة عن النهار مثلا يكون حقيقة
فيجب ان يشتق الثاني من الثاني وقوله الزم عليه من دخول المجاز العقلي مثل ما حصل بصيام نهاري في التعريف فيلزم
فانه ان اريد به صوم نهاري فظاهر ان الصوم المنفي بمعنى الافطار ليس ثابتا للنهار فلا يلزم دخوله في
التعريف بخلاف القيام المنفي اي فانه يكون بعضه فانه ثابت لزيد وان اريد نفي الصوم حقيقة عن النهار فالشك
انه ثابت للنهار حقيقة بعضه القيام لزيد فيما صام نهاري مثلا بالمعنى الاول مجاز غير داخل في تعريف الحقيقة
وبالمعنى الثاني حقيقة داخل في تعريفها وانما مثل بصام نهاري فلا يخلو عن اشكال لانه ان اريد به الاستغراق في ثبوت
الصوم للنهار فمجاز وان اريد به الاستغراق في ثبوت الصوم للنهار نفسه كما اذا قلت نهاري صائم
لم يثبت للنهار حقيقة بعضه لان الصوم بمعنى واحد اي النهار ويمكن حمله على ما قبل قوله
ويسمى مجازا لغويا اما باعتبار ان كل مجاز شرعي فهو مجاز في حكمه والاسناد باطلا او مقدرا كما يجيء وباعتبار
ان مجاز وكان في الاضافة والاتساع لكن حكم منها فاشتراك في التسمية او ان الاضافة والاتساع
منسوبان الى الحكم لاستلزامها اياه فالمجاز فيها منسوب الى الحكم فيكون الحكم فاعلا حقيقيا والمنسوب اليه
المنسوب الى ذلك الشيء واما تسميته بالمجاز في الاثبات اما باعتبار ما ذكره رحمه الله ان المجاز
في النفي فرع المجاز في الاثبات او باعتبار ان النفي لما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا كما يقتضيه ظاهر
الوجهين الا برجع اعتبار الاشرف لان الاثبات اما يكون حكما واسنادا بالاسناد المجازي فاما باعتبار الاشرف
اولان الاسناد بمعنى مطلق نسبة واوجه ان يقال ان قد ذكر رحمه الله مجازا عقليا من الاسناد والمطلق مجاز
لغوي الا ترى ان الاسناد مجاز عقلي قوله من الحقيقة فيما نقل عنه رحمه الله في حواشي ان من في من الحقيقة
بيانية ومن العقل ابتدائية على معنى ان تغلب موضعه من العقل والظاهر انه صحيفا مستقيمة بحذوف حالا
من الموضع في يحتمل ان يكون من الحقيقة متعلقا بيؤول او كذا قوله من العقل يحتمل المعنى بين هذا الاحتمال
وبين ما ذكره رحمه الله في قوله من الحقيقة لان المطلوب حمل ما ذكره على الحقيقة وحمل هذا الاحتمال الاول
يرجع من الحقيقة اليه هو معنى مجاز ثم اذ قيل انما ذكر قوله او نحوه لان المجاز العقلي يجوز ان لا يكون له
علاقة الشيخ فلا يقلبها او لا يقلب ما يرجع من الحقيقة اليه لانتفائها قوله فيه تأمل لان الظاهر ان الموضع
الذي يؤول اليه من العقل فاعل حقيقة وايضا ربما يمنع صنع انتفاء الحقيقة عليها والظاهر انه لا
سلام ان التأول طلب المآل بمعنى المرجع وانه يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول اي المرجوع بمعنى المرجوع اليه
بالطرف والاضافة وان يكون اسم مكان ثم انه يحتمل ان من تغيير الشيخ على ما قال ان حاصله علاقة ملابسة
باسناده اليه ملابسة من الحقيقة ومناسبة اياها فانه اذا لم تكن بينهما علاقة لم يجز ان يجعل باعتبار ما يؤول اليه

سلام التفهم

الى الفعل انه مكانه فقد تعلقت الحقيقة والملابسة كما ذكره رحمه الله من جانب التأويل فيصح علاقة
واعارة عليه لان ما حصل بصوم نهاري صح ان يقال صام نهاري فقوله فيما يصح عن ذلك قوله فيما يصح
بالتأويل والقصد الى اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله والقصد بيان لمعنى التأويل قوله ويرد بما يؤيد ذلك وجوه
احدها ان المجاز العقلي كما ان تعلقه بالموضوع لاصلي الذي يقتضيه الوضع وهو الموضوع له الى غيره
للملابسة فكذلك تعلقه بما هو كذلك العقل يتعلق بموضعه الحقيقي الذي يقتضيه العقل الى غيره لملابسة بينهما
وكلاهما مشروط بالتأويل فيكفي انه ذكر في تأويل الفعل كونه لملابسة بينهما فقد ذكر في تأويل العقلي كونه لملابسة
بينهما بحقيقة انما نص وذكر تحقيق التأويلين ان الفعل لملابسة شتى الى فعال اسناده الى غير ما هو له
مجاز والثاني انه سيذكر النص ولا بد فيه مجاز من قرينة فلو كان الاول نصب التأويل لم يكن لذكر هذا الكلام
هذه وجه يعتد به على الظاهر ان قوله بعد بيان شرط المجاز بعد ذكر ماهيته كما انهم يذكرون ما بعد تأويل المجاز
اللغوي وذكر العلاقة فيه ان شرط قيام التأويه المانعة عن الحقيقة وان قيل انه اذا قيل جرى النهر
وقصد اثبات الجري للنهر حقيقة فلا شك ان اسناد الفعل الى ما يليق به هو له وقرينة المجاز ممنوعة وهي
استحالة قيام الجري بالنهر عقلا مع انه ليس مجازا عقليا بل حقيقة وان كان كلاما كاذبا فان قيل لو قيل
انبت الربيع البقل وعلم الحال القائل جعل على الحقيقة كما سيأتي في قوله اشاب الصغير وافنى الكبير على الحقيقة
مع ان قطعيا ان قائله لم يرد ظاهره ويقال هذا كلام ذكره رحمه الله بناء على تعميم التأويل بسبب التأويه وانما الذكور
في المتن انه لم يجعل على المجاز وانه لا يستلزم حمل على الحقيقة بل يجوز ان يتوقف في امره حتى يعلم حال قائله
اذ غير الملابس لا يفهم لتشبيه بالملابس فائدة اذ يكفي في تأويل المجاز اسناد الفعل الى الملابس ولا يكون له وما
اعتبار ان يكون ذلك مغايرا للملابس الذي يكون له فائدة زائدة لا حاجة اليه بل ربما يؤدي الى ان التشبيه يخل
لان المجاز في الحقيقة هو الاسناد الى غير ما هو له فجعل الاسناد الى غير الملابس الذي هو له يوجب ان يكون المجاز
اعم عما هو في الحقيقة لان ما هو له اعم من الملابس الذي هو له على زعمه رحمه الله تعالى كما سبق فيتبين ان في
يكون اعم من الاول ضرورة ويمكن ان يجاب ان التشبيه بيان الواقع لان المذكور ملابس غير ما هو له
وهو مساو لملابس غير ملابس هو له لا افتقر منه لان اعتبار غير ملابس هو له بالملابس قوله
شتى مختلفة جمع شتيت في اللغة الشتيت المتفرق فاذا كان شتى جمعا له كان المناسب ان يفسر بمتفرقات
وكأنه قصد الاشارة الى ان معنى التفرق بين الاضداد ويجوز ان يقام مختلفة مقام المختلفات لان المعنى
قوله لانا الفعل لا يسند اليها فان قيل اراد انه لا يسند الى المفعول به باقيا على حاله فكذا المفعول
لانه لا يبقى مفعولا بعد الاسناد اليه وان اراد انه لا يسند اليه اصلا فممنوع جواز ان يرفع الحقيقة في التوكيد

الفعل

باسناد الفعل اليها يقال اخذ في سعة المفعول ان يكون بعد الاول بعض مع ان يقصد مصاحبة معمول
وعند الاسناد اليه لا يريد ذلك فقولنا الاول قيام زيد الا في فلان مصاحبة معمول الفعل اما
يستفاد من الواو بمعنى مع نحو الماء زبدا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل لا اكثر
وتغيره كما في المفعول به توسعا في معموله وانما اخذت في مفهوم المفعول معه فكذا في مفعول
وعند الاسناد الى الاول لا يتغير الا نصبه وعند الاسناد الى الثاني يتغير نصبه وكونه بعد الواو
بمعنى مع ليسا وعند الفقهاء تكون واحدة بتجويز الاسناد الى الاول دون الثاني قوله يعني غير القاصر
عن المتعدي الخ اعلم ان جعل اللازم مرجع الضمير الفاعل والمفعول مطلقا ثم بين ان المراد بها المقيد والا
المرجع لو كان هو المقيد لان الضمير انما يرجع الى ما ذكر سابقا ولم يذكر الا المطلق فجعل المرجع اولا
ثم بيانا والمكان المعنى على المقيد بقرينة انه ذكر انما الاسناد الى الفاعل مع المبني له والمفعول في غير
وان شئت فاختر الاسناد الى غير الفاعل مع المبني له وغير المفعول مع المبني له واعلم ان نسبة الفعل
المبني للمفعول الى الجار والمجرور حقيقة كما يسند اليه مجازا فان جعل هذا الجار والمجرور مفعولا به
ان يكون الاسناد اليه حقيقة وانما بقيت على ما ذكرنا لانه اسناد الفعل المبني للمفعول الى المفعول وذلك جائز
فالاولى ان يكون الاسناد اليه مجازا واما الاسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول فلا يجوز
ان يجعل قرينة لما سبق الى الفاعل مع التمثيل وبناء على الظاهر الاغلب فيهما وضع ذلك قوله
لاجل ان ذلك الخبر بيانا يريد ان الظاهر ان مجرد ملابسة الفعل خبرا لهو الذي يسمى اسنادا اليه وكذا ليكون
هذا الاسناد مجازا من غير حاجة الى اعتبار شائبة اخرى في ملابسة الفعل فتغاير الملابسات مما ذكر مع غناء
والالتفات عليه وعدم الاحتياج اليه لا بد من توجيه وكانه هو ان مجرد الملابسة وان كفى في
ذلك لكن ملاحظة شائبة اخرى معها لا مدخل فيه وانما توجيه فان الاسناد الى ظهور حق لهو ظاهر
ان يكون مصرفا الى ضمير مناسب وشائبة يتبادر ذلك اعتبار الخبر في الايضاح متقيدا كذلك
صاحبا كان او فعلا واسناده الى غير ما هو له ملابسة الفعل مجازا وقال
صاحب المفتاح ان قد يسند الى هذه الاشياء على تنزيل الجار منزلة وذلك لضعفها في الفاعلية
لملابسة الفعل ثم قال المجاز العقلي ان يسند الى ما هو ملتبس بالذي هو في الحقيقة له غير ما هو له بتلك
الملابسة وانما قيد بالحقيقة ليخرج نحو انبت الربيع البقل حيث لم يقصد تشبيه الربيع بالفاعل
اشتركا في الملابسة قوله ليس هذا التشبيه في شيء يفيد فائدة ما ان يجعل هذا وصفا لازما
لكل شيء سواه كان معمولا او اسنادا على ان في ذلك تشبيه بليغا كما قالوا في زيد
الاسد

لافادة التشبيه مطلقا سواء كان مقصورا او لا وانما ان يجعل وصفا يقتضي التشبيه بناء على ان
يفيد بكان يقصد افاده ما ليس بكذلك تشبيه كذلك وان جاز ان يقيد افادة التشبيه على الاول ليس فيه
تشبيه بل مشاركة ما ذكر في بعض الوجوه فان من قال انبت الربيع البقل ولم يقصد تشبيه الربيع بالفاعل
وانما شاركه في اقتضاءات لازمة من لوازم الفاعل الربيع كما يشبهه كذلك لم يقصد تشبيه الفعل في اثاره
التشبيه في ان اطلق التشبيه على النسبة وعلى الثاني يكون فيه تشبيه لكن ليس مقصورا بالافادة
بل المقصود نسبة الانبات الى الربيع ويتوسل اليه بالتشبيه فالغاية صار الى التشبيه لكن هذه الغاية
وهذا بخلاف ما لو جعل استعارة بالكناية على ما ذكرنا سلكا في التشبيه ح يكون مقصورا لهذه
قرينة لم قوله ويكون الجواب عن الاول الخ لانه لو شرط الاسناد الى الملابس بكليتها والمبتدأ ليس كذلك
وكذا الموصوف بالصفة فيه ما عرفت ان الملابس هو الفاعل الحقيقي فالنائب ملابس الفاعل والرجل العدو
قوله فيكون ما بقي للفاعل الخ فيه انه لو جعل المفعول الذي ذكره في حكم الملابسات انما المفعول
بواسطة او بدونه يدرج فيه الزمان والمكان والسبب لان كلا منها مفعول بواسطة وبلا واسطة الفعل بواسطة الحرف
والاولى ان يجعل ذكر قيد الفاعل بناء على احد امرين الحقيقي وغيره قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف
ان يقصد به ذكر هذه المزية التي هي عرض اثباتي يعني ان المعتبر تلبس المسند اليه المجازي بالحقيقي لا مثل
الفعل المجازي والتلبس ههنا تام فان الاسلوب يتلبس بالحكيم كونه صاحبه وكذا الضلال بالضال
البعيد والعذاب بالعاصي الخ وح يستغني عن مؤونة تحميل ملابسة توجيه عليه ان هذا لا يستقيم
على توجيهك لما مر ان شرط الاسناد الى الملابس ملابسا ان يكون المسند اليه المجازي ملابسا الفعل المقصود
بل نقل الامام كذا فلا يتجه هذا السؤال عليه وهذا الذي ذكره صاحب الكشاف من التلبس بالطرفين
اذا قيد بكونه من جهة اشتراكهما في الملابسة فتوجيه ايضا قوله وذلك ان جعل اثبات الهدى
اشارة الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فان التجارة سبب للربح وقد جعل اثباتها في الذكر وسلك
السؤال مرتفع بالحكيم والاسلوب الحكيم والضلال البعيد والعذاب الاليم وانما يتم هذا في الخبر دون
ان الضلال سبب للبعد والعذاب للاليم دون العكس اللهم ان يكتفى قوله وفي الاضافة
والالتفات اما لما مر كما في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون
فعلا او اسما فالواقع صفة اما فعلا او صفة او مصدرا والذات خارج عما نحن فيه على ما ذكره جماعة
وفي الاخير يكون المجاز في اسناد الفعل الى الصفة الى الضمير فيستوي انها المشتقة بلا شبهة قوله
والمذكورة اكتفاء لان الربح على اسناد ربح تحقق المجاز المحض في غير الاسناد وربح الاضافة فقد لا يقع لكن

الدرة

جعل التعريف للمطلق بناءً على تعميم الاسناد المشترك والالتزامي بناءً على ذلك لاقتضائه عدم تحقق
المجاز في الاضافة والايقاع اذ المجاز في صورتيهما انما هو في الحقيقة في الاسناد اللازم لهما لا فيهما وايضا
سيأتيه بطلق المجاز العقلي المذكور في مقابلة المجاز العقلي في الاسناد خاصة المجاز العقلي الشامل
للاسناد والاضافة والايقاع فالتعريف المطلق بناءً على جعل الاسناد متناولاً للاسناد اللازم في صورة
الاضافة والايقاع لا يصح لانه يرجح ان يكون التعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة ولا اولوية في ارجحان
احد الامرين اما ان يكون نفس الاضافة والايقاع مجازاً عقلياً على المعول عليه او بان يجعل المجاز في صورتهما
هو الاسناد اللازم لهما لا انفسهما وعلى الاول يتعين ان يكون التعريف للمجاز الاسنادي خاصة لا
المطلق لان المذكور في التعريف الاسناد اليهما لان يجعل الاسناد على مجرد النسبة وعلى الثاني لا يكون
المجاز الا في الاسناد اما صريحاً في كلامه او لازماً منه ولا يتحقق حينئذ مطلق المجاز العقلي الشامل بالاولى
وغيره فانه على الاول اذا جعل التعريف للمطلق يتوجه عليه ان المذكور في الكتاب انما هو المجاز الاولي
لانه قال ومن الاسناد مجاز عقلي وحمل الاسناد فيه على مطلق النسبة في غاية البعد وكذا جعل القسم
الثاني من المقسم من وجيه الشيخ الاول بان يجعل مرجع الضمير في قوله وهو اسناده الى مطلق المجاز العقلي
المذكور في ضمن المجاز العقلي الاسنادي قوله وقد يكون كناية لا يخفى ان المجاز فيه صريح ايضا لان
التسلية اوقعت فيه على المحزون صريحاً وهذا الايقاع مجاز عقلي لانا نقول الكلام في هذا المجاز
بل في المجاز الممكن عنه بهذا المجاز وهو اسناد الحزن بمعنى الحزونية الى المحزون فان التسلية انما
يوقع على الحزن بمعنى الحزونية فتدبر هذا التركيب مجاز ان صرح بايقاعي وممكن اسنادي وسيأتيك
ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو الممكن الاسنادي لان ايقاع التسلية على المحزون انما يكون مجازاً لكونها
محزونة قوله من ظاهر كلام السكاكي والحق فانه يفهم من ظاهر كلام المحقق اختصاصه بالاسناد وكذا
من ظاهر كلام السكاكي حيث فسر المجاز بالكلام المفاد به ذلك والظاهر حمل الكلام على المصطلح وهو
المعنى قوله كما يتوهم من المفتاح ليس المتوهم من مجرد ذلك كونه ان في ذلك اولا يخرج الكذب ولم يذكر
لخروجه بقول الجاهل لان عدم القول بالشيء ليس قولا بعدمه بل من انه قال ولم يقل خلافا لبعض المعتزلة
اتسع لطرده بخروج قول الجاهل فلو كان قائلا لكان خروجه لانه ليس بمتبع الظن بدلا ان مبنى اتساعه كما
في التقريب قوله والقائل ان يقول يتجه عليه ما ذكره سابقا من ان مناط الكلام السكاكي حيث حكم بانه
لو قال خلافا لبعض العقل يدخل فيه قول الجاهل فدعوى خلافا بعض العقل ليخرجه وعلى ما ذكره لا يلزم
عدم العقل بكون قول الجاهل كلاما نفسيا اذ ليس كل ما يتصور العقل فلا بد ان

ما قوله

في الخلاف ما عنده وغاية ما يمكن ان يجاب به رحمه الله ان حاصل كلام السكاكي ان قول الجاهل في
اخراج قول الجاهل العقل في مثل خوف الخليفة الكعبة دون قوله خلافا لبعض العقل فانه ليس فيه ان الفائدة
ولا يقدح في ذلك حصول الخبر به فيخرج قول الجاهل بخلاف ما بعد العقل لا ينافي كلام السكاكي وانما
ينافيه لو دخل فيه خوف الخليفة الكعبة ومر بما يقال لم يتصور عنه حصول هذه الفائدة بتصوره
بل بأن ثبت عنده وقرر تقريف وما يجيء العقل بالبديهة او النظر الجلي فليس ثابتا عنده بل مستفادا وقوله
تصورا كما اوهمه من التصور الملازم التصديق يقال صورت الشيء فتصور وهذا قول الشاعر تصور
الامر كيف تصوره على ان يجيء فمعنى امكان تصورا كونه بامكان وجوده فلا يخرج قول الجاهل بخلافه
ثبت عند العقل لانه مستفاد عنده بخلافه فتدبر قوله ما ذكرت تقرير كلام المحقق مسلم كما ذكرت في
ايهام بزاعته على السكاكي انه يجوز تقريف المجاز بالكلام المفاد به خلافا لبعض العقل بعض خطأ اما في نفس
الامر بناءً على ما يلزم من ان يجيء تعريف باسناد الفعل او معناه في نفس الامر فيراد في تعريفه
غير ما هو له في نفس الامر لكن لا يخفى انه على تقدير تسليم ما ذكر من الالزام انما يلزم ان يراد في تعريف غير ما هو له
في نفس الامر بالنسبة الى المتكلم لا مطلقا وحينئذ لا يلزم ان يراد غير ما هو له في نفس الامر جواز ان يراد
وعند المتكلم ايضا كما في قولنا اسند اليه ما هو له في نفس الامر ويعتقد الاسناد اليه ان يمثل كما الخليفة الكعبة يكون المسند اليه
خلاف ما هو له في نفس الامر وعلى هذا الحد من الالزام ان يكون بعض مشايخنا ذكر كذا لكون كلامه عن هذا الاعتبار
عند المتكلم ايضا ويجوز ان يكون بعض مشايخنا ذكر كذا لكون كلامه عن هذا الاعتبار والظاهر ان كلامه عن هذا الاعتبار
ايضا وقد يوجه الايراد بان المتبادر من ما هو له في نفس الامر فلا يصح ايراد الايجاب
اصلا بل قد يصح ايجاب الجواز ارادته قوله بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة هذا ان سبق الحقيقة الاسناد الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر لكن المجاز اسناد الى غيره بقال ان يكون قوله عند المتكلم مستدركا بالقرائن اذ ما هو له
كذا كونه قرينة الحقيقة كما صرح به الا في المختصر به مستدرك بعض الغير حيث قال اسناده كذا لغير ما هو له
غير سائغ او عند المتكلم وبين الفريقين فرق فانه على الاول يتبادر ثبوت المسند للمعنى كونه عند المتكلم
وغير ما هو له يكون مطلقا بخلاف هذا القيد مستدركا ما يكون غير ما هو له عند المتكلم وعلى الثاني العكس
فيجوز ان يكون غير ما هو له في الواقع لا عند المتكلم وبالعكس فانه ان ادعى المتكلم شيئا خلافا لما
وانتهما ما هو له فيصدق على السند انه غير ما هو له في نفس الامر ما هو له عند المتكلم وهو الشيخ الاخير ان صدق
عليه انه مغاير له عنده لانه غير عنده وكذا كل ما زعم في غير انه ما هو له فكذا ما هو له في نفس الامر
ما هو له في نفس الامر وليس غير له عنده وكذا كل ما زعم في غير انه ما هو له فكذا ما هو له في نفس الامر
وليس غير له عنده ويمكن ان يقال لم يقصد بغير ما هو له شيء مغاير للشيء بحيث يكون له

كما تقول ضربني مريض فيباب لاعن شيء وسعاير للمعهود فتامل قوله وح يتعلق نحو
قوله الجاهل لسرادبه ماهو المفهوم من اطلاقه وجوابه الترجيح بالقلة ومن ماذكر في السؤال يرجح قول الجاهل
اثبت انه بالقلة بالتأويل وايضا مايذكر يعين دخول قول الجاهل المذكور في السؤال يعين قرينة
على ان المراد بقول الجاهل الذي يحكم بخروج غير وكذا المراد بقول المعتزلي ما سبق ذكره في قرينة المجاز
وهو قوله لان افعال العباد الخ بدخول ما في السؤال وان المفهوم ما ذكر وساقط اما على قول المعتزلي
فظاهر واما على قول الجاهل فلان المفهوم ما ذكر وساقط ايضا على قول المعتزلي ايضا فظاهر
فان قيل مايمنع من ان يراد بخروج قول الجاهل الجواب ما ذكر في السؤال على ما هو الظاهر فغايته
ان يراد غير ظاهر وكذا حال قول المعتزلي قوله او لم يظن اعاد ضمير الجاهل كلام في الخ
الى الشخص وهو معطوف على من الخ وهو مرفوع معطوف على يحكم الجازم والخبر وجواب الاول محذوف
يدل عليه المقصود وهو عجوم النفي للعلم والظن وهو يتوقف على وقوع اذ في سياق النفي ليفيد العموم
في احد الامرين والاعادة يخرج ما من سياق النفي يكون مجموع الجازم والخبر وهو معطوف على مثله
فيكون المعنى على بعد التعيين وقد ذكرنا ما يصلح وجها لعدم اعادة المس وما اعادته فاظهر ما ذكره
الشارح قوله واذ المدى قوله وحينئذ اقول له ان عليه ان من قال بامر الله تعالى ولزاد
ان قائله الشعراء والشاعر ان تطلع الشمس غدا وهو يعلم بذلك قال بانه الجدي والمنفي المحتمل
والمنفي انه ذلك دليل اسلامه المسلم يقول هذا اولا ان من قال بذلك قال بعدم العلم اما على الفصل
وايضا كون الاتي امارة الاتيان على تقدير ان يكون طلوع الشمس وغروبها بامره تعالى
كونه ثابتا ومنهيا وما يقال لم لا يجوز حمل اسناد الخبر على المجاز بقرينة انه قيل اصدق على العكس
يدل فيجب ان الحمل على الصلاح والاسلام اصح واسلم قوله لما حقيقتان وضعيتان الخ لا يخفى انه يجب
ان يكون حقيقتين عقليتين ومجازين عقليين ومختلفين فحينئذ بقال فصل الربيع والجزء الذي هو
اخضر فلان في اخر وقت اخضراره وفصل الشهر والجزء الذي هو اخضر فلان في اول وقت اخضراره
فالتعبير بالوصفي حينئذ لا يخلو عن تكلف
قبل ان المس عاد كون الاسناد مجازا لان الايقاعي والاسنادي اولا يوجد حل الحقيقة والمجاز على نفس
الطرف فالمختار ما مر من ان الحقيقة والمجاز العقليين انما يوصف بهما الاسناد لا اللفظ قوله وكذا
المراد بشبابها الزمان لا حدهما اذ شباب الشخص حالة قائمة به فينبغي ان يفسر شبابا الزمان بما يكون
من طلوعه وما يتوهم فيه من القوة حيث يبنى الاخبار والبناء ونحوه لكن لا بد من ان يراد بقوى
الامر الخاص الذي هو قوة الزمان وفي يكن توجيه بان يحمل الازدياد على التقوي ويحمل

مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوي او قوة الزمان يزداد بها القوي او بان يراد بحالة
تكون الزمان بعد ازدياد بها القوي قوله فيه اشكال وهو انه لم يشترط في الحقيقة والمجاز العقليين
كون المسند فعلا او معناه فيجوز ان يكون جزء وفي وصفها بالحقيقة والمجاز القوي نوع ولان
احدهما الكلية قريبها يقتضي ان لا يوصف بها وتقسيم المجاز المفرد بالكلية الى الاستعارة وغيرها
والاستعارة الى تحقيقية وغيرها يقتضي جواز وصف المركب بها اما المجاز
فلوجوب حمله في المقسم على الاقسام المفهومة جاز ان يكون المقسم اعم من وجه وح لابد لتفسير المجاز
بالكلمة من تاويل بان يراد انه باعتبار الاتم الاغلب وانه تقريبي اذ المجاز غالب لو في ح والا فالحقيقة
ولان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال في غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال في
الموضوع له لانه ان جعل المجاز مستلزما للحقيقة فظاهر وان لم يجعل فلا شبهة في لزوم المعنى الحقيقي مجاز
وانه يقتضي وجوب جواز وصف اللفظ بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيه وقد يبين جواز وصفها بها
بوجهين آخرين احدهما انه يجوز ان يكون باعتبار ما يفهم من المفردات وصف الشيء بوصف اجزاء مجموعه
ثوب احمر او نحو فيه لشياع فيوصف بالحقيقة اذا كان جميع مفرداته كذلك وبالمجاز اذا وجد
وبالمجاز اذا استعمل في غير او البعض فيه والبعض في غيره لانه يصدق على الجميع ان جميع اجزائه
مستعمل في غير الموضوع له لان المركب غير المفرد وغير غيره والثاني ان الحق ان المركب موضوع والنوع
فينبغي ان يكون استعمالية الموضوع لحقيقة وفي غيره مجاز كالمفرد والا لزم القسم والتقسيم بالكلية
اما الاول فلعدم اللفظ في المركب والمقصود فيه فاخذه امور اشتق وامثال ذلك بخلاف امر المفرد فيه على الغايات
او لانه ان قطع النظر عن الوضع في المركب كما هو الاصل ظهر ظهور حكم المفرد بالغايات وذلك
ان تحلل هذا الوجه الثاني وجها الاشكال ايضا لان وصف المركب بها اشكل انحصار الاقسام في
الاربعة لا يتأتى الا بانحصار الوصف قوله في القرآن كثير لوجوه ذكره قوله على جماعة الكرد او وجه المجاز
المعقول في القرآن وانه تقدم الاهتمام للحصر فلا يرد ان كثرته توجب القرآن قوله نصب على انه مفعول له
في الكشاف انه مفعول به اي بينه قوله وهو ان يقيم على الكفر به قوله سواد بحيث
ان يكون مرئيا اي بحيث تم القوى في يوم القيمة ان كرم في الدنيا ويحتمل ان يتعلق بكرم على الاول
محمد تم وقد يقال يحمل الوالد ينبغي ان يحمل على الاعم يوم القيمة او نصب بمقدر اعني والظاهر ان
ذكره مستغنى عنه قوله وصاحب الشهر فصاله لانه ليس في الساعة ليراد نهي بناء يقالها وفصل
قولك انتهر جاريتك ليس فيه مراد نهي اصلا قوله بالمذكور لم قيل بالمذكور لان قيام المسند

المجاز
العقل

عليه وسلم اليه لم في الواقع ليس مستحيلا اصلا فلو ذكر المسند اليه لربما اين يوهم اليه قوله اى ان جهة اشارة الى ان قوله عقلا تمييز وجهة ان يجعل تمييزا عن نسبة الاستحالة الى القيام ويجعل الاستحالة لازمة ولا يلزم صحة كون الفعل فاعلا له بل كفى صحة كونه فاعلا للاستحالة المعتبرة على ما ذكروا ان التعيين كما يكون فاعلا لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا يكون فاعلا لمتعلقه نحو اعجبني اكرام زيد فان اكرام زيد فاعل للاعجاب لا للاكرام والا لزم نحو خرج الامير عيونا فان العيون فاعل التفجر لا التعيين قوله فمعرفة فاعله او مفعوله انما تعتبر معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي لانه لا خفاء في معرفة غير الحقيقي فان ذهنا ظاهر معلوم فلا تتقسم معرفته الى ظاهرة وخفية وانما عرق الخفاء والظهور في معرفة الفاعل او المفعول الحقيقي واما التوجيه بانه لا يلزم ان يكون المجاز حقيقة فانما يلزم ان يكون له فاعل او مفعول حقيقي فليس بوجيه لان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اى قول ابن الحاجب في الايضاح انه لا في نفس الامر كما هو مذهبه فلا مخالفة وقيل انه اشارة الى ان ما في الايضاح ليس علما ينبغي والله اعلم بحقيقة الحال هذا وكانه ادرج في قوله بلا اود عدم رد قاعدة الحسن الى الاجزاء وصدر فيما يأتي آنفا من نوع مخالفة بين ما في البيت وبين ما استشهد له للمعاد مثل سفه الكواهة والطباع مجبولة على معاداة المخالفات وفيه ان ثقل الجرية وذكاء ابنه بكل الظهر يرى حسنا آخر وحقيقة اخرى ترد قاعدة الحسن لا اقول ان ترد قاعدة الحسن افتى افتى امتثل ذكره نسكا كذا في الظاهر امر بناء على ما عهد ان الصوفية لا يفعلون شيئا الا بتقدير عند الشيخ اقول معنى الله تعالى وعجل ان يجاء كون نسبة الفعل الى الفاعل حقيقة انما توقف على كونه مخلوقا لله فانك تقول ضرب زيد واقدم زيد عمرا بالجر كونه حقيقة مع ان الضرب والاقدام مخلوقان لله تعالى فلا يبعد ان نسب الاقدام الى النفس حقيقة مع انه مخلوق لله تعالى والتقمص بعد ظاهر يشير الى ذا قوله وبواخ خبر المقدر مرة توسطت او واو بمعنى اسبها وخبرها محذوف كما في قوله وكنت وما ينهى بني اوعيد وقيل الواو للحال على تقدير الواو في الضارع المثبت وعلى تقدير المبتدا والخبر مسد الخبر عند من يجوز حذفهما معا وقيل الواو للعطف على مقدر اي تقمص بعد ما ناب مرة وناب مرة والخبر عذف وصيرتهما اخا وقيل الواو للعطف على مقدر اي تقمص بعد ما ناب مرة وناب مرة على تقديم المعطوف على المعطوف عليه والاول في المعطوف في الضارع لقصد الاستمرار والاستمرار قوله فالاعتبار لعدم ان يكون اخا اي ان راعى عدم الوضع لفظ الاقدام والتعبير لما ذكر ان وجوده يستلزم ان لا يكون مجازا في اللفظ فتأمل سلم لكن وجوده ممنوع والا فما وجوده بوجوه اقدم بعد التعبير مرة على الحقيقة غير مستقيم وهو ظاهر وان اراد به ظهور الفعل

وهو ظاهر

المجاز
لعدم

وهو ظاهر من قوله المعنى الذي يرجع اليه الفعل وهو المقدوم لاجل الحق فوجوده مسلم كما استدل له في اللفظ ممنوع كيف والمعنى الحقيقي للفظ الاقدام وهو غير المقدوم ضرورة وغاية ما يمكن ان يقال الاقدام الحقيقي المسند الى الحق مجاز لما صار معناه وحاصل مؤداه المقدوم لاجل الحق والمقدوم هيهنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجاز ان ارجع معنى الاقدام الى المقدوم بلا حاجة الى التجوز في الاسناد قال رحمه الله في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب بالتعول الكلام اذ ليس المقصد عنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم ومسيرة مرة على ما صرح به الشيخ وهذا ما يتوهم من اعتراض الامام يعني ليس المراد هنا اقداما وتصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو موجود متحقق والتحقق الوجود عن القدوم والمصيرورة اترى كلامه يعني ان المذكور وان كان لفظ الاقدام والتصيير لم يقصد بهما الى اقدام وتصيير محققين بل انهما هو هوتين وادام توجد يطلبها الفاعل فاذن وقع ما نقل رحمه الله في الحواشي انه ادام ثم يمين هنا كما اقدام بل قدوم وكان هنا كما مجاز لغوي في الكلام لا معقولي في الاسناد وذلك انه لا يلزم من امتناعها لاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ بل انما يستعمل في القدوم موضوعه لا يقال قوله كما ان التصييرية مجاز على قول السكاكي فان الاظفار لم يوضع للانفصال مخصوصة فاستعمالها في الموضوعة يكون مجازا فالاقدام في الموضوع يكون مجازا لانا نقول استعمال الاظفار في الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار الحقيقة وان شك في تحققها ولم يستعمل الاظفار هنا الا في الاظفار الحقيقي اذ موضوع سواء في الوجود وانما يكون مثل الاظفار لاستعمالها في امر موضوع شبيه بالاظفار الحقيقي وليس فليس وفائدة ذكر الاقدام استعمالا في القدوم موضوع مجاز الوجود هو القدوم عن الفعل في مدخلية الحق في القدوم حتى جعل القدوم الذي لا دخل له في مدخلية القدوم من الحق بل انه هو الحق فيه فهل يحتاج مصور هذا الى ان يقدم مقدوم وفرض وجوده ونقل اسناد الاقدام منه الى الحق حتى يكون هنا كما اقدام منه موضوع مقدوم موضوع الظاهر انه لا داعي الى ما التزام لا يحتاج اليه ويثقل الاسناد الى مسند الى الحق فليتدبر فاعل يوجد فاعل يحتج بحيث انه اسند اليه يكون حقيقة وقد يقال انه كما ان عدم الاحتياج الى نقل الاسناد في القدوم هو الحق قول الشيخ لا تستطيع في نحو صيرني زيدا يكون تقول انه فاعلا قد نقل عنه الفعل وجعل الهوى في الوجه فان قيل القدوم مما لا بد له من ايجاد وموجد فيلزم من وجوده وجود الاقدام فهو اقدام مع انه مكيف بحيث ما ذكرتم قلنا الاقدام موضوع لقدوم لا اقدام موضوع ثم يقال الا اقدام هنا امر اعتباري يطلق عليه الاقدام في العرف فانك اذا ركبت زيدا على دابتك الى موضع وحثته اليه

بدل الامر على التسبيب ويدل عليه

او احدث بيده وجوز ترتيبه بان يقال انكم قدمتم هذا الوضع ولا شك ان هذا الاقدام ليس لازما لو
التقدم ق وقد يجاب بان الاقدم وان كان موجودا في نفس الامر لكن لم يقصده من قال اقدمني
بلا تاني ولم يلتفت خاطره اليه اصلا فاتضح اراده الاقدام بقوله هذا حتى يحتاج الى تقديم واعتبار
وانت خبير بان هذا يوجب ان يجوز والاقدام وربما يتوهم من قول الشيخ هذا ان المجاز العقلي يجب
ان يكون له حقيقة عقلية وهذا حيث لا شبهة فيه اصلا ولا يرد عليه عثر من جعل مما نحن فيه
في هذا الكلام وجوه فاعل حقيقي نقل الاسناد منه الى الفاعل المجازي ونقل الاسناد الى الفعل اشير
بقوله اولا الى ان اصله يرجع الى نفي لزوم الحقيقة المجاز وقوله هذا حكم في هذا المعنى وقوله سابقا ليس
يجب ان يكون الفعل فاعليا التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة محتمل لان يكون
سنده مطلق التقدير قد اسندا اليه اولا ونقل عنه الى الفاعل المجازي واما نقل عنه الى ذلك
الفاعل صارت حقيقة فيحتمل الحمل على الحكم وبعبارة نقرب قوله السابق ساكت وقوله اللاحق ناطق
يحتمل ان ساكت على الناطق ولكن سوق كلام الشيخ حيث ذكر ان الموجود انما هو التقدم وهو التصيير
يشعر بانه في الفاعل الحقيقي ايضا لانه اذا لم يكن اقدام لم يكن متقدم قوله وكذا الامر في نحو انا خلقت
وقد يناقش فيه بانا لا نسلم عدم صحة ان يقال خلق لابن مرسيه قال الله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين
قوله كالاستخدام قيل هو استخدام فلا معنى للتشبيه قلت يجوز بان شرط الاستخدام ان يكون
الضمير معينا وليس كذلك هنا صحيحا ان لان الضمير الذي هو كونه صانعا ليس شيئا غير الذات والحال
بان ليس الاستخدام في التشبيه كما قوله الاسم كزيد قوله وجوابه ان معنى عدم الاعتداد بها يقال اذا
كان المراد بالترجيح حقيقة الترجيح لم يكن اسناد الاثبات اليه حقيقة وان اريد به كون الترجيح قادرا
عتيدا لان الاثبات فعل اسند حقيقة الى الرجحان قادر حقيقة او عادة ولا يمكن ان يقال فعل الاثبات
امر وهمي شبيه بالاثبات الحقيقي كما هو مذهب السكاكي في التخييلية واسناده هذا الامر الى القادر
الا عادي حقيقة لان السكاكي يشترط بان الاثبات عن امر متحقق واذا لم يتحقق الا عادة المذكور كون
اسناد الاثبات الى الترجيح حقيقة فسيجيء في المجاز العقلي نظيره في سكاكي الاستعارة بالكناية كيف
ما كان فلا يبعد ان يقال انه في ان الترجيح قادر عتيد اسند اليه الاثبات فيسبق ان يعتبر
قادرا عتيدا في حكم هذا الاسناد ولا يتضوع من شوب قوله اعتراض قوي وهو انه ينتهي المجاز الى المجاز
الرسل والاستعارة وتنتهي الى المتجردة والمكنية فكون الكنية مجازا مع ان المفيد في قولنا الموت في مسنده
الموت بانه علة السببية ذكر كونه مستعارا بناء على ان مبنى التحقيق

والتحليل

باعتبار انه ذكر في الكلام ولم يجزم في الأول بعده نظرا الى الحقيقة بل اما جوزه بالنظر اليها باعتبار
تعلق غرض حقيقي فالفرق بوجهين قوله واما فاقا في تخييل لان ما ذكر من العدول ليس تحقيقا بل على
سبيل التخييل لان تحقيق العدول يتوقف على كون الدال عند الذكر هو اللفظ فقط وعند الحذف هو العقل
فقط وليس شيء منهما محققا بل لكل منهما مدخل في الدلالة على التقديرين كما اشار اليه بقوله والا
عند الذكر الخ قوله لان قيل الخ عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بقرينة الحصر ويجري ديدنا فيما
سيجيء لانه يقال كان وجه الصحة ان الكلام في الدلالة اللفظية والموصوف بها هو اللفظ فقط وهذا
لا يمكن ان يكون العقل مدخلا فيها كما هو الواضح فلا عدول الذكر يكون دلالته على اللفظ لا انضمامه
الى العقل في الدلالة ولا عند الحذف على العقل لان البحث في الدلالة اللفظية لا يقال لكن يمكن ان يقال
ان الاعتماد عند الحذف على دلالة العقل مع انه لا يوصف بالدلالة اللفظية اصلا لانا نمنع ان عند الحذف
على الظاهر وما ذكر من حصر الدلالة في اللفظ مبني على ان دلالة ما ليس من شأنه الدلالة الى العقل
ان لم يدخل فيها ما ذكرنا وجب عدم التعويل في الفرق لانا نقول سيجيء ان الدال عند الذكر ليس
هو اللفظ فقط فان قيل سلمنا ان الدلالة اللفظية لا يوصف بها اللفظ لكن لا نسلم وجود ما عند
دلالة عقلية على المحذوف بل غير صحيح اذ الى المحذوف والى اعتبرت الدلالة اللفظية
عدم فيما نحن فيه لان ثابتة الكلام بواسطة القرائن يقال الحال استمرت العادة بانهم اذا قرنوا الشرط
حتى ان المتكلم ينسى نفسه بالفاظ تخييلية كان الدال عند الحذف هو اللفظ
المحذوف والدال على هذا المحذوف يجوز ان يكون العقل قوله مثل رجيته بن عبيد راجم شئل يضرب
لصدور الفعل عن غير فاعله وخشية اعرابها من اخرم قول ابي اخرم ما اخرم عن بني فلان
يوما على جرهم ابي اخرم فجرحوه فقال ان بني فلان يقولون بالدم شئة اعرابها من اخرم الشئة
الشق والطبيعة واخرم جد حاتم الطائي قوله لا يكاد ان يذكر ان فيه للبقاء والتوقيه
ان المرفوع بالفتح او الضم او الواو هم لكان موصوفا بالمعنى خوفا فيه الاعراب الافتتان والافتتان
بذكر الافتتان مع تخييل التوقف على اهتمام تام بالمذكور من جهة ان في الافتتان زيادة تنبيه
وايقاظ للسامع وتقرير من مزعته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون بالمهم وقوعه او توقعها يقتضيه
المقام والمقام بين ما قبله وبين ما بعده وشدة الافتتان انما يحصل فيما اذا كان ما بعده مستقلا
من متعلقات ما قبله وانما يحصل في هذا الحذف لتوقية الافتتان في الدلالة على المذكور بالمرة الاهتمام قوله
ولا متفوق احد ولعمت لا يقال سيجيء ان هذا كله مع قيام القرينة وعند قيامها فلا شك ان ذكره

عبث

عبث بناء على الظاهر فالاعتراض حينئذ بناء على الظاهر مستقيم لكن العدول عن الظاهر
الى قوله الا ليلتين لانه يقال ليس المتنزع بجرة حقيقة اقصد الى الاعتراض التخييل بالتصدي بالفصل
والاعتقاد انه غير لازم قوله وسنذكر ما يتعلق بهذا المقام فان قيل الكلام في ذكر المفاعيل المحذوف وانه
يكون بعد وفاق الآية ليست كذلك لانه لو لم يذكر ما اشارة في او آخر ما من المفاعيل كان منهم المفعول
به لان اسم الاشارة لا يتم الا مع قوله على ما عدى فيكون المسند اليه عند عدم ذكر المفعول الثاني مذكورا ايضا
يقال يجب ذكر عند المسند اليه لا يتوقف على ان يكون بحيث لو لم يذكر لكان المسند اليه عند في اول الكلام
عدم عند في هذا المسند اليه سواء كان المسند عند عدم عند مسند اليه آخر كما في الآية او في الكلام
الذي هو محل الحذف وانما لم يذكر هذا المسند اليه لهذا المسند لا يكون مسندا اليه اصلا في الكلام
الخارج من مقتضى الحال بل في سبيل ان ليس من ذكر المسند اليه بل من تكريره كما يلوح به قوله بذكر
اسم الاشارة ومطلق ذكر ما لا يطابق على تكريره فلا تشكل في المناسبة بل المحاسنة ولما كان
تحقيق ذكر المكرر يوقف على معرفة الذكر قوله كانت لهم الاثرة في موضع الحمد لهم لقوله ثابتة والاثرة في
الاثرة وقيل الدلالة على ان الاثرة والعدى سبب الاثرة بالفلاح والاثرة منع المزية والمراد المنفعة
التقدم والاستبداد وقوله في تميم متعلق بحملت او بالقول او الواقع موقع المفعول الثاني اعني
بالمثابة اي المزية وسوغ الاصل الموضع الذي نيابا اي يوضع مرة بعد اخرى وقيل القول ثابتة
لانا هل تيرة دون في حوائجهم تهوون اليه وعني عليها اي انفرادا واستقلالا وانما سلك
حوالة وهو معنى الحوالة اي كنت مبينة على انفرادا استقلالية في ذلك مع ما حولها والحاصل ان تكرير
اسم الاشارة افاد اختصاصهم بكل واحدة منهما على جزم فكل منهما يفوق عن هذا الحكم وان لم يكن
قريبا فهم اختصاصهم بالمجموع مع يكون هو المجموع لكل واحد منهما قوله ان يكون خبر عالم المنسية عجيل
ان يراد عموم المسند اليه المقصود وغيره وان يراد عموم المتعدد على التقديرين اما ان يراد عموم
ما هذا المقام او في نفسه فالمختار اربعة والصحيح واحد منها وهو عموم المتعدد في هذا المقام فقط
الباقية فاسدة عموم المتعدد في نفسه وعموم المتعدد وغيره في نفسه وعمومها في هذا المقام
اما فاسد الاول فلان العموم حينئذ يلغو ارادة التعميم وبين لا يبقى جميع قرائن الحذف كما لو وقع
جواب السؤال خلافا لان العموم يبقى قرينة خاصة وعلى اعتماض المسند اليه حينئذ كما لو كانت
خالد كل شيء واستعانة نحو ابا لا توفى واراده الخصوص تبقى قرينة خاصة اخرى من في قوله
من علا الفاسق واما فاسد الثاني فكذلك لانه لو كان فاسدا لافاد فلان العموم حينئذ يبقى جميع قرائن الحذف

اذ لو وجد شيء منها الذي يخصص الجنس الذي هو المقصود فلم يكن اخص عام النسبة للمقصود وغيره في هذا المقام وقوله خير من هذا الفاسق ليس عام النسبة بهذا المعنى للاختصاص بالمقصود وهو كل احد وأما بحسب الرابع فلان القرينة مع ارادة التخصيص بمعين مفيدة ان جميع قرائن الحذف فلان العموم المتعقد في هذا المقام يعني جميع القرائن الدالة على ان المحذوف واحد فاحفظ هذا فانه نحو صالح ونحو ذلك المتعقد نحو مطلق صدق اقام القرينة على ان المراد معين ولا ينفي القرينة الدالة على ان المحذوف في جميع المتعقد ارادة التخصيص بمعين ينفي هذه القرينة فان نحو خير من هذا الفاسق عام النسبة للمتعقد في هذا المقام ومشتمل على قرينة الحذف الدالة على ان المراد المتعقد وارادة التخصيص بمعين مع ذلك المتعقد ينفي هذه القرينة ايضا اذ عرفت ذلك فيمكن حمل كلامه على هذا الوجه الصحيح وما يوهم خلاف كلامه عليه هو انه حصر تقييد عموم النسبة عن نحو خيرا من كل شيء والواقع فيه خصوص الخبرية نفسه فالمناسب ان يكون المراد بالمعمم المعمم بنسبة نفسه على اياس الاحتراز عن المخصوص بنفسه وفيه ان هذا الثاني كما هو صادق على الخبرية نفسه صادق على هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بلا حصول مخصوص في نفسه بل لخصوصية هذا المقام وانما يتم المنع فيما ذكر ان نحو خير من هذا الفاسق عام النسبة باعتبار ان عمومه ابقي في نفسه فلا في هذا المقام لان القرينة حملت على التخصيص بنسبة ما وهو كل احد فسقوله يظهر مما ذكرنا ان عموم النسبة في الوجه الصحيح ليس بمعنى عمومها للمقصود وغيره بحيث يظهر ما ذكر من ان عموم النسبة المتعقد مع ارادة التخصيص بمعين منه فما وجه قوله على ان النسبة الى كل مسند اليه اي كاف في ذلك في الجواب بان المراد من كل مسند اليه مجرد المتعقد وان ما ذكر حالا من الحالات المقتضية للذكر فلا يأتي في ان يكون بعض افراد نحو خير من المتعقد وارادة التخصيص بمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم نذكرها قوله وهو ايضا حكم يحال ما صل الكلام هنا ان قرينة المسند اليه لاجل انه يوجب تخصيص الحكم لان تخصيص الحكم قرينة وتخصيصه يوجب تخصيص المسند اليه فائدة والمعتمد ان المسند ليس طرفا في اللازم القائم حتى يوجب تخصيصه بل المسند اليه لازم هو المتكلم فلا يتصور تخصيصه بتعريفه وتنكيره المسند اليه المذكور في الكلام شأن الكلام على ما ورد اللازم كما لا يخفى على الفاقد بان يقال ترى المسند اليه كما يوجب تخصيص الحكم الذي هو الفائدة يوجب تخصيص لازمه اعني نحو ان قائلا اتم فاعلم ان اللازم الفائدة في قولنا زيد حاضر التي هي مختصة بالنسبة الى اللازم في قولنا انا قائم حيث يفيد ان الفائدة فيه افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله لانه وضعي جعلي مخصص

النكرة فقد سبق الى الفهم انه لا يحسن الفرق بين التخصيص بحسب نوعه وعدمه نوعا وبالجملة التعيين وليس كذلك لان المعرفة اشارة الى امر خاص فالخطاب لمعين من حيث انه معين وامّا النكرة فلا اشارة فيها الى معين من حيث هو معين اصلا وانما موضوعة لامر غير معين في الواقع وبينهما بون بائن ويمكن ان يقال قصدنا الى ان نبين كلية استعمال المعين لكن التعيين في المعرفة والنكرة ونحوهما تكون نوعا ونحو المعين من حيث هو معين بخلاف النكرة فان التعيين لم يدخل فيها بل التعيين يأتي فيها المأمور بحسب الاستعمال قوله وقد يترك كالخطاب مع معين ذكر رحمه الله في شرح المفتاح قوله وحق الخطاب ان يكون مع معين ان حق العبارة ان يكون المعين يعاني خاطبه وهذا الخطاب لم يكن معه والخطاب معه فتوجه هنا الى الخطاب مع معين لم يرد على حق العبارة ولا يمكن من توجيه الى المتن في الجملة بان يجعل قوله مع معين مستقلا بالكون الا الخطاب فلا يكون حشوا لا يخفى ان الاولى هنا ان يرجع ضمير غيره الى ما على يترك تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأتي به فيقال يترك الخطاب مع غير المعين الى غيره هذا الخطاب او يترك الخطاب في غير المعين الى غير المعين وكأنه رحمه الله اراد ان يحافظ على عبارة الايضاح وقد يترك الى غير معين كما ان يمكنه الحافظة مع رعاية مقتضى المقابلة بما ذكرنا او اراد ذكر ما مر العبارة الثانية لكن الاول اسهل قوله على سبيل البدل وهذا ظاهر اذا كان ضمير الخاطب واحدا او مثنى اما اذا كان جمعا فالظاهر انه اذا قصد غير المعين يعم ضمير الخاطبين على سبيل النشر قوله اي تناهت حالهم الخ في الاساس قد قرن به ان بعد ان الشرطية لا يمتنع وقوع المتقدم فصدق قوله وتوقع مع ملحوظ من مرجوا يعني لو اريد امر التقطيع ونحوه لا يمتنع وقوع مقتضاها وهو روية كل واحد ليد الى غاية ظهورها لهم بل انما تمتنع ان الشرطية لو كان القصد خطاب تركي الى القوم على ان كان وجوههم شاخصة حالهم وقيامة امرهم فوله انها على ان قطاعتهم لا يمنع روية احدهم وناجيد بل كل من مرا فقطعه وكلام المتن يحتمل التوجيه بان يراد حالهم قطاعة امرهم وقيامة شانهم وقوله شاخصة حالهم في قوله حالهم القطيعة بالفتح في عرض هذا التوجيه ينبغي ان يجتهد فيه معنا بانه حقيقة او حقيقة او قطاعة حالهم القطيعة وحالهم القطيعة من حيث قطاعتها قوله بالغيبة الخ كان المناسب ان يعبر به عوض الاحضار بالعرف بلام العهد الخارجي ايضا لانه احضار ذهني وكأنه رحمه الله نظر الى انه اولى لان المعهد تقدم ذكره ويكفي العلم بالمعهود ذهنا في الغيبة الخ فلا يرد ما سبق آنفا من انك خبيرا بان الاحضار ذهنيا ما يكفيه تقدم العلم وهو محتاج الى تذكر الا ان يقال الاظهر الاتيان بالاحضار ذهنيا فاتيح او يحمل ذلك ان كان بالخصوص فلا يكون كذلك

بعد حضوره في الجملة فليتأمل قوله بعد تسليم اشارة الى تقديم المبتدأ وهو ان يقال ان انحصار الاسم المختص
الاسم المذكور فان الرحمن مختص به تعالى وليس على الوجه صفة ورد عليها فيرد منع هذا المنع بالنظر الى
المقصود فان مقصود السائل ان قولنا باسم مختص بغني عما سبق من التقييد ويخرج دخول الرحمن في الاسم
المختص وعدم خروجه بما يقع في هذا المقصود كما لا يخرج به التقييدين السابقين ايضا
فلا يصح الجواب عنها بان معنى الاختصاص ان يحصل به ما يحصل بالاولين ولو خرج بهما او باحدهما مع
دخوله في الآخر لفات الاختصاص ويجاب بان المراد بالمغايرة ان المراد بالاسم المختص ان يكون مختصا بحيث
الوضع والرحمن ليس كذلك لانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة واختصاصه انما هو باعتبار الغلبة
والاستعمال وفيه بحث لان المراد بالاختصاص في المقام المذكور ما يخرج باحد التقييدين السابقين
بناء على ان مفهوم مسمى في انظر اليه الاختصار بغيره وان كان بالنظر الى الخصوص المذكور يجب الاستمرار
فليس الاختصار ابتداء واذا كان خارجا باحدهما دخل في الآخر فيكون الآخر مغنيا قوله لا نقول بهذا
موقوف قيل اشارة الى انه لا يحسن هذا التفسير لانه لا بد من اعتبار معنى الاولية في معنى الابتداء كما في
الاختصار سابقا وما سيتقله على البعض لا يقال كيف يتطلق الابتداء على ما لا يكون بواسطة كقولهم
ان الموجودات مستندة اليه تعالى ابتداء او بواسطة لانه يقال قد اعتبرت الاولية ثمة لان معنى
الاستناد الى الله ابتداء انه مستند اليه ولا معنى لاستناد بالواسطة ان الاستناد الى شيء آخر اولا
ثم اليه تعالى ولا يستقيم هذا الاعتبار هنا لانه ليس معنى الاختصار بواسطة فيما ذكر نوع الخصوصية
الاختصار بواسطة شيء آخر فيجب ابتداء لا بد منه ثم فسر هذا التفسير بنفس لفظه وهو غير
ابتداء بنفس لفظه ليس بسديد وجوابه ان مقابل الاختصار بواسطة انما هو الاختصار بنفسه لا بنفس لفظ
فان في الحقيقة اختصار بالواسطة ايضا لا يقال المذكور ايضا انما هو لفظ الاختصار كما تقدم في صدر الحال
الاختصار الحقيقي فلا معنى لقوله بنفس لفظه لانه يقال المسند اليه وان كان هو لفظ لكن المخبر به المعنى
جريا على ما تقرر اصطلاحا على عند في الحاشية ثم قد عرفت مما ذكرنا حاجة بعد هذا التفسير الى قوله
عدم الاولية وقد يجاب بان قوله تفسير بنفسه بنفس لفظه وفي المثال ان المفهوم الظاهر من الاختصار
بنفس لفظه ان لا يتوقف على شيء آخر فتأمله يتوقف على العلم بالوضع ولم يتعد هذا بعد ام يبعد والاولى
انه لما كان معنى اختصار ابتداء الاختصار بنفس لفظه لم يحسن تقييده كالاسم المختص به الظهور وقد
والخاص اشار اليه بقوله ولا يريد ان آخ لا يقال انه لازم بين الجزئين فلا معنى لاعتبار الاتحاد
فان المخبر المتكلم والمخاطب عينه كما مر والاسم نفس لفظه مع انه ليس اسما حقيقة وايضا لو سلم

بالرحمن

بعد الاحتراز عما التي اشار اليها وقد بيّنا انها ان لا يكون التخصيص مجديا فينبغي ان يصار الى قول البعض
فان خلاف هذا التخصيص هو التوجيه بانه لزم من تفسير الابتداء بالمعنى المذكور بعد ان اشار اليها
بالتاء التي احد مدلولي ضمائر هذا المعنى المعلوم من لفظ الابتداء والآخر انتهاؤه مع ان التقدير
فينبغي ان يصار الى قول البعض ليندفع الاول فنقول ان الظاهر انه اشار بقوله بعد التاء والتي
الى التاء وحدها فيكون معنى الكلام انه يلزم بعد التجاوز عما ذكر انما عدم توجيه التخصيص فيصار الى قول
البعض وانما قدرنا ذلك لما فهم منه ان التعبير الذي في هذا اللازم بعد التجاوز عن التعبير الذي اشار اليه
التجاوز عنه فالتعبير عن التعبير الذي في هذا اللازم وهو واحد بعد بعد بين ذاكها وايضا كما يدفع السؤال
يدفع الثاني قوله ولا يخفى التعسف اذ الوجه ان ذكر التاء اولا انما هو لان الاحتمار اول زيادة ان الذكر
انما هو على اطلاقه كما هو الظاهر صح وجوده في الجملة لان الاحتمار قد يوضع لمفهوم كلي يستعمل
في جزئياته لا فيها فان الاسم قد يتوهم من ضمير المتكلم او المخاطب او زيد وعمرو الى غير ذلك
واما ثانيا فلانه على هذا التقدير يكون قيدا للابتداء مخرجا لبقية المعارف ولا يكون لقوله باسم
محقق به فائدة اصلا بخلاف تحقيق المقام على ما ذكره رحمه الله فان كان الاسم المختص بها غير العلم لكن
يكون القول بابتدائه فائدة اخراج نحو الحاحب كما انه فائدة قوله بعد اخراج سر لبشل فائدة الاسم
المختص اخراج نحو اسامي فعل فان قيل قوله خرجت مرتدا بمنزلة خرجت الى قبيلا على ابو
قياس تخفيف الهمزة وجب كونها التزام الادغام فيها فاجتمع ساكنان لان الادغام فيها تركي المثلان ثم
شرط بكونهما متصلين الجاز والواجب وايضا بعد فيحوجك ان يكون مخالفا لقياس تخفيف الهمزة
كما ان دعوى الادغام لا توافق القياس فهذا الاسم لا يخلو من خلاف قياس فيه توفيق بين الاسم
والمسمى حيث كان تخلق طارئ غير دائر القياس ودائرا لعقل قوله ثم اعمل بقولي انما يقول
الاختصاص بناء على انه لم يخلق على ضمير تعالى اسما او بطريق الغلبة التقدير بناء على انه
لم يخلق ضمير تعالى اسما ان الله هو الاذعان لوجوه فمقتضى القياس صحة اطلاقه على المعبود
بالحق مطلقا وان لم يرد به الاستيلاء والقهر ونحوهما الا انه غلبت غلبة قوية بحيث
ان اختص اطلاقها على غير المعبود بالحق على خلاف القياس وهو يرد الى الاستعمال قوله لما ان التوحيد قد ينافي
فيه بانا نقول انه لم يجعل الموصوف على الاطلاق المفرد فانه يشمل الوجوه تعين ذلك المفرد بالاضافة
كما في هذا قيل سبحان الله آية موجبة الا الله والجواب انه لما لم يدل اللفظ الا على وجود هذا
المفهوم الكلي وانه يحتمل بحسب العقل ان يكون ذلك الوجود هو هذا الفرد وغيره وان يكون غيره ولم يذكر

فلا يتعين وجوده بهذا الفرد بحسب لازم اللفظ وكفى به قادحا في التوحيد قوله ينبغي ان يكون ذكر
المعبود بحق لا يقال فالصريح فيه الكناية بان لفظ الآلهة بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا بحق كما ذهب على
ولفظ الآلهة المعرف باللام بمعنى المعبود بالحق لانا نذكر هنا ايضا على المعبود بحق بقرينة ان المراد
والجهد الا ما هو في المعبود بالحق وهو المتصوف باثباتنا لوجوده وحصره وذلك التعين بكثرة المعبودات
الباطلة والاتفاق عليها قوله الا ان هذا الزوم انما هو بحسب الوضع الاول فليس مما ان يذهب
استعمال هذا في الموضع له الوضع الاول للظهور بطلانه فقط والشهرة بحيث لا توجب ان يتبادر
غير ان يقال ان ما ذهب اليه الشخص المستشهد به على معناه انهم لما اعتبروا في الكنى المعاني الاسمية صنعوا
في اسماء الفعلية فان الطلق ابو لهب على التخصيص لكونه اعتبر في الكنى المعاني الاسمية صنعوا
دلالة اللفظ على اثر هذا الحال كونه جهنميا واذا اعتقدت ذلك تبيّنت ان قوله استعارة بحيث
اما يدل له ذلك على ان ليس الكناية باعتبار ان هذا الشخص لزم اثر جهنمي الآن باعتبار الوضع ايضا
لا فرق فلا يجوز ان يكون باعتبار الوضع اصلي باعتبار انه قد اشتهر بعض الاذهان في بعض اطلاق بعض
اسمائه بعض الاوضاع ثم هذا الشهرة من هذا الاسماء كالشهرة بالجوز في ضمن اطلاق هذا الاسم
فيفهم الحذف منه ولو تعبر به بهم آخر ذكان لم يفهم بحيث ان يكون استعمارا بل يكون جهنميا سببا
وانها ومنه فيجوز ان يزيد هذا الوصف بطريق الكناية على اعتبار المعنى الاصلي من غير خلل الوضع
الاضافي كما لا خلل فيه بهم الجوز حيث وصف الوصفي فان قيل لا يتم في الكناية ان معنى
اصلي ومعنى كناية يشتمل ان لا يصح اليد وليس هذا كذلك الشخص المستشهد به ابي لهب وكونه جهنميا فان
الاشتمال ان الشخص اليه باعتبار انه لازم له فكونه جهنميا يكون بحيث لا يفارق عنه كناية كونه
جهنميا فوات هذا الشخص باعتبار انه لازم له فكونه جهنميا يكون بحيث لا يفارق عنه كناية كونه
مشتملا يقال يجوز ان يعتبر الاشتمال الشخص بواسطة اشتماله بان صنع اليه وهنا ايضا يحصل
وهو انهم شرطوا في الكناية ان يكون المعنى الكنائي وسائط النفي والاثبات والمعنى الاصلي
وسيلة اليه والتزام كون الشخص جهنميا وسيلة وصف كونه جهنميا بالمعنى الاصلي وسائط النفي
والاثبات بعيد جدا قال ويبعد ان يقال انهم لو صفوا عند اطلاقه على الشخص لزم قبيل فهم مناسبة التراكيب
واطلاق الكناية على سبيل التشبيه او استعمال الكناية في غير معنى اللفظ قوله وقد رأيت آخر
فانا رأيت كما في تشبيهه كما استحاج كما ذكره وان اردت به مفهوم الجهنمي الملزوم باعتبار ما ذكرنا
وزال اشتمال كما في اسد وتريد مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا او كناية ثم ان قصدت جهنميا بخصوصه

اعتبر

يقرر من الارادة والخادمة ما لا يقرر اجتماعهما معه في بيت فالاولى ان يعلق التقرير عن التقييد
قوله او تنبيه الخ اي على مطلب يقال الخ قوله ان يحمل بل ذكر النظر المشعر بالخطاء فيلزم تحقق
الابهام فيما فاده كلام صاحب المفتاح وقوله مندفع الخ قد يمنع دفع ما ذكره في الفرق بين هذا الكلام وكلام
المخاطب في هذا النظر بل كلاهما سواء وقوله ان يحمل عن مجموع الكلام نتيجة عليه ان الكلام في معنى
الموصولية وتشفيها تا لا في معنى الكلام الذي فيه الموصول الى وجه يصلح الخبر ان يقع مبتدأ وعلى التقرير
الاول يراد بالوجه الطريق الطريقة كما ذكره العلامة وعلى الثاني ان يراد بها ان الخبر ثبوته للمبتدأ فلا بد
ان يراد بالوجه معنى العلة لانه لا يطرد في اكثر المواضع كما يجيء وقوله او ان يراد بها الخ مساو ومرتبط فيجوز
ان يراد بالوجه معنى الطريقة العلة وذكر بعض ارادة العلة بعلة ان ارادة الطريق يوجب استدراك
قوله لكن بعد عدم تحققه الا استدراك فان الموحى اليه طريق الخبر فان لم يحرز او انعدم الصحة ولزمه
ليس لبناء الخبر على المبتدأ الا طريق واحد فلا وجه للاعتراض الا يقال ان ذلك بتقدير الموحى اليه فتظهر
ان هذا السؤال لا يتجه على ما ذكره وهو ان اراد بالوجه الطريق انتهى على ارادة العلة انها معتبرة فلا يستقيم الا يقال
ان ترجيحه بان المحترز انما هو ذات العلة وانما يتم ان لو كان الاصل عدم العلة وليس كذلك لجواز
ان ترتب الحكم على الشيء يفيد علية ذلك الشيء بل يقال بان الثابت بالايماء علية المقيد بكونه
ثابتا بما استفاد منه قوله الا ترى الخ قد يشكل هذا بان حصول هذا المعنى انما يجعل الايماء فيه
انما يحصل بالايماء فلا يستقيم جعله دليلا عليه واجاب عنه السعد في شرح المفتاح بان الايماء يحتمل
هذه الاشياء وحمل الكلام على ما يستقيم عليه مناسب كونه اثباتا للامر المهم بعد التوطئة والتنبيه
بما يدل على استقامة المناسبة وقد يخطر بالبال ان المناسب ذكر هذا الجواب بعد قوله
الجهل هذا السؤال وربما يقال في ترجيح ارادة العلة ان الوجه بارادة الطريق يستقيم جعل
ذكر الصلة التي هي جملة الخبر وبيان استناده وسيلة الى ذكر المسند اليه لانها انما تذكر
الى الموصول بها عند تعلق شيء من احوالها من نسبة الخبر الى ما كذكوه وارادة الطريق
لا يستقيم جعل الايماء الى الطريق وسيلة الى الاخبار بتحقق نسبة الحكم الى الموصول بها ولا يخفى
ان ذكر الصلة موحيا الى الطريق الخبر وبيد على علية ما دل عليه ذلك الشيء كما لا يخفى على المتأمل
حاصل ما ذكره قدس سره مع اندفاع ما ذكر عليه وقوله ويخطر بالبال الخ بل ظاهر الصحة وهو ان هذه
الصفة يكون تحققها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول بصلته اما الاول فواضح واما الثاني
فلما ذكر من ان ترتب الحكم على المشتق يفيد علية ما منه الاشتقاق وقوله ان الاول فواضح استغنى عن بيان وجه
فلما ذكر من ان ترتب الحكم على المشتق يفيد علية ما منه الاشتقاق وقوله ان الاول فواضح استغنى عن بيان وجه

والاضافة خصوصية كانية ان استغرقا لجنسها بانا وكانية والا كان مجازا في مرتبة والحمل ولا يجوز ان تمشي
لذكره وحده ان تحقق المفهوم انما يصح في مثل زيد ابو لهب واما في مثل رأيتك انا بالباب فلا فليتأمل
قوله ولذا صح الخ اذ الموصوف لا بد ان يكون اعرفها وساويا واضافة اعرفية ذي اللام عرفا الموصول ظاهر
فتعين المساواة قوله لانسان ان التخصيص فيما لم يعتبر فيه التخصيص فجاز ان يكون نكرة تامة في
الصورة المذكورة لا يقال لا تخصيص فيها اصلا لانا نمنع ذلك بل ان قيد بالتنكير كفى لان خروج عن حد
الكثرة الى الجزئية لانه يقال لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل انه يحصل بعض التعيين
ولو شائعا في ضمن قوله نقلا عن حد وى الخ قيل ممنوع بل الاولى ان يقال بانه اذا لم يكن المتكلم عالما بتعيين
المسند اليه كيف يأتي بما يدل على الحكم على الموصول بشيء ولا كان الشيء معلوم الثبوت عنده للموصول فيكون المتكلم
عالما بان الموصول خبير المسند اليه وأجيب بانه لو سلم العلم بغير الصفة مطلقا بل الاحوال المختلفة غير انه يجوز
ان يحكم عليه بامر غير متحقق وفيه كلام انتهى ان اريد بالاختصاص معنى الحصر يلزم ان يكون المسند اليه في الاحوال
المحصرة في موصول امرا معلوما وان اريد بمجرد زيادة التعلق فالظاهر وجوده في المحكوم به ليفيد فائدة
يعتد بها وقد يمكن ان يوجه تخصيص المخاطب بان المعتبر المعرفة انما هو على المخاطب وانما قال المعرفة
ما يعم معرفتك فيخرج علم المتكلم بالصلة وغيره فانه لا يقتضي ايراد الموصول التام ان يكن المخاطب عالما بل قد
وانما يحسن بهذه الاشارة الى ان التوطئة ايراد المعرفة هو معرفة المخاطب وان المتكلم والاستيناس الى
المعلومية المعرفة والنكرة على السواء بقي شيء وهو ان علم المخاطب بالصلة وغيرها كما يتحقق
ايراد الموصول موصولا بها يقتضي ايراد الموصوف نكرة او معرفة موصوفة بها على السواء وغير ترجيح
احدهما والذي يقع بانما يعتبر اقتضاء المقام الموصولية بعد تحقق ما يقتضي مطلق التعريف
لا يتم لانه عند وقوع النكرة الموصوفة معرفة ولا بد ان يصار الى ما ذكره في شرح المفتاح ان اقتضاء
يتحقق بمجرد الملاءمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي ويخطر بالبال ان المناسب ذلك لا يطلق ان اقتضاء
الا اذا كان المقتضي راجحا في الجملة وقد سبق منا في مقتضيات ذكر المسند اليها ان المقتضي اعم من الراجح
والمرجح فلا بعد في تحقق الرجحان بالاضافة وكما كان الصفاتية كذلك كان اقتضاء ثم راد قوله
او تقرير ما عرض قد يوجه بانه على تقرير المسند اليه والمسند بان مدخولية كونه في بيتها موحيا لها
في زيادة تقرير الغرض لانه بمعنى زيادة التقرير بين الاخص من ان يوجد كونها في بيت لا يحقق الزيادة
والمسند اليه من غير اعتبار كونها صاحبة البيت ستيرة والمناقشة عليه ظاهرة لان التي تجمع معه
في بيت لا تتعين تعينا التي هو في بيتها لجواز وجود نساء اخر فيه بيتها كما هو الظاهر وكذا كون صاحبة

في احوال الموصولية لا يجري الكلام الذي يكون الموصول اسم جلسة فقد تبين وتوضح ان حصول هذه المعاني
على هذا الوجه انما يكون اذا نظر الى غير الجملة بعين الاعتبار من غير حاجة الى زيادة تأمل وانما
عليك ان تتمسك عليه في شأن تعظيم شعيب عليه الصلوة والسلام على جملة القرائن بحيث لو جوز
الكلام في ان نسبة الخسران الى مكذبيه لاجل ذلك الاعتبار ايضا ومن نفس الموصول ايضا بان
يعتبر اولا انه اخبر عن حسن الخيبة والخسران فيتوسل بذلك الى التوعين بتعظيمه ما لم يعتبر هذا الاعتبار
لم يتأت لك اصلا ان تصل ان نفس الموصول اليه وتقف عليه وهذا في غاية الوضوح واذ قد تحققت
ما ذكرنا تبين لك ان التوسل بذلك السؤال الى ترجيح حمل الوجه على العلة وقفت على علته وسقاطته
عدم استقامته قوله وسوق الكلام بايراد النظم واسلوب الشارح القويم في قوله ثم يتفرع
على هذا بعد اشارة باسم الاشارة البعيد في قوله وان يومئ بذلك الى جعل المسند اليه موصولا يجاد
يصرح بان الاشارة الى الاتيان قوله الى ان الشاهد محسوس بان الاولى تقديم المحسوس ليفيد الشاهد انه
حاضر بعينه انه قدم الشاهد باعتبار انه وجد بحيث يكفي الاشتهاد على معنى المحسوس ثم ذكر المحسوس
دفعا للتوهم ارادة المعلوم بقياس الشاهد فانه كثيرا ما يستعمل فيه قوله شجرة ان الاولى في نحو ان زيدا
والشجرة واحد الشجر كتمرة وتمر قوله انما ذكر التوسط لان الغرض الاصلي من ذكره هو المعنى الذي
عليه ان التعظيم والتحقير تزيده على القرب والبعد اكثر ولم يقصد الا ذكره عليه قوله لانه لما يتبين من
انه يشعر بان المراد على اصل المراد ذلك بان قوله وهو الذي على اصل المراد الذي هو الحكم
انما يجب من الوجه على اصل المراد وقد ذكر في الجواب بانه قوله وهو ان الذي يشعر بانه لا يلزم ان يكون
المراد على ما يقتضيه الوضع فلا تتوجه الجواب بانه طريق المنع لكن الوجه
ان يمنع عن المنع ويبقى المنع والتسليم ويقال هذه الجملة وان كانت بتقدير الوضع للقصة لكن
الداعي عليها من حيث انها اقتضت اسنادا ذكر المسند اليه ابدا على قدر بعد كاسم الاشارة القريب
ليكون الكلام على طبق المقتضى الحال وبعد الاعتبار ان يزيد على ما يقتضيه الوضع وتوضيحه ان مطلب المتكلم
ذكر ان الحال قد يقتضي ما لا يقتضيه ما دته الى ان يورد دلالات وضعية فورده عليه ان تطبيق
الكلام على هذا النوع من المقتضى يجب ان لا يكون خارجا عن نفس الكلام لانه انما يبحث عن الوجوه
على الكلام وصيغه بما يعد في البلاغة من حيث كذا او لكذا من حيث كذا فوجه الجواب ما لا يخفى عليه

حاشية الحوفي المسماة بنافلة خطابي على مختصر شرح التلخيص

في ذكره ذلك تخصيص الخبر بالمفهوم فانما اختص الخبر بالذكر كما يلزم تخصيص الانشاء بالمفهوم
ولقائل ان يقول قد يكون غرض الطالب بان يحصل لغير السائل المذكور حالا ولى ان يقال انما ذكر
معظمات الطلب لخروج غيرها لانه لا يحسن ذكر كل ما تحرر في بعضها انها حينئذ ذكرا وطلبتم
من اختصاص التقرير به فكان في قوة الخبر الذي طلبت فائدته ليجوز ان يشاركه في ذلك ويمكن ان يقال انما ذكر
ما ذكر بطريق الكناية فلا يلزم ان يكون تخصيص بالذكر بل يجوز ان يكون بالطلب ايضا فلما اختص
التقرير بعلم ان مطلوبه امر الذكر وليس مذكورا صريحا

ثم

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين

الحمد لله القاهر على ما اعطيتنا من سوابغ النعم وروابغ الحكم وصلى على بيته الطاهر المعرب والمعجم وعلى آله وصحبه قوله نحمده الخ شرع في شرح ضده وهو التلخيص لبيان في ايضاح المعاني وتوابع وجوب الوضع ابتدأ من حيث ان آثر الحمد على الشكر لان الحمد يجتمع الفضائل والفواضل والشكر يختص الاخيرة كما ان قوله تعالى من خلائق الوالد ما لا يحصره العد والاحصاء فلذا بسمانه وصفاته الكمال الا يحيط به الاتهاء والحمد والثناء ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى الخ وجب حديث لا يبتدأ فيه بالحمد فهو اقل صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد فهو اجزم وانه لموافق لكتاب الله حيث ورد بلفظ الحمد قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد فهو اجزم وانه لموافق لكتاب الله حيث ورد بلفظ التمجيد وعلى المدح لانه يجيء للمدح فيه والحمد يختص بالجميل باختيار وقبل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يختص الحي ويكون بعد الاحسان فالحمد اوفى بادلة الله على كونه تعالى حيا وصل اسأله الى ابصاره وان مالا سبحانه من صفات الكمال وتنزيل الوان باختياره تعالى وانافة ما الاختيار على اليس بالاختيار لا يخفى على ذي لب الاحسان وبما ذكرنا اندفع ما اورد حيث في الاول وآثر الجملة الفعلية على الاسمية مع كون المقام للثاني الدوام والثبات الذي تدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على الاستمرار التجددي وآثره على الاول في هذا المقام لان الثبات والدوام لله تعالى لا اول يقتضي خلافه بل على ان ما يقابل الجهل من انواع الانعام العالم واسع الافضال الدائم متجدد على الاستمرار فلا يخلو لحظة عن انعامه بموجود ومزيد الاحسان يجب ان يكون مزيدا مظهرا وجيء باختيار صيغة المضارع دون صيغ الافعال وان شاع اتيانه صيغة المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكره في المفصل فلذا لم يعدل عنه على عظم شانه ان يعد ما تضمنه من الاشارة الى هذا الامر العظيم والخطب الجسيم مما لا يمكن ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ومصرح يمجد وظهير ومن غاية في ان فيها اشارة الى ان يحمد بسمانه وتعالى ايس يخرج الثناء بالجميل ان والامكان ايضا على ما قال الامام الرازي قدس سره ان حمد الله تع يتم الا بشكره وان جعل ما يحصل من الخواص وصلة كما يجعل ما يتضع به قابلا كما سيكين وهذا كما ذكره بعض اهل التحقيق في قولهم صلوة الجماعة تفضل صلوة الفذ على الصلوة الظاهر فقط وآثر من الخطاب في نحمدك على اسم الله الدال على استجماعه لجميع صفات الكمال اشارة الى ان حمده لاستجماع الظهور بحيث لا يحتاج الدلالة عليه في الكلام بل هو اية على ان تركه كما يدل في عليه او في تضمنه لمقام بل المهم الدلالة على انه قول الحامد مخرج الامتثال وهو انجى لوجوب الحمد على كل حي على الكمال حتى على الانبياء عليهم السلام بالنسبة الى الكمال الذي لا يتناهى فانه عبد وآثر آخر المفعول على تقديمه الدال على الاختصاص لمناسب المقام كما ذكره في المختصر

لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الاختصاص المقتضي للمقام وجاء على ما هو الاصل من تقديم العامل على المعمول وبناء على ما ذكر من الاختصاص اشركه شهرته واستغنى في المعمول من مؤنة البيان ما يدل عليه بل اية على ما ذكر من حضور الكلام مع جنان مشرب بالاخلاص عن شوب شهبة لا ينافي المناسب هنا تصور الاول وانه يتوقف ظاهرا على ان يقصد المخاطب انا الحامد المؤمن شركه في ضميره وحمل التقديم على مجرد الاهتمام وان كان داخلا في المقصود لكن لا على ان يكون مقصودا بالاصالة ولا يخفى ان التلخيص لازم التقديم غالبا وآثر كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد على اخويها قوله يا من شرح صدر الخ سبحانه اقرب اليا من حبل الوريد حتى يحتاج النداء البعيد عن سلطان الزلفى في قدم شرح الصدر على تنوير القلب فان الصدر محل القلب وشرحه متقدم لذلك التنوير في القلب قد كرنا في شرح المصدور والتبيان في تنوير القلب لا ما قيل الجمع بين الايمان على ما تقرر ان الزيادة في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب قوى ان يرجح الصدر والا بلغ احرى بالاقوى والتعريض في الباب كالتكرار فكنها عنه والمراد بالصدر مجمع الشيء او تبيينه كونه خالصا عن التصور بغير المهام المرام وصرائح عن كدر الفقدان في علام المقاصد والمهام في قوله يا من شرح الخ يجوز ان يكون من اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء اي الصدر هو كالبرد في الابصة في الاضاءة وشرحه كذلك لان التبيان الجلي يشرح صدرا كثيفا على الكثيف ويجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها التبيان بالبرد فلطائف ويكون اثبات الموضع على انها جمع لابصة بمعنى الحجر الكبير او مصدرا على زنة فاعلة التبيان استعارة تخييلية هذا والاولى بقوله من مطالع الخ ان يجعل تشبيه التبيان بالشمس او البرق الخاطف ولا يبعد استعمال الفجاءة كثيرا يستعمل في الوقت والمبادي فيجوز ان يكون الباء الموحدة بمعناها ويكون الالفاظ والمعاني المملكة بمعنى القرآن والاولى ان يقال في مقابلة الالفاظ والمعاني من اضافة المشبه به الى المشبه اي المعاني التي هي كالمطالع ولا يخفى ان الجمع بين ما سمي بكتب التلخيص والايضاح والتبيان والمفتاح وذكر التبيان والمفتاح دون التلخيص والايضاح من الخطابة وقوله وصلى على نبينا محمد ينبغي ان يستغير لسيد جميع موره وكمل خوفه سبحانه وتعالى وتباعد فواضله جليلة واضاءة جليلة وكون اضافة الخ من قبيل اضافة الكلي الى جزئيه وتقريب معنوي بين المضيف والمستضيف وكون استعلائين غاية تعلق العوارض البشرية والعوارق البدنية ومتابعين بادناس الجزئيات الحيوانية والشهوات الجسمانية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقدس يكون الاضافة مستبعدة ولا اعتداد بمثل هذا فان المعنى سيلوح بعد

ما في هذا المجلد

حاشية المختصر للمغربي

حاشية المختصر للعضد

هذا نزهة مختصر المنتقى
بجوف المغربي

أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله نحمدك يا من شرح صدور ... للمصنفين ... التلفظ بالحمد صيغتان
احدهما التعبير بالجملة الاسمية نحو الحمد لله والاخرى التعبير بصيغة المضارع
نحو نحمد الله وكل وجه قد عبر بالجملة الاسمية نظرا الى ان نعم الله تعالى
الواصلة للعبد ثابتة دائمة في كل زمان وعلى كل حال ومن عبر بالمضارع
نظر الى ان فضل الله تعالى متجدد في كل وقت واوان بل في كل جزء من زمان حقيقة
فناسب الاتيان بالفعل المتقبل الدال على الدوام التجددي للحمد دعاء الا
لاطلاعه المبين على ذلك واما اتيان صيغة المتكلم مع غيره اعني نحمد بالنون دون
احمد فلاشعار والتنبيه على ان الحمد امر عظيم وخطر جسيم لا يمكن ان ينقبل
الشخص الواحد بل لا بد من المعاونة عليه والمشاركة فيه واما وجه اتيانه كالخطاب
دون الغيبة اي نحمد الله فلكونه ابلغ والتنبيه على ان الحامد قوي عند
عروض الاقبال وداعي التوجه الى جنابه حتى خاطبه بترجيح صدره وتاويه
والتحقيق التزيين والتشجيع يقال لحقق كلامه اي هذبه ونقحه والبيان المنطق
القصيح المفرد عما في الضمير وهذا من باب الابهام والتوشية وهو ان يكون للفظ
معنى قريب واجلي وتراد المعنى البعيد دون القريب وفي التحقيق القريب
الذي المتروك وهو عبارة هنا عن البعيد التهذيب والتنقيح وهو المزين في الناس
القريب علم البيان وليس مراده البعيد المنطق الفصيح المبين عما في الضمير وهو المراد
وكذا الايضاح والمعاني من باب الابهام ايضا وفي ايضاح المعاني متعلق
بتحقيق البيان والتوابع اللواحق والبيان حصر في البيان الا انه ابلغ لان زيادة
المباني تدل على زيادة المعاني القرآن ومعانيه الفرقان والمراد بها القرآن
القرآن فتشبيه معاني القرآن بالنجوم استعارة بالكناية واثبات الانوف استعارة تخييلية

تحلية والمؤيد القوي وادخل اعجازه اي بحر واعظمها القرآن الباهر على صحائف
وهو المراد بالبحر الزخر في قوله والبحر زين بصيغة الجمع اي الحاوي
اي الجامعين واظهار المسند وتثنيه تقدم العجاز وهو ان اسند فعلا
في القصاص والمراعاة بالحاوي نصبا لسوق الاستعارة تخييلية على احد وجهي ان الاولى
تقدم رجلا وتؤخر اخرى قوله بعد الفقار نقل عند قوله ان الاولى
وكان وجهه ان الفقار هنا بمعنى السيد وهو ينقل الى معنى ابتدا وقال بعد
الله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم تسموه فاصل الكلام المدعو
الفقار زاني بالنصب وادخل حرف الجر فيه للتوسع واختار النفي اللازم دون
البادي هذه اسد سواء الطريق اي ازم اي سواء الطريق او سوق الطريق مد حظه
لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها تراد بها معنى الايصال واذا وصلت بحرف الجر
من اللام او الى تراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم وانت
تهدي الى صراط مستقيم قوله واعنيه بالاصباح عن المصباح الفصيح المنطق المتصل
بالمنارة الى الصراط المستقيم قوله واعنيه بالاصباح عن المصباح الفصيح المنطق المتصل
باعنيت راجع الى التحقيق والمنطق قيد واحد عنه غرائب نكت راجع الى
الزخر الموصوف قوله ان ترجمت فما معنى تحقيق المصباح وتنقيح ما قيد من نكت
الفقار قوله غرائب نكت من اضافة الصفة الى الموصوف اي نكت غريبة ونكتة
بها اي سخت وجاد بها الانظار اي الافكار قوله وهو سخت اي قليلة و
بلطائف فقر والفقر جمع فقرة وهي في الاصل خرز يصاغ على شكل فقرة الظهر
ثم استعير لنكت الكلام ولطائفه وغرره في عبارة الشارح يحتمل ان يكون
لطائف وعلى هذا يكون لطائف مجرورا بالفتحة لانه غير منصرف وان يكون قد
اضاف لطائف اضاف الصفة الى الموصوف فيكون لطائف على هذا مجرورا بالاضافة واصل
التركيب على هذا وسخت بفقر لطيفة قوله سبكها بالافكار اي صاغها في

فيه استعارة مكنية وتخييلية وترشيحة فتشبيه الفكرة الفقر بالصانع استعارة بالكناية
واثبات اليد له استعارة تخييلية وذكر السبك استعارة ترشيحية لان اليد مما يلزم
المشبه به والسبك محايلائمه قوله ثم رأيت جمع بين ما بين الشرحين الاولين والتاسع من تعاقب
الرتب لان الاول في الغاية القصوى وغيره لا يصل الى مرتبة بل بين بينها والجم
الغفير اي الجمع العظيم من الجم وهو الكثرة والتغفير من الغفر وهو الستر اي
ازيد الكثرة بحيث يستره ملؤه او وجه الارض قوله نحو اختصاره وفي الاقتصار
على بيان معانيه لا يخلو من مكابرة لانه محل المجرور في اختصاره راجع الى
الشرح المذكور ضمنا والمجرور المتصل في بيان معانيه وكفته اشاره ان رجوع
الى الشرح لم يأت على المتن لانه لم يبين معاني الشرح جميعا في هذا المختصر بل
رجع الى التلخيص بأعلى المتن لكن يلزم عليه تفكيك الضمائر وهو ايضا لا يخلو عن
قوله لما شاهدوا الى قوله وكنت اضرب عن هذا الخطب على قوله يشاء الى من ضرب
نحو اختصاره وقوله عن استظراف طوالع انواره اي تفاخرت همهم عن الاطلاع
على معاني المشبهة بالانوار الطالعة فاضاف الطوالع الى انواره من باب جرد
لطيف واخلاق ثياب والضمير المجرور المتصل في انواره واسراره للشرح المتقدم
قوله ان المستحلين بفتح الهمزة عطف على قوله من ان الحصانين والمستحل من ما اخذ
كلام غيره وينسبه الى نفسه هذا خلاف المستحل سرقة اذا ادعاه لنفسه قوله حل قلبوا
احراف الاخر والانتياب الاتيان تغيير الاخر وبرأيه جريهم في النظر الى الكتاب
بعين الاخر والانتياب كما يقال نظرت اليه بعين العقول وعين الانصاف
وتنبيه
وتنبيه على ما حوى من ضروب اعتناق المعنى وهو تبديل صورة بصورة اليق منها وتنبيه
اشارة الى انهم لو اخترعوا من هذا الكتاب معاني وغيروا عنها بعبارات لهم كانت
عبارتهم دون عبارة الكتاب قوله وكنت اضرب عن هذا الخطب يقال ضرب

ب ع الشيء اي امرف واعرض عنه وفي المصادر ضربت عنه اي تركته وامسكت عنه
قوله صفحا اي اعراضا او لازم اعراض او معرضا على ان مصدر او مفعول له او حال
وفي بالوجوه الثلاثة قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا قوله كشحا الكشح ما بين
الخاصرة الى الضلع الخير يقال طوى فلان كشحه عني اذا قطعك وهجرني على
دونه مرامهم قدام مطلوبهم وحيل الوصول اليه ويقال ايضا طويت كشحي على
الامر اذا عزمت واجتهدت قوله على متى الى آخره معقول لاجله على انه وكنت اضرب
عن هذا الخطب وما عطف عليه قوله ياسرها بفتح الهمزة اي يجمعها وعكسها
والاسر في الاصل الحبل الذي يربط به الاسير واذا ذهب الاسير يسير ويأسر
فقد ذهب بجميع قوله آخرها اي بكلها والمعنى من اولها الى آخرها قوله
وان هذا الفتح بفتح الهمزة عطف على قوله ان في قوله يأذن مسحن الطابع ياسرها
ونقبت اما نقوه اغار وهو الاصح الناضة البعير والجمال السنة انها
ومراجعة الكلام قوله ورواؤه بضم اول المنقر وبفتحه الماء القديم والمعينان
صحيحان ولم يخف لطف قوله خلوا خاليا ثم فان شيخ الحماة لا غرو والمراد هنا
الاختراع بلا تقليد قوله ادراج الرياح مفعول فيه اي في ادراج الرياح مجمع
ذروها يقال ذهب دم ادراج الرياح اهدر والمراد من بقية اثار السلف ما
بقي من اثارهم من لطائف الفوائد وشرائف القواعد في هذا الفن او رواجه وقوله
سوق الاعتداد به والالتفات اليه او من يقرد فوائد الفن وينشرها او يروجه
بالوشي بتقاز باحسن وشي وتحرير لطائفه قوله وسألت باعتناق مطايا الكلمة
الاصاد البطاح سالت جرب والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والجمع
البواطح والبطاح يعني بغير القياس والمعنى دعستها الاحاد وتخضع الاعناق
بالذكر لانها البطوح والمرعى في سير الابل اعتاظوا ان يرتعا غالبا والكلام

تمثيل تشبيها لحال ذهاب الاحباب مجازا ذهابا بريئ على المطايا في البطاح وسيرة
البطاح باعتبارها ويحوز ان يعتبر تشبيه الاعاد بالمطايا على طريقة تجريد الماء
الاستعارة بالكناية ويكون اثبات المطايا للاعاد تخييلا وذكر الاعناق وسيرة البطاح
بها ترشيحان يعتبر تشبيه الاعاد بالمطايا على طريقة تجريد الماء ويكون ذكر الاعناق
وسيرة البطاح بها ترشيحي للتشبيه قوله يرتاح اي ينشط ويفرح لارتكاب مرتكبه
العاقل لذي يقع الاخر والانتهاب في كلام او يشق لارتكابه من مرتكبه ويقول بدل
الاول قوله جلادر ض من كاس الكرام نصيب من روى كانه تفصيل لما اجمله اعني قوله كاس الكرام
فانه يرتاح له اللبيب وذكر اللبيب ترشيح ايضا وقوله جلادر ض من كاس
نصيب مرتع نشاه من زبيب والمرتع الاول شربنا واهرقنا على الارض جرعة
ويروى والكاس من ارض الكرام نصيب ويفسر الكاس بالخمر قوله وكيف
يهتدي ذاي كيف يفيق الطائع من الابهار الحاذقة بالطرق والعادة بان
ذلك والقف بالنون المجمع والعين المهملة والجيم ايضا الفاقد يقال قفه
الحب اي اوقد حلقه والزام الوقوع والقفاء العطش والهواجر جمع هاجرة
وهي حضف النهار عند شدة الحر والاوام شدة العطش والحداد والاقراح
طلب شئ من غير روية وفكر فيقوله حضر جهم دوق مثوى لهم ومطلوبهم ونحوها
باشارة الى انهم سالوا ذلك من غير روية وفكر وتبينا الذي كونه مطلوبا لهم وقوله
ثانيا الاولى في مقابلة الاولى وهو اما ضفة لمصدر محذوف اي انتصب انتصابا
ثانيا او ظرف ثانيا واما ظرف وثانيا لا يصلح لشئ منها فالاولى تركه الواو
لتكون حالا من ضمير انتصب لانه لا يظهر ما يصلح لعطف عليه والا يجعل واو
الحال فتتبين الفاء بالقرينة استعارة بالكناية واثبات القفاء له استعارة تخييلية
وذكر الحر والعبر عند بيانا استعارة ترشيحية لان الحر مما يلزم المتبين والعبرة

والقرحة الضعيفة وهي في الاصل اول ما يسطر من البثر استعيرت لكل شئ
من العلم بجامع التعيب للحياة فان احدها سبب حوف الاروام والاخر
سبب حوف الاشباح ثم اسند لمحل العلم وهو القلب مجازا في مرتبة الثانية
والصقر برد يضر بالنبات والحرث فيه ذكر البحور مع القرحة الخ هو المناسب
الاصل وجعل المحرث بالصرصر كطف ظاهر والصرصر الريح العاصفة
فناسبان يجعل المحرث بها لانها تحمل الثلج وفي وصف قريحته بالجود وقطنه
بالمحول اشارة الى ان طبيعة كالماء والثلج وهو غاية جودة القريحة وفي
الطبيعة والجون الصلع قطع كل اغبر اي ذي غبرة قاع الارجاء اي يظلم
الاطراف قوله وضعت النقوض بالقاف نقض البناء من غير هدم والخيام
جمع خيمة والخرايد جمع خريدة وهي البكر من النساء كني بها عن حسنها والنيام
ما كان على القوم من الثياب وفي بعض النسخ قضضت عنه خيام الاحتلام
والقض الكسر والخيام ما يخيم به من طين ونحوه وضرح القوايد على
الخيام وهو بيت صغير منتاول باليد لقربه من الارض كناية عن سهل
اخذها وتحيزها وتيسير طرق الوصول الى وصالهم وتبسم اي ضحك قوله
بان توجهت بلقاء من المذكر وهي الخاء لا يخفى ما فيه من حسن التخلص
قوله حضرة من اقام الاقام بكسر الباء عطف بيان من مذنب او بفتحها على
كل من لقاء والتجال جمع سجل وهو الدلو اذا كان فيه ماء دل او لم يكن قوله
للدلو اذا لم يكن فيه ماء سجل بل يقال له غرب والقوام النوم القليل وفي
ياجوج القف اي عند كثرة العشب وفتح كتب والخطبات بفتح الخاء وتشديد
الطاء الرماح على صحايف الصفاح اي على جوانب السيوف منتوفا اي
مكشوفا من قولهم نتف الشعر اذا قلعه والسرادق نوع من الخيام يفرش للنوم ونحوه والتشبث التمسك

من الاذعان اي الانقياد والسمع اي عبته الدار ملتقى مكان التقبيل والاقبال جمع قبل وهو
الملك من ملوك حمير وهو اسم اي منزل من قولهم يوا الرجل منزله اي هياه لازالت
اي سدته والملاذ الملجأ والواقي الذي يروقني اعجبني وصراء الاذهاب وبحمدها
وصلاة الحرمين وبحمد قوله هو الثناء بالثاء على قصد التعظيم ظاهره ان الثناء
لا يكون الا خيرا وانه يكون بالثاء وغيره كما قرره بعض اهل اللغة بالكلام المشتمل
على التعظيم والكلام شامل للنطقي والنفسي فيكون قوله بالثاء قيدا احترازيا
من ثناء الباري على نفسه وادعاء اهل الثناء عليه مجازا او المراد بثنائه تعالى
على نفسه بسط الوجود وايجاد الاشياء الدالة عليه وجوده وقدرته وعلمه وارادته
وان قلنا ان الثناء يكون بالخير وبالشر وقد يكون الا بالثاء فلا يرد ما ذكر قيد
الجميل ويكون ذكر الثاء زائدا بين اجزاء التعريف لبيان الواقع والتنصيص
على ما هو الحق والتقريح باختصاص الحمد بالثناء فان مدار ما قصد هنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما وظهور ما يرد من ترجيح النسبة بينهما على ترجيحها وان قال
سواء يقولون بالفعل او بغيرها وسواء كان بالثاء او بالجنان او بالاركان وان كان
الاظهر في التعريفين بدفع ذكر هذين التعميمين واعلم ان بين ما ذكره الشارح
هنا في تعريف الحمد وبين ما ذكره في الشرح وهو قوله هو الثناء بالجميل على
الاختياري على وجه التعظيم وذكر هنا قيدا لم يذكره ثمة وهو قوله
على قصد التعظيم وذكر ثمة قيدا لم يذكره هنا وهو قوله بالجميل فالمذكور هنا يصدق
على الثناء على قصد التعظيم راعى الجميل بحسب المذكور ثمة ويصدق المذكور ثمة
على الثناء بالجميل راعى قصد التعظيم بحسب المذكور هنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
الامرين فالحمل يحصل في كل التعريفين لاشتمال كل منهما على واحد منهما فقط و
ان اعتبر كونه على الجميل فقط فالحمل في التعريف المذكور هنا وان اعتبر كونه

التعريف

هنا

كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثمة ايضا بعد اذ يرجح الاخير فيستقيم ما ذكر
بان احد اذا اثنى على ظالم على ما فعل من نهب الاموال وصل الشوكاني بغير وجه
على قصد التعظيم فالظاهر انه محمود ولم يترجح هذا الحامد حمده لم يوجح في محله
اللهم الا ان يقال الجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع وان يجعل الحامد جميلا
والظاهر ان الحامد في الصورة الاولى يجعل المحمود على جميل وبصورة يصورة
قوله والذكر فعل ينبئ المراد بالفعل هنا مطلق المحدث يشمل القول والاعتقاد
وغيرهما قوله لكونه منبئا اي من حيث انه منبئ اخرج به قال في
الشرح بسبب كونه منبئا والمنبئ متغاير بالذات او بالجنان لا يقال يكفي ذكر
الشكر الجناني اعني الاعتقاد عن التعظيم لانه لا ينبئ لانبناء بالنسبة الى نفس
الناكر ولا ينصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطلع الناكر يعود اذ
فعل فذلك المطلع هو المنبئ حقيقة لانا نقول منبئ الانبناء يفيد مرجح
المنبئ لو اطلع عليه مرجح المنبئ عنه ولا يقدح في الجمل بالمنبئ والمرجب
في تحقق ذلك الشكر الجناني ومطلع عليه لا يلزم ان يكون من الناكر حتى
يجعل شكرا فضلا ان يكون هو الشكر بل يجوز ان يكون من غيره بالهام او اخبار
وان كان من جهته لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطلع فقط لما مر في
الاعتقاد كيف ومنبئ الانباء متحقق في ما عناية الامر ان يكون هناك
شكران احدهما القول او الفعل المطلع والآخر ما يطلع عليه من الاعتقاد
وابناء احد الشكرين عن الآخر يوجب كون الآخر شكلا قوله او بالاركان
المراد بالاركان ما عدى اللسان من الجوارح والاعضاء واعاد الجار ليدل
على ان داخل في الجوارح اختصاصا مزيدا بالحمد اذ به يتحقق اجماع الحمد
والشكر فيما اذا كان الثناء بالثاء في مقابل الاحسان قوله فهو اي الحمد انسب

الا الف الى آخره تفريع على التعريفين الظاهر من التعريفين هو التباين بين الحمد
وبين المتعلقين وينظهر من هذا تباين التباين بين الحمد والشكر فتفرع ما
من التعريفين على ما تم ما يظهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم قوله وبالعكس
اى تم من الحمد باعتبار المورد انه يكون باللسان والجنان والاركان
والحمد لا يكون الا باللسان واخص باعتبار المتعلق لانه لا يكون الا في مقابلة النعم
والحمد يكون في مقابلة النعم وغيرها قوله هو اسم للذكر الواجب اى باللسان
بالذكر ما يقتضي ذاته وجوده والمختص بالذكر ما يقتضي ذاته عدمه والمكن ما
يقتضي ذاته وجوده وعدمه واذا اطلق الواجب فالمفهوم انه بالذكر وذكر الصفتين
اعني الوجوب الذاتي والاستحقاق جميع المحامد كما مر يتوضح الجاي استجماع اسم الشيء
صفات الكمال لذاته الواجب الذاتي يتضح جميع صفات الكمال قوله والعدول الى
الجملة يريد ان قولنا الحمد لله كان في الاصل احمد الله فعدل اى عدل من الفعل
الى الجملة الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل الحمد اسمية للدلالة على الدوام والثبات
كما قالوا يجب عليك قوله ويقدم الحمد خوف سوء الادب قدم الحمد مع ان
يقدم اسم الله كما حيث قال الحمد لله ولم يقل الله الحمد مع ان حقه التقديم
يقدم اسم الله بقيد الاختصاص به فاعلم انه يقول نظرا الى كون المقام مقام
الحمد او نحو ذلك اداء حق شيء مما يجب عليه من شكر نعم الله عليه الى من بعض افرادها
اقتداء بما هذا التصنيف الخ فقدم الحمد باقتضاء المقام وان كان ذكر الله
اهم في حد ذاته لانه قال هذا اهتمام في الحمد عارض يوافق المقام والاهتمام باسم الله
تعالى ذاتي والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار وان لم يقدم ينبغي ان لا يقول حق
لانه يقول كون البداءة مطابقا الكلام لمقتضى المقام او رعاية الاصول الذاتية يرجح
الحامد على قدر يجاء عنه بانه يرجح بل تعارضا فقط فيفعل ما هو الاصل من تقديم

يم المبتدأ على الخبر سيما اذا كان المبتدأ سائرا مسد العامل يجب الاصل فان مرتبة
العامل التقديم على المعمول قوله كما ذهب اليه صاحب الكشاف تنظير للمحط
في تقديم الحمد رعاية لمقتضى المقام وخص صاحب الكشاف بالذكر لان صاحب
المفتاح ذهب الى ان اداء الحق منزل منزلة اللازم غير معدى الى مفعول
باسم ربك متعلق باقرأ اقيم قوله اي على القيام جعل ما مصدرية والجار
يجعلها موصولة او موصوفة كما فعل بعض الشارحين لان المصدر يدل على الحدث
الى عايد فلا يفتقر الى تقدير عائد بخلاف الموصول والموصوف فانهما يحتاجان اليه
وما لا يفتقر الى التقدير اولى مما يفتقر اليه وايضا من كونها موصولة او موصوفة
تقدر تقدير المضاف المحذوف اى على استفاضة نعمه وان لم نعلم وان امكن
تقدير المحذوف اى على اعم النعم وان كانا مصدريتين يكون الحمد على نفس
الانعام واذا كانا موصولة او موصوفة يكون على متعلق الانعام الذي هو
المنعم به والحمد على نفس الانعام الذي هو صفة من صفاته تعالى اولى من
متعلق الذي هو المنعم به قوله ولان نوعا اختصاص بشيء دون شيء يقتضي
ذكر المنعم به فاما ذكر بعضه لتقرر ذكر جميعه تفصيلا فيتوهم الاختصاص
بالمذكور واعاد ذكر النوع او التخصص بالذكر اي يوجب نفي ما عداه
المذكور فان قيل ان تقرر ذكر الجميع تفصيلا ولو خفاء في امكان اجماله
فتقليل فائدة قلت اذا ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظا يفيد النوع قرينا
بنوعه حرفا ما البعض لنوعه التخصص في النوع سيما المعاملات الخفية فنوعه
الاختصاص بالبعض فائدة ايضا اي في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه
التعليل بان عدم حرف المنعم به فاما ذكر الكل اجمالا او ذكر البعض
تفصيلا والتعليل لفائدة الذكر قوله وعادته الخ استدلال وبيانه ما قصه

الفصل المخصوص وهو المعنى القريب والقرب وهو المعنى البعيد واريد هنا البعيد والثاني
ان تشبيه الايجاز بالقصر المحسنة استعارة بالكناية وايثار الوجوه به استعارة تخييلية
لان الوجه من لازم القصر المحسنة وفي الاستدراك نظر لان الاستدراك يلزم للقصر
المحسنة قوله وضع كل شيء في مرتبته هذا معنى الترتيب لغة واما معناه اصطلاحا
فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد عرفا كالاوصاف التي ذكرها
المص للقسم الثالث من المفاصل يقتضي ايقاعه وعدم اختصاره وتقييد الاستدراك
موهما التخصيص وسيأتي تأليف فعال ولكل كلام غير مضموم الى قوله الت قوله سيتضح
بذلك في بحث الاطناب اي بين الحذف والتطويل وهو ان الزايد في الحذف متعلق
كقوله واعلم علم اليوم والامس قبله زايد قطعا فيكون حذفا والزايد
في التطويل غير متعلق كقولك والله قام زيد وعمرا قالبيان والكشف يقتضي
ان صرفكون احدهما زايدا قطعا لكن لا يفيد وهذا فرق من حيث اللفظ واما
من حيث المعنى فالحذف يكون مقدرا او غير مقدر والتطويل لا يكون مقدرا وفي قوله
الفرق دون ان يقول فرقا آخر نوع من الاختصار بان ما ذكره هو نفس الفرق يقتضيه
وذلك ان هذا الفرق انما هو بحسب الملزوم فقط لان ما ذكر من المعنيين حينا وبين
صدقا واما الفرق الذاتي الذي وعد به في بحث الاطناب فهو نفس الفرق بينهما وبينهما
صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح قوله وهو كون الكلام مفتقرا افتقارا السكوت
ان التعقيد في الحقيقة صفة المتكلم لا صفة الكلام فاذا وصف لفظ الكلام بالتعقيد
ان التعقيد من عقد المبني للمجهول فيصح حمل صفة الكلام لانك تقول كلام معقد
تعقيدا وعقد الكلام بتعقيد ابتداء المفعول للمفعول قوله الفت دون اخترت
سببه على ان هذا المختصر تصنيف مستقل غير مبني على العلم التام المفاصل
وانه كان ينبغي ما تقدم الفواعد والاصول قوله ينطبق على جميع جزئياته اي

ايي على جزئياته موضوعة فحكمة الحكم باعتبار موضوعه لا باعتبار ذاته لان القضية الواحدة
لا يصدق على اخرى والحكم الواحد على حكم آخر ومثال انطباق القاعدة على جزئياتها
ان نقول في باب المفعول فيه الشهر الذي تم به بناء الكتاب الفاعدة كذا في الشهر
الصفري الذي هو الشهر الآخر فينتج المطلوب مثلا كل فاعل يجب رفعه فاعل وكل
كلمة تقول هذا فاعل فهو مرفوع صفري سهل الماخذ وتضم اليها وكل فاعل يجب
رفعه وهو الحكم الكلي المنطبق على الجزئيات ينتج هذا يجب رفعه فيصدق على فاعل
زيد وعمرو وبكر وخالد وغيرهم وقول هذا الحكم منكر وكل حكم منكر يجب
تاكيده فهذا الحكم يجب تاكيده وعلى ذلك قول السيوطي احكامها اي
احكام الجزئيات منه ذلك الحكم الكلي قوله وهو الجزئيات الخ وقوله ايضاح
القول بان الحكم الكلي انما ينطبق غالبا اذ الرزي الخارج عن هذا القانون
جزئياته قوله فهي اخص من المثال ان قلت هذا يجب ان يكون من كلام الغير
لا يجب فيه ذلك بل قد يكون جعليا ومعنى قوله فهو اخص من المثال ان كل ما يصلح
ان يكون شاهدا يصلح ان يكون مثالا وليس كما يصلح ان يكون مثالا يصلح ان
يكون شاهدا لان المثال قد يكون جعليا وليس المراد بقوله فهو اخص ان كل شاهد
مثال وليس كل مثال شاهدا بل ان الشاهد على المثال واعلى قوله وحذف
المفعول الاول والتقدير ولم الك جهلا بيعي لم استفك اجتهادا كما يصدق
ذكره الخ قوله لم اتعمد معنى لم ابالغ يعني اول الفعل المنفي وهو لم ابالغ
بالمثبت وهو تركت المبالغة اذ لو لم يأول لكان المعنى ان عدم المبالغة في
الاحتضار لم يكن للتوهيب والتهويل بل لامر آخر وهذا ابقى على قاعدة في قولها
الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز وهي ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه
تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وهذا انما يتم اذا اعتبر القيد
تقييدا

قبل دخول النفي فاذا اورد النفي على المقيد فرجه اي القيد خاصة وما اذا اعتبر
بعد ورود النفي كان النفي منصبا على ما دخل عليه اعني المقيد ويتوجه القيد
الى النفي قوله اي اطلقت فرجه بفتح الميم بمعنى اطلقت وبضمها بمعنى وقعت
عبر بتخصيصها منه اي تحصيل تلك الفوائد من كلامهم قوله وسميته بلخيص المفتاح
هو على حذف مضاف اي بلخيص القسم الثالث من المفتاح ليوافق قول قبل وكان
القسم الثالث من مفتاح العلوم قوله وقصدا الى جعل الواو للحال وصاحب الحال
هو فاعل سميته وسميته بلخيص المفتاح حال كونى متوسلا الى التقرب به قوله والمخصوص
محذوف اي المخصوص بالمدح نعم الوكيل والتقدير ونعم الوكيل هو قوله
واما على حبيبي اي هو نعم الوكيل ان حبيبي خبر المبتدا والمعطوف على المجموع
جوز فيه ان يكون في المعطوف في مبتدا كالمعطوف عليه قوله هو الضمير المتقدم يعني هو في
قولي وهو حبيبي وكون المخصوص مقدرا على القول ليس بالاولى وان تأكد عزوه
الى القائل به قوله وعلى كلا التقديرين فحذف عطف الانشاء على الاخبار يقبح انه
وان وجد الوكيل الخ تحقق واو الواو في العطف وليس قبل ما يصلح للعطف
عليه الا جملة حبيبي وجوز في جملة اعني حبيبي انها في قوة يحبني وعلى التقديرين
يكون من عطف الانشاء على الاخبار وهو يجوز او يحسن هذا القدر من الكلام
انه لا بد من واجب على كل تقدير فيقال ان الواو للعطف بل الاعتراض على ما
ذهب اليه بعضهم وان الجملة المعترضة وهي نعم الوكيل المخصوص عليه هو حبيبي
او حبيبي وحده لم يجز ان يكون عطفا على ما قبله لانه يصير حينئذ من عطف
الانشاء على الاخبار فيجب ان يكون اعتراضا لجواز ذلك وعدم
عطف الانشاء على الاخبار اذا كان المعطوف عليه هو حبيبي فانه يلزم ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار لو كان هو حبيبي جملة اخبارية
وهو كذلك لم يجز ان يكون انشائية ولم يجز ان يعتبر المبتدأ في نعم الوكيل اي هو

وهو نعم الوكيل اي معتمدا في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة انشائية معطوفة على خبر ان وهو
حبيبي فانه يوجب كون الجملة الثانية ظرفا المعطوف عليه حينئذ يلزم عطف الانشاء على
الاخبار لان الجملة الاولى انشائية لفظا وان كانت اخبارية معنى لما فيه من التأويل بما يقع فيه ذلك
فيكون عطف مفرد معتمد على جملة انشائية فلو سلم فالمانع عطف الانشاء على الاخبار
فيما اذا كان محل من الاعراب واحد او شبيهة في جوازه ويمكن ان يقال الاصل في الواو العطف
دون الاعتراض فيحمل على الاصل حيثما امكن الا اعتراض على مذهب الجمهور من المعطوف
على الحال حال فلا يجوز ان يعطف الانشاء على الحال لتستلزم وقوع الانشاء في
وان ممتنع قوله لم يتم المختصر على معتمد وقوله فيتوجه جعل الناظر رجع الحاشية واحدة
في القول الثالث مستندا في ذلك بكلام المنوفي في الايضاح كما ذكره في الاطول الشريفية
وجعلها بعض الناظرين خارجة عند وذكر في التقسيم المذكور في الكتاب ما نصه قيل
او ان كان من تتمة الحاصل فان كان الترجمة الاعتراض في الخطابة تأديبية
المتبع المراد في القول الاول والا فالترجمة الاعتراض التفضيل المعنوي وهو الحق
لكن وان كان الترجمة عند معرفة ووجوه تحسين الكلام في القول الثالث وان لم يكن من
الحاصل فانما ان يتعلق بما تعلق الباقي به الترجمة او يتعلق الترجمة بالباقي فالاول
هو المعتمد منه والثاني هو الخاتمة قوله فحذف القول اي في قولي البيت وقوله بلا ريب
القسم الذي ذكره الناظر على شامل لخطبة المختصر قوله لكنه وعلى وجوه في الخاتمة
شيء من الاقسام مع انها من جملة ما ذكر في المختصر ويمكن ان يقال مراده بالقسم المذكور في المختصر
ما ذكر على وجه خصوصية بل القول فحينئذ لا يكون الخطبة وجوه اخر في القول
حتى يلزم عدم شمول الاقسام لها قوله والاولى كلام صدر في حذف المعتمد في قولي البيت
قيل القول الاولى ان يقدر عوض الاعتراض الخطابة تأديبية المتبع المراد في القول
وما يدل على وجوه تحسين الكلام على البديع قوله مناسب ذكرها بعد الترجمة

فذ بجامع خطفا الى اصطلاح جديد فخرجوا له عن الحدة التي جعلت جزء الكتاب عما مقدمة
العلم التي هي معان خطفا ليس بوجه قوله وانتفاع بها بالباء وهو الواقع في اكثر
النسخ الصحيحة وفي بعض النسخ وانتفاع لها باللام وجهه اما ان يكون اللام بمعنى
الباء او الانتفاع بمعنى التحيج بما ماتيل قوله وبالنوع ذلك ذلك اراد به علم
البديع قوله وان يخفى ارتباط الخاص بذلك اي ارتباط ما ذكر هذه العلوم
عاد كر في الحدة من الكتاب بسرها ظاهرة جلية لا يفتقر الى بيان قوله والفرق بين مقدمة
العلم ومقدمة الكتاب وحواله مقدمة العلم معان مخصوص اراد الشروح في العلم
اعانتوقف عليها حقيقة واما على الالفاظ الدالة عليها فلا وما سواى من التوقف
انما هو بحكم العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو يسر الله احدا بحيث من غير الالفاظ لم يحتج اليها
اصلا واما مقدمة الكتاب فالفاظ مخصوص هي طائفة من الكلام فالحدة منها مبتدا يتناول
لا المبتدا احد هما على الاخر اصلا وما يتوهم من قول رحمه في الشروح في تدريس
مقدمة الكتاب سواء توقف عليه المقصود او لا ان النسبة بينها العموم والخصوص مطلقا
توهم ساقط فان ما عرف مقدمة الكتاب بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفا عليها بالحقيقة
المراد بالتوقف العادي او المراد انه يتوقف على معانيها التي هي ارتكبان مقدمة
العلم هي الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروح وعلى التوقف المذكور
في تقريرنا على التوقف العادي كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان مقدمة
الكتاب اذا جعلت مبتدا على مقدمة العلم بالمعنى المشهور فقط فتصدق مقدمة
العلم بالمعنى المذكور على الفاظها ومقدمة الكتاب على شيء واحد واذا خلت
عنه ولم يذكر شيء منه فيها فتصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بمعنى الفاظها
وبالعكس لان ما هو الفاظ مقدمة العلم لم يقدم امام المقصود فلا تقدم امام
مقدمة الكتاب ودون مقدمة العلم والترتيب لم يقدم امام على ما يدل على مقدمة

مقدمة العلم مقدمة العلم بمعنى الفاظها دون مقدمة الكتاب واما اذا جعل مقدمة مقدمة
مشتملا على ما يدل على مقدمة العلم وعلى ما عداها وانظاهر ان يصدق مقدمة الكتاب بدون
العلم وبالعكس لان مقدمة العلم في بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة الكتاب
دون مقدمة العلم وعلى البعض منه مقدمة العلم دون مقدمة الكتاب الا ان يجعل مقدمة
الكتاب اسما دون مقدمة العلم مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق
على البعض لا مقدمة مطلقا والحاصل انه هنا مقدمتان مقدمة العلم الفاظ الدالة
ومقدمة الكتاب وهما مستفادة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين التام الا
تركب للارتكاب المذكور فالنسبة هي بين الفاظ مقدمة العلم وبين مقدمة الكتاب
هي العموم من وجه وكذا مقدمة العلم ومعاني مقدمة الكتاب قوله وهي في الاصل تبنى هي
الطهور بفتح الطاء الغسل الذي هو فاعل هو موضوع للطهور بمعنى الفعل الاعم
الاعم والاصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجاد فلم يلجن فصح
اي مرح وفصح الديك اي ذهبت دعوته وفوه عن الطهور بالاشارة الى انه لازم
وتوله والبيانة بالنازة الى انه مقدر الا اذا كان ابان هنا بمعنى بان قوله مثل كلام
فصيح وفصيح فصيح يعني ان الكلام يوصف بالفصاحة سواء كان الكلام مفردا
او منتظما قوله والمراد بالكلام ما ليس بكلمة لما كان اجزاء المفرد والكلام على ظاهرها
يخرج منه بعض الالفاظ وهي الجزء الناقص يعني ان القضية يتصف بها جميع الالفاظ
لا يختص بها بعض دون بعض اصفى الى الثاني ويريد في المفرد والكلام حتى يشمل جزء
المركب وبتأويل واختار البعض التأويل في الكلام لعلمه على ما ليس بمفرد ضمنية مقابلة
بالمفرد واختار الشارح المحقق في المفرد لعلمه انها ليس بكلام بقرينة مقابلة
بالكلام ورجح على الاول بانه حل عليه المفرد اطلاقا على ما يقابل بل خاص واذا قوبل
بالمركب يراد به ما ليس بمركب وبالمعنى والمجموع يراد به ما ليس واحدا مطلقا بالمعنى

يراد به ما ليس بعضاف وفي بعض في الكلام ذلك بل انه اغا يطلق على المفرد
الاصطلاحي اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا وحقيقته
الامر انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصيح والمفرد الفصيح فان
اطلقوا عليه الكلام فالمحو ما اختاره البعض وانك اطلقوا عليه لفظ المفرد
فالمحو ما اختاره الشارح وتقريبهم فصاحة المفرد بالخلوص من الغرابة
وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشد الى ان المحو هو الاول لانه لا شك انه
يوجد في المركب الناقص تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد لفظيا
ومعنويا فلو جعل هذا المركب داخلا في المفرد على ما اختاره الشارح بقي
ان يكون فصيحا يصح اشتمال على هذه الامور المخلة بالفصاحة لانه يصدق عليه
انه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والقرائن لا يليق بحال
عاقل فاذا لم يكن فصيحا يكون تقريبهم لفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان
يزاد فيه الخلوص عن هذه الامور حتى يصير مانعا ودعوى ان هذه الامور
انما تخل بالفصاحة في الكلام دون المفرد غير مسموعة لان الظاهر انما تخل بالفصاحة
مطلقا وذكرها في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد بناء على انها انما توجد في
الكلام فقط فلو وجد شيء من المفرد على ما اختاره الشارح لزم ان يذكر في
تعريف فصاحته ليصير مانعا كما ذكرناه وعما يؤيد ما ذكرناه انه اذا كان مركب
من الموصوف والصفة مشتملا على تنافر الكلمات يكون فصيحا على تقدير دخول هذا المركب
في المفرد ولو اعتبر فيه بعد دخوله صار كلاما فلزم ان يكون غير فصيح مع انه لم
يزد ولم ينقص فيه حرف فقد ظهر ان الخلوص ايضا انما هو راجع الى هذا
المركب فقط من القرائن في غاية الفصاحة لزم ان يكون فصيحا قبل انضمام هذا اللفظ
الفصيح وهو ايضا شنيع وفي شيء وهو انهم فسروا المفرد بما ليس جزء لفظ غير

ومعناه فيتناول الاعلام المركبة نحو برق نحاه وشاب قرناها والمعلوم ان المحو
استعمالها على تنافر الكلمات مثل ان يمدح بامدح امدح حسني ان يكون فصيحا لانه مفرد
وليس بخال عن الغرابة فضلا عن تنافر الكلمات او يراد في تعريفها الخلوص عنه ايضا ليصير
مانعا والاول فاسد قطعا وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانما عبر
باللفظ اي اللفظ الواحد عما ذكر في الفصل وبالفظ يخرج الاعلام المركبة والمنقول
المذكور في التركيب النحوي انها كلمات او يقال عدة الاعلام مركبة صورة وانفكاك التركيب
في الفصاحة انما هو بفك اللفظ قوله ويوصف به الكلام ايضا اي كما يوصف به المفرد
كذلك يوصف به الكلام والمتكلم فيكون الفصاحة صفة جميع الالفاظ والبلاغة
يوصف بها المتكلم وبعض الالفاظ اعني الكلام الاصطلاحي في مجال ومتكلم في مجال
اي كل ما يوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة وليس كل ما يوصف بالفصاحة يوصف
بالبلاغة اذ المفرد يوصف بالفصاحة ولا يوصف بالبلاغة قوله يقال كاتب فصيح
بليغ اذا كان متمكنا في الكلام المنثور والشاعر متمكن في الكلام المنظوم قوله بتمكن
عن الوصول والانتهاء بفتح مادة ب ل غ توقف بحصول الغاية وانتهائها يقال بلغ
الصبي اذا ادرك الحلم وبلغ منزل اذا وصل اليه قوله فقط هو اسم فعل اي اكتف
وصفت بها الاخرين فانه يسمى الاول فصيحا قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة ولم يرد
انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكرته
بعد اشتهر وهو ليس بكلام وان كان مركبا فان الدليل اخص من الدعوى واجيب
بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق
الكلمة على هذا المعنى بعيد وانما على تقدير ان يعني الكلام ههنا ما ليس بكلام
بالمفرد مع الكلمة وقد يجاب ايضا قوله اعتبار بالمطابقة ان يراعى الكلام
مطابقة لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ما يقتدر به على تأليف كلام بليغ فالمطابقة

معتبرة في كل ما قبل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست الا باعتبار المذكور فصح
ما ذكره من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع والاستقراء كما اشاره رحمه الله
من التعليل ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة اعم يهذا الاعتبار عما في الكتب
من احد المطابقتين في تعريف البلاغتين ولم يخل عن العرب ذلك اصلا وهو ظاهر
قوله لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم يعني لو قيد المضاف المقدر بالبلاغة
لم يلزم ان يكون بلاغة المطابقة لمقتضى الحال كما في فصاحة الكلام والمتكلم بل جاز
ان يكون امر اخر مغايرا لبلاغة الكلام والمتكلم كما ان الفصاحة فيهما امر اخر
عليه تعريم القوم قوله لتعذر جمع المتكاثر المختلف الغير المشتركة في امر يعمها
في تعريف واحد لتغاير المختلف وبيان ما هو مناط التعذر وتوضيحه ان المراد من
امر يعمها امر يصلح لتعريفها وبيانا لها ولو اختصاصا او الا خالموعن العام تتم المعاني قسمية
المختلفة وانها مشتركة جزما وحدا ورد على ابن الحاجب فيما فعل في تعليم المنتهى او لم تكن
تعريف القسمان بانه لا حاجة الى ان القسمين مشتركان فيما يصح تعريفهما وهو المذكور
بعد الواو خوانها كما ذكر صاحب المفتاح قوله لكونها ما خوذة في تعريفها اي لكون
الفصاحة ما خوذة في تعريف البلاغة حيث قال في بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال
مع فصاحته وفي بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ والكلام
البليغ يتوقف على الفصاحة لانها من اجزاء بعض تعريف البلاغة على الفصاحة
قوله ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفها عليها اي يتوقف
فصاحة الكلام وفصاحة المتكلم على فصاحة المفرد والموقوف عليه مقدم على الموقوف
قدم فصاحة المفرد حوفة على مرجع فصاحة الكلام والمتكلم قوله المبسط في استقراء
التذويج الفواعد الكلية والضوابط كقولك كل واو وياء اذا تحركت وانفتح
ما قبلها وجب قلبها الفا وكل مثلين اجتمعا في كلمة ولم يكن الثاني ساكنا

كا وجب سكون الاول ان لم يكن ساكنا واد غام الياء في نحو ابى
يابى ودعو وصيد واستحوذ وشذ ثم غير فصيحة لكنها فصيحة لانها ثابتة عن العرب الواضح
كذلك حسبي فراجع قوله وبغير الفصاحة بالخلوص اقول ان يكون
عن تنافر وهو ما ذكره في الشرح ان الفصاحة عندهم هي كون اللفظ جاريا على
المستعمل في تكلم العرب بان يكون الحروف الموالفة بحيث يثقل وما ذكر
المعنى من الخلوص لا يمكن ان ليس على هذا الكون وانما صار ذلك علة لعدم
تغير الفصاحة الذي هو هذا الكون بما ذكر من الخلوص فان ادنى درجات الكون الذي
صار قابلا على التغير بحسب هذا الخلوص على الكائن هذا الكون الذي يجب
صدق الخلوص على الكون فان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المشتق
الاخذ كالناطق والكاتب والنطق والكتابة ثم قد يحتج الصدق فان في الفصاحة
والمتحرك والمشي والتحرك لا يقال اذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو
لم يصح تعريفها بالخلوص على ما ذكر فكيف يحكم بالتسامح لانا نقول
نيز انما يتسامح في التعريف ويكتفون بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور
المعرف ولم يجا قتضون ان يكون المعرف معلوما فعلى هذا لا يضر ان لم
اهل المعقول من تجويز التعريف بالمباين كتعريف البيت بالجدران والسقف وما
نقل عنه ان وجه صحة التعريف في الجملة حصر البيان فيه ودعاه ان الخلوص هو
زيادة تصحيح ولا يخفى عليه ان مثل ذلك لا يليق ان يصدر عن المحقق
كيف وما يتوقف عليه ذلك بل ادنى منه في باب التعريفات وتسامح التسامح ان
الفصاحة وجودية والخلوص عدمي ويشبه عليه منع كونها وجودية وهو سليم عما
قد يشكك في صحة رسم الوجودي بالعدمي عن مسامح فيه قوله اي المرفوع
اي مرتفعا ذوي مستقرا في البيت بكسر الزاء المشبهة وبفتحها اعني

فصيح يعني انه لم يلزم عدم خروجه عن الفصاحة فاشتمال القرآن على كلام غير فصيح
لازم البتة اما اذا اعتبر المعنى كلا ما فظاهر واما اذا لم يعتبر فلا عدم فصاحته
يوجب عدم فصاحة الكلام الذي هو جزؤه لانتفاء فصاحة الكلام في فصاحة الكلام
ووجه قوله بل كلمة غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام لازم لما جزما ان اللازم
ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة الكل فان كان في جزء
مستلزما للاول فذاك والا فالكلام في اللازم بين مستقلا بالافادة من غير احتياج
لمستلزم احد جزئيه الآخر وهو كاشتمال القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزمة لافادة
المجاز في ابطال الكلام هذا التأمل قال بل كلمة غير فصيحة قوله مما نقوم اي يحترز
ويحترز الى نسبة الجهل او العجز اشتمالا على غير الفصيح اما العدم على تعالي بانه يعلم
فصيح او بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم الجهل واما العدم فقدرته تعالى
على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لانتفاء القسم الثالث محمل وهو ان
يكون تعالى قادرا على ايراد الفصيح بدل غير الفصيح وعالما بعدم فصاحتهن بانه
الفصيح من حيث فصيح وانما كان اولى لكن لم يورد لحكمة ترجع الى ذلك لانا نقول ظاهر
انا لا نحكم في ذلك لان القرآن انما اتى به مخبرا ومبلغا للرسول وهم والاعجاز انما هو
بالبلاغة والفصاحة على الفصيح فان قلت غاية الامر الثالث ينفي باطل الكون
حقا وخبرا وجاء الحكم فلم يتعرض له ولم يتقل الى نسبته الجهل او العجز او الكذب قلت
لما كان الكذب نتيجة الجهل فنسبته ترجع الى نسبته قوله اي مدلولا مقولا موافق
لما في الصحاح ازرج خبزة في الحاجبين وطول وزرجت المرأة حاجبها دققته
وحولته والمذكور في المثل ان ازرج ذو الحاجب والسعوط وحاجبا زرج
وزججت حاجبها ورعا يستدل على اعتبار معنى السعوط بقول حاتم في مدح
النبي صلى الله عليه وسلم بعينيان دعجاوين زججت حاجبا زرج كمثل النون من خط

كمثل
خط كما قال التنبيه بمثل النون اما بحسب اعتبار معنى المشق وفيه انه انما يحسن لو كان قوله
النون بيانا لقوله ازرج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ازرج وهو مع بيان تعالى
الخاص بالمشق بعد بيانه اتصافه بالدقة والطول بقوله ازرج وبمزيد العطف
في قوله كمثل النون ربما يدفع المناقشة قوله كالسيف السريجي لا يخفى ان الخروج من زاوية
يتطرق على قاعدتهم ويمكن توجيهه بان الفعل يحمل بمعنى النسبة الى اصله كالتمر
المنسوب الى غيم فالسريجي بمعنى المنسوب الى السريج او السراج اي بالغ به فالسريجي
اسم مفعول من سرجته بمعنى نسبته الى السراج كالتمر والجود من نحته وزدته
بمعنى النسبة قوله كالسيف السريجي او كالسراج يكون بيانا للحاصل المعنى هذا توجيه
الخروج واما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسبته الى السراج او السريجي معنى بعده
وابقى العجب انا بحثنا ان يكون المنوب اليه مصدرا ثم في هذا الفعل نحو فقهته
وكفرته اي نسبته الى الفقه والكفر وهو هنا ليس كذلك واما التوجيه بانه من قبيل
قوس زجل اي صار كالقوس فالسراج بمعنى الحاذق كالسريجي والسراج ان يأتي
من عوج الرجل اذا صار اعوجا فالسراج بمعنى الحاذق السريجي او السراج بمعنى الشبيه
اي مثلم او بانه من زورقته الشيء اي صارت ذا زورق او ان فالسراج بمعنى الحاذق
السراج وهذا يخص بالخروج الآخر فيرد بما الكل انما يتم لو كان السريجي
بكسر الراء كما يفتحها قوله فلان لم يجعلوه اسم مفعول يمكن تقريره بوجهين
احدهما انهم لما حكموا بان ليس باسم مفعول مع ان كونه اسم
مفعول متبادر من نحو جهه من الزاوية بناء على ان سراج السرو وجهه ليس بمعنى واحد
انه لا مناقاة بين عزالة مسرج وكونه اسم مفعول من سرجه وزاده سرجا
السرو وجهه بمنوع وقد جعل رح في شرح المفتاح مسرجا اسم مفعول من سرجه
وغيرها وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية وثانيهما انهم ذكروا في نحو جهه

وجهين وكونه اسم مفعول من شرح الشرح وجهه ثالث فلم لم يذكره وفيه ان الجواب
الثالث من السوال وهو ان يكون من باب الغرابة يأبى ذلك وايضا ذكرنا ان وجه
ترجيح شرح الشراح انه اسم مفعول من شرحته اي نسبته الى الشراح بالمشابهة
وقوله كالشراح يأبى تحاصل المعنى ويمكن دفع هذا ان اجاب عن السوال بوجهين
الاول ان يجعل ان يكون شرح اسم وجهه مولدا مستعدثا من الشراح وح يعد وجها
وجوه احدها انه اذا كان مولدا حادثا بعد حكمهم بالغرابة فقد صح حكمهم بها اذ لم يوجد
حال الحكم بالغرابة ليبطل بقاء توليد شرح اسم فاعل الاول من افعلة المعاني والبيان
من باب اللفظ والثاني انه اذا كان مولدا لا يعد جعل شرح اسم مفعول منه خروجه
عن الغرابة لانه المولد غريب وفيه ان شرح لا يبقى بين وحتى الجواب وح يعتد به
وثالثها انه اذا كان مولدا لم يصح جعل شرح اسم مفعول منه لانه لفظ اصلي وح يخفى
ما فيه والوجه الثاني من الجواب ان شرح اسم فاعل من باب فعل يفعل جعل شرح اسم مفعول
منه خروجه من الغرابة وفيه انه اذا كان مولدا كان غريبا فلا يجري ايقاع الغرابة في مقابلة
التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على تقرير السوال هذا تقرير
الجواب على الوجهين تقرير السوال واما على الوجه الثاني فلا يتجه ما في وجهي الجواب
اصلا وكذا ما في وجوه تقرير وجه الاول تقرير وجهي الجواب وما كان في هذا النحو
من التعسف والمناقشة وان امكن ترجيح بعضها غير اني لو خلت هو ايضا من هذا القبيل
او ما حوى الى اداه يتجه ان سر شرح اشتهر في قبيل الغريب او ما خوى من الشراح كالمسرح
ولا يفيد جعل اسم مفعول منه خروجه من الغرابة ولا يمنع استعمال كل صحيح الشرح مرجوحا في
اشتهر على ما في اشتهار ذكر وجه شرح الكشاف انه استعارة التوضيح والاشتهار وكان
نظر الى ان وصف اللفظ بالشرح كثير ممتنع وليس كذلك ولا اعلم وجه
الغرابة وكان اراد ان الغرابة مشتقة عليها كما في الشرح ان الكراهة داخلة

خلو تحت الغرابة المتعلقة عليها فموضوع كيف ولم يذكر في تقرير الوجه ما يدل على الكراهة
وانه اراد بالكراهة سبب الغرابة ومن وجوهها يلزم ان يكون كل غريب مكروها
وهو محال ولو سلم فمراد صاحب القيل احد الامرين اما ان الخلو عن الكراهة
داخل في موضوع فصاحة الشرح فلا يرد ما ذكره في تقريرها واما ان يحمل الفصاحة
فلا يرد في تقريرها ما ذكر الخلو عن الكراهة والا لم يكن لتعريف ما تفاوت شيء
مما يذكره ويرد ان الكراهة سبب الغرابة اما الاولى فلانه لا يلزم من اعتبار
انتفاء السبب لحاظ انتفاء المسبب لجواز ان يثبت الشيء بالسبب شتى وح السبب
ملزوم والمسبب لازم وكل منهما ملزوم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز ان
يكون اعم ولو ذكر ورد ما يدل على ان الكراهة سبب الغرابة اندفع الوجهان
انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب ولو فعل الكراهة اشارة الى ما ذكره
المحلي وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان يرجع النقص الى نفس اللفظ
بغرابته واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغرابته واما ان يرجع الى نفسه لاشتماله
على تركيب يستقر السمع عنه فخرج الاول لانتفاء ان ذكر الكراهة مستغنى عنه ولما على الثالث
فلانه لا يدل انه لا بد ان يذكر
في تعريف الفصاحة المخرج عن الاشتمال المذكور وفي حذفه بالفصاحة خروجا اذا
عرفت ذلك عرفت انه لا يتجه عليه نظر ورد بانه ان اراد به انه قد يكون الكراهة في
بعض الكلمات مع قطع النظر عن النقص فلا يخرج المحلي لم يذكر ذلك بل انتفى
حيث ذكر ان الكراهة قد تكون للغرابة او لاشتمال المذكور للنقص وان اراد
ان الكراهة حيثما كانت يكون ثابتة مع قطع النظر عن النقص واعاد الضمير الى
على سبيل التمثيل فما يأتي مشكل ولا حاجة ذكر لفصاحة الكلام اربعة شروح بلوغ
منها وهو عدمية وهي الضعف والتنافر والتعقيد وواحد وجودي وهو حوى

فصاحتها وهو اعني الفرق في موضع الحال من الضمير في حلو جيد اي حال كون الكلام وكلماته
فصيحة قوله واحمر ذبيح من مثل زيد اجمل وغرة مستنير وانقه مرتبح هذه
الامثلة المذكورة وان سلمت من الضعف والتنافر والتعقيد لكن شيء منها كلاما
فصيحا لفقدان الشرط الرابع فيها وهو فصاحة الكلام لان الاجمل مخالف للقياس
والاستعمال والمستنير مستنار فاحمر ذبيح ومرتبح مرتب وليس شيء من هذه الكلمات فصيحة ولكن
ما ركب منها من الكلام لا يكون فصيحا ايضا قوله ولم يذكره بعدها اي الكلمات بيان
يقول خلو عن ضعف التأليف والتعقيد وتنافر الكلمات مع فصاحتها واضافة ذي الى
الضمير جائزة على الاصح قوله لانه يكون من قيد التنافر لانه الخلل في ذي الحال اعني
الكلمات فيكون من قيد المتكلم لانه اعتبر في الفصاحة الخلو عنه ولا يكون من قيد المخلوص
حتى يكون من قيد المتكلم وانه اكثر قيد المتكلم داخل على كلام فيه تقييد فيكون التقييد راجعا
الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع التقييد الداخل على المقيد الى قيده فيلزم
ان يكون المتصف في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر لانتفاء التنافر
مع وجود الفصاحة وهو عكس كلي المقصود وحاصله اذا اجعل مع فصاحتها
حالة من الكلمات يكون المعنى هكذا خلوهم من تنافر الكلمات الفصيحة فيصدق ستة صور
عدم التنافر مع وجود الفصاحة نحو زيد قائم وهذا متفق صحيح ويصدق ايضا
بعدم التنافر والفصاحة معا نحو زيد اجمل ونحو ويصدق ايضا بوجود التنافر
مع عدم فصاحتها وهذان الصوران غير مرادين قوله لفظا ومعنى وحكما
الذكر اللفظي ان يكون ملفوظا به مرتبا قبل الضمير سواء كان مذكورا لفظا ومعنى
نحو ضرب زيد غلامه وان زيدا مذكور قبل ضميره مرتبا لفظا ومعنى او نحو ضرب زيد
غلامه وان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره مرتبا لكنه مذكور معنى بتقديم رتبة
الفاعل التقديم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مرجعه لكن

المفعول بخلاف
لكن يكون هناك ما يقتضي ذكره معنى لكون رتبة الفاعل التقديم على
ضرب غلام زيدا فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير معنى وكون
المفعول الاول المقدم على المفعول الثاني نحو اعطيت درهما زيدا وكنعامه الكلام
السابق لذكر المرجع كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الفعل يقتضي
لمصدره وكاستلزام الكلام السابق لذكر المرجع استلزام ما قبل ما كقوله تعالى
ولابويه اي المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وانزل على المورث
او بعيد كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل
على الشمس ونحو ذلك مما وجب كونه مذكورا والمذكر الحكمي كان لا يكون مرجعه
ولا يقتضي شيء من سياق او سباق مقصدا ذكره معنى الا ان حكم الواضح ان
مفسر الضمير وما يصلح رجعا له يلزم ان يتقدم ما يقتضي ذكره حكما وذلك
انما خولف مقتضى حكم الواضح اغراض تجيء في موضعها المضمر موضع المظهر ليرجع
الموضوع لغرض حكما كان المرجع اعرق في حكم الثابت فظهر عادة كان قوله
الموضوع لغرض حكما كان المرجع اعرق في حكم الثابت فظهر عادة كان قوله
لفظا ومعنى وحكما سيجيء بالتركيب وهما اقسام قوله كرجع متى امر حقيقي استقال
متى الزائية على الكلية في المرجع واذا الحالية عن هذه الزائية في قوله
الخزينة لطاف من حيث اشار الى ان يضيق صدره ولم ينطلق لسانه عادل على
الكلية في الموضع قوله والواو في قوله او ورى للحال اذا جعلت للحال ولم تجعل للعطف
على الضمير المرفوع المستتر في امر حه لوجود الفصل بالضمير المنفصل المقدر لوجه
الاول لموافقة المعرف الى ان وحرى فيه وفي حالة الواو انه لو جعلت للعطف
لكان مدرج الورى جزءا من مدرجه غرة فجعلها للحال فان مدرج الورى يكون
مستمرا اغلبا فاذا مدرج هو يقوم فيها فيه واذ الامر لم يوافقه احترز في ذلك
وهذا ابلغ قوله فان كل تنافر اي ان فيه تنافرا ولا يلزم ان لا يكون تنافر

الاراء المذكورة

اللوازم

قوله ادلا يخفى الخ يوجب زيادة التقييد تعليل لما قيل الخ وذلك لسبب ايراد اللفظ سبب ان يحصل

قد يقوم منه ان السبب في التقصيل غير وجه بيانه اذا حصل التقييد

ما ليس بلازم لوازم معناه بكون حينئذ اخذا في ضعف التاليف والوجه ان المراد بالذكر

ان القسم الاخر وهو ايراد اللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل يجاء في كلام يعتد به ثم ان

اريد باللوازم ما يوسط في الجنس على ما عليه اكثر الاصوليين ان اسم الجنس ينطلق بجميع

وينقل الى الجنس به قد يراد به ما يتحقق في الجزء فقط وان اريد به ما ينظر الى كل مادة وجزئي من

من اعتباره بالنظر الى المواد فيكفي في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى كل فهو

فالظاهر انه يلزم تكرر اللوازم في كل مادة ووجهه ان يراد بالكثرة ان يكون

الواحد فاللازم وجود لازم بعيد مغفل الى واسطتين او اكثر في كل مادة قوله

ساطلب بعد الدار عنكم لقرب ذكر البين واضاف البعد الى الدار مع اضافة

القرب الى ذوات المخاطبات لطائف حيث يشار بذكر البين الى ان طلب البعد

وان كان بمن صار الى موضع هو الغور لكن بما كان في نفسه طلبا للبعد الذي

هو ادى الى الهلاك والموت وقوع الانفصام في مهلك ارتكاب واخر

التزام في ورطة التزام هذا ان جعل السين على موضوعه وهو الاستقبال او

علة على ما ورد الناس فاللطافة باعتبار العبارة الدالة على الاستقبال وضمن

ورمز باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذوات المخاطبات الى ان المطلوب

البعد فالعاشق لا يطلبه لانه تعذر بعد نفسه محالا فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه

وبطرف المحبوب اعم هو في ذات المحبوب لا قرب مكانه قوله هو الصحيح اما لانه

ثبت عنه بنقل صحيح واما لان الصحيح في سبب ما ذكره الشيخ وهو ان

على الرفع قوله لكنه احط كانه اراد بالحط ما يعد خطأ ويكون في حكم عليه اللعنة

والاظهر وجه ظاهر من الصحة كما ذكره في الشرح انه يشمل المحبوب في حلي الدين

اكمل منه ليشمل ما يجوز ان الله دون اختياره قوله اي كون الكرم معقد اشارة الى ان الجعد

من اعقد الجبوب المعقوفة قوله اما في النظم اي اللفظ نظما كان او نثرا والمراد به تقييد

اللفظ ويحصل بازدكاب غير الاصل من تقديم ما اصله التاخير او تاخير ما اصله

التقديم او حذف كان وغير ذلك من نكوت ترتيب الالفاظ على خلاف ترتيب المعاني

قوله مثل اسم ما وفي الناس خبره لا دليل هنا على كون ما عاملا او مهملا بل يجوز

الامران فلذا وجه كجزم الشارح بانه اسم ما وقد جوز في الشرح الوجهين الا

انه تعالى اذا شتوى الاعمال والاهمال في العامل فاعماله اولى من الغائه وقد

قيل انه مثل مبتدا وفي خبره وفي الناس حال من الخبر وكما في الاصل وصف

له فلما قدم انتصب على الحال كما هو المعهود من وصف النكرة وقيل حتى مبتدا

ومثل خبره وهو غير الابتدا بالنكرة تقديم الخبر عليه وقيل غير ذلك قوله

قيل ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه لا يكون الا لضعف التاليف

والمنوع من الضعف وجوب الخلو عنه اعلم ان الخلو عن الاعتراض قد يراد ذكر احد

الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي فقوله الآخر اما اعتبار الضعف فلانه

واما اعتبار التعقيد فلانه لازم للضعف في التاليف اذا لم يوافق القانون واجب

صعوبة في النطق لما مر او الخلو عن اللزوم يوجب الخلو عن الملزوم فان قصد

الشارح بما ذكر دفع اعتراض تم بحث الاختصار على بعض الوجوه وان كان الاختصار

بناء على ان ما ذكر لا يدفع السوال بتمامه لانه انما يدفع اعتراض ذكر ضعف التاليف

والتعقيد فقد يرد في الكلام ما يقال ولا يتم ادكل ضعف يوجب تعقيدا فانه

مثل ما في اخر باب التنوين من تعقيد في الضعف ذو التعقيد قوله باجماع علم

اهل الوجيه لصعوبة المعنى وسوء التركيب واجيب بان القوانين جارية على القواعد

ام اولى بل الظاهر ما قال لانه اتى بذكر تقديم المستثنى في بيان التعقيد

مطلقا مجاز استعمالا للحقيقة في المطلق ثم يكفي بالمطلق في المرموز له الطيب نقيا
صيغة المتكلم من طاب يطيب وقيا مفعولا به قبل الظرف من كلام الشيخ اذ جعل طلب الشيء من
البعد مجازا لازمه وهو الطيب التقي وجعل سكب المرموز مجازا عن سببه وهو
والاوجه الاحالة الى المجموع في سكب المرموز بل الى ما ذكره تقريرا للمعنى وبيانا لسبب
السكب قوله والتقوم هنا كلام فاسد وهو ما ذكروه في معنى البيتين عاده الزمان
والاخوان الابيات يقتضي المطلوب وجده في الحق وطلبا الشاعر البعد ليحصل ما يقتضيه
وهو القرب وطلب الحزن ليحصل ما يقتضيه وهو السرور ووجه فساده ان الزمان
والاخوان انما يناسبانه بما هو يقتضي المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطلوب وليس
وزاد بدل قوله القادم بان من اراد الشعراء انهم يقصدون طلب شيء يكون مطلوبهم
حاضرا سببا الى حصول محبوبهم ان الزمان يأتي بخلاف الحق وهذا من الامور الخطابية
التي يأتي بها الشعراء نظرا الى ان المدح قد يأتي بما هو خلاف الواقع وقد جاء بذلك
مرجانا ابو الحسن الباخرزي وكم غنيت اقراني بمخالطاتي واضلكت في استمداد عن
وداري وصحفت نهاية الوصال الى نهاية تنبئ عن الصبور بما خلف في مرادي قوله
حلوصه عما ذكر اي في فصاحة الكلام من تنافر وضعف التأليف وبتنافر الحكم والمقصد
التقفي والمعنوي مع فصاحة كلماته قوله وبكثرة التكرار اي بكرار اللفظ الواحد
بعدد كان او مرة او اكثر ظاهرا او مضمرا قوله وبتنابع الاضافات اي المتداخلة
في قوله حمامة جرعي حومة الجندل او غير المتداخلة كقولهم الكرم بين الكرم بن
الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قوله وبتحريك في نحو المضارع
هنا وفتح بوضع الفاء اي ساعدني هذه التوسع في التذييل مرة بعد
اخرى وليس الزائد بمخارج في زعمه انها ستوجد في المستقبل الخ نحو
ما يتحرك من الماء اي يقطيك المغير لسنة انها تحرك صاحبها قوله كانها تجري

ي في الماء فيه استعارة بالكناية اطلق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على ما ذكره
في المطلس وفي المجاز فرس سابح وسبوح وفرسه ان السابح والسبوح
من سبح في الماء فان اعتبر موصوفا السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سيرها
في البر بسيرها في البحر بوفرة السير مع عدم انقلاب التركيب يكون السبوح استعارة
بسبب ان تشبيه السير بالسبح ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على طريقة الاستعارة
المرشحة ثم اشتق منه اسم فاعل وان اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس
بشخص سابح في الماء يكون استعارة اصلية مرشحة قوله ولا يخفى انه لا يحصل كثرة
يذكره ثانيا لان التكرار كما قال هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد بمجموع التكريرين
او الذكر الاخير وعلى الاول لا يحقق تثليث الذكر بعد التكرار فضلا عن كثرته وعلى
الثاني لا يحقق كثرته بالتثليث وان تحقق بعده لان الظاهر انه لا يحقق الكثرة
بمجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلو يدل توسيط الذكر لا على حد يحقق
ثلاثة تكرار قوله والجندل الحجارة وبكر التوضيح بان ما ذكره مع ما يأتي الزاد
يكون النوع وفتح الزاء الحجارة وبكر التوضيح بان ما ذكره مع ما يأتي الزاد
هنا فانه اريد بالام الحجارة هنا موضع قوله وحاد ذلك عما يستدعيه العطل
والعقل اما النقل فما نقل عن الصحاح واما العقل فلان الغائب اما يكون داعيا
لامر بالتصويب سامع غير الناقل في الصحاح المصوب لصوت الغراب وبخبره انه اغار
يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويب اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط
كما لا يبعد يتوجه بما مر من الانوار والازهار فلا وجه لما يوهمه ان لم يقتصر في
داعي الامر بالتصويب على التسامع بل ضم اليه الرؤية بل فيها وفي غايتها على
ان يقال مع شهادة العقل بفساده توجيه يخالف النقل وغيبة مشروحة قوله
واشعة اعتزازية مع الحال فانه كيفية في النفس غير داخلة فيها قوله والكيفية

عرض دخل فيه جميع الاعراض وقوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير احترز عن الاعراض
النسبية كالابوة والبنوة والفعل والانفعال والملك والاين وغير ذلك قوله
والمنفصل احترز عن الكم المتصل والمنفصل قوله والاقسمه احترز به
عن النقطة والوحدة لانتفاء ما عدم القسمة قوله في محل ما اي الواقع لا يحترز به
عن شئ وقوله اقتضاء ثانيا للعلم اولا اي عارضا اذا ما قوله فخرج بالقيد
الاول يعني قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير قوله مثل الاضافة وذلك كالابوة
والبنوة قوله والفعل والانفعال اما الفعل كون الشئ مؤثرا كالقاطع مادام قاطعا
والانفعال كون الشئ مؤثرا فيه كالمنقطع مادام منقطعا قوله ونحو ذلك كالملك
والاين ومتى قوله ويقولنا لا يقتضي القسمة الكيفيات الكم غير المتصل الانقسام
لذاته قوله النقطة والوحدة الوحدة كون الشئ بحيث لا يتقسم الى امور تتاركة في مقام
ذاته وليس له موهوم وراء ذلك فانكار له موهوم وراءه نحو النقطة قوله ليدخل
فيه مثل العلم بالمعلوم المقتضية للقسمة والاقسمة العلم بالمعلوم ان يقتضي القسمة
ان كانت المعلومات متعددة وبمقتضى الاقسمة ان لم يتعدد كالوحدة قوله بانتفاء
بانه لو عبر بالمقصور لدخل فيه مثل ان لو لم يذكر الملك في التعريف يلزم ان يكون
هذا المعبر صحيحا وليس كذلك لانه ان اراد التعبير عن المقصور في المحل فظاهر
ان كون الزيد في المقصور الاستراحي بالبيت ذلك وان اريد التعبير عن كل ما يدخل
تحت مقتضاه على ما هو معنى الاستراحي الذهني فالظاهر انه لا يحتاج بدون قوله
قوله ما لم يكن ذلك استعانته محل تامل ويمكن دفعه بانه ليس قصده
الا ان ذكر الملك ليس شرطا ذكر وليس في استفادة هذا المعنى وامان في
التعريف ما يوجب عدم صحة هذا المعبر فتامل فادرج في ذلك وقوله
قوله ملكا احترازي عن نحو الاضافة هذا ما ذكرنا على ان لو قال ان ذلك على

يكون الدفع ايضا قوله اما المركب فظاهر نحو ان زيدا قائم وهو معنى الموضوع قوله وامان
المفرد وكان التعبير عن المقصور بلفظ موجود خصوصا جدا اذ لا يتصور الا في صورة
واحدة مثل ان يقول كما تقول عند التعداد احد اثنان خصوصا حتى اي انما تعبر بهذا الكلام
بعد شيوع القضاء ادخلوا وجدي الكلام صح شئ من الاشياء المحل بقاصر لم
يكن بليغا وان مطابقا لمقتضى الحال قوله هو الامر الداعي اي الباعث الحامل
قوله الذي يؤدي به اصل المراد اي المعنى المطابقي عند اهل اللغة قوله خصوصية
ما وقع اي تلك الخصوصية كون ذلك الكلام مكيفا بكيفية مخصوص وذلك هو
مقتضى الحال قوله وتوكيد له اي للحكم المنكر للحكم قوله نحو انا اكيد مقتضى الحال
وهو ام كلام جزئيان كثيرة قوله كلام مطابق لمقتضى الحال يعني ان توكيد الحكم
ان زيدا في الدار حزئيان التاكيد الذي هو مقتضى الحال وقوله مطابق
لمقتضى الحال يعني ان مقتضى الحال الذي هو التاكيد مثلا صادق على ان هذا
الكلام جزئي من جزئيات ذلك الكلام ويصدق عليه قوله وتحقق ذلك اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال قوله ان من جزئيات ذلك الكلام يعني ان قولنا ان زيدا
في الدار جزئي من جزئيات مقتضى الحال الذي هو امر كلي وهو الكلام المكيف
بكيفية مخصوص قوله فان الانكار مثلا اي الذي هو حال من احوال المخاطب
قوله يقتضي كلاما مؤكدا اي كلاما مكيفا بكيفية مخصوص قوله اي قولنا ان زيدا
في الدار مطابق لما اي لمقتضى الحال الذي هو كلام مؤكد يعني ان ذلك
الكلام المؤكد الذي هو مقتضى الحال صادق عليه قولنا ان زيدا في الدار ونحو
قوله عليه على ما يحال ان الكلام مطابق للجزئي اي مطابقة الكلي الجزئي صدق الكلي
عليه ومطابقة الجزئي للكلي يعني حصوله فيه وصدق الكلي عليه قوله فان مقاما
الكلام متفاوتة المراد بالمقامات الاحوال اذ لا فرق بينهما الا باعتبار كما تقول

ان الترجمة والمعنى ان مقتضيات الاحوال متفاوتة لان الاحوال متفاوتة بحسب تفاوت كل حال يقتضي كلاما يكيفية مخصوص لم يقتضه الاخر والا لم يكن متفاوتا وانما اختلفت بين الاحوال قوله وذلك باعتبار الامور المتسلسلة الشأن على تفاوت المقامات لا حد في مقتضى الحال اي اغراضه تتفاوت المقامات على الاختلاف المقتضي لانه اذا تفاوت المقام فالاعتبار الذي يناسب احدهما وهو الذي يكون مقتضاه يغاير الاعتبار الذي يناسب الاخر وتفاوت مقتضيات المقام عين تفاوت مقتضيات الاحوال اذ المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكرته قوله اي خذ في كل مرة اي التنكير والاطلاق والتقديم والذكر قوله او المسند اي تتبع المسند وتحر به التعريف اي تعريف المسند اليه والمسند قوله او متعلقه اي متعلق المسند قوله مقام تقتضيه لا يجيء رجوع الضمير الى مجموع الحكم والتعلق والمسند اليه والمسند ومتعلقه بتأويل المذكور لانه يرجع الضمير كله او في قوله او اداة قصر او نحو ذلك والى اصل الحكم ان كان مسندا كالحكم مسندا وهو ظاهر بل ان رجع الى اصل ما تعلقا وانتصاب على كل مرة يصح تقييد احدهما نحو زيدا وان يقال ان الاختلاف الواقع في الثاني والثالث والحاصل الى ان يعتد هذا او تقييده باداة قصر او تقييد بنائب الى آخر ما يفتقر عنه مما ذكرناه قوله وكذا مقام ذكره اي ذكر المسند اليه او المسند او متعلقاتهما الذي قوله واما فصل قوله وهو مقام الفصل بيان مقام الوصل حيث لم يقل والفصل بيان مقام خلافه فيكون من خطاب الذي سلك ما قبله مسلكا به قوله البلاغة علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وهو اعم من علم المعاني لشموله الاحوال التي لا تتعلق بالمعاني كالاحوال التي تتعلق بالالفاظ من حيث الفصاحة وعدمها وعلم المعاني لا يتعرض الا للاحوال التي تتعلق بالمعاني من حيث افادتها المعاني المقصودة وعلم البيان لا يتعرض الا للاحوال التي ترجع الى الدلالة على المعاني المقصودة بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء قوله وانما قال احوال اللفظ العربي ولم يقل احوال الالفاظ العربية لان الاحوال التي بها يطابق مقتضى الحال انما هي احوال الالفاظ العربية لا احوال الالفاظ من حيث هي فان احوال الالفاظ من حيث هي لا تختلف باختلاف مقتضيات الاحوال قوله وانما قال احوال اللفظ العربي ولم يقل احوال الالفاظ العربية لان الاحوال التي بها يطابق مقتضى الحال انما هي احوال الالفاظ العربية لا احوال الالفاظ من حيث هي فان احوال الالفاظ من حيث هي لا تختلف باختلاف مقتضيات الاحوال

ويدل على ان حرف التعريف كالجزء من مدخوله لحصة العامل له قوله والتنبيه على عظم اي شأن باب الايجاز والاطناب والمساواة البيض قوله فان مقام الاول اي مقام خطاب الذكي يباين مقام الثاني اي مقام خطاب الغبي فما عد هذا عما قبله من مقام اللفظ وهذا من سعادة الخطاب قوله والكلام مع صاحبها كالترقي بالنسبة اليها خلافا لما ذكره ان لكل مقام كلاما ترقى الى ان لكل جزء من اجزاء الكلام اذا وقعت بكلمة اخرى مقام لم يكن لها اذا قرنت بكلمة اخرى غيرها قوله مع ما يشاركه بتلك الخاصة في اصل المعنى كالشرط والنفي وغيرهما قوله الفعل الذي حضر اقترانه بالترجي اي باداة الترجي ولا يلزم اقتران بعضه قوله كلا مع ان مقام ليس مع اذا فان ان لتلك والتردد واذا لتحقق فمقام الفعل مع احدهما غيره مع الاخرى فهو في محل الشك والتردد اذا جاء زيد اتيتك وفي محل تحقق الشك اذا هو اسرع في المجيء العكس فتظهر ان الفعل الذي هو اتى مقام مع ان غير مقام مع اذا وان اسرع في المجيء اي ليس مع الخبر اذا فاعلم قوله وعلى هذا القياس كالمبتدأ مثلا فان له مع الخبر غير مقام ليس مع الخبر اذا فاعلم قوله بطابقة الاغبياء كما هو عبارتنا مستحدثة يعني وهو ما يقتضي الحال والاعتبار المناسب حتى يطلق على الكلام البليغ انه الكلام الفصيح المطابق لمقتضى الحال وان يطلق على انه الكلام الفصيح المطابق الاعتبار المناسب فاراد ان يبين ان المراد في تعريفه بمقتضى الحال حيث قال وراء اخر شأن الكلام اعتبار مناسب كل كلام كما يستدعيه بذلك اضافة المصدر الى المفعول والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا اي للمقام وهو يختلف بمقتضى الحال قوله بحسب السليقة وبحسب ينتج الى آخره اي ذلك الاعتبار الذي اعتبره المتكلم اما بحسب سليقة كالذي الذوقي واما بحسب ما اكتسبه من تتبع خواص تراكيب البلغاء بامارة وان تتبع يخرج

قوله فصفة الحال هو اعتبار المتكلم قيدا في اذكار ارتفاع النسبة الكلام او نفي البعد بقيده
الاعتباري الذي هو ارتفاع شان الكلام انما ان نفي البعد لصفة الحال فصفة الحال هي الاعتبار
الذي هو صفة للحال وان نفي البعد لاصل الحكم فاعتبار الحال وصفة الحال لو لم يكونا
متساويين بيانا اما متباينان او احدهما اعم مطلقا او اعم من وجه واخص من وجه
فان كانا متباينين كما مر في الحصر بالاخر وان كان احدهما اعم من الاخر
مطلقا بطل الحصر في الاعم لوجوده في الاخر وان كان كل منهما اعم من الاخر من وجه وخص
من وجه بطل الحصر فيما كان كل منهما اعم من الاخر قوله على ما هو المذكور اما تقييد الحصر
كما ذكرنا في قولنا زيد قائما لا قاعدا او تقييد انحصار جميع الصور الممكنة في حال القيام قوله وهو لزوم
انه اذا وقع اي الكلام الفصيح قوله فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب هو مقتضى
الحال والمراد بشروان الخاص قوله ومقتضى الحال ليس معلوما وفيه ان الارتفاع عطابقة
المقتضى ومشروان ايضا انه مع هذا الاعتبار يكون المقتضى ذكر احد طرفي
اذ لا يرتفع المطابقة الا بهذا الاعتبار والمقام قوله والحاصل ان
ان لم يكن الاعتبار المناسب ومقتضى الحال مما ذكر في تلخيص مفتاح ان يكون مثبتا
لزوم مطلقا او من وجه وبيانه وان كان النفي بطل الحصر في الاخص وان كان
نحو الثالث بطل الحصر فيه وهذا وجه المناسبة كلام الشارح ملخصا وحاصله
ان الحال والمقام يقتضي امرا وهو الامر الاخر الذي ان يتبين مع الكلام الذي يؤدي
به اصل المراد حصرا ما او نحوه حوالة والذي الى المتكلم بكلام مخصوص ومقتضى
الحال والاعتبار المناسب يقتضي حمل وهو اعتبار المتكلم منافيا لحكم السليم او نحو
سبع حواص تركيبا البلغاء وهذا مقتضى الحال والمقام قوله فالبدئة
الاسوق هذا الكلام مدفوع توهم تناقض وقع في كلام الشيخ عبد القاهر حيث

حيث جعل الاثر راجعا الى اللفظ تارة الى المعنى واخرى راجعا الى المعنى تارة الى اللفظ
المعنى الى التوفيق بين كلاميه بان حيث اثرها اللفظ باعتبار دلالته على المراد
الكنت الزايدة على اصل المعنى وحيث نفاها نفاها باعتبار عدم دلالته عليها وكل
كما دل على المعنى الاول دل على المعنى الثاني فاراد المعاني الثواني
وحيث نفاها نفاها فاراد المعاني الاولية المطابق قوله باعتبار افادته اي افادة
اللفظ المعنى اذ مفاد الحصر الى الفاعل المجازي لان المقيد في الحقيقة هو المتكلم
بواسطة اللفظ وقوله بالمعنى الزايد المعنى الثاني او ما هو معتبر عند المعاني قوله
باعتبار المعاني الاولى قوله بالمعنى الزايد على المعنى الثاني قوله باعتبار
الالفاظ المفردة هي الكلم المجردة اي المجردة عن المعاني الثواني وان كانت دالة على
المعاني الاولى كما سبق قوله نصب على التوضيح اي وهنا كثيرا ويجوز ان يكون
صفة لمصدر محذوف اي تسمية كثيرة قوله والتاكيد هنا للكثرة كما يكون وجاز ان
قوله والعامل فيه ما في الظرف قوله كما سبق بقوله فحينئذ يكون لفظة الخصائص
على الكلام الخالي عن بعض الالف وتنافر الكلمات الفصيحة والتصدر في الكلام
الفصيح المطابق لمقتضى الحال قوله يريد به هذا المعنى اي يراد بالخصائص في قولهم
الواو في اغاطة الخصائص الزائدة اغاطة المبتدأ قوله الى الذي يخرج قوله وان لم
اي كل معترضة وطارئة ويخرج بقوله معارضة اي مع الاباء بمثله قوله وان يقرن
منه عطف على قوله اصل النفي ايضا وهو ان يقرن منه حرف الانجاز فاعلى
يجوز ان يكون منصوبا باضمار اعني ويجوز ان يكون مرفوعا اما ايضا ان
بدل تفصيل من مجمل واما بتقدير مبتدا اي احدها ايضا وقوله وهو قوله وان
حرف ابو قوله وان يقرن منه معطوف على المبتدا وخبر الانجاز خروج المعطوف والمعطوف عليه
نحو زيد لا قائم ولا قاعد في شيئين بشيء واحد قوله يعني ان المراد بالايضا حرف الانجاز

وما يتوقف من خص الايجاز هو كون المتكلم في باب الاخبار في مبتدأ واحد بخبر فقوله لا يكون في
الطرف الاعلى بل من المراتب العليا وقوله وفي بين العلو والعلى قوله الا الترجيح من خص الايجاز
لا يكون من الطرف الاعلى لانه وان كان في نهاية فصاحته بكونه امرا واحدا لا ينضم الى الامتداد
الذي حصل ذلك الامر مراعاة لحاذا جعل خص الايجاز مراعاة اعلى لم يمكن ان يجعل الترجيح
من خص الايجاز في الطرف الاعلى والا يلزم انقسام الطرف الاعلى الى الامتداد الذي جعل الترجيح
مراعاة له قوله وما عطف عطف على اعلى قوله وهو اذا غير الكلام عنه الى ما دون ما قبل
انه غير ما ينبغي ان يصدر به على الطرف الاعلى والمراتب الكثيرة بينهما لان ما دون الاسفل ما دون ما ينبغي
فيصدق عليها ما ذا غير الكلام عنه الى ما دون التي والجواب ان عموم ما في قوله ما دون
اي المرتبة دونه مرتبة دونه يرفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكر انه الطرف الاعلى والمراتب
الكثيرة انه اذا غير الكلام الى مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل
مراتب كثيرة سائر البلغاء متفاوتة في هذه المراتب اعني بالطرف الاعلى للبلاغة
والاسفل كاشتراء الست ونحوه قوله سوء المطابقة اي لمقتضى الحال والمقام
قوله انما اليف ما يجعل المتكلم موصوفا بصفة تغاير الشارح رجح ان المراد صفة تعم
بلاغة الطرف فلا يقال الوصف اخص وصحيح ومطبوع لم يتكلم بانه يجنس وترصيع
ومطبوع كما يقال بليغ فصيح وقد المتكلم فانه وصف بما قبل وصف يصدر عنه الجنس
بالجنس فرورة الصحة كما ان انكار ذلك فرورة البطلان وقد اراد وجه
تخصيصها بلاغة الكلام انه تحسينها الكلام لا ينوقف على بلاغة المتكلم بل على بلاغة الكلام
حتى لو صدر كلام بليغ عن غير متكلم بليغ يكون هذه الوجوه محسنة فيه ويقال له بليغ
ذلك بناء على انها انما تعتبر اذا لم تصدر عن بليغ كما انه خواص التراكيب كذلك قوله
ملكة تقتدر بها على تاليف كلام بليغ فتوقع من انواع المعاني كالمدح والذم او
الذكر او الكناية او في نوعين او انواع منها وان يقتدر بها على تاليف الكلام

م البليغ في جميع الانواع وان خفي ان هذه الملكة ليست بلاغة المتكلم فالترديف غير
مانع ويمكن ان يدفع بالعناية ويجب ان يقال ما عرض فصاحة المتكلم سابقا بملكة
يقتدر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت حصره بلفظ فصيح وعرض ان المراد بها
ذكر في تعريف بلاغته ملكة تقتدر بها على تاليف الكلام البليغ للدلالة على كل ما يدخل
تحت حصره من المعاني المركبة قوله فعلم عما تقدم اي علم من تعريف الفصاحة والبلاغة
في الكلام والمتكلم ان الفصيح اعم من البليغ كلما كان او متكلما لان الفصاحة ما خوذة
في تعريف البلاغة فحيثما كان البليغ فهي وجزء البلاغة في كلام او متكلم فلا بد من
وجود الفصاحة فيه وليس كلما وجدت الفصاحة في كلام او متكلم ان توصف فيه
البلاغة قوله على استعمال المشترك في مفهومه اي بكون من باب اطلاق المشترك اللفظي
وارادة مفهومه معا وذلك لان البليغ يوصف به الكلام والمتكلم فيكون مشتركا
قوله او على تاويل كل بما يطلق عليه لفظ البليغ اي بكون من قبيل المتواطئ
اعني المشترك المعنوي قوله والفصاحة ما خوذ في تعريف البلاغة مطلقا اي سواء
كانت بلاغة الكلام او بلاغة المتكلم فكل منهما يتوقف على الفصاحة اما بلاغة الكلام فلما
علم من ان معناها مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واما بلاغة المتكلم فهو يعلم
الكلام البليغ اذ بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام وبلاغة الكلام متوقفة على الفصاحة
فبلاغة المتكلم متوقفة على الفصاحة قوله وقد يكون البليغ احترازا عن البليغ الاصطلاحي
فانه يمكن وهو بعض الفصيح بليغ قوله لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى
الحال اي فلو اريد بكونه بليغا قولك لمنكر قيام زيد زيد قائم وكما في الزهراء
زيد قائم قوله ولذا اي ولكون الفصاحة بعض البلاغة في الكلام وجد ايضا بعض
البلاغة في المتكلم والا لما تحقق لجواز ان يكون المتكلم لعجز ملكة التعبير المتعلق بكلام
فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكان في قوله لجواز ان يكون كلام فصيح

تامه يعني يوجب ان البلاغة الكلام رجوعا انما يحصل بالنظر الى اغراض الاحتراز عن الخطاء
تأليفه الغير المراد وغير الفصيح من غيره يرجع ببلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا يرجعان
ببلاغة الغير ايضا يعني ان مرجعهما البلاغة المتكلم انما هي باعتبار رجوعهما ببلاغة الكلام
الموقف كلام ببلاغة المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغة الكلام عليها قوله اطلق البلاغة بجميع
تقلباتها البلاغة غيرها او مرجوع بها الى علم ذلك لجواز ان يكون توقف بلاغة المتكلم عليها
لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر قوله اي ما يجب ان يحصل له المرجع يستعمل مصدرا
بمعنى الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس في المصدر وفروعه بمعنى المفعول
اي المرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع والحذف
في الحق بلفظه وبين المصدر بمعنى المفعول فظ الاول مرجع الخلق الحق اي رجوعه اليه وعلى
الثاني مرجع الخلق هو الحق اي موضع رجوعهم وبجعل ان يكون المرجع فيه مصدرا بمعنى المفعول
اي المرجوع اليه الحق وهو الحق وما ذكره من التغاير اي ما يجب ان يحصل انما ناسب
الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لان المصدر بمعناه الحقيقي والمرجع في عبارة المتن ان يجعل
ايضا المصدر بمعناه الحقيقي بدليل قوله الى الاحتراز ولو لم يكن كذلك اي لم يجعل المصدر
بمعنى المرجع بل يتعين في اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول قوله فلا يكون بليغا اي ولا فصيحا
كما ذكر لخلو الترهن جزء من عبارة قوله توقف عليها اي توقف فهم المتكلم على
هذا كذا في ح اي مرجع البلاغة قوله اللغة اعم من ذلك اي من تطلق اللغة على غير ما
اضاع المؤلف من مفرداتها حوالي اللفظ العارضة من الصحة والاعلال والاعراب والبناء
وغير ذلك قوله بما اي بقدره او ضاع المؤلف المستفادة من مباحث اللغة قوله علم
ان ما عداها اي ما عدا الموضوعات المأخوذة في المعنى من الكتب المتداولة كالصحاح وعمل اللغة
وفي حاشية الى تغاير اي في بعض وبعد اي بتوسط بين ان يتبع الكتب المتداولة
او وهذا دفع اعتراض وارد على عبارة المتن حيث قال ومنه ما يتبع في علم اللغة

قوله او في علم التصريف اي كونه ما يتبع في علم التصريف قوله او بما يتعلق التصريف لا يقع
بعلم مخالف لاصل القياس لمنضبط بالاستقراء من قوانين اللغة لان من قواعدهم ان الشاذ اذا
كثر مخالفته اصل القياس ينضبط بالاستقراء من قوانين اللغة قوله او في علم
النحو اي ما يتبع في علم النحو قوله كضعف التأليف مثل الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما
والتعقيد اللفظي مثل التقديم والتأخير والفصل والحذف ونحو ذلك مما يوجب
صعوبة فهم المعنى من اللفظ واعا يعلم ذلك بعلم النحو قوله كالتنافر اذ به اي بالحس لا يقع
قوله وكذا تنافر الكلمات يعني ان التنافر اعا يدرك بالذوق السليم سواء كان المتنافر حروفا
نحو مستشزرات او كلمات نحو ولم يك حريب اكه قوله اي ما يتبع في العلوم المذكورة من
اللغة والتصريف والنحو وهو اي المبين فيها الغرابة ومخالفة القياس والتعقيد اللفظي
قوله او يدرك بالحس اي بالذوق السليم وهو التنافر مطلقا قوله فالضمير عائد الى ما
اي في قول المص فمنه ما يتبع في علم اللغة قوله فقد يراعى ظاهر التعقيد
الاحتياج الى التفكر والتعاون بان مرجع البلاغة يتوقف عليها ان المرجع امر الاعتبار
والمعتبر المذكور والذي يحصل بالتفكر والتعاون بعضها باللغة والصرف والنحو والحس
وبعض الغرب من غيره وبعض التنافر من غيره وبعض ما فيه ضعف التأليف والتعقيد
اللفظي من غيره والبعض الآخر وهو بعض ما فيه التعقيد المعنوي من غيره يحصل بالتأمل
فظهر بهذا ان البعض الحاصل بالامور الاربعة غير البعض الحاصل بالتأمل فيتبع ان ما يحصل
لا يحصل بالتأمل يحتاج الى البيان وانما يحصل اذا جعل الضمير
عائدا الى ما سبق او يدرك اذ لو جعل عائدا الى ما يدرك لم يعلم من الكلام ان الحاصل
بالتأمل ما يدرك بالحس وما لم يبين في العلوم المذكورة فاذا جعل ان يكون مبتدأ خبره
فلا يتبين الاحتياج الى التأمل قوله بعضه مبتدأ في العلوم المذكورة كالغرابة ومخالفة القياس
وضعف التأليف والتعقيد اللفظي قوله وبعضه مدرك بالحس وهو التنافر مسوغ

كما في الحروف واذ الكلام قوله فيبقى الاحتراز اي حين ترجع البلاغة امرا احترازيا عن الخطاء في تادية
المعنى المراد والاحتراز عن التعقيد المعنوي فيخرج لان علم المعاني انما يعلم به
تعقيد ان لذلك فترجع الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد وترجع الاحتراز عن التعقيد
المعنوي قوله وما يحترز به عن الاول اي اول الامرين الباقيين من مرجع البلاغة وهما الخطاء
والتعقيد المعنوي لا الاول في عبارة المتن الذي هو الاحتراز اذ لا معنى للاحتراز
عن الاحتراز وانما حول الشارح العبارة حيث قال اي عن الخطاء في تادية المراد ولم
يقل عن الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد قوله وسمي احتراز العلمين اي المعاني والبيان
بذلك اي لوجود مزيد اختصاص لهذين العلمين بالبلاغة اذ لا يبحث فيهما الا عما يتعلق بالبلاغة
من مطابقة الكلام لمقتضى الحال وكيفية ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الاحتراز
عن التعقيد المعنوي ونحو ذلك بخلاف غيرهما من العلوم التي يتوقف البلاغة عليها كاللغة
والنحو والصرف فان البحث فيها انما قد يكون عما يتوقف عليه البلاغة وقد يكون عن غيره
فان معرفة الفرس عن غيره يعلم من اللغة ضمنا او قصدا وكذا مخالفة القياس والتعقيد
وغير ذلك قوله لمعرفة نوابع البلاغة اي المحسنات اللفظية قوله انحصر مقصود في ثلاثة
فنون هي المعاني والبيان وعلم توابعها علم البديع وليس بلازم ان المنحصر بالكاف في علم
البلاغة توابعها لزم حصر مقصود في ثلاثة فنون وجه فنونا ثلاثة لتوجيه المنع الظاهر لجواز
ان يجعل قسمان احدهما علم البلاغة والآخر في توابعها ولك ان تجعل المنع على
هذا المنع مقدوحا فيه ان الكاف للعلوم المختلفة ان يجعل كل قسما ويكون المراد من الحصر
الحصر بالنسبة اولويه قوله وكيف يسمى الجميع علم البيان ان البيان هو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير وهذه العلوم تبحث عنه قوله وبعضهم يسمي الاخيرين اي البيان والبديع بعلم
البيان بتغليب علم البيان لكونه ذا بابا للبلاغة على علم البديع لكونه عرضيا لها وتسمية الطائر
الابيض جاذوه مسلوكة قوله والبلاغة علم البديع انما يبحث عن المعاني المستدعة المستفادة

ذو اما تسمية الفن الاول بالمعاني فلان يبحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال اعني
ان يتعلق بالمعنى ان بسياقه ومرجعه الاحتراز عن الخطاء في تاديه المعنى المراد وعن
مقتضيات الاحوال خصوصيا تفترق المعاني اولا وبالذات واما تسمية الفن
الثاني بالبيان فلتعلقه بالمعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية
الفن الثالث بالبديع فلان يبحث فيه عن المحسنات وهي في بداعتها وطرافتها واما
تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير وهو خفاء
في تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما تسمية الفنين الآخرين بالبيان فلتغليب
حال الفن الثاني على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعنى اكثر واتصاله به اتم فتسمية
فنيه بهذا ذلك بتسمية الاول بالمعنى والآخرين بالبيان هو المنطق المذكور واما تسمية
الفنون الثلاثة بالبديع فلان الاحسان في بداعة سياقها وسائلها وهي اذ تطابق
قوله بمنزلة المعرف يعني ان المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كالجزء وكذا عن المطابقة
لم تعتبر في البيان بما فهم الخ بل بمعنى اعتبارها فيه ان الايراد الذي هو مقصود
البيان انما يتصور بعد رعاية المطابقة ولو على التعديم بحيث هذه القدرة لكفى
قوله لكونه منه اي لاجل ان علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان هو الخ مقدم على الكل
طبعا فعلم المعاني مقدم على علم البيان وضعا بالواو الوضع الصحيح قوله وهو اي رعايته
المطابقة يقتضي الحال وتذكير الضمير باعتبار الخبر او عن مرجع علم المعاني قوله
وهو علم العلم يستحق بامور ثلاثة احدها ان يطابق ويراد به الملكة كما اختاره الشارح
والثاني ان يراد به نفس مسائل تلك العلم والثالث ان يراد به التصديق بالمسائل اعني
ادراكا تا قوله واستعمال المعرف اصطلح بعض العلماء على تخصيص العلم بالتصديقات والمعرفة
بالتصورات والباحث وكثيرا ما يستعمل احد اللفظين المشتركين
الى معنوي والمعرفة بالتصورات الى معنوي واحد وايضا المعرفة تطلق على علم

بالجمل يقال عرفت الشيء بعد الجهل به والعلم اعم من ذلك سواء تقدمه جهل كالعلم الحادث
او لم يتقدمه كالعلم القديم وانما لك يقال علم الله ولا يقال معرفة الله فيطلق عليه
دون العارف قوله يستنبط منه اي يستخرج واصل الاستنباط المخراج الماء الماء
من البئر قوله من مركبات الاحوال المذكورة اي احوال اللفظ العربي التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال قوله يعني ان اي فرد يعني ليس المراد بعلم كل فرد فرد من جزئيات
الجزئي والاحاطة بها دفعة واحدة فان ذلك متعذر اذ مسائل كل علم لا تنحصر بل
بتوليد بعض الافكار قوله توجب بها اي يرد عليها من هذه الاحوال قوله بذلك العلم
اي بتلك الملكة التي هي كيفية راسخة في النفس قوله والتنبيه ذلك كالتنبيه والمجاز والتضمين
والتنبيه وغيرها مما له دخل في البلاغة بخلاف الحذف فانه ايضا من الاحوال
التي ليست بهذه الصفة قوله والمراد انه اي علم المعاني من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال اي ان العلم المعاني هذه الاحوال مطلقا لا ان المراد بقولنا ان علم
ليس له قوله وغير ذلك اي من احوال اللفظ كالحذف والذكر والتكرير وغيرها قوله
وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اي وهو كذلك من حيث انها يطابق به اللفظ مقتضى
الحال خرج علم البيان عن التعريف لما قال اذ ليس البحث فيه اه قوله هو الكلام الكلي المكيف
بكيفية مخصوصة منشأ انتزاع الخواص حال من احواله يقتضي كلا منها كليا مكيفا بكيفية
مخصوصة وهي التأكيد وقولنا له اي لذلك الكلام من حيث اتصافه بذلك الكلام
الكلي المكيف الذي هو مقتضى الحال قوله عما اشير اليه في المفتاح اي في تعريف علم المعاني
منه وعرف به الشارح المحقق في شرحه قوله انقض الكفتا اي ليس مقتضى الحال نقض الكفتا
من التأخير وعدم التقديم والتأخير والحذف والذكر ونحوها قوله وانما صح القول اه
اي وان لم يكن المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة بل كان
المراد به نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف اه قوله بانها احوال اي بان الخواص

للعارضة للفظ من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغيرها قوله لان عين مقتضى
الحال اي التقديم والتأخير والتعريف والحذف والذكر والتأكيد وغيرها
عين مقتضى الحال فيتحد الحال ومقتضاها ويلزم مطابقة الشيء لنفسه وهو
باطل قوله واحوال الاسناد انضمام احوال اللفظ جواب سؤال مقدر وهو ان
التأكيد وعدمه من احوال الاسناد وانتم جعلتموه من احوال اللفظ حاجاء عنه بقوله
باعتبار ان التأكيد اه قوله من الاعتبار الراجعة الى المجاز اي باعتبار تحققها بها فانها
فيكون من وصف الشيء بوصف متعلقه وحاصله ان التأكيد وتركه من احوال
الاسناد او هو باعتبار وقد توصف بها المجازات ايضا وبالعرض باعتبار تعلقها
الاسناد قوله وتخصيص اللفظ بالعربي يعني فحول المعنى يعرف به احوال اللفظ
العربي قوله مجرد اصطلاح يعني لا لخصوص ذلك باللفظ العربي بل يمكن اعتباره
في كل لغة اريد وضعها خصصه المعنى باللفظ العربي لان هذه الصناعة اعني علم
البلاغة وتوابعها انما وضعت له لا لغيره قوله وبخصر المعنى اي معنى المعاني اعاد ذكر
المعنى لاخراج البيان والتعمية ونحوها فلو قال ويخصر علم المعاني لربما توهم بعيد
الظاهر حتى يحتاج الى ما يخرجه قوله والقزويني هو الخطيب القزويني من مبانيه اي ويخصر المعنى الذي هو
علم المعاني انحصار الكلي في الاجزاء الكلي في الجزئيات انحصار الكل الاضافي اعبارة
عن تحليل صورة الكل الى اجزائه وابطالها وحاصله عدم صدق اسم الكل على كل واحد
من الاجزاء مستند علم المعاني ليصدق شيء من الابواب الثمانية على افراده ومع انتفاء بعضها
الدليل لا يصدق الكلي عليها بخروج الفرد الفاقد وانحصار الكلي في الجزئيات عبارة عن عدم
كلي له فيود متعددة بناء على انتفاء كل قيد منها اليه يصير نوعا مغايرا للاول
وحاصله صدق اسم المعنى على كل من الجزئيات مستند الحيوان عدم كلي له جزئيات
متعددة كالانسان والفرس والحمار وغيرها وله قيود متعددة يصير بانتفاء كل

قيد اليه نحو ضرب اليوم ضربا شديدا او ان ضم اليه الفاعل يصير فرسا
وان ضم اليه الناهق يصير حمارا وهو ضم الخواص على كل واحد من الانواع
اعني الانسان والفرس والحمار قوله احوال الاسناد تشريع في تعداد الانواع
الثمانية ويجوز في احوال الاسناد وما عطف عليه ثلثة اوجه الجر على البدل تفصيل
من مجمل وهو اجود وجهها لانتفاء غرض التقدير والرفع على اضمار مبتدأ والنصب على
اضمار اعني والرفع اجود من نحو التقدير لان المقدر ثمة خبر جملة وهو المبتدأ
والمقدر في النصب وهو الفعل موخر الفاعل وتقدير خبر الجملة اولى من تقدير الجملة قوله
وانما اخصر فيها وانما اخصر علم المعاني في الابواب الثانية في الكلام اه قوله لان الكلام
اما خبر او انشاء ثم قسم كل واحد منهما الى المهمل المعرى وتركها بعضهم فقال الكلام اما خبر
او طلب او انشاء نحو قام زيد في الدار وبعت حال انشاء البيع قوله لانه حالة
اي اثناء التكلم خبر كان او انشاء يتمراه قوله قائمة بنفس المتكلم اي لا
بالمراجعين ولا باعراضها بل بمحلها نفس المتكلم لكن جعل الكلام دليلا عليها ومشيرا
اليها وقوله الكلام ثم تعلم تلك النسبة وان كانت موجودة في الزهن وقائمة به قوله
وهو يتحقق احد الشيئين تذكير الضمير مع انه واقع على النسبة باعتبار الخبر او الخبري
اذا وقع بين متطابقين مذكر ومونث جاز تانيثه باعتبار الآخر يتحقق احد
طرفي الكلام وهو المسند الآخر وهو المسند اليه كقولك زيد قائم فان النسبة بين زيد
والقيام القائمة بنفس المتكلم تتحقق القيام زيد بحيث يصح السكوت عليه المراد
ان لا يتوقف الفطن على شيء كتوقفه على الخبر عند ذكر المبتدأ او عكسه اي توقفه
على المبتدأ عند ذكر الخبر وانما نحو ضرب وان توقف على ذكر المفعول لكن لا كتوقف
الخبر على المبتدأ او المبتدأ على الخبر فنحو يصح السكوت عليه قوله ايجابا او سلبا
اي سواء كان ذلك التحقق ايجابا نحو زيد قائم او سلبا نحو زيد ليس بقائم

ثم وهذا انما يكون في الخارج عن الاثنين لانه لا يتصف بايجاب ولا سلب ولا
من انواع الحكم والانشاء ليس بحكم بل هو ايجاد مدلوله بلفظه يقارنه في الوجود
قوله غير ذلك كما في الانشائيات اي من الشب الانشائيات لانها كثيرة قوله لانه لا يعقل
النسبة في الكلام الانشائي هذا اعتراض على الزوزني حيث فسر النسبة في مطلق
الكلام بما ذكر وبين الشارح وجه الخطأ فيه بعدم تحقق له في الشب الانشائية
لانها لا تتصف بالايقاع ولا بالانتزاع قوله فذ يصح التقسيم فنحو هو بعض الافراد
من المقسم قوله ان كان لنسبة خارج اي خارج عن الكلام سواء كان في الزهن
او في خارجه قوله في احد الازمنة الثلثة اي الماضي والمستقبل والحال فان
بين زيد والقيام مثلا نسبة في الخارج تبوبه ان حصل له وسلبية ان لم
يحصل له وهذه النسبة متحققة لكل واحد من امر او غير قوله اي تطابق
تلك النسبة يعني المفهوم من الكلام ذلك الخارج اي النسبة الخارجية قوله بان يكونا
ثبوتيين كقولك زيد قائم اذا حصل له القيام في نفس الامر فان النسبة المفهومة
من الكلام ثبوتية والتي في الخارج ايضا ثبوتية فقد تطابق التبيتان
ويسمى مثل هذا الكلام خبرا صادقا او سلبيين كقولك زيد ليس بقائم ولم يحصل
له قيام في الخارج فان النسبة المفهومة من الكلام سلبية والتي في الخارج ايضا
كذلك فقد تطابق النسبتان فيكون ايضا خبرا صادقا قوله بان تكون النسبة المفهومة
من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج او الواقع سلبية او بالعكس مثال الاول قولك
زيد قائم وتحصل له قيام في الخارج فالنسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما
في الخارج او الواقع في نفس الامر سلبية فلم تطابق نسبة الكلام ما في الخارج ومثال الثاني
كقولك زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الخارج او الواقع في النسبة المفهومة
من الكلام سلبية والتي في الخارج ثبوتية فلم تطابق نسبة الكلام ما في الخارج ويسمى

شئ منها خبرا كاذبا قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك اي تطابقه او لا تطابقه وكانت
النسبة الخارجية ملزومة للمطابقة وجودها وكاذبا نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم نفي
عن نسبة الاثنا الخارجية التطابق فتنتفي ان يكون الاثنا نسبة خارجية ضرورة
انتفاء الملزوم بانتفاء لازمه قوله اي فالكلام الاثنا ويحقق ذلك اي ويحقق القوام
الكلام الى الخبر والانشاء ان الكلام ان يكون نسبة اي المستفادة من لفظ قوله ويكون
اللفظ موضوعا لها اي لتلك النسبة المستفادة منه من غير قصد الى كون الكلام دالا
على نسبة خارجية عنه حاصلة في الواقع قوله مطابقة او لا مطابقة اي مطابقة تلك النسبة
الموجودة من الكلام للنسبة الخارجية او غير مطابقة لها قوله لابد وان يكون بين هذين
الشيئين اي القيام وزيد متغايرا بان يكون هذا ذاك اي بان يكون احد الشيئين عين
الآخر كقولك زيد قائم فان قائم هو زيد وزيد هو القائم قوله او بسلبية بان لا يكون
هذا ذاك كقولك زيدا ليس بقائم فان زيدا غير القائم والقائم غير زيد وهذا معنى النسبة
الثبوتية والسلبية قوله الا ترى الى آخره تأييد لقوله في بيان النسبة بان يكون هذا ذاك فانك
اذا اخبرت عن قيام زيد بقولك زيد قائم فقد دل هذا الكلام بطريق المطابقة على
حصول القيام لزيد وثبوته له قطعا قوله سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية
او ليست منها اختلفوا في النسبة بين الشيئين هل هي من الامور الموجودة في الخارج
ام من الامور الاعتبارية التي انما اعتبرت وجودها في الذهن والصحيح انها من الامور
الاعتبارية وسيعترف بذلك في قولنا ومع قطع النظر عن الذهن لابد وان يكون بين
هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية فانه قد يتوهم من ان النسبة من الامور الخارجية
قوله وهذا ينفي وجود النسبة الخارجية اي ينفي كون النسبة المتحققة في الخارج حتى يلزم
ان يكون النسبة من الاعيان الموجودة في الخارج قوله كالمصدر واسم الفاعل والفعل
وما شابه ذلك اي من بقية المشتقات كالصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم

اسم الزمان والمكان والآلة قوله والتخصيص هذا الكلام بالخبر اي لوجوده في الانشاء ايضا
لانه كما لابد للخبر من مسند اليه ومسند اذ كذلك الانشاء ايضا فما وجه التخصيص
واجاب عنه بعضهم بانه لما كان الخبر اصلا للانشاء وكانت المزايا والخواص المعتبرة
في علم البلاغة اكثر وجودا في الخبر خصص الخبر لذلك بها قوله لاجاءة الى بعيد
تقييد الكلام بالبليغ يعني ان مورد القسمة الذي هو الكلام البليغ بالبناء على ان يكون
فيه الزيادة على اصل المراد لغير فائدة فاذا اضافة الى قول المص لفائدة او غير
زيادة اي على اصل المراد وهو فحوى اما ان يكون مساويا لاصل المراد وهو المساوي
او ناقصا عنه وهو الايجاز قوله ويقابله يعني الاطناب والمساواة قوله من احوال
الجملة كالفصل والوصل قوله او المسند اليه او المسند كالقصر وغيره قوله مثل التأكيد
والتقديم والتأخير فالتأكيد راجع الى المسند اليه والتقديم والتأخير راجعان الى المسند اليه
والمسند قوله فالواجب في هذا المقام يعني ان الذي يهم المص في هذا المقام بيان
سبب افراد هذا النوع بعلم احوال قوله الجملة والمسند والمسند اليه مع انها داخلة
فيها وجعلها البواقي برأسها قوله وقد لخصنا ذلك في الشرح اي قد بينا سبب ذلك
في الشرح هذا يفيده هنا فليراجع قوله تنبيه التنبيه لغة التيقظ وفي اصطلاح
علماء المعاني عنوان بحث تقترن الاشارة اليه في الكلام لتبان بحيث لو جرى النظر
الى ما قبله فهم منه ما يطرح وهو هنا تغاير الصدق والكذب فانه لو تأمل قيل فيما
سبق ان اسند خارجا تطابقه او لا تطابقه حتى التأمل يعلم منه ان الكلام
الذي تطابق نسبته الخارج هو الواقع صدق والذي لا تطابق نسبته الخارج
هو الواقع كذب بدون السند لكن هنا شيء وهو ان المذكور في السند صحيح
لم يتقدم الاشارة اليه ليفرع عليه ما هب الى آخره واحد فهم في مرجع الصدق
والكذب غير مذكور في الكلام الا بين ولا اقل بعض الشارحين يحمل ان

يشير الى ما ذهب اليه الفوري وهو اعم مما ذكره في الاصطلاح قوله اختلف القائلون
اي اختلف القائلون بان الخبر منحصر في الصدق والكذب او غير منحصر فيهما على ثلاثة اقسام ثالث
فقال الاكثرون انه منحصر في الصدق والكذب وليس ثالث ثم القائلون بهما اختلفوا
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ان صدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدمها
وهذا هو المعول عليه وذهب النظام من القائلين بانحصار الخبر في الصدق والكذب
الى ان صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان اعتقاده خطأ كقول القائل
السماء تحتنا معتقدا ذلك وهذا اعتقاد غير صادق لمطابقة الاعتقاد ولقول السماء
فوقنا غير معتقد ذلك غير كاذب ولو كان مطابقا للواقع لعدم مطابقته لاعتقاد
المخبر وذهب النظام الى عدم انحصاره في الصدق والكذب بل له قسم ثالث وهو
صدق وكذب لانه ان طابق الواقع والاعتقاد فصدق وان لم يطابقهما فكذب
وان طابق احدهما دون الاخر فلا صدق ولا كذب ويشهد لذلك في كلام المحقق
والشارح قوله اي مطابقة حكم الواقع يعني مطابقة نسبة المفهوم من قولنا النسبة التي
في الواقع قوله وهو الخارج الواقع والخارج وقس آخر الفاظ مترادفة قوله
الشيئين اللذين وقع بينهما نسبة يعني بهما المسند والمسند اليه قوله لا بد وان يكون
بينهما نسبة في الواقع اي بالايجاب بان يكون هذا ذاك او بالسلب بان لا يكون
هذا ذاك قوله وعدمها اي عدم مطابقة النسبة المفهوم من الكلام للنسبة التي في الخارج
قوله وقيل صدق الخبر فائز النظام وهو في علم الجليل قوله اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ اي لو كان المخبر صوابا في اعتقاد الخبر خطأ يكون الخبر
خبرا كاذبا قوله السماء تحتنا معتقدا ذلك قصدا اي مع انه كلام كاذب باعتبار
الواقع طابق اعتقادا فاسدا قوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب اي مع انه
كلام حق بحسب الواقع خالف اعتقادا فاسدا قوله والمراد بالاعتقاد اي عند

عند هذا القائل اعني النظام ومن تابعه قوله قيم اي مطلق الحكم الذهني من غير نظر الى
قيد آخر معه قوله وهذا يشكل اي هذا الذي ذهب اليه النظام من ان مرجع الصدق
والكذب مطابقة الاعتقاد وعدمها مع قوله بانحصار الخبر في الصدق والكذب
يخبر الناكث قوله فيلزم الواسطة اي فيلزم على صاحب هذا المذهب الذي
بين الصدق والكذب وهو ان يقول بواسطة يخلو له انحصار الخبر في الصدق والكذب
وهو قائل له فاجيب عن هذا الاشكال بان مورد قسمه هو الخبر وكلام الناكث
ليس بخبر فلا يخلو عن الحكم الالزامي للخبر قوله اللهم الا ان يقال اعتذار ضعيف
عن ورود هذا الاشكال لما تقدم من العناية قوله اذ كاذب اي خبر الناكث داخل في
الخبر الكاذب قوله لان اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقته الاعتقاد بيانه
ذلك ان الصدق اعتبر فيه امران الحكم ومطابقة الاعتقاد فينتفي بانتفاء
احدهما اما الحكم فلان السماء فوقنا لم يعتقد ذلك حيث انتفت مطابقة
الاعتقاد فلم يخرج الخبر الناكث عن عدم مطابقة الاعتقاد فيكون خبره كاذبا
واخرج الخبر الكاذب قوله بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون الآية يستدل
النظام على ان صدق الخبر مطابقة الاعتقاد وكذبه عدمها بقوله تعالى اذا جاءك
المنافقون اي الكاذبون قوله لعدم مطابقة خبرهم لاعتقادهم لانهم يعتقدون خلافه
قوله خاتم كاذبا اي حال كونهم في ذلك الزمن غير مطابقا للواقع فظهر ان
الصدق والكذب باعتبار الاعتقاد لا باعتبار الواقع والا لما صح تكذيبهم في
الآية الكريمة للقطع بحقيقته قوله وورد هذا المستدل اي استدلال النظام
على مذهبه بالآية الكريمة مردود بوجوه تقدم اولها ان التكذيب راجع الى الشهادة
لا غاية في قوة قولهم ان نشهد انك لرسوله والله يعلم انك لرسوله وهم كاذبون

لانهم المنافقون الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم او الكذب راجع للمخبر به الذي
هو انك لرسول الله قوله باعتبار نفسها خبر كاذبا اي لانه الذي قولهم نشهد لانه
انشاء فلا يرجع الكذب اليه ولا الى نسبتهم اخبارهم بشهادة لان الاخبار
اذا اطلق مرجعه القلب ثم يكن شهادة قوله مصدر مضاف الى المفعول اي
اصله تشهيدهم اخبارهم بشهادة فحذف فاعل المصدر ومفعوله الاول واضيف
الى مفعوله الثاني والثالث ان الكذب راجع الى المشهود به وهو قولهم انك
لرسول الله لكن في الواقع يرجع دعواهم الفاسد واعتقادهم الكاسد انهم
يعتقدون ان خبرهم هذا حاكم على ما عليه حال المخبر عنه وهو الرسول صلى الله عليه وسلم
فيكون كاذبا عندهم وصار حاصل نفس الامر لوجود المطابقة فيه والحاصل انهم
اعتقدوا غير مطابق والحال انه مطابق لم فيكون اعتقادهم غير مطابق للواقع
فيكون قولهم انك لرسول الله غير مطابق للواقع في اعتقادهم مطابق له في نفس
الامر فالكذب راجع الى المشهود به في اعتقادهم حيث لم يطابق الواقع فيه فان
كان مطابقا له باعتبار الخارج قوله فيكون كاذبا اي فيكون المشهود به وهو قولهم
انك لرسول الله كاذبا باعتبار اعتقادهم وزعمهم فلا يكون سبب ذلك مطابقا
والله كاذبا في نفس الامر والحاصل ان الرد على الوجهين الاولين اما على سبيل المنع
وعلى الاخير على سبيل التسليم وهو ان يقال سلمنا ان الكذب راجع الى قولهم انك
لرسول الله لكن لم لا يجوز ان يكون في اعتقادهم ان مخبرهم مطابق للواقع وهذا الوجه
الرابع لا مبنى للمدعي قوله وانت لو تأملته اي بين الصدق والكذب فانه تكذيب
الخبر الى صدق وهو مطابقة الواقع والاعتقاد معا والى كذب وهو ما خالفهما
والى الاول صدق وهو ما علم انه صدق بالضرورة صدق عدم مطابقته
الواقع مع عدم الاعتقاد او مع انتفاء الاعتقاد اصلا كقول القائل السما تحتنا

عدم

تحتنا مع عدم اعتقاد ذلك او غير معتقد شيئا فهذه صور ثلاث مطابقة الواقع مع
مطابقة الاعتقاد او مع انتفاء الاعتقاد اصلا كقول القائل السما فوقنا
معتقدا للعكس مع انتفاء الاعتقاد اصلا وهذان صوران اخريان فهي اربعة قوله
مطابقته اي مطابقة الخبر للواقع ومع اعتقاد المخبر اي المتكلم بالجملة الخبرية كقول القائل الارض تحتنا مع اعتقاده ذلك
قوله مع اعتقاد المخبر ان خبره غير مطابق للواقع ونفس الامر قوله
اي غير حذف الضمير اي المطابق للواقع والاعتقاد وغير المطابق
لهما قوله وهو راجع الى غير وجاز تأنيثه باعتبار الاربعة اعني المطابقة
للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة للواقع
مع اعتقاد المطابقة اي مطابقة الخبر للواقع او بدون الاعتقاد اصلا قوله ليس
بصدق والكذب اي الخالي عن الصدق والكذب قوله فكل من الصدق والكذب بتغيره اي
بتغير هذه الاقسام الاربعة عند اي الجاحظ قوله احقق منه بالتغير اي بانه
بتغير الجاحظ نتيجة ما تقدم من مذهب الجاحظ من كل من الصدق والكذب بتغير الواقع
احقق منه بتغير الجمهور وبتغير النظام قوله الجمهور اعتبر في الصدق مطابقة الواقع
وفي الكذب عدم مطابقته للواقع والنظام اعتبر في الصدق مطابقة الاعتقاد
وفي الكذب عدم مطابقته له والجاحظ اعتبر في الصدق معا وفي الكذب عدم
مطابقة الواقع والاعتقاد فيكونا بتغيره احقق منهما لانه اعتبر فيهما شيئين
وكل من الجمهور والنظام اعتبر فيما شيئا واحدا فحق وجد الصدق والكذب
بتغيره وجد بتغيرهما وليس متى انتفى الصدق والكذب بتغيره احقق بتغيرهما
اذ لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم قوله بناء على ان اعتقاد المطابقة اي يجعل
ان الصدق والكذب عند الجاحظ مطابقة الخبر للواقع ومطابقة الاعتقاد

الخبر او عدم مطابقته للواقع والاعتقاد الخبر فحقيقته كل منهما مركبة من شيئين والذي
ذكره المص في الصدق هو مطابقة الخبر للواقع مع المخبر بان خبره مطابق للواقع
وفي الكذب عدم مطابقة للواقع مع اعتقاد المخبر ان خبره غير مطابق للواقع
فيكون حقيقة كل منهما شيئا واحدا معتبرا بالصدق قوله والتوافق ان ما ذكره المص
مبني على ان اعتقاد المخبر ان خبره مطابق للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد
قوله فمرجعه توافق الواقع والاعتقاد مع اي خبره اذ لو كان الخبر مطابقا للواقع
مع اعتقاد انه مطابق للواقع لتوافق الواقع والاعتقاد في مطابقة احد المتوافقين
يستلزم مطابقة الآخر قوله وكذا اي وكما لمطابقة مع اعتقاد ها عدم المطابقة
مع اعتقاد عدمها فانه يستلزم ان الخبر لم يطابق الاعتقاد ايضا توافق الواقع
والاعتقاد وعدم المطابقة احد المتوافقين يستلزم عدم مطابقة الآخر قوله على
اسرها اي على اعتبار الواقع عند الجمهور والاعتقاد عند النظام فيكون الصدق
والكذب بتغيير الجاحظ اعني بهما بتغيير الجمهور والنظام قوله بدليل افتري اي
يستدل الجاحظ على اثبات الواسطة وعدم انحصار الخبر في الصدق والكذب بقوله
تعالى حكاية عن الكفار افترى على الله كذبا الآية قوله ان الكفار حصروا اخبار النبي
صلعم فيهما يعني يستدل الجاحظ على مذهبه بالآية وكيفية الاخذ منها قوله على
سبيل منع الخلو يعني ان ام منفصلة لكن انفكاك منع في النوع وام يعاندها واعتقال
على سبيل منع الخلو مع انهما مانعة الجمع ايضا ومنع الخلو قد يطلق لمعنى الاعم فيشمل ما
الحقيقة ايضا قوله على ما سبق الى بعض الاوهام رد بعضهم من قول المص او المراد
غير الكذب ان الكذب هو ام بجنسه وهو انشاء والانشاء لا يتصف بالصدق والكذب
فيكون غير الكذب بهذا الاعتبار وقد اورده الشارح كما رايت قوله وغير الصدق
الى آخره هو اخبار حال المخبر غير الكذب وانما جعل قسيما لقوله افترى على الله كذبا

كذبا وغير الصدق انهم اي المنافقون لا يريدون به اعتقادهم عدم صدقه وانما
لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون اعاقول آثارهم عبارة الاصل عارية
لو روح الاعتراض عليها اذ لا يلزم من عدم اعتقادهم صدقه ان يكون
صدقا لاحتمال ان يجوز هم صدقه وايضا لا يلزم من عدم اعتقادهم صدقه
اعتقادهم كذبه لجواز انتفاء الاعتقاد اصلا قوله الذي هو اخص اي يعين
ان اعتقادهم هو اخص كثيرة فلا يكون مرادا نهم قوله اعم لانه يجامع
نفي الصدق في قوله ام به جنة اعني الاخبار حال الجنة قوله مرادهم اي مراد
الكفار وهذا بنيجة استدلال قوله حتى يكون هذا اي الاخبار حال الجنة
قوله ومن هم يجوز ذيم الراي وفيها قوله وهذا اي التاويل الذي ذكرناه عبارة
في قول المص وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه قوله لانه حينئذ ما قيل اي على عبارة
الاصل قوله لانه لم يجعل دليلا على عدم الصدق اي في المص لم يجعل قولهم لانهم
لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق بل جعل دليلا على عدم
ويلزم من عدم ارادتهم صدقه ان يكون صدقا قوله ورد هذا الاستدلال
بمنع دلالة الجاحظ على مذهبه بالآية المذكورة قوله لان الكذب اي الافتراء هي الكذب
عمد وقصد وقد عمد وقصد للخبر فيكون المعنى افتعل الكذب ام لم يتعمد
قوله وليس اي الاخبار حال الجنة ليس قسيما للكذب حتى يلزم ان يكون غير
بل قسيما لما هو اخص من الكذب وهو الافتراء الذي هو الكذب عمدا وقصدا فيكون
المعنى اعني الكذب عمدا وقصدا والكذب عمدا وقصدا غير مختص بحال دون حال
مطلق الكذب فيكون حصر المخبر الكاذب بزعمه في قوله اعني الكذب عمدا وقصدا
او عن عمد تفسيرا لنوعي الخبر الكاذب اي الكذب عمدا وهو المعبر عنه بالافتراء
والكذب لا عن عمد وهو المعبر عنه بالاخبار حال الجنة قوله احوال الاسناد

الخبري اي كما الاول من الابواب الثمانية المتقدمة في قوله وينحصر فما ابوآب احوال الاسناد الخبري
او ما في معناه على سبيل اللف والنشر المرتب حيث تكلم عليها على ترتيبها في
الذكر قوله ثم كلما او ما يجري مجراها اي يجري الكلام الذي قد عرف الذي قام ابوه
زيد وعمرو قام اخوه فان الذي قام ابوه في حكم الكلام وكذا قام اخوه و
ما شبه ذلك فقوله او ما يجري مجراها حتى به التتميم والاشمال قوله بحيث يفيد
الحكم فاعل يفيد ضمير مستتر فيه يعود الى الفهم المتقدم في قوله ثم كلما او ما يجري
مجراها والحكم مفعول به يفيد المذكور وقوله بان موضوعه الخ متعلق بالحكم قوله
لعلم سامعه اي المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء الكثر وقوله والخبر اصل
للانشاء اي الاتي ما خوذ منه اما بالاستحقاق كالامر والنهي واما بزيادة اداة
كالاستفهام والتمني ونحوها قوله مع تاخر النية عن الطرفين هذا جواب سوال
مقدر وهو ان يقال الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم احوال المسند اليه ثم احوال
المسند ثم احوال الاسناد فما وجه تقديم احوال الاسناد على الطرفين فاجاب الشارح
عنه بقوله اذ النحت انما هو عن احوال اللفظ اي واعلم ان ظاهر قول الشارح مثل
ما قيل يا فلان موضوع آخذ ما ثابت لموضوع الاخر مخالف لقواعد اهل المعقول
اذ المعتبر عندهم من جانبي الموضوع هو الذات ما صدق عليه ذات الموضوع اذ
موضوع بحذف المحمول فان المعتبر من جانبه ما صدق عليه موضوع المحمول فالمحمول ابدا اعم
من الموضوع او مساو له ولا يجوز كون المحمول اخص من الموضوع لاستلزام الحكم بالاخص
على جميع افراد الاعم فلا يصح ان يقال الحيوان انسان لكون الموضوع الذي هو
الحيوان اعم من المحمول الذي هو الانسان قوله انما يتحقق بعد تحقق الاسناد في اللفظين
بان يسند احدهما الى الآخر او يصير احدهما مسند اليه والآخر مسندا قوله وان بحث
ناشئ عنا اي بل الذي يبحث عنه انما هو المسند اليه والمسند مع قيام انفسهما الذي ذكر قوله

اي من ان يكون بصدد الاخبار والاعلام حول الشارح عبارة المتن
على ظاهرها اذ الخبر باعتبار معناه اللغوي اعم من ان يتكلم بالجملة الخبرية ولو لم
على ظاهره ولم يصح له الحصر المستفاد من انما او في قوله انما الحكم او لونه عالما به
لورود الجملة الخبرية لغير ذلك كالعلم واظهار الضعف وغيرهما فتعارض قوله رب اني
وضعفتا اني وقوله رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا وما شبه ذلك من الآيات
قوله واذ اي واذ لم يكن المراد بالخبر في قولهم المعنى قصد المخبر من يكون بصدد الاخبار
والاعلام لم يتكلم بالجملة الخبرية مطلقا كما هو ظاهر كلامه فلم يتم الحصر المذكور
لانتقاضه بنحو يا زيد ونحو ما ذكر من الآيتين قوله رب اني وضعفتا اني الآية لم تقصد به
ام مريم افادة الحكم ولا لازم لشيء من ذلك لعلمها تعالى لها لكن قصدت اظهار التحزن
والتاسف لعدم حصول مقصدها وهو حبيبة رجاءها حيث لم تتوقع ملقى بطنها
فيتوقع تحرير بيت المقدس ويكون من سدنته اذ لم يصح لذلك الا الذكور وقد
يحال للرضا في ذلك وما اصابها اعني ام مريم ان من ذلك ما اصابها من الغم
تكلمت بذلك الجملة الخبرية اظهارا لما اصابها مع علمها بان الباري يعلم علمها
وما اصابها من الغم وما شبه ذلك من قوله رب اني وهن العظم
مني وقوله بعدنا اليك وما شبه ذلك قوله واحترز بقيد الحكم عند اهل المعقول
بين الايقاع والوقوع ان الوقوع ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
والايقاع فعل النفس وليس المراد هنا ادراك الايقاع والا لما
امكن انكار الحكم مع تحقق ذلك فتدبر قوله وكونه مقصودا هذا جواب سوال
مقدر وهو ان يقال وكون الحكم مقصودا بالخبر الخبري بمعنى ان يتوجه اليه اغراض المتكلم
فاجاب بقوله وكونه مقصودا الخ وهذا اي كون الحكم مقصودا بالخبر يعرفه المسند مع

في قوله قوله لا يدل على ثبوت الحكم اي الحكم المستفاد من لفظ الخبر قوله والا اي وان
لم يكن المراد بقوله ما ذكر قال ان الخبر لا يدل على ثبوت الحكم وانما يدل على انتفاء ما ذكر فانه لم
يستفد كلامه اذ لا يخفى ان مدلول قولنا زيد قائم اي قوله وعدم ثبوته لما احتمال
عقلي يعني ان مدلول الخبر هو الصدق ليس الا واما الكذب فمحتمل عند العقل
احتمالا مرجوحا لانه مدلول له او مفهوم اللفظ قوله والا اي وان لم يكن
كون المخبر عالما بما اي بالحكم المستفاد من الخبر قوله وانه كما افاد الحكم افاد انه
عالم بالحكم اي كما وجد فائدة الخبر وهو ارتسام صورة المخبر به في ذهن المخاطب
كما يمتنع انفكاك اللازم عن الملزوم وليس كما وجد لازم فائدة الخبر وجد
الفائدة لجواز ان يكون الحكم معلوما للمخاطب قبل ورود عليه فيحصل له العلم
بلازم الفائدة دون الحكم لامتناع تحصيل الحاصل كقولك لمن حفظ القرآن
حفظت القرآن قوله وتسمية هذا الحكم فائدة الخبر جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال اذا كان الحكم يجوز ان يكون معلوما قبل الاخبار فما وجه تسميته
الخبر فاجاب قوله بناء على انه قد ينشأ الخ قوله واما ان يكون عالما بالحكم اي يكون
المخبر عالما بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه واما ادراك المخاطب عالما بالفائدة
والظاهر انه ينبغي ان يقال ان الخبر قد يكون لغرض ايقاع هذا هو الاصل
قوله منزلة الجاهل اي بفائدة الخبر او بلازمها او بهما قوله فينبغي له اي
ذلك المخاطب المنزل منزلة الجاهل قوله لعدم جريه على موجب العلم اي
لعدم عمله بمقتضى علمه قوله الصلوة واجبة الخ منزلت الصلوة مع علم بوجوبها
تركه منزلة الجاهل الخالي الذهن فالقى اليه الخطاب واذا نزل العالم منزلة الجاهل
جاز ان يعتبر خالي الذهن فينبغي ان يلقى اليه الكلام مؤكدا وجاز ان يعتبر متردد
فينبغي ان يلقى اليه الكلام مؤكدا استحبابا وان يعتبر منكرا فينبغي ان يلقى اليه الكلام مؤكدا وجوبا

بابو الفاء هنا هو الذي قوله لاعتبار خطأه اي طلبه اي يكتفي فيها بمجرد
قوله ولقد علمو الخ هذه الآية اوردها بثبت لاهل الكتاب العلم على سبيل التوكيد
القسمي واخرها بنفيه عنهم لانهم لما اشتروا وكتبوا التوراة بيدهم على خلاف ما
ذلك ماله في الآخرة من نصيب فنزلهم منزلة الجاهل حيث لم يجدهم نفعا فقيل
في حقهم وليبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون قوله بل تنزيل وجود الشيء
منزلة عدمه هذا ترق وانتقال يعني تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير وهو
قولهم ما رميت اذ رميت ولكن الله رمى روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما شد الامر
على المسلمين يوم بدر اخذ كفة من الحصى ورمى بها في وجوه المشركين وقال
شاهت الوجوه فلم يبق عين من المشركين الا ودخلت من تلك الحصا
نزلت قولك وما رميت اذ رميت فهو مع رميي حقيقة لكن لما كان الامر المرتب على
رميه ليس مقدورة البشر نزل رميه منزلة عدمه وحاصل ان ههنا تلوين
الشيء تنزيل العالم منزلة الجاهل كقولك لتارك الصلوة العالم الصلوة واجبة
وتنزيل العلم منزلة الجهل كقولك لمن تهاون بعلمه على اي لو كانوا يعلمون وتنزيل
وجود الشيء منزلة عدمه كقولك لمن رمى ما رميت اذ رميت قوله فينبغي جوابه شرط حذف
حذر بسببه ان ترجع بعوج اي اذا كان قوله فيما ذكر الخ اي ينبغي ان يفرق الخ
في المثال الذي ذكره قوله حذر عن اللغو اي ما لا فائدة فيه من اللفظ
قوله فان كان المخاطب الخ توضيح لما قبله وفيه خفي ضمن معنى الحمل الى المخاطب قوله
ان يخلو عن احد الامرين اعني الخلو عن الحكم والتردد فيه والانكار قوله اي يكون
يعني لا يكون المخاطب عالما بثبوت الحكم وانتفائه بان يكون خاليا الذهن
عنه اصلا ولا يكون المخاطب ايضا متردد ا في ثبوت الحكم ونفيه بان حصل عنده
طرفا الحكم والحكم النسبة ايقاعا منه او اقواما ليست بواقعة قوله وبهذا يتبين

فاد ما قيل أن توهم بعضهم ان خلو الذهن عن الحكم يستلزم خلوه عن التردد فيه فاعترض
على ع عليه بعض بان الخلو عن التردد فيه بناء على التوهم المذكور وورد عليه انه قد
عارا يتم قوله بان الحكم والتردد فيه متنافيان ز وان الجازم بشيء اذا ظن به بناء التردد
فيه الذي هو بسبب الطرفين وكذلك التردد في الشيء بناء الجزم به او الظن
به واذا كان الحكم والتردد فيه متنافيين فوجد كل منهما يدفع الآخر حتما يكون الخلو
عن الحكم مستلزما للخلو عن التردد فيه وان العكس فاندفع ما اورده المتوهم عليه فتدبر
المصنف قوله بحيث لفظ البيت المنقول يجوز ان يكون فاعل استغنى الذي ناب عن الجار
والمجرور هو المحكوم او الكلام اي استغنى المخبر او استغنى الكلام عن موكدات الحكم وكلاهما
صحيح قوله لكون الحكم بطل لهو مستغنى عن موكدات الحكم اي لكون الحكم في ذهن المخاطب
حينئذ وجوبيا اي حاصلا وجود الحكم الوارد ذهن المخاطب حاليا عن التردد والانكار فحينئذ
فحيث هنا تعليلية قوله حالة الانكار اي حالة طلب الحكم متحققة فيه وهو كالمستدرك لانه يغني ان الحكم
فيهما اي يجب ان التنبيه بين الموقنين اجابة وتنبيه قوله تردده اي تردد ذلك
المخاطب المخبر ويمكن الحكم في ذهنه بغير تنبيه قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز ؟
قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز الكن موافق ان يحكم الاستقراء هو نحو الكن يسترح
فيه اي في نحو الكن يسترح قوله منكر الحكم
اي حكم المخبر الملقى اليه قوله ازالة اي لذلك الانكار القائم في الذهن انما هو كذا بان
واسمية الجملة اي فقط لانهم لم يراعوا في الانكار كل ما لاحظوا في الهام الكلام
موكدا بما قدر ما عندهم من الانكار قوله وقوله اي قول المصنف اذكدتموا بصيغة الجمع
ولم يقل اذكدت بصيغة التثنية مع ان الكلام في المرة الاولى اثنان فقط لتعدد
وتكثر وغيرها على الخلاف المشهور مبني على ان تكذيب الاثنين تكذيب ما فوقهما
ثانيا كما او الكل اتحاد المرسل وهو عيسى عم والمرسل به وهو الايمان بالتوحيد

حد والا فالمكذب اولا اثنان اي وان لم يول الكلام عاد ذكرنا لم يستقم قوله
اذكدتموا بصيغة الجمع والمكذب اثنان فقط ويمكن ان يخرج على ما مر اي مر
ان اقل الجمع اثنان قوله وسمي الاولى اي القاء الخبر الى جاهل الذهن استرشادا
لعدم تيقظه بطلب من المخاطب وسمي الله اي القاء الخبر اي المتردد في
الحكم المستغرق له طلبا لانه مسبوق بطلب المخاطب تابلبا الحال فتصيب
الحال وسمي الثالث انكار المخاطب لورود تعجبه قوله اخراجا على مقتضى الظاهر
لم يكن فيه عدول عن ظاهر الحال قوله وهو اخص مطلقا اي وكل مقتضى الظاهر
اخص من مقتضى الحال مطلقا اي كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال وليس كل
مقتضى الحال مقتضى الظاهر فحينئذ مورد اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
يكون على مقتضى الحال وقد يكون على مقتضى الظاهر قوله وكيد ما نصب على الحالية
او على المصدرية اي وقد تاكيدا او تاكيد كثيرة وما زائدة لتاكيد معنى كثرة
كما في قوله تعالى ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالنسبة
الى اخراجه الكلام على مقتضى الظاهر حتى يلزم ان يكون اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر اكثر من اخراجه على مقتضى الظاهر مع ان الامر بالعكس فانه اخراجه على مقتضى
الظاهر اكثر من اخراجه على خلاف مقتضى الظاهر قوله مقتضى الظاهر يعرف الوقوف
بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر اي مقتضى الظاهر اخص مطلقا من مقتضى
الحال اذ قد يخرج من مقتضى ظاهر الحال ومقتضى الحال اعم من ان يكون حال
ظاهرا او غير ظاهر فمقتضى الظاهر اخص من مقتضى الحال قوله فيجعل على
كان السائل مترددا بان هذا المتردد الخبر اذا السؤال اعم من ان يكون بالفعل او
بالحال قوله اذا قدم اليا اي يجعل غير السائل كان السائل مترددا ان يبني المخاطب
كلام يستدرج الجملة بالخبر اي بالكلام الخبري الآتي بعد من اي جنس هو وقوله

ينظر الساعي نظر غير السائل الى المخبر في الكلام السابق يستفيد منه وراء المخاطب فيدل
اي قوله تعالى وان تخاصني في الذين ظلموا انهم مغرقون بما يحسب العرف ان الخبر انما في
بعده عن جنس العقاب فكان المخاطب به وهو نوح ع لم يزدد منه اي نوع من انواع العذاب
اذ قام عنده قوله يلوح بالخبر تلويحا اي يشير اشعارا خفيا قوله فصار المقام
يقتضي هناك تردد بالفعل وانما المقام صالح ان يتردد فيه قوله في انهم اي قوم
نوح ع قوله مولكدا اي محكوما عليهم التأكيد هنا استحساني قوله الغرض ان المخاطب سيزداد
استرسالا في البيان الآتي كما ستعرف قوله ويجعل غير المنكر اعم بقرينة المنكر اعم من الحاجي
والعالم بالحكم والمتردد فيه بقرينة المقام قوله منزلة المنكر ويجعل كمن اذا ظهر عليه شيء من
امارات الانكار وهذا ايضا مستفاد مما ذكر في اخر تنزيل الحاجي والعالم منزلة المتردد
والمثال المذكور في المتن للاول قوله امارة اي علامة عليه قوله عارضا اي محمولا
على الوجه الذي يقتضيه الحزم قوله بقطرنا بالقاف بعد الطاء المهملة اي جانبه اذا اتاه
على اعلم فطريه اي جانبيه قوله ان يدرس اي يمحى قوله ويجعل المنكر كغير المنكر
بصدد بالحاجي والعالم بالحكم والمتردد فيه والمراد هنا الحاجي قوله مالك تأمل
ما لكم موصوف فيه بشيء فيصدق على المسوح والمناهد وغيرهما قوله اي
ارتيابكم اي شكوكم مع انكاره قوله ان يكون حقا اي يكون ذلك الشيء الدال
على حقية الحكم المنكر في نفسه ثابتا معلوما لك يقينا وعلما قوله وغيره اي غير ما ليس اي ليس
الكلام الى البهت والشغب او غيرهما مما يمنع المسلم مجرد ذلك من الارتياب على خلاف
حقيقة المسلم مما لو تأمل المنكر رجع عن انكاره واعترف بحقيته
واختياره حقيقة وقيل معنى كونه حقا اي كون ذلك الشيء الدال على حقيته
بحيث ذلك المخاطب المنكر المنزل منزلة غير المنكر لو تأمل ان ذلك الشيء موجود في الخارج

ه قوله مجرد وجوده لا يكفي في الارتياح لامكان ان يكون ذلك الشيء موجودا في نفس الامر
ولم يكن مشاهدا او معلوما له فلا يمكنه التأمل فيه لعدم حصول وجوده فلا يكفي
في الارتياح وجوده في نفس الامر قوله وبذلك التأكيد اذ ذاك اي بجعل المنكر كغير
المنكر لما مر من الدلائل والعلامات لا يقتضي الظاهر ان يقال الا ريب فيه
ولعل الوجه ان يقول لا ريب بالفتح لاستغراق الجنس فالحكم هو نفي الماهية
للاستغراق دون ما فهموه مما اخرجوه مما يقتضيه الظاهر لا عما نحن فيه قوله وبيانه
اي بيان كون لا ريب فيه مثالا لجعل المنكر كغير المنكر قوله وهذا الحكم عما ستعرف شيئا
من الحاجيين اي يقوله ان القرآن مظنة للريب فينكرون الحكم بكونه ليس بمظنة للريب
او لا يسعى ان يرتاب فيه وحق صحيح ان يجعل لا ريب فيه مثالا لتنزيل المنكر
كغير المنكر ويكون مما نحن فيه وهذا بخلاف ما لو ايقناه بما ظاهره فانه لا يكون
من كثرة الارتياب في ذلك بحيث نفهمه عند سبيل الاستغراق بان الحكم الذي
يجعل الانكار في حكم انكار يجب ان يكون مطابقا للواقع اما اذا لم نتمثل لنا
المنكر ارتداع عن انكار الحكم وهذا الحكم اعني نفي الريب عما سبيل الاستغراق
ليس كذلك لو اجري على ظاهره لنفي الريب في الواقع فلا دليل عليه بل نزل
الانكار المنكر فيه وتأويله بما وجدناه اخرجها واردنا نفي ما نفي وجود الريب منزلة
عدم بناء على وجود مايزيله فيما هذا هو نظير التنزيل وبيانه ان يكون الكلام
حقيقة نفي كون القرآن محلا للريب وهذا هو الصحيح جعل قوله لكن نزل الكلام
منزلة عدمه اي فلذلك انتفى ايهام الخبر مجرد اي التأكيد قوله والاحسن ان يقال
اذ اي الاولى ان يجعل لا ريب فيه نظير التنزيل ووجه التبع منزلة عدم
عقيبه لتنزيل المنكر منزلة غير المنكر كما يتبادر قوله فاذا نزل ريب المرتابين
منزلة عدم اي حيث قيل لا ريب فيه اي سبيل الاستغراق وما ذلك التنزيل

يهم منزلة عدم تعويلهم واعتمادهم على ما معهم من الدلائل الظاهرة والبراهين القاطعة
والاخبار بما يأتي فيه كيف من الاشياء كيف يصح انكاره قوله تعويلهم بما ما يزيل اي
اعتمادهم واحالتهم بما ما يزيل ريبهم فما معهم في الآيات البينات يمنع نفي الريب
عنه على سبيل الاستغراق قوله كما نزل الانكار منزلة عدم الشك اي تعويلهم واعتمادهم
بما ما يزيل الشك انكارهم لو بنا ملوح وللقائل ان يقول هو بصدد التعليل والتنظير
لتنزيل المنكر منزلة عديم التردد وجود الشيء منزلة عدمه مطلقا فكيف يصح
قوله كما نزل الانكار منزلة عدم بل ينبغي ان يقال كما نزل وجود الشيء منزلة عدمه
ليكون نظيرا للتنزيل المنكر منزلة غيره فليتأمل قوله اي مثل اعتبار الاثبات يعني
مع تراخي التأكيد مع الخلو والتأكيد مع المقترن وحسن التأكيد بقدر
الانكار مع المنكر قوله وعلى هذا القياس حاصله ان التأكيد كما يفترض في الاثبات امتناعا
واستحسانا وحسنا بقدر الحاجة كذلك يفترض في النفي ايضا امتناعا واستحسانا وحسنا
وحسنا بقدر الحاجة اليه قوله ثم الاسناد اعلم يعلم ثم هو بالاضمار ليتقدم ذكر الاسناد
لئلا يتوهم انه مختص بالاسناد الخبري اذ هو المتقدم ذكره والمراد هنا شمول
الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا وما قول الخياه ان اعتبرت المغايرة بلفظها
كانت الثانية عين الاولى وان اعتبرت المغايرة بلفظها كانت الثانية غير الاولى فالكرسي
الكلي تختلف في بعض الصور باختلاف المعرف فنحو ما نحن فيه اعني قول المصنف ثم الاسناد
فانه غير الاول مع اتحاد اللفظ واختلاف المعرف نحو الله هو الذي في السماء اله وفي الارض
اله فان الاول عين الثاني مع اتحاد اللفظ قوله فنحو حسن عطية التوفي بين الحقيقة
العقلية والحقيقة اللغوية ان الحقيقة العقلية في الاسناد وهو كما قال المصنف اسناد
الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والحقيقة اللغوية في المفرد اعني
طرفي الاسناد فقد يكون الاسناد وطرفاه حقيقة وقد يكون كذلك وبيانه

في تفصيل وباكا الاسناد العقلي عند المصنف في الحقيقة والمجاز قد يكون حقيقة
وقد يكون مجازا وقد يكون حقيقة وقد مجازا كما مثل له الشارح عدل ان
التعبير بالمتصل المشعر بالحصر في المتبادر منه عند اهل الحقيقة وان جاز ان
يكون ما نقل الجوهري عن الحلواني في التعبير الدال على عدم الحصر قوله كون الحوت
والانسان حيوانا خارج عن تعريف الحقيقة حيث لم يكن المسند فعلا او
فعل ومن يتعرض المجاز حيث لم يكن المسند فعلا او وصفا مسند الى غير ما هو له
فيكون قسما ثانيا للاسناد ليكون حقيقة وقد مجازا قوله وجعل الحصر في
الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاسناد بناء على ان الحقيقة يعال اسناد حقيقة اذا كان
الى ما هو له واسناد مجازا اذا كان الى غير ما هو ويتصف بهما النفظ مجازا باعتبار
استعماله في الاسناد قوله فيخرج علم المعاني لقائل ان يقول لم يكتفي بخروج الحقيقة
والمجاز في علم المعاني عما هو احوال اللفظ بل لابد من ان يكون من حيث يطابق
اللفظ مقتضى الحال قوله كالمصدر اي ترك اسم الزمان والمكان والآلة مع انها مما
انها الاسناد اليها شائع كما يصح الاسناد قوله فان الضاربة لزيد والمضروب به لعمرو
اي فيكون اسناد الضرب الى زيد كما هو ليتم بناء الفاعل نحو ضرب زيد حقيقة و
المجهول عما هو لم يسم فاعله نحو ضرب عمرو حصص ليتوافق كل صيغة اسناد الفعل
الى ما هو له الاسناد الاول عما جهة صدوره منه وفي الثاني عما جهة وقوعه عليه قوله عند
فيه تعميم لان مدخل يطابق الاعتقاد قد لا يطابق الواقع فان ما قال اسناد الفعل الى ما هو
سادر الى ما هو له في نفس الامر وما قال عند المتكلم شامل لما يطابق الواقع اعتقاد
المتكلم قوله في الظاهر تعميم لان الاسناد المذكور يعني سواء كان ما عند المتكلم اعتقادا
او في ظاهر صار حقيقة ايضا فيشمل ما يفهم من ظاهر كلام المتكلم وان لم يكن اعتقاد
او حاله قوله والحق اي مع هذا التعريف الذي ذكره المصنف للحقيقة العقلية

قوله الى ما يكون هو اى يكون ذلك الفعل المسند اذلك المسند اليه قوله على انه غير ما هو له اى بان لا ينصب المتكلم قرينة حالية او مقالية تجعل الاسناد الى غير ما هو له قوله او معناه عطف على الضمير المستكن في يكون اى يكون ذلك الفعل مسندا الى ما هو له او الى غير ما هو له قوله سواء كان ذلك الفعل او معناه مسندا اليه ان يكون ذلك المسند قائما بذلك المسند اليه وصفا له في الخارج وحقا ان يسند اليه لا الى غيره كقولك ضرب زيد عمرا فان الضاربية وصف قائم بزيد وحقا ان يسند اليه وكذا ضرب عمرو بناء للمفعول فان المضروبية وصف قائم بعمرو وحقه ان يسند اليه وقس عليهما ذلك قوله سواء كان محلوه امرا او غيره نهيا سواء كان ذلك الفعل او معناه المسند الى ما هو له مما يطلق عليه يجب عرض اللغة ان يكون فعلا امرا وحلفا او نحو فعل يفيد التعليم كزيد قائم فان الغرض افادة قيام زيد وان كان الجميع راجعا الى الامر ان اهل اللغة لا يتفرغون الى تدقيقها بعد ما تبين المتكلمين فلا قادح في ذلك يجب الغرض قوله سواء كان ذلك الفعل ومعناه صادرا عمن هو له باختياره كضرب وقام او صادرا عنه بغير اختياره كمرض ومات فان الاسناد فيها حقيقة بحسب مقتضى اللغة وان كان ذلك صادرا عمن قام به بغير اختياره وهذا التعريف يشتمل على جميع المذاهب واذا علمت ذلك فالحقيقة العقلية اقسام اربعة مطابق للواقع والاعتقاد كقولنا المؤمن انبت الشعر البقل وغير مطابق لهما كقولك جاءني زيد وانت خاصة تعلم انه لم يجئ او مطابق للواقع دون الاعتقاد كقول المعتزلي لمن يعرف حاله وهو يخاطب خالق الافعال جميعا قوله وهذا المثال متروك في الحق اذ لم يقل به احد يعلم ما خالفه من قولي الجاحظ انبت الربيع البقل فانه مطابق للاعتقاد دون الواقع فيسقط منه المطابق للواقع دون الاعتقاد مثل الثاني والحال انك خاصة اي دون الخاصة يعني ان تقدير المسند اليه في قوله وانت خاصة تعلم انه لم يجئ اذ لو علم الخاصة ايضا ما تعلمه انت كونه حقيقة اي اذا كان الخاصة ايضا عالما بعدم مجيء زيد فانما ان يعلم بعلم المتكلم او لا ثم لم يعلم فجعل على السهو ويكون

ذا الاسناد حقيقة وان علم بان المتكلم عالم ايضا بان زيدا لم يجئ فانه غلط فيه مجازي عن الحكم المجاز وان لم تكن نسبة المتكلم الا ما ذكره وكان كلامه هذا قوله ويجوز ان يكون المتكلم فذ جعل علم السامع اي اغاية هذا المجاز اذا كان المخاطب عالما وعالما بان المتكلم عالم وكان هناك علائق صحيحة لو طرح في محل الاسناد جاز وصح الحكم قوله وهي بحسب المجاز هو اما راجع الى الشيوع فوق النسبة او الى وقوعها قوله ويجوز في الاثبات اعني حكم بالاثبات مع ان في النفي ايضا كذلك لان الحقيقة ويجوز في النفي فانها مع الاثبات للاثبات اذا اردت نفي شيء تتصوره او تتصور منشأ ذلك الشيء فتحكم عليه او لا تسلب فظهر ان الاثبات امر النفي وتخصيص المجاز بالاثبات بالنظر الى الاصل قوله واسناده مجازيا اي ويسمى ايضا الاسناد مجازيا والمجاز في الاسناد الى الطرفين قوله الى ما هو بمنزلة اسم المفعول اي ما يلابسه الفعل او معناه فمعنى غير محل وصفه ما يجب كون الفاعل في المبني للفاعل او يغلب كونه فاعلا له يعني انما يكون الفعل ومعناه مسندا الى غير ما هو له اذا بني ذلك معناه للفاعل واسند الى غيره او بني للمفعول واسند الى غيره قوله سواء ذلك الغير هذا لفهم لعبارة الكتاب ودفع اعتراض ورده بعضهم على المصنف قوله اسناد الفعل الى ذلك الغير المسند اليه ما يشبه ان يقدر غير ينبه بقرينة الحال او المقال على ان المراد بالاسناد الى غير ما هو له ما يعم الاسناد الى ظاهر حال المتكلم او قرينة قوله وهذا اي وهذا الذي ذكرناه من تعميم الغير بقرينة بعض المقامات قوله اراد اي ما هو بحسب الواقع غير ما هو له قوله عند المتكلم في الظاهر وذلك بان ينصب قرينة على انه لم يرد الاسناد الى ما هو له وذلك انما يتحقق بمجموع امرين احدهما عدم العلاقة بين الفعل ومعناه وبين ذلك الغير المسند اليه وهذا معنى قولنا اولا فيكون مسندا الى غير ما هو له قوله واذا اراد غير ما هو له اي واذا اراد المتكلم بحسب ظاهر حاله ان يكون غير ما هو له بحسب الواقع وفسر الامر بالارادة لما ذكره بعض افاضل المحشين من ان تعريف المجاز بما ذكر

حين سئل قول الجاهل انبت الله البقل واسناده الى الفاعل في الواقع ليس غيرا
بل هو له حقيقه فيلزم ان يكون مثل هذا مجازا مع انه مجاز باتفاق واتفاقهم
الى السبب الذي هو الجاهل وان كان يرى ان الربيع هو المنبت الحقيقي لكنه يعترف بان السبب هو المنبت
فكيف يكون هذا الاسناد عندهم الى غير ما هو له قوله ما يؤول اليه اي يطلب المخاطب حقيقه
بترجيح ويؤول اليها الاسناد قوله او الموضع معطوف على ما يؤول الى الحقيقه والمعنى
هكذا ان تطلب ما يؤول اليه الاسناد من الحقيقه او تطلب الموضع الذي يؤول اليه
قوله من الفعل متعلق بتطلب ومن ابتدائية وقوله وحاصله اي حاصل التاويل ان
يطلب المتكلم قرينه صارفه اي مانعه للاسناد عن ان يكون الى ما هو له قوله للتعرض عن
اي لترك الحقيقه وترجيح المجاز قوله ملابسا بما صيغ اسم المفعول منه اي له متعلقات
كثيرة من الفاعل الى آخره قوله كمريض ومرجى ما وزن فعيل وفعيل كقتيل وصيتي
ومرجح ومرجي ومرتجى وغيرذلك قوله ملابس الفاعل اي ملابس الفعل
او معناه بحيث يلزم الفاعل من حيث ان الفعل او معناه قائم به وصادر عنه وملابس
المفعول من حيث انه واقع عليه وملابس المصدر من حيث انه جزء مدلوله وملابس الزمان
من حيث انه جزء مدلوله او ملزم به وملابس المكان من حيث انه ملزم للحدث الذي
هو جزء مدلوله وملابس السبب انه هو الفاعل والباعث عليه قوله ونحو هذا
كالتمييز والمستثنى وغيرهما قوله فاسناده الى الفاعل اي اسناد الفعل الى الفاعل
الذي لا يكون سببا نحو بنى الامير المدينه وانشا مصدرا وانشاءا وامكانا فالالف
والنون في الفاعل والمفعول للمبالغه راجعه الى الفاعل والمفعول المذكورين في قوله
يلابس الفاعل والمفعول به قوله اذا كان مبتدا له اي اذا كان الفعل او معناه مبتدا للفاعل
واسندا اليه او مبتدا للمفعول واسندا اليه حقيقه نحو ما بنى الفاعل واسند الى غيره
او بنى للمفعول واسند الى غيره فانه لا يكون حقيقه بل مجازا قوله كما مر في الامثله

ز اي في قول المصنف كقول المؤمن انبت الله البقل ونحو قول الجاهل انبت الربيع الفعل
ونحو انبت جاز زيد وانت تعلم انه لم يجئ قوله واسناده الى غير ما اي واسناد
المبني للفاعل الى غير الفاعل والفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به للملابسة اي
لاجل ان ذلك الغير يصير ظرفا لما هو له من حيث ان ذكره مقارنا به يستلزم الفعل او يتعلق
به وان اختلفت جهة التعلق باسناد مجازي عقلي فالمعنى الاسناد عما هو له لغيره
لمناسبة اياه في الملابسة المصححة لاستعمال اسم الاسد الثابته له في الجراءة قوله
عينة راضية توجيه المجاز في هذا التركيب ان الرضى صفة الراضي حقيقة
الكلام رضي المرء عينة فاسند الفعل الى المفعول لما بينهما من ملابسة ان يبنى له فبعني
رضيت العينة وهو متى كونه مجازا ان سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل
واسند الى ضمير العينة قال الامير اي ان صار المفعول فاعلا قوله وسيل مفعم توجيه
المجاز في هذا التركيب ان اتصاف السيل بالامتلاء اتم من اتصاف الوادي
الذي ملاه فاسند الفعل الى المفعول في التقدير من غير ان يبنى له فصار اتم السيل الوادي
وهو متى كونه مجازا ان سبك من اسم مفعول وقيل سيل مفعم بفتح العين وتسكين
اسم المفعول الى ضمير المفعول الذي كان في الاصل فاعلا قوله فجعل الفاعل مفعولا
بما عكس المثال الاول اي انه جعل فيه المفعول فاعلا قوله وشعر شاعر توجيه المجاز
فيه ان شاعر مبني للفاعل واسند الى غيره وهو ضمير شعر الذي هو المفعول الواجب
الى المصدر وحقيقته شعر الرجل شعرا اسند الفعل الى السبب مع بقاء كونه سببا
للفاعل فصار شعر شعر الرجل فكان بكثرة صار الشعر نفسه شاعرا وهذا معنى
كونه مجازا ان سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل واسند الى ضمير المصدر فصار
ما كان في الاصل مصدرا فاعلا قوله فاو وجه الاولوية ان الشعر وان كان في
الاصل مصدرا يطلق عليا نظم كما في علم الشعر في الكلام المنظوم نحو قلت شعرا

مع بقاء كونه سببا للفاعل

يكون بمعنى المفعول به فلا يكون مثالا آخر بل داخلا في كونه مفعولا به تأمل

راضية ففتح الكرار قوله جد جده حصحصة الحق الجد الجد بمعنى الحق فحذف الفاعل واسند الفعل المبني له الى المصدر مبالغة فصار جد جده مجازا والجاد هو صاحب الجد وهو قائم به الجد انتفض الجمل قوله ان الشعر هنا بمعنى المفعول يمكن ان يجاب عنه بان كونه بمعنى المفعول لا يخرجه عن كونه مصدرا نظرا الى اللفظ فصح تنبيل باعتبار اسناده الى ضمير يرجع الى المصدر فليتأمل قوله وناره صام الخ توجيه المجاز فيه ان اضافة هذا التركيب وهو صام النهار ناره اي في ناره ثم حذف الفاعل واسند الفعل المبني له الى الزمان فصار صام نهاره وهذا امتع كونه مجازا ثم سبك من الفعل اسم فاعل وجعل به عن النهار فصار نهاره صائم اي هو فيّ صائم ضمير يرجع الى النهار هو فاعل الصوم المسند اليه الصوم باسناد مجازي لان الصائم هو المتخفي النهار قوله وان جاد اصل التركيب وحقيقته جرى ما النهر اي في النهر فحذف الفاعل واسند الفعل الى المكان فصار جرى النهر وهذا امتع كونه مجازا ثم سبك من الفعل اسم فاعل واسند الى ضمير النهر واسناد الجاري الى النهر مجازي لان الجاري هو الماء في النهر قوله وبنى الامير المدينة الخ اصل هذا الفعل المبني للمفعول سبب الامير فحذف الفاعل واسند الفعل الى السبب الآمر فصار بنى السبب الامير المدينة وهذا امتع كونه مجازا قوله انبأ الربيع وجرى النهار مثالا للمجاز العقلي في النسبة الاضافية فان اسناد الانبات الى الربيع والجري الى النهر اسناد مجازي لان الانبات في الحقيقة لله والجري للماء قوله شقاق البيت وهو كسر الفم والشفة في النسبة الاضافية والاصل شقاق الفم وهو كسر فيها وكسر الناس في النيل والنهار تحذف الزوجين واضيف الشقاق الى ما هو فيه مجازا عقليا سبيل المجاز وكذا حذف الناس واضيف الكسر الى النيل والنهار مجازا قوله نومت الليل واجريت النهر فمثال المجاز العقلي في النسبة الايقاعية والاصل نومت

[illegible] غيره

ستة في الليل واجريت ما النهر فحذف ما هو الفعل ان يقع عليه واوقع على غيره وهو الليل والنهار مجازا قوله ولا تطيعوا امر المسرفين استشهاد للمجاز العقلي في النسبة الايقاعية وتوجيه المجاز فيه ان حقيقته ولا تطيعوا المسرفين في امرهم او المطاع هو الامر فحذف المسرفين الذين هو الفعل ان يقع عليهم وقع على امرهم مجازا ثم اضيف الامر الى المسرفين لبسا قوله والحذف المذكور انما هو لاسناد هذا اعتراض على المص حيث لم يجعل توجيه انواع المجاز الا ان يراد بالاسناد مطلق النسبة هذا اعتراض آخر على المص حيث لم يجعل المراد بالاسناد في قول المص اسناد الفعل او معناه مطلق النسبة سواء كانت اسنادية او اضافية او ايقاعية او غير ذلك لكن تمثيل المص بالبيت لذلك لانه لم يات عثال الا من الاسنادي قوله انبأ الابناء اي مفعول ذلك قوله لكن لا تاويل فيه اي عند المتكلم قوله وكذا شفى الطبيب المريض اي وايضا منه ايضا نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض مفعول ذلك فان وان كان الى غير ما هو له في الواقع لا ان الذي هو امر تكلم لا تاويل فيه عند المتكلم لانه مراده ومعتقده قوله اخراج الاقوال الكاذبة قد علمت ان التاويل يجب فريته صادقة عند ان يكون الاسناد الى ما هو له والكاذب لا يجب فريته بما كذبه بل يجتنبها بالمكنة في تزويجه واخفائه قوله فقط اي دون قول الجاهل مع انه ايضا يخرج بذلك قوله وللبيت عليها هذا اي التعريف بالكاذبة قوله من دابة الخ اصل من عادته قوله واعترض عليها بانها اخراجه اي هذا اعتراض من التاريخ على المص انه كما ورد الاعتراض على الكاذبة حيث اخرج الاقوال الكاذبة مع خروج قول الجاهل ايضا الذي ورد على المص حيث اخرج قول الجاهل مع دخوله ايضا

الاول انكاره ايضا ولم يحم اويجاب تقدير عدم العلم او القرائن بستر التاويل فيه اي في
ترديف المجاز قوله وليس اه من باب عدم العلة عما المعلول اعني كالعداوة الكونية الوجوبية
والفوق والمرتزها والمعنى لم يعتقد ظاهره وذلك ينصب قرينة حالية او
حالية على عدم ارادة ظاهر الاسناد وهو يحمل على المجاز قوله انتفاء التاويل اي
اي حين عدم العلم او القرائن بحال المتكلم وحاصله ان يكون هو اي بان يكون المتكلم
متصفا على صيغة اسم الفاعل لظاهر الاسناد فكون الاسناد حقيقة وحاصل ان الاصل
ابقاء الاسناد على ظاهره حتى يقوم دليل على خلافه قوله كالمسند الى الكلام كما اسم يعني
مثل وهو صفة مصدر محذوف والتقدير حين يعلم ويسند على انه لم يرد ظاهره بالمسند اليه
مثل المسند الى على ان الاسناد مجاز قوله حال على تقدير القول اي مقولا فيه ذلك ويجوز ان
يكون صفة اي قولا فيه ذلك ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصغي ما شئت وما ترى
الثاني قوله او كون الامر عند ي قوله او كون الامر عند المجراي فلا يحتاج الى اعتبار القول
لعدم الاحتياج اليه قوله حتى انه بفتح الهمزة لوقوعها بعد حرف الجر وهو على قوله
يسند اي حين قوله على انه اي على ان الاسناد مجازا اي فيكون الاسناد مجازا اي قبل قيام
قرينة او سبب فيكون اي قبل مجيء القرينة فيكون المجاز والمعنى هو اسم تعالى سبب
مرور الليالي والايام قوله حاصله نعم المجاز العقلي باعتبار طرفيه وهو ربما يقع اتهام
ان طرفيه اما حقيقتان او مجازان والاول مجاز والثاني حقيقة او بالعكس وهذا
التقسيم يجري في الحصة العقلية ايضا قوله نحو انبات ربيع البقل كل من الطرفين
المذكورين اي الانبات والربيع مستعمل في غير الموضوع له هو قوله احيى الارض شباب
الزمان كل من الطرفين مستعمل في غير ما وضع له فان احيى مجاز عن اسب وشباب
الزمان مجاز عن الربيع قوله والحاصل في الحصة اعطا الجراي فيكون هنا
مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا قوله وهو في الحصة كونه الجزء الى
آخره اي الشباب في الحصة معناه كون الجزء اي فيكون مستعملا في زمان

من الربيع مجازا قوله اسب البقل شباب الزمان فاعلم ان الطرفين وهو انبت مستعمل في حصته
وهو شباب الزمان مجاز عن الربيع وكذا المسند حصته بعض اسب قوله والمسند اليه مجاز
بعض شباب الزمان انه مجاز عن زمان الربيع قوله وهو اي الارض الربيع في عكسه بعض فيما
المسند مجاز والمسند اليه حصته قوله وجه الانحصار في الاربعة وهي كون الطرفين
حصصا نحو اسب الربيع البقل او مجازين نحو احيى الارض شباب الزمان او المسند
حصته والمسند اليه مجازا نحو اسب البقل شباب الزمان او المسند اليه حصته والمسند
مجازا نحو احيى الارض الربيع قوله فيكون مفرغا اي فيكون المسند مجازا مشروطا مفرغا البتة
قوله مستعمل يجوز على الوصفية بمفرغ واحترز به عن المفرغ على الاستحالة فانه وان
كان موضوعا بحيث لا يتصف بالحصة واما بالمجاز ما لم يستعمل في حقيقة او
مجاز قوله وهو في القرآن كثير اختلفوا في المجاز العقلي هل هو واقع في القرآن ام لا فذهب
المجاز في المفرد فذهب قوم الى ان كثيرا منها واقع فيه وذهبا خرون الى ان شيئا
منها غير واقع فيه والصحيح هو الاول وهو مختار المصنف وقوله كثير في القرآن يعني
كثيرا في نفسه لوقوعه فيه في موضع كثيرة لانه بالنسبة الى الحقيقة العقلية
حتى يكون المجاز العقلي في القرآن اكثر منه الحصة بل الامر بالعكس قوله لمزيد الاهتمام
اي لمزيد التخصيص حتى يكون كثرة المجاز العقلي مختصة بالقرآن دون السنة والشعر بل
هو كثير في القرآن وفي غيره من الكلام الفصيح فالعدول لمزيد الاهتمام الذي اختصاص
قوله واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا فيه شبه اقتباس حيث لم يقل تضمين
نحو قوله تعالى او كقوله ربح او نحو ذلك والاقتباس ان يضمن الكلام شيئا من القرآن
او الحديث حاصة لا على انه من كلام من يتكلم قوله واذا تليت عليهم اياته زادتهم الى آخره
يوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا والمعنى ان اسناد زادتهم الى ضمير
مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الايات سبب لها اي لكون الايات سببا للزيادة قوله

لانه سبب آمر ايجاد او فرعوني سبب آمر للذبح وان كان الذبح حقيقة بالجن لكنه مسند الى سببه
الامر وهو فرعون قوله وسبب الاكل وسوسة الشيطان مسند الى الشجرة والاكل منها سبب نزع
الباس وسبب السبب للشيء سبب لذلك الشيء قوله وهو منصوب بما انه مفعول به لتشوقت اي لانه نصب
على القرينة قوله وانما يجعل الولدان كبيا المجاز قرينة لمشاد يجعل الى ضمير اليوم وهو اعني
الجعل فعل الله قوله كناية عن سنريه اي سنراه ذلك اليوم قوله عند قائم القيمة اذ اخبر
عن القيامة وبقائها قوله او عن طوله ايضا كناية عن طوله وان الاطفال اه قوله نسب الاخراج
الى كاسه يعني الى وعصاه اخراج اهتز دفانها للارض وخراجها قوله واعاقال ذلك
يعني قوله غير مختص بالخير قوله توهم اختصاصه بالخير من الاثبات والنفي ينتصف بما
الذات على ما مر اوضاعه الخير المحمد المصدق والكذب ذم على ما ذكره الشارح في قوله تعالى يذبح ابناءهم
الزمانا قوله وهاهنا سبب امر فيكون الاسناد الى السبب آمر كما في قوله تعالى يذبح ابناءهم
وانما نسب الذبح الى فرعون قوله وانما قال ذلك ليثبت الربح وجه التشبيه كونه اسنادا
الى السبب في الاثبات قوله العالي المطلق صدور الفعل كالامر والقاضي كالنبي
ليثبت النزع جاز المجاز فيه في اسناد جاز الى ضمير النبي وهو انا انه عني قوله اصلوتك تأمرك
المجاز فيه اسنادا تأمر الى ضمير الصلوة وهو انا انه استفهام قوله والبرائة من قرينته اي
لابد للمجاز مطلقا سواء كان في الاسناد او في المفرد من قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة لانه
اذا احتمل المجاز مع القرينة الحالية والحالية لم يتبادر به بوجه ليتبادر الحقيقة قوله
من قوله الى النخ اشاه هذا الشارح فانه قرينة صارفة عن ارادة اسناد ميز الى جذب
الباقي قوله ميز جمله فتزعا عن فتزع جذب الباقي الى الجل او بعضه قوله او مفعوله
يعني ان القرينة اما لفظية او مفعوله وهو انواع كما سيأتي قوله انه يجوز
حياته اي قيام المسند بالمسند اليه المذكور بل بالاتفاق من الجميع انه يصح قيامه به
بحيث لا يناقض في ذلك احد من العقلاء ان الفعل اذا تولد مع نفسه يجوز اي قيام المسند

المسند بذلك المسند اليه المذكور معه محالا قوله بطلوع الشمس النخ يا بجمعة لانه
فلو قام المجموع بها وهو اعرض لزم قيام العرض بالعرض وهو محال فعلم
انه مجاز واصل الاسناد وحقيقته جاء في نفسي اليك سبب محبتك ثم اسند
المجموع الى السبب لما غلب عليه مجاز انقرينة استحالة قيام المسند بالمسند اليه المذكور
معه قوله او عادة اي او بكون القرينة العقلية استحالة قيام المسند بالمسند اليه
المذكور عادة وان لم يستحل عقلا قوله وان كان عكسا عقلا اي لم يلزم عقلا
وقوعه محال لجاز ان يستحيل عقلا فيكون عكسا فيه قوله واعا قال قام به اعا المسند
قال المحقق كاستحالة قيام المسند بالمذكور وقوله ان يقول كاستحالة صدور
عن المذكور ليشمل المسند الصادر عن المسند اليه كضرب وحزم وجاء وقعد وغير
الصادر عنه كغرب وجد ومرض ومات اي قيام المسند بالمسند اليه ثم ان كون
صادرا عنه باختيار او نحو قوله وصدوره بالجر عطف على مجرور اعني استحالة
اي وكصدور الكلام المستعمل على الاسناد المجازي عن موحد فيكون
اي قيام مفعوله بالمجاز صادرا عن ارادة ظاهره قوله السبب منصوب بفعل محذوف اي يكون
السبب النخ قوله بشاب الصغير وافتى الكبير كما في الكشاف وفي الكلام حذف
اي صدور حد الكلام عن موحد يكون قرينه مفعوله الى آخره واما اذا لم يعلم حال
قائله فيحمل على الحقيقة قوله الا ترى هذا اي بشاب الصغير وافتى الكبير ونحوه مثل
الربح التجل وما اشبهه ذلك اذا صدر عن الموحد يكون داخلا في الاستحالة
ان الموحد لا يسند الشيء الى ما ليس له الاعجاز الا ترى قول اسئال هذا مما لا يحمله
واذا ذهب كثير من العقلاء واصح في ابطاله الى قيل قوله اذ المسند اليه يكون
حقيقة اي اذا اسند الفعل للفاعل الى الفاعل والمبني للمفعول الى المفعول يكون
غير في عيشة راضية وسيل صب فان الاولى بنى للفاعل واسند الى المفعول والثاني

بين المفعول واسند الى الفاعل فيكون الاسناد فيها مجازا لانه الى غير ما هو له قوله اذ الاسناد اليه
اى الى فاعله او مفعوله يكون الاسناد حقيقة لانه الى ما هو له فى الواقع وهذا معنى الاسناد
الخصفى قوله اى فى تجارتهم يعنى ان موضع الاسناد الربح فى الحصه هو التجار
لكن لما كانت التجارة سببا للربح اسند الربح اليها فجاز اسناد الشئ الى سببه وكونه
فاعل الربح هو صاحب التجارة ان التجارة غير ظاهر بخلاف حقيقة قوله سترى تحقيق ذلك
اسناد المسرة الى الرؤية مجاز والى اسرتها حصه فى معرفة حصيصة حقا ان
الفاعل بحسب الظاهر هو الرؤية اشئ آخر فيحتاج فيه الى تأمل قوله فى زيادة وجيه
حسنا اسناد الزيادة الى الوجه مجاز والى الله تعالى حقيقة قوله بطوا اى ذلك الحسن
الذى اودعه الله فى وجيه بعد التأمل والامعان فيه اى فى وجيه قوله وفى هذا
تعريض اى فى قول الحصى ومعرفة حقيقة اما ظاهرة الى قوله ظن ان
هذا تكلف اى اعتراض الامام على الشيخ عبد القاهر فى هذا المقام وتبعه السكاكى
له على ذلك وتابعه المولى فى ذلك تكلف قوله والحق ما ذكره الشيخ اى من انه
يجب ان يكون مصدر امن الوجود اصادر اعن شئ بل ان كان ذا ثبات كالسواد
والبياض والقيام كانت مصادرها موجودة صادرة عن فاعل فاعلا كالسواد
اسندت له كالبياض حصه والا فعدم كان مجازا وان كان متغيرا كالطعم
والازدياد والاقدام كانت عدميه لا يحتاج الى فاعل يصدر عنه وهذا مراد
الشيخ بقوله لا يجب فى المجاز العقلى اه قوله نظمه اى خطه وترتيبه فى سلك الاستعارة
اى يجعل فيها اى يجعل من اوديها قوله بجعل الربح الى آخره اذا قلنا اثبتنا الفعل الربح من
على مذهب السكاكى فقد نسبنا الربح بالفاعل المختار من حيث ملابسة الفعل
كل منهما اياه الفاعل الحقيقى فلقضاء به واياه الربح فلكونه زمانه وواقعا
فيه ثم اطلقنا المشبه الذى هو الربح واردنا به المشبه به الذى هو الفاعل الحقيقى

الفاعل
الحصى بقرينة لفظ الاثبات اليه وهذا معنى الاستعارة بالكناية فيكون على هذا المجاز فى
فقط والاسناد حصه قوله بواسطة المبالغة فى التشبيه اى بجعله من افراد الفاعل الحقيقى
وادعاء الاثبات له قوله ذاهبا بهن السكاكى صعب ذاهبا على الحال من فاعل انكره
اعنى السكاكى قوله وجه ان يتسبب اليه اى الى المشبه المذكور قوله من اللوازم المساوية
او من مزيد تلك اللازم الى ملزومه المحذوف قوله ثم نزعها بالذكر اى بعد حذف المشبه به الذى
هو السبع قوله ونصيفا انها اثبت للمشبه شيئا من لوازم السبع المحذوف من الكلام فيسمى
ذلك اعنى اثبات شئ من لوازم المشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانك مثلا لما شبهت
المنية بالسبع فالوجه يتخيل المنية بصورة السبع عالما من الاظفار والبرد وغيرها من
لوازمه المساوية حتى اذا سميتها تخييليه وهى اعنى الاستعارة المصرحة المصلة تابعة للاستعارة
التى فى المكنية قوله تثبت بكسر الثين العين يقال نشب الشئ بالشئ اى علق به وليس
المراد بالمنية فى قولنا مخالب المنية تنشب بهذا السبع خصوصه بل المراد الحث على ارتكاب
التشبيه وجعلها من افراد السبع ادعاء قوله من اللوازم المساوية وهى الاثبات
انه متى وجد الاثبات وجد الفاعل الحقيقى وهى وجد الفاعل الحقيقى وجد
قوله وعلى هذا القياس يجرى المجاز والجرى اعنى على هذا فى توضيح الترشيح حيث قدم
والقياس مجرور على التبعيه لاسم الاشارة ويجرى مبتدأ خبره الجار والمجرور اعنى على هذا
بقياس راجع الى اسم الاشارة بقيد الوصف قوله وحاصله اى حاصل الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكى قوله فى تدنى وجود الفعل به يشير الى وجه التشبيه يعنى
من حيث ان وجود الفعل يتعلق به اى بالفاعل المجازى كما يتعلق وجوده بالفاعل
الحقيقى وان اختلفا بوجه قوله ثم نزع الفاعل المجازى بالذكر وذلك بان يجرد
الفاعل الحقيقى من الكلام ويرمز اليه باثبات شئ من لوازمه للفاعل المجازى تنبيها
على ان المراد هو الحقيقى قوله اى فيما ذهب اليه السكاكى اى من جعله

مار ز الاستلة ويحتمل ان يكون الاستعارة بالكناية قوله وهو يستلزم ان يكون المراد بعينه
الى آخره بانه على مذهبه حذر شبهت العينة بصاحب العينة وهو زيد مثلا من حيث
تعلق الفعل به اعني العينة مرضية كما ان صاحبها راض ثم اراد المشبه بالذكر وادعاه
المشبه به الذي هو صاحب العينة فيلزم ان يكون المراد بالعينة في قوله تعالى
فهو في عيشة راضية صاحبها وكذا الضمير العائد اليه من راضية لئلا يلزم اعتبار
الاستعارة مرجعه فيقول معنى الآية الى فهو في صاحب عيشة راضية وهو المراد بصاحب
العينة فيلزم ان يكون الشيء فوق نفسه وهو محال قوله وقد ذكرناه اي تفصيل
الاستعارة بالكناية على مذهب الكاشي وان لم يكن هذا محله لكن ذكرناه لاجل توقف
الكلام وابتنائه عليه قوله وهذا بين اه اي وهذا الذي لزم الشارح الكاشي مما ذهب اليه الكاشي
انما يلزم اذا كان المراد بعينه وبخبر راضية صاحب واما اذا كان المراد بالعينة
معناها الحقيقي اعني عين الشخص وبخبر راضية صاحب العينة والمعنى فهو
في عيشة راض صاحبها فلا يلزم الفساد المذكور ويكون من باب الاستخدام المذكور
في علم البديع قوله لبطلان اضافة الشيء الى نفسه وبيانها ان المراد بالشيء الشخص
الصائم والمراد بالضمير المجرور ايضا الشخص الصائم وقد اضيف الشيء اليه فيلزم
اضافة الشيء الى نفسه وهو محال قوله وهذا الوجه في القبيل وجه الاولوية
بقوله فان بحث بتجار بهم ان هذا المثال لاضافته فيه بخلاف نهاره صائم فان المضاف
فيه واردة بان يقال الاستعارة انما هي في الضمير المستتر اي نهاره كالاستخدام في علم
البديع لكن المضاف في المثال ليست من باب الرجال قوله ان المراد به في الجملة اي
لان المراد بها ما هو اعم من ذلك المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي قوله والالتزام باطل
وهو عدم كونه الامر بالصيام ناشئا للنزاع له والخطاب معه اي مع هاتان
لانه في الجملة قد يكون الامر بالشيء لغيره قوله ويستلزم ان يتوقف يحتاج الى تنبيه الرجع

رجع البعلباه قوله الى الامر بالبيع والطيب والرؤية مع هو الله تعالى واسمه اعلم وتفقيه
صحابي في هذا الاطلاق الى اذن اثارع قوله والالتزام باطل وهو توقف هذا
التراكيب على اذن اثارع قوله فنسبي كونه اي المجاز العقلي من باب الاستعارة
بالكناية كما زعم الكاشي قوله ان انتفاء اللازم وهو الفساد المذكور فيجوز ان
الملزوم وهو كون المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية قوله والجواب الكاشي اراد
مبنى هذا الاعتراض اي الاعتراض الى اورد ها المحشي على مذهب الكاشي ومن
انما يتجه بناء على ان مذهب الكاشي في الاستعارة بالكناية ان يطلق المشبه ويراد
المشبه به حقيقة وليس الامر كذلك قوله بل المشبه به ادعاء اي بل المراد
المشبه به حقيقة ولكن بادعاء المشبه نفسه لكن بادعاء، وخرج به جنس المشبه به ادعاء، وبالقيد المشبه
قوله لظهور ان ليس المراد بالمشبه اه اي بل المراد المعنى لكن بادعاء البعيد بما
وجعل لفظ المشبه مرادا لفظ البيع ادعاء قوله والكاشي يصرح بذلك في
كنايه اي حيث قال ندرج اسم المشبه اسما البيع مرادا به بالكناية فاورد
وهو ان المشبه مدرج في جنس البيع لاجل ان يصح الحمل وقال بعضا المراد بالمشبه
البيع بادعاء البعيد لها والمكان ان يكون شيئا على البيع قوله وانه اي ما ذهب
اليه الكاشي اي من جعل المجاز العقلي من باب الاستعارة بالكناية قوله اشعاله على
ذكر من في المشبه يعني المشبه وهو الثمار والمشبه به من المذكورين والمشبه
وهو الضمير المتصل بها المحذوف بالاضافة وما شبه ذلك مما يشمل على ذكر الفاعل حقيقي
والمجازي وهو اي ذكر من في المشبه ما يخل مرتكب الكلام على الاستعارة مما صرح به
اعني الكاشي في كنايه حيث قال ان نحو اثبت بعلو شأنه واستقى منه السيد وما
شبه ذلك من باب التشبيه والاستعارة قوله والجواب انه اي ذكر الطرفين انما
يكون مانعا اي من حمل الكلام على الاستعارة قوله على وجه ينبغي اي يستحسن ويليق

ذكرها مطلقا ما يخ من ذلك بدليل انه اي الكاتبي جعل حوله حذر من ازداده على القسم
من قبيل الاستعارة مع تخالا على ذكر الطرفين اعني المشبه وهو الضمير في ازداده والمشبه به
وهو الفعل وان لم يذكر بالتنبيه فلا يكون مانعا من الاستعارة قوله وبعضهم يعني الخبازي
قوله هو اي جواب الكاتبي هو يرتضي وذلك الجواب قوله وردا بانه ذكر اي ترك جواب
الخبازي عن اعتراض المعاوني من اراده في هذا المختصر مع انه مذكور في الشرح
قوله من حيث ان المسند اليه احتراز من الاحوال العارضة له لذاته مطلقا اي من حيث
انه مسند اليه لكونه جوهرا او عرضا قائما بنفسه او محلا ونحو ذلك قوله كقولك
اي من كون المسند اليه هو الركن الاعظم في الكلام لان المسند انما جيء به لاجل المسند اليه
فهو اعني المسند حال من احوال المسند اليه قوله لكونه اي لكون حذف الشيء قوله عن عدم
الاتيان به ذلك الشيء قوله سابق عليه وجوبا اي فيكون عدم الاتيان بالمسند اليه
سابقا عن الاتيان به قوله وذكر بعضهم اي والبعض عن عدم الاتيان بالمسند اليه
بلفظ الحذف وعن عدم الاتيان بالمسند بلفظ الترك بنيه على نكتة حضة
وهي حالة الدلالة التابع بقوله على ان المسند اليه هو الركن الاعظم اه قوله حتى اذا اي
المسند اليه كان ذكره احق وعلم ان الحذف يفتقر الى قرينة احدهما قابلية المقام
وهو ان يكون المقام مقام الاطناب والآخر القرائن المقالية الموجب ذكرها بحسب الظاهر
على الذكر وبالجملة الاول معلوم مما حضر في علم المخاطب والثاني حصل بالقصد الى تفصيل
الكلام مع اشارة ما ضمنية الى الاول حيث قال فعلم حذر من العدول الى الخ
قوله فعلم حذر من العبث بالكلام بالا فائدة فيه قوله بناء على الظاهر اي وجود
القرينة لان اذا فانت قرينة دالة عليه فذكره مع استغنى عنه فيكون عبثا بهذا
المعنى لا بالحقيقة وهو نفي الامر الذي هو ركن من الكلام قوله او تخييل العدول اي عدم
القاء المتكلم بخياله السامع انه عدل من اصعب الدليلين وهو اللفظ الى اقواهما
وهو العقل قوله حيث الظاهر اي الدال عند الذكر وهو اللفظ بحسب الظاهر
والا فالدال في الحقيقة هو العقل اما بواسطة لفظ ان كان هناك لفظ

لفظ او بمحض العقل ان لم يكن قوله وهو اقوى اي الدلالة بالعقل اقوى من
بالنطق ابدا مفتقر في دلالته الى العقل والعقل قد يفتقر الى اللفظ وعلى
المفتقر اقوى من المفتقر الى المفتقر فرع المفتقر اليه قوله هو اللفظ المدلول
عليه بالقرائن اي الدال على المسند اليه هو اللفظ المحذوف الذي دلت عليه
القرائن وحيث كيف انت من قولك قال لي كيف انت قائد دال على لفظ انا
المحذوف من الجواب وهو لفظ اياد دال على المسند اليه بواسطة العقل والدال
او تخييل العدول قوله لم يعدل اي لم يعدل المتكلم عن العبث الى غيره وهذا مثال المسند
في المثال اعني قوله قال لي كيف انت قلت عليل صالح لان يكون محذوفا والوجه
اليه وهو انا من قوله قلت عليل اي انا عليل للاحتراز عن العبث قوله او يضيق الخ
اعني كيف انت دال عليه او تخييل العدول الى اقوى الدليلين او نضيق الخ
عن الكلام سبب فجوة او سآمة مانعة من العلة قوله او اختيار تنبيه الخ
اي بحذف المسند اليه اختيار تنبيه السامع اي فطانته وهو هو من
يفهم بالقرائن ولم يتنبه بالتصريح قوله اي تقديره له عن لسان المتكلم
مزينة وسم منقبة حصة او ادعاء قوله تخييل له اي لحسنه وهو السامع
حصة او ادعاء كقولك عند مجيء الاسكافي جاء بحذف المسند اليه لتخييل
قوله او في الانكار اي بترك اي بحذف المسند اليه ليكون ذلك سببا الى الانكار اذا
الحاجة اليه كما اذا قلت زان فاسق بحذف المسند اليه لتذكر وجيء عند ذكره بذلك
الاخبار وقرينة تطلب حذف ونحوه وتحكك الرفع عند الخواجه بذلك
يدل بقولي الى ما اردت ذلك التخفف واما اردت تخصيصا آخر قوله او تنبيه اي على
المسند اليه لاجل تنبيه بان ادعاء ذلك الخاص الذي حصته بحيث كل
كمال الخاص يريد بحذف المسند اليه او ادعاء التعيين نحو الواهب الالوف اي

ذكرها مطلقا ما يخ من ذلك بدليل انه اي الكاتبي جعل حوله حذر من ازداده على القسم من قبيل الاستعارة مع تخالا على ذكر الطرفين اعني المشبه وهو الضمير في ازداده والمشبه به وهو الفعل وان لم يذكر بالتنبيه فلا يكون مانعا من الاستعارة قوله وبعضهم يعني الخبازي قوله هو اي جواب الكاتبي هو يرتضي وذلك الجواب قوله وردا بانه ذكر اي ترك جواب الخبازي عن اعتراض المعاوني من اراده في هذا المختصر مع انه مذكور في الشرح قوله من حيث ان المسند اليه احتراز من الاحوال العارضة له لذاته مطلقا اي من حيث انه مسند اليه لكونه جوهرا او عرضا قائما بنفسه او محلا ونحو ذلك قوله كقولك اي من كون المسند اليه هو الركن الاعظم في الكلام لان المسند انما جيء به لاجل المسند اليه فهو اعني المسند حال من احوال المسند اليه قوله لكونه اي لكون حذف الشيء قوله عن عدم الاتيان به ذلك الشيء قوله سابق عليه وجوبا اي فيكون عدم الاتيان بالمسند اليه سابقا عن الاتيان به قوله وذكر بعضهم اي والبعض عن عدم الاتيان بالمسند اليه بلفظ الحذف وعن عدم الاتيان بالمسند بلفظ الترك بنيه على نكتة حضة وهي حالة الدلالة التابع بقوله على ان المسند اليه هو الركن الاعظم اه قوله حتى اذا اي المسند اليه كان ذكره احق وعلم ان الحذف يفتقر الى قرينة احدهما قابلية المقام وهو ان يكون المقام مقام الاطناب والآخر القرائن المقالية الموجب ذكرها بحسب الظاهر على الذكر وبالجملة الاول معلوم مما حضر في علم المخاطب والثاني حصل بالقصد الى تفصيل الكلام مع اشارة ما ضمنية الى الاول حيث قال فعلم حذر من العدول الى الخ قوله فعلم حذر من العبث بالكلام بالا فائدة فيه قوله بناء على الظاهر اي وجود القرينة لان اذا فانت قرينة دالة عليه فذكره مع استغنى عنه فيكون عبثا بهذا المعنى لا بالحقيقة وهو نفي الامر الذي هو ركن من الكلام قوله او تخييل العدول اي عدم القاء المتكلم بخياله السامع انه عدل من اصعب الدليلين وهو اللفظ الى اقواهما وهو العقل قوله حيث الظاهر اي الدال عند الذكر وهو اللفظ بحسب الظاهر والا فالدال في الحقيقة هو العقل اما بواسطة لفظ ان كان هناك لفظ

لان اللفظ

ذهبي

المقام حيث لم يكن غيره صالحا لذلك بحسب دعوى المتكلم قوله مقتضى ذكر اي عن
قوله او بقرينة اذا كان المسند اليه متعينا للمقام بحيث لا يتبادر غيره عند اطلاق
ذلك الخبر كما ذكره عبد القاهر بقوله او لكن ذكره لا يرمي الاحتراز عن الحشو اي اذا ذكره
ولم يكن احترازا عن العبث لا يرمي اليه قوله فيما ذكر والمراد بالمثال وجود
غائبا اي يمكن ان يقال حذف المسند اليه وهو لفظ الشرح نحو هذه الآية للاحتراز
عن العبث بذكره قوله والمراد التوطئة والتمهيد اي ليبنى عليه ما بعده وهو قوله ام
ادعى الا ادعاء بعد الحقيقة قوله كقول الصياد غزال مثال لقوله التوطئة اي هذا
غزال فاصطاده قوله وسيجيء غير الصائح اي عن غير المخاطب من ان معنى
والآخر معنى الاحتقار من غير ان يصح قوله مثل جاءني زيد المروءة منزل قوله او
يقال في ذكره اي كما في الامثال الآتية قوله او ترك نظائره اي اذا لم يكن غرض مثل
قوله مثل الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم اذا كانوا يذكرون في المبتدأ نحو الحمد
اهل الحمد بالرفع اي هو اهل ونحو اللهم اغفر بالنصب الرجيم بالرفع اي هو الرجيم
ونحو مررت بزيد المسكين بالرفع اي هو المسكين قوله كذكره الاصل في الاولى ان يذكر في
الكلام كل لفظ ابدا يراد معناه فيه وان مقتضى الظاهر في قوله او اضمارا اي ويذكر
المسند اليه للاحتياط احترازا عن ان يصح ان يقال ضرب زيد وانه عليه قوله للتنبيه
على غباوة السامع اي لكونه بحيث تنفعه القرينة فلا يرد ان المسند اليه لا يضمر
والقرينة اي حيث يكون القرينة الدالة على حضرة موجودة فلا يكون السامع ممن ينتقل بما
قوله وعليه قوله تعالى او لتكن هذه من ان تمام بحثه ومر ذكر المسند اليه لا يضمر والقرينة
قوله تعالى ولذكر حيث اعاد بعض اسماء الاشارة مع دلالة ما تقدم عليه ولم يقل
والحق بعدته والسر ذلك في ذلك البعد على انهم كما بنت الاشارة بالبعد على تلك البعدة
لهم بالقرب فجعلت كل من الاشارتين في غير ما عن غير ما بالحقيقة الى قوله والقرد وجعل

كنت مميزة على حيالها قوله نحو امير المؤمنين حاضر بعيد ذكر المقام مقام التعظيم نحو الملك
او امر انصاره بعد ان قوله لكون اسمه محمد دليل على الاهانة اي والمقام ايضا مقام الاهانة
كما في الامثلة المذكورة فتذكر الكفر هو هذا القائل ان ذلك قوله البتة ومن قائل هذا القول وفي
قوله النبي للتبرك والتعظيم اذ اعظم من ان يعظم قوله او مستلذا له اي مستلذا ذكره لكونه محبوبا
قوله لعقله وشرفه علة لمحذوف اي لكونه اعظم ان يصح ويشرف قوله ليس بمعدوم
بطال الحكم اي وليس ان اصغ ان يصح مطلوب فلا يصح ان يصح ويشرف بطال الحكم
مع الجملة والمقام مقام اطناب قوله ليصح عصاي او كأعلم او كأنه جواب قوله هذا وذلك
بتقدير ان يقول عصا وليس المراد بقوله بناء والمكبر يمنعك خصوصية المستوام فان ذلك مستحسن
على الاصح بل المراد نحو ابني موسى وتنبيه واستثنافا على ان الاشارة يستقل الحس حيثية
ويخاف مرتبا موسى صلعم قوله قد يكون الذكر للتهويل او التعجب او الاستلذاذ فقال الاول السلطان
يأمر بكذا والثاني زيد يقاوم الاسد والثالث زيد حكم عليه بكذا ومعنى التهويل التقرير
والتثبيت قوله الاصل في المسند اليه التعريف اما كان الاصل في المسند اليه التعريف ان محكوم المسند
عليه والمعلوم عليه لا بد ان يكون معلوما للمخاطب حتى يفيد الحكم عليه بشيء مجهول عنده وهو المسند
قوله وفي المسند النكرة اي يجب ان يكون المسند نكرة حتى يفيد الحكم على شيء معلوم عنده وهو
قوله لفائدة متعلق بمحذوف قبل الاخبار اي يجوز تنكير المسند لفائدة الاخبار ثم يجوز تنكيره
قوله لفائدة متعلق بمحذوف بعد

في الى هو في بيتها او احدى معينة مشخصة قوله وقد بينه في الشرح يعني حيث قال
فيه والمقصود ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفاتيح انها مثال لهما
وانما سمي التقرير بالاسم لانه قال اوان شئت سمي التصريح او ان يقصد زيادة التقرير
نحو ورد انه الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكايته
شرح تلويح يكون مثالا لهما لا لمجرد زيادة التقرير عن الحكاية فافهم انها كلام في الشرح
قوله او التفخيم اي تفخيم المسند اليه اي تعظيمه وتهويله قوله فان في هذه الابهام من التفخيم
ما لا يخفى وبيانه انه اقام ما الموصولة مقام اليم الذي اي فرعون واتباعه لتعظيم
شانه اي بما ابكته كهنه حتى يعبر عنه قوله فرونهم بضم الياء المشاة من فوق قوله
قضيه من النسبة عما خطا نهم في هذا القول ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وقعوا في تلك
من حيث انهم قوله اخوتهم وهم اعداؤهم قوله الى ان بناء الخبر المراد بالخبر ههنا المسند
الى المسند اليه الموصوف لا الخبر الذي في مقابلة الانشاء قوله من الثواب والعقاب والمدح
والذم لان الصلة ترجع اليه ما ترجع الى جنسه وحاصله ما في الحاشية عما وجه
ينتبه له القطن عما في الحاشية كما ارصد في علم البديع قوله الى ان الخبر المبني اي على الموصول
مع صلته قوله سيدخلون جهنم داخرين اي صاغرين قوله غير الخبر بالطلب والسبب
وجه الخطاب انه لا يطرد في كل صورة ان يكون الموصول وصلته علة وسببا لوجوب
الخبر تحلفه في نحو قولك ان الذين تروني اخوانكم انسب فان ظن اخوانهم ليس سببا
لحسن وعظهم قوله وقد اشير فيما ذكر في الشرح اي حيث قال والفاضل العلامة قصر
في شرح المفتاح الوجه الى آخره قوله عما جعل ذريعته كما وجد جعل ذرعه وجد الماء
من غير علم بالعين القوي عما في الحاشية اي مع عدم انه قد يكون ذريعته وقد لا يكون قوله
اراد به الكعبة البيت للعهد ذكر ومخاطبة لقريش بذلك ومن تامل الآيات الآتي سبقت
منه عرف عدم صحة ارادة الكعبة فانه قال بعد بيتا زيادة تحقيق بعاد ومجاشع
ومجاشع وابو الفوارس نهشل قوله دعائه اغراي امتنع من وصول الآفاق من

من كلام عامة من الفرقة وجه المنع قوله اياما اي ان الخبر المبني عليه الى آخره وجه الايما
هو ان اعتماد المؤمن يدل ايما تنبيه الانقاد وهذا بعد في ما اذا قال ان الشر او الرحمن
او غير ذلك هو كل سمكه من سمكت اثر السماء اي رفعها وقوله الاول اي اول
مرة دعا عليهم كل نفس او من بينك يا حرمان السماء قوله ويقيم ان لم تصبهم
اياما الذي هو غير الخبر ان رفع هنا معطوف ووجه التعميم ظاهر ان خرب فلذيه
يكون معظما وفيه اشارة الى وجه سببية الخبر ان اليم وهو التكذيب قوله وجه ايما نة
يجعل ذريعة اي وقد يجعل الايما الى وجه الخبر وسيله الى التحقيق في
تبيان الخبر نحو ان الذي لا يحسن الفقه اه واورد على هذا المثال انه اذا قيل
ان الذي يحسن مزقه الفقه افضل منه ايما الى قوله قد صنف فيه فان الايما
الى هذا قوله او لسان غيرهم اي غير الخبر يعني وقد جعل الايما الى وجه
الخبر ذريعة الى اهانة غير الخبر قوله لسان الذي يقبح الشيطان هو خاطر اهانة
لسان غير الخبر وهو الشيطان اذ الاصل منتج الشيطان كان الشيطان من
باب او في قوله محققا ثابتا اي مقطوعا به وقوعه قوله ان الخ مزيد بيتا مرة
النسب لما اراد تحقق زوال قرحها بين له سببا صالحا مشهورا بانه مزيل
للمحبة قال ما هو بعيد من الغالب لا سيما اذا كان الثاني مزيد الشباني
فالشاعر جعل المحبة مبنيا عما اختار المحبوب اياما مرة ليدل جعل سببا على
تحقق زوال المحبة قوله فان مزيب البيت بكوفه واخرا مرة ايما
يعني يجعل مزيب البيت علة لزوال المحبة والمودة قوله غاية اي مزيب
انه مزيب النسب بكوفه الخبر قوله حتى كانا ي الايما الى وجه الخبر يرجا
عليها اي محبة وميل عما انقطاع المحبة وانصرام المودة قوله وهو اي
هذا المعنى المذكور في قوله ان الخ مزيب بيتا النسب مفتوح اي مقدوم

انصراف امرء

قوله اكمل تمييز قد يقتضي ان اعرف من سائر المعارف مع انه موخر فان المراد ان اكمل تمييز من بعض الوجوه بالنسبة الى ما اخذ من المعارف كل بالنسبة الى ما فوقه ابهم قاسم

غير موجود قوله بعيني الباء اي الى وجه بناء الخبر قوله بايراده اسم اشارة اي اذا صح المقام له والا فلا غرض وقائل اما يتعين اسم الاشارة مع ان لو كان اعرف المعارف وهو ضمير قوله اكمل تمييز اصفاء في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان الاشارة بلفظة وضح البيان قوله لغرض من الاغراض وقع الفاء الفصيحة في كلام المصنف لقوله تمييزه اكمل تمييز وما عطف عليه قوله فردا نصب على المدح او على الحال ان جعل فرد اسنوبا علما للمدح بكون العامل فيه فعل محذوف والتقدير امدح فردا فرد اني عاسنه وان جعل حالا لا يكون العامل فيه اسم الاشارة لتضمنه معنى التنبيه والمشار اليه هذا التنبيه الى ابي الصقر حال كونه فردا في عاسنه هذا وقد جزم الشارح بمشروع الاحتمالين بالاجمال اعني بنصبه على الحال قوله في عاسنه جمع حسن على غير قياس قوله وقتل شيئا جرا آخر وحالا آخر والمتبادر الاول وشيبان اسم حي مركب بين الضاف والتسليم لتوضيح الحال قوله شيبان قوله سوغ ما يحتاج ان بالبادية فالمعنى هو اسم الاربي والتسليم لنجوة من الفصاحة والفصاحة كل نجوة بعظم وله متون وله اصناف مختلفة قوله فقد الترجي الحضر اقامة بالبادية عما عدح به الفرد قوله ايد بالخير المحسوس اي الذي يتيقن الشيء عندهم الا بالحس قوله فجي في تعليم هذا الامر قيل ان قصد التجنيس بقوله تعالى فوزا السورة من مثله والوجه القوي اعم من هذا الوجه ان قصد كمال تبيين فترجيح بقياس السامع وحينئذ يكون تغيير ذلك كالنسيه على كمال العناية تجنيس قوله في القرب اي من المتكلم او السامع قوله واخر ذكر التوسط بين ان النظر الصحيح يقتضي ذكر القرب ثم التوسط ثم البعد لكنه عدل عنه لان التوسط ابعد التعدد فتحوج فرقه اعني القرب والبعد ينظر فيه الذهن اي علم ان الذهن وكذا ان هذا جواب سؤال مقدر وهو ان قال ذكر اسم الاشارة اجل بيان حاله من القرب والبعد فالتوسط لا يتعلق بعلم المعاني وانما يتعلق بعلم اللغة فالوجه ان لا يذكر فيها والجواب انه صاحب اللغة ينظر في هذا ايضا من حيث ان القرب وصاحب علم المعاني ينظر فيه من حيث انه

قوله

ان اذا اريد بها قرب المسند اليه يوتى بهذا اي بلفظ هذا قوله يوتى بهذا اي بلفظ هذا وهلم جرا اي وهلم القهقرى قوله المتوسط عند بعضهم اذا اعتبر قرب المسند اليه بشيء او جب ضمه مع افادة قرب المسند اليه كان هذا القيد اعني افادة قرب المسند اليه زايدا على اصل المراد قوله على اي وجه كان اي سواء كان باسم الاشارة او غيره فاستفادته باسم الاشارة زايد على اصل المراد قوله بسبب ان بعدهم في المسافة ذهابا الى بعد درجته في الكمال وقد يقصد به تعظيم المشار اليه لبعض حاضر به ذلك قال كذا قوله او تحقيره اي بالبعد لم يذكر المعنى بالبعد لعدم مايدل عليه قوله منزله بعد المسافة اي الى حد اتسوع معه اي يقرب منه رعايه للادب عيبا كاي ذلك الغايب المشار اليه وذلك بان يحكى عنه او ثم يشار اليه نحو حاني رجل فقال ذلك الرجل وحينئذ زيد فحاتي ذلك القرب ان تحكي عنه غايب ويجوز ان يحكى قوله لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهانا ذا هذا القرب اي هذا المذكور عن قرب وهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن قرب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتوهم بلفظ البعد اعني ذلك نحو بالشر وذلك فيم عظم لاعتقاد ان المخاطب غير مدرك حسا فكانه بعد قوله عند بعقيب المشار اليه اي المشار اليه بهذا الاسم الذي وقع قوله ظهر فساد ما قيل المراد بتعقيب المشار اليه باسم الاشارة الذي وقع مسند اليه قوله المتوهم بالوصاف المتعقبة او وصاف باسم الاشارة وانما صدق عليه ذلك قوله متعلق بالنسبة بقيد ان الجار والمجرور وهو قوله الحق بالحق انه جزئي متعلق بلفظ النسبة فيكون قيدا لها قوله جزئي اي حقيقي وحزئي قوله لاجل الاوصاف انما ذكر لاجل بعد المشار اليه اي يكون تلك الاوصاف صالحة لان تكون سببا لحصول المسند اليه قوله ثم عرف المسند اليه باسم الاشارة يعني باسم الاشارة الواقع بعد الاوصاف الواقعة بعد المشار اليه قوله بعد او ذلك اي بعد اسم الاشارة الجزئية عن المسند اليه قوله وهو اي ما وقع بعد اسم الاشارة قوله بالاوصاف المذكورة اي الى عدد ثم ان يوصف بالتعقيب وهو الصواب وعاد ذاتها يعقوب قوله الى حصته

من الحقيقة المراد بها هنا الفرد الخارجي والمراد من الحصة بعض الافراد الحصة التي هي
او الفرد من الحقيقة وانما قيدنا المعرف بالحصة ليتناول المعرف والاسامي والجماعي المعرف
الخارجي اعم من ان يتقدم ذكره صريحا او كنايه ومن ان يكون مسندا او مسندا اليه لكن
ما يخص المقام ان الكلام في المعرف الخارجي المسند اليه والحاصل ان المعرف باللام
قسمان قسم يطلق ويراد به المعرف الخارجي اعني الحصة المعينة من افراد ذلك
المعرف وقسم يطلق ويراد به نفس الحقيقة وهذا ينقسم الى ما يطلق ويراد
به الحقيقة من حيث هي هي اي مع قطع النظر عن اعتبار كونها في ضمن فرد
من افرادها والى ما يطلق ويراد به الحقيقة باعتبار كونها في ضمن فرد
مبهم وهذا هو الفرد الذهني وهو معنى قول المص وقد يأتي اه والحاصل
ما يطلق ويراد به جميع الافراد وهو الاستغراق فليتامل قوله نفي قوله
واحدا كان او اثنان او جماعة مثال الاول جاءني رجل فاكرمت الرجل
ومثال الثاني جاءني رجلان فاكرمت الرجلين ومثال الثالث جاءني رجال فاكرمت
الرجال قوله وذلك ليتقدم ذكره اي كون اللام التي مدخول خارجي اما عرفي
ذكره جنسا حقيقيا او تقديريا او بحضوره بحكم كونه تعالى ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو انطلق رجل والمنطلق زيد واما بعلم
المخاطب به لتواطئهما من غير جري ذكره نحو قولك جاء القاضي ذا لم يكن في
البلد الا قاض واحد متصف بصفة او بقرينة الحال كقولك لمن يدخل الباب البيت
اغلق الباب قوله ونحو ليس الذكر كالانثى الآية مثال للمعرف المذكور حقيقيا او تقديريا
هاتوا قوله طلبت بعلم اللغة المؤنث كما قدره الشارح بايعاز الخطاب كما توهم
البعض هذا خير امرأة عرفان الذي يرسل اليه ضمير المخاطب انما يعين الذي
طلبت بعلم اللغة ما تدرك بذلك ما يخ بطني محرر اه هذا الكلام مبتني على انها ان تكون
اخبارية او انشائية ويجعله مرسلة بيت الخلاء لان سدانة بيت الخلاء ان ذلك

ذلك لا يصح عندهم الا الذكور دون الاناث قوله لكنه ليس مسندا اليه لكونه مجرورا بالكاف قوله اعاكان للذكورة
يعني بسبب ورودهم دون الاناث ما يعتبر به من الخيف وما يلزم المرأة من الاحتجاب
والستر فاورده قوله وهو مسند اليه اي في قولك ليس الذكر كالانثى قوله
التقدم على المخاطب به اي بالمعروف الخارجي لشهرته وتعرفه في الاذهان بخلاف
غيره الى آخره قوله الا اذا علم واحد بعينه مشهور او لو كان غير مشهور
لم يحل ذكره بتنزيله المشهور وتبادره الى ذهن المخاطب قوله او للاشارة الى
نفس الحصة اي من حيث هي هي وبهذا التعريف وبتعريف
الماهية وتعريف الجنس قوله وفهوم المسمى اي المسمى به وهو اللفظ كذا نقل عن
الشارح رح فمفهوم الرجل هو الرجولية قوله من غير اعتبار ما صدق عليه اي
للاشارة الى نفس الحصة المشتركة بين الافراد من غير اعتبار ما صدق عليه ذلك
المعرف من الافراد قوله الرجل بخلاف المرأة اي حقيقة حتى من حقيقتها ومنه
لزم الراجحة بخلاف المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع بخلاف
فالانسان معرف بحيوان ناطق والكلمة معرفة بالواضع لمعنى موضوع له المعرف
للحصة او الافراد قوله وحيثما في المعرف يلزم الحصة اي مطلق المعرف باللام
او تعريف الفرد الخارجي مقابل تعريف الحصة فلا يكون من قبيلها وليهذا
ارجح الشارح الضمير فيما في الى لزوم الحصة على ان بعض الشارحين رجعه
الى اللام من غير تقييد قوله لواحد من الافراد مع غيره بعين قوله لخطاب ذلك
الواحد الحصة هذا على عكس ما قال ان الكلي يطابق الجزئي وكلما صدق
قوله يعني مطلق المعرف الى آخره غير قوله وحيثما في قوله كما يطلق الكلي الطبيعي وهو
الحيوان من حيث هو هو قوله وذلك عند قيام قرينة اي لطلوح المعرف بلزوم
الحصة على فرد ما اي جزئي من افراد ذلك الحصة اعلم ايضا ان هناك قرينة
دالة على ان المراد ليس هو الاستغراق وان الحصة من حيث هي بل باعتبار كونها

في ضمن فرد ولم يكن هناك عهد اي خارجي قوله حيث لا عهد اي الخارجي يعني بذلك قرينة
عامة كما ذكر قوله كل ادخل قريته دالة على ان المراد الحصة في ضمن فرد منهم
لان الحصة لا يتصور الدخول فيها والدخول في جميع الافراد محال وانما كان
كذلك فالمدخول فيه ليس الافراد غير معين عند الناس فيخرج عن حصص النوع
قوله واخاف ان ياكل الذئب فان ياكل قرينة دالة على ان ليس المراد الحقيقة
من حيث هي وهي في ضمن جميع الافراد لاستحالة وجوده خارجيا فالاكل في ليس
الا بعضا غير معين فحاصل قوله حصة الذئب قوله وهذا اي المعرف بلام
الحصة الآتي لواحد من الافراد باعتبار وجوده في الذهن قوله في الخارج كالقوة
يعني بعد اعتبار القرينة وهي الدخول او الاكل مثلا قوله يجري عليه اي على المعرف
بلام الحصة قوله من وقوعه مبتدأ نحو السوق وذا حال نحو السوق فاتغه في
وصفا للمعرفة نحو زيد الشيم وهو صفاتها نحو ادخل السوق الفاتغة قوله ونحو ذلك
اي كاسم كان وكاد وان والمقول الاول من باب علم وغير ذلك قوله بالنظر
اي ناشئ من المعرف بلام الحصة والنكرة فرق في الجملة وهو ان النكرة تدل على ان
المراد بعض من جملة افراد السوق الذي فيه يدل على التنكير والمعرف يدل على ان
المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية اما مستفادة من القرينة كالدخول
ونحو هذا اذا لم يكن المعرف بها علم الجنس والا فهي مستفادة من نفس اللام كما في علمتها
نحو ما اعطيتك الا البر والتمر فانه فرق بين المعرف والنكرة مع قوله كالدخول
والاكل فيما مر اي من قوله ادخل السوق واكل الذئب قوله فالمجرد وذو اللام بالنظر
الى القرينة سواء في ان المراد بكل منها بعض غير معين قوله وبالنظر الى انفسها
مختلفان النكرة موضوعة لفرد من الحصة وذو اللام للحصة نفسها قوله ولهذا
على التنكير يبقى عامة خصصت غنمة حتى يبقى فانهم قالوا ان يبقى صفة التنكير
كما حال والا لا يتعين الخصوص وهو كونه لبعضا مطلقا لاحتمال ان يكون حالا من الضمير

الضمير في اللئيم ويلزم ان يكون قيد اللئيم قوله وقد يقيد المعرف باللام المشار بها
الى الحقيقة قد تنبيه على ان هذا القسم من تعريفات لام الحصة كالذي قبله فان
المشار اليه هي الحصة في ضمن جميع الافراد لا الافراد انفسها قوله لم يتصل بها اما
هي اي وان من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد تعني بعضا غير معين لعدم علم
وهو التنوين لانه للاسم المتمكن غير العلم يدل على التنكير عند سيبويه وانه
وكونه بعضا مجهولا من جملة وعدم قرينة تدل على المراد مجهول او معين من كل احد
الحقيقة قوله بل في ضمن الجميع اي بل المراد الحصة في ضمن جميع الافراد الموجودة
لو سكت عن ذكرك اي لولا الاستثناء لحكم المستثنى داخلا فيما قبل الاستثناء فعلم
قوله لام العموم فالمراد الى تعريف العهد الذهني مبني ومفرع على ما قبله قوله حمل على ما في
ذكر ما يقع على فرد غير معين في العهد الذهني واسم على جميع الافراد في الاستغراق
قوله ولهذا قلنا اي ولاجل ان لام العهد الذهني والام الاستغراق متفرعا على لام
الحصة قدم ما مر من رجوع الضمير فيما تي وفي يقيد ما يشار بها الى الحصة ولم يرجعه الى
مطلق اللام على لام العهد الخارجي فانه غير متفرع على لام الحصة لانه ما قبل لها فانه
قوله بما عتبار حضور هي في الذهن احتراز عن الاشارة الى الماهية من حيث هي
هي ثم لم تتعرض لاعتبار الاجناس التي ليست قرينة دالة على البعضية والحاصل قوله
مثل ادخل السوق ورجعي يعني المعرف وغير المعرف في افادة الحصة سواء لان
الجنس يدل بنفسه على الحقيقة والالف واللام في الرجعي ونحوه تاكيد الحقيقة
ان الحصة مستفادة من قرينة دخول الالف واللام ونحو هذا ولك ضربت فزيدا
وضربت الضرب قوله فوجه امتيازه عن تعريف العهد اي العهد الخارجي وهذا
جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا اعتبر الحضور في الذهن يلزم عدم الامتياز
والالتزام باطل فلذا التزم قوله الى حصة معينة في الحصة اي الى بعض معين من افراد

ملك الخصلة باعتبار حضورها في ذهن المخاطب قوله واحدا كان او اثنين او جماعة نحو جاءني
رجل فاكرمت الرجل وجاءني رجلان فاكرمت الرجلين وجاءني رجال فاكرمت الرجال
قوله واسم الخصلة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فما مر في تعريف
الجنس واحتراز عن اسماء الاجناس ايضا قوله وهو اي مدلول كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة يعم جميع الافراد حقيقة قوله جمع الامير الصاغة الصاغة جمع الصائغ
قوله قيل المثال مبني على مذهب المازني اختلفوا في الالف واللام في اسم الفاعل و
المفعول فذهب المازني الى انها حرف تعريف مطلقا وذهب غير المازني في قراءة العربية
الى ان اسم الفاعل والمفعول ان كانا بمعنى الثبوت نحو المؤمن والكافر والصائغ
والحائك فالالف واللام فيه للتعريف وان كانا بمعنى الحدوث فالالف
واللام فيهما موصولة فالحدوث الذي وقع بين المازني وبين ما هو فيه ما يكون بمعنى
الحين واما يكون بمعنى الثبوت فالحدوث انما هو في ايهامه التعريف ازيح بمنزلة النصف
المشترك في الدلالة على الثبوت واللام فيها حرف تعريف انفاقا قوله وليسلم اي عن
شوائب الحدوث في الجميع وان لا فرق قوله سواء بحرف التعريف او بغيره نحو كل وجميع
وفاطبة وانواعهن ونحو ذلك قوله نحو اكرم الذين ما تونني الا زيدا واضرب
القائمين الا عمرا الدليل على عموم ما صحة الاستثناء اذ معيار العموم وعلامته
ان الاخراج يتوقف على الادخال قوله لشمل اي اكثر تناولا سواء كان متفقا
او مختلفا قوله اذ يتناول كل واحد من الافراد اي يقتضي بمنتضاب الافراد كلها
لان مفهوم المستغرق اغرد هو الاحاطة بكل فرد قوله والمستغرق يتناول كل اثنين
والجموع يتناول كل جماعة وذلك اي تناول المستغرق كل فرد او فرد في عند ذلك الحكم
وسيجيء كما سيأتي قوله حتى لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وذلك لان الاتيان
لنفي الجنس بصورة المستغرق قوله حقيقة اي كون المستغرق المفرد يشمل ويتناول الكل
واحترز بالافراد والزمان قال الصفوية لو حلف لا يتزوج العبيد يحنث بواحد

حقيقة وجاز ذلك الاتيان الجمع المعرف باللام واحدا من افراده قوله وجاز استثناء اي الجمع
والعدد من استثنيان قوله وجاز تثنية بين المستغرق والافراد لانهم جواب عن سؤال مقدر
تقديره انه ينبغي ان لا يجوز ادخال اللام للاستغراق على المفرد لان المفرد لا يكون
بمعناه واحد او مستغرقا بدل على كونه كثيرا او يمتنع ان يكون الشيء واحدا وكثيرا
فاجاب عن ذلك بالثاني قوله خرج عن الاول على معنى الجمع كما ذكر في
الزائدة على العدد قوله واشتاع وضعه بمعنى الجمع جواب عن سؤال تقديره و
هو ان معنى الجمع لو كان مستفادا من وضع الاسم المفرد بالجمع والثاني
باطل فكذا المقدم قوله والجواب ان عدم الجواز لا يدل على عدم الوقوع
الوضع بجواز ان يكون لحاظ التناول للبعض قوله ولانه جواب ان ثان
يعني كل فرد اي بمعنى كل الافراد فيتناول الجميع لكن على سبيل البدلية لا بمعنى كل
فرد فرد قوله حتى لا يصح الاستثناء بمعنى كل فرد فرد قوله بمعنى
الاحاد قوله اشتباه وصف بمعنى الجمع فلا يقال جاءني رجل العالم وانما يقال جاءني
الرجل العالم واذا كان كذلك فقد بقي ما اذا تناول بين ارادة كل واحد على
البدل والآخر انها احضر مرجع الى احضاره اي انه يكون للمتكلم الى احضاره في
ذهن السامع قوله احضر مرجع الى احضاره اي يكون المقام مقام الاختصار قوله اي مفهوم
يعني ان هو عين البيت مصدر زيد به اسم المفعول قيل يحمل ان المراد
بهواي قلبي الذي محل الهوى ويدل عليه قوله وحشمتي بكذا قوله ومقام
نحر يعني على بعد الجيب او على جنسه ونقيضه قوله بنان اضاف اليه اي الذي
هو مضاف اليه المسند اليه قوله والمضاف اي ونعني بالمضاف اثنان اضاف الذي
هو المسند اليه نحو او غيرها اي غير المسند اليه المضاف وغيرها اضيف هو اليه وان
كان ذلك الغير مضافا او مضافا اليه حيث لم يكن مسندا اليه ولا مضافا اليه المسند

قوله وغير ما اضيف اليه المسند اليه وان كان في نفسه مضافا اليه قوله وهو في تعظيم غير المضاف
اي غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه وهذا مقيد قوله او غيرهما لانه لا يكون
ذلك الغير مضافا او مضافا اليه مطلقا قوله او بتحقير اي تقليل اصل معنى الامور المذكوره
اي المسند اليه وما اضيف اليه وغيرهما قوله ضارب زيد حاضر فيه تحقير شان زيد
بانه مضروب قوله عن تفصيل سيذكر وذلك لكون عدد المسند اليه غير محصور قوله
او صغر اي ممكن لكنه في عسر قوله نحو على البلد حاضر وهو حاذ ان قيل فلان وفلان وغيرهما
اي ليتم بحيث لا يفوت بعض او غير ذلك قوله الى غير ذلك من الاعتبارات اي كالتفخيم بذكر
او اهانتهم نحو على البلد يفعل كذا او شهادة الناس او التنكير نحو حضر اهل الموضع
او ليتضح الاضافة نحو صاحبها على الرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك وقوله
بالباب قوله للقصد الى فرد ما واقع عليه اسم الجنس اي ليكون الحكم مقام فرد
اي يحصل الغرض منه فيه بذكر فرد غير معين من الجنس فتعينه قرينة الحال
الى نوع منه اي من انواع المسند اليه النكرة قوله نوع من الاعطاء اي غير ما يعارفه
الناس هذا قول صاحب الكشاف وعند صاحب المفتاح ان تنكير غاشية التهويل
او تعظيمه اي غاشية واي غاشية حيث عجبت الابصار منها بالكلية وجهل
بينها وبين المدرك قيل وهذا احسن لان ارادة التهويل انما يتم بالابهام عما ما هو
المقصود من الكلام بان التهويل انما يتم بعد حالهم من الادراك وهذا المعنى انما يحصل اذا
كان المقصود هو التهويل اذ ربما لا يكون النوع من الانواع مانعا من الادراك
قوله او التعظيم او التحقير اي بان يكون المسند اليه واصفا بصفة شائعة من حسنة او رفاع
او انحطاط الى حد نوع ان ما يكن فرد منه عجيب لخصوصه او غريب الغائبة نحو
فغشيها من اليم ما غشيها اي ما يبلغ ان ما يغشى الكواكب او حاصية كل من تشبثه
وليس المراد ان المذكور نوع غريب فان الذي يقتضي بمقام ارفاع شان
حاجب الاول وبمقام انحطاط حاجب الثاني بالتعظيم اي فيبقى التعظيم وبالتحقير

ثم رأيت

قوله

ان يدري
او تحقير ان له نابا او لان له نفعا اي نابا كبيرا او نفعا كثيرا بالقياس الى ما هنا وقد يكون
قوله او التقليل اي الاشارة الى ان بلغ من القلة الى حيث لا يدرى قوله ورضوان من الله
اكبر اي شيء جليل هو رضوان الله اكبر اي خير من ذلك كله اعني مما تقدم في الآية وهو
قوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها
ومساكن طيبة في جنات عدن الآية وان رضا الله سبب كل سعادة وخلاص وفوز
العبد اذا علم رضا مولاه عنه فهو اكبر في نفسه مما وراه من النعيم قوله وقد جاء التنكير
للتعظيم والتكثير نحو معاذ الله لمفرج في الايضاح وقد جاء التكثير والتعظيم جميعا التنكير
وقد يقرن بصاحب المفتاح حيث لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير
والتقليل والصواب الفرق بان التنكير في قوله تعالى ورضوان من الله اكبر انما يدل
على التقليل لا على التعظيم لانه لا يليق برضوان الله قوله وقد يكون للتحقير والتقليل
يعني جميعا والحاصل ان التعظيم والتنكير قد يجتمعان كما في رسل وقد يفترقان كما في
حاجب الاول لما في البيت المذكور في الكتاب وهي ان له نابا فالاول للتعظيم دون
التنكير والثاني عكسه وكذلك التحقير والتقليل يفترقان كما في شيء فقول الشارح
حصل فيه شيء وقد يفترقان كما في حاجب الله من العبد وفي رضوان من الآية
فان الاول للتحقير دون التقليل والثاني عكسه اعني للتقليل دون التحقير لان المقام
لا يناسبه ذلك قوله ومن تنكير غيره اي ومن امثلة تنكير غير المسند اليه والمراد
المغيرة ذلك بقرائن بعدم اختصاص التنكير بشيء دون شيء قوله وانه خلق كل
دابة من ماء قد يحمل تنكير دابة وماء على افراد الشخص بمعنى انه خلق كل فرد من
افراد انواع الدابة من فرد مخصوص سلك الدابة من افراد نوع من الماء وقد يحمل
على افراد النوع بمعنى انه خلق كل نوع من انواع الدواب من نوع مخصوص من انواع
الماء وهو نوع النطف قوله من انواع المياه اي النوع خلق من النوع والشخص خلق

من التخصيص وهو النفع قوله ومن تنكير غيره للتعظيم اي غير المسند اليه قوله يجرب من التعريف ورسوله اي يجرب عظيم من عند الله ورسوله لا شك ان هذا ابلغ من ان يقال يجرب الله ورسوله قوله وللتخصيص اي ومن تنكير غير المسند اليه للتخصيص قوله ان نفس الا ظبا كان اصله نفس ظبا ومعناه اثبات نفس ضعيف حقير فدخل حرف النفي والاستثناء لايجاد اثبات النفس الضعيف الحقير مع نفي ما سواه والعلم انه قبل ان المفعول المطلق الواقع بعد الا لا يكون الا للنوعية لا للتأكيد لان الاستثناء المفرغ يجب ان يستفاد من المستثنى منه وهو اذا كان للتأكيد اما اذا كان للنوعية فيكون هناك مستفاد من خصائص نحو وازيد مريح لمعة البعض اي بقيد التعظيم كالتكثير قوله من تفخيم فضله واعلاء درجته بيانا لما قدم علمها واصله ما ان يحيى من تفخيم فضله الى آخره ومثله قولهم وبر يمينك بعض النحويين جائزا اي مرتجا اراد ما البعض نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا قوله نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمام قوله واما وصفه لما ذكر من الاحوال المختصة بالمسند اليه فمرجع في ذكر توابعه واحكام كل واحد منها وفي الوصف على التوابع للكثرة اعتبارا قوله اي وصف المسند اليه يعني سواء كان المسند اليه الموصوف معرفة او نكرة قوله وهو الاصل هنا بريد ان الوصف يطلق بالاشتراك على معنيين احدهما وهو الاصلي المعتبر هنا عند ذكر اوصاف تتبع والآخر المقتفى عليه التوابع المخصوص كل منها بحكم على الوجه الذي يجيء قريبا واحالة ليوافق قوله في بقية التوابع حيث عبر عنها بما يقع المصدر بمعنى قوله هذا وانما يأتي قوله وآما البدل منه وآما العطف عليه قوله اي الوصف يعني المصدر فعلى هذا وهو الذي درج عليه في الطول يخدش الحصر وانظر قوله والاحسن ان يكون يعني الفعت يعني يكون الضمير في قوله الخ فيكون عائدا الى الفعت اي التابع المخصوص الذي هو احد معنى الوصف الى المضمر المتقدم وهو الوصف بمعنى المصدر وعلى هذا يختلف معنى الحصر والحصر ويكون مرتبا على الكلام وهو ان يكون للفعت معنيان اراد احدهما هنا هو وبغيره الآخر تكون الآية اما رض قرم رعيناه ولو انها غضابا وجهه الا حسينة وحوله ابين هو التابع المخصوص اعني النعت لانه هو الذكر وقابل الذي يقول كما يسند

قوله في البديع قد سبقني عز ذكره بجعله راجعا الى الصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن الصفة فلا نحو اعدل امة اقرب للتقوى قوله والاحسن اذ الكاشف عن الصفة انما هو الاسم هو المذكور والصفة هي الحرية صورة عارضة والاحسن ان يعتبر هو المعين الكاشف اولا وبالذات والمعنى المصدري انما تتصف بها ثانيا وبالعرض فافهم

يسند الشيء الى الشيء يسند الى الذكر ايضا كما شاع عن هذا تغيير قوله وهو نوع نعرفه اي تتبع هذه الاوصاف نعرفها للجم غفيرا لجم هو الجمهور اي الجم الغفير قوله لانها معناه قوله نحو في الكشاف في نحو الوصف والموصوف واما قيد بذلك لان ليس مما نحن فيه ان الملقى ليس عند المتكلم قوله والوصف يجيء اي الموصوف يجيء الملقى الذي هو الموصوف قوله لكنه اي الموصوف الذي هو الملقى قوله او منصوب اي يجيء او بتقدير اعني وعلى هذا التقدير يكون الخبر محذوفا وهو في قولك بعد عزة ابيا او بتقدير اذكر

في هذه الآية الى الجنس فجيء بما يدل عليه قوله او على حمله على معناه اي او على لفظ السابع
قوله المسند اليه على معناه الحقيقي قوله وقيل المراد به ما يدل الخ وهو الذي ذهب اليه السكاكي في شرحه على المفتاح
وقد صرح في اثناء كلامه في الفعل قليلا الخ ثمة قوله نحو انا عرفت فائدة تقييد
قوله بالحكم وقوله بوساطة تكرر الاسناد قوله انا عينت في حاجتك وحدي
هذا قصر افراد يقال لمن اعتقد ان غير المسند اليه مشارك له في الحكم
او الخبر قصر قلب يقال لمن اعتقد ان غير المسند اليه هو المتعلق بالحكم
دون المسند اليه فجعل عليه الحكم قوله ليس من تأكيد المسند اليه في شيء يعني ان ما يسمى
من هذه الاصطلاح تأكيدا قوله ان الفاضل بعض علماء نقش وكان من اعظم
الى الاخير مجازا لانه يجوز ان يسند الحكم الى شيء ويراد اسناده الى متعلقه وهو نحو
ان يكون لفظ المسند اليه بحيث يعلم ان المسند اليه حقيقة لا من يقوم مقامه
فيقال افتخر الامير الامير او تكرر معناه بان يذكر النعت والعين فيقال افتخر
الامير نفسه او عينه قوله او الرجح توهم السهو على توهم المتكلم ان السامع
سهو او غلط ويجب ان يكون ذلك النعت والتأكيد هنا النكرة غير المحضة
لانك اذا قلت جاءني زيد نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم ان السامع غلط
قوله لم تقدم ما يفيد فكان الموهم الجانبان الراجحان قوله كالواقع في الكل اي فاسند
المجموع الى الكل وان كان صادرا عن البعض فالذي بالكل والتحقيق قوله بينا، على انهم
في حكم يختص واحد وذلك في واقع في حكمهم كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد
قوله مختص به اي بالمسند اليه نحو قوله قم صديقك حالة كان حالة يرجح صديقك نحو
ان يكون الكل صديقا واحدا قوله ولا يلزم ان يكون اياه اي ليس من شرط عطف
البيان ان يكون اوضح من متبوعه بل الشرط ان يحصل بانضمامه مع الاول زيادة وضوح
وان كان الاول اوضح نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذ كان واحد الكنية والاسم
فيكون فيه خفاء اذا ذكر كل منهما منفردا عن الآخر ورفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع
الاول ولو كان الاول اوضح ان الكنية استعملت في الاسم قوله والموضح العبارات الظاهر

الظاهر غامضه بجمعها ركاكة بين الفعل والمفعول في نحو ضرب الضرب والعائد هو الذي
باسم الفاعل اعني الموصوف باعتباره على ما هو محرر في محله وعلامة نصبه الكون قوله الظاهر احتراز
فيما سبق لها وهو موصوف اجري عليه صفة فنوبجها وبينها والعائد تابع كل شيء
كان او غيره وهو لا يكون الظاهر مختصا بما قوله لان بعض يتم مختصة لا يعلو شائع
جيء به للمدح والايضاح لان الكلية في غاية الجلي والايضاح اذ الاجمال فيها
واضحا فلا يحتاج الى بيان وهو يكون المقصود اللب الخالص الذي هو عطف بيان
للكلية بحسب المدح قوله واما الابدال منه فيه اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
الى الظاهر حيث يجعل الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك لا زيد والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل قوله من اضافة المصدر الى المفعول بتقدير اضافة زيادة الى التقرير
ان يكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف والتقدير لزيادة البدل التقرير
وبحمل ان يكون اضافة بيانية كما قدم في التاريخ قوله من عادة اقتضاء صاحب
الاقتضاء هو التغيير في الواحد بجهة واحدة قوله ومع هذا اي ومع كون قوله
زيادة التقرير مقتضى الاعلى قوله هو ان يكون مقصودا بالنسبة التقرير بين البدل والمبدل منه
هو ان المقصود بالذات من البدل هو بالنسبة والتقرير زيادة عن هذا التقرير يحصل بحسب
الاستقراء والتتبع والتقرير في التأكيد والذات نفس التقرير والتبيين في بدل
بدل الكل هو الذي يصدق فيه البدل على جميع ما صدق عليه المبدل منه وان تغاير مفهوما
كان اخوك منطلق هو ابو زيد اخوك يعني منه الاخوة وزيد ابو زيد منه ذلك لكنهما صادقان
او احد قوله يحصل التقرير بالتكرير في التقرير في البدل غير مقصود لذاته لكنه يلزم حصوله
من تكرير اللفظ بعض واحد او تكرير احد المتغايرين بعضان مختلفان وهما لفظ المبدل
ولفظ البدل قوله في بدل البعض بدل البعض هو الذي يصدق على بعض ما صدق عليه
المبدل منه وان لم يكن مفهوم به بعضا من مفهوم قوله في بدل الاشتمال بدل الاشتمال هو الذي

ايكون تعيين المبدل منه وان يحصل بعض ما يحصل الاول وفي بعض وبكون
المبدل منه مشتملا على البدل لاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث يكون متعرضا به اجمالا
شاغلا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له
وابدال بعض من الكل من الربط بالضمير يعود على المبدل منه قوله يشتمل على التابع
اي المقصود به اجمالا ثم ذكر المبدل منه قوله يطلق ويراد به التابع بحيث يطلق المتبوع
ويراد به الاشتمال ويراد به التابع اجمالا ثم يأتي البدل بعده مبينا ومخصصا لذلك الاجمال
نحو ضربت زيدا اذا ضربت هاربه فيحتمل ان زيدا غير مشتمل على الحار والمضروب
فيكون بدل غلط او بدل اشتمال قوله جاءني زيد اخوه فانه لا يكون بدل اشتمال لعدم
الاول الثاني واشعر قوله بوجه ما وابدال الكل والبعض لعدم صدق الاول على جميع ما صدق
عليه الاول وفي بعض ان اخو زيد غيره واعمه وابعضه قوله لخلوه عن الضمير وتقدير
اما يأتي بدل البعض والاشتمال فظاهر لان البدل ذكر اجمالا واتى بعض المبدل منه ثم ذكر
بلفظه مفصلا ثانيا واما يأتي بدل الكل فلان الايضاح والتفسير يحصل من التكرير قوله ان التابع
في جميع الكلام يقع والحال ان صاحب علم المعاني والتابع كلام اللغة فلا وجه لذكره ما هو
بدل من اشتمال اللغة والنحاة واما العطف يقع بالواو على المسند اليه قوله فلتفصيل
المسند اليه يتعدد افراده متعاقبة بعونة العاطف قوله من غير دالة على تفصيل اعتراه
يعني ان تفصيل المسند وهو المعنى هاهنا اذ الواو واخواتها لجمع المعاني اي لشرك التابع والمتبوع
في غير ما قرن بها من تقدم او تأخر او معية قوله لاختصار المراد من الاختصار هو ما يحصل
وجد من العطف لقيام حرف العطف مقامه يعني انه ليس من عطف المسند اليه اي بل من
عطف جملة على اخرى قوله وما يقال من انه قد يقع بعض الامور المعدودة بالواو لمعنى من
المعاني نحو جاءني زيد وعمرو والعطف وجاءني زيد جاءني عمرو بغير عطف ودلته التابع كما رأيت
قوله او لتفصيل المسند اي بيان المراد قوله وعلى آخر يجري مجرى اولا مهملة يعني انما يحصل
تفصيل المسند بمقارنة ما يجري مجرى المتبوع لتفصيل المتبوع فان في تفصيل المسند لكفاية
بدون متبوع قوله فعمرو او ثم عمرو فان في تفصيل المسند يحصل بعضه ساعة وبعضه

حقا وذلك لان كون الفاء للتعقيب وثم للتراخي والمهلة وحتى للغاية والتدريج تغاير
تغاير ازمنة المجيء المقتضي لتفصيله قوله فالبداءة اي الفاء وثم وحتى تجيء في تفصيل
ويختص بها اختصاص الفاء بالتعقيب وثم بالتراخي وحتى بالغاية في الباب قوله
وحتى على الاخر أما بقيدها مرتبة في الذهن الذي يسأل على ان حتى للتدريج قوله وكنت خرجت
جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جنده قوله وحتى تفصيل المسند وما يقع منه
تفصيل المسند حقا ان يعتبر في الذهن تعلق المسند بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا وعليه
انما تجيء اجزاء المتبوع او اصنافه قوله وان يتصور فيها الترتيب الخارجي اي بان
يعتبر في حتى الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملاحظة الفعل بالاخر حاصلا بملاحظته
الاخر الاخر اي الذي قبلها نحو مات كل اب لي حتى آدم قوله في هذه الثلاثة ايضا اي في
العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى قوله بين ان يكون الشيء حاصلا من شيء يقع
وصلة منه بعاد ومنها الفصل قوله اجلا اي اجل حصول تفصيل المسند اليه اما حصول
تفصيل المسند نحو الترجي حال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه اليه ذلك القيد وذكر الاثبات يعني ان الاثبات
اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما توجه اليه التقييد قوله والمقصود من الكلام الترجي
ان يكون في كلام امر زائد على مجرد الاثبات والنفي او ذلك الامر الزائد على ما هو
المتبوع الكلام قوله بيان ان معنى احدها كما بعد الآخر وحتى عن تفصيل المسند فيكون
افادة تفصيل المسند غير حتى فلو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء
زيد قوله كمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد وانما جاءك جميعا فتكون على الاول قصر
قلب وعلى الثاني قصر افراد والنفي موجب الاول قوله وكذا ايضا الترجي اي التصور يعني
الا ان النفي الحكم على التابع بعد ايجابه للمتبوع وكذا ايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع
قوله ان اعتقد انها جاءاك جميعا يعني ان لك ان تكون اعتقد الافراد بل اعم فتكون قصر قلب

يحقق الايمان المسند والمسند اليه ويجوز ان المسند عين المسند اليه ﴿ ش ﴾ يقترن به او يتقدم به
قبل الاتيان بالمسند ﴿ ش ﴾ في اللفظ مطابق له اي للمسند اليه فان غير الفصل يتبع الفصل افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا بخلاف المسند فانه قد يكون فعلا مضارعا او اسم التفضيل
فلا تحصل فيهما المطابقة اللفظية فلذلك خص بالمسند اليه ﴿ ش ﴾ لفظ المسند عطفا المسند اليه يعني
ان المراد من ضمير الفصل الحصر وجعل المسند بحيث يكون الاسند اليه نحو زيد هو المنطلق
وزيد هو الفاضل بخلاف نحو عمرو وزيد هو بدل منه ﴿ ش ﴾ ان يقع نحو زيد هو القائم هذا الكلام لا يفيد
يشعر بان الحصر في المثال المذكور ونحوه مستفاد من الضمير وليس كذلك بل يتضمن مستفاد
الخبر انه لخبر عند الفذ بمنزلة الحصر ثم الضمير المتوسط افاد تأكيد هذا الحصر ومن
الحصر اقحام الضمير فقد اخطأ ﴿ ش ﴾ فالباء في قوله فلتخصيصه بالمسند هذا الكلام تأويل
واصلاح لعبارة المص لانها توهم ان قولنا المسند يدل على تخصيص المسند اليه
بالمسند وهو حصره فيه المسند اي معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند وليس يقوى عنه
وما ذلك الا الباء غالبا اعتبر دخل على المخصوص عليه وليس المراد هذا بل ان المذكور في
كلهم تخصيص المسند بالمسند اليه وهو الحصر ﴿ ش ﴾ قوله ان الامر هو بفصل التوبة دون غيره
المعنى هو الذي شأنه ان يفصل التوبة دون غيره وليس المراد هنا ﴿ ش ﴾ خصصت قولنا
بالذكر اي ذكرته دون غيره بقي كون ما بعد الباء واقعا هو المخصوص عليه باعتبار اصل
اللغة الا ان العرف الاصطلاحي نقل الى خلاف ذلك وهو ان يكون ما بعد الباء هو المخصوص
على ما قيل ﴿ ش ﴾ كما في قولنا اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك اي كما قيل
في معنى قوله تعالى اياك نعبد نخصك بالعبادة يعني ان المراد اختصاص العبادة به
اختصاص بالعبادة كما ذكر هذا نخصك من بين جميع المعبودين بالعبادة فكذا ههنا
المراد ههنا تخصيص المسند بالمسند اليه على معنى اختصاص المسند اليه من بين جميع ما
يصح ان يكون مسندا اليه بالنسبة الى المسند ﴿ ش ﴾ اي تقديم المسند اليه يفيد ما يفيده

بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل ما ذكر ويحتمل ما سيجيء ﴿ ش ﴾ وفي كلام النحاة ما يشعر بان ما ذكر انما يفيد
اعتقد اتفاقا انتهى عنها جميعا يفيد في كلام النحاة ان لكن جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وهو
المخالف ان عمرو ايضا لم يجئ كزيد بناء على ما بينه بقوله لانه اعتنى لكن المسند اليه
وهي مرجوح فوقع الكلام المتقدم رفعا شيء ما الاستثناء ﴿ ش ﴾ او عرفا نحو ما جاءني زيد بل عمرو فانك عرفت
العطف على المسند اليه لاجل عرف الحكم عن محل الى محل آخر ﴿ ش ﴾ نحو ما جاءني زيد بل عمرو فانك عرفت
المجيء الى المعطوف وجعلت حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه مائية الى المعطوف ﴿ ش ﴾ او جاءني
زيد بل عمرو فان بل فيه تعرف ايضا الا انها تفيد الابتداء هنا عند المحققين وكان معناه ما جاءني
زيد بل جاءني عمرو وكون الاضراب في الفعل وحده ﴿ ش ﴾ وعرفا نحو الحكم للتابع يقع تعرف بل
في المثال الاول المجيء المثبت عن زيد وانتفاء المجيء المنفي وانبات المجيء المثبت
لعمرو فيكون حكم عليه بكلا الحكمين لكن جهة القلب نحو ﴿ ش ﴾ ان يجعل في حكم المسكوت عنه
اي اثبت له الحكم الذي يثبت عن بل بجعل الوجهين على السواء فيجيء جاءني زيد بل عمرو بجعل مجيء زيد
وعدم مجيئه ﴿ ش ﴾ سيفيه بمثال انه لا بد وان يكون الحكم ثابتا للمعروف بحرف العطف سبب
آخر وهو غير منصوص عليه قاله المحقق ﴿ ش ﴾ اي اياعه في الشك مصدر حذف الى المفعول
يقع اجتماع المتكلم السامع في الشك بان يكون المتكلم عالما بالحكم لكن يريد تشكيك المخاطب نحو
نحو جاءني زيد او عمرو هذا يجعل الشك او التفصيل نحو اما ان يكون هذا او ذاك او نحو
او الابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ﴿ ش ﴾ الآية الترديد بين المتكلم اجتماع المخاطبين في
الشك وفي الابهام او ترديد اياعه فيه لكن ابهم على النكتة في الآية لتلوين ترديد انكار المخاطبين ثم ما ذكره
من الحكم والترديد فيهما اي بين التخيير والاباحة ﴿ ش ﴾ بتغيير الفصل حروفه صيغة صيغة التخيير
الترديد المنفصل مطابق للابتداء متوسط بين الخبر جملة نحو الفواصل ويجوز ان لا يكون الخبر
مفردا او اسم التفضيل او فعلا مضارعا نحو هو قائم او هو يقوم او في صورة الاسم وان فعلا
ماضية فيدل به محل خبر الاسم ام او ان فعلا ماض له محل فذاك يقع محل ما اختلف ام ما بعده
خلاف مذكور في النحو ﴿ ش ﴾ وتجعلهم احوال المسند اليه جواب سؤال مقدر تقديره فجعل
المص من احوال المسند اليه دون المسند ولم يجعله من احواله او من احوال الجامع ان لم يتحقق

وهو تقدمه في غاية الظاهر والمراد بالمسند اليه هنا المسند الى الفاعل بدليل قوله تقدمه
على المسند وقوله اذ اى تقديم المسند اليه الاصل ومفهوم انه الفاعل لا يتقدم على
المسند ابدا عند اصحابنا البصريين لان الفعل عامل ورتبة العامل ان يكون صدر
الجمل وتجنيس الفعل الفاعل اذ في تأخره تجويز ان يكون بقدم نحو زيد قام ابوه
قوله فلكونه ذكره اعم اى ذكر المسند اليه اعم عند المتكلم من ذكر غيره وكونه اعم يقع بوجوه
قوله ولا يخفى في التقديم مجرد ذكر الاهتمام قال المصنف في الشرح وقد ظن ظان
ان يقال قدم للعناية مع غير انه سيذكر ان كانت تلك العناية ولم كان اهم
اقول واجل هذا اشار المحوالي تفصيل وجه كونه اهم قوله والباعث تحققه قبل
الحكم المراد بالتحقق هنا التصور الذهني اى انه عالم بتصور شيء ما يحكم عليه بانه الموجود
الخارجي او شيء ما او وجود له في الخارج مع انه يحكم عليه كقولنا شريك الباري
ممتنع ووجود نحو عمرو ممكن في الخارج واذا كان ذلك فيقدم اللفظ الدال على
المسند اليه ليوافق الوضع الطبع وقد بحث بان المراد بالحكم ان كان المحكوم به حالا يجب
تقدم تصور المحكوم عليه على تصور المحكوم به وان كان ذلك اولى وان كان المراد به
ايقاع النسبة الحكمية او انشاءها فوجب تقدم تصور المسند اليه على تصورها لا يقتضي
تقدمه على المحكوم به قوله وما اقتضى التقديم عنه الواو فيه للحال اى تقدم عليه اصلا في
حال عدم اقتضاء لما خيره اما اذا كان هناك مقتض لما خيره فيجب التقديم عن ذلك
الاصل كون المسند مما يجب ان صدر الكلام نحو اني زيد وكما في الجزاء الشرطية فان
كون المسند هو الفاعل يقتضي التقديم عن ذلك الاصل قوله ليتمكن الخبر في ذهن السامع
اى اذا ورد الخبر بعد قوله والسامع في البداءة توهم الباء اى الخبر بانه مبتدأ وذلك
بان يوصف المبتدأ بامر غريب مشوق الى معرفة خبره وتزهر اكان ذو الحال
تطويل المسند اليه وذلك انما يتوهم حيث اذا كان في المسند اليه طول اما باعتبار الصلة
او الصفة او المتعلقات او غير ذلك تحقيقا للتشويق ومفهوم ان حصول التشويق بعد
التشويق الزيادة وقع في النفس قوله والذي حاوت البرية فيه اى الذي تحير الناس

سمي به ولم يسند اليه لوجوده حيوان مخلوق من جماد قيل هو آدم عليه السلام لانه
خلق من التراب وقيل ناقة صالح عليه السلام وقيل عصى موسى عليه السلام وقيل العنقاء
وهو طائر ابيض والهدهد يصيد كل عام اذا قرب اجله صيح له عيصا فاذا اكمل
دخل قبره ثم يخرج منه انواع الصوان الحمراء فيشتعل القيض نارا
ويحترق العنقاء فيه ثم يخلق الله تعالى من رماده فقط آخر وهلم جرى وقيل
هذا الطائر هو هذا البيت الى حين الاعادة وانما كيف شئت وجه رابع وهذا القول
هو الصواب لان سياق ما قبله يدل عليه كما بينه الشارح قوله والعالم في دار
صريفكم العالم لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني العباس يقال تسفحت
دمه اى سفكته قوله ليكون مطلوبا مستدلا بسبب القلب بذكرها قوله ليكون محكوما به
فيكون ذكره اقوى من ذكر المسند فكان من حاجب شيئا اكثر ذكره لكذلك من يستلذ به
شيئا قدم ذكره قوله لاستلذاذ اظهار تعظمه نحو ايلاف قريش ورحم كذا ورجل عالم جاءني
ورجل جاهل عندنا قوله اى فضل الخبر الفعلي عليه اى على المسند اليه المتقدم والمراد
بالخبر الفعلي ما يدل على مجامع الفعل من الحدث سواء كان فعلا او غيره وبالخبر
بالخبر الفعلي ما يكون فعلا المسند اليه نحو زيد قام ابوه وقائم ابوه اما كان فعلا متعلقا
نحو زيد قام ابوه او قائم ابوه قوله اى ورفع بعدها يعني بان يكون حرف النفي فاصلا
على المسند اليه والمسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل بينهما من توهم وليك اذا قدم المسند
وسواء كان المسند اليه مظهرا ومضمرا نحو ما قام زيد وما قام هو قوله وشرطه اى وبعد التقديم
ايضا ثبوت الفعل للخبر المنفي قوله على الوجه الذي نفي عنه اى عن المسند اليه المتقدم
ان عاما فعام وان خاصا فخاص قوله بالنسبة الى من توجه اليه الخطاب فحينئذ
ثبوت الفعل له ولا يلزم ثبوته لجميع من في العالم قوله وهذا اى كون تقديم المسند
القريب من حرف النفي الواقع بعده يفيد هذا الوجه من التخصيص قوله وهو ما تقتضيه

اي بثبوت القائل لغير المتكلم ونفيها عنه في آن واحد متناقضان بل يجب عند قصد هذا
المعنى اعني نفي الفعل عن المتكلم وغيره ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري
قوله لانه يقتضي ان يكون انا ان نفي يلزم من هذا الكلام ان يكون المخاطب معتقدا
ان هناك انا ما غير المتكلم فقد رأى كل احد من الناس وهو مما لا يعادة قوله واما انا
ضربت الا زيدا اي ولم يجز ايضا ان يقال ما انا ضربت الا زيدا قوله لان المنفي عند حذف
عام يجب ان المنفي وهو الضرب الواقع مما كل احد من الناس سوى زيد يقتضي ان
يكون انسانا قد ضرب كل احد سوى زيد وهو مما لا يعادة قوله كما ما قام الا زيد اي كما
تقيد المسند اليه المحذوف الذي يلي وقع النفي بما وجه القصر في المعقول فتقول
اخوه يكون عاما وان كان مقيدا عند بما خصوص في المعقول فتقول ايضا اخوه
بما خصوص فيه قوله اي ولم يدل المسند اليه اي المحذوف الذي جاء وقد
يجاء المخصوص فيه قوله اي وان لم يدل المسند اليه اي المحذوف الذي جاء وقد
يجاء ليكون في الكلام حرف النفي الى حرف اي سواء كان في الكلام نفي وحذف المسند اليه
على النفي والفعل جميعا نحو ان ما قمت او لم يقل نحو ما انت خير من زيد وحذف المسند اليه
النفي وحده نحو لن زعم ان هناك وجود ذلك لمن يزعم ان هناك وجود
سبح في حاجته وان الداعي غيرك لا انت على الانفراد دفعا الاول فهم قلب وهما
فهم افراد قوله انه الدال صريحا على نفي شبهه يعني ان التاكيد انما يحسن بما يدل عليه
المخصوص بالمطابقة لا بالتزام قوله لدفع سهوه حالت قلب السامع الشبهة في الاول
ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بتاكيد النفي قوله وخروج في دفع
السامع اي بحيث لا يكون له شك فيه قوله الخ زيدا اي الكثير وذلك اذا كان المخاطب
يعرف غيره يا عطاء الكثير فان المراد في نحو اعطائه الجزيل عند السامع دون تخصيص
اعطاء الجزيل به وسبب تقويته ان المبتدأ يسترعي ان يسند اليه شيء فاذا اه
جاء بعده ما تصلح ان يسند اليه صرفه الى نفسه فيتعود بها حكم المسند اذا كان
منفصلا نحو انا سبحت في حاجته انا قمت انا ضربت زيدا فانا تفيد الحكم وفي قوله
وكذا اذا في التقديم لتقوي الحكم والتخصيص ايضا قوله مثال الاول اي تقديم

ولا كذلك اذا كان الفعل منفيا وهو عطف على معذر تقديره وقد مثل لتقوي الحكم اذا كان الفعل مثبتا وكذا اذا كان
منفيا نحو انت لا تكذب تاكيد الحكم لا تاكيد المحكوم لامتناع لعدم التاكيد على المحكوم عليه فيكون مفيد قولنا انت
لا تكذب لا تكذب ومفيد قولنا لا تكذب انت لا تكذب انت انت ولا تكذب انت الا ترى لتقوية الحكم دون
عم المسند اليه الذي لم يدل حرف النفي قوله انت ما رغبت في حاجتي اذا كان المخاطب
يعلم ان هناك عدم رغبة في حاجته المتكلم ويعتقد انه مختص بغيره او مشتركا فيه
فقلب الاول فقط قلب وعينا فقط افراد والا فقلب انت مختص بعدم الرغبة في غير
وحده والعكس قوله والا اي بان لم يعتقد المخاطب ما ذكر قوله لتقوية الحكم المنفي كما في نحو هو يعطي الجزيل
قوله وهو اي التقديم في المثال لتقوية الحكم المنفي كما في نحو هو يعطي الجزيل
لتقوية الحكم المثبت ويقرره فالحكم اعم من ان يكون مثبتا او منفيا قوله لما فيه اي في
نحو انت لا تكذب من تكرر الاسناد لان الفعل المنفي وهو الكذب يسند الى المسند
اولا والى ضميره المستتر ثانيا ففيه اسنادان احدهما بلا واسطة والآخر بواسطة
الضمير قوله المقرر في لا تكذب اذ ليس فيه الا اسناد الفعل المنفي الى فاعله المستتر فيفوت
منه ما يحصل به التاكيد وهو تكرير الاسناد قوله واقتضى المخصوص بقيد حيث نص عليه
ان المسند اليه المحذوف اذا لم يدل حرف النفي فقد ما في التخصيص وحده ما في نحو
واقتصر في التمثيل على مثال النحوي قوله ليتوزع عليه اي على مثال النحوي دون الاول
بين تقوي الحكم وتاكيد المسند اليه قوله وقد يجاء اذا اي قولنا انت لا تكذب قوله لتاكيد المحكوم
عليه اراد لتاكيد المسند اليه اي الضمير المستكن في لا تكذب فان انت توكيد له قوله
نفسه قوله لا لتاكيد الحكم اي لا لتقوي الحكم بخلاف انت لا تكذب فانه لتاكيد الحكم ودلالته
على ان الكذب عند منتف البتة هو بسبب تكرر الاسناد فيه قوله هذا الذي ذكره حاصل
ما يقتضيه ان المسند اليه المحذوف اما ان يلي حرف النفي او لا فان وليه فهو للتخصيص نحو ما
انا قلت هذا القول وان لم يله سواء كان هناك حرف نفي ام لا فقد يقصد التخصيص نحو انت
ما رغبت في حاجتي وحذف لتقوي نحو انت لا تكذب قوله ان بني الفعل عليه
مسند اليه مذكر سواء كان ظاهرا او مقدرا منفيا كان الفعل او مثبتا قوله وان بني الفعل عليه
مذكر اي بان جعل خبرا عنه نحو زيد جاءني قوله اي ما الفعل مما دلت فيه الباء على المخصوص
اي افادة التقديم تخصيص الفعل بالجنس او بالواحد قوله زيد جاءني في مخاصمة
المخاصمات فان المخاطب بهذا الكلام اذا عرف ان مقتضى الحال ان يقال انك انت وقد يترجح

او رجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة كما تقدم النكرة هنا يفيد تخصيص الجنس فيفيد الاول
يكون فعم يفيدين وعلى الثاني فعم جنب واذا وقع ان فعم انما يدخل من هو من جنس الرجال
ولم يرد رجلا ام رجلة او اعتقد انه رجلة كان فعم هنا يفيد تخصيص واحد
فيفيد الاول فعم يفيدين وعلى الثاني فعم افراد قوله حامل العنبين يفيد تعميم الجنس النكرة
حامل تثنيتين الجنسية اي كل فرد فرد من ذلك الجنس والفرد المعين و
لا يلزم ان يكون واحد من قد يكون واحدا وقد يكون اثنين وقد يكون فوق
ذلك قوله وقد يقصد به الجنس اي بالنكرة المفردة كقوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وما جاءني الا امرأة قوله وقد يقصد
به الواحد فقط نحو رجل جاءني لا رجلان فيه ان البناء عليه اي بناء الفعل
على المسند اليه المقدم سواء كان ذلك المسند اليه معرفة او نكرة قد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي قوله لكن خالفه اي خالف السكاكي الشيخ عبد القاهر في
بعض الامور قوله ان ولي حرف النفي اي وان لم يل المسند اليه المقدم حرف النفي
افاد التخصيص جزما قوله والا اي وان لم يل المسند اليه المقدم حرف النفي سواء كان
له هناك حرف نفي ام لا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي من غير تفرقة بين
معرفة ونكرة ومقرون وحقر ومثبت الفعل ومنفيه قوله وذهب السكاكي اي ان
المسند اليه المقدم سواء ولي حرف النفي او لا ان لم يمنع منه مانع اي من كونه
للتخصيص كاداة النفي او بعدم استعمال الفصحى او غير ذلك فهو للاعتبار قوله وان
كان معرفة اي مضمرا او اسما علما معرفة ايضا قوله والا اي وان لم يل اي السكاكي بعيد الاحتراز
بان التقديم من موجباته وان لم يرد الزوم السليم قوله ان جاز اي فيما قدم نحو
قوله لا نفسا احترز عن الفاعل النفسي لعدم جواز تقديمه على الفعل نحو قام زيد
قوله تاكيدا نفسا اي تاكيد الفاعل الذي هو التاء في قمت فتقدم انا والضمير فيه المبتدأ
انا اذا قدر انا مبتدأ خبره اي الذي كان في المعنى احتمال المشاركة ان انا

انما كثيرا ما يجلب العطف لما وقع في النحو والعطف يلزم وقوع المشترك ثم اذا
قدم انا ارادت التركيب لزوال العطف الذي هو ملزوم لما ولها فاذا
اسقطت التركيب جاز التخصيص قوله وقد اي يكون في الاصل موخرا اياكا فاعلم يخ
فقدم قوله اي تقديرا انه كان في الاصل معناه جعل ذلك التقدير بالفعل اياكا فوق
وراء بان الكلام المشروط في افاده التقديم الاختصاص اعني جواز تقدير
موخرا يخ بعد مره اي موخرا قوله اي وان لم يوجد التقدير اي وان لم يجعل المنزل
منزلة المحذوف اي وان لم يجعل انتفاء المحذوف بانتفاء احدهما او بانتفاء كل
واحد منهما قوله فلا يفيد التقديم اي تقديم المسند اليه قوله ولم تقدر اي بل لم تقدر
الناخلين بل اجري الكلام على الظاهر وهو ان يكون انا مبتدأ وقمت خبره قوله
نحو زيد قام على ما كان المسند اليه فيه موخرا عن الفعل فانه لا يجوز تقدير الناخلين فيه
بان يقال كان اصله قام زيد فقدم لان زيدا فاعل لفظا ومعنى فلا يصح
تقديره على الفعل كما عرفت في النحو قوله واستثنا الكاكي ممن يقع المسند اليه مبتدا
عليه الفعل كما عرفت في النحو نحو قام فانه اجاز فيه تقديم الناخلين ايضا قوله
فقدر على طريقة بناء الفاعل مسندا الى ضمير الكاكي اي فقدر الكاكي قوله لان الاصل
في الضمير في جاءني ان يبدل من الفاعل الظاهر وهو الضمير المستكن في جاء فيكون
فاعلا معنى لا لفظا فلا يجوز تقديمه على العامل اذ ليس بفاعل لفظا قوله وانا
مبتدأ هذا اي وانا جعل الكاكي نحو رجل جاءني في الباب واسرو النحوي
على القول بالابدال مع عدم جوازه في نحو ما ينتفي تخصيص المنكور فلا
يكون للمبتدأ النكرة مخصوص فيمتنع التركيب اذ لا سبب للتخصيص غيره اي عند الكاكي
الا تعذر كون النكرة موخرة في الاصل لان الكلام في النكرة الخالية عن جميع انحاء التخصيص
ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ اذ ليس على شرط المبتدأ قوله فما يجوز وقوعه

مبتدأ من غير اعتبار التخصيص اي فلا يجوز ان يقال كما اصل زيد قائم قائم زيد بجعل قائم
قائم خبرا مبتدأ في زيد بدلا تقدم اذ لا ضرورة الى ذلك والحاصل ان الكلام في
النكرة في حيز وجيز بعيد من اصلها ان يجعل النكرة مبتدأ نكرة في حيز تقدم
وتأخر والاصل ان على اصل الكلام يجوز اجراء النحوي الذين ظنوا جواز الحمل على الوجه
الاول لفائدة التخصيص ولكن الوجه الاول بعد ان
كون المبتدأ نكرة مستقر بعد مكونها عاملا فيها لا كونها اسم الظاهر بل ان الضمير
المستتر غير مستقر بعد مكونها عاملا وان كان قليلا نظائره نحو زيد المرء فاذا تردد
الكلام في بين امرين بعيد وبين امر شايع مستفيض ولا شك ان حمل الكلام على الوجه الشايع
اولى من حمله على الوجه البعيد ونحو ذلك انتهى فان احتمال الاعتراض فيه على السهو فان
جعل مبتدأ اذ الاصل كان عاملا ضعيفا وان جعل في الاصل بالابتداء الفاعل كان ايضا
شايعا اذ ما ابتدء الضمير كثير مع ان لا يلتبس بالفاعل فعلى تقدير التخصيص على هذا الوجه
الاول اي جعل مبتدأ باب و اسرع النحوي على تقدير الابتداء بالفاعل فلا ضرورة
في الى تقدير الاصل جاءني رجل اي بانتفاء الاذ ما الفعل لذلك حتى يلزم جواز
التعبير اثنتي و نحو خلتا ملي اي بانتفاء مجرد اعتبار الاذ بالفعل كما مر في تقديم
خبر المبتدأ انه اي فانه لا يقدر في الثاني بل يحمل على وجه الابتداء الوجه الشايع
من تخصيص و تخصيص الوجه الاول ظهر ان اظهر ايكون الاسم الاذ ظهور الخبر للكلام الاول
فلا يكون الشايع مترددا بين ان يكون الامر مبتدأ وخبرا نعم من صحح استعمال هذا
الكلام اي قدم مبتدأ باب قوله بخصصه اي بتخصيص هذا القول حيث ما ذكر
على الوجه الاول من تخصيص مبتدأ باب بتقدير الاضافة الى الفاعل في الاصل
الثاني بعض فسرة هذا الثاني بما قوله من قدم الخ بتخصيصه وقول السكاكي بقدم الشايع اي
من قول الشارح تخصيص مبتدأ باب وقول السكاكي بقدم الشايع قوله بعضهم

واعلم

قطعا لا غير قطيع لا الى الخمس وهو كونه شر الاخير او اول الى الاخر وهو كونه
الاثنين وهو صحيح ما قالوه وما قاله قوله فما ذهب اليه السكاكي قوله اذ الفاعل النفضي
اي في نحو زيد قام و المعنوي اي في نحو انا قلت قوله اي في استباع التقدم اي تقدم
على عامله قوله ما دام الفاعل فاعلا والشايع تابعا لانه كما لا يجوز تقدم الفاعل على
عامله لا يجوز تقدم تابعه على عامله ايضا فلم يكن الشايع تابعا قوله بل استباع
تقدم الشايع اولى لا تقدم الفاعل ليس فيه الا التقدم على العامل خاصة وتقدم
الشايع فيه تقدم المحمول على عامل والشايع على ما ستعرف فهو استباع قوله دون النفضي بحكم
اي ترجيح بلا مرجح قوله والكاف في نحو زيد الشايع بمنزلة قال عند الناخيص يكون صفة
اما عند التقدم فلا يبقى تابعا لانه يصير فاعلا والحق ان تقدم
ايضا ان يكون عند التاخير فاعلا وعند التقدم لا يبقى فاعلا والحق ان تقدم
الفاعل النفضي مع تجرده عن وصف الفاعلية لم ار من يعبر في كلامهم مثل هذا التقدم
واما تقدم الشايع مع تجرده عن وصف التابعية فقد عرفت انه ان لم يكن ممنوعا لذاته فهو ممنوع
لانه امر مخترع لا اصل له في كلام العرب فضلا عن ان يكون في فصيحه واختاره بعض
المتاخرين قوله لانه اعطوه في ضرورة الشعر حتى
عليك ورحمة الله السلام لكن بشرط ان لا يتقدم المخصص اي على العامل قوله فصيح هذا
مكابرة اي فصيح استباع تقدم الشايع حال كونه تابعا محض مكابرة فان صحيح قوله
لان هذا اعتبار محض اذ محض ما الفعل حتى يلزم من حمل الفعل غير الفاعل كالمعلل
بذلك ليس شيء قوله لعل اي لجواز حمل التخصيص قوله كما ذكر السكاكي اي في شرحه
وانا ناب قوله من التاويل وعدم بيان تقدم قوله السكاكي وانه لم يصرح جواب
عن سؤال مقدر تقديره كيف يرد على السكاكي ما ذكره الخ حتى يلزم ان يصرح بحكم التخصيص
في اعتبار التقدم والتاخير قوله لان شرط المبتدأ اي النكرة وهو تخصيص ما
قوله ذلك الوجه البعيد وهو كونه رجلا في المثال ونحوه كما ان جعل الفعل غير الفاعل

المتكن في الفعل فنو اخرجكا بدلا من الفاعل اتجاعلا لفظا قوله لئلا يكون المبتدأ نكرة
محضة على ان ركابا لوجه البعيد قوله زعم انه اي رجل نحو رجل جاءني قوله بدل معدوم
اي باق مع تقديمه على صفة البدلية اذ بعد التقديم صار مبتدأ والجملة فعلية كما
كانت قبل تقديم النكرة يجاز زعم هذا البعض قوله وتمسك في ذلك بقوله تعالى ذلك
البعض على ما زعم بنو نجات واعمالهم بكلام السكاكي في مواضع من كتابه قوله
وبالاي وتمسك ايضا بما وقع من السهو للشارح العلامة في شرح المفتاح قوله ان
المرفوع يحمل اي المرفوع المقدم وهو زيد في المثال الاول وعمرو في المثال الثاني
يحتمل ان يكون فاعلا مقدما ويحتمل ان يكون بدلا مقدما قوله يلتفت الى تقريراتهم اي
ومن العجب ان ذلك البعض تمسك فيما زعم بنو نجات بقيد ولم يلتفت اي ذلك البعض
على صيغة بناء الفاعل الى تقريراتهم بالمنع حتى صرح الشارح العلامة بوهم تقديم التابع
باقيا على وصف البعد على ما ستسمع حيث قال الفاعل هو الذي لا يتقدم اه وقوله ولم يلتفت
مكرر ما قبل الآخر معطوف عليه او تأكيد ويوهن هذا الكلام بالعجب وتشنيع على ذلك البعض
وكون قيد قوله من حيث هو تابع احترازا من التابع الاتم فانه قد يتمسك في المتبوع كالحرارة
للنار فانها قد توجد بالنظر الى المركب من نحو وجه وخط وثوب فانه وان كان وجود
في ذلك خطه وجود صفة دائما يجامع فيها لكنه ليس بقصد الوصفية قوله فان سلم
امتناع ان يراد وارد على قول السكاكي فلا امتناع ان يراد المعنى شرا بخير قوله كيف
يستعاد وانكار لمنع السكاكي تخصيص الجنس في المثال المذكور اي كيف يتجه منع ان
قوله بقيد اراد بقيد ما مر نقله قوله على ما قوله والحال ان الشيخ عبد القاهر وهو ممن يسمح به في هذا
ان لم يكن هو امام المحدثين في هذا الفن اجاز ان يكون المثال المذكور تخصيص الجنس
حيث قال فقد رجح مرجح الجنس ان الذي اهم وجعني المزية جعل الجنس قال
السكاكي لفظ هذا مجرد التعصب في الذكر في بحث السكاكي عما يزيل الخفي بعد تقدم

م على ما ذكر قوله من قبيل هو قائم اي المعهد التقوي قوله اي نفس قائم الضمير اي الضمير
الراجع الى زيد في هذا الضمير مرفوع قائم الى المبتدأ بانيا فيكتسي الحكم قوله مثل قائم ينتصب
مثل صفة مصدر محذوف اي نصبا مثل ينتصب قائم قوله خبر اي بنا الضمير في قائم قوله
بالجامد اي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضمير البتة قوله وبهذا الاعتبار قال يقرب
يعني قائم المتضمن للضمير له جهتا جرية يشبه بها الفعل وهي تحمل الضمير وجهة يشبه
الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاث فكانه لا ضمير فيه بالاولى قوله قرب
من قبيل قوي الحكم وبالثانية بعد عنه فلم يكن ينظم في سلك هذا جعل هذا جعل قريبا
وفي بعض النظر قوله وشبهه بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة مصدر مضاف الى فاعله
اي بكر الشين وسكون الباء كما قوله فالاول اي كون مستقرا اياه فيه شيئا من التقوي
لتضمنه الضمير الراجع الى المبتدأ قوله والثاني اي كونه ليس مثل التقوي لشبهه بالخالي
عن الضمير حيث كان لا ضمير فيه اصلا هذا قال يقرب وفي بعض النظر قوله اي ويشبهه
شبه القائم المتضمن الضمير بالاسم الخالي عن الضمير في عدم التغير في الحكم والخطاء والصيغة
قوله لم يحكم بانه اي مثل قائم في الضمير وان في قائم الظاهر ايضا على هذا الاصل ليس
على ما قرر لان اسم الفاعل في فاعله في بعض المواضع كما اذا وقع مبتدأ وما بعده
فاعل سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان او وقع صلة الموصول نحو جاء الذي قائم ابوه
قائم في ذلك ونحوه من قبيل الجمل ام قبيل المفرد قوله في مثل رجل قائم ورجل قائما
وبرجل قائم يقع وكان يقع فاعله جملة ما تغير اعرابه ان جزء الجملة لا يتغير اعرابه
بدخول العوامل على الجملة وفي قوله في البناء نظر لان الجملة حينئذ لا تتحمل اعرابا
وانما قوله الذي يرى تقريره على المبتدأ اي على الخبر الفعلي يقوم الاسباب المقتضية
لتقديم المسند اليه لفظا مثل وغيرها المعول على سبيل الكناية ايضا سبيل التعريض
قوله على سبيل الكناية اي ليقصر بلفظ مثل ولفظ غير ان ان معنى بل يقصد

بها غير معلق اي كل انسان فرض مشكك في الصفة البخل وكل من هو مغاير لك كايانما من كان
ايجود وانتفى الوجود عن غير المخاطب ستة ثبت للمخاطب ضرورة اذ الجود من حيث
وابدا لم يحل يقوم به وهو المخاطب لو يصح انت ما بخيل يعني ان من يماثل المخاطب ابدا
وابدا يشاركه في اخص اوصافه وذلك الوصف هو عدم البخل عن المماثل وهو موجود
في المخاطب فيلزم نفي البخل عنه لوجود ذلك الوصف فيه لو لم يكن كذلك كان مخالفا اي
عن كل من كان مخالفا المخاطب كايانما من كان لو من غير حصر الى مماثل اي الى انسان
معين مماثل للمخاطب لو لزم نفيه عنه اي لزم نفي البخل عن المخاطب واثبات الجود
له بنفيه اي الجود عن غيره اي غير المخاطب لو مع اقتضاء محله اي مع ان الجود
موجود فيقتضي محلا يقوم به وهو المخاطب اذ الغرض نفيه عن كل من يغاير المخاطب
فثبت الجود له بقرائن الكنايات الترجيح الخ من الترجيح ان الكناية كدعوى الشيء ببينة
والتعريض فيه دعوى الشيء من غير بينة فالكناية ابلغ من هذه الحيثية لو بهذين
التركيبين يعني لفظ مثل ولفظ غير انها كايانما عما اضيف اليه من غير تغيير يعني
بغيره والكناية ابلغ من التصريح لو لان الغرض بها اي بلفظ مثل وغير اثبات الحكم
لما اضيف اليه بطريق الكناية لو والتعميم اي وتعميم المثل والغير اولى وجب ان يقوى
الحكم بواسطة تكرر الاسناد واعود على هذه المبالغة المقصودة لو كان مصغى الخ يعني ان
يجوز التاخير لانك اذا قلت ابخل مثلك وانا يجود غيرك يحصل به المقصود المذكور ايضا
لكن لم يرد بالاستعمال الا على التقديم لو قيل وتقديم الغرض من قبيل التفصيل وتقديم وهو
الاعتراض عليه كما بينه المعنى يجوز وجه نظر ان التقديم الخ لو سواء على التقديم اي
عموم السلب وهو نفي الحكم عن كل فرد فرد والمقام يقتضيه لو نحو كل انسان
لم يقم تقديم المسند اليه وهو ما اضيف اليه كل فانه يفيد عموم السلب ونحو لا شيء من كل
فرد من افراد انسان لو نحو ما كل مالو اخر اي عما المسند اليه المحول بكل عن المسند

لو وانه اي تاخير المسند اليه المحول بكل يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد اي عن مجموع
من حيث المجموع لا عن كل فرد فرد فلفظ كل في الصورة الاولى اعني في قولنا كل
انسان لم يقم عدد ي وفي الصورة الثانية اعني قولنا لم يقم كل انسان مجموعي
واذا ثبت ذلك فالتقييد يفيد عموم السلب وشمول النفي لكل فرد فرد
والتاخير لا يفيد ذلك بل يفيد سلب عموم الايجاب ونفي شموله لكل فرد
فرد لو وذلك اي الذي قيل من ان التقديم يفيد العموم والتاخير يفيد نفي الحكم
عن جملة الافراد والتعميم يفيد عموم السلب والتاخير يفيد سلب العموم لو لتلازم يلزم
ترجيح التاييد وهو يقرر المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو افادة معنى آخر
لم يكن حاصلا قبله اذ لم يفد التقديم على العموم في الصورة الاولى والتاخير نفي
في الصورة الثانية لو وهو ان يكون يعني لفظ كل اجل افادة معنى آخر لم يكن حاصلا من
قبل لو مع ان التاسيس راجح يعني وترجيح التاكيد على التاسيس باطل لو
التاسيس اصل والتاكيد فرع عليه لو لان الافادة اي لان التاسيس افادة التقديم
والتاكيد اعادة وحمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة لو اما في صورة
اي بعدم المسند اليه المحول بكل لو موجبه اي قضيه موجبه لو اما الايجاب
اي اما كونها قضيه موجبة فلانها اذ حكم فيها ببقاء القيام لو لان حرف السلب
وضع لرفع ما حول عليه لغة لو حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لو واما الاهمال
اي واما كونها قضيه مهملة لو ما يدل على عدم الافراد وهو اما بالنون يعني لم
يقترن موضوعها بالنون لو مع ان الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان احترازا عما
كان الحكم فيه على الصيد فانها لم تكن مهملة بل صحيحة لو واذا كان انسان لم يقم اي
واذا ثبت ذلك لو نفي القيام عن جملة الافراد اي في المجموع من حيث هو مجموع فلا ينافي
ان يكون ثابتا للبعض لانه في القيام عن كل فرد فرد حتى ينافي ثبوته للبعض لو

التقديم

سبب على التاكيد قوله واما في صورة التاخير بفتح عوض اما عطف على قوله اما في صورة
اي واما سالبة لزوم تتبع التاكيد على التاسيس في صورة تاخير المسند اليه عن المسند
قوله لم يقم انسان اشارة الى بيان الملازمة
قوله لم يقم انسان اه قوله والسالبة المهملة نحو لم يقم انسان
في الصورة الثانية وهي لم يقم كل انسان او لفظ كل نحو لم يقم
بقائم يفيد ان السالبة المهملة نحو لم يقم انسان في قوة السالبة الكلية نحو لم يقم
بقائم خان كل واحدة منهما يستلزم نفي الحكم عن كل واحد من افراد الانسان
قال المحشي المقتضية لانها يصدق بهما يقتضي ذلك قوله وكما هذا اي كون السالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية محالفا لما عندهم اي في قوله عندهم حيث صرحوا بان المهملة
مطلقا اي سالبة كانت او موجبة مقدرة او محصلة في قوة الخ نحو بينه بقوله
لو روعي موضوعها اه قوله اي موضوع المهملة يعني موضوع السالبة المهملة وهو كرة
فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد فرد اذ لا كذلك فيكون لم يقم انسان في تقدير لم يقم
واحد من احاد الانسان قوله معناه نفي القيام عن كل فرد اي مع عموم السلب والشمول
النفي قوله فلو كان بعد دخوله كل ايضا لذلك اي فلو كان لم يقم كل انسان بعد دخول
كل عليه معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد قوله كان كل تاكيد لعموم الاول اي لعموم الحال
قبل دخول كل قوله فيجب ان يحمل اي التركيب المذكور بعد دخول كل عليه على نفي
القيام عن جملة الافراد يعني يحمل على نفي الحكم عن جملة الافراد حيث يحمل على
سلب العموم ونفي الشمول لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس في احد هذين
المعنيين يعني ان لفظ كل في السالبة المهملة لا يخلو عن افادة احد معنيين اما
عموم السلب وشمول النفي وهو سلب القيام عن كل فرد فرد من افراد الانسان
واما سلب العموم ونفي الشمول وهو سلب القيام عن مجموع افراد الانسان وحملنا
الخ على كل فرد فرد فلو بقي القيام لبعض الافراد لا النفي هو شمول النفي عن مجموع
حيث

قوله

لما اوجب الحمل اه اشارة الى بيان الملازمة في الصورة الاولى نحو كل انسان لم يقم ولفظ كل في هذه
عند دي قوله عند وجود الموضوع انما قيد بذلك لان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
قوله يفيد انها اي الموجبة المهملة المحمولي المحمول والسالبة الجزئية متلازمتان في الصدق
فكل ما صدقت عليه احديهما صدقت عليه الاخرى اذ حكم في المهملة بنفي القيام
بيانا للملازمة بين الموجبة المهملة المحمولي المحمول وبين السالبة الجزئية قوله واما ما كان يصدق
نفي القيام عن البعض الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى التقدير الثاني يكون
بالتطابق وعلى تقدير ان يكون بالمطابقة قوله وكما صدق نفي القيام عن البعض اي كما
صدقت السالبة الجزئية نحو صدق بعضه على ما صدق عليه الانسان في الجملة اي صدقت الموجبة
المهملة المحمولي المحمول فهي اي الموجبة المهملة المحمولي المحمول قوله عن الجملة اي جملة الافراد
اما يفيد الحكم عن كل فرد لانه اذا انتفى الحكم عن مجموع الافراد فقد انتفى عن بعضها لان ما ثبت
للكل فقد ثبت للبعض بالضرورة واما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد اي وعلى
التقدير المذكور يلزم السالبة الجزئية الموجبة المهملة المحمولي المحمول قوله وهو
كل فرد فرد لان نفي الحكم في كل واحد من الموجبة المهملة المحمولي المحمول والسالبة الجزئية يحمل ان يكون
عن كل واحد من الافراد ويحمل ان يكون عن جملة الافراد والاحتمال الاول يستلزم الثاني دون العكس
قال المستدرك عن عكس فيحمل عما هو المحقق وهو النفي عن الجملة واذا كان انسان قوله
لم يقم اه واذا ثبت ان معنى قولنا انسان لم يقم بدون لفظ كل نفي القيام عن جملة الافراد
الباقي قوله فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه لذلك اي فلو كان لم يقم كل انسان بعد دخول كل
عليه ايضا معناه نفي القيام عن جملة الافراد قوله فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه لذلك اي نفي الحكم
الذي هو القيام عن جملة الافراد اعني كل فرد فرد كما لفظ كل تاكيد لعموم الاول
للتاسيس يعني انه يجب ان يحمل الكلام بعد دخول كل عليه على نفي القيام عن كل فرد فرد
ليكون معنى الكلام بعد دخولها عليه فيكون كل للتاسيس معنى آخر غير معنى التاسيس

هو يحوج فيصدق بنفيه عن كل فرد فرد وبنفيه عن البعض
لو بشيء آخر فرورة ان الترخ
انما ماذ الخفر جاذا تقرر احد المعنيين المذكورين تعين الآخر وهيهنا قد تقرر عملها
بعام السلب وشمول النفي بما تقدم من ترجيح التأكيد المعنوي بما التأسيس الراجح حقيقة
حملها بعام سلب العموم ونفي الشمول لو التقديم بدون كل نحو انسان لم يقم نفسه القيام عن
جملة الافراد من حيث الجملة لو والتأخير اي وتأخير المسند اليه بدون كل ايضا نحو لم يقم
انسان لو لعموم السلب وشمول النفي اي لنفي القيام عن كل واحد من احاد الانسان فلو
بعد دخول كل يبقى في صورة المقدم وهي التأخير نحو كل انسان لم يقم ولم يقم كل انسان
لو يجب ان يعكس هذا اي يعكس الحكم الذي كان لهما قبل دخول كل وذلك بان يحمل
كل انسان لم يقم بعام عموم السلب وشمول النفي وقد كان قبل دخول كل لسلب العموم
ونفي الشمول ولم يحمل لم يقم كل انسان بعام سلب العموم ونفي الشمول وقد كان قبل دخول
كل لعموم السلب وشمول النفي ليكون كل احاد مفر لم يكن حاصلة قبل دخوله فتعين
من مسئلة لا من مكررة لو وفيه اي وفي هذا القول لو ان النفي عن الجملة اه فانفي عن
يتعلق به من معطوف ومعطوف عليه في موضع اسم ان وقوله انما افاده الاستاذ اه
في موضع خبرها وقوله انما افاده اي ذلك النفي في الصورتين لو انما انا صار
مفاد الكلام فلم يبق مسند اليه هو الخلاف الذي هو فقد كل لو يكون
كل تأسيسا لا تأكيدا حاصلا اذ لو سلم ان النفي بعد دخول كل في الصورتين هو النفي
قبله فحينئذ لم يلزم منه ان يكون كل تأكيدا كما زعم هذا القائل ان التأكيد انما يتأتى بعد
الذي في الاصل بل يجوز ان التأكيد لفظا يفيد بقوية ما يفيده لفظ آخر
وهيهنا كيف كذلك لو ولا يخفى ان هذا اي هذا النفي الذي اورده انما يتم انما يتم له
فرض ان مراد التأكيد الاصطلاحي وهو لفظ يفيد بقوية ما يفيده لفظ آخر لو اذ يمكن
بذلك اي بانا التأكيد لو كما حاصلة بدونه اي بدون كل وهذا التأكيد غير الاصطلاحي
لو وهو يتوجه بتختار الياء اي وحينئذ ظهر ان ارتفاع النوع المذكور يتوجه وعليه فهذا
القائل يمنع احد الامرين اما ان يكون معنى التأكيد ان يكون كل مفادة معنى كما حاصلة
بدونه وهو قوله وان التأسيسية اه لو اذا افادت النفي عن كل فرد يعني ما ذكر من

مورد وضعها وهو نكرة في سياق النفي لو فقد افادت النفي عن الجملة اي في جملة الافراد
والا يلزم النفي لبعض الافراد فلا يصدق النفي عن كل فرد لو ان هذا المعنى اي جعل
لم يقم كل انسان بمعنى النفي عام عن الجملة دون كل فرد لو كان حاصلا بدونه اي قبل
دخول كلمة الحكم اذا انتفى عن كل فرد فقد انتفى عن الجملة بالالتزام فيكون كل ايضا
على زعم هذا القائل تأكيدا لا تأسيسا لو لم يلزم من ترجيح التأكيد على التأسيس نفي
كما زعمه هذا القائل بل يمكن ما في الباب يلزم من ترجيح احد التأكيدين على الآخر
اذ انما سلم على كل التقديرين لو بطريق الالتزام لا يلزم من نفي القيام عن
كل فرد فرد نفيه عن الجملة لو فلا يكون تأكيدا لاحتمال ان حينئذ الدلالة
بطريق اشتراك اه توجيه لنظر لو لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى الالتزام اي على
نفي الحكم عن الجملة ودلالة كل انسان لم يقم عليه مطابقة فقد اختلف جهتي الدلالتين
فينبغي ان يكون على هذا القول تأسيسا لا تأكيدا مع ان تأكيد اتفاقا لو وفي النكرة
المنفية يعني في الصورة الثانية نحو لم يقم انسان وهذا اعتراض آخر وارد على
على تسميتها مهملة لو سالبة كلية لان نصرف في السلب عن كل واحد واحد لو الياء
لابدلية من جيبات وذلك لبيان جواز وقوع النكرة في سياق النفي لو ولا يجاز
هنا شيء يدل اه وهو عموم النكرة الواقعة في سياق النفي فيكون لم يقم انسان
سالبة كلية لو سوى هذا اي سوى ان يكون هناك شيء يدل على ارادة
الموضوع سواء كان لفظ كل او بعض او غيرها لو باعتبار عدم السور او
على ما ذكر فيكون موجبة كلية فلا وجه لتسميتها مهملة لو بان اخرج عن ارادة
اي بان جعلت كلمة كل التي هي خرج لفظا او تقديرا عن ارادة النفي والكون كلية
مفعول له للفعل المنفي لو لان الرجوع في حيز النفي شامل لذلك يعني قوله
اذ كانت داخلة في حيز النفي شاملا لما كانت فيه كل مفعوله للفعل المنفي

على جهة الغاية او المفعولية مقدرة في الفعل الذي يقتضيها على جهة المفعول ليس او مؤخرة عنه او
بغير ذلك والعطف بأو يقتضي المغايرة فعطف قوله على اخذ غير سديد قوله
واذا لو عطفها على اخرت اي واذا لا يصح ايضا عطف قوله على اخرت في قوله بان
اخرت بتقدير فعل ان اخرت فعل ومفعول لم يسم وعطف الاسم على الفعل وبالعكس
لا يصح اولا يصح على التقدير على هذا الوجه اخرت او جعلت مفعوله وهذا وان صح من جهة
اللفظ لكن لا يصح من جهة المعنى لان التأخير عن اداة النفي اعم من ان يكون مفعولا للفعل المنفي
او له فيكون داخلا في المعطوف عليه فلا يصح العطف عليه بأو المقتضية للتغاير
قوله اللهم الا ان يخصص او هذا اعتراض وتضعيف والتماس لتصحيح الكلام ولو
بارتكاب وجه بعيد وجواب يخصص قول المصنف بان اخرت بالحمل على ما اذا لم
تدخل اداة النفي على فعل عامل في كل او على اخر لم يكن مفعولا للفعل المنفي قوله على ما
يشعر به المثال يعني قوله قبل ما كل ما يتمنى المرء يدركه فان كل فيه مؤخرة عن اداة النفي
وليس مؤخرة عن النفي واخرة على فعل عامل في كل وهو يدرك مفعول لفعل منفي وهو لا يكون المعطوف
عليه شاملا للمعطوف حينئذ العطف ولا يخفى فائدة من دعوى التخصيص على
تخصص والحمل على ما اذا كانت كل مفعولا للفعل المنفي فقط بكونه على جهة الغاية او علة
وقد تكون على جهة المفعولية واذا كانت على جهة المفعولية فقد تكون مؤخرة عن الفعل الذي
يقتضيها وقد يكون مقدرة عنه وقد تشير الى ذلك في المتن والشرح قوله وما جاء
كل القوم اخر مثال الفاعل على مثال الماكث لان الاصل في كل ان يقع تابعا لا بد الا حاجة
والنحو وقوعها فاعلا وقد تقع في نحو القوم كل القوم اي انت تعني قوله في جميع هذه الصور اي
النفي متوجها الى القول اي نحو ان النفي لجميع افراد المسند اليه بمعنى يكون كل في هذه الامثلة
لسلب العموم فقط وسيحقق ان العموم هو السلب ونحو ان النفي حيث يكون النفي متوجها الى
اصل الفعل قوله واذا الكلام اي الكلام الذي في النفي او توجه النفي الى القول
حاصله قوله وسوت الفعل اي في صورة الفاعل كما في المثال الثاني والثالث قوله او
الوصف اي او اذا يتوجه الوصف في خبر المبتدأ وصف في الحقيقة كما في
لان الخبر

وكما عم النفي اذا توجه النفي الى اصل الفعل وهي شموله جميعا لا الى شموله جماعة فلا يفيد الكلام شيئا من
او الوصف لبعض او قصد به اصلا لكون الفعل او الوصف منتفيا باعتبار الاصل او الكل

في المثال الاول قوله ما اضيف اليه كل اي بعض من المنفي اين به قوله في المتن فاعلم في ذلك
فيما وقعت فيه كل مبتدأ نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه قوله افاد تعلقه اي وافاد في المثال
تعلق الفعل او الوصف به اي بعض من المنفي اين به في صورة المفعول كما في المثال
الرابع والخامس قوله ان كانت كل في المتن مفعولا للفعل نحو ما اخذت كل الدراهم وقعت تأكيدا
للمفعول نحو لم اخذ الدراهم كلها قوله وذلك بدليل الخطاب اي واجادة الكلام
ما ذكر في الصورة المذكورة يدرى بالتروي السليم وموارد الخطابات قوله والحق
ان هذا الحكم اي كون هذه الصورة تفيد نفي الشمول وثبوت اصل الفعل للبعض
ليس بكلي بل الكثير تتخلف في بعض الموارد كالآيات المذكورة في الشرح وعلى
والجواب بالتزام ذكر محذوف بالا مانع فيه وهنا مانع شرعي قوله وان لم يكن بعض
كلمة كل قوله لفظا اما قيد به احترازا عما اذا قدرت على النفي لفظا ومعنى فان النفي حينئذ
لم يتسلط على عمومه والنزاع انما هو في العموم السلبي وهو ان تقدر لفظا متأخرا عن
لتسلط النفي عليه قوله ولم يقع مفعولا للفعل المنفي نحو لم اخذ كل الدراهم لم آخذ فانه
ايتقدر فيه كل على النفي لفظا تكرارا مفعولا للفعل المنفي فكون واقعة في حيز النفي
قوله واذا تقرر في اصل الفعل وكل فرد اي يتوجه الى اصل الفعل فيكون النفي ضائعا ما
وما يقتضيه الاعراب المجزي عن ما الدراهم النفي على كل فانه النفي فيفيد العموم
وهو لا ينافي الاعراب المجزي قوله كل ذلك لم يكن اي قال له رسول الله في جواب
سؤاله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما بل صليت ركعتين والى هذا الجواب
قول ذي اليدين في الجواب بعض ذلك قد كان والاعراب المجزي يرجع سبب الكل
لا السلب المجزي قوله على شمول النفي وعمومه اي كل ما اضيف اليه كل قوله كون جميعهن
اثنين قوله تخطئة للعموم يعني حيث اعتقد وقوع احد الامرين منهما قوله النفي
الجمع منهما اي بين ما قبل الهمزة وما بعدها لان الاستفهام يأتي الا حرف

قوله كذلك لم يكن اى قال حاكيا رسول الله في جواب سؤاله كذلك لم يكن اى لم يقع واحد منها بل عليت اربعا والرابع
على العموم قوله وفي البيت الخ الجواب بعضه ذلك قد كان والايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا
السلب الجزئي

قوله بحصل به بالنفي بعض الجمع فائدة قوله اعم يعني في النفي وكل فرد يصح ان تضيف اليه النفي
هو ان يراد الكلية تارة والم تناقضا لجواز ان يسلب البعض ويثبت البعض
الآخر فقد ظهر مما ذكرنا حاصله ان النون للبعض اعم يعني في عموم السلب ومحل النفي
السلب العموم وفي المتن قوله اى في عموم النفي لكل فرد اى مما اضيف اليه كل قوله
رفع كل عيب مفرغ اصبح شيئا اه فانه لو نصبه افاد تخصيص النفي بالكل ويعود
وسلم على انه قد يعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فهذا رفع
وان كان الفصيح النصب في مثله قوله وهذا المتن يعني تنزيه نفسه عن كل جزء مما
نزعه عنه وانه لم يصنع شيئا منه فعله قوله المتضمن عن الاخبار اذ يصح اذ يعتذر
نصب كل في قوله كله لم اصنع يكون مفعولا مقدما للفعل المنفي وقد يحتاج الفعل
الى تقدير شيء يقع عليه اذ قد اخذ مفعوله قوله اى لم اصنعه يعني ان التقدير
على رواية الرفع كله لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف قوله وسيجيء بيانه يعني في باب
احوال المسند عند ذكر الحالة المقتضية لتقريبه كونه عاملا او منتفيا حاله صدم الحال
الكلام قوله في الحالات المذكورة اى المذكورة في قوله الخ مقتضيات الاحوال قوله مقتضى الظاهر
اى ظاهر حال المتكلم قوله اقتضاء الحال اياه الفرق بين مقتضى الظاهر ومقتضى
الحال ان مقتضى الحال اعم من مقتضى الظاهر لان كل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
وليس كل مقتضى الحال مقتضى الظاهر قوله موضع المظهر كقولهم اي ابتدأ من غير
جري ذكر للمسند اليه لفظا او قرينة حال قوله مكان ضمير نحو الرجل فانه يوضع مكان الفاعل
المظهر غير مسبوق في نفس ولا يعود به من غير فصل الى مرجع معين ثم يفسر
بما بعده بكرة مفسرة قوله مستتر في الزهو اي زهو المتكلم قوله وانما يكون
هذا اي ضمير المتكلم في نفس قوله من مجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف المخصوص
بالمدح او الذم فيه ثلاثة اوجه احدها ان يكون خبر مبتدأ محذوف فاذا قلت
نحن رهط زيد كان زيد خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير هو زيد والثاني ان يكون

قوله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد المدح محكوم به وعلى هذا يجوز ان يكون الضمير في نحن
وافعا موقع الظهر والثالث ان يكون المخصوص مبتدأ مؤخرا خبره ما قبله وعلى هذا
يكون الضمير في نحن وافعا موقعه لتقدم مرجعه في التقدير وقد يكون مما نحن فيه
ويكون التزام او اراد الضمير جواب سؤال مقدر وهو ان يقال لو جاز رجوع
الضمير الى المخصوص بما تقدير كونه مبتدأ خبره ما قبله لوجب مطابقة الضمير للمرجع
وتثنيه وجمعا لكنهم التزموا افراد الضمير وتذكيره فاجاب بان المرجع له سواء كان المخصوص
خبر مبتدأ او المبتدأ هو الخبر ما ذكر وان تأخر فوله من حاصل هذا الباب اي باب نحن وانا
من الافعال الجامدة تشبيها بالاسم الجامد حيث ذهب بعضهم ان نحن وبئس اسمان
قوله وهو ظاهر اي في الضمير الثاني والقصة مكان الشان زيد عالم او القصة حق
فائدة قوله وهو اي هذا موضع المظهر وهو الشان او القصة والراجح عند الشان
والقصة لانها ضمائر الشان المذكور في الذهن او القصة المعلومة فاضيف اليها
قوله يجري ذلك اي يجري مجرى مثال واعلم ان هذا الضمير كما مر كما ذكرنا في الكلام
ان يسمى الشان ويذكر اذا كان في الكلام مذكر وغير القصة وتؤنث اذا كان في الكلام
مؤنث رعاية لما سبق له ان مفسره ذلك المؤنث او المذكر قوله في البابين اي باب
نعم وبئس وباب قوله اي يعقب الضمير اي الضمير الموضوع موضع المظهر قوله فيفسر اي
يعقب الضمير ويعين بعده قوله فضل على اي زيادة على كون ذكر الشيء مبهما ثم
مفسرا اثنا او قع في النفوس مفخما ان اول الامر قوله ساوى في المساق بل يعقب
ان يجري شيئا بعد شيء على نسق واحد كان الشيء في قبله محل ومكانه
لا يكون ما حصل من عقب الطلب ومن اجل ذلك لم يقع ضمير الشان الا ان يكون
مفسره الجزء مما يعتنى به قوله ولا يخفى ان هذا اي هذا التعليل المذكور لوقوع المظهر
موقع المضمر يصح في ضمير الشان دون غيره نحو نعم وبئس ان عالم يسمح المفسر ثم يعلم ان الغرض

المقر
خبر او اذا صح المقر لم يبق شيء ينتظر الرابع ويتشوف اليه كما في موضح المظهر موضح
يغني سواء كان المظهر الواضح موضح المقر بعين فقط الثابت او بغيره قوله بتغيره مصدر مضاف
الى المفعول والفاعل محذوف اي لكمال عناية المتكلم بتقرير المسند اليه غيره في ذهن المخاطب
قوله لاختصاصه بحكم بديع اي لاختصاص المسند اليه بحكم بديع عجيب الشان والشمول
البديع بالغيب عن الحاضر فتكون داعاة حاضرة اختيار الاسم الظاهر قوله لم يعقل عاقل عاقل اسم الشأن
بالمد او بالقصر والمراد في قوله هذا الزيد لان مقتضى الظاهر ان يقول هو الزيد
ان المراد هو الحكم المذكور وهو كون العاقل زيد الحال والجاهل تائم البال
قوله تائبا لوصف الصانع الفعل الحكم اي قائلا لو كان موجود في الامكان الامر كذلك او
تائبا لوصف الاختيار والحكم بالجزئيات قائلا لو كان له ذلك لكان الامر
كذلك وكما القياس فيه الاضمار اي كان القياس ان يقول هو الزيد فعدل الى اسم
الاشارة لكمال العناية بتقرير اي بتمييز المسند اليه المشار اليه بما بعد الاشارة قوله لبري
الساعي اي لبري المتكلم ان معلوم ان هذا الشيء الحقير يعني قوله لم يعقل عاقل عاقل اثبت
قوله وهو اي الحكم الغريب الذي اثبت للمذكور عند باسم الاشارة جعل الاوهام
حائرة فقوله عاقل اسم صفة لا تقول بحاضرته شعر شاعر كما هو الوصف بغيره صفوا
ما نصل وكل قول جامل جاهل او التهكم اي الاستهزاء او السخرية اذ السخرية قوله كما اذا كان
الساعي كاذبا فاخبر البصراي فتهكم به وقال له ابصر هذا وهم يكن شيء شار اليه قوله او الى
اي السمه باذا ايها المخاطب غير المحسوس اي بالشر فيشار الى غير المحسوس عند ما يشار الى اي تبيره
المحسوس نحو اذا بدر كه قوله على كمال فطانته اي بعد ادراكه قوله بلغ لة المحسوس فيشار
الى غير المحسوس عنده كما يشار الى المحسوس عند غيره قوله اي ظهور المسند اليه عند
المتكلم حتى كان محسوس البصر قوله تعالت الف وقيل فتى تنسل الياء بائنة مالك
ذلك تحمى فقرة فحالك تعالت الف قوله لان اي العبد ليس بمحسوس حتى يشار اليه
باشارة الحسية بل هو معقول قوله فعدل الى ذلك اي الى وضع اسم الاشارة
موضع الضمير قوله لغير زيادة الكاف اي لغير تمكين المسند اليه في ذهن السامع قوله بعد هو العمد
اي كان القياس ان يقول وبه نزل اي مع ان القياس هذا اذ كان المراد من
انه هو العمد نبي ذي امر تعالى في قوله حيث لم يعل م

في الحقيقة معنى واحد اعلم ما قيل ان المراد بما انزنا القرآن وما انزنا القرآن ما يعم القرآن وما بالحكمة المقتضية
لانزاله وما انزل الا ملتبسا بالحكمة استثناء على الرواية الى كل خير اما اذا كان المراد منها
معنى واحد فلا يكون عاما فحينئذ يصير قوله على ما قيل ان مقتضاه سبب الحق والعلة انزلنا
القرآن او انزلنا القرآن وبعثه الخ وبالامر والنواهي نزل قوله او ادخال الروع اي
الخوف بسماع ذلك المظهر قوله وتربية المهابة اي عند السامع حتى تزيد مهابته في
عينه قوله او تقوية داعي المأمور بان داعيته الى امتثال الفعل المأمور به لتقوى بسماع
المظهر ذي العز قوله ثم يعلل اي يبين ان المقام يقتضي ذلك لان القائل هو الله
لتقوى داعي رسوله الى التوكل بسماع لفظ الله الذي فيه اشارة الى استقلاله
بتح كل ما سواه واقتدار كل ما سواه اليه قوله اي طلب العطف اي طلب المتكلم ان يعطف
السامع عليه قوله مقرا بالذنوب وقد دعاكما ويصرح بان تغفر فانت لذلك اهل وان تطرده
فمن يرحم سواك قوله ثم يعلل اما اي يبين ان مقتضى الظاهر يقول انهى اما اتيتك عاصيا
لان القائل يرى نفسه مقصرا الى اخره المظهر جاء لفظ عبدك الى اخره قوله عن الحكاية الى الغيبة
اي عن التكلم الى المظهر الذي هو الغيبة ان الاسم الظاهر غيب قوله غير مخفوض المحل به
اي بل يوجد في غيره ايضا نحو توكل على الله فهو حسبي قوله وهو يعلل العبارة
عن شارح وجه الشارح ان مقتضاه مع نقل الكلام مع الحكاية الى الغيبة عبر مخفض ينقل
الكلام مع الحكاية الى الغيبة يعلل ما يعلل قول الشارح فاتهم قوله كل منها اي كل
من الثلاثة واردة في الكلام اي بعد التعبير ثم عدل عنه الى الآخر ولم يوجد من مخفض
الظاهر ارادة فعدل عنه الى الآخر قوله مع ضرب الثلاثة في اثنين اي مع ضرب كل من الثلاثة
اعني الحكاية والخطاب والغيبة في اخويه لان كلا من الثلاثة ينقل الى الآخرين فينقل
الى الخطاب والغيبة ومن الخطاب الى التكلم والغيبة ومن الغيبة الى التكلم والخطاب فهذه
ستة اقسام قوله ولفظ مطلقا كيف وقع في عبارة الكافي يعني انه زيادة من المصنف ليس

يصرح به في كلام السكاكي في مذهبه في الالتفات وبالنظر الى الاستلذاذ يدخل علم من مذهب
ان النقل عندهم اعم من ان يكون سبق به التعبير بطريق من الثلاثة ثم عدل الى طريق آخر
منها بتركه او لم يسبق به التعبير لكن اقتضاء مقتضى التعبير بطريق منها فعدل الى آخر
وعلم ايضا من الامثلة التي اوردها السكاكي ان النقل عندهم اعم قوله
ليلى اي بالتكلم فانتقل من التكلم الى الخطاب قوله بفتح الجيم وضم الهمزة هذا هو المشهور
حج عند الثارح وقيل هو بكسر الهمزة والجيم معا وهو الاصل حجر بكحل قوله
والمشهور اي عند الجمهور قوله فلا بد من هذا القيد اي لو لم يعتبر هذا القيد
وهو شرط ان يكون التعبير الذي تركه لدخوله في هذا التعبير اشياء ليست من الالتفات
مثل قولنا انا زيدا قوله جار على السلوب اي طريقة ونوعه وان كان يصدق عليها كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر قوله على ما يشهد به كتب النحو
انهم قالوا هناك عود الضمير العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة هو لياء
الذي امتنع جاء على مقتضى الظاهر قوله ان النقل عندهم اي عند السكاكي قوله بطريق آخر
اي ثم على تركه الذي عبر عنه بطريق آخر غير الطريق الاولى قوله حيث ذاك اي
مقتضى الظاهر وغير بطريق آخر كما في قولك تطاول ليلك قوله فيتحقق الالتفات اي عند
السكاكي دون الجمهور بتعبير واحد وذلك لانه يشترط عندهم في الالتفات التعبير عن الشيء بطريق
من الثلاثة ثم التعبير عنه بآخر منها كما هو قول الجمهور
قوله وعند الجمهور يختص بالاول اي بالتعبير عن الشيء اولا بطريق من الثلاثة
ثم التعبير عنه ثانيا بطريق اخر فلا يتحقق الالتفات عندهم بتعبير واحد قوله وعلى
الالتفات عندهم يعني ان الفرق بين المذهبين اعني مذهب السكاكي ومذهب الجمهور
في نفس الالتفات ان مذهب السكاكي اعم مطلقا ومذهب الجمهور اخص مطلقا كذلك
وجد الالتفات على مذهبهم وجد على مذهبه وليس كذلك وجد الالتفات على مذهبه
قد يوجد على مذهبهم كما في تطاول ليلك فانه يعد الالتفات من الحكاية الى الخطاب عنده
اذا اشترط في التعبير اولا ثم التعبير ثانيا بطريق اخر وقد يعد الالتفات اصلا عندهم

وقوله الالتفات في هذه الامثلة الى آخره الوهم والاحتراز وحينئذ احدهما ان قوله اذا اعطيتك كريما في افادة الاعطاء من الاكرام
والله اعلم ان يقال ان يجعل الجمع المعظم مخلا بالمعنى المراد هنا لان الاحتراز يوجد حينئذ اه وفائدة الالتفات ازالة الوهم
لانه ملاحظ طالبك جزمي في نصب ان مع انا المخاطب غير المتكلم فانه لعدم التكلم انا المخاطب مع نفسه

هم باستقرائهم ذلك قوله وقال الالتفاتي يريد ان يذكر الامثلة الستة اقسام الالتفات
الستة على التعبير المشهور قوله والصحيح ان اراد عالمكم اشارة الى سؤال وجوابه وهو
ان يقال قوله زجوني ليس لفظه خطابا لفظه حتى يكون المعبر عنه واحدا لكن قلت نعم
لما عاتبهم بقوله انكم اي ما عبر عالمكم بالي كما مقتضى الظاهر استهجان اسلوب
الحكاية واجراء الكلام على نهجها وما عدل الى طريق الخطاب وغير الاسلوب
الالتفاتا الا فائدة وما قوله وما الى قفيه الالتفات عند السكاكي دون الجمهور قوله
ومقتضى الظاهر لما يعني لم يقل فعل لما بل قال لربك والرب اسم مضمر و
كل مظهر غائب قوله حين ولى الشباب اي قرب انقضاءه وذهابه قوله بالتحتية
بالياء التحتية للغيبة المذكر الغائب وهو عمر العلب وعلى هذه الرواية يكون
الالتفات من المفعول الذي في ملحاكيك الى المفعول الذي في تكلفني قوله
على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف اي المفعول الثاني وهو ما الى تكلفني
قوله من المعاداة اي العداوة قوله من عاد يعود عودا بمعنى رجع يرجع رجوعا قوله
كان عليه قبل قوله وجه حسن الالتفات يعني مطلقا وجوده في بعض الشروح
الالتفات ويختص كل موقع مرتبا بلطيفه لم يكن في آخر قوله بسلوب اي في مراعاة الكلام
وطريقه كالكلام الى اسلوب آخر كالخطاب والغيبة قوله نظريه هو بالياء والخاصة بالتاء
ماذهب ابو البقاء من نظرينا الثوب اذا اتيت بثوب جديد وقيل هو بالنون
من نظر بالكسر اذا طلعت عليهم من بلد آخر وظرا النبع بالهمز جعله ظريفا
والمراد هنا حسن ايراد قوله اكثر اعاظا اي تنبيه اصغاء السامع الى ادراك
الكلام من اجراء على اسلوب واحد كان مناط التفاوت الى الاكثر والاعظم قوله
الكثير مناط الحسن نوع واحد منه وهذا الوجه عام لجميع صور الالتفات في
وقد يختص موقعه اي مواقع الالتفات سوى هذين الوجهين العام بلطا

هو واقع كالمثال جميعه واذا الماضي عند الكثرة كما نحن فيه ووقوع الوصف بعني
في الحال احقاقا وفي الماضي عند الاكثرة مجازا اي بحاز اعتباري بحسب الظاهر قوله الغيب هو واذ
في النثر والنظم الا انه مخصوص بالمركبات وقد يكون الراجع اليه بجهة اللفظ بان يتوقف
صحته عليه كقوله والبك موقف سمك الوداع وقد يكون من جهة المعنى بان يتوقف
صحته عليه ويكون اللفظ تابعا قوله مكان عرضت الخ عرض عليه اي القاه واراه ان المعروض
عليه يكون له سبيل الى المعروض والخ عرض عائد اليه الحيوان فيعرض هو على الحيوان
او الحيوان عليه ولكن لما كان المناسب ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه وههنا
الامر بالعكس فلتمام الكلام برعاية هذا الاعتبار وتبع الغيب ثلث مذاهب احدها
انه مقبول مطلقا سواء تضمن اعتبار التلطف اولا وهو مذهب السكاكي والثاني
انه مردود مطلقا سواء تضمن اعتبار التلطف اولا وهو المراد ظاهرا والبه ذهب ابن مالك وابن
عصفور والثالث انه ان تضمن اعتبار التلطف قبل والا فلا والبه ذهب بعض قوله
فاعرفه الخ اي الغيب قوله كان لو ارضه سماؤه مرجاب الغيب قوله ليس ان الارض
اصل فيه اي في الغيبة قوله رده اي الغيب لانه خلاف الاصل فلا يرتكب من غير حاجة
مع ان فيه تشويش قلب السامع قوله كقوله اي في وصف ناقته قوله والحق طيفت
القرب بالسباع وهذا رد على من زعم ان في الغيب تلطفا لاعتبار اللطيف يجانب المعنى
والاقرب ان الغيب فيه منتف الاعتبار اللطيف وهو ايضا قبيح في وصف ناقة بانها بلغت
جعل السباع اصلا في القرب بها فاله بادخال الباء عليه ويلزم منه جعل السرحة في الناقة
اصلا في الناقة وقيا عليه قوله احوال المسند اليه اي من ذكر احوال المسند اليه شرع في
بيان احوال المسند قوله فلما رخ حذف المسند اليه من تخييل العدول الى قوي الدليلين
ومن اعتبار بساطة السامع عند قيام القرينة وعقد بسيطه ومن الاختصار
والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر اما مع صوغ الكلام او بدونه قوله وقيار
اسم جمل وقيل اسم فرس وقيل اسم عبد قوله وهو ضابي بن الحارث البرجمي والباء

والموجدة وياء ساكنة مكسور ما قبلها قوله وعقد التحير اي التحير على الغريبة في التوجيه
من الكربة قوله فالمسند اليه قيار محذوف اي فاني اقرب بها وقيار غريب فحذف
خبر قيار وهو غريب لدلالة العطف على ان خبر المعطوف مثل خبر المعطوف
عليه مع ضيق المقام لكونه شعرا قوله وغريب خبر عنها فان قلت كيف يكون
خبرا عن شيئين قلنا فعل يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع قوله واما اذا قدرنا
له اي لقيار قوله لان الخبر اي خبر ان اعني قوله لقريب مقدم في التقدير على
المعطوف اعني قيار فيكون العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر فيصح العطف
ح قوله فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان اي لا يتم العطف قبل على محل اسم
مستقيما في نحو زيد وعمرو ذاهبان لامتناع مضي الخبر لفظا وفي تقدير قوله
بل مثل ان زيدا وعمرو لذاهب قوله زيدا اسم ان ولذاهب خبرها وعمرو معطوف
على محل اسم ان لان خبرها الذي هو لذاهب مقدم على المعطوف في التقدير
واصل المسئلة ان زيدا لذاهب وعمرو قوله ويجوز ان يكون مبتدأ بتقدير
في ارتفاع قيار في الوجهين احدهما العطف على محل اسم لان الخبر ان
مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر وانه ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة بأسرها معطوفة على جملة ان مع اسمها وخبرها
قوله نحن مبتدأ محذوف الخبر كما ذكر اي في حذف خبر قيار يقع حذف
لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر قوله لقربه التاني
اي لدلالته خبر انه عليه وان كان الحذف من الاول لدلالة انه عليه
ضعيفا بخلاف العكس كما في قوله اني وقيار بها لغريب فانه كثير شايع ذايع
والاصح انه يكون من باب حذف خبر المبتدأ نحن لان المعتبر لا يكون خبرا عن الجمع
الذي يكون كل فرد منه محكوما عليه بذلك الخبر فحذف الخبر هناك

لدلالة الكلام عليه مع ضيق المقام قوله لان اذا الفجائية تنزل منزلة مطلق الوجود
اي والاولى على الوجود الخاص الا ان المقام قرينة ولذلك ان اردت اذ قائم
او قاعد او نحوه فلا بد من ذكره اذ لا دلالة لاذا عليه وقيل لا حذف هنا بل يكون
زيد مبتدأ واذا خبره ويكون اذا للمفاجأة على هذا القول ظرف مكان اي خرجت
فبالمكان زيد قوله واديتي السوار مضبوط بهذا السوء بسكون الوسط جمع سائر
على غير قياس وصحب اي الراحلين عن الديار الى الآخرة مهلا اي امهلا اراعي
حواره ونعد آياته جمع آية قوله الذي هو ظرف قطعا بخلاف لتاج الوضعتان
حقا قوله انه ماثر وانه وليد اي ان لتاما والوان لتاولد فحذف المبتدأ الذي
هو الظرف لما ذكره قوله والاصل لو تملكون تملكونه بخلاف مكررة الفائدة التأكيد
فحذف الفعل الاول لدلالة الثاني عليه قوله كما هو القانون عند حذف العامل
بقي اذا سقط ما اتصل به من اللفظ الفعل الضمير ضرورة وانجوزان
يكون انتم مبتدأ وعلكون خبره من غير حذف الا ان لو اذا تدخل على الفعل
لانها من ادوات الشرط التي تدخل الا على الفعل لفظا وتقديرا قوله وفيما سبق
اسم او جملة لان الخبر اذا كان ظرفا جاز ان تقدر عاطفة اسما او فعلا فعلية
الاول يكون المحذوف اسما او على ان يكون جملة لان الفعل لا بد له من فاعل
قوله يجعل الامرين حذفا للمبتدأ والمبتدأ قيل عند اهل الامرين لا يكون
قرينة على تعيين المحذوف فيلزم استواء المحذوف في لعدم القرينة قوله
اي فصبر جميل اجمل فالمحذوف على هذا هو المبتدأ قوله او خبر اي صبر جميل و
المحذوف على هذا هو المبتدأ اليه فالحمل على هذا الاخير اولى لان حذف
المبتدأ اليه اكثر ولان الكلام انما سيق للمخبر عنه وجعل المبتدأ
محذوفا يحصل هذا المقصود قوله حذف الخبر قوله ولا بد للحذف من قرينة الحذف

ذكر حيث هو سواء كان حذف المبتدأ او المبتدأ اليه او غيرهما لا بد فيه
من امرين الاول السبب الداعي اليه لان الحذف خلاف الاصل قوله
يعود اليه الضمير والهاء وجود قرينة دالة عليه اما حالية او مقالية
والا لم يتعلم ذلك المحذوف عند السامع فيحمل بالمقتضى فتفوت الفائدة
دالة عليه ظاهره ان ضمير عليه المجرور راجع الى الحذف والاولى رجوعه الى
المحذوف المستفاد من الحذف قوله لو توجه الكلام الذي فيه حذف المبتدأ
بسؤال محقق اي علم متعلق ان اللفظ الذي يكون به السؤال محققا
سؤالا كالسؤال محققا او قوله محذوف المبتدأ يعني في الجواب وهو الجواب
لدلالة السؤال عليه قوله عند تحقق ما قرر من الشرط وهو السؤال و
مع ذكر اداة الاستفهام وهو حينئذ خلاف الاصل مع فاعلية المذكور
جواب سؤال محقق قوله والدليل على ان المرفوع فاعل اي اعلم جعل
المرفوع فاعلا للمبتدأ مبتدأ ان غرض السائل بيان من ينسب اليه
الفعل واذا جعل المرفوع فاعلا كان نسبة الفعل اليه في الدرجة الاولى
فكان اقرب الى افادة غرضه بخلاف ما اذا جعل مبتدأ فان نسبة الفعل
اليه في الدرجة الثانية فيكون حصول غرضه في الدرجة الثانية او نقول
لان جواب الاستفهام المحذوف فيه الاسم لا يجيء مكان في الامر العام من غير
حذف الا والفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى ليقولن خلقهن العزيز
العليم فيقدر الفعل مقدما قاله المحتشم ايضا لان الكلام اصل والمحتشم فرع
عليه واما قدم الفعل في الكلام ان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها
فعل ان يقدم الفعل ولم يكن ذلك في السؤال نحو من فعل ذا اتحاد
المستفهم به والمستفهم عنه وهو لفظ من فجاء في الجواب محذوفا فيه الفعل

وجه لافضلة فيه افضل من سوق غيره على وجه فيه فضلة ﴿ ويكون مقدما في الفاعل
بعني الذي هو هنا مضارع ﴿ لاسناد الفعل الى المفعول وعام الكلام به وذلك
لانه اذا قيل يبكيك بلفظ المجهول فقد انقطع حكم السامع في الباقي لاسناد فعل
البكاء الى يزيد وفي خلده يكون اوله مطلقا في ذكر الفاعل والشك اذا ما يذكر
حصول التبكي غير مقرونة في تفريح النفس قوي من ما يذكرها مقرونة ﴿ ويسند عن
اي الفعل اليه اي الى فاعله لكونه الاصل مع عدم المقتضي للعدول عنه ﴿ نحو زيد
نحو زيد ابتداء زيد عالم ﴿ ومن الاحتياط اي لضعف التعويل على القرينة
نحو زيد ابتداء زيد عالم ﴿ ومن التعريض بغباوة السامع اي بانه ليس ممن
نحو زيد عالم جواد ﴿ ومن التعريض بغباوة السامع اي بانه ليس ممن
يتنبه عند القرائن فكانه لا يفهم الا المحسوس والتصريح ﴿ وغير ذلك
كاظهار تعظيم المسند اليه بذكر المسند واهانة المسند اليه بذكر المسند كقولك
زيد بن الزانية او التلذذ بذكره تيقنا محذوف او الاسترذال بذكره ﴿ كقولك
الى غير ذلك ﴿ كون اسم فضيلة بتشديد فيستفاد منه التفوق ﴿ وغير مشتق كزيد
نحو زيد عالم لان اصل الاسم من حيث انه اسم مشتقا كان او غير مشتق الدلالة
على الثبوت للمسمى ﴿ وكونه نكرة فيفيد
الجنس اي فيستفاد منه التجرد نحو زيد يعلم لدلالة على الاقتران ما او ظرفا
فيستفاد منه اعتبار الثبوت والتجرد بحسب التقدير نحو زيد امامك
اي حاصل او حصل او لتعظيم المخبر عنه بالمسند اليه بذكر المسند نحو زيد
يعاوم الملسن مع دلالة قرائن الاحوال على انه لم يتسلم بعد ونحو
تنزيه بالذم ونحو ﴿ وتكونه غير مبني لانه نكرة سيبا او حيل التعويض
لكان جملة ﴿ مع عدم افادة تقوي الحكم بنفي التركيب اياما
خارجي عنه كما تقرر ﴿ وحرف التاكيد ﴿ نحو زيد قائم ابوه المسند فيه جملة

والقارع اي الضارع المشتمل على الضمائر والتذكير والتجاوز والجمود متعلق بضارع وان لم يتعد عاشق لانه بمعنى
تعلقه اي تعلق الفعل اي بكيته من غير ذكر الاخر خصوصه لانه كان علم او توهم الذلة او الضعف او قبح تعلقه بسبكي لئلا يقع
والتخصيص الذي بالتعلق المفروض من غير وسيلة واصله من الخصوص واسقط الشيء ليسقط ورقه الدبد وانتظر يجيء
منه غير الاسم كقارع
تنبيها على اصل ما هو له جواب اذا يكون كذلك ﴿ كان قيل من يبكيه يقع لما قال
يبكيك يا زيد توهم السامع انك هناك سائلا يقول من يبكيه فقال
ولا يقال الفعل وهذا السؤال المتوهم منزلة السؤال الواقع وقال في جواب ضارع اي يبكيه ضارع
اي نحيافة ﴿ وهذا السؤال المتوهم منزلة السؤال الواقع وقال في جواب ضارع اي يبكيه ضارع
اي نحيافة ﴿ لخضوع اي نحيافة
اي الفعل الحاد على وجوه في السؤال المقدر ﴿ مختبط عما تطبع الطوارق اي ينتابني
اي يبكي عليك يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل سائل فقير اصابته حوادث
الزمان واهلكت ماله طوارق الحدثان كان يزيد كان ناصر كل ذليل
وجابر عظم كل فقير ﴿ كطوارق في نحو في قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح
وما مصدرية فيكون المعنى انه احتياطه من اجل اطاحة الاشياء المتطبعة قوله
او يبكي بنحو ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور الذي هو عما تطبع بيبكي المقدر
ويروى يبكيك يزيد ببنائه الفاعل ونصب يزيد وفاعل ضارع وهو لا يكون
التركيب من قبيل ما نحن بصدده ﴿ وخصلة اي خصلة هذا التركيب الذي
فيه البناء للمفعول على التركيب الذي فيه البناء للفاعل بتاء او به على ما مر ذكره
قوله اما التفصيل فقط وذلك انه اذا قيل يبكيك يزيد علم ان هناك باكيا
لكن لم يعلم انه من هو فاذا قيل ضارع فقد فصل ذلك المجمل وعلم ان
ذلك الباكي هو ضارع وفي هذا النوع من الكلام اعني المنتهي للاجمال او من
والتفصيل تاييد غريب من الجائز ان يقال الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في النفس
او قع وآنق اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين بعبارتين مختلفتين فيكون
ابلغ وبوقوع يزيد بعد في المبني للمفعول ﴿ لكونه مسندا اليه يفيد على ما مر
البيانة ﴿ المفعول كما في غيره يفيد في التركيب المبني للفاعل فان فيه فضلة
مستغنى عنه لكونه مفعولا غير قائم مقام الفاعل وسوق الكلام على وجه

فعلية لان فعل سببي للمبتدأ ﴿ نحو زيد قام المسند فيه ايضا جملة فعلية لان
مفيد للتقوي بتكرر الاسناد وذلك اذا كان جاريا على الظاهر وهو ان يكون
اما مبتدأ او وقعت خبره من غير تقدير ﴿ وتأخير ﴿ بل قريب من زيد قام
في ذلك اي افادة التقوي ﴿ بالبرهان المخصوص نحو زيد قام فان القيام
قد اسند اولا الى المبتدأ بلا واسطة وثانيا بواسطة الضمير بتكتني الحكم فوق
﴿ واسلم اي كون عند التخصيص لا يفيد التقوي اصلا ﴿ قام ادان
المسند يكون ناصل هذا المعنى اه يعني ان افراد المسند مشروط بكونه غير سببي
في مفيد للتقوي فهو لا يكون مفرد الا يتحقق هذا الشرط ولا يلزم اذ كلما تحقق
هذا الشرط ان يكون المسند مفردا اذ قد يلزم من وجود الشرط وجود المشروط
واعم ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصل اذ كلما كان المسند
مفردا لم يكن سببيا وفي مفيد للتقوي وليس كلما لم يكن سببيا وفي مفيد
للتقوي ان يكون مفردا ﴿ واراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق هذا
مثال المسند السببي في الجملة الاسمية ونحو زيد انطلق ابوه مثال له في الجملة
الفعلية ثم اعلم ان المسند السببي بالمثال فقط وقد ظاهر لتقدم جزء
الجملة ﴿ لا يكون مسندا الى ضمير ذلك العائد الى المبتدأ مسندا اليه في تلك
الجملة ﴿ لا يكون مسندا الى ضمير ذي نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد لاتفاقهم على ان اسم
الفاعل مع فاعله سواء كان مظهرا او مضمرا اسنادي بمنزلة لما ذكر من عدم تغيره
في التكلم والغيبة والخطاب ﴿ لان العائد مسند اليه في الاول فاعل وفي الثاني
مسند اليه ﴿ والجملة في ذلك اي في مرتبة المسند السببي من غيره ﴿ فالتقييد اي
تخصيص المسند باحد الازمنة بقسميه كالماضي او الاستقبال ﴿ قبل ذلك اي قبل
زمان تكلمك ﴿ بعد هذا الزمان اي بعد الزمان الماضي ﴿ وهذا امر في

في يعني كون الاجزاء المتعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل قسما ثالثا
الزمان واسطة بين الماضي والمستقبل يسمى حالا او امر مبني على ما عرف اهل
والا فالتحقيقه لا واسطة بين الماضي والمستقبل ﴿ وذلك لان الفعل اي
المسند اذا كان فعلا فتخصيص التقييد باحد الازمنة الثلاثة اه ﴿ دال
بصيغته على احد الازمنة كضرب ويضرب واضرب ﴿ يدل على ذلك اي على
ان تخصيص احد الازمنة ﴿ فانه انما يدل عليه اي على الاقل ان يكون احد الازمنة
على احتمل وجه لان الفعل هو الذي يدل بنفسه على احد الازمنة المذكورة والاسم
فلا يمكن تقييد المسند باحد الازمنة على احتمل الوجوه الا بان يذكر في صورة التقييد
الفعل اما ان يذكر في صورة الاسم والاسم بنفسه لا يدل على احد الازمنة على
الوجوب انضمام شيء آخر معه يدل عليه وقد يكون ذلك التقييد باحتمل الوجوه
﴿ مع افادة التجدد وذلك لان الفعل الكوني دال على الزمان دلالة على التجدد
لان شيئا من اجزاء الزمان لا يستقر ولا يبقى مع الجزء الآخر فاذا لم يكن القصد
الى افادة التجدد لم يكن المقام مقام ايراد المسند فعلا ﴿ كانوا يجتمعون فيه
يقع في كل سنة وقوعه شهر رمضان في قولهم يوم تشرق وقد اخلى فيه المسند
في صورة الفعل لما ان يجدد من العرف القوم اي التعرض شيئا
فشيئا ساعة فساعة وهذا مدل على كثرة حضورهم لان الشاعر في بيان اتحاد
نفسه ﴿ او عارض معلق بذلك نحو الجائع في المدح او الذم او مخرج
لمان الثبات والاستمرار او الاحتراز عن ان يطلع السامع على وقت
وقوع المسند الى غير ذلك ﴿ ثابت للدرهم دائما اي من غير اعتبار
تجدده وحدوثه في زمان من الازمنة الثلاثة ولو قال وهو يتطلق افاد
تجدد الانطلاق وهو يقتضي بحسب المقام المضي فرضا ذغرضه الوصف

بوفور الجود قوله الشيخ عبد القاهر موضح الاسم اه الفرض من نقل كلام الشيخ عبد القاهر
البيان والتأييد لما قبله قوله ونحو يقوم من المحققات بالمفعول نحو ضرب زيدا
وضرب يوم الجمعة وضربت ضربا شديدا وضربت يوم الجمعة او امامك وضربت بسيفك
تأديبا وجلست والسارية وجاء زيد راكبا وطاب زيد نفسا وضربت
القوم الا زيدا قوله حاز بيه الفائدة اى فى زيادة فائدة الخبر وذلك
لان تقييد المسند ازدياد تخصيص وبزداد الحكم به بعدا عن الوقوع او
كما ازداد بعدا وقوله الحكم ازدادت فائدة الخبر قوله نحو كان زيد منطلقا
يفهم من الافعال الناقصة قوله وكان قيده اى للمسند الذى هو منطلقا يفيد ان
كان رابطة بين المسند والمسند اليه للدلالة على المضى فقولك كان زيد منطلقا
بمنزلة قولك زيد منطلق فيما مضى فلو يكون كان هو المسند حقيقة وما هو
تقييد للمسند وهو منطلق بالزمان الماضى وهو كل واحد من كان وخبرها
فانه لم يكن فى الآخر فان كان يدل وصفا على حدث مطلق بهيئة كان
كما ان خبرها يدل عقدة على حدث مطلق بهيئة كان قوله اى ترك التقييد اى تقييد
المسند بالمفعول ونحوه قوله او عدم العلم بالتقييد اما مثل ان يعلم ان زيدا
ضرب لكن لا يعلم ان ضرب والى اى مضروب ضرب والى اى ضارب ضرب والكيف
ضرب الى غير ذلك قوله ونحو ذلك يفهم من ساء السامع او تعجبه او غير
ذلك قوله بالشرط هو ما خوج من شرط عليه كذا اذا جعل له علامة واداة
الشرط تدل على جعل الشئ علامة لكشئ فان المجئ علامة للاكرام فى ان
جئتنى اكرمتك قوله تقتضى تقييدا به اى تقييد الفعل بالشرط قوله لا الشرط
اى تلك الاعتبارات والحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط قوله لا الاجزاء
ما يدل عليه اى ادوات الشرط سواء كانت فى صورة الاسم او فى صورة

٥ الحرف قوله من التفصيل اى من تفصيل معانيها باصل الوضع وذلك فى
معرفة الحالة المقتضية لتقييد الفعل بالشرط والمختلفة موقوفة على معرفة
معانى كلمات الشرط حتى تعرف منها اية حالة تقيد منها الفعل بان واية
حالة تقيد منها بادا ولذا البواقى قوله وقد بان ذلك التفصيل فى
علم النحو وان لم يكن بيانه فيه ايضا من مسائل النحو قوله وفى هذا الكلام تعريض
بقول المص واما تقييده بالشرط قوله لحكم الجزاء اى للحكم الذى تضمنه الجزاء
قوله مثل المفعول ونحوه اى فى كونه قيدا للفعل قوله ليتم الكلام بهذا القيد
وفى مجيئك اياى اى فى كونه قيدا للحكم قوله وفى يخرج الجزاء عما كان عليه قبل اقتران
بقيد الشرط فان كان جزاء نحو ان جئتنى اكرمتك فهو خبر يحتمل الصدق والكذب
بالشرط فان كان جزاء نحو ان جاءك زيد فاكرمه فهو انشاء على حاله والشرط اما ان
انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه فهو انشاء على حاله والشرط اما ان يكون ماضى
قوله المحكوم به اى فى مجموع الشرط والجزاء قوله بل هو المعانى للوجوب الذى
الجزاء للشرط بعنى انه متى وجد الشرط الذى هو الملزوم وجد الجزاء الذى
هو اللازم قوله والمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود فكان
قبل النهار موجودا فى كل وقت فاوقات طلوع الشمس قوله فالمحكوم عليه طلوع
الشمس والمحكوم به وجود النهار وصدقه مطابقة هذا للزوم نفس الامر
ولكن لا يلزم من الشرط هيهنا اى فى علم المخاطب قوله فان واذا ولو اى دون
غيرها من ادوات الشرط للكثرة دون اتفاق كلام البلغاء وفى القرآن العزيز
مع ما يتعلق بها من المعانى الدقيقة المتعلق عليها القرآن وضع تركيبها فى
علم النحو قوله فلا يقع فى كلام الله على الاصل وذلك لان البارى تعالى عالم
بحقائق الاشياء بما هى عليه فيستحيل فى حقه الشك والتردد فى شئ فما

قوله واصل اذا الجزم بوقوعه اي بوقوع الشرط اما تحقيقا كما هو اذا طلعت الشمس اتيتك او تنزيلا باعتبار ما هو مظنة الوقوع للمتكلمين عليه وجه يقبل كقول الطبيب اذا اكرمت الكريم ملكته وان اتيت اكرمت اللئيم تمرد انا نراه كيف ذكر اذا مع ما هو مقطوع به حكما نظرا الى كونه واجبا لاقدام علية وهو اكرام الكريم وان مع ما هو مشكوك فيه بل واجب الانتفاء حكما نظرا الى كونه واجبا لاقدام عليه وهو اكرام الكريم وان مع ما هو مشكوك فيه بل واجب الانتفاء حكما نظر الى كونه مرغوبا عنه طبعا وهو اكرام اللئيم قوله كان الحكم النادر اي الفعل او الوقوع قوله نظرا الى نفس اللفظ وان تقلل هنا الى معنى الاستقبال وذلك لان الماضي بالنظر الى لفظه يدل على تحقق مدلوله قطعا وان لم يدل عليه ذلك بالنظر الى ما يصيره في معنى الاستقبال كما اذا اتكا اقرب الى الفهم بوقوع المستقبل قوله يتناول موسيه وهو متقدم على المؤمنين اي يتناول هذا بنوعيه موسيين وهو متقدم على المؤمنين ولما كان وجودهم فيما لما اصابتنا قوله والمراد الحسنة المطلقة يعني ان اي نوع كان من خصب او غيره ولم يرد بها نوعا من الحسنة مخصوصا لان لفظها مطلق وليس فيه ما يفيد من الاجزاء على الاطلاق فصارت الحسنة كالمقطوع بها لعلة وقوع الحسنة على الاطلاق وان كانت لا توجد الا في بعض الانواع الا انه لم يرد بها نوع منها مخصوص الصحة حالها لانها ان لم توجد في نوع توجد في نوع اخر ولما صارت في حكم المقطوع به حسن استعمال اذا معها قوله وليعلم اي لكون المراد من الحسنة المطلقة قوله لما ذكر بالبناء للفاعل اي لما ذكر المصنف اي الى الحسنة المطلقة اذا كانت حالة الوقوع كان ما تقابلها من السيئة نادرة الوقوع بالضرورة قوله لتنزل على التقليل اي التكثير بدليل على

قوله في مقام الجزم بوقوع الشرط اي في مقام جزم المتكلم بوقوع فعل الشرط من العبد قوله تجاهلا اي تجاهل من المتكلم لاستدعاء المقام ذلك كقولك لمن سأله عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها ان في جواب من سأله عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها اخبره بانك على الباب واذا تجاهل عن وقوع الشرط فكانه استقبل ان فيما هو حال من الجزم بوقوعه قوله فيجري الكلام على ما سنذكر اعتقاده اعتقاده يقينا وان كان المتكلم جازما بخبره كان خروجه في كلامه على خلاف المخاطب اما مثاله كقولك لمن يكذبك في قول انت جازم بصدقه ان صدقت فما اذا تعمل فاعتقادك في هذا ان صدقك سببين في محالة واما بنينا الكلام على شك المخاطب قوله منزلة الجاهل اي الجاهل بوقوع الشرط قوله لما لقد مقتضى العلم اي العلم الحاصل له قوله ان كان اباك فقد توذه فان المخاطب جازم بكون اباه الا انه لما اذاه فكانه لا يعلم ان الواقع كذلك قوله وتصوير المتكلم للمخاطب اي تفهيمه له وتقريبه له قوله على ما يقتضيه الشرط اي فيزيله بالكلية قوله لغرض من الاغراض كالزام الخصم وتبكيته قوله اي انهلكم فتضرب عنكم اشارة الى ان الفاء للعطف على مقدر مدخول بان هذا المعنى وقد ابرزه الشارح والضرب هنا مجاز عن الترك قوله اي اعراضا او الاعراض معرضين اشارة الى ان صفحا يحتمل نصبه بنزعه او جره احدهما المصدرية وهي الخالية والثالث مفعول له قوله فبئس قراءة ان بالكسر احتراز عن قراءة بفتح الهمزة اي لان كنتم فان الآية حينئذ لا يكون عاما فيه قوله لاشتمال المقام على الآيات الدالة اه تعليل لقوله لتصدر النوبيخ وتقريعهم ان الاسراف من الداخل اه قوله فهو بمنزلة المحال اي الاسراف في هذا المقام بمنزلة المحال لزوما واجبا الانتفاء حقيق بان لا يتحقق بتوبته الا على سبيل مجرد الفرض

وآله لتنزيله منزلة ما انقطع بعده اي وان كان المحال مقطوعا بلا وقوعه قوله
لعقد انبكيت اي بتكيت المخاطب والزامه وانحاءه قوله قال ان كان للرحمن
ولدا اتخاذ الولد محالا يستحيل على الله تعالى عدمه وقوع الشرط ههنا امر مقطوع
به لكن جيء بان معه على سبيل التنزيل ومجازاة المخصم وارخاء العنان له فضلا
الى افحامه والزامه قوله على المنصف اي بالشرط فيجعل الكل غير منصف بالشرط
قوله فقول ان فيها اي تغلب غير القطعي على القطعي فتجعل الجميع غير قطعي
المجرى قوله للتوبيخ اي توبيخ المخاطبين على وقوع الريب منهم مع استحالة
انتظام على ما يقتضيه اصل الترتيب اذ المتبع ان القاهرة والبينات الباهرة مما
دلالة قاهرة على حقية القرآن قوله مع انه اي حقية القرآن فتجعل الجميع كانها لا
ارتياب فيها اي تنزل ارتيابهن من المخاطبين منزلة عدم ارتيابهن ليصلح
ان يكون الشرط قطعي الوقوع فيفيد عدم الشرط على تقدير التغليب
قوله لانها اي ان الشرطية انما تستعمل في المعاني المحتملة للوقوع واللاوقوع
انما تستعمل فيها الغير قطعي الوقوع واللاوقوع قوله وليس
المعنى ههنا الى آخره اشارة الى توجيه ما قيل في جواب هذا النظم وهو ان
الشرط هو وقوع الارتياب في المستقبل وهو يحتمل الوجود والعدم بان
ان الشرط يجعل الفعل مستقبلا قوله ولهذا اي ولان الشرط ليس المعنى ههنا على
حصول الارتياب في المستقبل قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ التي لا تدل
على الاستقبال بوجه قوله فقوله اذ اي لو كان على الزمان الماضي وعرفتما
في ذلك لا يعلمها ان التي للاستقبال بخلاف غيرها كان من الافعال الماضية فانه

فانه متى دخلت عليها ان الشرطية تغلب معناه الى الاستقبال ولهذا قال
بعض اهل العربية اذا اردت ابقاء الماضي مع ان جعل الشرط نقضا كان
بمعنى قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وذلك لوقوع دلالته كان على
ان المخبر به المطلوق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه
الا الزمان الماضي قوله فمجرد التغليب لا يقتضي استعمال ان ههنا قيل بل
الجواب انه لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
جعل الجميع كانه ارتيب بارتيابهم ولم يعدم ارتيابهم وعلى هذا ليس في ذلك
باب التغليب قوله حضار الشرط اي كون المخاطبين مرتابين في القرآن
بالتفاوت قوله فان امنوا بمثل ما آمنتم به انه جيء فيه بان الدالة على الشك
والتردد مع ان القرآن لا مثل له حتى يكون ايمانهم به وعدم ايمانهم على سبيل
الفرض والتقدير للتبكيت والالزام لهم قوله غلب الذكور بحكم التغليب ولان لم يعلم من الفاعلات قوله الصفة المشتركة
بينها اي بين الفريقين لكن لفظ قانتات اغا يجري على الذكور فقط قيل يجوز
ان يكون المقدر وكانت من القانتات اغا يكون من باب التغليب ويرجع
مرجع للاستدراك قوله لان القانتين مجهول بياء الفيصة اغا كان القانتين كذلك
لان مجهول صدقوم ومرجع الضمير اليه اغا يكون بالياء المضمومة فتحت
الا ان لما اجتمعت المخاطبة والفيصة بهاتين الكلمتين اعني انتم وقوم غلب
المخاطبة لانها اقوى وحاصله ان لفظ قوم لها جهتان جهة المعنى وجهة
اللفظ فمن حيث المعنى مخالف للضمير على التذكير ومن حيث اللفظ غائب
لانه اسم مظهر وكل مظهر غائب فغلب جانب المعنى على جانب اللفظ
ورجع اليه الضمير بناء على المخاطبة وقوله يخافون ربهم ويرجون ثوابه مما تعملون

فيمن قرأ بتاء الخطاب والفتح على انك انت يا محمد من سوائر المكلفين وقيل هم
قوله وذلك اي بيان التغليب قوله احد المتصاحبين يقع كالابوين والقمرين
او المتدانيين يقع كالقمرين لانهما لو كانا نيرين يقتضي العالم بهما قوله بيان
بجعل الآخر متفقا له في الاسم اي في طريق التغليب اي بجعل لفظ احد المختلفين
وهو المغلب عليه موافقا للفظ الآخر وهو المغلب حتى يجمع بينهما لان
من شروط التغليب ان يكون المشترك بينهما في الوجود قوله ويقصد بهما جميعا اي على
ثم يطلق ذلك المشترك ويراد به المختلفين وهذا والتغليب اما ان يكون لقوة
ما يغلب فضله كما في الابوين او لمجرد كونه مذكرا كما في قمران او لغلبة وجود فيه
بالنسبة الى ما يغلب عليه كما في عمران او لكثرته كما في قوله تعالى وكانت من القانتين
كذلك لان لفظ من يغلب المذكر على المؤنث حيث ان وصف القنوت مشترك
بين الذكور والاناث بل التغليب فيه انما هو في هيئة الوصف الجاري على
الذكور على هيئة الجاري على الاناث قوله كما توهمه بعضهم يعني ليس قوله تعالى وكانت
من القانتين مما غلب فيه المذكر على المؤنث كما زعم بعض اشارحين و
هل لسيدنا عبد الله نفع كثير فانه قال في هذا المحل بعد ذكر الآية فانه عد
مريم ومن هذا الذكور بحكم التغليب وان لم يقل من القانتات ولو قيل
المعدين وكانت من العباد القانتات لم يكن من باب التغليب ويكون من قبيل
المبتدأ والخبر انتهى كلامه قوله بتعليق امر اي ربط حصول امر فعلية استقبالية
وذلك لان التعليق المذكور يستلزم ان لا يكون الشرط والجزاء حاصلين
الآن في الاستقبال واذا كان كذلك امتنع البتة في كل واحد من جملتي
الشرط والجزاء وامتنع النفي ايضا في كل واحد منهما قوله فيمتنع بتبعيته
ونفيه اي فلا يكون جملة اسميه واما ماضوية فيتعين ان تكون فعلية

فعلية استقبالية غير طلبية لكون مفروض الكلام في الاستقبال قوله وامتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت اه يعني واذا كان كذلك فلا يكون جملة الجزاء ايضا
اسمية ولا ماضوية لكن يجوز ان يكون طلبية نحو ان جاء زيد فاكرمه لان الامر
على المحروف في الاستقبال ويجوز ان يعلق على شرط قوله ولا يخالف ذلك
اي كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية في تنبيح الكلام لفظا تطبيقا بين
اللفظ والمعنى وتفاديا عن مجيء الفاء الظاهر قوله الا النكتة اي لنكتة تقتضي
ذلك قوله وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية لا يأتي جعل الشرطية
اسمية الا بحسب الظاهر نحو ان انت ضربت فانا اضرب وفي الحقيقة هي
فعلية لوقوع المرفوع بعد فعل الشرط فاعلا بمبتدأ محذوف قوله ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس ظاهر هذا المثال انهما ماضويتان لفظا ومعنى
وليس كذلك بل صحيح فيهما الى التأويل حتى لا تنخرم القاعدة قوله فانما مضمر
كقوله تع وان كنتم في ريب اي في شك وذلك لان ان ان لما يقلب كان اي
المستقبل الى صرفها وعن اقترانها في الدخول على الماضي قوله لمجرد الوصل في الربط
اي لمجرد التاكيد والمبالغة وليكون تمهيدا لجزاء نحو ان كنت قلته اه
قوله وفي غير ذلك قليل اي واستعمال ان في غير الاستقبال فيما عدا
الموضعين المذكورين يحتاج الى العلاقة وظني ان فاتني بك سابق
فاستعمل ان هنا في غير الاستقبال مع غيرها كان وفي الماضي والحال واما قلبنا
استعمال ان هنا في غير المستقبل لان السامع في معرض الحزن والتوجع فناسب
على تقويت الوطن وتنزل خروجه عنه وليس المعنى ان الفراق سيقع في
المستقبل قوله اي الماخوذ حصول اي حصول غير الحاصل قوله حال انعقاد
بمباب الاشتراك اي حال انعقاد السبب في ابتداء شيء وانتفاء واصل

منها او شرط من شرايط وقوعه قوله او كون ما هو للوقوع اى فرد من افراد الوقوع كما
في خبر اعمرو خبر مبتدا محذوف كالواقع وان لم توجد تلك الاسباب كقولك
ان مت فان الموت لما كان فردا من افراد الوقوع جعل كالواقع قوله عطف على
وقع الاسباب واذا المعطوف كان يقتضي لانها كلها من ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل فلو عطفت لكانت غير المحللة قوله ومن زعم انها كلها اه هذا اعتراض
على الزوزني حيث جعل معطوفا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع المعطوفات
ما بعده قوله فقد مر سهوا ينبغي بيان السهو انه عطفه باو على ابراز غير
الحاصل يقتضي ان يكون قسيما له اقسما من شيء ان قسم منه فظهر فساده
قوله او التعاقب اى التين من المتكلم لوقوعه قوله او اظهار الرغبة اى رغبة
المتكلم في وقوعه اى وقوع الشرط قوله في المرام اى المراد قوله هذا يقتضي قوله ان
مغفرتي بحسن العاقبة قوله ابراز متصور لان مفعول المصدر واعني قوله اقتضاء
وحمله يحتاج مع متعلقها في موضع نصب خبر كان قوله فصوره اياه من
اضافة المصدر الى فاعله وذكر مفعوله بعده قوله يجيء ذلك الامر اليه اى الى
الطالب الذي عظمت رغبته اى يوقع في خياله ان حاصل في الواقع قوله
حيث لم يقل ان يرده يعني حيث جيء بلفظ الماضي فيها ارادة التوسل الى الرغبة
من اسم بعالي في ارادتهن التخصص اى الاستماع من الزنا واغا فهم قوله ان
اردن تحصنا لان الاكراه لا يتاتى الا مع ارادة التحصن اذ المطيعة للبغاء
لا يسمى مكرهة قوله يشعر بجواز الاكراه عند انتفائها اى انتفاء ارادتهن التحصنين
قوله كما هو مقتضى التعليق بالشرط لان قوله ان اردن تحصنا يقتضي بمفهوم
المخالفة انه اذا لم يردن تحصنا يجوز الاكراه اى اكراههن على البغاء وقد اجيب
عنه بوجوه ذكرها شارح هنا بعضها قوله واذا لم يفهم الشرط اه يعني ان

ان العائلين بمفهوم الشرط ان ينتفي الحكم المعلق على الشرط عند انتفاء الشرط
لا يعني قوله بانتفائه عند انتفاء الشرط مطلقا بل اذا لم يظهر للشرط فائدة
اخرى اما اذا كانت نكتة فلا يعتبر المفهوم ولا يلزم انتفاء الحكم عند انتفاء
الشرط قوله بان ينسب الفعل الى احد يعني ان التعريض في الكلام هو ان
ينسب الفعل الى غير من تعلق به الكلام في الظاهر بوجه خفي قوله على سبيل
التعريض والتعريض كما يعرض للمقال يعرض من الاغراض قوله وان يخفى عليك
ان لا معنى للتعريض ان لم يصدر عنهم الاشتراك هذا الكلام رد لقول من
زعم ان التعريض ان يريد بلفظ ما قبله ولفظ وحي اليك والجار الذي قبلك
وان التعريض في التاء التي لفظ الماضي لو قيل ان تترك افاد التعريض
ايضا وفيه نظر لان التعريض مستفاد من لفظ الماضي لا من التاء لان التعريض
بجماعه صدر عنهم الترك في الماضي والحاصل ان التعريض للواقع واذا كان
بالمضارع لا يكون تعريضا لانه ليس بواقع قوله توبيخ خفاء وضعف وجه
الضعف هو ان كون الشرط ماضيا في الآية لكون جزاء الشرط مقرونا بالتاء
الموطئة للقسم ملازم في النحو له فعل الشرط يمتنع ان يكون مضارعا
في هذه الصورة لانتفاء ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل قوله
والاخير فذكر جميع ما تقدم اى ولم يكن فيه ضعف فلو وجه تخصيص
هذا بالذكر قوله ثم قال اى السكاكي قوله في التعريض اى محل التعريض
لانه كون الماضي مستعملا في الشرط لاجل التعريض قوله وما لي اعبد
الذي فطرني خاطب به ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد
مناصحتهم ليتلطف بهم لان القصد بالمستفهم منه هنا الانكار والتعجب
من انتفاء العبادة لله تعالى وليس هذا حال المتكلم وانما هو حال المخاطبين

ولا ينسبهم الى الباطل لكن هو احرزهم بذلك ربما تزيد في غضبهم وتهيج تجهم قوله اي قبول الخ من اضافة المصدر الى المفعول اي قولهم الخ قوله الا ما يريد نفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف وكان من سعد قال للحاجب قد انصفك المتكلم اولا المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط رتبته عن رتبة الحاجب قوله فهذا في الماضي يعني نفرض انه لو قدر حصول الشرط في الماضي لترتب عليه حصول الجزاء قوله مع القطع بانتفاء الشرط وذلك يجب لو صح هذا يلزم انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وحينئذ عند انتفاء الشرط قوله واعترض عليه ان الحاجبي اي يعني قول الجمهور انها لامتناع الاول يدل عكس الحكم فقال هي لامتناع الاول لامتناع الثاني ويستدل عليه بما ذكره الشارح قوله لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة يعني فاذا انتفى سبب فرضا يجامعه سبب اخر فلا يلزم انتفاء ذلك المسبب بانتفاء سببه من اسبابه قوله بل الامر بالعكس يعني فاذا انتفى المسبب لزم انتفاء جميع اسبابه حتى لو امتناع الاول لامتناع الثاني الخ قوله انما يتم اي في القرآن العظيم قوله دون العلى اي لان امتناع الفساد لامتناع تعدد الآلهة انما يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يتفرع الفساد اليه سبب اخر فلا يلزم من انتفى تعدد الآلهة قوله اما لما ذكره اي لما ذكره ان الحاجب من ان الاول سبب والثاني مسبب ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع اسبابه قوله وانما كان الاول ملزوما والثاني لازما اي وانما كان الشرط ملزوما والجزاء لازما ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لجواز كون اللازم اعم ولا يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم قوله منشأ هذا الاعتراض اي اعتراض ابن الحاجب على قول الجمهور ان لو لامتناع الاول قوله وله التأمل اي فيه تأمل المتعرض في كلام القوم وعدم الروية في مراده لانه ليس مما يخفى

الى آخره قوله انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني اي ليس مراد الجمهور بقولهم لو لامتناع الثاني انه يستدل بامتناع الاول الذي هو الشرط على امتناع الثاني الذي هو الجزاء بل معناه اي معنى قولهم لو لامتناع الثاني امتناع الاول الذي هو الشرط قوله انها للدلالة اي لو تستعمل للدلالة انما هو بسبب انتفاء الاول لانه لو وجد الاول لم يوجد الثاني الذي هو الشرط لوجد الثاني الذي هو الجزاء لكن لما لم يوجد الثاني قطع بانتفاء الاول لانه يستدل على انتفاء الاول بانتفاء الثاني قوله من غير التفاوت الى علة العلم بانتفاء الجزاء ما هو وذلك التفاوت الظاهر بين ما يكون علة للعلم بانتفاء مفروض الجزاء وبين ما يكون علة وسببا لنفس انتفاء مفروض الجزاء الخ قوله الاولى ان قولهم لو لانه هذا الكلام منظور من غير ما نحن فيه لتوضيح المقام فيما نحن فيه يقضي ان قول المعربين لو لامتناع الثاني لوجود الاول اي لكون علة امتناع الثاني الخ في الخارج وجود الاول فينبغي ان يكون حكم لو حكم لولا قوله لان وجوده دليل على ان عدم لم يهلك حاصله ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر في الخارج بانه سبب للعلم بعدم هلاك عمر وفرق جلي بين ان يكون الشيء سببا لنفس الشيء او للعلم به قوله لكنك لم يحج اي فلذلك لم اكرمك فصح جعل عدم المجيء علة لعدم حصول الاكرام له في الخارج فلو لم يكن امتناع الاول سببا لامتناع الثاني في الخارج لما صح هذا القياس قوله لو امتنع الدوام كانوا كغيرهم رعايا وبكى بايت دوام يعني ان عدم كونهم كغيرهم رعايا بسبب عدم دوام الدولة قوله اداة الملزوم اي جعلوا كلمة ان والواو اداة للملزوم الخ والجزاء يلتزم من غير قصد الى التفوه باشتمالها قوله لحصول العلم بالتالي اي لانكشاف المعلوم والتصديق به اذ لا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء

اللازم بل الامر بالعكس اي العلم بانتفاء اللازم يوجب العلم بانتفاء الملزوم قوله
فهي عندهم اي عند ارباب المعقول من المنطقيين وغيرهم قوله ضرورة انتفاء
الملزوم بمعنى الشرط بانتفاء اللازم بمعنى الجزاء قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وارد على هذه القاعدة اي جار على قاعدة المنطقيين وارباب المعقول في
استحالة ان تظهر ارادة الفرض من المتكلم بانتفاء القدرة الالهية لا بانتفاء سببه
انتفاء الفساد فاستدل بانتفاء الفساد على انتفاء القدرة فهي في الآية الكريمة
لاستمرار النفي لا استمرار الانتفاء قوله لكن الاستعمال على قاعدة النحو هو الشائع المزاد
بقاعدة اللغة المقررتين والا فكلا الاستعمالين لغوي قوله في جملتها اي في الشرط
والجزاء بان يكون فعلاهما ماضيين ليصح تعليق ما امتنع على ما سبيلا لتقطع
بامتناع غيره والا تيانا بالماضي فينبغي ان يكون وهو في المتكلم على ما يناسب ارادة
المعنى قوله اذ النحو يبنافي التعليق اي الشرط فلا تكون جملتاها اسميتين والاستقبال
يبنافي المضي لان الفرض ان المعنى فلا يكون جملتاها مستقبلتين فتعين ان تكونا
فعليتين ماضويتين قوله استقبال اك اي في المحمل الوقوعي اي الحقيقي بتوجيه
قوله وهو اي استقبال الوقوع المستفاد استعمال ان الشرطية قوله ولو بالتصيير اي
وهو تطليقه بالتصيير قوله ولو بالسقط اي ولو تكون المباهاة حاصلة بالسقط
ولو تطليقه بالتصيير قوله لو قضى في جهد وعلاك بقاء الوزن بتعنت فلا مناي بطلاق ما نوى به
الى الهلاك قوله لفصل استمرار الفعل اي الفعل المضارع الداخل عليه لو المنفي
بمعنى قوله وهو اي الاستمرار اي الاستمرار التجددي الذي يكون بتجدد
الاستقبال الى زمان الحال ويكون استقبال لو حينئذ واردا بتأويل المجاز قوله
بسبب استمرارهم على اطاعتكم يعني انهم كانوا في ازادتهم استمرار عمل الشيء
على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في ان كان معروفا عليه قوله فان المضارع

المضارع يفيد الاستمرار يعني دون الماضي فانه وان دل على التجدد لكنه ينقطع
عند الاستقبال بخلاف المضارع فان زمان الاستقبال لا ينقطع الى الابد قوله
ودخول لو عليه يفيد امتناع الاستمرار يعني كما ان الفعل المضارع المثبت يفيد
استمرار ثبوته كذلك الفعل المضارع المنفي يفيد استمرار نفيه وامتناع المضارع
الذي دخلت عليه لو منفي فيفيد امتناع الاستمرار قوله والمنفي بعد
تأكيد النفي ودوامه وانتفي التأكيد والدوام يعني وان كان الاصل ان النفي اذا
دخل على كلام حقير يصير متوجها الى نفي ذلك القيد لكنه استعمل النفي المؤكد
النفي ايضا كما انهم استعملوا كنفي النفي والاثبات قوله ثم ان لفعل نحو انا احسنا
على ابلغ وجه اي يكون الجملة الاسمية مفيدة لتأكيد النفي الذي هو مفاد الحرف
الداخل عليها وفي على ابلغ وجه اي ابلغ تأكيد النفي لانفي التأكيد قوله حصل الى
استمرار الاستهزاء وتجدده وحدوثا فحينئذ يعني لو لم يكن العقد يستهزئ الى
يستهزئ الله يستهزئ بهم حالا او مآلا كما قوله تع يستهزئ بهم ما نفوا من النفاق
انما نحن مستهزئون واعلم ان قول اكثر مستهزئ بهم ان التجدد وحدوث
معلوم في هذا المقام كالاستهزاء لان مفاد الاستهزاء انما هو انزال الهوان
والحقارة بهم قوله اذ وقفوا على النار من قولك وقفت على كذا اذا فهمته وعرفته
قوله اي لو رأيت امرا فظيعا اي شنيعا ومحذوف لو يكون لو لشرط وجوابها
قوله لشرك له اي الضارع الداخل عليه لو منزلة الماضي المعلوم الوقوع قوله محمولا على
في اخباره فان حكمه ان يعمل بالمستقبل من حيث التيقن تعلق علما بالماضي
المقطوع به فجاز وقوع المستقبل معه لو في اخباره انه جواز وقوع الماضي في
اخباره انتا قوله ماضي بحسب المعنى يعني انه من باب ما نزل فيه المستقبل منزلة
الماضي مجازا قوله كما عدل عن الماضي الى المضارع في برهانه فانه وقع في علم النحو

من خصائص رب ان يكون فعلها ماضيا لانك اذا قلت رب رجل كريم لقيته
كنت مخبرا بفعله من لقيته في الزمان الماضي واما المستقبل فلا يعلم الا الله تعالى
ولم يمكنك الاخبار بحصته بالفعله قوله اي الفعل الواقع بعد رب المكفوفة عما
يجب ان يكون ماضيا يعني ان ما المكفوفة مثل رب في اختصاصها فعلها بالماضي
اما على قول من قال انها تكف عن شيء موصوفة بما بعدها وهو يود ويلي
هذا لا يكون يود فعل رب فلا يحتاج الى التأويل ويكون فعله محذوفا اي رب
شيء يود الذين كفروا الخ وثبت قوله تنوازلك اي لو كانوا مسلمين قوله وقيل
هي مستعارة اي هنا في الآية الكريمة مستعارة من معناها الاصلي وهو التقليل
بمعنى آخر اما الكثرة او التحقيق فيكون ودادتهم لو كانوا مسلمين كثيرا او متحققه
لدلالة لو كانوا مسلمين عليه والتقدير ودوا كونهم مسلمين او ودوا الاسلام
وانما قدرنا له مفعولا ولم نجعله لو كانوا مسلمين لانه على الشرط لها صدر الكلام
ولا يعمل فيها ما قبلها اذ لن تقع في موضع المفعول قوله فحذفوا يود هو قوله كانوا مسلمين
يعني القائم مقام المفعول لا الجملة على هذا يحتاج تاويل المصدر اي كونهم مسلمين قوله
او استحضار الصورة اي صورة الموقوفين على النار وصورة وداد الكافرين
حينئذ قوله اما الماضي يعني من افادة الاخبار وغيره قوله مما يدل على المحال اي
على الزمان المحال اي الحاضر الذي من شانه ان يبصر ويشاهد مما يقع فيه
لمشاهدتها اذ المفعول يقع كثيرا طلبا لمزيد العناية بالحضور والمشاهدة ذلك
المحال بخلاف الماضي فانه لا يمكن رؤيته ما فيه ولم يعقل ذلك اي استحضار الصورة
بلفظ المضارع قوله كما يستحضر الصورة في قوله يخيل سحابا قوله بلفظ
المضارع يعني فانه قال فتثير بلفظ المضارع مع ان ما قبله ماض وهو ارسل
وكذا ما بعده وهو فسقناه فاحيينا ولم يقل فاثارت عطفا على فارسل

قوله استحضارا لتلك الصورة اي صورة اثارة الريح السحاب قوله الباهرة اي
العالية من اثارة الريح السحاب مسخرا بين السماء والارض منتظرة المنظر
ثارة عن تقطع من السحاب رقيقة كالرقع تقطع قطعا متفرقة كما يتقدم بعد
وزوة الاموال المختلف عليها حتى يصير ركاما قوله فلم ارادة عدم الحصر
اي حصر المسند في المسند اليه قوله او الحصر اي وارادة عدم الحصر يقتضي عدم
المسند في ذلك بان يكون المراد بالمسند وصفا غير مقصور ولا مقصور اختصاصا
بالمسند اليه دليل عدم الحصر يقتضي عدم الحصر اذ المقصود معين شخصي ومن
حمل المعين الشخصي على شيء يلزم الحصر فذكره بعد عدم الحصر ضايع
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر فانه اذا قصر نفي المسند في افادة
الحصر او الى المسند اليه وجب تنزيهه فحينئذ ترك التعريف وجب ان لا يكون
القصد بنفسه الى ذلك قوله او للتفخيم اي تفخيم المسند وارتفاع شانه
على انه خبر مبتدأ محذوف يعني انما يصح التمثيل به ويكون مما نحن فيه اذا جعل
هو هي خبر مبتدأ محذوف اي هو هي كالبدر في كمال بهجته او جعل خبرا لهو او
لو جعل حالا او مبتدأ خبره ما بعده فلا يكون مما نحن فيه قوله او للتحقير اي
انحطاط شانه نحو ما زيد الا شيء اي شيء لا يعتد به او ما زيد شيئا اي يعتد
به قوله لوجيه غيبة القائد ان احوال تحقير الحكم متى كان ابعد كانت
القائدة اتم قوله اعلم ان جعل محمود المسند الى خبر هذا كالاعتراض على
الحصر حيث جعل الحال من مقتضيات الفعل المسند اذ قال قبل وحاله تقتضي
الفعل بفعول ونحوه وجعل هنا الوصف مخصصا المسند مع انه يصح في مثل
كل واحد منهما ان يعتبر او مخصص قوله انما هو محمود اصطلاحي يعني محمود
في العرف الرائج ومقتضى ذلك ولو اصطلح بما عكس جاز له قوله قيل

ان التخصيص قال بعضهم اغا تقبل الخص ذلك لنقض وهو ان التخصيص عبارة
عن نقص الشيوع وله شيوع في العقل لانه اغا يدل على مفهوم لا تعدد فيه وفي الحال
اغا يجئ لتفسيره فلا يصدق عليها انها مخصصة بخلاف الوصف فانه اغا يجئ للزوم
الذي فيه الشيوع فيصدق عليه انه مخصص قوله وفيه نظر وجه النظر ان
اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الاثبات
ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في مثل رجل عالم مخصصا وان اراد
الشيوع باعتبار احتمال التصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة له على التعدد
ففي العقل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة
الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها
ففي الحال والتبيين وجميع المحولات تخصيصا الا ترى الى صحة قولك ضربت ضربا
شديدا بالوصف فقد خصصت الضرب مع ان الشيوع في العقل وفي الكلام
اي العقل المسند قوله وما يرفعه اي يرتفع المسند قوله معلوم له اي السامع
باحد طرقي التعريف اي المذكورة قبل قوله في الجملة احتراز من الجملة الانشائية
فانه قد يقع فيها المسند معرفا والمسند اليه نكرة نحو من انت قائما من هذا مستندا
تكره قوله على ان معلوم اي للسامع قوله سواء يتحد الطريقان اي سواء اتحد
طريق تعريف المسند والمسند اليه نحو الراكب المنطلق فان كلا منهما معرف باللام
او تعدد نحو زيد هو المنطلق فان المسند اليه معرف بالعلمية والمسند معرف باللام
وهذه الفائدة انما تكون اذا كانت النسبة التي بين هذين الامرين المعلومين
سواء كانت ايجابية او سلبية مجهولة فانه حينئذ يصح ان يقع عند الحكم بالانتساب
قوله لانه لازم حكم اي والفائدة السامع لازم فائدة الخبر وهو كون

عند حصول المعنى المذكور قوله عامها الرماح وذلك لأن الغالب معروفية الرماح دون الرماح
فيجب تقديمها ويحكم عليها بالرماح فيقال رأيت أسوح اعتابها الرماح وفي بعضها
رماعها الغاب بأن يكون حكما معروفا للمخاطب غير معلوم عنده بأن الرماح حكم
تقيدها السوح بحلة الغاب قوله بمعنى اعتبار تعريف الجنس بقيد سواء كان مسندا نحو زيد
المنطلق أو مسندا اليه نحو المنطلق زيد قوله وقد يفيد بمعونة المقام الخطابي دون
الإسنادي أي قوله قصر الجنس أي المعرف بلام الجنس قوله مخصصا أي قصرا مخصصا إذا
كان القصر المستفاد من المقام الخطابي مطابقا للواقع كما أو مبالغا أي قصرا مبالغا فيه
إن لم يكن القصر مطابقا للواقع قوله أو بعد التأمل أي لكمال متعلق الجنس في ذلك الشيء
قوله كأنه اعتد بشجاعة عمرو بمعنى أن الشجاعة ليست منحصرة في عمرو في الواقع
إلا أنك تدعي قصر الشجاعة عليه على سبيل المبالغة بسبب شجاعة عمرو على زيد
المعروف وإنما يفيد القصر إن المعرف باللام يحمل على الاستغراق أن تعين البعض
دون البعض يقضي إلى الترجيح بلا مرجح وإذا حمل على الاستغراق كان مفيدا
قولنا زيد المنطلق أن زيدا محكوم عليه بكل ما صدق عليه المنطلق كما أن مفاد
قولنا المنطلق زيد أن كل ما صدق عليه المنطلق فهو محكوم عليه بأنه زيد
وكل واحد من الكلامين يقتضي أن لا يكون غير زيد منطلقا وإن تعاونوا
في ذلك قوله والجنس في بعض النسخ والخبر قد يبقى على عمومه كما مر يعني من
نحو قولك زيد الأمير وعمرو الشجاع وما أشبههما فإن الأمير والشجاع في
في المثالين لم يفيدا شيئا قوله أن ليس المعنى ههنا على القصر يعني أنهما لم يردا
أنه ما عدا البكاء عليه ليس بحسن وجميل وإنما عرفا أن تثبت لبكائه الحسن
ونحو جعل من جنس بكاني على عمرو كما قيل الصبر محمود الأمر والجزع مذموم
الا عليه وقيل إن القصر الحسن على بكائه يعني أن لا يتجاوز إلى بكاء غيره

عمرو إلا أن لا يتجاوز إلى شيء آخر قوله وإن امكان ذلك أي بأن يجعل
القصر بمجرد ادعاء أو إضافيا بالنسبة إلى بكاء غيره من القتلى قوله
تقدم أو تأخر لدلالة على الزمان أي وإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن
يجعل مبتدأ وإنما يتقدم أو تأخر والصفة هي المنوب أي وإذا كان
الأمر كذلك ففي أولى بأن يجعل محكوما به فلا يصح قولهم كل ما هو مقدم فهو
مبتدأ قوله ورد بالبناء للمفعول أي ورد هذا القول المنوب إلى الإمام
قوله بأن المعنى أي حيث يكون الصفة مبتدأ والاسم خبرا قوله يعني أن
الصفة يجعل دالة على الزمان ومسندا إليها يريد أنا لا نجعل المنطلق في
قولنا المنطلق زيد مبتدأ لا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وهو زيد
المعنى يصح أن يكون مبتدأ لا يجب أن يكون خبرا وزيدا لا يجعل خبرا لا
يعني صاحب اسم زيد وإن زيدا المعنى يصح أن يكون خبرا ولا يجب أن يكون
مبتدأ ويحتاج في هذا التأويل إلى أن السامع مع درعه ذلك الشخص بعينه
وإنما المحوج عنده هو أنه قد يكون صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام
لإفادة هذا المعنى نحو زيد قائم وهو التقوي قد تكرر في الإسناد حيث
أسندت الجملة الفعلية إلى المبتدأ والفعل وحده إلى ضمير المبتدأ فالمسند
الحكم فوق بنفس التركيب لا بتكرار التركيب نحو عرفت وزيد بشيء آخر من
المذكرات نحو أن زيدا منطلق وهو يريد زيد نفسه فإنه قال زيد التقوي
في هذه الصورة مع أن المسند فيها مفرد لأجل أن التقوي فيها ليس بنفس
تركيب المسند مع المسند إليه بل بأمر آخر وهو زيد أبوه قائم المسند فيه جملة
لكونه سببيا للمسند إليه بخلاف زيد قائم أبوه فإنه ليس بجملة بل هو مفرد على ما علم
من أن اسم الفاعل مع فاعله المظهر أو المضمر في حكم المفرد الآتي في ما يستثنى

وليس هذا منه قوله وسبب التقوي الى اه اختلف في سبب افادة ذي الجملة الفعلية
المسندة الى المبتدأ التقوي فذكر السكاكي شيئا وذكر الشيخ عبد القاهر شيئا آخر
فاختار الشارح في الموضعين قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به اذا كان
المسند الواقع بعد المبتدأ متضمنا لضمير ذلك المبتدأ بشرط كون ذلك الضمير
العايد على المبتدأ عمدة او فضلة قوله فيكتسي الحكم قوة بقوة واسطة تكرر الاسناد
ان في اسنادين احدهما بلا واسطة والآخر بواسطة الضمير قوله فهذا اي
ما ذكره السكاكي في سبب التقوي قوله ويجيء ان يجعل سببا ان المسند الجملة
اما التقوي او يكون سببا فاذا انتفى احدهما انتفى الآخر وتقدم ما يلزم
اي توطئة وتمهيد للاخبار قوله دخل في قلبه اي دخل الخبر في قلب السامع
دخول المانوس المتعرف به المالوف قوله وهذا اي دخول الخبر في قلب السامع
دخول المانوس بفتحة اي دفعة قوله فان ذلك اي التنبيه والتقدمة
قوله فيدخل فيه اي في ما يفيد التقوي على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر قوله كما يكون
المسند فيه جملة هذا كالاعتراض على المصنف ان كلامه يشعر بان المسند الجملة لا يخلو
عن افادة التقوي او كونه سببيا فيكون ما نفاه المحقق التفتازاني حاصلا على ان
هناك قسما آخر من المسند الجملة وليس للتقوي ولا سببيا وهو خبر ضارب الرجلان
نحو زيد قام وسببه ان في حكم المفرد لانه عبارة عن المسند قوله على ما مر
يعني من ان التقوي اعم من ان يكون مقصودا او حاصلا ضمنا فصور التخصيص
مكررة بهذا الاعتبار فيستفاد حينئذ التقوي وان لم يقصد بها فكذا
قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او قوله للسببية او التقوي
في موضع رفع خبر ان قوله وكونه اي ذلك الجملة اسمية المراد من الثبوت و
كونها فعلية التجدد والحدوث يعني ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والفعلية

والفعلية تفيد التجدد كقولك بنو فلان اذا اغزوا الذين امنوا قالوا امنا وان في
الى شياطينهم قالوا انا معكم حيث قيل امنا لان لهم على احدهم الدخول
الاتيان للزوج دعواهم الكاذبة وحيث قال انا معكم لان الذي على انهم
ثابتون على الكفر غير مرضيين عندهم او عدم المؤمنين قوله وكونه مشروطة
للاعتبارات المختلفة اي لانه تارة لا يعتبر ما بين اداة الشرط من التفصيل
في الشرط قوله اعتصار الفعلية اي الى ما يمكن الالتفاف وتحويلها بالشرط قوله
وهو الاول اي تقدير الظرف بالفعل على تقدير مع اسم الفاعل يعني ان
الظرف صلة للموصول وصلة الموصول لا يكون الا جملة فحينئذ تقدير الظرف بالفعل
ليكون جملة ولا يجوز ان يقدر باسم الفاعل لانه حينئذ يكون مفردا قبيل الخبر قوله
والصلة لا بد وان تكون جملة عند التردد المحمل عليه او لم يحسن بان
الصلة مضطرة الجملة يعني ان هذا الاستدلال باذ لا يلزم من تقدير الظرف
بالفعل في الصلة كونها من مواضع الجملة البتة تقدر بالفعل في الخبر الذي
الاصل فيه الافراد اذ مقرب والاصل في الاخبار المفردات قوله ولو قال
الى قوله اصوب يعني ان في عبارة المصنف خللا اذ لو حملت على ظاهرها
افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل حملا على الاصح وقياده ظاهر
ان الذي يفهم من قوله اذ الظرفية مقدرة بالفعل حملا على الاصح انها مقدرة باسم
الفاعل حملا على الاصح فيكون كلاما فاسدا ان الظرف المقدر باسم الفاعل
مفرد اتفاقا لا جملة فينبغي ان يقول اذ الظرف مقدرة بالفعل قوله اهم اي ذكر
المسند فيلزم منه تاخير المسند قوله كما مر في تقديم المسند اليه يعني ان المحافظة
تقديم المسند اليه على المسند كما مر فيما قبل مقتضية لتاخير المسند اليه وكون المسند اليه
اهم شامل لتلك الحالة وهو المقتضي لتقديمه لكون الحكم عليه اهم فاذا

التقديم قوله اي لقصر المسند اليه على المسند بقي معناه تخصيص المسند اليه بالمسند دون الغير كما هو ظاهر عبارة الملخص فكان حق العبارة ان يقال فلتخصيص المسند اليه الباء غالبا اذا دخل على المقصور عليه وهنا دخلت على المقصور عليه خروج عن الاصل قوله لا يتجاوزها الى القبائية اي لا يتجاوز وصفه بنسبته الى تميم الى وصفه بنسبته الى قيس نحو قولك ما قائم زيد فمعناه ان زيدا مقصور على صفة القيام لا يتجاوزها الى صفة القعود قوله لا قرشيا غيره اي لا يقال غيره الآخر القعود يخرج غيره الدنيا فانها تقتال القعود فان تقديم المفعول وهو قرشيا على الفعل يخرج غير الدنيا وتفضيله يخرج الآخرة عليها وتقديم التقديم تخصيص ايضا قوله يخرج الجنة اي عدم القعود المحمول وارادة الجنة حيث قرنها على الانصاف بالحصول المنفرع تقديما نحو الدنيا وتفضيلا نحو الآخرة عليها وتقديم التقديم تخصيص ايضا فوله يخرج الجنة اي عدم القعود المحمول مقصور على الانصاف بالحصول في غير الجنة اي لا يتجاوزه الى الانصاف بعدم الحصول في غير الجنة وايضا عدم الحصول في غير الجنة يعني القعود مقصور على الانصاف بعدم الحصول في غير الجنة اي لا يتجاوزه الى الانصاف بعدم الحصول في غير الدنيا وغير الجنة وهذا هو السؤال والجواب على تقدير اعتبار النفي في جانب المسند اليه فالقصر غير حقيقي اي نزلنا المخاطب الى غير الدنيا لاسافر انواع المشروبات قوله وكذا قوله عباس في قوله تعالى لكم دينكم ولي دين يعني في قصر المسند اليه على المسند المعدوم قصر افراد حقيقي اي في اعتبار النفي في جانب المسند اليه فقط وفي جانب المسند اخر اي اذا النفي في الآية قصر لكم دينكم ولي دين اي دينكم مقصور على الانصاف بالمسند اخر اي لا يتجاوزه الى الانصاف بدين اخر قوله على ما ذكره صاحب المفتاح اي اما جعل تنظير ايهم بجعل مثالا له ان قول القائل ما قائم زيد قصر المسند اليه على المسند فيه اي ان القائم في الدار ليس الا زيدا ان المخاطب ما عاينهم الا يجاري فكان تنظيرا مثالا قوله دون الناس اي ان قصر القصد على الموصوف قوله اي ان التقديم يفيد

يفيد ان تقديم المسند يفيد تخصيصه بالمسند اليه في اريب فداي في قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه تقديم الظرف على الريب في الآية قوله كقولك له علم اي كقول حسان في مدح النبي ﷺ حيث لم يقل علم ليقين قدم المسند وهو على المسند اليه وهو علم لانه لو قال علم له اصل الكلام ان يكون خبرا وان يكون صفة بل احتمال كونه صفة ارجح واقوى لان المنكر يستدعي المسند اليه في مقام الابتداء انه يوصف حتى يكون فائدة الحكم اقوى على ما علم فان المسند اليه كما ازداد تخصيصا ازداد الحكم تقدما وكما ازداد بتقدم كانت الفائدة اقوى قوله صلاحية الظرف ان يكون هو صفة للكون مقدرا بالفعل او ما هو بمعناه فاذا تقدم الظرف زال اللبس وتعين كونه خبرا لان الصفة لا يتقدم على الموصوف وانما يجب هذا التقديم للفرق بين الخبر والصفة اذا كان المسند اليه نكرة غير موصوف وغير مضاف للمعرفة والمسند ظرف اما اذا كانت النكرة موصوفة فلا يجب التقديم المسند عليه نحو قولك رجل صالح عندك لان الابتداء اذا وصف ولم يستدع وصفا آخر ولكن اذا كانت مصدرا اجنبيا تقول له نحو سلام عليكم قبل الخبر فتقديم المسند نحو قوله له علم هو علم النحو لان التقديم في مثل هذه الصورة واجب لتأدية اصل المعنى اذ لا يصح وقوع النكرة مبتدأ بدون التقديم فلذا التقديم باعتبار كونه لمجرد التأدية هو من علم النحو وباعتبار افادته المذكور في علم المعاني قوله او التعاول يعني حيث يكون المسند صالحا نحو قولك سعيد جارك قوله بان يكون في المسند طول يعني ان الاهم في اعتبار التشويق ان يطول الكلام في المسند حتى تزداد تشوق السامع قوله تشرق هي او تزهر وهو تزهر اي تشرق الدنيا فحذف الجار وعمل اشرق هي اضاءت قوله غير مختف بها اي بهذه الثلاثة وبعضها مختص بها كتعريف الجزء فانه مختص بالمسند والمسند اليه وكون المسند فعلا فانه مختص بالمسند

المسند المفرد فقط قوله وقيل هو اي قول المص كغيره ما ذكر في هذا الباب اه قوله الى آخره
اي جميع ما ذكر في الابواب قوله فقط اي ان يجري كل منها فيه اي في كل واحد من
الامور التي هي غير المسند اليه والمسند قوله قد اشتركا في المسند اليه اي في قول المص وغيره كغيره ما ذكر
الى آخره قوله وجهة الاشتراك اي ما ذكره في هذا الباب من تفصيل بعض احوالها
من الفاعل والمفعول المراد بالمفعول هنا المفعول به دون ما عداه من بقية المفاعيل
لانه المتبادر والا لزم فيه نسيان قوله فمن جهة وقوعه عنه اي فمن حيث صدور
الفعل عنه اي عن الفاعل قوله ووقوعه عليه اي ووقوع الصادر من الفاعل على المفعول به
والحاصل انه تارة يتعلق الفعل بالفاعل من جهة صدوره عنه وتارة بالمفعول من
جهة وقوعه عليه قوله وذكره معه اي من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع
الفعل اذ لولا ذلك لما كان لافادة ووقوع الفعل ونسبته في نفسه قوله لكونه عينا
اذ لا فائدة في ذكره او تقديره حينئذ لعدم تعلق الغرض بشيء منها قوله فاذا
لم يذكر يعني هذا اذا ذكر المفعول به مع الفعل بقي ما اذا لم يذكر المفعول به مع
الفعل شرع فيه بقوله فاذا لم يذكراه قوله فخصوص وعموم وخصوص اي لا يعتبر
تعلق بفعول اصلا فخصوص من اعتبار عموم من وقع عليه او خصوص يعني اذا
انتفى اعتبار تعلق بفعول به فانتفاء اعتبار عموم مفعول او خصوصه من باب
اولى قوله يفهم منها اي من تقدير المفعول والتصريح به قوله باعتبار تعلق من
وقع عليه يعني انه مع ضعف غرض المتكلم وهو اثبات الفعل مطلقا قوله وهو اي
هذا العموم يعني الفعل الذي الغرض منه اثبات الفاعل او نفيه عنه مطلقا قوله او
عموم او خصوص منه اي في ذلك الفعل الذي تعلق الغرض بثبوته للفاعل او
نفيه عنه قوله او في تجعل ذلك يعني او في تجعل الفعل المطلق كناية قوله اي من
يوجد حقيقة العلم ومن ابى وجد يعني اذا ثبت في الاول العلم مطلقا للبعض من

من غير اعتبار عموم وخصوص وفي غير اعتبار تعلق بمعلوم دون معلوم وبيرجا
والكناية وفي في اه مطلقا مع البعض الآخر قوله واعا قدم اه جواب سؤال مقدر
وهو انه علم مما قدم الغرب اه على الاول قوله غير اي غير مجرب والمجرب الجذاع قو
مزح كان او جدا اما المزح فقد مثل له المص من اه واما الجد فكما لو قيل المؤمن
كذاب او كذا بعلة ايهام اي بسبب تخييل المتكلم السامع ان القصد قوله ذهابا مفعول
لاجله وعامل التعليل قوله ايهاما مفعول له وعامل ذهابا قوله بالفارق المذكور
وهو انه القصد الى قرد دون آخر الى ام قوله فتحمل المص قول اي قول صاحب المفتاح
قوله اشارة الى قول اي قول صاحب المفتاح قوله والمراد اي الى المجعل المذكور
اي المص قوله يكتفي فيه بمجرد الظن يعني لا يشترط عزيمة بل يقنع افتاقا بما يورث
ظنا كالمقبول قوله يطلب فيه اليقين البرهاني يعني يشترط عزيمة ويكون حقيقيا
في المقام لو كان مستدلا لنا على حذف المفعول على اقل ما يحتمل قوله افاد المقام
او العقل اي افاد بالمقام الخطابي عن حذف المفعول او افاد حذف المفعول
في المقام الخطابي قوله حمل عليها فرد دون آخر اي حمل الفعل على بعض افراده دون
البعض الآخر قوله انه مفعول به اي حين اذ كان الغرض بثبوته للفاعل او نفيه
عنه مطلقا قوله بمقتضى اعطاء اللام في الاعطاء كاللام في قول صلى المروءة المؤمن غير
كريم كأنه نظير المؤمن يعود الى الذي صح بروءة مرجع ذلك بتعيين الاعطاء
المقتضى بعود عليه فيكون عاما في افراد الاعطاء في كل ما يعطى قوله كون الغرض اثبوته
او النفي مطلقا اي بثبوت الفعل للفاعل او نفيه عنه مطلقا بان مضى الاطلاق في جميع اعتبار
التعميم قوله ذلك اي المذكور في قوله المذكورة بين افادة التعميم والثبوت او النفي
مطلقا قوله وعدم كون النفي معتبرا في قوله حاصله ان الفائدة في التعميم اعا هي من
اعتبار عدم النفي وعدم اعتبار النفي اذ لا يلزم من عدم اعتبار عدم

مفاد تمام الكلام قال الشارح فالتعميم حاد غير مقصود ﴿ و الاولى اي و التقرير
الاول من التقريرين المتقدمين الهما الفعل المتعدي المنزل منزلة اللازم ﴿ و المعنى
ياسر اي في مدح المعتز بالله وهو احد الخلفاء ببغداد و نزهتي المتعلقان بالله
وهو ضد المعتز بالله و منازع له في الخلافة ﴿ كناية عنه اي عن ذلك الفعل هيئة
حال كون متعلقه بفعل مخصوص ﴿ اي يصدر عند السماع و الرؤية اعني السامع و البصير
ثم جعلها كناية عن اي جعل مطلق الرؤية كناية عن محاسنه و آثاره و مطلق السماع
كناية عن سماع اخباره لما الذي اشتهارها و جلائها ﴿ فتذكر الملزوم يعني مطلق
الرؤية و السماع و اراد اللازم يعني رؤية آثاره و محاسنه و سماع اخباره الدالة على
الخفاء ذا الامامة ﴿ ما هو مقتضى الكناية يعني ان مطلق الملزوم و ارادة اللازم نحو
زيد طويل النجاد ﴿ حتى يعلم ان المتوجه اي ليعلم كل سامع و بصير ان المذكور في
هو المتوجه بالكلام و في المتن للحاجة دون غيره ﴿ و لم يحتمل ان يتوجه هذا المتن عند
ذكر المفعول يعني لو قال ان يرى بصير محاسنه و يسمع واعظ اخباره لقال بالمتن
المقصود و هو ان الذي اشتهارها حيث ادعى لزوم رؤية محاسنه و آثاره
و سماع اخباره مطلق فعل الرؤية و السماع ﴿ اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
اي و ليكون التعرض عند عدم ذكر المفعول صحيح الفعل اثباته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا بل يكون التعرض عند اثباته لفاعله او نفيه عنه صحيح اعتبار متعلقه من وجه
عليه الفعل ﴿ و حينئذ التقدير اي تقدير المفعول ﴿ ان عاما فعام و ان خاصا
فخاص و ان دلت القرينة عليهما عم كان عاما او اشير به الى دار السلام اي
كل احد و ان دلت على احد مخصوص كان خاصا كقوله تعالى هذا الذي يعيب آلهتكم اي
يعتقد ان المرجوع ينبغي ان يكون بصفة صلة ما يرى صحيح اليه ﴿ يتعين ان مراد يعني
و لما كان مرادا لا يترك من اللفظ الا لداع و قد عرض الحذف اي حذف المفعول
ﻫ

لم يلفظ فيما وجب تقديره ﴿ كان الجواب يدل عليه اي جواب فعل المشيئة يدل
على بعض مفعول المحذوف ﴿ و هذا او ضح في النفي يعني البيان بعد الابهام اوقع
في النفس لما فيه من التأكيد لان ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مبينا او لا ذكره مرتين
﴿ يتعلق فعل المشيئة اي بمفعول غير ما تخرج الدموع من عينيه بقرينة البكاء
المفعول هنا ليتقرر في نفس السامع و يستأنس به ﴿ بناء على ان تعلقها اي
فعل المشيئة بمفعول هما على ما ذهب اليه صدر الافاضل فانه زعم ان هذا البيت منه
و ليس كذلك ﴿ فلم عدي مفعول المشيئة يعني قوله ان البكي ﴿ كان الاولى ان يقال
فلو لم يكن تبكي غير المحقق فلا يكون فعل المشيئة معلقا ببكاء التفكر و ان كان هو
فلو لم يكن تبكي غير المحقق فلا يصح انه يكون بيانا و تفسيرا للاول لانه غيره
فلا يحذف مفعول المشيئة لعدم تعذره و ما دل عليه ﴿ و عرف عدم تعذره
بقرائن لفظية جوفي ﴿ بكاء مطلق اي من غير اعتبار تعلقه بمفعول مخصوص و
لو شئت ان اوجز حقيقة البكاء لما قدرت على الاتيان بها لعدم مادة الترجيح
معنى ﴿ فلم يصح تفسير الاول يعني الذي هو البكاء المطلق لعدم دلالة الثاني عليه
اذ هو غيره ﴿ كما اذا قلت لو شئت ان يعطي درهما اعطيت درهمين فانك
لو حذفت مفعول المشيئة الذي هو قولك ان يعطي درهما لما دل على الجواب الذي
هو قولك اعطيت درهمين ان اعطاء الدرهم غير اعطاء الدرهمين فيتعين ذكر المشيئة
فكذلك قولك لو شئت ان ابكي بكيت تفكر اذ لو لم يذكر ذلك لم يجز قيد مفعول المشيئة
ان مفعول المشيئة يحذف بشرطين احدهما وجودي و هو ان يكون دليل الحذف
عدمي و هو ان لا يكون في تعلق الفعل به ﴿ بل اما حذف لدوران فعل الشرط
كما اختصاري و نحوه فلم يكن مما نحن فيه بهذه المثابة ﴿ فلم يحتمل ان يكون
لو شئت ان ابكي تفكر يعني يريد هذا القائل ان مراده بالبكاء الاول ايضا

غير التحقيق فيصح ان يكون الكلام الاول فيكون عاد ذكر فيه معقول المتبع مع بيانه
ويقوم لقرينة ان تعلق المتبع بيكي التفكر عجيب قوله لان ترتيب هذا الكلام
يعني قوله دفن سنتين ان ابكي قوله يابى هذا المعنى اذ لو كان المراد منه ابكاء الفكري
وهو اسف النفس على عدم نيل المراد لما رتبه عليه اذ الاختصاص بمن لم يعن من
الشؤون غير المحاذر المجوز ان يأتي ذلك الاسف من غيره ايضا قوله واما الرفع توهم اه
اي بحذف المفعول الرفع ان يتوهم السامع في اول الامر ارادة شيء غير مراد المتكلم
قوله وجيء الاتيان على قوله تعالى كم من قرية جاءها وعيوثم اهلكناها من قرية قوله لئلا
يلتبس بالمفعول اي بمفعول ذلك الفعل الواقع بعد عدم الجزم قوله فحذف دفعا
لهذا التوهم يعني توهم عدم اتيانه الجزاء الى العقيم وايضا حذف اللم ليصور في نفس
السامع مزاول الامر انه الخ اجيب بمنع الصحة لو لم يرده الا العقيم قوله عاما مع لفظ اي
المفعول قوله فيفوت الغرض اذ ان الغرض بالحقيقة هو نفي الوجدان عن المثل واستلزم
انه ايقاع ذلك النفي عاما مع لفظ المثل اعم في تحصيل الغرض من ايقاعه عليها
مجردة نظرا لوجود قصور عزة الجزيرة في افادة المراد مع زيادة الشرح قوله في حذف
مفعول طلبنا يعني في البيت المذكور قوله حصل الى ايما الفرق بينه وبين ما لو قال
طلبنا لك منة لكان مستقيم اجواز المثل له ان العادل ايطلب لا ما يجوز وجوده
قوله واما التعميم في المفعول اي بحذف المفعول لتعميم قيد وعدم قصر المفعول في قولنا فلان يعطي الدرهم
على ما يذكر مع الفعل فرق وان لم يذكر كقصر المفعول في قولنا فلان يعطي بمعنى فاذ يجعل عند الحذف ان يكون
ذو الدرهم مجازا في مالم يذكر للمفعول نحو فلان يعطي ويمنع اي يعطي الدرهم ويمنع الفتيل
المعطى فضة او ذهبا او فرسا او ابلا الى غير ذلك ويجعل مع كل ان يكون كثيرا
او قليلا مع الاختصار يعني بسبب حذف المفعول الى تكثير المعنى وهو افادة
التعميم قوله اي من ذكر المفعول بصيغة التعميم كما لو قيل فلان كذا من ذلك مالم يوكل احد

احد قوله اي جميع عباده يعني يدعو كل احد الى دار السلام من اسرعاته اه
يدعو جميع المكلفين بخلاف البداية في قوله تعالى بعد هذا ويهدي من يشاء الى صراط
مستقيم قوله كالمثال الاول يعني قول المصنف فذكان مالم يوكل قوله والا يجب التقدير
واسرد يدعو الى دار السلام قوله وهو تذكرة تناسبي يعني قوله قيل والا يجب التقدير
بحسبما تقرر في قوله واحاط البيان المحذوف انما يجوز الاعتبار قيام القرينة قوله هذا النفي
اي قيام القرينة عند المحذوف قوله وههنا بحث اي في قول المصنف واحاط البيان مع الاحتقار
وحاصله ان المعقول المحذوف ان كان عاما لكون فائدة التعميم لعموم المحذوف فلا يفيد
المحذوف سوى الاختصار فيجب ان يجعل قسما للمحذوف للاختصار وان لم
يكن عاما بحيث لا يقصد الكلام عند الحذف التعميم ان يتعلق الفعل به وهو محذوف
كتعلقه به وهو مذكور قوله ما ودعك ربك وما قلى وذلك لان قيد قوله والضحى
المفعول لما كان جانبا الفاصلة مرعيا والفاصلة هي السجع الا ان لا يحال الفاصلة في القرآن
واما يحال الفاصلة قوله كاب فضلت اباه قوله كقول عائشة رضي الله عنها اي عند
ذكرها احواله وم وذكر كيفية مباشرته اياه قوله وان يراعي معنى اي الفورة اي ما رايت
من البق وم الفورة وما رايت البق وم معنى الفورة فحذف المفعول في الموضعين وقرينته
اقتران هذا الكلام بما ذكر احواله وم قوله وتضمنه حقيقة او ادعاء وعلى ذلك
اي كابهام البق في ذكره تنظيرا لك عند او تنظيرا لك في تخيلك في ذكره
تقويما لما قبل وفي ذكره تقويما لما بعد وم بين المعطوفين وكما حيثما تنبيه
السامع او مقارن تنبيهه عند قرائن الاحوال قوله ورد الخطاء اي خطاء السامع
في التعيين اي في تعيين المفعول ونحوه الى الصواب وهو المراد بالتخصيص
قوله واصاب في ذلك اي وهو مصيب في ذلك الاعتقاد قوله واعتقد ان يعني
زيدا اي واعتقد ذلك المخاطب ان ذلك الامر الذي وقع عليه الفعل غير زيد

اي واعتقدت ذلك الخاطب ان ذلك الان الذي وقع عليه الفعل غير زيد وقد اخطأ
في ذلك فنزده بهذا الكلام الى الصواب وهذا هو قصر القلب وكما يجئ تقديم المفعول
للقصر القلب يجئ لقصر الافراد اذا علم المخ وادركه وتخصيص امر بالذكر ايذان على
نفي ما عداه قوله اي تاكيد هذا الرد اي لتاكيد وذلك زيدا عرفت لا غيره
بخلاف وذلك عرفت فانه ليس بحيث يكون سامعا اعتقد انك عرفت انا انا
واذا غير زيد وانك نزده الى الصواب قوله وقد يكون اي تقديم المفعول على الفعل
وكذا في نحو زيدا اكرم وعمرا اهان اي وقد تكون تقديم المفعول على الفعل
لرد الخطأ ايضا في الاثناء وقد يكون مختصا بالخبر وفيه تحقق قد بتانك وجهه
في هو شيء معلوم فلم احتج عنه قوله وكان الاحسن ان يقول لافادة الاختصاص
يقع كان الاولى ان يذكر الخص بدل قوله لرد الخطأ في التعيين ولكنا لافادة الاختصاص
ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة اعني قصر القلب والافراد والتعيين ويدخل ايضا
نحو زيدا اكرم وعمرا اهان فان في اعتبار رد الخطأ فيه تكلفا قوله فيكون
موهوم التقديم مناقضا لمنطوق ما غيره يعني فالجمع بينهما جمع بين المتناقضين
قوله واما زيدا فضربت ولكن اكرمت يعني بنصب الفعل المنفي الذي قدم مفعوله
عليه بابتداء فعل هو ضده قوله انه مبني الكلام ليس على ان الخطأ وقع في الفعل
يعني والعطف بلكن مشعر بان بناءه على ان الخطأ وقع في الضرب فرده
الى الصواب انما كون بقولك ولكن اكرمت قوله واما عمرا فزيدا
عرفته يعني ان الفعل الواقع بعد المفعول المقدم مشتغل بضميره قوله ان الفعل
المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب اي بان يقال تقديره عرفت زيدا
عرفته ويكون من باب التاكيد اللفظي لانه يتكرر فيه اللفظ قوله والا اي وان لم يقدر
المفسر قبل المنصوب بل اقدر بعده بان يقال تقديره زيدا عرفت عرفته فالتخصيص

ص قوله كما في بسم الله يعني فانه يفيد على الحق في تقديم الجار اختصاص والاهتمام قوله يحتمل الامرين
اي التخصيص والتاكيد واراد بالتاكيد هنا التقوي لا التاكيد الاصطلاحي تحي
قوله واما نحو واما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على اضمار فعل يفسره ما بعده
على مذهب من يمنع دخول اما على الفعل وياول ما ورد من ذلك قوله فليتامل
وجه التامل في الآية ظهور ان ليس المراد انا هديناهم دون غيرهم فيكون تقديم
ثمود لرعاية الاستراك او لقرار القصر بالهداية بل المراد اثبات اصل الهداية لهم
ثم الاخبار عن سوء صنيعهم كذا في المطول قوله لمن اعتقد انك مريد بعمانا
وانه غير زيد يعني فازالة عن الخطأ مخصصا مرورك بزيد دون غيره وكذلك
قولك اذا خلوت وراءت القرد افاد تقديم القرد اختصاص فزالة القرد
فكما تقرر بالنسبة الى الخطأ قوله والتخصيص لازم للمقدم مراد
به التخصيص هنا بقرينة الحكم المذكور سواء كان بالابتداء او ما يقوم
مقامه قوله اي تقديم المفعول ونحوه اي من تقديم ما اصله التاخير قوله قال الله تعالى
خذوه الى قوله ولكن كانوا انفسهم يظلمون المقدم في جميع هذه المراعاة الفاصلة والسجع
من التخصيص فلزوم التخصيص للمقدم جزئي اكثي قوله وبهذا قال في اياك نعبد
الى قوله الا ترى اي وبهذا اي بما قال ان التخصيص لازم للتقديم غالبا وان
يمكن ابتداء بالبرهان العقلي القاطع واغايفرق بالذوق السليم اراد بهم غالبا بقرائن
علماء علم المعاني الذين لهم الذوق السليم والطبع المستقيم قوله اي جميع صور
التخصيص يعني في جميع الصور التي اضمر فيها الفعل وقدم فرقا ما حققه التاخير قوله وبهذا اي بجل
ان المقدم يفيد وبهذا اي التخصيص الاهتمام قوله اي باسم الفعل يعني كل فعل
يبدا في فعل بسم الله كاقرا فانه اشتغل وهو اجعل السجدة مبدا به من خزائن التقدير
قوله فصار المعنى تخصيص اسم الله بالابتداء اي جعله مخزنا من الاسامي مفردة

بذلك وحاصل ظهر الابتداء بمجيء اسم الله فالجر وبالباء هو المشهور كما في قوله تعالى
تختص برحمته من يشاء قوله واجب اي عن هذا الايراد بجوابين الاول لصاحب الكشاف
وكذا هاء
والثاني لصاحب المفتاح وكليهما حسن قوله بان الامر حينئذ اي في قولك اقرأ باسم ربك
القراءة وباسمك اكتب امرها بتكرير الفعل قوله باعتبار هذا العارض يعني كون هذه
السورة اول سورة نزلت قوله اي هو معنى اقرأ الذي بعده يعني في قولك اقرأ وربك اول
الاكرم قوله ويعني اقرأ الاول اوجد القراءة جواب سؤال مقدر وهو ان قراءة الاول له
يتقدمها مفعول فكيف يكون باسم ربك متعلقا به فاجاب عن ذلك بقوله ويعني اقرأ الاول
من غير اعتبار تعديته الى مفعوله يعني ان يكون الفعل منزلا منزلة اللازم بحيث
الفعل المتعدي منزلة اللازم من غير اعتبار تعلقه بمفعوله ولا يقدر له مفعول اصلا
على هذا استيناف وجواب لقوله كيف اقرأ وهذا على ان يتعلق باسم ربك بما اقرأ
قبله تعلق المفعول به وحمل الباء الداخلة على التكثير والدوام كما في اخذت الخطام
واخذت بالخطام ويجوز ان يكون اقرأ الاول وآلته بمنزلة اللازم والمفعول محذوف
مقدرة في الباء المتعلقة اي الملابسة اي مفتتحا باسم ربك وغير قارئ به ويجوز ان
يجعل باسم ربك متعلقا بآلته وباسم الله متعلقا بالاول على القول بالتسمية
جزء من كل سورة قبل جواب صاحب المفتاح انه لعدم توقفه على امر محقق
فيه وهو كون هذه السورة اول سورة نزلت مع ان الاكثر على انها اول سورة
هي الفاتحة واجيب ايضا بعدم استقامته على اعتبار الجزئية سئل عن اسم الله ان
ظاهر باقي المفتاح يدل على ان جعل باسم ربك مفعولا وهو مخالف لما في الكشاف من
ان جعله حالا اي مفتتحا باسم ربك وهذا قول في مقابل قول صاحب المفتاح قوله
كما في قوله بعضي اي بين جعل الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بمعطى معين قوله اي
مفعول الفعل يعني وما يتصل به على بعض اي على بعض اخر منا اعني من محذوف

ت الفعل قوله او مقتضى يعني من المقتضيات التي ذكرها قبل قوله وحقه ان يلي فعله
واذ كالجزء من فعل فمعنى ان لا يفصل بينهما بشيء قوله لان في نحو ضرب غلام
زيدا وفي بعض النسخ ضرب غلام زيد ينصب غلام ويرفع زيد والفعل اولى
لصحة سوق هذا التركيب بحذف الاول فانه غير مستقيم لعود الضمير عليه متاخرا
لفظا ورتبة وانما استحاله الشارح لبيان الاصل الذي هو الاصل في الكلام
قوله مقتضى المذكور عن الاصل انما انصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول وجب
تاخير الفاعل لئلا يلزم عود الضمير عليه متاخرا لفظا ورتبة قوله فان اصل التقديم
اي تقديم المفعول قوله وهو عائد يعني ان زيدا في المثال المذكور اخذ اي متناول
من عطوف الشيء اي تناوله ولذا المفعول الاول في نحو علمت زيدا منطلقا اصله
التقديم ايضا لانه باب علمت مزيدا واخل المبتدأ والخبر واصل المبتدأ المذكور في
على الخبر قوله جعل الاهمية هنا اه هذا الكلام كالاعتراض على المعنى حيث ما
ذكره في باب المسند اليه وحاول الشارح التوفيق بين الكلامين قوله وجعلها
في المسند اليه شامل له ولغيره يعني حيث قال هناك واما تقديمه فلكون ذكره
اهم اما لانه الاصل او مقتضى المقام وعند واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع الى آخره
قوله شامل له اي لكونه الاصل قوله فزاد المعنى باالاهمية هنا الاهمية العارضة
بخلاف الاهمية الاصلية وهي كون الاصل التقديم اه قوله بشاذ اي ما تقدم قبل الخارجي
فيه يعني بتقديم المفعول على الفاعل وليس بشاذ فانه في اذا ذكر فاعل قابل
عنهم متعلق بقبل بتخلص من شر قوله او دين في الناخير اي تاخير احد التاخيرين
عن قوله بكيع اياله يعني على تقدير ان يكون حارثي تصغير بكيع اياله وهو صفة
لرجل قوله لقومه اي لاجل قومه قوله من صلة بكيع اي متعلق به بتقدير
المضاف قوله منهم اي من آل فرعون فيلزم الفصل بالاجنبي قوله وهو يعني آله

فرع وقد ذكر في توضيح ترجمة صفة ثانية لرجل قوله لئلا يتوهم خلو في الحصر يعني عما تقدم
تأخيره وهو كونه من صلة يكتم أي كتمانه والمراد بالصلة هنا المتعلق قوله لان فواصل
الآي على الالف يعني انه لو اخر قوله في نفسه خيفة من قوله موسى وهو فاعل لاوجس
لفاتت الفاصلة لان الفاصلة في الآية النفية وانما قدم الجار والمجرور على المفعول
وان كان هو المفعول المقدم عليه كما سبق لان تقديمه يفهم حصر الخيفة في نفسه
قوله في الذم الجنس يعني ان قصر الشيء على الذم دائما يجاوز به الى غيره كذا في الصحاح
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء هذا المعنى مناسب للمعنى اللغوي ايضا لانك اذا
قلت في قصر الموصوف على الصفة ما زيد الا شاعر فكانك قد حصرت زيدا بحيث لا يجاوز به
الشعر بحيث لا يتجاوزه الى غيرها واذا قلت في قصر الصفة على الموصوف ما شاعر الا زيد
فكانك جعلت هذه الصفة محبوسة في ذات زيد وحاصل ان القصر الاصطلاحي
عبارة عن تخصيص احد الامرين بالآخر وحصره فقوله حصر وهو القصر على الصفة
او بالعكس وهو القصر للموصوف على الاول يعني ما زيد الا شاعر وعلى الثاني ما شاعر الا زيد
لا باعتبار صفة اخرى مقيدة بل مطلقا فقوله لا باعتبار الموصوف للاحتراز عن نحو ما زيد الا
قائم بل في صفة الامر وغير حقيقي وهو الاضافي وذلك لان السبب المقتضي للقصر
ان كان فهو محل ما عدا المقصور عليه فهو الاول والا فهو الثاني كقولك ما زيد الا قائم
مثال للقصر الموصوف على الصفة قصرا غير حقيقي اعني بالنسبة الى صفة مقيدة لا بالنسبة
الى ما عدا المذكور قوله وانفاه اي القصر وهذا جواب عن سؤال حذف وهو
تقال ان تخصيص امر اضافي لا يصلح ان يكون جنسا لما فيه من تعميم الشيء الى نفسه
والى غيره بيان الحق وهو انه لا يتجاوز المقصور عليه اصلا وهو الحصر الحقيقي قوله لا يتجاوزه
عن الاضافة الى شيء آخر معين وان امكن ان يتجاوزه الى غير ذلك المعين وهو
الاضافي قوله فقبل الاضافة لا في الحقيقي ايضا مع الاضافة الى كل ما عدا زيد
غير الحصر الحقيقي بالاضافة الى شيء آخر معين والحصر الاضافي بالاضافة الى جميع ما عداه قوله

قوله لبيان القصر

قوله غير الشمول احتراز من التاكيد في مثل وما كان جاءني القوم اجمعون قوله وبينهما اي
بين الصفة المقصور والمنفصل النحوي وقد فرق بين الصفتين بان الاولى تقوم
بذات والثانية تقوم بها مع ذات قال ابن الحاجب في شرح المفصل ما وضح لك ان
باعتبار مع هو المقصور قوله بخلاف هذا العلم يصدق على العالم في المثال المذكور
الصفة المعنوية والنحوي اما الاول فلان العلم مع قائم بالنفس واما الثاني فلانه
وقع صفة لاسم الاشارة دال على مسمى فيه غير الشمول فيكون نحويا قوله والعلم
يصدق على العالم فيه ان صفة معنوية وانه يصدق عليه انه نحوي بالوضع لمستند
وعكسه قوله مررت بهذا الرجل فانه يصدق على الرجل انه نحوي وانه يصدق عليه
انه صفة معنوية لاستنادها الى متحمل يقوم به وهو وصف لاسم الاشارة قوله
وانما نحو قولك ما زيد الا اخوك يعني انما وقع فيه المحمول اسما جامدا وهو الصفة
توهم انه ربما يتوهم ان هذه ليست من قصر الموصوف وقع على الصفة تقديرا وانعكس
اذا كان من قصر الموصوف على الصفة وقد تقدم ان الاصح في المستثنى ان يكون
غير صفة لان الاصل فيه الدلالة على النوان قوله اذا المعنى اختصوا اي بقي
ان زيدا مختصون بالكون في الدار الذي هو الكون والتقدير
ما زيد الا كونه في الدار وانما الباب الاكون نحو ساجا وما هذا الا كون زيد فيكون
من قصر الموصوف على الصفة ومن الحقيقي قوله اذ المراد انه اي ان زيدا متصف بغير
الكتابة من الصفات اي ان صفة زيد الظاهرة والباطنة الا الكتابة اما الاول
اريد انه يتصف بها الا بعقابلها فيكون من غير الحقيقي قوله وهو اي قصر الموصوف
على الصفة قصرا حقيقيا لا يكاد يوجد اذ ما من شيء الا وهو يتعدد بالاعتبار
عام موجود او يكون له صفة تتعدد بالاعتبار او يتقسم وعند القصر ينتفي

نفي جميع ما عدا هذا الوصف عن هذا الموصوف الموقوف على هذا المتقدر او المقدر
قوله حتى يكون حينئذ تحليل وليس بغاية للنفي لئلا يلزم الاحاطة بجميع صفات
الشيء ممكنة ليثبت له شيء منها وينفي عنه ما عداها قوله بل هو محال اي فرض
الموصوف على الصفة فرضا حقيقيا محال لما يلزم للصفة المنتفية اه قوله وهو
في الصفات اي نفيض الصفة المنتفية عن الشيء صفة له ايضا وقد يكون نفيها
والتزام رفع النقيضين عن محل واحد وهو محال قوله كليس اي واقع في
الكلام شائع ذائع اذ لا يتقيد ولا ينحصر مرجع اختصار صفة معينة من موصوف
معين كمرجع اختصار الكينونة في الدار في زيد قوله وقد تضيف به اي بالقصر
يعني قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا وقصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا ايضا
قوله ويكون قصرا حقيقيا ادعائيا يعني ان القصر الحقيقي قد يكون اضافيا
تحقيقا وهو الحقيقي بالاعتبار خطأ وهو للصفة على الموصوف في نحو ما قائم الا زيد
نحو ما قائم الا زيد فانه نزل غير صفة الجواد من الصفات المقارنة للقدم وان
كان هو ايضا حاصلا لقائم نحو ما جواد الا قائم فانه نزل غير قائم منزلة
القدم وان كان صفة الجود حاصلة له ايضا وقد يكون هذا القصر حقيقيا ادعائيا
لو قصر اخص حقيقي اعتبارا لغرض ما وهو ان ينزل الماعدا منزلة العدم
قوله دون صفة اخرى يعني اعتقد المخاطب الموصوف متصفا بها كما في الاقسام
حقيقة او ادعاء لاعتقاده بوجود الوجوه الخطابية وهذا يسمى قصر افراد قوله
او مكانها اي او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى اعتقد المخاطب حقيقة
او ادعاء الموصوف متصفا بها الا بالاولى او متصفا بها او بثالث يكون منافيا
بنفيها كقولك لمن يعتقد ان زيدا قاعد او تساوي الامران عنده
ما زيد الا قاعد فقيل الاول يكون قصر قلب وبالثاني قصر تعيين قوله دون امر

آخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر زيد وعمرو وما شاعر الا زيد قوله او مكانا اي
او تخصيص صفة بامر مكان امر آخر كقولك لمن يعتقد ان الشاعر عمرو وزيد او
تساوي الامران عنده ما شاعر الا زيد قوله اعتقد اشتراكا اي اعتقد اتصاف
الموصوف المقصور على الصفة بصفتين قوله ادنى مكانة من الشيء يقال هذا دون
ذاك اذا كان احط منه قليلا قوله او استبعد اي نحو ذهب الى مستحيل في غير موضعه
الاصلي في الاعوال والريب يقال زيد دون عمرو في الشرف قوله ثم اتبع فيها
اي بما دون قوله مشتركا ما فوق الاثنين اي اتصاف امر بأكثر صفتين قوله
اي وخرج عنه ايضا بعض امثلة قصر الصفة على الموصوف كما اذا اعتقد المخاطب
بثوب صفة ما كثر من اثنين قوله اعم من الواحد وغيره يفيد ان الحكم في
هذا التقسيم اعم من الحقيقي اذ تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات
او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور قوله وكذا الكلام على مكان اخر
حاصله انه اراد بقوله دون اخرى صفة واحدة او اكثر واحترز بقوله من نقيضها عن
الغير الحقيقي سواء كان الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة بقيد
اضافي وانه اراد باعم من الواحد وغيره فيدخل فيه القصر الحقيقي بقيد
الكل منها اي من الاول والثاني قوله قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي قوله من استعمال اللفظ او بقي حيث قال قصر
الموصوف على الصفة تخصيص امر بصفة دون اخرى او مكانها وقصر الصفة
على الموصوف تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه قوله الاول الحقيقي اي القصر
الاول من كل منهما فيكون المجموع اربعة اقسام قوله ثم كل صفتين في موصوفين
واحد يعني اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة وبغيرها جميعا قصر الموصوف
على الصفة واتصاف ذلك الامر وغيره جميعا بتلك الصفة قصر الصفة على الموصوف

واعلم ان المقصور عليه ابدا ما بعد الا والمقصور ما قبلها قوله لقطع الشركة يعني التي بين الصفتين في الثبوت للموصوف او بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة قوله وقصر في كل من الغيرين يعني قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قوله اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم يعني اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة عوضا عما اثبته الاول من اتصاف غير ذلك الامر بتلك الصفة عوضا عنه في الواقع قوله او مساويا عنده اي من تساوي عنده الامران قوله اما من اعتقد العكس اي عكس الحكم قوله فالحاصل اي حاصل تقرير كلام المص وان لم يكن مرضيا للشارح كما ينظر اليه قوله شيء دون شيء اعاد قال شيء دون شيء لبيان ان قصر الموصوف على الصفة وعكسه وقد تقرر في دخول قصر التعيين تحت تخصيص شيء بشيء دون شيء آخر بل ينبغي ان لا يكون داخلا تحت تخصيص شيء بشيء دون آخر كما هو صريح السكاكي قوله لانا لو سلمنا ان الواو لا تنافي قصر التعيين في تخصيص شيء بشيء دون آخر سلمنا ان ذلك لكن فيه ايضا تخصيص شيء بشيء دون آخر قوله ولهذا اي ولان قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر جعل السكاكي التخصيص والحاصل ان المص جعل التخصيص شيئا دون آخر وهو خلاف ما افراد شيئا واحدا وجعل التخصيص شيئا مكان آخر قسمان ان الخاطب اما ان يعتقد عكس حكم المتكلم وهو قصر القلب او يتردد عنده الامر ان وهو قصر التعيين والسكاكي يعكس فيجعل التخصيص شيئا مكان آخر قسما واحدا وهو قصر القلب والتخصيص شيئا دون آخر قسمين ان الخاطب ان اعتقد الشركة فهو قصر افراد وان تردد عنده الامر فهو قصر تعيين قوله وشرط قصر الموصوف يعني على الصفة حال كونه الغير كما افراد او الزمه قرائن قوله عدم تنافي الوصفين اي اثبت والمنفي ليكن نحو كاتب او شاعر يعني او نحوهما مما يجوز اجتماعه مع كونه شاعرا

قوله اما كونه منفيا هو على صيغة اسم المفعول بالفاء الفوقانية الموجدة في الشعر يكشفهما عما ان بعد الاخبار الف وفي النسخ المتحدة وجده منفيا بالواو الشعر قوله مما يبقى في القيام اي مما يجوز اجتماعه مع كونه قائما لا كونه بمعنى او ابيض او نحو ذلك مما يجوز اجتماعه مع صفة القيام فيكون اثباتها مقررا بانتفاء غيرها قوله في اهمال هذا الاشتراط اي اشتراط التنافي بين الوصفين في قصر القلب قوله خارج من اقسام القصر مما ذكره المص اي القصر الغير الحقيقي اذ ليس من الافراد والتعيين وهو ظاهر وانما القلب لعدم التنافي بين الشعر والكتابة قوله لا يقال هذا شرط للحكم اي حكم القلب لا شرط تحققه واخرج مع قولنا مما يبقى الاشتراط قوله اما الاول يعني كون شرطا للحكم قوله فلو دل الدليل على ان لفظ الكتاب اشعر بذلك لوجه واما لفظ الايضاح فينافي كونه شرطا للحكم لا يقال فيكون اثباتها مقررا بانتفاء غيرها قوله واما الثاني اي كون المراد بالتنافي الوصفين تنافيا في اعتقاد المخاطب قوله مما ذكره في تقريره اي مما ذكره المص في تقرير قصر القلب انه قال والمخاطب ما كان يعتقد العكس يعني نفي ما اثبته المتكلم ونفي ما اثبته ضمنا اي مستلزما مستفادا من قوله فلو يصح قول المص اي ولم يصح مما هذا المراد قول المص يعني سقط اعتراض المص في الايضاح على السكاكي بانه اي السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين قوله بان في الشرح يعني شرح المفتاح المسمى بالمطول وهو قوله انه اراد به اي بالاشتراط ما ينفي الثاني وهاهنا فليتطابق قوله اولا اي لا يكونان متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا بامرين المتنافيين على الاطلاق لا ينفي جواز اتصافه بهما معا ولا استلزام اتصافه بهما فقصر التعيين انما هو في احد الطرفين الاولين قوله او غير عكس اي وليس من

مثال يصلح لقصر القلب او الافراد يصلح لقصر التعيين لانهما مشروطا بنفي عدم التساوي
او بالتساوي وقصر التعيين ليس مشروطا بشيء قوله والمذكور ههنا اربعة قصر الصفة
والنفي والاستفهام والتقديم قوله وغيره قد سبق اي وغير هذه الاربعة المذكورة
ههنا من طرق القصر كضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعريف المسند يلزم الجنس
قد تقدم ذكره في سبق واعلم ان ذكرها لاختصاصها بايات المسند والمسند مما سبق
ذكرها اخر في العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يفيدان غيرها ايضا قوله منها
اللطف يعني بلا اي بسبيل الا ان الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
في او في بل بالعكس اعني المنفي هو المعطوف عليه والمثبت هو المعطوف قوله منها
العطف اشارة الى ان طرق القصر غير منحصرة في الاربعة حيث لم تصرح بالعدد
قوله زيد شاعر لا كاتب يعني لمن اعتقد انه شاعر وكاتب معا قوله مثل بعثا لا يعني
لقصر الموصوف على الصفة افراد قوله اولهما اول المثالين المذكورين لقصر الموصوف
افراد قوله وقلبا اي والحكم بالعكس يعني الوصف المنفي فيه معطوف عليه والمثبت
معطوف قوله وقلبا اي وفي قصر الموصوف على الصفة قصر قلب زيد قائم لا قاعد
يعني لمن اعتقده قاعدا لا قائما وذكر له ايضا مثالين كقصر الافراد قوله ويكون مستفادا
بانتفاء الثاني اي بانتفاء الوصف الآخر من زوجه انتفاء اجتماع المتنافيين قوله
اي قصر الصفة على الموصوف يعني افرادا وقلبا بحسب القرائن قوله زيد شاعر لا
فان كان المخاطب به يعتقد شركة زيد وعمرو في الشاعرية يكون قصر افراد
وان كان يعتقد ان الشاعر عمرو لا زيد يكون قصر قلب وكذا الحكم في قولنا ما عمرو شاعر
بل زيد قوله ما شاعر عمرو يعني بتقديم الخبر قوله بسبب الفعل اي عدم التقديم الذي
هو بين الاسم والخبر قوله او حرف للقلب مثاله يتنافى فيه الوصفان يعني قولك لمن
وقلبا زيد قائم لا قاعد او ما زيد قائما بل قاعدا قوله فان مثالا واحدا يصلح

افرادا
يصلح لهما اي للافراد والقلب نحو ما قام الا زيد لعدم اختراط الثاني قصر اي
وقلبا قوله وكلاهما يصلح مثالا لهما اي لقصر الافراد والقلب قوله لم يتعرض للذكر
لم يتعرض المصنف لذكر قصر التعيين في القصر بغير العطف وان يتعرضها حرم اذ له
قوله وههنا اي في تلك الطرق قوله في قصر اي قصر الموصوف على الصفة افرادا
قوله ما زيد الا شاعر اي لمن يعتقد انه شاعر قوله وقلبا ما زيد الا قائم اي لمن يعتقد
انه قاعد لا قائم قوله وفي قصرها اي وفي قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا قوله
ما شاعر الا زيد اي لمن يعتقد ان عمرا وزيدا شاعران فيكون قصر افراد وان
يعتقد ان عمرا شاعر دون زيد فيكون قصر قلب قوله والمقلوب بحسب اعتقاد
آن ٤ المخاطب يعني اذ كل مثال يصلح للافراد او القلب سواء كان من قصر الموصوف على
الصفة او من قصر الصفة على الموصوف قوله ويصلح ان يكون مثالا لقصر التعيين في قصر
الصفة على الموصوف والقرينة حينئذ بحسب اعتقاد المخاطب قوله ومنها انما قولك انما
قصره اي من طرق القصر انما كقولك في قصر الموصوف على الصفة افرادا انما زيد كاتب
لمن يعتقد انه زيد كاتب وشاعر ومعناه انه زيد مقصور على صفة الكتابة
لا يتجاوزها الى صفة اخرى والمقصور عليه بانما هو الخبر او الخبر مع ما بعدها انما
في قولنا انما زيد قائم قوله وقلبا اي وكقولك في قصر الموصوف على الصفة قصر
قلب انما زيد قائم لمن يعتقد انه قاعد انما قوله افرادا وقلبا اي وكقولك في
قصر الصفة على الموصوف سواء كان قصر افراد او قصر قلب انما قائم زيد لمن يعتقد
ان عمرا وزيدا قائمان او عمرو قائم دون زيد قوله انما يستفاد اي ما يفيد الاثبات
الا بحسب قصر القلب اذ قال هناك ليس المراد بقولهم ان انما تفيد ما وضعت له
انها تنفي عما عداه بل ان يكون حال شأن الكلام في الفعل الذي ادخلت عليه
زيدا قائم ان لم يكن عمرو هو المجيء مثلا كان عمرو زيدا حيث كانت على ذلك جاز

زيد وعمرو بل المعنى ان الجاني هو زيد لا عمرو وهو كلام صحيح وعنطز فزعم ان
الجاني عمرو لا زيد لانه اعتقد انهما جاءا وهذا المعنى فاسد بقيده في اغا فاذا قلت اغا
جاء زيد لم تكن نفيت ان يكون قد جاء صح زيد عمرو بل نفيت ان يكون الذي اثبته
زيد هو عمرو وهو كلام صحيح وزعم ان الجاني عمرو وهو لا يزعم ان زيدا وعمرو
جاءا وقوله وليشار الى سببه اي وليشار المعنى الى علة كون اغا صيغة للقصر
قوله لنفيها اي لنفي اغا معنى ما والا فلا حرم كانت مفيدة للقصر قوله الى انه اي الى
ان معنى اغا ليس معنى ما والا بقيده ولذلك لا يصلح اغا كذا في كل موضع صح
بصلاحية معنى ما والا وان لم يكن المعنى يحتمل نفيا وما اصل الا وهو
يقتضي ذلك صح انه لا يجوز ان يقال اغا مر الله الا الشر وهو يحتمل ذلك
والا يجوز ان يقال اغا هو در هم لا دينار ولو كانا سواء في المعنى لكان ينبغي ان يكون
في اغا من النفي مثل ما يكون في ما والا فيجوز دخوله على احد الذي لا يقع الا بعد
النفي دخول من المزيدة في بعد قوله حتى كانهما اي اغا وما والا وهذه الجملة
اعني كانهما لفظا مترادفان فان نفيت المعنى اي ليس اغا وما والا لفظان
مترادفان حتى يكونا معناهما واحد قوله بليته ببنائه اوجه يعني ان جملة
محل نفس اغا معنى ما والا بوجوه ثلاثة قوله الميتة بالنصب اي بنصب الميتة
وبناء حرم للفاعل قوله معناه ما حرم عليكم الا الميتة نفي تعلم بقولهم
ان كلمة اغا تنفي معنى ما والا وحاكاه فظا اذ لو كانا موضوعين لم ينفي الكلام
معنى اصلا بقاء ان بلا جاز الموصول بلا عامل قوله اي برفع الميتة يعني
بناء حرم للفاعل ايضا قوله فعلى القراءة الاولى يعني بنصب الميتة مبني بناء
حرم للفاعل قوله لبقاء ان بلا خبر والموصول بلا عامل يجوز ان يقال على
هذا الوجه العائد محذوف والميتة بدل منه وخبر المبتدا ايضا محذوف يعني

وما يناسب المقام لكن هذا تأويل بعيد قوله وعلى القراءة الثانية اي وعلى القراءة الثانية العائد
وهي رفع الميتة وبناء حرم للفاعل ايضا يكون ما في اغا موصولا والميتة خبر و
محذوف والمقدر الذي حرم الله عليكم الميتة وهذه تفيد القصر اذ المعنى
ارتفاعها اي ليستقم ارتفاع الميتة على انها فاعل حرم المبني للفاعل على القراءة
الميتة ايضا قوله فتبين ان يكون خبر قوله فاذا كانا اغا حاصل ان ما نفت ان
الثانية يفيد القصر وجب ان يكون القراءة الاولى اعني قراءة النصب ايضا
مفيدة للقصر قوله القراءة بحسب ان يكون مطابقة لا ستاذنه قوله والا اي وان
ينتفي اغا معنى ما والا لم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية لافادة الثانية
القصر دون الاولى حينئذ قوله هو القراءة الاولى والثانية يعني بناء حرم للفاعل
مع نصب الميتة وبرفعها قوله ولهذا اي ولاجل ان مراده الكاكي والمعنى
النصب والا فرفع ما ذكرنا لم يتعرض اي الكاكي والمعنى قبل ان يرفع الميتة
اي بل يفرض انه حذف من لفظ الميتة رفعا ونصبا قوله ويرجح هذا اي جعلها
موصولا ليصح انها اسم ان والميتة خبرها قوله هذه القراءة الثانية يعني رفع
الميتة مبني بناء حرم للفعول قوله ونقل النحاة هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الثلثة
الآتية محل اغا تنفي اغا معنى ما والا قوله لا ثبات ما بعدها اي بعد اغا ونفي ما عداه
وذلك لان التأكيد انما يحسن اذا كان المؤكد مما يحتمل ان لا يراد فحينئذ
يتضمن مدخولها معنى القصر لان التأكيد للحكم بما يحتمل ان لا يراد وقيل انه ما لم
يكن اغا تأكيدا فيكون انما بلا بناء وما للنفي والاصل بقاؤه مفيدا ما عليه قبل
التركيب وليست ان للاثبات ما عدا المذكور وما للنفي المذكور بل انما
قوله ولصحة انفصال الضمير بعده هذا هو الوجه الثالث من الوجوه الثلثة يعني لو
لم يكن اغا منفيا معنى ما والا لما جاز انفصال الضمير بعده نحو اغا ضرب انا

كما يتصل مع ما والا نحو ما قام زيد الا انا لانه لا يجوز الانفصال الا مع تعذر الاتصال
قوله تعذر ههنا اي في اغا قوله بان لضمير يعني لفظ انا في المثال وما بعده يعني يقوم
فاعل يعني ان المفرغ هو الخبر قوله يستند بشدة يعني لانتفاء القواعد وليس
المفرغ مجرد القبيل قوله الا ما هو ما ورد الرجل مع من يجيء عليه ان مجيئه سمي بذلك
لانه يجب على اهله النذر له اي حتى بعضا في الوجوب قوله مدافع يقال
دافع ودفع بمعنى قوله اي يحقق المدافع هو على صيغة اسم الفاعل وقوله المدافع
عنه على صيغة اسم المفعول قوله وهو ليس بمقصور يعني ما فيه من القصور في المدح
مع ان المقام مقام المدح لكنه في مرض التقاصر وعدا ما تمر قوله ولا يجوز انه يقال
انه اي فصل الضمير في قوله اغا بدفع عن اصحابهم انا او مثلي قوله على ان يكون انا
تاكيدا يعني تاكيد الضمير المستتر في المفعول على تقدير ان يقال اذا دفع عن اصحابهم
انا قوله وليست ما موصولة يعني ليست ما في اغا اسما موصولا بمعنى الذي وانا خبره
والمعنى ان الذي يدافع عن اصحابهم انا لانه لو قصد هذا المعنى لقال من اذا دافع
للعدو بل عدل الى لفظ ما قوله وزعم التقدم هذا هو الوجه الراجح من مذاهب النحاة
الاربعة الآتية ان افادة التقدم للقصر في بعض المواضع على ما اشار اليه في التخصيص
لا يلزم التقدم عالبا قوله والمعنى انه يعني مجموع المعنى والعقل وما يتصل به كالمفعول والحال
وغيرها قوله يتبين لها ان كان مع من يردد ذلك بين فيس وعيم كان قصر افراد
وان كان مع من يعتقد غيم وليحمك بفيس كان قصر قلب قوله بحسب اعتقاد
المخاطب يعني ان كان مع من يعتقد انك وزيد لكنيتما مرة كان قصر افراد
بمعنى وحدك وان كان مع من يعتقد انك كان في مرة غيرك كان قصر قلب بمعنى
لا غيري وان كان مع من يتردد كذلك في مرة بينك وبين غيرك كان قصر تعيين بمعنى
لا غيري قوله يختلف من وجوه اي من وجوه اربعة قوله اذا تامل صاحب الآلوسة
البيض ح

ان السليم فيه يعني في الكلام في صورة التقديم قوله فهم القصر يعني لو علم ذلك المعنى
من تحري الكلام لا بالوضع لان التقديم لم يوضع لمعنى قوله والا فالباقية اي انها
والنفي والاستثناء واغا لم تفد القصر يعني انها وضعت لمجرد انتفاء الفعل
حتم لو سلطة وضعها لما على افادتها التخصيص قوله من وجوه الاختلاف يعني بين
الطرق الاربعة قوله النفي على المثبت والمنفي اي يعرض بها جميعا كما مر
نحو زيد شاعر لا كاتب قوله الا كراهة الاطناب يعني لاجل كراهة الاطناب بسبب الكلام
ويكون الحذف مقام الاختصار او لاشتغال الاطناب على سبب ترك هذا الاصل
وهو استهجان ذكر الحق وترك او تاتي الانكار لدعي الحاجة او فصل الابهام قوله
اما الاول يعني قولك زيد يعلم النحو والتصريف والعروض قوله لا التصريف والعروض
يعني فيكون على هذا من قصر الموصوف على الصفة قوله واما الثاني يعني قوله زيد يعلم
النحو وعمرو وبكر اي لا عمرو وابكر يعني فيكون من قصر الصفة على الموصوف قاصر
على لفظ لا غير اي على المنفيات ولا يعرض بالفاظ كراهة الاطناب قوله وهي على
الضم تشبيها بالغايات يعني بقبل وبعد هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
فيبنونه على الفتح نحو ازيد قوله او نحوه هو منصوب معطوف على محل الهول
وهو زيد يعلم النحو لا غير قوله وما شبه ذلك نحو ليس غير وليس الا وما صلح في
الثلاثة الباقية وهي النفي والاستثناء واغا والتقديم قوله دون المنفي اي
لا يعرض فيها بالمنفي واغا يدل عليه ضمنا كما تقول في قصر الموصوف على الصفة
ما انا الا تقي واغا انا تقي وتقي انا فانك تثبت كونك تقيا مع ما
ينفي كونك فيا مع ما واغا تنفيه دلالة وضمنا قوله النفي بلا العاطفة يعني
مطلق النفي كما توهمه بعض الشارحين اذ لا دليل على استواء ما زيد الا قائم
ليس هو بقاعد قوله وقد يفرق ذلك في كلام المصنفين يعني كصاحب الكشاف

في نفاير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله حيث قال ما هو اصح لك لا يفعل الا الله
ان انت وليه من تناوه وكالخبر بي حيث قال في الخاتمات لعمرك ما الاسم الا من يومه على
ما يحل يومه بابن امسكه قوله بغيرها اي بغير الفاظ عما يدل على النفي صريحا كليس
وان ونحوها قوله في شيء قد نفيته يعني لو جاء ذلك لزم تحصيل الحاصل قوله
وقوع قرنا الشراع يعني بينك وبين من تخاطبه بحال تقدير البيت لن تدرك صفة آخر بعد ل
القيام او بعد معينة او غير معينة قوله وكذا الكلام في ما يقوم الا زيد يعني لا يصح
ذلك سواء كان في حصر الصفة على الموصوف او في قصر الموصوف على الصفة قوله و
فائدته اي القيد اعني قوله بغيرها ما دون النفي قوله او علم بصيغة المصدر
مجرور بالعطف على فحوى اي او منفيا بعلم المتكلم او بعلم السامع قوله او نحو ذلك
يعني من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وترك وغير ذلك مما يعد
من كلام النفي فانه لا اشتباه في ذلك قوله لا يقال هذا يعني قول المص بغيرها قوله
لان النسبة الهند يعني على تقدير ان يكون هند بدلا من الضمير قوله الضمير لذلك الشخص
يعني ان الفاعل الذي هو التاء الثانية مطلقا والتاء للمخاطب قوله سواء
كان اي عالما من انه يكون كريما او غير كريم قوله ان الضمير لذلك الشخص قوله وهو
ما ابتدئ به عرو وهو اصل مقدم على ما ابتدئ للقصر قوله غير مقترن به ان كلمة
انما و التقديم انما يدلان على النفي ضمنا في المخاطب قوله موضوعة لنفي المعنى الصريح النفي
المعنى الضمني قوله كما في النفي والاستثناء اي كما صرح به في النفي والاستثناء قوله وهو عند
كون النفي النفي ليس في حكم التصريح قوله وانما معناه اي معنى قولنا ما ضرب زيد
عمرا انما ضرب زيدا عمرا قوله وليس في حكم النفي الصريح لان النفي الصريح
لا تتجامع فيه الخاصة ويجامع النفي الضمني فانه قد قوله كما في انما انا ضربت زيدا
يعني كما ينفي ضمنا في انا الخ حمل ذلك غير مراد ولو اريد لم يصح لفوات وجه التشبيه

السند في حق المخبر اذا دلالة لفظية قوله على نفي عمرو بعد حتى يكون عمرو هو المنفي
بلا الخاصة منفيا ضمنيا عاقلا وهو قولنا ما ضرب زيد عمرا الخ قوله ان لا يكون
الوصف يعني شرط الوصف المقصور بانما على الموصوف ان يكون غير مختص
بذلك الموصوف لان كونه مختصا بالموصوف لا يذكر بعد النفي انه النفي انما يكون بعد
ان زالة الشركة ولا شركة هنا قوله فانه يمتنع ان يقال للذي لا يعلم يعني بعد
ان كل عاقل يعلم ان الله مجانبة لا يكون الامر بعيد ويقبل قوله لا يحسن مجامعة
الثالث اي مجامعة النفي بلا الخاصة انما الوصف المختص بالموصوف قوله كما لا يحسن
في عكسه اي في الوصف غير المختص بالموصوف فعند السكاكي لا يصح الجامع
في المختص وعند عبد القاهر يصح لكن لا يكون مستحسنا كما سنحققه في غير
المختص قوله وهذا اي عبد القاهر قوله اقرب الى الصواب اي اقرب من قول
السكاكي قوله والدليل على الامتناع الخ اي صح اذ لا يلزم منه فساد في المعنى كما
ثابتة في موضوعها نحو يعلم ان زيدا قائم ويتيقن به الكاتب بايديهم ونحو ذلك
غاية ما في الباب ان يلزم من استعمالها في غير المختص بزيد قائم الوجود في
المختص قوله وينكره اي ويصير على انكاره قوله هو اي انما في ذلك المختص
قوله وفيه بحث اي فيما نقل المص في الايضاح عن دلائل الاعجاز قوله لخبر اي لكلام
خبري مثلا الخ قوله تقدم اصراره عليه اي تقدم اصرار المخاطب على انكار
ذلك الحكم الذي استفيد انما قوله وعلى هذا اي على التأويل المذكور يكون هو
ما نقله في الايضاح عن دلائل الاعجاز موافقا لما ذكره السكاكي في المفتاح
قوله وانما ان طريق انما ذلك مع مخاطب في مقام لا يعتقد على خطائه او يجب
عليه ان لا يعتقد قوله لعوارك اي في القبيل الطريق الى اعم النفي والاستثناء
قوله اذا اعتقده اي اعتقد صاحب الشيء غير ذي حال كونه مصرا على الانكار

انذر بذلك وقد يترك المعلوم او القرينة عند المخاطب حقا اي لذلك الشيء الذي تركت
المعلوم يعني المنزل منزلة المجهول الطريق الثاني والكلام على هذا مخرج على مقتضى الظاهر
قوله فالمخاطبون اي يقولون ربنا ومحمد الا رسل قد خلت من قبل الرسل قوله عالمين بكونه
اي بكون محمد من قوله فاستقم له اي لذلك الله فاستقم المنزل منزلة الانكار فكانهم
انفقوا على اصل المرام وصفات الرسالة وبقي الخلاف في الهداية فقيل لهم محمد صلعم صفة
وجه الرسالة فيجب ان يكون له الرسالة مع صفة كونه مبشرا للهداية فكانه قيد
هنا فقط فزاد فاستقم له النفي والاستثناء قوله عطف على قوله افتراه على الله او يقولون
الله حال كونه قلبا اي قصر قلب قوله ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم بشر ارسل قولهم
لاعتقادهم ان الرسول لا يكون بشرا يدل عليه قولهم في موضع آخر ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قوله مع اصرار المخاطبين وهم الرسل
قوله وترتبهم القائلون يعني من الكفار قوله منزلة المنكرين للبشرية يعني فكانهم بما ادعوه
على الرسالة منكرون للبشرية افهم فاخرج الكلام على وفق ذلك فسلكوا
طريق النفي والاستثناء قوله لما اعتقد على قولهم قولهم القائلون اي قوله فقلبوا
هذا الحكم اي اعتقد الرسل الرسالة وانكار بشريتهم على زعم القائلين قوله مجازاته
يقال جازاه مجازاة وجزاء اي جزى مثله وجاء في الحديث واتزاد هنا اي هذا
وزاد ان ليس المراد من الاية القصر حتى يرد الاعتراض وانما المراد منها المماثلة
مع التحكم بتسليم مقدماته دليل لابطال المكابرة قوله من الكفار وهو الستر يعني لانهم
قد الطوع قوله ان تسليم انتفاء الرسالة يعني يلزم المراد في قصر القلب ما ينفي
عنهم الرسالة ويثبت لهم البشرية قوله واما اثباتها اي اثبات الرسول البشرية لهم
فليس على وفق كلام الخصم كما هو في باب المثالين قوله ترفقه من الترفيق وهو
ضد التغليط وفي بعض النسخ يرفده وارفده ورفقه قوله من يعلم ذلك اي من

من يعلم انه اخوهم قوله تشفقا على اخيه اي تنبيها لما يجب عليه من حق الاخوة
وصلة الرحم قوله بناء على ما ذكرنا يعني من تحكيم الشيخ في دلائل الاعجاز على ما
قال صاحب المفتاح وهو ان طريق اما يسلك مع مخاطبه يصير على
قوله انه يكون هذا المثال اي قول المصنف اما هو اخوك لمن يعلم ذلك من
قبيل اخراج الكلام على المحكوم مقتضى الظاهر لان المخاطب لما لم يشفق
اخيه فكانه اخطأ في زعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك قوله
ودل بترك المجهول اي المجهول عند المخاطب منزلة المعلوم اي منزلة ما
ثانيه ان يكون معلوما للمخاطب يصير على انكاره قوله ادعاء ظهوره
اي ظهور المجهول بحيث انه امر ظاهر مكشوف لا ستر عليه فيستعمل اي تنهد
المجهول المنزلة منزلة المعلوم الطريق الثالث وهو اما قوله حكاية يعني
عن الرسول لقولهم اصر قوله ادعوا انهم كونهم مصلحين اي ادعتم انهم على خير
عاد قولهم في الكذب انهم كونهم الى اخره قوله ان لم يجعل المخاطب وكيد ينكر
فيتغير ذلك انكارا فاذا انكارا بليغا قوله ولذلك اي لجعل ادعائهم
ظهور اصلا حتم قوله الرد عليهم اي في ذلك الادعاء وبكذبهم حال كونه
موكدا بانما قوله حتم ارد الجملة الاسمية اي من انواع الكلام في قالب الجملة
الاسمية قوله الموكد لذلك اي لذلك الحتم قوله بحرف التنبيه يعني الا الاستفتاح
ثم تعقيبه بالحرف عطف على قوله تصدير الكلام وهو ايضا تأييد آخر
الى غير ذلك من الطرق الاربعة اي مع العطف والنفي والاستثناء واما والعدم
فانه ترك رباعية وهي ان المخاطب ربما يجيء منه نوع عناد كما سمعنا
بعوا وحطا وانت تراه اذا سمع صوابه ونفى عناده وتلويثه كما تسمع
الثلاثة الاول وهي ما عدا التقديم في ادلتها على القصر بالوضوح والكثرة

الاخيرة وهي ما عدا العطف بـ اذ التخصيص فيها على المثبت والمنفي جميعا
بل على المثبت فقط وتاليته كاشتراك الاخيرتين وهما اما والتقديم في صحة
المحامد اذ الواقع وفي بعض اما اي وفضيلة في افادة القصر وتخصيص اما
بالذكر لخلو غير كلام معا اي دفعة واحدة لا تحلقها باعتبار تعقل
معنى ما او الا وتعقل معناها اي معنى ما والا دفعة لاستقادتهما من لفظ من
تعلقهما اي المحكمين معا اذ لو كان لا يذهب الوهم الى عدم القصر من اول
الامر بخلاف العطف فانه تعقل منه المحكوم به بالترتيب التعريض بقوله اذا
استفيت مواقع استعمالها فانها من مواقعه ما يكون التعريض بها
في التعريض بامر هو مقتضى مقتضى الكلام بعدها وفي مراد نفس معنى ه
نحو قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب فانه التعريض منه لكن ان يعلم
ظاهر بمعناه من فرط جهلهم اي من عنادهم وعلة الا يتوبوا عن كل ما يماثل
الى ليست بذات عقل على ما مر بقيد مر ذكر المثلة نحو ما قام الا زيد
فزيد مقصور عليه القيام وهو من حصر الصفة على الموصوف وغيرها اي
ويقع القصر بين غير الفعل والفاعل من سائر متعلقات الفعل نحو ما ضرب
زيدا الا عمرو او افيد مقصور عليه ضاربيه زيدا نحو وما ضرب عمرو الا زيدا فضربه
عمرو مقصورة على ضاربية زيد نحو ما اعطيت زيدا الا درهما فالدرهم قد
مقصور على الاعطاء المخصوص بكونه واقعا من المتكلم على زيد ولكن ما اعطيت
درهما الا زيدا فزيد مقصور على الاعطاء المخصوص بكونه اعطاء درهما وفي
الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا فالمجيء المخصوص بكونه من زيد مقصور
على بعض احواله وهو الركوب اي بخلاف ذهابه ومجامرته والمجيء زيد فالمجيء
المخصوص بكونه على هيئة الركوب مقصور عليه ونحو ذلك من المتعلقات

ان يقع سوى المفعول معه لان لا يقع بعد الا فلا يقال ما اعتق الا زيدا وزيدا وقوله
فقع المستثنى اي يقع المستثنى في محل الفعل الا مفرغا نحو ما ضرب المقصور من
اداة المستثنى اي سوى كانت الاداة الا اي غيرها من ادوات المستثنى فلان كانت غير
بالا داة دون الا وتاخير المقصور عليه من الاداة بان يكون المقصور مقدما
على اداة المستثنى وهو على المقصور عليه نحو قبل ما ضرب عمرو الا زيدا مضروبية
عمرو مقصورة عليه وجاز ان يكون لزيد مضروبية عمرو ولم يكن وما ضرب
زيد الا عمرو فضاربية زيد مقصورة على عمرو وجاز ان يكون عمرو مضروبا لزيد
زيد وفي خصر الفاعل على المفعول هذا جواب سؤال وهو ان يقال
ان الفاعل قد يكون له فعل يقصر على صفة على اخرى فما وجه ترك ذكره
المراد خصر الفعل المسند الى فاعل وهذا هو المراد لان الفاعل نفسه هو
على المفعول نحو ما ضرب احد الا زيد فضرب الفاعل على المفعول الى قصر الموصوف على الصفة
ان الفعل في الحقيقة صفة للفاعل او الى قصر الموصوف على الصفة نحو وما محمد
اي يكون قصر الصفة الى الموصوف او قصر الموصوف على الصفة حقيقيا وهو الذي
لكن الاقسام المذكورة اعني الافراد والقلب والتعيين باعتبار الذهن
لتعذر الا يكون المخصص اتصف واحد نحو وفي يحتمل اعتبار ذلك اي كله
في كلمة التوحيد كون قصر الصفة على الموصوف بمعنى الحكم منفيا عن كل
ما سوى المقصور فيه المتراكيب اي مستقر التركيب فقصر افراد
وهو الوثنية والكواكبية والنارية اعني عباد الاوثان والكواكب من
الشمس والنار وغيرها وعبدة النار المعتقدين على ما حكي مع ذلك انه قصر
قلب وهو ما ذكر انه الله فقصر تعيين وهو المقر لهم بالالوهية على
الاله الحق به قائلون وهم فيما يحتجون به ما اشرك كما في صلوات مبين اذ تنوهم

برب العالمين قصر اضافي وبالنظر الى اهل التوحيد قصر حقيقي لان التوحيد
حقيقته متحققة في الاذهان والاعيان والعبارة والكتابة لاهيته اعتبارية
ان يلي المقصور عليه الاداة مقدرة على المقصور عليه وهو جدير بان يحصل فيه
ما ضرب الا عمرو وزيدة قصر الفاعل على المفعول التقدير ما ضرب زيدا الا عمرو واخر
وما ضرب الا زيد عمرو اخ قصر المفعول على الفاعل التقدير فيه ما ضرب عمرو الا
زيد وجنه قول الكاتب عرفت ستني يا قوم الا كارها باب الاعلم ولا دفع الحاجب
الا مستكرها ثم تقديمها يحالها قصر الصفة التي هي الضرب في المثالين المذكورين
قيل غايتها وهو زيدة في المثال الاول وعمرو في المثال الثاني فلا بد من تقديم الفاعل
في الاول والمفعول في الثاني اجاز بعادته اي جواب سؤال مقدر وهو ان
يقال اذا لم يتم المقصود فلم ذكر المتعلق في آخر يتم اغاية الخصوصة
فاجاب بقوله نظرا الى انها اي باعتبار ذكر المتعلق في آخر يتم اغاية الخصوصة
تامة بذكر المتعلق في آخر في المفرغ وهو استثنا المفرغ لم يذكر المستثنى
منه في كلام غير موجب وان كان المفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه غير
مستقل عستثنى منه فعمل في المستثنى بوجه اي ذلك النفي لان الا اخراج
يقتضي المستثنى منه اداة الاستثنا الا اخراج وطلب اخراج ما منه يقتضي
المستثنى وعدم فيتحقق الاخراج وايضا العدم المحض يتوجه او صف كرجل
وفرس وفي احتياج ترجيح احد المتساويين على الآخر ما حاصله
جنسه وقد لا يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى ما لم يتوهم
احد فاحد عام يشمل زيدا وعمرا وهو مناسب له في جنسه ما لبسوا نه
لباسا فالناس شامل للجنة وغيرها وهو مرجح لها كاتبا على حال فالكون
على حال يشمل حال الركوب وغيرها ما مر وقتا فالوقت شامل ليوم

ليوم الجمعة وغيره وهو مرجح جنسه وعلى هذا القياس ما علمت الا في المسجد
وما طاب زيد الا نقدا وغير ذلك وصفته اي وجانب المستثنى في صفته
ايضا يقتضي كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك فوجب ما تقرر
اي بوسط الا واخواتها وجوبه بقاء ما عداه اي ما عدا المستثنى في ذلك
ما ضرب زيد الا عمرا واخ تقديره ما ضرب زيدا احد الا عمرا واقتضا هذا الكلام
قصر فعل الفاعل على المفعول فرورة افادته ان ضرب زيد واقع على عمرو
دون غيره كما انه اذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد اقتضى الكلام قصر
المقصور عليه بالفتح بوجب ان يكون المقصور عليه في اغا هو القيد الاخير من الكلام
اذ لا معنى لقصر في اغا يدل على ان المقصور عليه من غيره فيلزم طريقة واحدة
من الترتيب في الكلام ولا يمكن ان يكون تلك الطريقة بين سعد اغا بان المقصور
والمقصور عليه لان اغا لا تجيء الا في الكلام والترتيب الطبيعي ان يكون
متقدما على المقصور عليه كما في النفي والاستثنا فتعين حينئذ ان يكون تلك
الطريقة بان يذكر المقصور بعد اغا ويتأخر المقصور عليه عنه اغا ضرب زيد
عمرا المقصور عليه وهو عمرو والمقصور صارت به زيد فيكون الفعل الاخير
يفيد عمرو في المثال المذكور وقد يجوز تقديمه على غيره بقرينة خاصة اذا كان القصد
من اغا الى اذا كان المقصور مستفادا من نفس التقديم فيجوز التقديم نحو اغا زيدا
ضربت اللام ابتدائية اي الواقعة على المقصور عليه بفتح لوقوعها وهو المبتدأ
اي في اغا ليس لفظ الا مذكورا بل بالقوة بل مستفادا من
مستفى بالفتح الا قوله حصر الموصوف على الصفة بفتح افرادا نحو ما زيد الا قائم
لمن يعتقد انه شاعر وكاتب وطبيبا نحو ما زيد الا قائم لمن يعتقد انه
قاعد او قائم وحصر الصفة باعتبارين اعني افرادا وقلبا بحسب المقام نحو

لا شاعر غير زيد ﴿ش﴾ لما بين يجيء من ان شرط المنفي بلا التبرئة ان لا يكون
منفيا قبلها بغيرها ﴿ش﴾ ولا شاعر غير زيد لا عمرو وحاصله ان العاطفة
لا تجامع غير كما لا تجامع الا فقولك ما زيد غير شاعر ولكاتب ولا
شاعر غير لا عمرو ﴿ش﴾ الانشاء في اللغة الابداع والاختراع ثم تحول عما
على كلام ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ﴿ش﴾ وقد يقال ﴿ع﴾ اي
وقد يطلق الانشاء على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي ﴿ش﴾ كما ان
الاخبار كذلك اي يطلق على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الخبري وهو
الكلام الذي لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه والانشاء قسيم الخبر
فيكون معناه القاء الكلام الانشائي دالا على قسمه ﴿ش﴾ والا ظهر
ان المراد هنا هو الاول فعل المتكلم الذي هو القاء الكلام الانشائي
﴿ش﴾ بقرينة تقسيمه اي تقسيم المعنى الانشاء الى الطلب وغير الطلب
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لان الكلام المنقسم على ما بقرينة ﴿ش﴾ بعد اللفظ الموضوع لم اه واذا كان
كذلك فيكون المراد بالانشاء معناه المصدري وهو فعل المتكلم اعني القاء
الكلام الانشائي كما يعلم ﴿ش﴾ تقديمه مصدر مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف كما بيناه ﴿ش﴾ وترجي وتحو ذلك كلم الخازنة وغيرها ﴿ش﴾ والمراد
اكثرها اي اكثر الانشاءات الغير الطلبية ﴿ش﴾ لمستدعي مطلوبا او طلبك
يعني انه يكون ذلك مطلوب مما يحتمل عند العقل ﴿ش﴾ لامتناع تحصيل
الحاصل بغير لابد ان يكون المطلوب غير حاصل وقت الطلب وقد يجيء
ان يكون ايضا متصورا بوجه ما اجمالا او تفصيلا لاستحالة ان يتعلق
النفس طالبة تحصيل امر ما في الذهن او في الخارج او استفاء فيه مع انه لا يكون

يكون مشعورا به بوجه ما من الوجوه ﴿ش﴾ وانواعه اي انواع الطلب كثيرة
ذكر منها ههنا خمسة انواع وهي التمني والاستفهام والامر والنهي والدعاء
﴿ش﴾ واللفظ الموضوع لطلب ان اللفظ الموضوع للتمني او
بالذات هو ليت وضعها واما غيرها مما يتمنى به نحو هل ولو فانها
موضوعة له وافادتها التمني لامر خارج ﴿ش﴾ ولو بشرط امكان المتمنى
لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه ولذا يستعمل فيما كان ممتنعا
سواء كان الامتناع بحسب الذات او بحسب المتعلق
او بحسب قرائن الاحوال واما يستعمل في الممكن الذي لم يعلم حاله
المتكلم او علم ولم يكن لطلبه فيه وقوع اما اذا كان وقوعه متوقعا او مطمعا
فيجب ان يستعمل فيه صيغ الترجي نحو لعل وعسى ﴿ش﴾ يعني ليت
يفيد مع جزمك بانه لا يقع والامر والنهي والاستفهام والنداء فانها
صيغ هذه الاربع الا فيما كما سيجيء ﴿ش﴾ ولعل يقع لعدم توقع
وقوعه وانتفاء علمك بعدم وقوعه مع ان ذلك شرط في الترجي ﴿ش﴾ والا
لما ارتجيا يعني ويجب مع استعمال الصيغة الترجي فيه وهو لعل وعسى
حيث يعلم الشيخ يصدر بصورتين بان لا يكون شيخ غافلا
او كان لكن لم يعلم وجود غفلته ﴿ش﴾ لخصوص الجزم بانتفائه يعني يمتنع حمل
الاستفهام فيه على بابه وفي حقيقة الاستفهام يقتضي الجهل بالمستفهم عنه هنا
ذكر ان الطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب وفي التعليم
بان التحصيل لما بين بوجود حاصل فحمل على ما يناسب المقام والذي يناسبه
هنا هو التمني ﴿ش﴾ اذ لا ينصب المضارع بعدها حاصلا اذ لا وجه للنصب
في هذا الموضع الا بانها اذا ان ولا يقدر ان بعد القاء الا بعد احد الاشياء

﴿ع﴾ اي

الستة التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض فلو لم يعمل لو
على احد هذه الاشياء بان يكون لنصب وجه والذي يناسب لو هو التمني لانه
كما يفرض بلو ما يحصل وتوقعه تضمنت لو معنى التمني اي كانها تعني حرف
التنديم والتحصيل وهذه الاربعة اعني هلا والا ولولا ولوما مختصة بالجمل
بانها تدل في نحو هلا حرف التنديم وهذا عماد رواية حرف نحوي ونسبي هذه
الحروف عند استعمالها في الماضي حروف التنديم وعند استعمالها في المستقبل
حروف التخصيص وهو الحث والحض يعني عما فعل انما يحث
بالنسبة الى المستقبل والتنديم وهو فعل الغير نادما انما يحث بالنسبة
الى الماضي ما خوذة اي هذه الحروف منها اي من هل ولو اللتين للتمني
حال كونها اي هل ولو مركبتين مع لا ومع ما اي هل مع لا ولو
ومع ما الزيدتين اي واما ركبتا معها للتمنيهما اي لتمني هل ولو
والتزامه بالجمع عطف على التركيب اي الاختراعي به والقول به مع
ان الاصل عدمه لان الاصل في كل كلمة ان تكون بسيطة المتمنين
هما اي هل ولو بما كافة لهما المتمنين صفة مرجع عما عاد مرجع لو حيث
ابراز المضمر لرفع اللبس عما مضى لسبك اكرمه مصدرا اي تنديمه
وعلى هذا تكون التمني مجازيا على اصله من عدم امكان المتمنى لان الاكرام المتمنى
قد فات وقته اذ هو في الزمان الماضي وما مضى لا يعود وفي المضارع
التخصيص اي ويفيد التمني في المضارع التخصيص نحو هلا تفعل الخير
على الدوام اي ولما لا تعدم وعلى هذا لا يكون التمني مجازيا على اصله لان
الدوام ان امكن الحصول فيه قريب اي في المضارع حقيقة او ادعاء واما
بعيد لان اي التنديم والتخصيص من التوقع ذ ليس حاصل معنى فعل

فعل في الماضي الا التنديم على ما قرر كما ان ليس حاصل معنى فعل في المستقبل الا
عليه نحو مصدر مضافا الى المفعول الاول او التقدير تتمنى ان تتكلم هل وليس في
معنى التمني اي جعل اياها مستفادا من التمني وهو وان كان معنى كلام المفتاح
لان على هذا التقدير يكون مضافا الى المفعول بل الى الفاعل والمحصل
الكلام المفتاح ان مضافا الى المفعول نحو لعدم التفطن بذلك اي
بالتركيب المذكور لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم التي
والتخصيص من غير اعتبار التركيب نحو فيعطى اي لعل الى للترجي والطمع
ليس يطلب اذ ارتقاب شيء او توقعه بحصوله ويدخل فيه الطمع
والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه قوله
وينصب في جواب الاربعة اقول فيعطى حكم ليت نحو لعدل الى جواي اما
يبقى بالعدل المرجو وهو الحج المتفاوت على الزيادة في المثال
الحصول اذ لا يمكن حصول الاعوام السنة الا بعد حصول السنة الاولى وطلع البدر
وليس اي بعيد حصول المرجو فيقول منه اي من العدل في المثال
مطمع التمني فينصب المضارع في جوابه اذ به يتعلق فيما بعد حصول
اما الكون ممتنعا او يوجد احد التمني واذ اما يتعلق فما يكون
متوقعا قريب الحصول كذا ضمن في المثال المذكور لعل مطمع التمني مع
بان الترجي والتمني قد يكونان معنويا وبمناسبة ظاهرة وعليه قراءة حفص
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بنصب اطلع
قوله وهو طلب حصول صورة في الذهن اي حصول صورة الشيء المستوهم
عند في ذهن المستفهم قيل الفرق بان الطلب في الاستفهام والطلب في
الامر والنهي والتمني والنداء في الاستفهام ليحصل في الذهن نقش

الخارج وفي البواقي بحصول الخارج ما تقتضيه في الذهن قوله والا فنفس التصور
اي وان لم تكن تلك التصورات وقوع نسبة الخ قوله النهوض اي النهوض المقترن
وهل وما ونحوه الى قوله بيان هذه الالفاظ على تلك الاقسام اما ان يتعلق الطلب
حصول التصور فقط او تطلب حصول التصديق فقط او يتعلق الطلب
التصور تارة والتصديق اخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم
الذي هو هل والقسم الاول بقية هذه الالفاظ قوله لطلب التصديق وهو
طلب حصول صورة وقوع نسبة بين شيئين او رفع وقوعها وتقييده
بانقياد الذهن واذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشيئين ليدخل فيه اللازم
او الانقياد والاذعان لازم لحصول صورة وقوع النسبة او رفعها بين
الشيئين وطلب التصديق راجع الى تفصيل المجمل فانك اذا طلبت اقيام
زيد تعلم ان احد الامرين وهو اما قيام زيد او عدم قيامه واقع فطلبت
لكن احد هذين مما انت غير عالم به بالاجمال جاهل به بالتفصيل
فتطلب بقولك اقام زيد تفصيل ذلك المجمل المعلوم قوله وان يزيد
قائم في الاسيجة يعني ان الهمزة تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية لكن خص بها
على الفعلية الكثرة قوله او لطلب التصور حيث طلب التصور قوله اي ادراك غير
الكنية يعني ان التصور هو حصول صورة الغير البسيطة المذكورة سواء كان التصور
بتصور المسند اليه او بتصور المسند قوله عالما بحصول شيء في الاناء يعني انك تعلم
ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه فالحكم وهو كون شيء في الاناء معلوم
في هذه الصورة وانما المجهول ان الكائن ما هو ادبس ام عسل فالكائن
معلوم اجمالا اذ من المعلوم ان احد الامرين تفصيلا اذ لا يعلم ان دبس
على التعيين ام عسل على التعيين قوله عالما بكون الدبس وأحلى

من الحامضية والرد يعني ان الكائن وهو الدبس معلوم على التعيين وآنما
المجهول هو التعلق المكتنف فيه فاذ معلوم اجمالا اذ من المعلوم انه احدهما
اما الحامضة واما الرد مجهول تفصيلا قوله لم يفهم ازيد قائم يعني بتقديم
التقديم والتاخير فيما كان المسند فعلا كما فيهم هل زيد قائم وهل
عرفت بتقديم المعمول على العامل قوله بمعنى حصول التصديق بمعنى
التعقل يعني اذ التقديم يستدعي ان يكون تعقل المعمول معلوما والهمزة
لا يستدعي ان لا يكون معلوما حتى يلزم ان يكون بينهما تنافي لانهما كما يجتمع
لطلب التصديق المنافي للتقديم يجتمع لطلب التصور الذي لا يكون منافيا
قوله وهذا ظاهر اي الفرق بين هل وبين ءأنت قائم وعرفت على ان يطلب
تقديم ما اصله التاخير وهو المسند اليه في المخصص قوله الهمزة
التصور ويفتح باستعمال هل فيه انها لطلب التصديق والتقديم يقتضي
حصول فتكون هل لطلب تحصيل الحاصل وهو محال واما قال يفتح ولم
يقل يستنبع نحو ان يكون نحو ءانت قائم عرفت معقول لفعل محذوف
معلوم عما يفرغ الفعل المذكور ومعقول المذكور محذوف في التقدير نحو
اعرفت عمرا ام زيدا فيكون الفرق فيه لطلب التصديق فلا يستنبع دخول
هل عليه بل لا يصح لكن هذا تاويل بعيد خلاف الظاهر فلا يصار اليه
بغير دليل فيحمل الكلام على ظاهره ويصح استعمال هل فيه دون الفرق
بظواهر الالفاظ محجة فلا تعدل عنها الا بثبت قوله لا في ازيد قائم فتامل
ايها المتامل انا لا نسلم ان تقديم المرفوع فيه يستدعي حصول التصديق
بتعقل الفعل غايته ان يحصل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون
ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد لاهتمام ونحوه كما لا يخفى

قام ه

باب

والاستلزام وبدل بما هذا اذ على قبح هل زيد قائم بان هل يجيء قوله
يختص بطلب التصديق كما ذكره الشارح في الشرح قوله هو ما قبلها اي
ما يتصل بالفرع قوله فتكون لطلب التصور اي فهي على هذا لطلب التصور
اي فهي على هذا لطلب التصديق بتصور الفعل من قوله لطلب تصور المسند
اي قصر الفعل الصادر عن المخاطب ما جنسه اضرب هو ام غيره مثل
هذا المثال يحتمل ان يكون لطلب التصديق او لطلب التصور والفرق بحسب
القرائن واذا علمت اضرب زيدا ام اكرمه فهو لطلب تصور المسند اضرب
هو ام اكرام والتصديق حاصل بشيوع احدهما قوله اذا كان الشك
في الخارج اي في الخارج عن هو محل العلم بوقوع ضرب عمرا زيد قوله اذا
كان الشك في المفروض اي في المفعول من هو محل القطع بوقوع الضرب من
المخاطب وكذا قياس سائر المتعلقات اي وكذلك الحكم في سائر المتعلقات
نحو اكرمت الذي ضربت واليوم الذي سرت واما ديار ضربت وازيدا جئت
ونحو ذلك قوله وهل لطلب التصديق فحسب اي لا يكون لطلب التصور
كالفرع فكل من صح يصح ووقوع هل فيه يصح ووقوع الفرع فيه من غير عكس
قوله ووقوع الفرد هنا اي بعد ام يعني ان ام في قولك هل زيد قائم
ام عمرو منفصلة وسميت منفصلة لانها يذكر ما بعدها عقيب ما قبلها وهي مع ما قبلها
من الجملتين ام عمرو اي وهي لطلب التعيين فتكون لطلب التصور بقصر علم
الطالب بحصول النسبة الى احد الامرين وقد يتوجه الطلب الى استماع
طلب الحاصل قوله وهل فانكون لطلب العلم اي لطلب التصديق وقد يكون
التنبيه مطلوب الطالب او سؤاله الطلب من حصول المطلق فيكون الجمع
بين هل وام المتصلة وبين المتباينين قوله قبيح وفي يصح نحو ازاد

ان يكون زيد فاعلا لفعل محذوف والتقدير هل قام زيد قام او يكون
التقديم لغير التخصيص كالتبرك او نحو قوله وبهذا ايضا اي وكون
التقديم لا يقتضي حصول العلم بشيوع اصل الفعل قوله في التقديم اي
المفعول على الفعل قوله مفعول محذوف يعني ان زيدا في المثال المذكور
يحتمل ان يكون مفعولا لفعل محذوف قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا
اي هل ضرب زيدا ضربته وهذا الاحتمال وان كان بعيدا من حيث
ان ضرب ما اخذ مفعولا في الظاهر الا انه صح بعده يكفي في تصحيحه
هل زيدا ضرب خلافا لمن اعتبر فيه ان لا يكون فيه اضمار قبل الذكر
فحجته ان الفعل الظاهر اخذ مفعولا وزيدا منصوب بفعل مقدر يفسره
الظاهر ولا يجوز ان يكون منصوبا بالفعل الظاهر لان اعمال العامل
حجة واجمع لا يجوز وانت بالخيار ان شئت قدرت المفسر قبل
المنصوب ويكون التقدير هل ضرب زيدا ضربته وعلى هذا يكون من باب
التنازع ويلزم افراد المذكور والاشارة المصنف بقوله
لجواز تقدير المفسر قبل زيد وان شئت قدرت المفسر بعد زيد و
تكون التقدير هل زيد ضرب ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص
ويلزم افراد المذكور وليس الوجه الاخير فرجحان على الوجه
الاول ليس بلازم بل الاول راجح لان الاصل في العامل ان
يكون مفسرا لما يحكم قوله من ان الاصل عرف رجل اصلها ان يجعل رجل مبتدأ
والآخر ان يجعل ان اصل عرف رجل على ان يكون رجل بدلا من
المستتر في عرف قدم لافادة التخصيص والوجه الاول ابعد لان

المبتدأ نكرة محضة ابعد ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بالفعل وعلى التقدير
الذي سيدعي التقديم ان يكون نفس الزمان معلوما وهل يستدعي ان لا يكون
معلوما فيها سبق وانما كان قبيحا ولم يكن مستقبحا لاحتمال ان يكون هل فاعل
فعل محذوف وهو اذا اهل الكلام على الوجه الراجح وهو ان يكون هل مبتدأ
من غير تقدير تقديم وتاخير لا يلزم ان يكون نفس الزمان معلوما حتى
يلزم التنافي بينه وبين هل قوله لان تقدير الظرف المقدر للتخصيص عنده
اي عند الكاكي لامتناع تقدير التقديم والتاخير فيه عنده على ما سبق
في تقديم المسند اليه وفيه نظر لان ما ذكره اي هذا جواب عن اعتراض
المصنف على الكاكي يعني انه لا يلزمه ذلك لان ما ذكره سبب خاص للقبح ولا يلزم
من عدم الخاص عدم العام فلم لا يجوز ان يكون هناك سبب آخر للقبح
غير ما ذكره الباب انه لا يلزم على ما ذكره الكاكي قبح هل زيد عرف لانا
نلتزم عدم قبحه قوله بان هل بمعنى قد وقد جاء على الاصل كقوله يقول هل اتى
على الانسان اي قد اتى قوله وتظافرت على ذلك في الاستفهام يعني جعلت هل
بعد حذف همزة الاستفهام بدلها كما يجيء في الاستفهام قوله فكذا ما هو بمعناه
اي فكذا هل اتى بمعنى قد بمعنى لما كان اصل هل هل قد وقد مر لزم الافعال
لا يجوز ان يقال هل زيدا قام بالنصب على ان يكون زيدا منصوبا بما بعد حرف
عاقل قبل فرق يجوز ان يقال ان يقال هل زيد عرف اختيارا على كون
زيد مبتدأ وعرف خبرا على كون عرف فاعل فعل محذوف ويجيء في نحو هل
زيد عرف على الشذوذ او قدر الفعل بعد اداة الاستفهام قوله واما لم يقبح هل زيد
قائم جواز ان سؤال عنه وهو ان يقال ما ذكرتم يقتضي ان يقبح او يجب
دخول هل على الجملة الاسمية الا ان يكون خبرها فعلا نحو هل زيد عرف فانا

فاجاب عنه بقوله انا نقبح هل اذا لم تر الفعل فحينئذ اي حين اذا لم يجب
فعله سكت عنه اذا هل يختص بالاسمية التي خبرها فعل فانها اذا رأت فعلا
في خبرها انذرك الصبر القرينة فلم تتبع الاذهان نفاقه كذا قال السيد
فقوله فلم ترض بافتراق الاسم بعدها اي يكون الاسم خارجا بين هل والفعل
الواقع في خبرها قوله على الوضع كما بين وسوف يجيء ان لم يذكرها
النحاة فانهم لم يلتزموا ذكر على ما ذكر كل شيء قوله حصل الى انكار الفعل
الواقع في الحال وذلك اي انكار القرب من الخاص به مثل هذا
المقام يوجب كون وقوع عنه القرب او يستقبل بعده ما واذا كان القرب
هنا يلغو المضارع علم ان للحال قوله هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلم يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال يعني لو جاز تقدير هل لزم
ان يكون كالحال والاستقبال جميعا واعاد ذكر قوله وهو احوك لئلا يكون ضميرا
على ان المراد انكار القرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع القرب
في الاستقبال قوله عدوه القرة اي فانها لا تختص بالاستقبال قوله جاز في كل
ما يوجد قرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال يعني يعني ان
الاسنى ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هل تضرب عمرا زيدا وهو
احوك او حالية كما في قولك يقع القول على اسم مالا يعقل وذلك القرب
اياك واشباه الامر حال القول والقرب والتهيؤ قوله سواء على ذلك
المضارع في جملة حالية كقولك هل تضرب زيدا وهو احوك فان ضربت
هو العامل في الجملة الحالية اعني وهو احوك قوله وانما الجواب ما وقع الي
آخره يعني انه يوهم بعض الناظرين ان هذا الاستفهام من جهة ان الفعل
المنتقل لا يتقيد بالحال لعدم المعارضة قوله واعلم انه اي ان يجوز

اعمال الفعل المستقبل في الحال لوجوب مغايرة الحال لوقوع الفعل فرقية
ما فيها مغايرة اي كون ما فيه خلاف ما في زمان كيف وقد قال انكار وابتعاد
وتعجب وانجاب من قول هذا القائل على قضاء الله ماكان جاريا القضاء
اصل الحكم ثم استعمل في كمال التصميم والفراغ من الشيء ولهذا يقال قضى او
قضاني ذلك اي فرغ من امر ذلك وروي قضا الله بالرفع والنصب فاذا
رفعت يكون فاعله جاريا على ما كان جاريا في موضع مفعول وروي القضاء بغير
الحكم والتقدير بفعل الغائب نفسه يستعمال السيف في الاصل اي في حال
جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبت القضاء يكون مفعولا مطلقا
وفاعله ما كان جاريا ولكون القضاء امرا محتوما والقدر المقدور في اغلب
جاريا الوقوع على ما كان جاريا وذكر بعضهم ان كان بمعنى صار لما سنذكره
يعني في بحث الحال من باب الفعل والوصل بحسب الظاهر اذ لا مناسبة في
الحقيقة بين الحال المبنية للهيئة والمستقبل فيجوز ان يكون عاملها فعلا ماضيا
او مستقبلا او حالا لكن ما كان فيه مشتركا بين الهيئة الفاعل او المفعول وبين
احد الازمنة الثلثة صار بحسب عدم المنع الحال وان لم يكن مرادا فحاز للمستقبل
بحسب ظاهر اللفظ ويدل لو فتحوا ان تكون الجملة الحالية مصدرة بشيء مما
المستقبل فهم منه اي فهم هذا النحوي من قول النحاة يجب صدر الجملة الحالية
ولم ينظر في صدر الكلام يعني في قول النحاة يجب تصدر الفعل العامل في
لبيانه امتناع تصدير الجملة الحالية اي وان امتناع تصدير الفعل العامل
في الحال فهم في واد وهو في واد وشتان بين زيد وزيد قوله واختصاص
التصدير بها وما عطف عليه علة معللة لقوله كان لها من زيد اختصاص اي
كان لها من زيد اختصاص بما كونه زمانيا لاجل هذين الامرين اعني اختصاص

عن التصدير بها وتخصيصها المضارع بالاستقبال وعدم مجيئها بالواو عطف على
طلب التصدير اي مقصورة على عدم مجيئها بغير التصدير في بعد
الباء هو المقصور وان كان الاكثر فيه ان يكون مقصورا عليه وهذا كمال
يقال تختصك بالعبادة بمعنى لا تعبد غيرك قوله كان لها اي لهذين
الفرق لهذين الامرين قوله كالفعل فان كونه زمانيا اظهر من كونه غير زماني
وان كان بعض الافعال كافعال المدح والذم والتعجب غير زماني
لا الاسم لان الزمان جزء مدلول الفعل ودلالة الكل على الجزء من افهم
الدلالات لانها بديهية دون الاسم فالفعل من حيث هو فعل ابتعاد عن الزمان
بحسب الوضع بخلاف الاسم فالقرب عند من حيث هو اسم قوله لدوره
له اي سبب دوره على الزمان لان ذلك الاسم حاق دلالته عليه قوله فظاهر
يعني اذا كان تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال يكون لها مزيد اولوية
بالفعل في المضارع نوع من مطلق الفعل وما يكون لازما للنوع كان
لازما للجنس في الجملة قوله لذلك اي لكونه زمانيا فهو في موضع نصب بنزع
قوله اعاد ليتوجه الى المعاني والاحداث يعني كونها في موضع الحال قوله
الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء يعني ان الذوات من حيث انها ذوات
ثابتة مستمرة نسبتها الى جميع الازمنة على السوية لان الذوات ذوات في ماضي
وفي الحال وفي الاستقبال اذ الفاعل فعل محترقة يعني على الراجح والتقدير
هل يشكرون الخ تذكرون ويجوز على قبح ان يكون مبتدأ وان يكون فاعلا
يعني عم قدوم قوله ان ابراز ما سيتجدد يعني الفعل الواقع بعد هل انما
تخصص المضارع بالاستقبال قوله في موضع الثابت يعني الجملة الاسمية
التي لا فعل فيها قوله من ابقائه على اصله يعني ابراز في موضع التجدد من اتى

كما دل لانه المبتغى فطلب الشكر الدائم انما دل على طلب الشكر عما ينبغي عن طلب
الشكر المتجدد بتقدير انه يقتضي في قولك هل انتم تشكرون انما الفعل فيكما لفظ
به وليس فيه ابراز ما يتجدد في مرور الثابت لان التقدير فهل يشكرون
انتم بشكرون فهل وان دخلت على الاسم صورة فهي داخلة على الفعل في التقدير
وان كان للثبوت اي كقولنا انتم شاكرون للثبوت والدوام
كما كان قولك فهل انتم شاكرون لما حيث ان كل واحد منهما جملة اسمية لا فعل فيها
ان هل ادعي للفعل من الهمزة يعني ما مر في قوله ولاختصاصها بالدخول
الى قوله اظهر اي ترك الفعل يحتمل هل يعني والاتيان بالاسم الدال على الاستمرار
يحصل ما يتجدد يعني يحصل الفعل واما لم يكن هل ههنا على اصل السؤال
لامتناع هل علمه الله تعالى عالم بخفيات الامور فيحمل هل ههنا على طلب الشكر
بقرينة الحال لان الذي يقتضيه الدوام على الثبوت يعني اذا صدر
هذا القول من المبلغ كان التطهير الذي يعني لطفا وهو المستفاد من استمرار
اتصاف زيد وكان الكلام مخرجا على مقتضى الظاهر واذن من البلغة اجراء
على ما يقتضيه هل من الفعل بخلاف اذا صدر عن غير المبلغ لان استعمال اللفظ في
غير ما وضع له اما ان يكون عن جهل او نقل الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه
قبيحا يخطئ [illegible] يطلق فانه غير قبيح وان كان نفس المستفهم يستدعي
الفعل لان هل وضع للفعل من الهمزة بسيط اربعي يطلق على معنيين
على ما لا جزء له اصلا كالباري تعالى وكالنقطة والوحدة وعلى ما يكون اقل اجزائه بالنسبة
الى غيره وهذا المعنى هو المراد ههنا ووجود الشيء يعني في نفسه وحدوثه اي
كما تقول هل الجود موجود وليس بموجود بعد مدة معنى الجود هل الحركة
موجودة يعني بعد مدة معنى الحركة اما الحركة المطلقة وهي خروج الفعل من
القوة الى الفعل على سبيل التدريج او حركة مخصوصة وهي في الجسم خروجه
الى حيز آخر قوله وهي التي يطلب بها وجود شيء اي تحقق الشيء
وثبوته لشيء آخر كالقيام ثبوت الدوام للحركة وعدم ثبوته لها
بعد العلم بمعنى الحركة في العلم بوجودها قوله وهذا اعتبار في هذا
اي قد اعتبر في هل الحركة غير الوجود وهما في المثال المذكور الحركة
ودوام وجودها والبحث هل الحركة وجودها دائم فقد اعتبر شيئان
غير الوجود قوله وفي الاول شيء واحد يعني اعتبر في هل البسيط بل
الوجود شيء واحد فقط وهو في المثال المذكور حركة قوله فكما ركبت
بالنسبة الى الاولى يعني لما اعتبر في الثانية شيئان غير الوجود وهما في
المثال المذكور الحركة ودوام وجودها وهما غير مطلق الوجود واعتبر
في الاولى شيء واحد هو الوجود وهو الحركة وما اعتبر فيه شيئان الكل
اجزاء مما اعتبر فيه شيء واحد فكانت الثانية بهذا الاعتبار مركبة بالنسبة
الى الاولى لان الثانية اكثر اجزاء منها فكانت الاولى بالنسبة الى الثانية بسيطة
لانها اقل اجزاء من الثانية وقد علمت ان البسائط اربعة كما يطلق على ما لا جزء له
يطلق على ما هو اقل اجزاء من غيره فهذا الاعتبار سميت الاولى بسيطة والثانية
مركبة قوله والباقية من الفاظ الاستفهام وهي غير الهمزة وهل فان لواحد
الاستفهام اسماء وهي ما تجيء منها شيئان الهمزة هل وما على اسماء
الحروف ادخل في الاستفهام من غيرها والهمزة اعرق فيه من هل قوله وتختلف
من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر يعني ان ما يطلب بالهمزة وهل
من الفاظ الاستفهام وان تساوتا في اقتضائهما في طلب التصور فقط لكن منها
تفاوتا من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء غير ما يطلب بالآخر مثلا ما

سنبين ذلك فيطلب بما شرح الاسم بقيد معناه لغة كما اذا سمعت لفظا
ولم تفهم معناه فانك تقول ما هو وتريد ان يفسر لك ما هو المراد من
قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم يقيد انه المطلوب هنا هو شرح هل الاسم
فيقال وان لم يكن موجودا فيجاب بما يراد لفظ مرادف للموضوع
عند السامع سواء كان ذلك لعدم وجوده مطلقا كما اذا قيل ما الغنقاء
فيقال طائر وما العنقاء فيقال الذي حكي ان محمدا ﷺ في زمن
ما هو اصله ان الغنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن
الحكماء الرسل تاتي الى اطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتذهب بهم نحو الجبل
فتشكوا ذلك الى نبيهم عم فدعى عليها فاهلكها الله وتقطع نسلها
فصيت عنقاء مغرب لذلك قوله او ماهية المسمى اي ويطلب بما
ماهية الحي والماهية منسوبة الى ما والماهيه مقلوبة الهمزة
هاء والاصل الماهيه او تقول انها منسوبة الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين
كلمة واحدة قوله هو بما هو اله من التغايرين اعني هو الاغلب تابعا للفظي
لهو الاول كما اذا علمت مثلا ان الملك شيء موجود في نفسه فتقول ما هو
فيريد ان يفسر لك على التفصيل مجموع اجزاء الرأسة من الجنس والفصل
قوله في الترتيب اي ترتيبا يطلب قوله ان يطلب اولا شرح الاسم يعني ما
الاولي التي هي ما، الشارحة قوله ثم وجود الموضوع في نفسه يعني ثم يطلب ثانيا
بهل البسيطة وجود الموضوع في حد ذاته اولا وجوده قوله ثم ماهيته وحقيقته
اي ثم يطلب ثالثا بما الثانية وهي ما الحقيقة ماهية ذلك الموجود المسؤول
عنه بهل البسيطة ثم يسأل رابعا بهل المركبة عن وجود حقيقة موجود آخر
او عن وجود حقيقة شيء آخر له في الخارج وهي التي يتعذر بها هل

هل البسيطة والمركبة وما الحقيقية وهي الثانية لا يتقدم عليها هل البسيطة وانما
يتقدم على هل المركبة لان السؤال عن حصة الشيء الموجود في نفسه يتقدم
على السؤال عن وجود حصصه لموجود آخر وعن وجود حصة شيء آخر له
وحاصله ان يطلب بما شرح الاسم ثم بهل وجود موضوعه بما حقيقة ثم بهل
وجود شيء له وفي هذا الكلام وهي ان يقال هل بان ما بين وما بين
هلين وبذلك يعلم ذلك قوله انص وهي هل البسيطة في التركيب
بينهما قوله من الاسم بالجملة اي من اللفظ اجمالا قوله بالتفصيل اي تفصيلا
غير قليل اي بينهما فرق جلي وذلك لان الحد على المحدود
حتى يلزم من تصور الشيء بتفصيله تصور الشيء اجمالا والحد متصور
تفصيلا والاجمال غير التفصيل ولان قابل الحد مجموع متصور اذا المحدود
متصور اجمالا قوله وقف على الشيء الذي دل عليه يعني وقوفا
اجماليا لا تفصيليا قوله ومن فلا يقف عليه وقوفا تفصيليا بان
يدرك جميع ذاتياته قوله المرتاض بصناعة المنطق اي العالم بها المتقن
لها الذي خاض فيه وراض وروض قوله فالموجود ان لها حقيقة
وهو ماب يعني ان الموجود له ماهية مركبة من الذاتيات ماخوذة
باعتبار التحقق والوجود وهي حصة ذلك الموجود وصورة حاصلة
في العقل من اللفظ الدال عليه سواء كانت من الذاتيات او من سوءها
كانت بحيث الوجود اولا وهو موضوع والمدروس بان ترسم في العقل
من اسمائها صورة موضوعاتها لكن لا تحقق لها لتكون حقايق انتهى
كذا نقل عن الشارح رح في تحقيق هذا المحل قوله لها حقائق وهو موضوعات
يعني ما كان للموجود موضوعات وحقايق كان لها احكام يجب ان تعلم

وبحسب الحقيقة فيكون لها حد وهي اسمية وحدي وصفية وأما المحدود فغلبي
لها الا المقومات يعني انه لما لم يكن للحدود ذات الا المقومات لم يكن لها حد
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات موقوف على العلم بوجود الذات فلو
يتوقف عليها في انشاء التعاليم يعني كل علم من العلوم فلو صارت تلك الحدود
بعينها حدود الحقيقة مثال ذلك ان تعريف المثلث مثلا قبل وجوده
في الاذهان هو الشكل المحاط بثلاثة اضلاع يعرف اسمي وبعد الوجود
في الاذهان هو بعينه يعرف حقيقي فيفيد تشخصه وتعينه يعني
سواء كان الشخص تشخصا شخصيا او نوعيا وصف العارض بالشخص
بكسر الخاء المهملة هو العارض على شيء عارض شخصي نحو زيد فانه موضوع
لذات باعتبار تشخصاتها وعارض غير شخصي كالكتابة فانها عارضة لحقيقة
الانسان لكونها غير متشخصة هو نوعا من الذاتي اي شخص في الذات بحيث
ما يدخل ان اخذ من اول العلم في الذات لكن لا يدخل مثلا اسمه او صفته
فيجاب بزيد ونحوه من الاوصاف المفيدة لتعينه وتشخصه كقولك الطويل
الذي من صفته كذا وكذا او نجار او اسي مكرا ونحو ذلك قوله وجوابه
ونحوه نحو انسان او فرس او طعام وغير ذلك قوله ويدخل فيه اي فيما
ذكره الكاتبي او المعنى ما ذكره الكاتبي ما يشابه ما ذكره المصنف في ما هو
او من الوصف اي او بسواء عما عن الوصف قوله الكرم ونحوه نحو الفاضل
والشجاع والسخي وغيرها قوله وعن عن الجنس الراجع بالجنس هنا الكرم
هو النوع قوله وقد تقرأ اي وقد ذكره الكاتبي في باب في من نظر اذ لو لم يحمل
في في ما يطلب منه شرح الاسم قوله والصحيح في جواب من جبريل ملك
حصول العلم بنقل كلام الكاتبي الاعتراض عليه وتضعيف مذهبه

مذهبه وحاصل المنافاة في المثال بانه لا يكفي في جواب من جبريل ان يقال ملك
حتى يكون السؤال عن الجنس اعني النوع كما مر بل لا بد من ذكر اوصاف له تفيد
تشخصه وتعينه فلا يكون من جاء يسأل عن الجنس بل انما يسأل عن العارض
المشخص قوله وهو ما اضيف اليه اي وذلك الامر قد يكون هو النسبة وقد يكون
اخص منها سواء كان ذاتيا نوعيا نحو ضاحك اي شيء هو واي جسم هو واي
حيوان هو وبحسب ما يجاب قوله وقد يشترك في الوقعية اي في الواقع كما تقدم
وهو كون كل منها فردا وجزئيا قوله تعالى اليكم يأتي بعرشها اي اي الانسي ام
الجني وهما متشاركان في كون كل منها يصح ان يكون اتيانه قوله اي كم اية اتيانه
فكم اسم استفهام في موضع نصب بآتيتهم واية بالنصب على الحال المستفهم
من الفعل بفعل سعد يعني اتيانهم فانه لو جيء بمن بدل كم السني بالعقل
قوله فكم هنا للسؤال عن العدد يعني ان السؤال عما يأتي على اصل كون كم
عند ذلك يا جريس وخالد حزعا قد جلست على غاري في دوي بنصب
عند اي حزن في اي عدد من الاعداد او من الجلوس عند ذلك قد جلست غاري
اي ذلك كيف ذا او في عدد ما فاجزع عن عدده قوله يكفيه في الكمال فانظر
قيل كيف زيد نحو اصحيح ام سقيم قوله وبأي عن المكان اذ اصل اين زيد
في اية في الدار او في المسجد قوله وعتى عن الزمان اي ماضيا كان او في فاذا
قيل متى جئت ومتى تجيء فنحو امس ويوم الجمعة او يوم الخميس قوله وبأيان
عن المستقبل قيل اصله اي اوان فحذفت الهمزة من اوان واجريت الياء بين
مدي فصار اي وان فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء قوله في موضع التفخيم
اي حيث يكون هناك استبعاد بعض الجملة التي دخلها ايان وتستعمل ايضا قوله
يسأل ايان يوم القيامة فانه سأل عن امر مستبعد لوقوعه الساعة

قوله تعالى يسألون ايان يوم الدين فاهذا سؤال استهزاء وليستعاذ ان يقال في جوابه
يوم هم على النار يفتنون قوله فانتم لها واردون اي كيف شئتم فادخلوا ان شئتم
لقوله قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم قوله ولم يجئ ان زيدا يجيء كيف هو اي لم يجئ اني
يجيء كيف حتى يغير ان يليها الفعل حتى اذا لم يسمع اني زيد يجيء كيف هو ام سقيم صحيح
قوله الاتى كل يوم اي الاتى في غير او ان اذا كان يجد عند ها فاكهة الشتاء
في الصيف وبالعكس وليس المراد به الانكار حقيقة وانما يراد به ما اراد من قولهم
ما اي وجه رئيت مالكا وليس المراد كيف انكر هذا بدليل قوله تعالى بعده
قال هو من عند الله قوله بان المضيان يجيء مع كيف ومع اني قوله ويحتمل ان
يكون معناه اي مجيء اتى اي مع دليل آخر على ان اتى يجيء بمعنى اين وانما تقول
بقوله يحتمل ان يكون مستدركا الى آخره قوله في غير الاستفهام يعني على سبيل المجاز وذلك
حيث لم يكن حملها على حقيقة الاستفهام فحينئذ فهم منها معنى آخر يناسب المقام بحسب
قرائن الاحوال قوله مما يناسب المقام صفة مخصصة لغير الاستفهام الذي يجوز ان يراد به
اليه والانكار لان الاستفهام اعم قوله كم دعوتك فاذ ليس معناه كم مرة دعوتك فيقال
لم ات دعوته بل المراد الاستبطاء وهو انه كثر مني ان اجابة دعوتك فتاخرت وهو
شكاية من البطء ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله
قوله وانما يحتاج اذا لم يقع الاستفهام العامل فيه يعني ان الاستفهام قد ليس مجيء
بابه بل هو مجاز عن التعجب قوله فاين تذهبون الخ اشار بهذا التنبيه على صلة تم بقوله
الثالثة الجارة اين تذهب مثلث حالهم بحالة في تركهم الحق وعدولهم عنه الى
الباطل قوله اذا علم المخاطب ذلك اي اذا علم المسمى تاديبك اياه فانه ظاهر
ان ليس غرضك ان تفيد المخاطب انك ادبت فلانا وانما الغرض ان يتصور
المعنى ويتذكره حاكما بلزوم شرع تاديبك فحاصل الوعيد والزجر عنها وانما

واما اذا لم يعلم المخ فلك التاديب قوله وعيدا قوله حال المخاطب الاقرار قوله
بما يقرر ذلك لمن جاك تختشي وقد قال الفرزدق اجئتني وقد قال الفرزدق اجئتني التحقق والتثبت
هذا المخاطب اي انك حمل المتكلم المخاطب على الاقرار به قوله وانت ضربت
في تقرير الفاعل يعني اذا اردت ان تقرر المخاطب هو مخاطبك دون غيره وقد جعل
الكاشي قوله تعالى ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم مما هو لتقرير الفاعل
ولو قال هم في الجواب بل فعله كبيرهم هذا ولو كان هذا التقرير الفعل
لكان حق الجواب فعلتا ولم افعل وانظر فيه المعنى بما هو مذكور في الايضاح
قوله والانكار مثل كيف تؤتى اياك اي كيف يجوز ذلك قوله لان ذلك
اي كالتقرير في ايلاء المنكر الهمزة مثله ايلاء المقرر به الهمزة يعني في الانكار
نحو اضربت زيدا وقوله لان ذلك حال من الانكار اي حال كونه
مثل التقرير في ايلاء المنكر الهمزة نحو اغير الله تدعون يعني بعد قوله تعالى ان
ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اي اخروني ان تدعوا غير الله او اتتكم الساعة
الله او اتتكم الساعة ثم قال على سبيل الانكار اغير الله تدعون يعني انخصص
الله بالدعوة فتغلق الاصنام محرفة وجوه تدعون ويجوز ان يتعلق
بالاستجابة قوله اغير الله تدعون قوله والمتروك مما عطف المستفهم هو السيف
الى مستاخر وهو فرع من ارض العرب تدنو من الريف كذا في الصحاح
قوله وكما لفاعل في قوله تعالى ام يقولون بمحمد بريك اي ينكر كونه قاعدة
فان المنكر ان يكون هو الفاعل لا نفس الفعل قوله والمفعول في قوله تعالى
اغير الله اتخذ ولما قال المنكر اتخاذ الولي قوله لكن يجيء في هذه
التفاصيل يعني كونها انكارا للفعل او الفاعل او المفعول او غيرها من المتعلقات
والحال وغير ذلك مما مر في التقرير قوله نفى له اي نفى للنفي فيصير

ابتداء وحاصل ان المنكر في الآية ما دخلت النفي وهو ليس بمتكبر في عبده والانكار في
جزء النفي فاذا دخل على الاثبات صيره منفيا واذا دخل على النفي كما في
هذه الآية صيره مثبتا الا اذا استثنى عن فلم ليس الله بكاف عبده سلبه
بتصيير انه كاف عبده وهو المراد قوله وهذا المعنى ان اكون في النفي اثباتا وهو
لا يأبى النفي بمعنى مراده التقرير بالنفي بمعنى تحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي
او على الاقرار بالنفي فقد قال ان الهمزة هنا للانكار وقد قال انها للتقرير
وكلاهما جائز وهكذا قوله الم نشرح لك صدرك ووضعنا والم نحدث
بينهما وجه الشبه ذلك قوله ان يجعل الهمزة قرينة التقرير ولك ان تجعلها
الانكار بالمعنى الذي ذكرناه قوله بل ما يدخله المخاطب وهو اعم من ان يكون
والنفي او قوله بما يدخله عيسى وهو عدم القول بذلك القول
وكلاهما له اي للانكار الفعل قوله اختار انها اي الهمزة صورة الانكار التي يليها دخلا
الفعل الهمزة قوله صورة اخرى بقيد يدل على انكار نفس الفعل بقرينة حالية
من ايلاء المنكر الهمزة قوله فان الانكر قد يتوجه الى قيد نفسه او اصله اذا كان ايلاء
من محل يتوجه به بيانه ان المخاطب ادعى انحصار الضرب فيما وقد ادعى ذلك
ادعى ان من لوازم ذلك الضرب لون محل احر ثم اذا انكر انه يكون
محل احر فاما دخل همزة الانكار على احر الحقين اي واد خال ام على الآخر
فقد انكر ما لازم ذلك الضرب وانكار اللازم مستلزم لانكار الملزوم
بالضرورة قوله والانكار اما للنفي بحق اي والانكار الذي يتوجه الى قيد من القيود
قسمان اما للنفي بحق الى آخره فان العصيان واقع لكنه منكر اي فكان
حقه ان يكون العصيان اي لم عصيته قوله بحق انتفى ربك اي لا سفي ان
يكون العصيان اي لم نعصه قوله اقاصمكم ربكم بالبنيان هذا خطاب

ن لمن قال الملائكة بيانات اسراى لم يكن اسرتعالى حصكم بافضل الاوقات
وهم البشر واخذ انفسه اد وهم وهي البيانات هذا اخلاق ما عليه عادتهم
قال العبيد اذن شرف بالاضافي والنسبي والسادة بالاضافي والنسبي
قوله لا يكون هذا الالزام اي لا يكون كما يجب لطائفة الانبياء اكرام الله
الهداية وقبولها فانه لا يحتاج على ذلك الا اسر قوله من هذا استحضار ذلك اذا
مع انك تعرفه بعيد ان تستحضر صيد المستهام في مقام التحقير وذلك
كما ان حضور المشوق عند معلوم بالتكلم والمخاطب يعلم ان ذلك كان قبل
هذا شخص مسخر وما هذا كان قبل هذا شيء حقير وكان يوضع شيئا
آخر على المشاهد المعلوم ومثال في ذلك فسوف ان التحقير بالمشاهد اذ
لم يرض بما يعلم من حاله وطلب على امر اراد ان يتصور كمنه فقال
من فرعون اي هل تعرفون الخ قوله وهذا اي لاجل ان التهويل قوله لا يجوز
على حضور المستهام وهو ظاهر وذلك ان المستهام من اسم تحيل
ان يكون عالما بانه لا عالم الغيب والشهادة يعلم ما في البر والبحر
وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس
يابس الا في كتاب مبين فمن هو بهذا الصفات كيف يتصور ان يكون المستهام
متمنيا على حضوره بل يطلب لم يقع بناسبا لمقام فيحمل عليه واراد
هنا هو المستهام لكن اهم اي كيف يذكرون ويتقصون ان يقولون
عاد وعاده قوله من الاعادة الخ قوله ومن اي من انواع التقلب الى اصناف
الاصوليون في ان صيغة الامر هي كانت ايجابا او ندبا او اباحة معتبرة
بالالزام ثم قوله موضوع عند اهل الوجوب فقط واستعمالها في غيره
مجاز وقيل للندب فقط واستعمالها في غيره مجاز وقيل للقدر

المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
اشتراكا لفظيا بين الوجوب والندب وقيل بالوقف اي ما يدرا هل هي
موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب او هي مشتركة
لفظي بين الوجوب والندب وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل القدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن في الفعل
والامر على انها حقيقة في الوجوب قوله طلب فعل جنس شامل للنهي والدعاء
وغيرهما وقوله غير كف احتراز عن النهي فانه وان كان طلب فعل
لكن ذلك الفعل هو الكف عن فعل آخر هو المطلوب وقوله على جهة الاستعلاء
اي على طريق طلب العلو سواء كان الطالب عاليا حقيقة او آخر احتراز عن
الدعاء والالتماس قيل فيه نظر لخروج بعض افراد المحدود عند نحو الكف اي
كف مع اذا مر بالاتفاق وعلى هذا لا يلزم زيادة لفظ آخر في التعريف حتى
يصح الحد وهو قولنا غير كف عن فعل آخر فتدخل مع في غير نحو الكف لم
يطلب به الكف عن فعل آخر غير مع بل المطلوب بنفس الكف الذي هو
فعل الشخص قوله في جنس الموضوع له اي اختلف في جنس الامر
وصيغته قوله والامر بها اي بالك الجنس قوله والم تكن الدلائل مفيدة
للقطع بنفي بعض ما عدا وقوع دلائل كل فرد قوله من المقترنة باللام
وغيرها اي وغير المقترنة باللام سواء كانت افعالا او اسماء فالمراد
بصيغة الامر ما دل على طلب فعل غير كف استعلائي سواء كان اسما او فعلا
في هذا الشارع الى اتمام صيغ الامر الثلاثة الاولى المقترنة باللام الحادثة
والمختص بما ليس للفاعل المخاطب وانه ما يصح ان يطلب بها الفعل من
الفاعل المخاطب بحرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب الفعل

لو هو عند النحاة من اسماء الافعال والاولى تعليله باستعمالها في حقيقة الامر اعني
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سواء استعمل في حقيقة الامر او غيره حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم وامر
الثالث فلا كما اسلم يسوغ امر غيابي من البابين كذا في الشرح قوله
سواء كان عالما بانه امر او اي سواء كان مع ذلك الاستعلاء
جهة على المطلوب منه او قوله او في الطلب استعلاء يعني
لم يتوقف على وجود قرينة وما عدا هذا المعنى كالدعاء والالتماس
والندب يتوقف ضم معناه على قرينة قالية او حالية ولا شك
ان المعنى الذي لا يتوقف فهمه من اللفظ عند سماعه على قرينة يكون هو
الموضوع له بالفرض والكون استعماله في حقيقة بخلاف ما يتوقف
فهمه على القرينة فان استعماله فيه يكون مجازا قوله اي غير طلب الفعل
استعلاء يعني بحسب قرائن الاحوال وذلك بان لا يكون طلب الفعل اصلا
او يكون الطلب لكن لا على سبيل الاستعلاء كالاباحة فهي تساوي الطرفين من الفعل
والترك وذلك حيث استعمل الصيغ في مقام الاذن نحو جالس
الحسن وابن سيرين لمن يستأذن في الجلوس بلباقة وتأن
حاله قوله والتهديد اي التخويف وذلك ان استعملت في مقام علم
الراضي بالمأمور به قوله لانه اي لان التهديد اي التخويف مضحوب بالتحقير
والتهديد بالتخويف مطلقا فيكون اعم من الانذار لانه تخويف مقيد
والمقيد اخص من المطلق قوله والتحقير يعني وقد يكون صيغة الامر
للتحقير وذلك ان استعملت في مقام اظهار تحقير من امر كيس
في وسعه قوله لكونه محالا يعني من جهة ان ذلك خارج عن وسعهم

متعلق

وطاقتهم فاتيا فيهم بما اقدره ثم علمه عال قوله والظرف اعني قوله من مثله
بقانوا وعلى هذا يكون من مثله ظرفا لغو اكون عاملا مذكورا او يكون في
ضمير قوله والضمير لعبدنا اي محمد ع م والمعنى فان كنتم في شك من القرآن
فاتوا انتم ايها الشخص مثل محمد في كونه اميا لم يارس الكتب ولم يخالط الاخبار والى
هذا اشار الله تعالى بقوله او صف لسورة الخ عطف عليه قوله او متعلق بقانوا
يعني ان قوله من مثله وهو المراد بالظرف مجازا يحتمل امرين آخرهما ان يكون
متعلقا بقانوا وقدم بيانه والآخر ان يكون صفة لسورة في قوله فاتوا
بسورة وعلى هذا يحتمل الضمير المجرور في مثله امرين احدهما ان يكون مما نزلنا او
يكون لعبدنا ومحمد ع م والمعنى له على الاول فاتوا بسورة موصوفة بكونها من
مثل ما نزلنا وهو القرآن ويكون المراد بالسورة طائفة من الكلام المخصوص
عليا بها وعلى الله فاتوا بسورة اي بشخص موصوف بكونه من مثل عبدنا اي
محمد ع م وعلى هذا يكون الظرف مستقرا مستعملا لغير السورة قوله لم لا يجوز عليا الاول
اي على احد امرين كون الظرف متعلقا بقانوا يعني لم جوز ع في الضمير على التقدير
الله وهو كون الظرف صفة لسورة ان يكون مما نزلنا وان يكون لعبدنا وهذا جار ايضا ان يكون مما نزلنا
خصصتموه على التقدير الاول بعبدنا وهذا جار ايضا ان يكون مما نزلنا
قوله ولنا لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن يعني انه لو جعل الضمير للقرآن مع
كون الظرف متعلقا بقانوا لم يكن الكلام منتجا لنفي مثل القرآن بل منتجا
بوجود مثله الذي هو مرفوع عما نزلنا وعجزوا عند شهادة نحو الخطاب
قوله اذ التعجيز انما يكون عن الماتي به يعني ان المطلوب طلب اتيانهم من مثل
القرآن بسورة فيجوز ان يكون ذلك فيكون تعجيزهم باعتبار عدم قدرتهم من
الماتي به وهو سورة من مثل القرآن المفروض الثبوت قوله ابطل ما اذا

لوازم

اذا كان وصفا اي هذا الذي ذكرناه من لزوم ثبوت المثل للقرآن انما يكون على التقدير
الاول دون التقدير الثاني وهو ما اذا جعل الظرف صفة لسورة فانه لا يلزم ذلك
فان المجوز عنه هو الصورة الموصوفة فيمكن انها من مثل القرآن بسبب اتصافها بالوصف
وهو وجود مثل القرآن واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف
قوله فليكن التعجيز باعتبار انتفاء ما اتى منه هذا مستخرج على التقدير
الاول وهو كون الظرف متعلقا بقانوا والضمير لما نزلنا وهو الذي قلنا
لو جوزنا ذلك لزم ثبوت مثل القرآن لكونه حينئذ باعتبار ما اتى به قلنا
لا يجوز ان يكون التعجيز باعتبار انتفاء الماتي منه فلو لزم ثبوت مثل القرآن
وجوابه ما ذكره الشارح قوله ما سغ اي يجوز قوله والمستخبر وزد صيغة
الامر للاستخبار وذلك اذا استعملت صيغة في مقام كون الامر موجودا
الارادة الامر قوله والاهاذ اي وزد صيغة الامر للاهاذ ان استعملت في مقام
عدم الاعتداد بشان المامور عليه وجه كما في قولك للكريم اكرم اللئيم
يصلح للاستخبار ايضا والمثال الذي يكون نصا في الاهاذ قولك ذق انك انت
العزيز الكريم قوله لعدم قدرتهم على ذلك يعني والقدرة شرط في التكليف
فلا يكون الامر قرينة على ذلك قوله في الاستخبار يحصل لفعل ذكر في الشرح
ان قيد دلالة على سرعة يكونه تعالى اياهم قدرته وانهم مسخرون له
لامره قوله والتسوية اي وزد صيغة الامر للتسوية ان استعملت وخطئ
على ما يأتي فيما قدمه الشارح قوله توهم ابو الفضل محذوف اي توهم المخاطب ان
لا الاتيان بالفعل فانح الفاعل في الفعل مع عدم الحرج في الترك قوله
والتعجيز اي وزد صيغة الامر للتعجيز ان استعملت حسنة يمكن طلب الفعل
من المامور قوله وما الاصباح منك يا مثل اي ليس الصبح باقبل منك

ما يأتي فيما

فيجوز فاذن له

عندكم الناس هو مم نار اكما اواسيها ليلة والدعاء اي ويرد صيغة الامر
للدعاء انه استعملت لطلب الشئ ممن هو مثله على سبيل التضرع يدون الاستعلاء فانه لو
قلت افعل لمن يساويك مع الاستعلاء كان امرا لغة لا دعاء والظاهر من
الطلب تعين ان اداة الطلب على سبيل التضرع تجعل المطلوب اظهر في دلالته على عدم
استدعاء ذلك كالتراخي فانه يتوقف على قرائن الاحوال واداة العلو هو
الظاهر وغيره غير ظاهر محمل على الظاهر كالاستفهام يعني قياسا على
الاستفهام والتراخي في اقتضاء الفورية عند الامر بشئ يعني كالاصح على
بعد الامر بخلاف كالقيام وقيل امتثاله الى تغيير الامر الاول يعني الى الامر الثاني
دون الجمع بين الامرين اي لاينبادر الى الفهم الجمع بين الامر الاول والامر الثاني نظرا
واراده التراخي اي ودون اراده التراخي الامر الاول في قوله اي وضع التراخي
من الكلام فلو لم يكن الامر للفور ما ينبادر الى الفهم تغييره اذا امكن ان يقال انه الامر
طلب من المأمور ان يضطجع ثم يقوم بعد ذلك فان امكن ذلك فلا ينبادر
الى الفهم ان غير الامر الاول وفيه نظر اي فيما قال انه كما في نظر ما في الدليل
الاول قلت الامر هو طلب الفعل استعلاء وهو اعم من الفور والتراخي واداة الامر
للدوام على الخاص واما يفهم الفور اذا كان هناك قرينة تدل على الفور واما
في انه فانما ان التغيير ينبادر الى الفهم من غير قرينة تدل على الفور
ذكر ما في بيان النظر الاول قيل ينبادر التغيير الى الفهم يتوقف على كون الامر للفور
قلنا ثبت كونه للفور يلزم الدور وفيه نظر لم لا يجوز ان يكون الاستدلال
بالبرهان الآتي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء يعني ان لفظ النهي
موضوع لطلب الكف عن الفعل المنهي عنه على سبيل الاستعلاء او لطلب ترك على سبيل
الاستعلاء وهو كالامر في الاستعلاء اي كما ان الامر في الاستعلاء لا الفور شرط

في النهي وقد استعمل اي صيغة النهي في غير طلب الكف اي كف النفس
عن الفعل المنهي عنه على سبيل الاستعلاء ومعناه ذلك بالاشتقال باحد من اضداد
هذا مذهب بعض الاصوليين بان المطلوب بالنهي هو كف النفس عن الفعل
لان تكليف والتكليف لا يكون الا بالفعل او طلب الترك اي ترك الفعل
المنهي عنه كما هو مذهب البعض يعني مذهب ابي هاشم من ائمة المعتزلة
فانه قال ان النهي هو نفس ان لا تفعل والحاصل انهم اختلفوا في تفسير النهي
فقسم الاكثرون بطلب الكف عن الفعل ويدخل فيه نحو اكفف وكذا مع انه
ليس بنهي بل هو امر بالانتهاء ويجاب بان المراد طلب الكف وفعل آخر هو
مدلول النهي وقسم ابو هاشم ومن تابعه بطلب الترك واعترض عليه بان
الترك امر عدمي وهو غير مقدور للعبد فيكون التكليف به تكليفا بالمحال
واجيب بان المراد بالترك ايجاده وهو مقدور للعبد اذ له ان يقطع بالفعل
فلا يكون تكليفا بالمحال وعلى القولين قد تستعمل صيغة النهي في غير
معناه الموضوع له كالتهديد وذلك ان استعملت صيغة
في مقام عدم الرضا بالترك فانشئ امر وكذا ان يستخرج عليه طلب
ترك الاشتغال لكون خاصا وكالدعاء والالتماس يعني ان استعملت على
سبيل التضرع كقول المتضرع الى الله لا تكلني الى نفسي او استعملت في
حق المساوي الرتبة على سبيل التلطف او على سبيل الاستعلاء وعلى سبيل
التضرع والخضوع يجوز بتقدير الشرط في نحو زيدا ان يتصدق الناس
يعود الى هذه الاربعة هو الفاعل له وبتقدير الشرط معقول اي يجوز هذه
الاربعة بتقدير الشرط بعدها واذا اذا الجزاء عقيبها نحو ما وذلك لان ما
في الطلب والابهام غرض خارجي عنه حاصل عليه وان كان عينا بخلاف

الخبر فانه لايلزم ان يكون الغرض خارجا عند المحاصل عليا الكلام الخبري افادة
المخاطب مضمونه فقط فانه الخبر غرض ايضا وهو المسمى بالعلة الغائية وهي
مقدمة في الذهن على المعلول ومتأخرة عنه في الخارج وهذا معنى قولهم اول الفكر
آخر العمل فيكون ذكر المسبب قرينة مصححة ذكره في الشرط والسبب اذ المسبب
لايتصور بدون السبب وليس معنى الشرط والجزاء الا ذكر السبب والمسبب ولم
يجئ بعد هذه الاربعة مجموعها الا واو يكون ذلك الفعل علة غائية للطلب الاين
قوله ليس في ما الى قوله اي لانتفاء كل من هذه الافعال المخروجة علة غائية باعتبار
الامور الاربعة ومعلول لها بوجوه قوله على حصول اي حصول المطلوب قوله وهذا
معنى الشرط اي ليس معنى الشرط والجزاء الا ذكر السبب والمسبب قوله كون المطلوب
لزيك متلا اذا حلت لمخاطبك اين بيتك ازرك فقد ذكرت الطلب وهو
وزيك اين بيتك وذكرت بعده فعلا وهو ازرك يصلح توقف ذلك الفعل
على المطلوب وهو معرفة المبتدأ فيغلب على ظن المخاطب كون المطلوب وهو معرفة
البيت مقتضى الفعل وهو ذلك المذكور بعد الطلب وهو الزيارة مثلا فيح
تذكر ذلك الشئ يعني الذي يصلح توقف على المطلوب قوله بشارة الخ اي لك يعني
ان قولك انجح واما الغرض الى آخره اشارة الى جواب سؤال مقدر يرد هنا
وهو لم يذكر الغرض مع الاربعة المذكورة مع انه مما يجوز تقدير الشرط بعده
كقولك يعني ان زرته يزرك او تزره الى آخره قوله لم يعني ذلك الغرض
وليس شيئا آخر برأسه يعني ان الاستفهام متناول له فلو ذكر مع الاستفهام
لزم التكرار في فعل منفي يعني لاتزره قوله امتنع حمله على حقيقة الاستفهام يريد
انه انما يجوز ان يكون باعثا على الاستفهام لو كان التقدير اني اعلم انك لاتزرني فكان
عدم الزور حاصلا فلا يجوز طلبه فيتولد بوسيلة الحال الغرض الحاصل على

على المخاطب وطلبه منه وهذا في الحقيقة هو الانكار الذي يستفاد من ان يتنزل
وانكار النفي اثبات ولهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده كما ذكره الشارح
بقوله ان تتنزل نصب خبر في غير هذه المواضع يعني الاربعة التي نفي
والاستفهام والامر والنهي والتمني والترجي يدل عليه هذا اعتذار عن تقدير الشرط بعدها
يعني اذا جاز تقدير الشرط سابقا بعقوبة القرينة جاز تقديره باعانة
هذه الاشياء في فاسد هو الذي فالفاء في قولنا فاسد جواب شرط مقدر
اي ان اردت الى آخره والقرينة الدالة على الشرط هو الفاء والانكاب
اتجاذ وفي سواه اذ ليس كل ما فيه معنى الشرط حكمه حكم ذلك الشرط
ما ههنا المراد بها النهي الذي للانكار والنفي لاينبغي فيصير التركيب هكذا
فالنهي وان كان فيها معنى لاستفهم لكن ليس حكمها حكم لاينبغي بخلاف
اقترب زيد الى آخره يعني ان بحسب الاول بالفاء واذ ليحسن الثاني الا بالواو
مع ان النهي بمعنى لاستفهم فعلم بذلك انه لايلزم من كون الشئ بمعنى
شئ آخر ان يكون حكم حكم ذلك الآخر في جميع الوجوه وان قولنا فاسد
هو الذي جواب شرط مقدر كما ذكره الشارح لفظا او تقديرا نحو
يازيد ويوسفا عرض عن هذا اي يا يوسف وهو طلب الاقبال
اي معنى النداء طلب المتكلم اقبال المخاطب ان الاقبال حاصل يعني
محتمل توجه النداء هنا الى طلب الاقبال ان التقدير ان الاقبال حاصل
وانما يتوجه الى غير حاصل من الحث على الاسهام والاغراء على القائم ونحوه
الشكوى بعونة قرينة الحال وهو المتكلم والاختصاص وهو في
معنى مناداة الشخص نفسه على ان حال اي انا افعل حال كوني مختصا
بهذا الفعل دون غيري وقد يكون ذلك في معرض التعاظم نحو انا
مخلوه

انا اكرم الضيفانيا الرجل مختصا من بين الرجال ياكرام الضيف
نحو انا المكين ايها الرجال اي مختصا بالمكنة وغيرذلك وانما اعمل
النداء الى الاختصاص لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين سائر
مع عدم التباس ذي الاسناد لان غرضه وهذا من قبيل اطلاق اسم
الكل على الجزء والملزوم على اللازم اذ المنادى يلزمه التخصص فانما
يكون هذا الفعل اذا ذكر واو في غير المتكلم ونون بعده ياي ويجري
مجراه في النداء من حذفه والاتيان بعده بهاء التنبيه ووصفه بذي
اللزوم او نون يلحق مضاف منصوب او باسم معرف باللام نحو انا
معشر العرب نفعل كذا ونحو العرب تقول الناس وكل واحد من اي
والاسم المضاف الى ما هو من تمام ضمير المتكلم ولا يليت قبل حرف النداء
لا استكبر اهم استقل على النداء فيما يتوقف فيه معنى النداء لا حقيقة
ولا مجازا وقولك ايها الرجل تاكيد الاختصاص لان الاختصاص قد
وقع اولا بضمير المتكلم وقد قال بدل قولي وكالاختصاص وكتوكيد
الاختصاص لان الاختصاص قد وقع اولا بضمير المتكلم فلو قال بدل
قولي وكالاختصاص وكتوكيد الاختصاص كان اوفى كذا قالوا قوله
وقد يشبه ذلك يعني كالمندوبة ونحوها قوله بالجزء قد يقع موقع الفاء
يعني فيكون هذا من قبيل اخراج الكلام لا لمجرى مقتضى الظاهر اذ مقتضاه
ان يشتمل الجزء في مقام نفسه ولا يصار اليه الا لطلب نكتة فلا يرد كما
من انه يكون له عارضة بهذا العلم قوله بلفظ الماضي كما اذا قيل
لك في مقام الرجاء اعاذك الله من الشر وعصمك من الجزع ووفقك
للتفوه بالفاظ الافعال الماضية لتتفاءل بها بحيث ان مدلولاتها من الامور

الواقعة في الحوادث ان يخبر عنها بافعال ماضية بالوقوع قوله فيما يحتاج اليه
حاصلة يعني ان الطالب متى يلقى حرصه في طلب غاية الكمال انتقش في ضميره
صورة مطلوبه في حال تحصيل اليه ان مطلوبه حاصل فيحصل عنده كما في
يحتمل تقييد المسند بالشرط قوله اي نحو ان البليغ في مقام الدعاء
مبتدا ما فائدة رجحه اشار فائدة يحصل ان يكون قصد التفاؤل او اظهار
الحرص لامكان اجتماعهما معا على البليغ بما يجدي عند البليغ فانه
لعدم علمه بذلك يأتي بما عنده قوله او وقع ينتظر من وقع انتظر
فكان الخبر عن انشاء فعاد باخر صورة الامر المستفاد بالاستعلاء المتاخر
للتاديب قوله لحمل المخاطب على المحظ يعني البليغ حمل بالطف وجه يكون
لصاحبه اه يعني كان الطالب يذكر مطلوبه في صورة الاخبار وقوله
فيقول تاتيني عند امكان اي تاتي او تقول لاتاتني عند امكان لاتاتني
يكون احتراز المخاطب بان يصير كلام الطالب كاذبا حامدا
زعم يحصل الحظ يعني احوال الاسناد الى قوله وقد يقرر بيان ما
في هذه الابواب غير مختص بالخبر بل حكم الانشاء في ذلك حكم الخبر
فليعتبر الناظر في الانشاء قوله والمسند اليه اما محذوف او مذكور الى غير
ذلك يعني كون مقدما او مؤخرا ممنوعا او منكرا وكذا المسند اسما او فعلا
مطلقا او مقيدا بقيد او شرط او غيرها والمتعلقات اما مقدمة او متاخرة
مذكورة او محذوفة وكذا يتعلق ايضا اما بعض او بغير قصرا واجبارا
المناسبة في ذلك مثل ما مر كالتقييد بالشرط فان الشرط مجتمل الصدق
والكذب يجيء في الانشاء لا لكون الاصل فيه الاخبار بل لكون الاصل في
طارئ ما كان الفعل سابقا يحمل بعضه من غير احتياج الى شيء وكان الوصل

١٤٨

لا عما يعرض له بواسطة حرف العطف كالفصل اصلا بالنسبة اليه فلذا قدم
واما عدم الوصل على ترك العطف فبالنظر الى شيء آخر وهو ما كان بالفصل
ترك العطف والترك عدم والاعدام لا تعرف الا بالملكات فترتب الوصل
لكنه بمنزلة الملكة. وقد يقال قدم في صدر الباب لان العدم سابق على
الوجود في الحوادث في مقام التعرف وقدم الوصل لان العدم المضاف
ومعرفة العدم المضاف تعرف بملكاته قوله الوصل عطف بعض الجمل
على بعض بواحد حروف العطف فان سبب العطف يحمل الاتصال
قوله ترك عطفه عليه اي عدم عطف بعض الجمل على بعض فبين الفصل
والوصل تقابل العدم والملكة ومدارها على النسبة بين مفهومي الجملتين وهي
لا يخرج عن ثلاثة اقسام لانها اما ان يكون بين مفهوميهما اتحاد ان كان احدهما هو كل
الاخر او كاشفا عنه او ببانيه ان لم يكن بينهما ما يجمعهما من الجامع العقلي
او الوهمي او الخيالي او اتحاد وملابسة وهي المباينة بالخالة المتوسطة
ان كان بينهما ذلك ومدار الفصل على القسم الاول والثاني ومدار الوصل
على الثالث فالاولى ان يقول بين الجملتين اي فالنسبة بينهما لا يخرج اما ان يكون بينهما
الاتحاد بان وقعت في موضع المفرد فاكتسبت اعرابه او لم يكون بينهما محل من الاعراب
بان لم تقع موقع المفرد قوله حكم الاول الذي لها بقطع النظر عن كونها اعرابا
المعطوف عليها بسبب قوله عطف الثانية عليها اي على الجملة التي لها محل من الاعراب
وقصد التشريك بينهما في حكم الاعراب قوله كالمفرد اي كعطف المفرد على المفرد
فان بعض التشريك في الاعراب كبعض التشريك فيما يوجب الاعراب
من العامل كقولك مررت برجل خلقه حسن وجهه قبيح فانك اشركت بين
الجملتين في الاعراب وهو الجر لبعض التشريك في المعنى وكون كل واحدة

قوله

واحدة منهما صفة لرجل ويكون كل واحدة منهما في موقع المفرد الاعراب الكلي
الا للمفرد او لما هو في موقعه قوله بالواو ونحوه نحو الواو ونحو قوله حروف العطف الدالة
على الجمع والتشريك كالفاء وثم وحتى قوله جملة جامعة سيأتي بيان الجامع
بين الجملتين واعلم ان كما يترجح الجامع بين الجملتين يترجح ايضا بين
المفردين او المفردات نحو قولك الشمس والقمر والسماء والارض محدثة يترجح
قولك الشمس وارادة الارض ودون المحسوس والف باء يجان محدثة قولك
ويكتب ويشرب فان الجملة الثانية وهي يشرب جامع فاعلم عطف على الاولى
بقصد تشريكها في الاثر في حكم اعرابها وهو كونها خبرا للمبتدأ والجامع
بينهما اي اتحادهما في المسند اليه مع التناسب بين الكتابة والشرب يحصل
ويمنع الجهة الجامعة بينهما اي اتحادهما في المسند اليه مع تضاد المسندين
قوله نحو زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشرب يجب ان الصحيح عطف
يمنع على يكتب ويشرب على يعطي لعدم المناسبة بين المنع والكتابة والشرب
والاعطاء ولا يقدح في صحة العطف اتحاد هما في المسند اليه مع تباين المسندين
والجهة الجامعة بين الشرب والكتابة التأليف قوله وذكر حتى عند من يقول
المعنى لخصوص الواو ونحوها ثم اذا اريد هو العاطف الدال على الجمع حتى في
غيره نحو بل ولا ولكن وليس كذلك لان هذه الثلاثة لخصوص بالواو والواو
لكل من الفاء وثم وحتى وغيرها الجمع في العطف معنى اذا وجد كان العطف
مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جامعة تام نحو زيد
يكتب فيعطي اذا صدر منه الاعطاء بعد الكتابة بلا مهلة بخلاف الواو فانه ليس له الا
الجمع فقط قوله الجمع فقط يدل على جامع قوله على التشريك والجمعية
يعني زائدا على معنى التشريك والجمعية بخلاف الواو فانه ما لم يكن له الا التشريك

توقفت صحة العطف على جهة جامعة بين المعطوف والمعطوف عليه فان وجد
صح العطف والا فلا يصح قوله لا بد في الواو ولا بد في صحة العطف بالواو سواء
كان عطف مفرد على مفرد او جملة على جملة من جهة جامعة بين المعطوف عليه
والمعطوف قوله اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين وجارية الصبر لانه لا تعلق
لاحدهما بالآخر والذي شجعه على ذلك ما يحمل اليه من ان اكرم ابي الحسين
هو الذي ينيل جارية البخل قوله ويوصل الحبيب الى الحبيب لكن في شرح
ايضا ان المحبة التي سببا انعقادها الدراهم والدنانير فلما يتفقان بها عادتا
او يريح لها محل الذكر في الشعر قوله كما هو الظاهر من انه كلا من المعطوف عليه والمعطوف
يحمل وينيل الى مفرد اي عالم صبر النوى وكرم الحسين قوله باعتبار
وقوعه اي وقوع مدخوله في عالم الشعر هو في الصورتين اي في عطف الجملة
على الجملة او عطف المفرد على المفرد قوله بدليل البيت الثاني وهو قوله زعمت
هواك عفا الغداة كما عفى عنها طلول بالقريتين ورسوم فاعل زعمت ضمير
الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده
وعوض قوله ما زلت عم سنين الوداد ولم عذرت تفني على الف هواك تحوم
فصلت الثانية عنها بتمامه قوله فحكم حكم بتمامه ان كلا من
مقول قول المتافقين قوله على معنى عاطف بمعنى كالتعقيب والتراخي والتدريج
قوله بذلك العاطف بمعنى الذي هو غير الواو وكان العطف مقبولا قوله
التعقيب والمهلة اي اذا حضر التعقيب بالفاء او المهلة بثم مختصا في علم
النحو بمعلومية قبل هذا العلم فلا يحتاج الى عد ها هنا وذلك لانه عرف في
في علم النحو ان لغير الواو من حروف العطف معنى تخصوصا زائدا على مجرد الشركة
مستدعيا نسبة بخصوص بين الجملتين كالتعقيب والتراخي والاستدراك فكما

(تحسوه)

فكانت مواضع استعمالها معلومة قبل هذا العلم لانه اذا وجد بين الجملتين
معنى من تلك المعاني صح العطف بذلك الحرف المخصوص به وعلم هناك
موضع العطف وكذا فائدته معلومة وكذا وجه كونه مقبولا وهو هنا افادة
هذا العاطف معنى مخصوصا مستدعيا نسبة مخصوصة بين الجملتين فكان
العاطف بذلك العاطف مقبولا قوله وهذا اي افاده الواو وجود الشركة
فيما اذا كان للاولى محل من الاعراب هذا واما فيما لم يكن للاولى محل من الاعراب
فلانه لم يكن في قوة المفرد فلم يعلم موضع العطف بالواو وجود الشركة على
المتقدمة في علم النحو بل لا بد في معرفة من وجود العلم بتلك القواعد صح
ادنى بسه في هذا العلم على ما اشار اليه المصنف بقوله والا فان كان للاولى
الخ قوله حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل يعني ليس مراده
من حصرها في ذلك ان الامر كذلك بل التنبيه على صعوبة هذا الباب
وقد مر ملخصا على معنى عاطف غير الواو يعني وبكون العطف مع الواو وهو
فالفصل واجب اي فصل الثانية عن الاولى بترك عطفها عليها مطلقين
قوله لئلا يشاركه اي يشارك قوله يمح الله يستهزئ بهم قوله يمح فانه
على تقدير عطفه عليه في الاختصاص بالفرق المتقدم وهو داخل فيما
علم في بحث التقديم والتاخير من ان تقديم الفرائي على ما يتعلق به يفيد
اختصاص ذلك المتعلق بالفرائي قوله وليس كذلك اي وليس يستهزاء
الله يمح بهم مختصا بوقت حلولهم الى شياطينهم بان يستهزاء الله بهم وهو ان
خذلهم وحقرهم وما سولت لهم انفسهم مستمرا اياهم من حيث لا يشعرون و
مستمر في جميع احوالهم لا ينقطع البتة بحال سواء خلوا الى شياطينهم او لم
يخلوا معهم قوله فان قيل تقديم يعني فانه قيل اذا اخر فيه ما حق تقديمه

وبعد تسليم ان العامل فيها هو الجزاء لانسلم ان منشأ هذا التقديم يفيد الاختصاص
بل التقديم لمجرد اقتضاء الشرط التقديم كما استوفيناه ☜ اذا الشرطية ☜ في الظرفية
لمعنى ان الشرط يقتضي اذا دخلت اذا طلعت فرأت القرآن ومعناه ما قرأت القرآن
اذا طلعت سواء جعلت ذلك الاختصاص باعتبار مفهوم الشرط ام باعتبار
ان التقديم يفيد الاختصاص ☜ ولو سلم اي ولو سلم ان اذا شرطية لا ظرفية
☜ واذا قدم متعلق الفعل الخ جواب سؤال مقدر توجيهه ان يقال لا يلزم
من العطف على مقيد شيئ تقييد المعطوف بذلك الشيئ فاجاب بقوله اذا
قدم متعلق الفعل الخ يعني اذا كان القيد مقدما على المعطوف عليه نحو يوم
الجمعة ضربت زيدا فاني ابو لي الفهم في الخطابيات اختصاص الفعلين
به ☜ وان لم يكن للترتيب حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية نصرح بصورتين
فقدر بينهما بقولي وذلك بان لا يكون بينهما الخ ☜ اي بان يكون المجملتين كمال الانقطاع
اي بان لا يكون بينهما تعلق اصلا ☜ ابهام خلو الملق عليه عما به يتم فهم
او ابرك اسد ☜ او كمال الاتصال اي او كان بينهما كمال الاتصال بان يكون
الثانية بمنزلة الاولى ☜ او شبه احدهما اي او كان بينهما شبه كمال الاتصال
او شبه كمال الاتصال ☜ فلذلك معنى الفصل يعني في هذه الصورة الاربع
يعني اما في الصورة الاولى وهي ان يكون بين المجملتين كمال الانقطاع فلان العطف
بالواو يقتضي مناسبة بينهما والمفاسدة تنافي كمال الانقطاع واما في الثانية وهي
ان يكون بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه
مع ان العطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه واما في الثالثة
والرابعة وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر مما ذكرنا
في الاولى والثانية لان شبه الشيء احكم حكم ذلك الشيء ☜ اي وان لم

لم يكن بينهما كمال الانقطاع بل ابهام وكمال الاتصال وشبه احدهما وذلك
بان يكون بينهما حالة متوسطة او يكون بينهما كمال الانقطاع ولكن يكون في الفصل ابهام
الى خلاف المراد ☜ فالوصل متعين اي فالعطف بالواو متعين لوجود الداعي
الى الوصل من رفع الابهام واعطاء حكم الاول للثانية وغير ذلك وعدم ما يشبهه
المانع من الوصل حيث لم يكن بينهما احد الكمالين مع الابهام المذكور وما يشبهه
التوسط بين الكمالين اي بين كمال الاتصال ☜ فحكم الاخرين اي كمال
الانقطاع بلا ابهام والتوسط بين الكمالين حكم الاربعة اي كمال
الانفصال بلا ابهام وكمال الاتصال وشبه كمال الانقطاع وشبه كمال
الاتصال ☜ اما كمال الانقطاع بين الجملتين نحو لا مرئ يرجع الى نفس
الاسناد بان يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا
ومعنى والى مرئيه واشار المصنف الى الاول بقوله فلا حظ فيهما خبرا وانشاء
لفظا ومعنى الخ ☜ حبها يا مرساة يقال رسى الملاح السفينة اذا
القى المرساة في البحر لتقوم في مستقر كما في اقرب ☜ تراويها المراودة
المقاساة والمعالجة لان المراد والتضريح في تراويها قيل انه للسفينة وقيل
للمرساة وقيل للحرب وهو الظاهر ☜ فكم خفقا مرئ البيت الخ قوله
التخيير بجيبه الخ ☜ اي اي بين خرم الاعجام وخرم الاقدام والغرض تعليل
الامر بالارساء بالمراودة فلا يجوز خرم تراويها لئلا ينغلق المفتوح وهو تعليل
المراودة بالارساء كما في قوله ان سلمى يدخل الجنة ولم يقدر على ان يكون حالة
لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين انقطاع ان العطف مقدر فيه
وهذا مثال لكمال الانقطاع الخ ☜ هذا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان
البيت ليس مما نحن فيه لان الجملة الاولى وهي ارسى محكوم الاخرى انشائية معنى

القول وكلا هنا فيما لم يكن محل من الاعراب وقد اشار الى الجواب
بقوله فقط اي لا لفظا بان يكون احدهما خبرا لفظا ومعنى والآخر كذلك
لا لفظا لان انشاء معنى بقوله فصل رحمه الله عما قبله لانه وان كان خبرا
لفظا فهو انشاء معنى لانه ادعاء بتقدير ابن رحمه الله وما قبله خبر لفظا ومعنى
وان كان جميعا يعني جملة ما نحن فيه وجملة رحمه الله اجامع بينهما اي بين
الجملتين كما سبقت وهذا هو الذي يكون كمال الانقطاع فيه راجعا الى طرفي
الاسناد قد يصح العطف مثل زيد طويل وعمرو ما يعني فيما تعذر بان
لا يكون بين زيد وعمرو علاقة لا بالعراقة ولا بالعراقة وبين المسندين
خطاب ليس مناسبا بين النوم والطول فيكون بين الجملتين كمال الانقطاع
قد يصح عطف احديهما على الاخرى واما كمال الاتصال اي كمال الاتصال
بين الجملتين بكون لامور ثلاثة يذكرها بقوله فلكون الثانية مؤكدة لما
قبلها الخ او لكونها بدلا مما قبلها او لكونها بيانا لما قبلها الخ
من الحروف يعني الحروف الهجائية واولها الهمزة واخرها الياء اشار الى ان الكتاب
المتحدي به مركب من جنس هذه الحروف وعلى هذا يكون ذلك محلا من الاعراب
جملة مستقلة يعني مركبة من مبتدأ او خبر اي احد جزئيها محذوف اي هذا الم وذلك
مؤلف من هذه الحروف ولا محل للجملة من الاعراب قوله جملة ثانية يعني مثل الاولى
في الاستقلال وعدم المحلية من الاعراب فذلك مبتدأ والكتاب خبره قوله جملة
ثالثة يعني كالاولين في الاستقلال وعدم المحلية قوله والتوسل ببعده الخ يعني ذلك
لكون اسم الاشارة الى البعيد يدل على تعظيمه وبعد درجته فكانه في مرتبة
عالية اشار اليها لامر بعيد قوله الدال على الانحصار يعني بالذوق وتنزيل الكون
غير الموجود كالمعدوم حتى يصير معناه ذلك الكتاب هو الكتاب
الكامل وما عداه من الكتب السماوية في مقابلته ناقص قوله حاتم الجواد

الجواد الخ فحاتم مبتدأ والجواد خبره والمعنى لا جواد الا حاتم فكان من عداه من الاجواد
بالنسبة اليه ليس بجواد قوله قبل التامل يعني في هذه المبالغة جزافا قوله
بتثليث اول يعني لا تحقق لمفهوم قوله والمرفوع المستتر الخ اي انتج نحو
ذلك الكتاب قولك لا ريب فيه قوله فزيد اي فزيد في نحو هم النحو ذاهب
زيد نفسه فان زيد في نحو هم يتوهم ان اسناد المجيء الى زيد على سبيل
النحو زيد جاء نائبه او رسوله او عكره او كتابه او نحو ذلك ويجوز
ان يكون قوله لا ريب فيه حالا من كرة مثل بنيا في قولهم لله در يوما اتى بنيا وذلك
لانه دل ذلك الكتاب بسبب افادته التعظيم على انه لا ريب فيه لان عظمة
كل شيء يناسب ذلك الشيء فعظمة الكتاب اما ان يكون بانه يكون حقا
لا ريب فيه فيكون قوله لا ريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوي او تاكيدا
لفظيا عطف على قوله تاكيد معنوي اي القسم الثاني وهو الجملة الثانية
التي تنزل من الاولى منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى قوله او هو خبر
بعد خبر اي قوله هدى خبر بعد خبر اذا جعل خبر مبتدأ
محذوف كما قدره الشارح وحاصل ما قبله وهو ذلك الكتاب لا ريب فيه اذا جعل
في المعنى وهو ما قبله بمنزلة التاكيد اللفظي حيث كان قيد ذلك الكتاب لا ريب
فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه وهدى هدى للمتقين ان نفيه هداية مخصوصة
بالمتقين لا يكتنه كنهها هذا واما لم يذكر الصفة لان الجملة الواقعة صفة
لجملة اخرى لان الموصوف لا يكون الا ذاتا وما وقع موصوفا في الجملة تنسب
بذات بل بنسبة ولهذا لم يقع ايضا محكوما عليه قوله اي القسمين الصالحين لان
التوجيه تنبيه على ان تعميمهم متقين مجاز باعتبار ما يؤول اليه على حد قوله
اني اراني اعصر خمرا او قوله لا يكون الا لاحد الامرين قوله فان معناه

اي مفيد مدرك للمخاطبين قوله من الابهام والتفخيم اي التفخيم الناشي من الابهام بالموصوف الناشي من التنكير اذ التنكير قد يكون للتفخيم كما يكون للتحقير كقوله لرجاب عن كل اوب شينه وليس في مطالب الترغيب حاجب قوله حيث كان اي ذلك الكتاب ان الكتب السماوية تفيد المقصود منها هو الهداية قوله لانها اي اه يعني ان الهداية اي المقصود من انزال الكتب السماوية فما هو اكثر هداية فهو بذلك اجدر وان كمال حال القرآن بحسب كمال هدايته فكل ما دل على كمال حاله دل على كمال هدايته بالفرورة قوله وذلك زيد الكرماء اه يعني في دفع توهم ان مع التجوز والغلط واتحاد مفيد التاكيد والموكد فتكون هذه للمخاطبين بمنزلة التاكيد اللفظي كما ان قولك زيد ما زيد فيه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله لكونه مقررا اي لكون هذه للمخاطبين مقررا وجاحدا لقولك ذلك الكتاب كما ان زيدا الكريم مقرر لذلك مع اتفاقهما اي اتفاق لفظي ذلك الكتاب وهذه للمخاطبين اتفاقهما في المعنى قوله مع انه لا ريب فيه يعني وان كان مقررا لذلك الكتاب لكونه محتملا لمعنى وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفي الريب عنه فيكون من باب التاكيد المعنوي قوله او يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى اي بدل البعض من الكل وبمنزلة بدل الاشتمال من مشتمل فلا بد من رابط بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال لئلا يعطف الشيء على نفسه فيكون عاما في الاول وهو انه بمنزلة بدل البعض نحو قولك نفع زيد علمه فان العلم بعض من زيد قوله او كغير الوافيه كما في بدل الكل قوله واقيه بتمام المراد يعني كما في بدل البعض وبدل الاشتمال قوله غير واقيه بتمام المراد اي ستان المراد يعني ان التقرير في تمام المراد ولا شبهة ان غير الواقيه بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يتضمن شانه من الابدال ان يكون الكلام واقيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يتضمن شانه كذا في الشرح فحينئذ يكون مطلوبا بانه نفسه اي لمطلوبا لغرض خاص الاعتناء بشان الاول فوق الاعتناء بشان الثاني او كونه مطلوبا تشفيا او تعجيبا للطيفا وغير

وغير ذلك مما لا حاجة الى التنبيه عليه والاعتناء بشانه فيفيد المتكلم المخاطب بنظم الكلام الثاني ليظهر في مجموع القصدين البدي في الكلام الاول والثاني والمراد بالاعتنائين قوله فنزل الثاني من الاول اي فجعلت الجملة الثانية بالنسبة الى الجملة الاولى بمنزلة بدل البعض من الكل او بمنزلة بدل الاشتمال من مشتمل فلا بد ان يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال لئلا يعطف الشيء على نفسه فيكون عاما في الاول وهو انه بمنزلة بدل البعض نحو قولك نفع زيد علمه فان العلم بعض من زيد قوله مطلوبا بانه علة لقوله والمقام يقتضي اعتناء بشانه والمخاطب شاك في كون نفعه ثلاثة راجعة الى النفس وقوله وذريعة الى غيره اي وسببا الى غير النفس وهو الايمان قوله بالتفصيل اي بعد الاول اجمالا لا يدل عليها بالتفصيل قوله من غير احالة اي في تلك الدلالة على علم المخاطبين بذلك النوع المحاذرين فانهم اذا عاندوا وانكروا لم يتمشوا قوله فوز آذاي وذلك لان البعض المذكور لا يشمل الانعام وغيرها يعني ان المراد بما ذكر من الانعام والبنين والجنان وغيرها بعض ما يراد بما يتقون ويحمل فصل الله الموعود بتلك الاشياء على ما يتقون من الاجمال المحوج للسامع منهم ان يسال عما اعد لهم قوله واذ لكن في السر والجهر سلما اي ان لم تزحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر قوله اظهار الكراهة لما قامت به يعني نسبة اي المخاطب بخالف باطنه ظاهره قوله او بتادية اي فاديه هذا المراد الذي هو التسبه على كمال اظهار الكراهة لما قامت به قوله من التاكيد اي التاكيد المعنوي الحاصل من النون يعني من التاكيد المفيد تحقق فعل الرحل فاذا اغاندن عليه بالانذار فقد وكونها مطابقة اي جواب سوال مقدر وهو ان يقال لا يتحقق عندنا اغاندن

بالخطاب على طالب الكشف عن الآفة لانه موضع للنهي وأما اظهار كراهة المنهي عنه فلوازم
وبمقتضياته وبمقتضاه فذلك عليه يكون بالالتزام دون المطابقة اي وان لا يتيقن عندنا
يعني في كونه بدل اشتمال من قوله ارجل ولم يعتد ببدل الكل يعني لم يذكر المعنى
بدل الكل مع ان صاحب الكشاف جعل قوله تعالى اغا نحن مستهزؤن بدل الكل من
قوله انا معكم مستدرج على ذلك بان تحقق الاستهزاء فقد عظم الكفر وكان تقارم اي تقدم
على ان بدل الكل لا يتغير عن التاكيد الا ان لفظ غير لفظ متبوعه وانه اولى بالنسبة
دون متبوعه وهذا التحقيق في الجمل اي مجموع الامرين الذين يتغاير بهما بدل
الكل عن التاكيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي التي لم تقع موقع المفرد
فانها لا تزيد حتى يقصد به البدل دون البدل منه من الملابسة وهي الاتحاد في المسند اليه
ودلالة احدها على الآخر وان محل الاعراب يعني منصوبة المحل مفعول اول
كما مر في البيت الثاني ولان المراد التمثيل لا بد ان الجملة الثانية من الآي لكونها غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بقطع التقرير بكون الاولى محلا من الاعراب او نحو
في انشأتين يعني الآية والبيت يعني ان قول المص في الموضحين ان الواو في عيا صيغة
اسم التفضيل مدل على ان بناءه المراد به على الجملة الاولى غير وافية بتمام المراد
لان وضع اسم التفضيل للتشريك في اصل الفعل كما ان غير الوافية كما ذكرنا آنفا مر
في الجملة الاولى من حصول الاجمال وعدم دلالتها على تمام المراد بالمطابقة بدل لانها
عليه بالالتزام فكالغير الوافية بهذا الاعتبار او لكون الثانية بيانا لانها عطف
عيا من اردء اي القبيح الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى وذلك
بان تنزل الثانية من الاولى منزلة عطف البيان من متبوعه نحو فخفاها اي الاولى في ان
المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته قوله وسوس
اليه الشيطان قال يا آدم فقال الغرض وسوس تكون تفسيرا له وتبيينا لوسوس

من قال الوسوسة هو التكلم بكلام خفي يكرر ويشير الى شروع فيه نوع
خفاء فان الزيغ قال يا آدم الآية اي وان قال يا آدم يعني الزيغ في
ازالة الابهام قوله جعل اليه يعني قوله قال يا آدم الا تومئ ضمنا وبيانا لما في
يعني قوله فوسوس اليه الشيطان فظاهر ان ليس لفظ قال الا يعني ان يكون قوله قال
بقطع النظر عن قاعدة وهو الشيطان بيانا لوسوس حتى يكون من باب عطف البيان
للفعل بقطع النظر عن وسوس لانا اذا قطعنا النظر عن القاعدة لم يكن
قال بيانا وتوضيحا لوسوسة الوسوسة كلام خفي وقوله يا آدم ليس بيانا له في
نفس الامر بل ان قال الخ حقيقة او قدر يعطف الجملة الى تصلح بيان للاولى بتقديرها
على المتقدم لها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى ليسوءوا وجوهكم سوء العذاب يدخلوا المسجد
وفي سورة الرعد ويدرءون بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا لما قبله
وتغيير العذاب وحيث اثبت الواو وجعل الثاني يعني كان جنسا آخر باعتبار
زيادته على جنس العذاب زيادة ظاهرة وقد تقطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتغيير المفرد من مفرد نحو لعذاب يوم كبير اي اشد وجعكم جعل قوله
الى اسد رجعكم بيانا لقوله عذاب يوم كبير اي رجعكم الى الله هو قادر على
كل شيء فكان قادرا على اشد مما اردتم من عذابكم واما كونها كالمتضمنة معنى
اي عن الاولى هذا هو الموضع الثالث من المواضع الاربعة التي يجب فيها فصل
الجملة الثانية عن الاولى وذلك لان الموضع التي يجب فيها ترك العطف اربعة
انتفاء مناسبة بالاصالة وهما اذا كان بين الجملتين اصل اتحادهما في عدم الانفكاك
او كمال الاتصال والثاني بالشبه لهما وذلك حيث كان بين الجملتين شبه احدهما
عن شبه كمال الانقطاع او شبه كمال الاتصال وما ذكر عن الاولين شروع في
الاخيرين قوله موهما لعطوفا عليها غير ما في الذي لا يقصد العطف عليه

وذلك اذا وجد قبل الجملة السابقة جملة غير مستقلة على مانع من عطف الاولى عليها
لكن المقام احتياط يقتطع الثانية لئلا يتوهم السامع انه اراد عطفها على
المتبوع سطح وشبهه بفتح الثين المعجمة وتباء الموحدة اي مكان العطف فيتوهم
خلوه الخ قوله باعتبار المحل اي على مانع من العطف وذلك المانع شيوعها مع العطف
بخلوه المراد كما ان المختلفان انسا وخبرا والمتفقين التابين لا جامع بينهما يشمل
على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي برفعا على دفع بنصب قرينة
كذا في الشرح قوله ويسمى الفصل لذلك اي لكونه عطفا عليها موهما العطف
غير ها قطعا الموهم قوله لكن ترك العطف لئلا يتوهم السامع اذا لم يعطف
اراها اي اظنها على نظن تسلى لها صحيحا اذ لا مانع من العطف عليه اذ المضيع
قوله ان سلى نظني كذا وهذا اللفظ صحيح ومراد الشاعر الاخبار قطعا ولم يعد اراها
لئلا يتوهم السامع انه عطف على ابغي وقع بعيد اذ المعنى حينئذ ان سلى نظني اني
ابغي بابا بعيدا ونظني ايضا انني اقتحمها في الضلال وليس هذا مراده ان مراده اني
احكم فيما سلى بانها تهيم في الضلال حيث نزعم اني ابغي بعدها قوله ويحمل اي
هذا البيت الهمزية الاولى مبنى على سؤال مقدر وهو ما محل وقوع السؤال الذي
قبل الواو قوله واما كونها اي الثانية كالمتصلة فهذا هو الموضح الراجح من بين وجوه الفصل
الاربع المتقدمة قوله فتنزل منزلة يحمل تغيير اي فتنزل الاولى منزلة السؤال
او فتنزل الثانية منزلة الجواب وكلاهما صحيح قوله لكونها مشتملة عليه اي مشتملة لذلك
السؤال المقدر قوله ما يفيدها اي ما بين السؤال والجواب من الاتصال لان السؤال في
قوة الاتصال لان السؤال المضمن للجواب البتة قال السكاكي فتنزل ذلك السؤال
حاصل من الجملة الاولى منزلة الجملة المتضمنة لسؤال منزلة السؤال والسكاكي
ينزل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع قوله وتنزيله اي السؤال بالمجموع

قوله كانها اسائل هذا اضاف المصدر الى المفعول اي كانها اتكلم السائل عن
السؤال اذ يحمل على تقدير عدم ذكر الجواب ان يسئل عنه السامع فاعناه المتكلم
بذكر الجواب عن كلمة السؤال قوله اذ تحقير الهاي للسائل قوله وكان الحق الهذا
كالاعتراض على صاحب المتن حيث نظر الى قطع الثانية عن الاولى انما يكون على تقدير
تنبيه الاولى بالسؤال ثم تنزيلها منزلته مع ان كونه الاولى منشاء السؤال كان يجب
كون الثانية اي الجواب كالمتصلة بها قوله ويسمى الفصل لذلك استيناف اي تسميته
باسم سببه باعتبار ان سببه استيناف الثانية عن الاولى كما بتنائها على اعتبار سؤال
ينقطع بقدم المتكلم قبله كما يسمى الفصل لكونه عطف الثانية على الاولى موهما العطف
على غيرها عطفا على ما ذكر وان كان القطع موجودا في كل واحد منهما قوله تفرقا بين
استيناف اي تسمية النحو باسم ما يجاوره فلفظ الاستيناف على اصطلاحهم يطلق على معنيين
وهو اي الاستيناف يقع سؤال اريد به فصل الثانية او تفرقا قوله عليل مبتدأ
الخبر في اي انا عليل جواب سؤال محقق وهو قول القائل كيف انت وانت عليل
فيه وقوله سهر دائم الخ مبتدأ الخبر في اي سبب علته سهر دائم جواب سؤال
مقدر نشاء من جواب السؤال الاول اي من قولنا انا عليل كان ان يعاد وسأل
عن مطلق سبب علته من غير ان يقول هل سبب علتك لذا وكذا فصل قوله سهر
دائم الخ عما قبله لوقوعه موقع الجواب وهو محل ان اظهر حيث لم يعل وسهر دائم الخ
بقرينة العادة اي كالدليل لكون السؤال في البيت عن السبب المطلق دون
الخاص قوله لان يقال اي لان يسئل عن سبب الخاص بانه يتردد فيه فيقول
هل سبب علتك لذا وكذا حتى يلزم التأكيد في الجواب كما هو شان المتردد فيه
لصقع السهر الدائم والحزن اي فانه ذهل عما قبل فقال هل سبب مرضك السهر والحزن
لانهما ابعد اسباب المرض فعلم بذلك وبعدم التأكيد ان السؤال عن السبب المطلق

قوله السبب الخاص هذا الحكم اى الحكم في الجملة الاولى وكل موضع امكن فيه تقدير الخاص تقدير العام من غير عكس وتقدير الخاص اولى كذا قيل هذا النفي اماره بالسؤال اى فضل ان النفي اماره بالسؤال فالتاكيد دليل على ان السؤال عن سبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد كون الخاص حاضر الذهن قوله ولم يحتج الخ اى فعلم من قوله اذا كان طالبا فاردد احسن بقوله الحكم على تقدير ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء الذي يسبق اللسان لا على سبيل الوجوب واما الكذب في الآية فبتاكيد من ان والام

تاكيده

مع ان التردد يكفيه فاحد الاستعدادين كون نفوس الانبياء اماره بالسؤ وهذا التقرير يقتضي ان السؤال وهو الذي يكون السؤال عن سبب خاص للحكم يقتضي تاكيد الحكم الذي يكون في الجملة الثانية لان السؤال اذا كان طالبا لخصوص السبب لا ماهية يعلم ان السؤال جملة طلبية فيقتضي تاكيد حكمها قوله احسن اي احسن من تخييم ان تخييم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي تكلم سلام ما وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والحاصل ان فصل قوله قال سلام من قوله قالوا سلاما لكون الثانية اعني قال سلام جواب سؤال عن سبب ما وقع في الاولى قوله يعني جماعة عاذرا يعني ان العواذل جمع عاذل وهو فاعل اذا كان صفة لما يعقل وقد يجمع على فواعل وقد يجمع عاذلة يعني امراة عاذرا اذا اراد الرجال مثل قولهم صرفوا دون صرفن فانه العواذل جمع عاذل صفة جماعة الرجال او صفة امراة قوله كان قيل اصرفوا ام كذبوا فقيل صرفوا ولم يكذبوا لما ظهر الشكاية عن مجاوزات الحد الذي يجب ان يقف عنده المحب مما يعرف انه ليس من شيم المحبوب ولا من شيم المحب فقال صرفوا ولم يجعل وصرفوا قوله لها اي لا يستقيم وهو ان صدقوا ما ياتي قوله فحذف المفعول يعني المفعول الاول وهو الضمير قوله زيد حقيق بالاهانة اي بالاهانة الثابتة في المحافل المرضية والمحافل المجيدة قوله ومنه ما نحن فيه اي

صفحة

صفة اي ومن كلا شيئا ما يكون المسند اليه في الجملة الاسمية صفة والمسند نفي عند المحدث دون قوله والسؤال المقدر فيها اي فيما ياتي باعادة اسم ما استؤنف عنه وما يلتفت الى صفته قوله فاذا احتمل السؤال عن سبب عام كان قوله وهل هو حقيق بالاهانة سؤالا عن سبب خاص قوله ما بلغ من الاستئناف اي باعادة الاسم لكونه منظورا اليه بالسبب الحكم قوله فيما اذا كان السؤال المقدر عن سبب الحكم لا شمال له على بيان السبب ان ما في بيان السبب اذ هي الى القبول مما ليس كذلك قوله فالجواب يشتمل على بيان ذلك الحكم سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه او ضميرا له صفة او لم يكن مقصودا ولم يكن من البد في شيء قوله والسبب اي وان كان السؤال عن غير السبب فذاك مقتض لقولنا في بيان ما يلتفت اليه الشمال على البيان قوله وجه ان حق الاستئناف الذي صفة ما استؤنف عنه الحديث على الاستئناف المعاد فيه اسم ما استؤنف عنه الحديث كما في قوله تعالى وما ابرئ نفسي في الآية قوله والبيت المستشهد به من غير السبب قوله ووجه التفصي عنه مذكور في الشرح وهو قوله اذا ثبت لشيء حكم ثم قيل لم سيق له وما يدل على جواب ذلك ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا بهذا الحكم فهذا الجواب يكون ناظرا فيه باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وناظرا باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس بخارج هذا في سائر صور الاستئناف فليتامل قوله وقد يحذف صدر الاستئناف اي الجملة المستانف بتمامها قرينته قوله نحو يسبح له فيها اي في الغدو والآصال فيمن قراه يسبح مبنيا للمفعول قوله قيل يسبحه رجال بحذف صدر الاستئناف وهو يسبح للقرينة الدالة عليه وهو السؤال المقدر وامن قراه يسبح بكسر الباء فلا يكون مما نحن فيه لان فيه رجال مرفوع فاعل يسبح الظاهر قوله وعليه اي على حذف صدر الاستئناف قولهم نعم الرجل قوله على تقدير الفاعل ابهاما لانه لما قيل نعم الرجل او نعم رجلا كان الفاعل مبهما لكونه مرجوعا اذ هنا مفسرا او مميزا فاستدل على تقديره بانه مرجوع فقيل زيدا اي هو زيدا كذا بعض الشارحين وفيه تامل لان المرجوع الذهني معلوم

قوله

بين المخاطبين فلا يصح دلالة ابهامية الفاعل وانما جعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله
خبره فلا يكون من قبيل بحسبك وانما صح قيام شئ مقامه اي مقام الاسم الذي يدل عليه
قوله في الرجلين المذكورين فيختار وقوله ويشرف اي الفواد وتقوده وقوله وفي ذلك اي
او يجوز كون الضميرين يرجع قيام شئ مقام قوله اي هم نحن ثم حذف المبتدأ جميعا من غير
ان يقوم شئ مقامه وهذا على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ثم ترجع الى الابهام قوله
اي ابهام الفضل حاصل المراد كقول البلغاء لا وابيك ابنة فلان لو قيل لا ابيك ابنة فلان
بدون الواو كما على كلام الاوساط لم يوجد الدعاء بنفي التأبيد ويبقى الدعاء المخاطب
دعاء عليه قوله اي وتم ابي الامر كذلك قوله بقيت اكمال الانقطاع بقي فكما حققنا
الاعطف الثانية على الاولى لكون عطفت عليها الا ترى ان عطف الاولى انما يرجع هذا الكلام قوله
الى بقي سواء كان في هذه المادة او في غيرها نحو واصلحك الله وغير ذلك مضمون
قوله لا يقع الجملة الخبرية المنفية المحذوف منها الا تابت اعزنا لما لم يقف اي لم يرتد في عاد
عنه في هذا الكلام اي في قولهم لا وابيك ابنة فلان قوله التعليق حكاية مشغلا او يحكى ان
عارفا سئل الكاتبة عن شئ فقال الكاتبة في جوابه لا وابيك اصر امير المؤمنين فخرج عارف
عليه حلقه لانه راعى حسن الادب في عبارة باب التفاعل قوله ولم يدر اذ لو كان لزال
اي ولم يدر هذا الزاعم انه لو كان معطوفا بحذف لم يزل قوله وانه عطف عيا قوله
انه لو كان اي ولم يدر ايضا هذا الزاعم انه لو لم يقدر لم يزل قال المخاطب ابيداء
في جواب سئ الا لا وابيك فلا يدل للمحذوف انه معطوف عليه في اللفظ او التقدير والحاصل
انه التاريخ رد عيا هذا القائل بوجهين قوله وقد توهم بعضهم هو ابتاريخ المخلص اي قوله
خبرا اي لفظا ومعنى او لفظا فقط انشاء لذلك قوله مع تحقق جامع اي جهة جامعة عليها
قوله لانهما اي الجملتين اما ان تكونا خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين لفظا ومعنى قوله
فالجواب غائبة اقام يعني السنة المذكورة مع المتعقبين خبرا لفظا او معنى والمتعقبين

والمتعقبين انشائيين لفظا ومعنى فتكون غائبة قوله او ردد للقسمين الاولين يعني المتعقبين
خبري لفظا ومعنى والمتعقبين انشاء لفظا ومعنى قوله الا انها اي الخبرية بين المتعقبين في
اللفظ والمعنى مع جهة جامعة قوله في المثالين يعني قوله تح ان الابي رح نقيم والنجاء
جميع ويكمل الجملتين اسمية قوله بحذف الاول يعني قوله تح يحادون الله ورسوله الخ
الجملة الاولى فعلية والثانية اسمية فالجامع بينهما الاول انما هو في المسند وهو
وكون المسند اليه في احديهما محادة والاخرى محادة والمضاد في المسند
والمسند اليه لان الابي ضد النجاء والقيم ضد المجيء كلوا واشربوا قوله
ما هذه الجملة الثانية انما هو في المسند اليه مع الاكل والشرب والاسراف
المناسب يمكن تطبيقه على قسمين الخ بيانه ان يكون الجملتان مع كونهما انشائيتين مع
خبري بيان لفظا او يكون الاولى خبرية والثانية انشائية كقولك تح واذا خذنا الآية بعبارة
اخرى قيل على قسمين الخ مع في اللفظ او خبري والثانية انشاء وبالعكس الانشائيتين
معنى في اللفظ ان خبريتان فتامل قوله واعاد لفظ كان يعني جيب قوله ولم يعمل
وقوله فصلا عما قبله في الجملة قوله وكون تح يعني في الخارج مع اللفظ وكون الجزئين
يعني الانشاء قوله ان قوله بالتقدير اخبار لا مع الانشاء يعني التقدير خبر مع المعنى
اي بالتقدير واقتصر عليه قوله والجامع بينهما اتحادهما في المسند اليه والحكم وحدة
داظ تحت اخذ المبتدأ قوله بان من حقه يعني انه معمول والمعمول لا يبدأ به وحاصل
الجواب الخ قال قوله واما مع فالمانع يعني ان الخبر يعني الامر والنهي لم يبلغ درجة الامر
والنهي ان المخاطب كالذي سارع الى الامتثال الخ جواب اشكل يخرج المخاطب عما ذكر
الى الامتثال قوله من بدا الامر يعني من بدا ذهب به الخ وقوله الكر مع قوله لا تفعل الاول
يعني قوله بالتقدير الملفوظ ولفظ الثانية يعني واحسن الخبر وقوله بالتقدير جواب
قوله اخذ ميثاق بني اسرائيل جواب لما تقدم كان قيل واذا قسما عليهم بالتقدير

وقيل معناه الاقصد واقتصاد حذفت ان ترفع وآما مثال اتفاقهما مع اللفظ ويكون الاتيان
بثم تأويل الخبر فكقولك تبع فلما جاءها تودي ان بورك من في النار ومن حولها وسبحان الله
رب العالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم وان عصاك فان قولك ان عطف على
قوله بورك وانه اختلفا خبرا وانشاء لأن الخطاب مشتمل على ضمير الشأن مع الخبر بان
المعنى فلما جاءها قيل له بورك من في النار وقيل له ان عصاك الخ وهو في علم النحو
مع ان الفرق بينهما في الابعد تعلق فيه معنى الفعل وهو تودي والجامع بينهما اتحادهما
في المسند اليه وهو موسى وكونهما لتفسير تودي هكذا قال صاحب المفتاح والاولى
ان يجعل قوله وان معطوفا على محذوف اي فذا تخف وان عصاك لفهام قرينة حالية
عليه وهو خيفة موسى وهم عند ما شاهد من المعجزة على انه لو جعل على ما قلنا لم يلزم الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله يا موسى انا الله العزيز الحكيم مع انه لا تعلق له باحدهما
قوله وليس المسند في الاول والمسند في الثانية بقيد لما عتبار احدهما فقط وفي ذلك الجامع
بانه يكون الذهن عند مرقبه احد المحللين طالبا لمدرك الاخر او قريبا منه من جهة العقل
او الوهم او الخيال سواء كانا المسندان متحدين اجناسهما او متغايرين قوله لمناسبة الظاهرة
بين الشرط والكناية مع ان المسند اليهما واحد مع المناسبة بين الكتابة والشرط الكتابة
نظم الحروف وجهها كما ان الشرط نظم الكلام وجهها قوله لتضاد الاعطاء والمنع مع ان المسند
ايضا اليه واحد مع المناسبة بين الاعطاء والمنع في التضاد الا انه يجوز الاجتماع بين مسندين
في المثال الاول ولا يجوز في الثاني قوله وزيد شاعر وعمرو كاتب المسند اليه فيهما ايضا مستقل
مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما قوله وزيد خطيب وعمرو فقير المسند اليه فيهما ايضا
مستقل مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما الا انه يجوز الاجتماع بين المسندين في المثال الاول
لانه الخ قوله او نحو ذلك كان يكون احدهما عاجلين او قريبين او حاضرين او غير ذلك بحيث
يكون الذهن عند مرقبة حكم احدهما طالبا لمدرك حكم الآخر مناسبا له الحكم الاول او قريبا منه

مناسبة بزيد

قوله منتظما من الآخر بأدنى علاقة قوله وان اتحد المسند ان هنا وصيغة اي ايضا مع
مع عدم المناسبة بين المسند اليهما فيهما وان كان بين المسندين فيهما وان كانا متحدين
قوله ولهذا حكم ايا مشايع نحو خفق ضيق وخافق ضيق اي ولاجل ان لا يدرج المناسبة
بين المسند اليهما والمسندين جرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفق ضيق وخافق
ضيق لعدم المناسبة بين المسند اليهما وان كان بين المسندات مناسبة وهي اتحادهما في
مطلق الضيقية ولذا اذا قلت زيد طويل والخليفة قصير اخترت الكلام اذا مناسبة
بين زيد والخليفة قوله سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن مع فانه لا يجوز
العطف لانه ذكر الشرط والقول عقيب ذكر الكناية وهي فيها مشتركة بخلاف ذكر الشرط او
الكناية عقيب الآخر فيهما فانه غير مشترك قوله عند المحققين وهي انه لما وقع التركيب
بين الصور الماخوذة عن المعاني المشتركة والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض
وهي دائما لا يمكن فيها ان يقف ويبقى من شأنها ان يكون عقيب مستقلا بل التفت
على اي نظام تريد كذا في الشرح والمراد من الاستحالة ان تشعر في اوساطها في المدرك
من جهة العقل المراد من العقل النوع الادراك الكلي والمراد بالجامع العقلي
ما بسببه يقتضي العقل اجتماع المحللين في الحكم وليس المراد بالعقلي ما يدرك العقل
من غير ان تتأدى اي تنقل الينا بحاسة من الحواس الخمس الظاهرة وهي ادراك الخيال
وادراك الحواس والمراد من زيد مثلا قوله يجتمع فيها صور المحسوسات اي خيالا
المحسوسات الظاهرة واخاصها قوله وتبقى فيها بعد غيبتها اي الحس المشترك اي وتبقى
تلك الصور اي صور المحسوسات فيها اي في القوة التي يجتمع فيها صور المحسوسات اعني القوة
الخيالية فهي التفت الينا الحس المشترك وجدها حاصلة في خزانة الخيال قوله ما
يمكن ادراكه باحدى الحواس الخمس من البصر والسمع والشم والذوق واللمس وهذا
ظاهر اي قول السكاكي ظاهر في ان ينبغي ان يكون الجامع بين الجملتين الاتحاد في صور

قوله

من اجزائها واراد بالتصور الامر المتصور لان التصور لا يمكن الاتحاد فيه غير المعنى عبارة
السكاكي يعني ما فرضناه من ابهام غير المخصوص وعدم الوفاء بمراده اجتماعهما اي اجتماع
الجملتين في الفكرة اتحادا في التصور اراد بالتصور المتوهم الواقع في الجملتين اي في تصوره
المسند اليه او المسند او قيد من قيوده كالنفي او الحال او التمييز او التقوي او غيرها
او قائل اي او يكون طرفها عاقدة في تصور المسند اليه نحو زيد شاعر وعمرو كاتب او
في تصور المسند نحو زيد ابو بكر ومحمد ابو القاسم اراد في الخارج او في قيد من قيوده وحكم القائل
حكم الاتحاد قال التعلق يتحرى به هذا اشارة الى سبب كون القائل مما يقتضي
بسببه التعلق جعلها في الفكرة عن التشخص في الخارج وهو الصفة الا غير الموجودة
عن كل ما عداه من وقوع التقدم اي يرجح التعلق التقدم بين المتلازمين ويجعلهما
متحدين بان يعقل ماهيتهما النوعية المجردة عن التشخص قال التعلق يجرد لا يدرك
بذاته الخ اي من حيث هو جزئي بل بوجوده في الموارض المتخصصة في الخارج وتنوع
من المعنى الكلي فيدركه فالمعقول اذا اجرد عن التشخص صار متحدا فيكون حصول احدهما
في الفكرة حصول الآخر واما قال في الخارج لئلا يلزم تعلق جميع العوارض نحو
وههنا بحث اي في قول من قال ان القائل جهة جامعة بين الجملتين سواء كان
سكاكيا او غيره او تضايف يعني ان الجامع العقلي على اقسام الاتحاد في التصور
والتماثل والتضايف وغير ذلك ايضا ويكون بينهما تضايف في تصور المسند اليه
او المسند او قيد من قيوده مما لا يمكن تعلق كل منهما الا بما يناسبه في تعلق الآخر يعني
ان التضايف بين الشيئين يوجب اجتماعهما عند العقل اذ التعلق احدهما والتضاف
امران وجوديان لا يتحققان في موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويكون
ماهية احدهما معقولا بالقياس الى الآخر فتحصل كل منهما في الفكر يستلزم حصول
الآخر فروع وهذا مع التحرج بينهما كما بين العلة والمعلول فان الفكر اغا تتعلق

يتحرى الخ

تتعلق من حيث هي علة بالنسبة الى المعلول من حيث هي معلول وبالعكس بالانتقال
او بواسطة انضمام الغير اليه اشارة بالانتقال الى العلة التامة وبانضمام الغير
الى العلة الناقصة وعلى كل تعبير فالمصدر علة سواء كانت قريبة او بعيدة فيجوز ان
يقال ابوك زيد وابيك عمرو وهذا الشيء علة لذلك وذلك معلول لهذا وفي
كتاب سيبويه الكثرة مسائل غيره اقل والاقل والاكثر فان الاقل من حيث هو اقل
انما يعقل باعتبار ما هو اكثر منه او وهمي اي والجامع بين الشيئين وهمي معطوف
على قوله عقلي والوهم هو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من
غير ان يتأدى اليه من طرق الحواس وهي كم شبيه بخيال الوهم اي الجامع الوهمي
ما بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في الفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين
المأخوذة من المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض كما تقدم بان يكون
بين تصوريهما اي تصوري الشيئين بون بعد في مرتبة الشيئين في مرتبتي المثلين
وذلك من حيث ان في الصورة شيئا من البياض كما بينهما من تنوع واحد وحكم المثلين
حكم المتقاربين كما عرفت وفي احدهما اي في الصورة مثلا فان الوهم يتوهم
ان التذوة من تنوع واحد يريد ان الجامع بين هذا التذوة هو الوهم ويحكم ان هذه
التذوة من تنوع واحد والعقل يدرك انها امور متناسبة يعني بحكم العقل فانه
يدرك ان كل واحد منها من نوع آخر واغا اشتركت في عارض هو اشراق الذهن بصحبتها
على ان ذلك شيء اتي مجازا بين امرين وجوديين يعني المتضادين وهما الامران
الوجوديان المتواردان على موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ويكونان
متعاقبين عليه ويكون بينهما غاية الخلاف ولا يكون ماهية احدهما معقولا بالقياس
الآخر كالسواد والبياض في الحبوبة فانهما وان كانا محسوسة يجمعهما التضاد
الا ان كون السواد متضادا للبياض مما لا يدرك الا الوهم فلذلك صح التمثيل بالجامع الوهمي

قوله والحق ان مرادهم ايي بين الايجاب والكفر قابل العدم والملكة اذ قابل التصديق في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اي التصديق اجمالا علما بالضرورة اذ من جحد وجوب الصوم كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء ونحو ذلك وقولنا بالضرورة احتراز عما علم بالادلة فان انكاره لا يكون كفرا على ما هو ظاهر التصديق في المنطوق عند المحققين يعني شيخ قطب الدين الشيرازي وهو في شرح المفتاح وغيره اعني خلافا لشيخ قطب الدين المذكور حيث عد كفر شاذ اي من شاذ ان يكون من مقاولة يقال للمحافظ وغيره من الجماد كافرا وبصير شاذ النجم كافرا لانها ليس من شانها ان يتصف بالايمان فيكون وجوديا الى اخره وقوله يعتقد اخص بها المتضادين اي بالمذكور ان يعني بالسواد و البياض والايمان والكفر فامثال ذلك تعدد التضاد اه فالسواد والابيض متضادان باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض من حيث هو محل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان السواد مثلا هو الحزء مع السواد ليس بشيء وليس هذا النوع من التضاد المشهور قوله او شبه تضاد اي او يكون بين تصورهما شبه تضاد قوله وليا متضادين لعدم تواردهما اي بديلان السماء والارض لما لم يتحاذيا على موضوع واحد لم يكونا متضادين قوله ومن قبيل السؤال الى سؤال وجواب يرد هنا اما السؤال فهو انه يقال جعل الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم لم يجعل نحو السماء والارض ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار واما الجواب فهو ان يقال ليس من قبيل الاسود والابيض ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من موضوعهما لان الاسود شيء له السواد والابيض شيء له البياض بخلاف نحو السماء والارض فان الوصفين المتضادين فيهما وهما الارتفاع والانحطاط ليسا من لوازمهما وليسا بداخلين في موضوعيهما قوله فيما يعم المحسوسات والمعقولات

ة الاول وانه مثال شامل للمحسوسة كما في الحدود المحسوسة والمعقولة كما في المعقول العشرة
قوله باعتبار اشتمالهما على وصفين ايكن اجتماعهما الاولي وهو غير متضادين لانهما اجناس
ع المحلين الموصوفين بالاولوية والثانوية وهما ايكن اجتماعهما لا كون الشيء الواحد
سابقا على الغير ومتاخرا عنه بالغير في حالة واحدة محال قوله ولم يجعلا متضادين
يعني ولم يجعل الاول والثاني متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما
الاولوية والثانوية ويسمى هذا التضاد تضادا مشهورا كما في الاسود والابيض اذ
قد يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف وفي عدد لم يشترط ذلك اعلم
عند من يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف وهي اكثر من مخالفة الثالث
عند من يشترط فظاهر مخالفة الثالث والرابع في فوقها للاولى اكثر من مخالفة الثالث له واما
عند من يشترط ان يكون بينهما غاية الخلاف فيشكل ايضا جعلهما من المتضادين لكن لهم
هذه الحيثية بل من حيثية اخرى وهي كون موضوع الاول معتبرا فيه العدم حيث
قيل فيه وان يكون مسبوقا بالغير وان يكون وجوديا واذا لم يكن وجوديا فقد يكون ضدا
لغيره كما علم من ان الضدين هما الامران الوجوديان قوله يقتضيهما اي المتضادين
قوله التضاد يقتضي اذا يحضرهما اي ايحضر الوهم احد المتضادين اليه قوله او يحضره الآخر
اي ايحضر الوهم المتضادين المتقابلين قوله ولذلك اي التقريب بحذف المضاف
كالسواد مثلا اقرب الى البياض من الضد الباقي قوله يشتمل كلا منهما اي كلا من الضدين
بدون تقدم الآخر وليس شيء منه اي من العدم والملكة يقتضي اجتماعهما في المفرد قوله او حيازي
عطف على وجودي اي او الجامع بينهما حيازي قوله بسبب يقتضي الحيال يعني وان كان العقل
مجردا حيث الذات لا يقتضي ذلك قوله ان يكون بين تصوريهما اي بين تصوري المتضادين
قوله سابق على العطف اي على الحكم بالعطف اجل شيء محتقر في الخارج موجودة
الى ان التفاوت في الحيال سبب وصول من الخارج ان المحسوس اذا كانت حاضرة

انطبعت صورة في الحس ثم يوجد مثل ذلك الصورة في الحس المشترك ثم يوجد في الخيال
فاذا غابت المحسوسات عنك تلك الصورة في الحس الظاهرة كما تكون باقية في الخيال
فاذا اخذ الحس المشترك شيئا من تلك الصور المخزونة في الخيال صارت تلك الصور متخيلة
بالفعل فيقبل القوة الوهمية بين تصورها شيئا غائبا او متفاردا في الخيال بين
تصورها متفاردة فيه نظر لان التضاد انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين
تصورهما وهو ظاهر ولذا التعاون انما هو بين نفس التصور فيجب ان يريد
بتصورهما موجوديهما ليكون له وجه صحة ولذلك اي ولذلك الاختلاف في الاسباب
فكم من صور لا تشارك بعضها اي متباينة لا يتفق بعضها وبعض اما لجوده ذلك
الخيال او لكثرة الف الخيال اياها وهذا مثال للترتيب لا يجتمع اصلا اما لضعف
ذلك الخيال او لقلة الف الخيال اياها وهذا مثال للترتيب لا يجتمع اصلا اما
لضعف ذلك الخيال او لقلة الف الخيال اياها وكم من صور لا تتبع في خيال صورة
محسوسة زيد مثلا في خياله وهذا مثال للوضع وعاطف بعض صاحب صفة يشاهد
فيها اشياء محسوسة صورة بعد اخرى بحيث لا يفارق شاهدها في اكثر اوقاتها او اغلب احوالها
كانت صور تلك الاشياء حاضرة في خياله واضحة اي في خيال غيره فصل احتياج
اي زيادة احتياج في مرتبة الفصل والوصل الى مرتبة انواع الجوامع بينا بالجملتين
معظم ابوابه اي ابواب علم المعاني وهو اي باب الفصل والوصل عجائب
الالف والعادة اي كثير متعارف مختلف ليس له ضابط يحصره بل هو عجيب ما يألفه
الانفس ويعتاده وانتقاد الاسباب في استدعاء الصور الخزينة خزانة الخيال مما يفوت
الحصر اي لا يمكن حصره فظهر ان ليس المراد اي وقد ظهر مما ذكر وهو قوله المراد
بالجامع العقلي امر يسببه يقتضي العقل اجتماعها في الفكرة والوهمي وهو امر يسببه
يحتال الوهم في اجتماعها في الفكرة والخيالي وهو امر يسببه يقتضي الخيال اجتماعها

قوله المتبادر

عرفا في المحاورة ان ليس المراد بالجامع ما يدرك بالعقل او ان كان ذلك هو
من اللفظ لما اشار اليه من قوله ان التضاد وشبهه لا يعني لو كان المراد من الوهمي ما يدرك
بالوهم ثم يصح التمثيل بالتضاد وشبهه ولبيان من المعاني التي يدركها الوهم يعني
لان التضاد وشبهه معان كلية فيكون المدرك لها هو العقل دون الوهم
فاذ ليدرك الا المعاني الجزئية ولكن التقارن في الخيال يعني ولكن ذلك لما
لو كان المراد بالخيالي ما يدرك بالخيال لاستدل عليه بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لان التقارن معنى معقول ليس من الصور التي يجتمع في الخيال
حتى يدرك بالخيال وقد خفي هذا على كثير من الناس يعني ان بعضهم لما لم يعرف
ان ليس المراد من العقلي والوهمي والخيالي ما يدرك بالعقل او الوهم او الخيال
اشكل عليه التمثيل فاعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسا فكيف يصح
ان يجعل من الوهميات مع ان الوهم لا يدرك المحسوسات انما يدرك المعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات غير ان ينادي الباحث عن فرق الحس بل كل مدرك صادق فيما
وعلاوة عرفا وأجاب اما ان الجامع اي واجب المعترض ثانيا بان الجامع
كون كل منهما تضادا الخ وفيه نظر لانه مخرج اي وهذا الجواب فاسد لانا
لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي بل هو كلي وان اراد ان تضاد
هذا السواد لهذا البياض في اي التماثل والتضاد وشبههما
ان اضيفت الى الكليات نحو تضاد السواد الذي اضيف التضاد
امر كلي فيكون التضاد ايضا كذلك واذا اضيفت الى الجزئيات نحو تضاد
هذا السواد لهذا البياض فان هذا السواد الذي اضيف التضاد امر جزئي
لان مثار اليه وكل مثار اليه جزئي فيكون التضاد المضاف اليه ايضا جزئيا فيكون
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا فليس هذا الحكم محققا

وظاهر انه ليس بصورة ترتسم في الخيال بقيد ما يدرك اي ادراكا الخيالي بقيد ما يدرك بالخيال
فظاهر انه ليس بصورة الصورة صورة مرتسمة قيد باعتبار موجود خرج وجودها بقيد
مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده ما وجاده ظاهر لتقطع
بامتناع العطف في نحو حرم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه قيد وان
حصلت المغايرة باتحاد الطرف لكن لا مناسبة بين زيد والامير وفي نحو النجم
وراءه الارنب والف باد بجاذ محذوف لانها اشتركت في كونها محذوفة لكن لا مناسبة
بين كون هذا والآخر في بيان الجامع اي ما يصدق عليه انه جامع بين الجملتين
وقد صرح قدس سره اي في ذلك الموضع الغرض الدرس منه اي من السكاكي
اعتبار كلام صيانة يكفي لصحة العطف وهو حصول الجامع بين الجملتين باعتبار موجود
من موجوداتها واراد اصدره اي واراد المعنى اصدر كلام السكاكي فذكر
حكم الجملتين التي ليس لهما الخ فرجع الحمل في قوله اي في قول المعنى الوهمي الذي
فهو من تاويل كلام المعنى باراد بتصوير بما هو موجود ما هية يكون ذا وجود
فهو من البياض لون مفرق للبصر ومن السواد لون مفرق للبصر فيلزم ان ظاهر
عبارته يقتضي قولي في التصور يخرج من الحد عما ذكر السكاكي ومن بحسب الوصل
اي وصل احد الجملتين بالاخرى بحرف العطف في الاصحة باسكون الصحيحين
والفعليتين اي بان تكونا فعليتين في الماضي اي بان يكون فعلاهما ماضيين
والمضارعيتين اي بان يكون فعلاهما مضارعين فاذا اريد بمجرد الاخبار
من غير قصد التجدد في احدهما والثبوت في الاخرى اي انما يحسن رعاية المناسب اذا
كان المراد بالاخبار في كل واحدة من الجملتين مجرد النسبة بدون القصد لقيد زائد
نحو التجدد والثبوت وغير ذلك من القيود الآتية عند مجرد الاخبار فالمناسب
للمقطوع عندهم والجامع من رعاية فيحسن رعاية الجامع المذكور في مجوزات

مجوزات العطف والانشاء محسناته قوله على قام زيد وقعد عمرو يعني وان يقول
قام زيد وعمرو قاعد وان عكس قوله وكذا زيد قائم اي وكذا عمرو قاعد المناسب المذكور
الاسميتين زيد قائم وعمرو قاعد قوله الجامع يعني لا يعدل من هذا
وهو المناسب المقتضى الجامع يعني ورعايته فانه حق لا يراعي المناسب ان رعاية
الجامع اولى من رعاية المقتضى مثلا ان يراد باحدهما التجدد وبالاخرى الثبوت وذلك
كما اذا اريد وعمرو قاعدان ثم قام زيد دون عمرو فيجب ان تقول قام زيد وعمرو قاعد
بعد اذا كان المراد مجرد النسبة كما هو حاصل في ضمن رعاية المناسب فيحسن
رعاية اما اذا قصد مع زيد كما ذكر فانه يحصل ذلك في ضمن رعاية المناسب فيجب
ترك المناسب لئلا يفوت هو او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة يعني وكما
اذا اريد بعدا عن مجرد المضي وباخر حكاية الحال الماضية فانه حق يجوز عطف الماضي
او المضارع على الآخر على ما سيجيء ان شاء الله تعالى او يراد باحدهما الماضي وبالاخرى
المضارع مثل قولنا ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقد قربها الزمخشري
وقربها المفتون او يراد في احدهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط يعني مثل اكرمت
زيدا وان جفاني اكرمت فان الاولى وان اكرمت زيدا حضر فيها الاطلاق والثانية
وهي اكرمك حضر فيها التقييد بالشرط وهو حصول المجيء ومنه قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك الآية فان جملة قال الى آخره تطلقت وجملة المجيء اعني قوله تعالى
الامر مقيدة بالشرط وهو قوله ولو انزلنا ملكا فقد ذكر قوله ويستفاد منه ما ذكره
ان هذه عند الشارح من هذا القبيل اعني حصل الاطلاق في احدى الجملتين والتقييد
بالشرط في الاخرى لان جعل قوله ويستفاد منه من غير دخل في حيز الشرط بل جعل
معطوفا على الشرط نفسه فتكون المعطوفة عليها مقيدة والمعطوفة مطلقة وعند
غيره ليس منه فحينئذ يصير المعنى ان قوله ويستفاد منه عطف على الجزاء اعني لا يستقيم ان العطف

على انها اجزاء لتكون الكلام جملة واحدة قوله شبيه بذكر بعض الجملة الحالية الى آخره شبه
تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو وبارة وبغيرها
الواو واخرى بالترتيب وهو جعل الشيء ثانية لشيء فكان هذا ينتظم لباب الفصل والوصل
وتكميل له قوله المستقل وهي الدالة على الحدوث والتجدد قوله كما تقال الاصل في الكلام
الحقيقة يعني ان لفظ الاصل يطلق على معان كالقواعد والضوابط والكثير الغالب
والراجح وغير ذلك قوله من المؤكدة المقررة بمضمون الجملة اي المحققة لمضمون الجملة
السابقة وقيد الحال بكونه مقررة لمضمون جملة اسمية فانها لا تكون بالواو واصلة نحو زيد
هو الحق البتة فكمال الاتصال والاتحاد بينها وبين ما قبلها لكونها مقررة
لمضمون ما قبلها قوله لانها اي لان الحال وان كانت في اللفظ فضلة ينتظم الكلام
بدونها قوله كالخبر والبينة الى المبتدأ يعني من حيث انك تثبت بالحال المعنى للزيد
الحال كما تثبت بالخبر اي اذا جعلت في ضمن غيره فان الركوب في جاء زيد راكبا محكوم
عليه بالمجيء لكن بالتبعية فانك لم تجرد الاخبار فيه لاثبات الركوب بل اثبت المجيء اولا
نحو صلت به الركوب بجعلك زيدا راكبا فانك جردت الاخبار فيه لاثبات
الركوب واذا كان الحال كالخبر من حيث المعنى وميل البلغاء في الاكثر الى المعاني فلا
يدخل الواو بين الحال وصاحبها كما لا يدخل بين المبتدأ والخبر قوله كالنعت
بالنسبة الى المنعوت يعني قد يترك فيها الواو كما لا يدخل النعت بل يجرد اتصاف المنعوت
به ان المقصود من بيان حصول هذا الوصف لذات الموصوف من غير نظر الى كونه مباشرا
للفعل او غيره ذلك حيث كان الحال ان يقع نحو البيعة والاسوة من الصفات
اللازمة نقتا لاحاله قوله كالخبر في باب كان يعني انها مثل ما ترفع الخبر واسمها وهو
وبانه وكونك كذلك بمنزلة ضمير هاء بانه اضحى وهو مجاهدا قوله الجملة
الوصفية المصدرة بالواو نحو تعالى سيد ولا نهم كلهم وكقولهم او كالذي

يجوز ان ينتصب عن حال قيد في المستأنف فلو قال كل رجل جاءني فله درهم جاز يجوز ان يقع حالا عنه بالواو ويكون معناه هكذا كل رجل وقت مجيئه الوقع جائزة في تعميم ذي الحال يصح ان يقع حالا عنه بالواو ولا يخفى فائدته لانه اريد بيان وجوب الواو مع هذه الجملة باعتبار الحالية في ضمن ما يجوز ان ينتصب عنه حال اذا وقعت حالا وقيل وقوعها حالا مع الواو اطراد صاحب الحال على ما الا على سبيل الجواز الا ترى ليدخل فيه الجملة الحالية عن المصدرة بالمضارع المنفي لانه ذلك لا يسمى حالا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال الخ الجملة وهي يكون قولك كل رجل جائني ضربت مما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولة للمصدرة بالمضارع المنفي بغير المذكور فيصح استثناؤها بقولك الا المصدرة الى آخره اي الا الجملة الحالية عن المضارع المنفي بغير المصدرة بالمضارع المنفي بما فانها لا يصح ان يقع حالا وان كانت بالواو ويجب ان يكون بالنفي بغير ما فقط لامتناع تصدير المضارع المثبت بالواو ولم يخف ان المراد بالآخر هذا الكلام كالتخصيص لعموم ما تحتمله عبارة المصنف فلو لم تجعل جملة الى آخره ادخل في شمول الجملة الاسمية وهي ايضا يصح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها وما ذكره الزمخشري من ان الواو تخصص وقوع المضارع المنفي بما حالا من ذي الحال فيجب ان يكون ما يقصد فيه الدلالة على حصول منفي وهو الجملة المنفية حصول الحال اي وان لم تحل الجملة الحالية عن غير ما حيها اي واذ لم تحل الجملة التي يقع حالا عن غير ما حيها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فهذه اقسام يجب في الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان ما يجب فيه الواو الخ وان كانت فعلية الى آخره امتنع دخول الواو اي دخول الواو فيه ويجيء الالتفات بالتغيير الخ وان

وان تعلق تتكئ خادمة وان تتكئ فوضع لفظا ومنصوب المحل على الحال من فاعل
تعلق اي انقطع الغير متكئة اي طالبا الكف بما اعطيت وان انقطع حال كون تلك قيد
ما تعطه كثيرا دون المن بالعطاء واستكثار وان لم يقع المضارع في الاول اي اصالة
وفي الجملة لانها اغنت عنها الاول بسبب وقوعها موقع المؤول وهو مع فاعله بالفعل
والاصل فيما يقوم بالخبر هو الوجود اذ الخبري لا يحتاج الى محل يقوم به الا نادرا
كالمعنى وهذا مفرع على الصحيح غير ثابتة اي غير مستمرة مقارنة اي ذلك الحكم
لما جعلت الحال قيدا له وهو العامل وان تضمن الواو فيه اي في المضارع المثبت
الواقع حالا الغير الحالية المذكور وان تكون اي الجملة المضارع المثبت فعلية
جئتك بفتحتين بزنة عدم البنوي ويكون منشأ بدل من الحكم وان اما المقارنة
اي مقارنة حصول الفعل لما جعلت قيدا له وان صح للحال كما يصح للاستقبال اما
على ان يكون مشتركا بينهما او يكون صفة في الحال مجازا لعلاقة الاستقبال وفي
قيل على الحال الخ الجملة وهو زمان التكلم بقي الزمن هو الحال عند النحاة وان حقيقة
اي حقيقة الحال المقابل للاستقبال وان يكون مقارنا اي يكون مضمون
مقارنا لزمان مضمون الفعل الماضي وان ماضيا كما اي كما يكون زمان مضمون الفعل المتصف بالحال
على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا مع فتح فتضمن دخول الواو فيه مثله وان
واما ما جاء في نحو قول بعض العرب الى قوله مالكا هذا اعتراض على ان كلا من واحد
من قوله واصك وجهه وارهنهم مالكا جملة فعلية فعلها مضارع مثبت
مع انها بالواو واجاب عنه بقوله اجري الخ فيكون الجملة اسمية بتقدير فعلية خبرية
نوع الاخبار الخ وان اي واني اصك واني ارهنهم هذا هو الذي رجح الاجوبة المذكورة
وهو ان يقدر بعد الواو وقبل الفعل مبتدأ يكون المضارع مسندا اليه فيكون
الجملة اسمية وهذا هو الجواب الذي رجحه عند النحاة ولذلك قدمه على الاخيرين وان

اجاب ابو مالك رح حيث قال وزادت واو بعدها انو مبتدأ البت قوله وقيل شاذ اي يعتد به والمه ضرورة اي للشعر وهذا هو الجواب الحق من الوجوه قوله وقال قبل الظاهر هي اي الواو فيها للعطف اي تعطف ما بعدها على ما قبلها نحو جاء زيد والواو فيها للحال اذ ليس المعنى فيما مثلا وهذا هو الجواب الثالث وليس كما ذكره الظاهر اخوه وخطاه اي الجائز وقوله معينا ان يوقع ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان اي يعتد ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم واما بعد ذلك في الفعل الماضي المستقبل كانك مخبر للمخاطب وتصوره له ليتوجب منه انتظاعة شاذ كما تقول رايت الامير فاخذ السيف فاقتل فهذا مانع من رعاية التناسب وهو رعاية الحال الماضية ومنع وجوب المانع اي من المانع المناسب لما ذكرنا من ان رعاية الحال اوجب من رعاية اللفظ قوله فالامر ان جاز ان الواو وتركها اي في خول الواو وفيه وتركه جائز ان منع غير صحيح هكذا قال النحو في الايضاح وقال المفتاح الترك راجح وهو الاكثر ان موجب الراجح وذلك ان اصل الحال القيد والتبيين في الاخبار من المبهم فيترجح مقتضاه وهو ترك الواو قوله بتخفيف نون لا تبعدان اي بتخفيف النون المكسورة فان قوله لا تبعدان جاز قلنا ان لا للنفي اي فانتفيا غير متبعدين ان عطف الخبر على الامر ايضا على الظاهر وان قلنا ان لا للنهي وتكون الواو نون التاكيد الخفيفة على قول نونن والواو كسرت لالتقاء الساكنين فقد يكون جائزا الجملة الطلبية لا يقع حالا ان طلب انشائي يستدعي كونه غير ثابت كما هو الواقع ويكون ثابتا في نفسه بتخيل ان يكون ثابتا لغيره قوله وانما جاز في المضارع المنفي دخول الواو وتركها لان الواو اي واو الحال المضارع المنفي على الخازنة اي على مجرد مقارنة الحال لما حصل فيدل لكونه مضارعا فيجوز ترك الواو وفيه دون دلالته على الحصول اي حصول صفة غير ثابتة لكونه منفيا ما وقعت فيجوز دخول

الواو ولكن ان كان الفعل ماضيا يتعين في الجملة الواقعة حالا سواء كان مثبتا او منفيا ويكون مقدرا لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى اخبارا عنهم فيما يكون الماضي فيه ماضيا لفظا ويكون مع الواو ولكن قد تكون او جاؤكم حصرت صدورهم بتقدير قد فيما يكون الماضي ماضيا لفظا بغير الواو ومع قد تقديرا اي قد حصرت صدورهم فانها تقعان حينئذ الى المضي اي فان كلا واحد منهم لم يا يعلب في المضارع ماضيا وان يكون معها قد البتة قوله الا ان مصبغي القياس يقتضي جوازه لم ار من نبه على جواز الامرين في الماضي المثبت قوله اي اما جواز الامرين في الماضي المثبت يعني جواز دخول الواو وتركها فيه لكون فعله مثبتا فعلية يدل على عدم الثبوت ويكون مثبتا يدل على الحصول قوله وصفي الخازنة اي دون دلالته على الخازنة اي مقارنة حصول صفة غير ثابتة لما هي قيد له لكون ماضيا فجوز فيه الامران قوله نحو اي في الماضي المثبت قوله ظاهره او مقدرة يعني قوله نحو حالا قوله واعتذر عنه من كون في الشرح وهو نحو ثم وعاد فاعلم ان هذا المقام ان جاء الماضي المثبت وان كان مع الواو بالنظر الى عامله ولفظه اعني ورد من حال التكلم فقط والحال ان بينهما تباينا تاما لكن يستعمل لفظ الماضي والحال في الجملة حالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه كما مر في اشتراط حلول الجملة الحالية وقد مر في الاستقبال فتقدير قد لتقرب الماضي المثبت بلفظ قد بمجرد استعمال لفظي انتهى كلامه قوله اما جواز الامرين في الماضي المنفي اراد بجواز الامرين دخول الواو وتركها والماضي المنفي الواقع حالا اغلب احواله ان يجرد عن الواو قوله على الخازنة اي مجرد مقارنة الحال لما هو قيد له قوله اي دالة على الحصول اي حصول صفة غير ثابتة لكونه منفيا ما وقعت فيجوز دخول الواو وتركها قوله الى زمان التكلم اي بحيث يستغرق جميع ازمنة

المانع لم يوجد في نفي مرتبا صار نحو ما يعتقد الندم اي عدم نفع الندم متصل
بزمان التكلم وحال قوله عند الاطلاع على الانتفاء من غير قرينة منافية للاستمرار قوله لكنه
اليوم قرينة دالة على انقطاع النفي قوله بخلاف الميت اي الماضي الميت الواقع حالة
قوله من غير ان يكون الاصل استمراره يعني ان منقطع الوجود فلا يدل على الحادثة فان قلت
الماضي الميت يدل على الوجود فلم لم يكن الاصل فيه الاستمرار كالاصل في الانتفاء استمراره
ليدل على الحادثة قلت قد ذكر الشارح المحقق الجواب وتحقيقه اي تحقيق ان الاصل في النفي
الاستمرار بخلاف الايجاب قوله لان استمرار العدم لا يصلح للسببية وذلك لان العدم لا يعلل
عند المتكلمين يعني انه لا يصلح للسببية من حيث هو ولم يكن فيه انتفاء سبب الوجود
فكذا استمراره لانه عدم ايضا قوله بخلاف استمرار الوجود يعني فانه يصلح للسببية لانتفاء
الدهر قبل فيه نظر لان كل ما حصل او انتفى فالاصل استمراره ما لم يطرأ ما يزيله فهذا يجاب
الحال قد فرق بين استمرار العدم وبين استمرار الوجود في ان عدم ما لم يتوقف الى انتفاء
علة الوجود اذ لو تحققت لتحقق الوجود فاستمرار العدم يصلح انتفاءها ايضا فالاولى
ان يقول بدل قوله يعني ان الاصل استمراره يعني ان تقييد نفي شيء بزمان يوجب ان يعم
ذلك النفي جميع اجزاء ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات شيء بزمان
لا يوجب ان يعم ذلك الاثبات جميع اجزاء الزمان ألا ترى انك اذا قلت ضرب كوني في صدر
هذا اليوم وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي المتصل بزمان ما اذا قلت ما ضرب
فانه يفيد استمرار نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي المتصل بزمان التكلم اي حاصل هذا الكلام
قوله من غير ان يكون نفي حصول ما يدل على انتفائه وذلك الانتفاء كما عدم
الدال على الحادثة وقد علم مما قدمه من الاشكال المذكور ان استمرار النفي انما يدل على
المقارنة بالنسبة الى الحال التي هي احد الازمنة الثلاثة اعني الحال المقابل للاستقبال لا الحال التي
هي بمعنى الهيئة قوله اي عدم دلالته اي عدم دلالة الماضي المنفي على الحصول قوله فلكونه

قلت
فلكونه منفيا اي ونفي الشيء عدم حصوله فيدل على عدم حصول ما عدم حصوله فافهم واقول
جاء زيد لم يتكلم كان الحال في الحقيقة عدم التكلم لان التكلم معناه على متكلم لكن
وان كانت الجملة الحالية التي لم تخلع عن حالها قوله لكن ما وقع في الماضي المثبت اي
من ان دلالته على الحصول لكون الجملة الاسمية تدل على
الحادثة دلالتها على الثبات والاستمرار وهذا يعكس لان الجملة الاسمية تدل على
حصول صفة ثابتة قوله المشهور انه دخولها اي الواو والى يقال ان الجملة الاسمية
تدل على النبوت واما الحالية فتدل على عدم النبوت فيحتمل دخول الواو في الجملة
الاسمية لعدم مشابهتها للحالية المفردة فتحتاج الى زيادة رابط اي رابط اجنبي
غير الضمير وهو الواو وانما تذكر الرابط قوله نحو فلم تجعلوا لله اندادا اي نحو قوله تعالى
فيما كانت الاسمية مصدرة بالواو فانه مذكور نحو قوله تعالى وانتم لا تعلمون بالواو الموضوعة
للربط ابدا فانه اذا دخل على الجملة المرتبطة بما قبلها غني مستقل بنفسها افظع من دخل
ومما سبق ان الجملة الاسمية التي وقعت حالا لها اربع احوال الجمع بين الواو
وضمير صاحب الحال في الواو وبدونه بغير ضمير والضمير بغير واو وخلوها عنهما
والخلو عنهما جميعا عند ظهور المزية نحو خرجت وزيد على الباب وهذا في
غاية القلة كما ان القسم الثالث قليل قوله ما ذكرها اي بيان الفرق بين
الاندراج الخ حاصله الفرق التفاوتي قوله وقال عبد القاهر اي في نحو كما انزلنا
وغيره وهذا القول يخالف ما تقدم في الجملة ما تقدم من التفصيل فيما تقدم ان
المشهور في الجملة الاسمية الواقعة حالا الغير الحالية في غير نحو الحال لهو ان
ترك الواو والمشهور ايضا ان دخولها اكثر من تركها وما ذكر الشيخ عبد القاهر
هنا من ان الجملة الاسمية الحالية ان كان غير صاحب الحال فيجب
الواو مطلقا يغايره قوله وذلك اي بيان وجه دخول الواو اذا كان

المبتدأ فمعنى حينئذ الحال قوله والجملة اي الجملة الواقعة حالا المشتملة على ضمير ذي الحال قوله
تدخل في صلة العامل اي بجعل ذي نقطة ومتعلقاته قوله في الاثبات اي في اثبات حكم
الخصوص بالعامل كما يجيء مثله في قولك جاء زيد يسرع قوله وتقدير الواو
اي تنزيل تقدير الواو في عدم الاستيناف حكم اخرها قوله وهذا اي ادخال
الجملة الحالية في صلة العامل وانضمامها اليه في الاثبات وتقدير الواو
عما يعتنق الى آخره قوله وجب بيجوز المتفضل المرفوع بقوله نحو جاء زيد وهو
يسرع او مسرع قوله كان يلزم اعادة اسم ما بقي نحو جاء زيد وزيد يسرع قوله
ويضمه اليه في الاثبات اي وضم يسرع الجاء في اثبات المجيء لزيد قوله لانكون
اي لان جاء زيد يحتمل حينئذ بعد الاستيناف الاخبار عن زيد بانه يسرع او قراءة او
يكتب او غير ذلك قوله والا لكتنا اي ولم يقصد الاستيناف الاخبار عن ذكره ثانيا
لكنت تركيب المتن اي هو زيد قوم وهو يسرع مثلا قوله ببعيد اي بوضع اضافة
قوله وجعلته نعوتا في البين اي بين الفعل وما هو من صلته لان اصل الفائدة كما يحصل
بذكر هذا الضمير بان يقال جاء زيد يسرع او مسرعا فالاتيان به بقصد الاستيناف
المانع للاتصال قد تنتقل بافادة الربط فيجب الواو قوله وحينئذ يجوز ان تقول
جاء زيد وعمرو يسرع امامه اي يجوز الاجنبي الذي لا دخل له في التركيب نحو جاء زيد
زيد عمرو يسرع بدون الواو وقد تنسب بالفضل اذ الكلام فيه قوله ثم زعم انك لم
تستانف كلاما ولم يقصد للسرعة اثباتا بقي وهذا الزعم في غاية السقوط من
درجة الاعتبار عند البلغاء لانك قد استانفت كلاما واستأنفت للسرعة اثباتا
قوله وعلى هذا اي وعلى ما قرره الشيخ عبد القاهر من بيان وجه وجوب الواو
في الجملة الاسمية قوله اي في مجيء الجملة الاسمية بقي الواقعة حالا قوله بقرب من التأويل
اي تأول تلك الجملة الحالية من الواو والمبتدأ نحو كلمته فوه الى في اي بقي مشافها

فما قوله وفي توقع من المشبه اي بما تشبه الجملة يقع في عدم دخول الواو قوله بالقرائن التي
لان الاستيناف ههنا اظهر لان الضمير اقرب الى الاسم من الظاهر او من الاجنبي قوله
نحو علمت سيف اي مما يكون الظرف فيه معمولا بعد اسم ظاهر هو مبتدأ قوله حال
اي عن شيء نحو جاء زيد على كتفه سيف وعلى يده صقر او عن شيء ناقص وهو الشبه
ذلك قوله اي ترك الواو يجيء اذا كان ذو الحال مفردا ان عبد القاهر قدر الاسم
مرتفعا بالظرف لاعتماده على ما قبله قوله اذا انكر نبي يقال نكر الرجل
بالكسر نكرا ونكورا اذا استنكر هيئته ونكر انكر نكرا بفتح العين فيهما اذا لم يرض
لك قدر قوله في مثل هذا اي على كتفه سيف وعلى سوطه قوله لاعتماده اي الاعتماد
الظرف على احد الاشياء الستة وهو ذو الحال قوله ان الظرف يقع على قوله في تقدير
اسم الفاعل اي مستقرا وهو مبتدأ فاعله مقدر قوله دون الفعل اي دون تقدير الفعل
قوله الا ان يقدر فعلا ماض يقع صفة قد ورخ ليكون ثم فرق بين هذا وبين
تقدير اسم الفاعل قوله هذا كلام اي كلام المفتاح في توجيه كلام الشيخ قوله وفيه بحث
اي فيما علل به ترك الواو في نحو علمت سيف قوله فعلى تقدير يقتضي
الواو اي على تقدير الخلو وعلى تقدير الجملة المقدرة بالمضارع يمتنع دخول
الواو قوله وعلى تقدير ان لا يجب الواو اي على تقدير الاسمية وعلى تقدير الفعلية
المقدرة بالماضي لا يجب الواو بل يجوز قوله فمن اجل هذا اي من اجل ما ذكرنا
وهو ان ههنا موردا يجوز ترك الواو وبقي قوله مرفوعا يقع
يا ايها المتكلم الا بعد توفية الوفاء قوله لما في حرف التشبيه من معنى الفعل الذي ينحل
بالاسم وحال كونهم حوالي بعضب مفرد حالا لانه لو صرح بالواو
لتوهم عطف الجملة على المفرد قوله كقولك واسيف بعينك لنا اي كقول ابن الرومي
قوله لا يقيس الكلام رفعا اي في تقديره قوله والبناء اي والابتداء تقديم الايجاد

والالهاب يجعل المروح في اي يروح اهل الفرح ويزيدهم نشاطا فلا يمكن ان يقال بعدم التحقق
ان الاتيان بهذا القدر ايجاز وذلك اطناب ولا يوصف الكلام باحدهما
بالنظر الى ذاته لما يلزم الترجيح بلا مرجح واما يوصف باحدهما اذا اعتبر
هنا كلام وجعل اصلا ووقع عليه في الجانب وهو اي والمراد المروح متعارف
الاوساط من الناس وهم الذين لا يكونون لهم بلاغة وفصاحة ولا عي وحماقة فكان
كلامهم توسطا اصل المراد اعني المطابق من غير اعتبار مطابقته مقتضى الحال
او عدم اعتبارها ويكون صحيح الاوزان والمراد من توسطهم شيء وسط اي بين الجيد
والردي لانه الوسط الذي هو في العدل والخيار في مجمع وفهم اعدادهم
في قادية الفاضل فيما بينهم عند جريان المعاملة وغيرها من الخواص اليومية
بحر جها اي بملك الالفاظ التي يعتبر في بها فيما بينهم عن حكم التفهيم اي امر اد
الجمع اما الجنس ويدخل كل واحد من الايجاز والاطناب بالنسبة الى هذا الكلام فالايجاز
اداء المعنى المقصود من الكلام باقل اي بعبارة اقل من عبارة الكلام المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منه اي بعبارة اكثر من عبارة المتعارف سواء كانت الزيادة
او الكثرة راجعة الى نفس الجمل بان يكون في كلامك اقل من جمل متعارف الاوساط
او اكثر او راجعة الى اجزائها كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتها بان يكون احد الاجزاء
او احد المتعلقات في كلامك مذكورا في كلام متعارف الاوساط او بالعكس
ثم قال اي السكاكي بعد ذكر استقلال الاطناب حقيقا اي جديرا وحريا
وحقيقا بالبسط مما ذكر اي مما ذكره المتكلم في ذلك المقام من العبارات
اللائقة بحسب مقتضى الحال وتوهم بعضهم في الشارح المحقق اي وهو
غلط لا يخفى لما يلزم عليه من التكرار او التداخل في كلام المصنف وهو مذموم عند
وهو ما ذكره الشارح وهو اشتر كذلك يوصف اي يوصف الكلام بالايجاز

بالايجاز لكونه اقل الى آخره قوله فالايجاز مقتضى الخ ان يكون الكلام اقل من عبارة الاوساط
او يكون المقام يقتضي ابسط منه في الظاهر فيهما عموم من وجه يجتمعان في
عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من متعارف الاوساط في
ما هو اقل مما يقتضيه المقام كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه
اقل من عبارة المتعارف وهو هذه نعم وليس اقل من مقتضى المقام لتضمنه يقتضي
حذف المسند اليه وصدر الكلام دون الاول كما في قوله تعالى ربي اني وهن العظم
مني واشتعل الرأس شيبا فانه اقل مما يقتضيه وليس اقل من متعارف الاوساط او
بل هو اكثر منه فعلى هذا يجوز ان يكون لفظ المختصر اقل من متعارف الاوساط او
اكثر منه او مساويا له قيل هذا القسم اعم من الاول لان الاول فرد من افراده والصواب
ان بينهما عموما من وجه كما عرفت قوله وفيه اي فيما ذكر السكاكي اي وبما بينا تعلم
ان بينهما عموما من وجه كما عرفت قوله وغير ما يخ كالاضافة ونحوها مما لا واو فيه بين
ان كون الشيء الخ والجواب انه اي ان السكاكي لم يرد تفسير بيان مخ الايجاز والاطناب اصلا
بالكلية حتى يرد عليه اعتراض ان ما ذكره السكاكي بيان لمعناها قوله ثم البناء
على المتعارف اي متعارف الاوساط المتقدم الذكر قوله والبسط الموصوف
وهو الذي يكون المقام والمقتضى خليقا به بان يقال ايجاز الكلام قد
يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام
المذكور كما في الشرح قوله يخ لتعرفها قوله الى الجهالة اي الى ما هو مجهول
تصور متعارف الاوساط ليس بمعلوم ولا تصور ابسط الموصوف قوله حتى يقاس
عليه وبين حتى الدالة على التعليل بحكم بان المذكور اقل منه او اكثر قوله والجواب اي جواب
رد الى الجهالة قوله الفاضل قوائد المعاني هذه فائدة ذكرها عند الجواب وهي
ان الاصل في اللفظ ان يكون بعد المخ لا زيد ولا تقصر عن المخ اعلم يخ

وبيانه فيجب ان لفظه مساو لما له ﴿ق﴾ والاوساط اي المتوسطة بين الطرفين
والبلغاء ﴿ق﴾ اي عند من يعتد بهم في تأدية المعاني الى آخره يعني ان التفاوت في تأدية المعاني
بعبارات مختلفة في الطول والقصر وغيرهما بحسب مناسبة اغراض ارباب البلاغة
بحذف الاوساط فان لهم في تفهيم المعاني حدا معلوما من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث
اليومية يدل بحسب الوضع على المعنى المقصود وهذا معلوم البلغاء وغيرهم
فلا يكون البناء على التعارف راجعا الى الجماعة لانه وان صح بالنسبة اليهما جميعا لكن
فانما هو للبلغاء اي مقصور عليهم لا يتجاوزهم الى غيرهم ﴿ق﴾ فلا يجعل عندهم ما
يقتضيه كل مقام الى آخره لانهم يعرفون اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام
اي معان يقتضي من البسط فلا يكون بناء التفاوت على كل واحد منفارد الى الجماعة
﴿ق﴾ والاقرب الى الصواب ﴿ق﴾ اي اقرب ما قيل في تحقيق معنى الايجاز والاطناب
الى الصواب او الى التفاوت بينهما واذا كان اقرب الى ان تفرع عليها بناء على ما
امر معلوم بين وهو المساواة ﴿ق﴾ المقبول اي المعتبر من مراتب التعبير عن المعنى المراد
وهو مرتبة المساواة والايجاز والاطناب كما ان الغير المقبول مرتبة الاخلال والتطويل
والحق ان ذكر هذه الاقسام الستة في قال الشارح في الشرح التعبير عن المعنى
اما ان يكون بلفظ مساو له او ناقص عنه او زائد والناقص
اما ان يكون لفظا او حذفا او زائد اما ان يكون لفائدة او لغير فائدة
فالمساوي وهو المتعارف ﴿ق﴾ فائدة اصلا اي اصلا من الفوائد ﴿ق﴾ مساو له
اي لاصل المراد هذا هو المساواة في المراد بها ان يكون اللفظ بقدر اصل
المعنى المراد ناقصا عنه بحذف او غيره كما سيأتي ﴿ق﴾ او زائد عنه بنحو تتميم او
تتميم او اعتراض كما سيأتي ايضا اذ شأنها التتميم ﴿ق﴾ او بلفظ ناقص عنه
وافى اي وافى بادا المراد وهو الايجاز ﴿ق﴾ بلفظ زائد عليه لفائدة

لغائدة وهو الاطناب واسلم ﴿ق﴾ اي قول السكاكي واسلم بينهما وهو متعارف الاوساط
وقيل الايجاز هو التعبير عن المراد بلفظ غير زائد عليه والاطناب هو التعبير عنه
بلفظ زائد عليه فيخرج هذا الاوسط بينهما ﴿ق﴾ ان يكون اللفظ ناقصا واصل
المراد اي حاصر له اداء المقصود وسمي عبارة وتقصيرا وهو غير مقبول
كقوله وهن الفتى حتى اي كقول الحارث ابن حلزة البشر اي الناعم
هو صفة العيش في المصراع الاول والعيش الناعم خبر في طاول النوى ﴿ق﴾
وفي طاول الفعل متعلق بالعيش المقدر المجرور في المصراع اي
العيش له الشأن في طاول الفعل ﴿ق﴾ فيكون محذوفا اداء اصل العيش الناعم
في طاول النوى وهو الموجب خبر العيش الشأن في طاول الفعل فاذا زاد هذا
المعنى واحل كما ترى وتنوى كرر مصدر في معنى مكروه وهو حال من ضمير عاس او صفة
مصدر محذوف اي عيشا مكروها كقوله تعالى كرها اي انفقا ﴿ق﴾ واحترز بقوله الحاوي
احترز بالمعنى الذي هو تتمة عن تشبيه البليغ عن التطويل وهو الايتي الزائد
وهو غير مقبول ايضا وعن الحشو الذي هو عيب اعني المفيد وغير المفيد وهو الايتي الزائد
الزائد على الكلام وهو غير مقبول ﴿ق﴾ والكذب والمعنى واحد يعني واحترز بقوله نائبة
في الجمع بينهما ﴿ق﴾ فقد اي فقدت عن الفرق وهو الفضح والتعذير اما الذي فيه
اي فقدت الزنا الجار المنصوب بهذين الوقفين ﴿ق﴾ في قتل الزنا بجزعة وجه مرخم
وذلك انه لما انتظم ملك الزنا كتب الى جزعة باني لم اجد غيرك كفوا فاقبل
الى جميع الملوك ملكني وهو تزيين العذيرة اذ قتل اباها فلما دخل عليه غيبه عليها
دعت بالسيف وامرج بفضح راهيه فقال الدم عنها عاهلك فعفى عنها
والفي قولها كذبا ومينا وهو ظاهر ﴿ق﴾ جمع ملكها اي ملكه والتزوج بها فتى
علم المعنية سميت بها لانها تشعبا اي تفرق ﴿ق﴾ مرخما للضرورة المانع لها

التعرف الثابت والعلة قوله وعلى الفضيلة يحتمل تقدير عدم المنع أنها يظهر الى
آخره يحتمل أن الحكم انما يصح في الشجاع والصبر وانما يصح في الذي ينفق الشجاع الى
آخره لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يختر المكاره في الآخرة ام على الحق
فلم يكن لشجاعته فضل ولكن فضل اعتكاف باعتبار أنه فيه توطين النفس عليه
المكاره واذا يبقى الصابر بالحق وذو البأس الشديد عليه الصبر قوله وفي
احتياجه الى المال فاد ذلك يقتضي امساك مال المدح حياته ثم اذا وجد بعد ذلك
يالله لظهر سخاوته فضل ظهور فكان للسداد في فضل وقيل في الجواب ان المراد بالذي
في البيت بذل النفس لا بذل المال وحينئذ يكون افضل ايضا على تقدير العموم كما قال الشاعر
يجود بالنفس اذا ضن الجواد بها والجود بالنفس اقصى غاية الجود قوله وفي بيان
الذي لا يستحق في بذل النفس ولا يدل يطلق لفظ الايجاب على بذل المال ولا يستعمل في بذل
النفس فانما يستعمل فيه على وجه الاضافة ولنا على تقدير عدم العموم لا نسلم ان بذل النفس
الاعدام التحرز فان الامر الذي من شأنه الاهلاك وهذا يعد مدح الشجاع قوله والذي
وعلم ما يأتي عند علي انه علي محيط بما مضى وما يحضر ولكني على آثاركم من الاحاديث ما هو مبين في
قوله فلفظ قبل حشو تجريد على اصل المراد لان الفائدة وهو يتعاقبان لا تفهم معناه
مرتين والامس وهو غير معتد قوله شبهه حال المخلص وهو بالليل يقين ان اجيء
الشاعر الذي يجود بالمدح ولا يبخل في النهر فصار الى قصر مارب فسد ملكه وهو الذي
وان له في جميع الافاق مطيعا لامر من رد الهارب اليه لزاة الترجمة والبيت للشاعر
والخطب بالواو قاموس قوله قبل آية حرف المستثنى منه هذه هي المناقشة في المثال
وجه ان يقال انما ذكر نوع مثال للواو اذ حينئذ لا يتم المستثنى منه في الآية محذوف
تقديره ما اهلكنا اهل قرية ولا اهل البيت فان جواز الشرط قد محذوف تقديره وان كانت
مدينة قد يكون اللفظ فيها بعد اصل المراد وانما هو ناقص منه فيكون هذا

هذا ايجاز الاساءة واجاب الشارح في هذه النظر بقوله وقد يقال اي في ايراد هذا
قيد على الآية الكريمة والبيت نظر الى اعتبار هذا المحذوف لا قوله لام تقطع اي رعايته لون
التحزن من غير ان يتوقف عليه فائدة اصل المراد وقيل ان الآية من قبيل الاطناب
المكمل لا التتميم فلا يكون الاتيان به مخلا قوله وفي الايجاز
فرق بين التفريغ الايجاز الذي يكثر المعنى وتقليل اللفظ وهذا المعنى كما يتحقق في فعل المتعدي
يتحقق في فعل غيره ايضا كالمعنى بالحاظ والرد ان الانزعاج قوله وهو ليس
بجيد اي لا يكون ايجازه بسبب الحذف قوله انه حينئذ قبل يجيء قبل ظلما اقتضى منه
لانه حينئذ قبل مطلقا اقتضى
منه
لان قبل يجيء قبل الخ قوله وهو
رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر اذا يتعلق بفعل او ما في معناه قوله وهو
قولهم الفضل الغني للفضل يعني مجاز قوله تقاعدي الفضل حيوة عما ذكر من الفضل الذي
للفضل يوجوه سبعة على ما ذكره وعما قال الزوزني في هذا المعنى قبل واحيانا للجمع وقولهم
الكرم الفضل الفضل وما ذكر في المتن او جز من ذلك قوله اي اللفظ الذي يناظر
قولهم بنصب قولهم على انه مفعول يناظر وفاعله ضمير يستتر فيه راجع الى الموصول
الذي تقدم من الاستاذ سلط السرور وفي نسخ من الشرح يناظر قولهم بالصال
مفعول يناظر وفي نسخ قولهم على انه فاعل يناظر وهو ايضا صحيح المعنى الا المناظر
من الجانبين فهو مقتض بانه فاعل قوله وما يناظر مبتدأ واللفظ الذي يناظر
قولهم الفضل الغني للفضل من جعل قولهم تقاعدي في القضاء حيوة عما ذكره الاستاذ او
اللفظ الذي يناظر قولهم الفضل الغني على ما وقع في نسخ من الشرح فيكون الضمير
المضاف المستتر في يناظر راجعا الى قولهم الفضل الغني للفضل والمرجوع المستتر
فيه راجعا الى قوله تقاعدي في القضاء حيوة وعلى اي تقدير بعكس ذلك واما المحذوف في متن الكتاب
فهو راجع الى قوله تقاعدي في القضاء حيوة كما لا يخفى قوله مع التنوين احترش

الاول ترك عد التنوين كما في الاضافة وغيره التنوين تابع لمحركي فيسقط في الوقف
فلم اعتبار به لانه ثابت في حالة ما وحروف المعجم الثانية وصلا ووقفا
عشر قوله اعني الحروف المنظومة بهذه الاشارة الى جواب ما يقال من ترك عد الحروف
في القصاص جميع اثنى عشر حرفا لا عشرة وجوابه ان الاعتبار في الوجازة الحروف الملفوظة
لا المكتوبة لان الايجاز انما يتحقق بالعبارة لا بالكتابة ومع تحفظ ما في وجوب القصاص
لتحقق شرطها وعدم تحقق ما في العبارة فيبقى عشرة احرف او احد عشر حرفا على اعتبار
التنوين وعدم اعتباره وحروف اعني الحروف الملفوظة فان قيل يشكل بقولهم
لا جنين تمام قيد اعني اربعة عشر في العبارة فوجب تقييد الجميع بقيد الاثنا عشر
المطلوب الاصلي لان نفي الفضل اعم من نفي حصول الجميع والتنصيص على المطلوب الاصلي
اولى في التنصيص على غيره قوله اي مع القصاص اتى بهذه الاشارة اذ اضاف المصدر
في المتعد الى الفاعل والمفعول محذوف لانه الى المفعول والفاعل والا ما تقع مرتبك ايضا
في القصاص اذا قتل جماعة شخصا بغير حق فانهم يقتلون به قصاصا قوله في هذا
الجنس من الحكم يعني فصل القاتل سبب مشروعية القصاص حيث عفي فتتكثر حينئذ في هذا
التنظيم قوله او من التوحيد عطف على التجهيل اي لم في القصاص نوع من الجهل وفيه
الخاصل فتتكثر حينئذ على هذا التنوين قوله اعني الذي يفصل قتله يعني انه الجنين لا يتم
لانه قاتل بالفعل فهو فاعل بالقوة قوله لكمال العلم اي لتحققه وحاصل الذي يتم
بقتل القصاص سبب الحياة او تكثيرها فانه اخرج من القصاص
ليس يقتضي الجميع على الاطلاق بل الجميع منكرة اي كل فرد من القصاص سبب الجميع
وان اقدام على القتل داعية قوله فاذ قد يكون النفي للفضل وهو الذي يكون على وجه القصاص قوله
اي لاجل ان القتل لا فضل فيه لان القاتل سبب قتل الغير فيقتل هذا النوع من

ويجب قوله من الفضل اي للقصاص قوله فانه يشتمل على تكرار الفضل بعينه والتكرار ذم حيث انه تكرار في
عيوب الكلام قوله والمطابقة اي في رواية المطابقة في الآية فان القصاص حصل الجموع
فالجمع بينهما لجاز كما سيأتي قوله متقابلين اي متساويين قوله في الجملة متعلق بقوله متقابلين
اي سواء كان تقابلهما بحسب ذاتهما ام لا كالقصاص والجموع فان القصاص انما
كان مقابلا للجموع ومصداقا لها باعتبار ان فيه قتل والقتل مقابل الجموع فجعل ما
يشتمل عليه مقابلا في الجملة قوله واعجاز الحذف هو ما يكون الايجاز فيه بسبب حذف بدل
عليه دليل قوله عمدة كان او فضلة يعني ليس المراد بحذف الجملة ما يكون عمدة اخرى كما
للاستئناف بل اعم من ذلك فالمراد بما يذكر في الكلام ويعلق به ولو لم يكن مستقلا
سواء كان عمدة او فضلة مفردا او جملة قوله بدل من حذف جملة بدل كل في يجوز ان يكون
بدل بعض من كل لخلو البدل عن ضمير المبدل منه قوله او بدل من حذف فلا تكن انت قوله
فطارح الشبابا يجوز ان يكون مجرورا عطفا على معطوف عليها وهو جاء او مجرورا
على انه معطوف على ابي لكن النون هو الذي فاتهم قوله مع اضح العمامة وليس الذي
يترفع اقداي وشجاعة قوله اي الكشف عن الامور مجملة على هذا يأتي
على فعيلة وهو صفة موصوف محذوف في التعبير الاول يكون اسما وعلى الثاني يكون مستعارا
قوله وحذف التنوين جائز ان يقرأ بضم الهاء او فتحها مع فتح الفاء على صيغة
المجهول او المعلوم وجاز ان يقرأ بفتح اول وثالث وسكون ثانيه وهو فتح ثانيه على صيغة
الاسم مبتدأ خبره في الجار والمجرور بتقدير اعني قوله باعتبار انه لا يرفع مرتبة حكاية
الجمل ولا يكون على هذا معنى فيه لعدم الحذف فيه قوله لان الفعل وحده اي انه متصل
في الفعل وحده وحذف التنوين منه لكونه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما تقرر
عيسى بن عمر النحوي لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل حتى يكون مانعا من الصرف
الصرف وانما المانع مما يختص به او له زيادة كزيادة الفعل وهي احد حروف

الحقائق وما شاكلها مما جعلوه داخلا على الفعل ويعرف من تتبع كلام النحاة قوله
في آخر باب الاشتغال بعض من نحو فتلك بيوتهم خاوية ما اذا اتفق اياه ارزقه انفق وفي قوله تعالى
فاستمر هو الولي اي ان اراد ولي ما يجب فاستمر هو السيد الولي الذي يجب ان يتولى حزمه
قوله حذف جواب اي حذف جواب اذا الشرطية وهو اوضح قوله الا كانوا اوضح منه ضمن
فاذ بدل على اوضح قوله او للاباحة اي لا يمكن وضعه لغة عامة شاذ فحينئذ قوله او ليذهب
نفس كل مذهب ممكن بفتح فذاك يقصد مطلوبا او يكرهها الا وهو فاذ يكون
الامر اعظم منه ولو يقين شيء اقتضى عليه مثالها اي مثال الحذف الذي ذكرناه على اذا لا يحيط
به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب قوله اذ وقفوا على النار
بحذف جواب الشرط بفتح جواب لو اما لو ابيت امر اعظم فحذف اما الدال عليه على ان الوصف
لا يحيط به او لذهاب نفس السامع كل مذهب هذا اذا جعلت لو للشرط اما اذا جعلت
للتمني فقد يكون الآية مما نحن فيه انها تمن لا يقتضي جوابا قوله او غير ذلك بالرفع معطوف
على الوصف قوله كما مر في الاول اي الشرط الثاني بفتح باب المبتدأ والخبر وباب المنادى مستلقان
الفعل قوله لا يتوهم منكم من انفق من قبل الفتح وخالد فانه حذف هنا المعطوف اي مع حرف
العطف اي ومن انفق وقاتل وان كانت جملة الا انها مع الواو في حكم مفرد جزء
جملة قوله او اما جملة اي ذلك المحذوف قوله مسببة اي عما تعلق بالمحذوف قوله يحق الحق
ويبطل الباطل بفتح بعد قوله تعالى ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين
قوله فعل ماض بفتح من اباتان السلام واخباره وابطل الكفر فان اللوم قد تتعلق
الفعل المحذوف ويجب ان يقدر المحذوف متأخرا حتى يحق الحق ليفيد بفتح الاختصاص
المراد من الآية وقيل تقديم ليحق الحق سعتق ينتظم وعلى هذا لا يكون الآية من قبيل
ما نحن بصدده قوله او سببا مذكورا اي الجملة المحذوفة سبب مسبب مذكور نحو قولك
انا ومن انفق موسى لقوم فعلنا اضرب بعصاك البحر فانفرجت منه اثنا عشرة

عشرة عينا قد علم قوله ان قدر ضربة بها اي فضرب موسى البحر بالعصا فانفرج
ويكون المحذوف مع جملة قوله هو الشرط فيكون على حد قولك فذاك فاسد هو الولي اي
ان اراد ولي ولا يجوز فاستمر هو الولي قوله بمعنى فاء فصيحة انما سميت الفصيحة لانها
تفصح عن المحذوف او لانها لا يفصح عن معناها في الاكثر الا للفصيح او لانها اكثر الكلام
في الفصيح لعدم مرور في غيره بموردها قوله قيل على التقدير الاول وهو ظاهر كلام
صاحب المفتاح قوله وقيل على التقدير الثاني وهو ظاهر كلام الكشاف قوله وقيل
على التقدير الثالث وهذا هو الظاهر قال قلت اي التقدير الثالث او الاول ام كلاهما
الظاهر ان الاول هو الاوفق لكثرة الاستعمار فالوجه الحمل عليه ما امكن قوله اي على السبب
والسبب اي ويكون المحذوف جملة غير مسببة ولا سبب قوله فتح الهاء اي هم عن
قوله في بحث الاستئناف بفتح من باب نصر والوصل على حذف المبتدأ والخبر بفتح حذف
الجملة بأسرها وهذا على قول من جعل المخصص خبر مبتدأ محذوف اي الكف من
جملة واحد بفتح ذلك المحذوف الكف من جملة قوله نحو اذا ابتليتكم اي نحو قولنا
المستفاد من يوسف الصديق ايها قوله شفاء سقام الى قوله يوسف هذا على حذف حرف
ما لها من المتعلقا محذوفا من اصل النظم ايثار الايجاز قوله كما مر في المثل السابق
اي من قوله مثل القرية وغيره قوله وان بقام اي شيء مقام المحذوف وفي بعض
من الوجهين ابن من دليل يدل على المحذوف والمراد بقيام شيء مقام
المحذوف ان يكون قرينة الزمة على المحذوف اذ لا يوجد القائم مقام هذا المعنى فان
يكون بحيث لو ذكر المحذوف لكان المذكور مغايرا عليه والا لم يكن قائما مقامه قوله
نحو ان يكذبوك اي نحو قولنا تسلية لرسول الله قوله ان تكذبوا الرسل
متقدم على تكذيبه بفتح قد يجوز ان يكون جواب الشرط انا نحن متقدم على الشرط
وسيبا لو هو متقدم على الشرط قوله بل هو سبب لمحذوف الجواب المحذوف بفتح

قوله فقد كذبت الآية سبب لعدم الحزن والصبر اقيم مقامه وقوله في تحزه
واصبر لانه قد كذبت رسل من قبلك قوله وادلته اي وادلة الحزن ليتزع
منها اي من ادلة الحزن ان يدل الخ قوله اي على الحزن يعني مطلقا ويدل المقصور الاظهر
قوله حرمت عليكم الميتة اي تناولها قوله فالمقدار دل على ان ههنا حذفا اذ لا يحل
نفس الدم الخ قوله والمقصور الاظهر يعني بحسب العادة والعرف قوله ومن هذه الآية
المذكورة في الآية يعني الميتة والدم ولحم الخنزير وشرب الابوال فانها اعم حرم
ان جاز ان يقدر هكذا حرم عليكم اخذ الميتة او استعمالها او الانتفاع
بها الا ان الى الاظهر من الميتة هو تناولها قوله ادنى تناول يعني ان في عبارة المص
هنا وفي عبارته بعد ذلك تسامحا تقدير كلام هكذا ومن ادلة الحزن دلالة
الفعل على الحزن ودلالة المقصور الاظهر على التعيين فجعل الدلالة دليلا مع ان
الدلالة ليست من الادلة بل هي صفة الدليل لانها هي نفس الدليل فحقه ان يقول
ما يدل الفعل عليه قوله وكان على حذف مضاف هذا تصحيح لعبارة المص وهي
ان يقدر مضاف محذوف ويجعل المضاف المحذوف هو الراجع اليه والتقدير ومن ادلة
ادلتها الحزن فيها اي من ادلة ادلتها ان يدل الفعل الخ وجيء في المص بلفظ الادلة
الفعل في الجمع الفعل الدال لحرف تخفيف واحد وثنا باي تخفيف حرف وثنا
احد قوله اي على الحذف وتعيين المحذوف قيل فيه نظر لان كلا من الامرين يدل
الفعل على تعيين المحذوف ان الفعل يدل على تعيين المحذوف من غير حاجة الى امر
خارج قوله باعتبار الفعل لزم ان لا يكون التعيين في قوله تقلبوها بل
يدل الفعل احتياجه الى الصحة مع التلازم بحسب المقام وان كان لا يكون
بينهما ان يتبعه يستفاد من الفعل سواء كان بمعونة قرينة او لزم ان يكون
التعيين في جميع ما ذكر من الامثلة مدلول الفعل لكون مستفادا من الفعل

العقل في الجملة قوله على استاع مجيء الوقت تعالى وتقدس فيه انه لا يصح نسبة مجيء الوقت الى
وانما يصح اسناده عند العقل الى امر آخر تعالى او عزايه فانه يدل على احدهما ويستلزم
انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب لان العقل لا مجال له في ذلك وحاصله
ان الحزن في الآية يدل العقل عليه بنفسه سواء كان الامر من حيث هو احدهما
على التعيين قوله ومنها ان يدل العقل عليه اي على مطلق الحزن ويدل التعيين
اذ لا مجال للوهم على ذات الشخص في الانسان انما يلوح على كسبه لا على ذات غيره
قوله دل العقل على ان في قوله فيه محذوفا قوله فانه يحمل اي قوله فيه يحمل الخ
تقدير ان ان يقدر في حبة الى آخره قوله فشفعها حبا اي فراصاب حبة سخاب
قلبها وهو غدر القلب قوله وفي مراودته اي ويحتمل ان يكون تقدير مع لتنتني
في مراودته قوله فرأى فتاها في نفسه اي يجادعه امرأة العزيز في نفسه وتغالبه
مع بعد اخرج يوسف وسهو لتناول شهوتا منه قوله وفي شأنه اي واصيل تقدير
لتنتني في شأنه قوله حتى تشملها اي حتى يشمل هذا التقدير التقدير المذكور من
ان الانسان عام شامل للحب والمرأة قوله دلت على انها وهي المرأة
اياه اي صاحبه بقتل وغلبة عليه والمقصود الغلبة في شيء ايلوم عليه وانما يلوم على
امر داخل تحت كسبه وقدرته وهو ههنا المراودة نظرا الى العادة لانه قادر على ان يدل فعلا
من نفسه قوله ومنها ان المشروح في الفعل اي ومنها ان يدل المشروح في الفعل على تعيين المحذوف
قوله دل على ان المحذوف ذلك الفعل المشروح في بعضه لا شيء آخر وعلى هذا
القياس يعني لو دلت عند الشروح في الاكل يقدر اكل وان عند الشروح في القيام
والقعود فالفعل ايضا يصح حرف الجر يعلق بفعل فان لم يكن ظاهر الحكم
بتقدير والشروح في مريدان على ان المحذوف هو ما جعلت التسمية سببا له قوله
الاخر اي يقدر الكلام او المخاطب بفعل فان يدل على تقدير ذلك الفعل قوله

لا غرابن الحاصل اي بحال الاغرابة يحل له تقدير اغرب منه قوله او مقارنة الخ اي تقدير مقارنة الخ بقوله بالبين فاء والبين يدل على ذات وزمان يدل عرضا الذي على الخفي والقرينة الحالة او المقالية على تعيين المحذوف كقولهم الاحطية قد البقاء اي ان لم يكن لك في الثناء خطية اي ذات خطوة فاني اخر البقة اي مقصرة وقولهم لو ذات سوار لطمتني اي لطمتني ذات سوار لما علم او ليتني ذات سوار قوله والاضافة وبابه كغيره وعلما ان رسعة قوله احدهما جهة اي صورة اجمال قوله موضحة اي صورة تفصيل قوله وعلما خبر مبتدا علم واحد اشارة الى فرق مثل سائر قال المعري ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل يا بني اجتنب لنا عز الطريق فقال اني علم فقال يا بني علما خير من علم واحد يضرب في مدح المشاورة والحث قوله او ليتمكن فضل عكن اي او كون الاطناب لاجل ان يتمكن المتبوع في نفس السامع زيادة عكن قال المعري الذي على سبيل الابهام تشوقت نفسه الى معرفته على سبيل التفصيل فاذا اتى اليه على سبيل التفصيل مرة ثانية عكن في نفسه فضل عكن قوله كان او وضع عندها اي عند النفس فان يبين اولى قوله او لتكمل لذة العلم بتفصيل اشار الى ما يتم به لان الشيء اذا ابهم اولا ثم حصل التابع بسبب ادراكه والم سبب عدمه على التفصيل كان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمحبوب بوجه ما الم فاذا حصل له العلم بتفصيل ثانيا حصل له لذة كاملة لان لذة الظفر عقب الالم اتم من اللذة التي لم يتقدمها الم وكانها الذ ثانيا لذة الوصول ولذة الخلاص من الالم قوله يصيد شرح شيء ما اي يعرف شيئا ما عنده ولم يعلم ان ذلك الشيء يطلب شرحه ما هو قوله اي تصيد ذلك الشيء فكأنه هذا الذي يطلب الشرح فزاد بقوله الشرح صيد يحل الايضاح والتفسير بعد الاجمال او التفصيل ثانيا في مقام تاكيد الطلب لان هذا الطلب متوهم اذ كأنه وقت ارساله المؤذن بعقاسة

المكاره وعقاسة الشدائد المقتضي بانه ينال برتبة عالية البلغ الوجوه ان يشرح صدره ويجعله حلما حمولا يستقل ما يرد عليه من الشدائد الا يزعجه معه الصابر بجميل الصبر وحسن الثبات وعلى هذا التاكيد قوله وبيرحي اوجع فانه ينال على البلغ الوجوه ان يسهل عليه امر الذي هو جذوة اشرقه ارتفع وما يعجبها من اولية جعل المخطوب وهذا الايضاح بعد الابهام يحمل ان يكون لاحد الامرين المذكورة اعني ان يرجع الى صورتين مختلفتين ويتمكن في النفس فضل تمكن لتكمل لذة العلم قوله اي قول من يجعل المخوع خبر مبتدا محذوف يرجع الى قول من يجعله مبتدا قدم عليه خبره قوله اذ لن يريد الاختصار اذ ان اريد الاختصار ارتكاب الاضمار هنا هو المساواة اذ لا ايجاز بشهادة قوله نعم زيد اذ ايجاز قيد بل هو مساواة قوله وفي هذا اشعار اي بعض قول المص اذ لن يريد الاختصار اشعار بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب فيتم الايجاز والمساواة قوله اي حسن باب نعم يتم حسن الاطناب في باب نعم قوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام وهو امران آخران مع ما ذكر من الايضاح بعد الابهام قوله من جهة الاطناب يتم حيث لم يقل نعم زيد قوله والايجاز بحذف المبتدا يتم الذي هو صدر الجملة ونظر الى انه ليس على الابهام الصرف وفي على الايضاح الصرف فهو مقدر بما قوله من جهة واحدة حاصله ان اعاد قال ابهام يتم لان حقيقة الجمع بين المتخالفين غير حاصل وهو في اللغ نقيض المفرق كما ان بعد التعيير نقيض المتبع الواحد بالشخص الخصص بالذكر نقيض بعد النقض قوله وتشيب فيه الخصلة الشعر وطول الامل فانه لو اريد الاختصار لقيل وتشيب فيه الشعر وطول الامل يقال شيب الغلام يشيب بالكسر اذا غاو كفرح قوله فازالت في لبناني شعر وغلة وتحيني مخ ورمح اغلام قوله والمراد بالذكر على سبيل العطف اي مراد المص بقوله وما يذكر الخاص بعد

الذكر على سبيل عطف الخاص على العام لا على سبيل الوصف والبدل ولو قال وامرأته بعطف
الخاص على العام لكان اوضح اي مزية الخاص يقتضي عطفه على سائر افراد العام فوضح
اي كان الخاص فوله تنزيل للتغاير اي لتغاير الخاص لسائر افراد العام فوله لما امتاز
بعض الخاص فوله فرع عليه حكم مزاياه اي يعرف حكم ذلك الخاص من ذلك العام فوجب
التخصيص عليه والتصريح به فوله واما بالتكرير اي بكون الاطناب بتكرير كلمة او اكثر
فوله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي التكثير اشارة على ايثار الاطناب
في الاية فوله وفي عد دلالة على ان الانذار اهم ابلغ من الاول وهذا كما يقال للنصوح
اقول لك ثم اقول لك لا تفعل فوله تنزيل لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان فوله
وذلك اية امل ثم الدلالة على التراخي الزماني لكنها قد تجيء لمجرد التدريج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي واعتبار ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر
الاول بلفظ نحو واتبعوا ما تتلو الشياطين ثم اتبعوا ما تتلو كقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك
ما يوم الدين وزيادة التنبيه على ما ينتفي التهمة ليكمل الكلام بالقبول كقوله
تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني لاشعاره باجل الاضافة الى ياء المتكلم بوقوع
الشفقة على المخاطبين ونفي التهمة عن المتكلم وقد يجيء التكرير لتعدد المتعلق
كما في سورة الرحمن فانه تعالى ذكر بعد كل نعم بعدها وعقب كل نعم بعض نعماء الاخرى بما
تكذبان فان الفرض من ذكره عقيب كل نعمة غير الفرض من ذكره عقيب نعمة
اخرى اما التعقيب في قوله يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران وفي
قوله هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون الاية مع نفي العذاب وجهنم له يكونا
من الاء الله فلا ذكر عقيب كل منهما وصفها على طريق ان جزع المعاصي والترهيب من الاية
فوله واما بالايغال اي بكون الاطناب والايغال في اللغة بمعنى الاعماق او بمعنى الادخال
فوله واختلف في تفسيره اي اختلف في معنى الايغال ما هو على قولين فقيل هو

هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها وعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل
هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها فوله كان علم في رأسه نار فانها
لما اريد ان يصف احاها من ايار النهار لم يقتصر في بيان ذلك على تشبيهه بالعلم
بل جعلت في رأس العلم نار الميا الذي في ذلك البياض فوله كان عيون الوحش البيت فانه
يتم معنى التشبيه لان الجزع وقد عرفت معناه من الشرح يشبه به الاعين في الشكل
والهيئة واذا كان غرضه ذلك كان تشبيه بالعيون فوله النعي والبقع المراد بالنعي القرن
وبالبقع الوحشية فوله تبدأ بالقصر يتم ظهر فوله وفي سواد وبياض اي في الحال
ان في الجزع سواد او بياض بعد ما موت فيتم وجه التشبيه بما عرفت مما
فرغ الاصمعي فوله ومثل ذلك اي الايغال في التذييل فوله وترغيب في الرسالة
زيادة ترغيب فهو معطوف على حث اي التحريض معهم شتان ما زيد وعمرو يحرضهم
صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة فوله وفيما التذييل اي ويكون الاطناب
بالتذييل فوله تشتمل على معناها اي تشمل الجملة الثانية على معنى الجملة الاولى وفي
بالشمال الثانية على معنى الاولى افادتها بنحو اها لما هو مدرج البيان من الاولى وفي
المراد افادتها نفس معنى الاولى بالمطابقة فلا يكون على هذا فوله تعالى كلا سوف
تعلمون من التذييل فوله لتاكيد هذا التهديد تامل لما خولف بعض صور الايغال
فيه ان لفظ التكثير في التهديد لا طائل تحته يصرح بالتاكيد ايضا فوله فهو اعم من
الايغال اي التذييل اعم من الايغال من وجه واخص من من وجه اخر فالنسبة
بينهما عموم وخصوص من وجه تتصادقان في مادة وانفراد كل منهما بمادة الاولى
في مادة اخرى فجهة عموم التذييل من حيث انه يكون في ختم الكلام وفي غيره في
خصوص من حيث انه لا يكون الا جملة للتاكيد وجهة عموم الايغال من حيث كونه يكون
بجملة ومفرد للتاكيد وغيره فيجتمعان فيما يكون الايغال فيه للتاكيد فانه يصدق

عليه ازالة وتذييل وتفريد الايطال فما يكون بالمفرد وفيما يكون لغير التاكيد مطلقا
اي سواء كان بالمفرد او بالجملة وبتفريد التذييل فما يكون في غير هذه الكلمة قوله
بل توقف عليه اي ما لا استفاد من المراد بدون تقدم ما قبله قوله فيتعلق بما
قبله يعني فيصح ان يكون صفة لموصوف محذوف قوله بناء على انها لمجازاة هي المكافاة ان خيرا
فخيرا هي تستعمل تارة في معنى الاثابة واخرى في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا اي عاقبناهم بكفرهم قتل وهل يجازي الا الكفور يعني وهل يعاقب
فعلى هذا يكون من الغريب الذي لعدم توقف المراد عما قبله فيصح ان يكون
مبتدا قوله ان الباطل كان زهوقا اخرج مخرج المثل وهو مقيد بما هو معلوم بالبداهة
لما قبله يوثق به وقد اجمع الفريقان في قول لقاء وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقال الموحدون قوله افائن مت فهم
الخالدون تذييل من الفريق الاول فرد عليهم بقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
بالجملة السابقة وما بعدها وهو كل نفس ذائقة الموت تذييل من الصنف الثاني لعدم
توقف على ما قبله قوله النفر الخ منزلين وان كانت الاولى منزلة عن الثانية
راجع اليه قوله لتاكيد منطوق اي يفهم بالمطابقة قوله فان زاهوق الباطل
يعني ان قوله ان الباطل كان زهوقا تاكيد منطوق قوله زهوق الباطل قوله واما
لتاكيد مفهوم يعني بالموصوم ما يدل عليه من المنطوق قوله لا تلو بفتح التاء المثناة
من فوق وضم اللام من تولهم لم اتر شعثه اي اصلح ما تفرق من امره
لعدم مبالاته لصحة مجيء الحال من النكرة ان تقدم عليها النفي بالنكرة وانتصاب الحال عرفا
للزوجة فكانها قيل ما تصلح مجيء الحال عندي وحاصله افاده الشبه الترجمانية
ليس في الدنيا صديق مهذب الاخلاق ينزله عن العيوب وقوله اي الرجال المهذب

ب تاكيد لهذا المعنى لانه استفهام على سبيل الانكار وهذا مثل يضرب لمن رأى من
صدرة
زلة وانت تريد ان تغفرها منه والشعث في الاصل انتشار الشعر وتفرقه
قوله واما بالتحميل
لعله تفهم والمراد به هنا ما يكون في الرجال من خصال غير مرضية
اي واما ان يكون الاضافة بسبب التحميل في ذلك الذي فيكون الخ يعني شيء
كان الذي فيها ام خارج المقصود جد او مزح وسواء كان واقعا
في وسط الكلام او في آخره قوله غير مقدر لها غير معد للدبار متوسط
بين الفعل وفاعله وقعا لما يسوءهم من قولهم فسقى ديارك غير مفسدها صوب
عليها بما فاد ديارها لان وقوع المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفي
وقوله غير مقدر لها راجع لهذا النوع قوله واما اي ما يكون الذي فيه
آخر الكلام نحو قوله تعالى فوق يا في امر يقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين
الآية فهو اعزة على الكافرين وقع في آخر الكلام واقعا لما يسوءهم قوله ازلة
على المؤمنين من اذ لهم تضعونه اذا علم منه ان الزلة منهم فواضح للمؤمنين
ولهذا عدي بعلى لتضمنها معنى العطف فكانه قيل العاطفين عليهم على وجه
الذل والتواضع قوله واما بالتقيم اي ويكون الاضراب بالتقيم
لنكتة كالمبالغة هذا التركيب يصدر على بعض صور الابطال نحو جبة اي
اشتهائه والحاجة اليه وهو مبالغة في اطعامه قوله فهو لبادية اصل
المراد يعني اما لو كان الخبز في جبة سمر فلم يكن فيه مبالغة وقوله تعالى
والجبال اوتادا على جبة قوله واما بالاعتراض اي ويكون الاضراب بالاعتراض
قوله وهو ان يوتى في اثناء الكلام يعني بان يوتى بين جزئي كلام متصلين
بالاول تعلق التفاعلية والمفعولية وغيرها وليس المراد ان يوتى بين جزئي
الكلام المصطلح بالجملة الذين هما المسند والمسند اليه قوله او بين كلامين

متصلين يعني اي بينهما اتصال من جهة المعنى بان يكون الكلام بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا
منه او عطفا عليه قوله جملة او اكثر اي اكثر من جملة لا محل لها اي للجملة المعترضة
قوله سوق دفع الابهام اي دفع ايهام خلاف المقصود فعلم من هذا انه ليس كل اعتراض
ما يقع في آخر كلام لا يكون بدون كلام او يكون لكن متصلا بالكلام الاول من جهة
المعنى وان ما يكون اكثر من جملة او ما يكون له محل من الاعراب وان ما يقع في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين من جهة المعنى لدفع الابهام كما في صور التخلل وعلم ان
التعريف شامل لبعض التتميم والتذييل لان الزيادة فيهما لا يمتنع ان يكون جملة في اثناء
كلام او بين كلامين متصلين معنى قوله وقعت في اثناء الخ بين امرين بينهما البون
تعلق العطف بجملة المعطوف له والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقدس عما ينسبون
قوله بلغتها اعتراض في اثناء الكلام يعني بين اسم ان وخبرها والضمير في بلغتها للثمانين
يريد بيان ضعف قوى الجسمانية في سن الثمانين ومن هذا الاعتراض تلبيس
بالحال الواقع بينهما قوله بان اعلم وعفوه اي وبين ما حل محل مفعوليه
وهو قوله ان سوق يأتي الخ لنسبة المخاطب على ان العلم ينفع كل احد فينتفع
بقراءتي الجماعة قوله وعين الشاة محذوف اي محذوف من تقديره ان سوق يأتي الخ
وفي هذا الخ قوله ان سوق ان كل ما قدر قوله واذ اما يكون بفضلة اي الاعتراض
التتميم لا يكون الا بفضلة من الكلام والفضلة يقتضي ان يكون لها محل من الاعراب
بخلاف ان لا يكون له محل من الاعراب فيفرق بينهما بانه كلية قوله واذ اما يكون لدفع
ايهام وما لا يكون له مباينة قوله واذ لا يكون على الا في اخر الكلام يعني والاعتراض
على ما ذكره الحواشي يكون في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى وبين ما يقع
الا في ختم الكلام وما لا يقع فيه مباينة قوله لكن اي لكن ترتيب الاعتراض
يصدق على بعض صور التذييل الخ قوله واذ كما لم يشترط في التذييل الخ هذا

هذا الكلام على ما تقول الاعتراض بعض صور التذييل وحاصله ان التذييل
وان لم يشترط فيه ان يقع بين كلامين لكن لما يلزم من عدم شرط الوقوع عدم
الوقوع فجاز ان يقع بين كلامين ومع هذا يصدق عليه تعريف الاعتراض فيتحقق
فساد ما قيل انه اي الاعتراض بيان التذييل بناء من هذا القائل على ان لزم
في التذييل ان يقع بين كلامين متصلين قوله وهو اكثر اي والحال ان الاعتراض
اكثر من جملة قوله ايضا اي كما ان ما يقع الاعتراض فيه اكثر من جملة لا الوقوع
اذ بين كلامين او كما ان ظرفي الاعتراض اكثر من جملة او كما ان محل الاعتراض
وهو الكلام اكثر من جملة واحترز بذلك الاعتراض اكثر من جملة واحترز بما
هذا هو المقصود بالاعتراض في عبارة البعض قوله الوقوع هو بينه ضمير هو راجع
الى الاعتراض نفسه والتغيير المزوج في بينه راجع الى الموصول اعني الالف واللام
في الواقع وهو واقع على محل الاعتراض على طريق الاعتراض قوله فهذا اعتراض
اي قوله تعالى ان اشر يحب الثمانين ويحب المنصفين اعتراض بالاكثر من جملة
قوله لان كلام اي لان قوله تعالى ان اشر يحب الثمانين الخ قوله والكلامان
متصلان معنى لان الاول مبين والمبين والبيان هو المبين في المعنى وان كان
غيره في اللفظ قوله فان الغرض الاصلي الخ هذا علة لمحذوف اي واغا
كان قوله تعالى ما توعدون لآت ومعجزين حيث امرهم الله ان الغرض الاصلي
قوله طلب النسل لاقتضاء الشهوة يعني والمعاني التي امر الله تعالى به هو
مكان المخرج فيجب ان لا يكون الاتيان الا من حيث يأتي فيه هذا الغرض وقوله
تعالى انكم لذائقو العذاب اول على هذا المعنى قوله وعاسوى
دفع الابهام يعني ان المذكور ان تكون النكتة في الاعتراض او غيره دفع الابهام
فيجوز على قولهم ان يكون النكتة غير دفع الابهام كما ان النكتة في التخلل

دفع الابهام ايضا قوله وذلك بان الاتي الخ لا يخفى ان دفع الاعتراض
الصوري بما ذكر سواء وقع آخر كلام او بين كلامين متصلين انما هو
بنطوق ما ذكر والحق ايضا قوله فالاعتراض عندهم هو الاول وذلك لانهم لم يجوزوا
الاول بين الآتي جواز كون التكذيب دفع الابهام وجواز ان لا يكون
قوله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير يعني بما قيل هو الاول بين لكون التكذيب دفع الابهام
وانه لا فرق بينهما قوله التذييل مطلقا اي يشمل جميع صور التذييل هذا
ان اشترط في الجملة المذيلة ان لا يكون لها محل من الاعراب والا فقد يشمل بعض صور
التذييل ايضا قوله وبعض صور التكميل اي ويشمل الاعتراض بعض صور التكميل ايضا
قوله ما لم تكن بجملة لا محل لها الخ او بالاحرى بجملة كذلك قوله
لكنها اي الاعتراض بهذا التفسير بيان التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا محل لها
من الاعراب وانت الخبير بان التتميم قوله بجملة اولى بها التكميل ما
اخر جملة مستقلة بها بل يشترط ان يكون الاعتراض واقعا في اثناء كلام او كلامين
متصلين معنى قوله او بين الكلامين المتصلين يعني وان لم يكن له محل من الاعراب سواء
كان جملة او اقل من جملة او اكثر قوله عطف على قوله اما بالاسقاط الخ اي للاطناب
قوله لم يذكر في سوى ما يقع من حيث الظاهر وبالنظر الى كلام او ساط الناس
قوله اي في جملة من يتهم الخ لا يرتاب في اتيانهم من يصدق بهم لانه لا يتحقق تسبيح
وتحميد بدون الاتيان بدلالة حالية الى الاخبار به لو اراده الا ترى قوله
تعالى في غير موضع في كتابه بالتصديق
كذلك قوله واعلم معطوف اي يتفق ما ذكرنا واعلم انه قد يوصف الكلام الخ
قوله بالتذييل الخ لم آخر ساقط له في اصل المتن يعني كما وصف بما باعتبار ما ذيل
اصل المراد بالتقييد ما قصد اخذه في المعنى او باعتبار لفظ زائد على المعنى

لفائدة قوله الى جانب العز البيت اراد بالعز مسببه اعني الراحة وبالفرجة
والمنفذ والمخرج الاول من البيت الاول وغم البيت الثاني متاع البيت في اصل
اللغة وهو الاعراض عن الدنيا عند ظهور السيادة وروح المخرج الاول اقل
من روح غم البيت الثاني فيكون المخرج الاول موصوفا بالاعتبار قصر غم البيت
الثاني بالاضافة اي من القبيل المعهود فانه ايجاز والاطناب باعتبار نفس الحروف
وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى قوله والبيت محتمل لان
يكون اصل معنى البيت بيان قدرتهم على انكارهم قول الناس في
انكار قولهم الخ لاحتياج السر في نفس البلغة لكونه جزءا من علم البلاغة وهو علم اي ملكة
السر في تحصيل بلوغ الكلام اذا الكمال لا يحصل بدونه الخ الله وهو
اي العلم اذ معناه مطلق الادراك ثم جعل علما على العلم المدون وفيه نوع
اقوال قيل ملكة وهو مختار الشارح وقيل نفس القواعد والاصول وقيل التصديق
بها قوله المدون اي المجموع في الكتب قوله يوضح اي يبين قوله
اي من المعاني التي يقتضيها الحال قوله في توضيح الدلالة اي لان اللفظ والعبارة
متى اريد بهما معنى ما فقد يكون ذلك المعنى مما لا يدل عليه اي على ذلك
المعنى الغرض من معرفة هذا الايراد ان يحترز المتكلم عن الخطأ في ايراد الكلام مطابقا
لتمام المراد حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصود دلالة خفية عند اقتضاء
المقام دلالة واضحة او واضحة عند اقتضاء دلالة خفية او اوضح عند اقتضاء
متوسطة في الوضوح والخفاء او متوسط عند اقتضاء اوضح او اخفى وارد
بالدلالة الدلالة العقلية لان اختلاف دلالة التركيب على المعنى الواحد وضوحا
وخفاء واوضح واخفى انما يكون في الدلالة العقلية على ما سيذكر بيان ذلك
قوله فان حاجة الى ذكر الخفاء اشارة الى رد ما قدره بعض الشارحين

من ان التقدير في وضوح الدلالة عليه وخفائها فرده الشارح لعدم الاحتياج
الى ان الوضوح والخفاء امران نسبيان انما يتحققان بالنسبة الى ما هو اخفى واوضح
فالواضح بالنسبة الى الاوضح خفي والخفي بالنسبة الى الاخفى واوضح وقوله
الدرجي لا يجوز ان يكون الدرج في المعنى المعهد لانه مرجع اريد منه
واحد فقط في عبارة محتفة بزيادة وضوح الدلالة وتقييدها ولا يستقيم
الحصر في الوجوه البرئية الا بتخصيص جميع المعاني الاتية فيكون
استطراد الدرج نحو مجمع الابحر في الصافية وقوله وكونه احد معنيي مشترك
على قول الدرج في المعنى لا يستقيم ان الدرج في نحو المعنى احد معنيي اريد منه واحد فقط
بطريق محتفة في وضوح الدلالة عليه لم تصر بمجرد ذلك علما بالبيان يخرج عالم
بكونه ملكة له راسخة وقوله يعني دلالة الوضعية احترز عن دلالة الصيغة
كدلالة اخ على الالم ومن دلالة العقلية كدلالة الصوت عن المصوت فانهما
غير مرادتين هنا وقوله والاول الدال يعني ما يلزم من العلم به شيء آخر وقوله
والمعنى الدلول يعني ما يلزم من العلم شيء آخر العلم به وقوله بالدلالة لفظية اقسامها
الثلاثة اعني الوضعية والعقلية والطبيعية وقوله ان يكون للوضع مدخل فيها
سواء كان بمحض الوضع كما في الدلالة المطابقة او بشركة كما في التضمن والالتزام
فانها بشركة الوضع لانها وضعية مرتبة وبهذا سقط ما قال الاولى عقلية وقوله
بحيث المقصود منه يعني ان يكون للوضع فيها مدخل ما نوعا الثلاثة يفهم منه المعنى
عند الاطلاق يعني بحيث اذا سمع او تخيل فهم منه المعنى للعلم بالوضع وقوله
الثلاثة يعني الدلالة اللفظية التي يكون للوضع فيها مدخل كذلك اقسامها
اما على قيام ما وضع اللفظ له يعني من حيث انه عام مقتضاه دلالة الانسان
او على جزئه اي جزء ما وضع اللفظ له من حيث انه جزء كدلالة الانسان على الحيوان

ذي والناطق وقوله او على خارج عنه اي عما وضع اللفظ له من حيث انه خارج كدلالة
على المستعد للكتابة او الضحك وكدلالة السقف على الحائط وقوله اي الدلالة على الجزء
والخارج يعني دلالة التضمن ودلالة الالتزام وقوله ويسمى كل من الاخيرين عقلية يعني
وان لم يكن العقل مستقلا بمجرد الا فتقارها الى كون اللفظ موضوعا للكل والملزوم
الدالة لما كان للعقل مدخل في كل واحد منهما باعتبار انتقال العقل من المعنى
له الى الجزء والى الخارج سميت عقلية وقوله لمطابقة اللفظ والمعنى اي لتوافقهما
بالمعنى من قولهم طابق النعل اذا وافقها وقوله لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له اي لكون
المعنى الملزوم من اللفظ داخلا في ضمن المعنى الموضوع له اي لكون المعنى الملزوم
من اللفظ داخلا في ضمن المعنى الموضوع له اللفظ وقوله لكون الخارج لازما للموضوع
ان اللفظ لا يدل على امر خارج عن مسماه وانما يدل على الخارج اللازم والملزم
ان يكون اللفظ الواضع دالا على معنى لانتفاء لامتناع التركيب من غير مركب

وقوله وبهذا ينقض تعريف كل احد حاصله انه اذا اطلق ذلك اللفظ واريد
به الكل او الملزوم دل على الجزء بالتضمن او على اللازم بالالتزام وبهذا ذلك
يصدق على ذلك الدلالة انها دلالة اللفظ على ما وضع اللفظ له ان الوضع اذا
اذ موضوع للجزئي واللازم كوضعه للكل والملزوم وكذلك اذا اطلق واريد
به الجزء او اللازم كان دالا عليهما بالمطابقة مع صدق تعريف الدلالة المتضمنة
والالتزامية عليهما وقوله باعتبار الاضافة اي الاب والجمادات وغيرها مما يعين
يعني القوم وقوله وانياط الذهن انقياده واهتزازه اليه من غير توقف قوله
اما على الفور او بعد التامل اذ هذا يعم بعبارة المتن ودفع توهم ان دلالة التزام
البين قوله في الذهن متعلق بالانفكاك في قوله عدم الانفكاك وقوله والا اي
وان لم يكن ما ذكر بيانا كان المراد بالملزوم البين ما يخرج به غير ما ليس بلازم

بين قوله اشارة الى انه لا يشترط اللزوم الخارجي بحيث يكون المعنى الخارجي من مدلول اللفظ بحالة يلزم من تحقق المدلول في الخارج تحققه واللازم عدم تخلفه عن الملزوم مع المغايرة بينهما في الخارج كما تقدم قوله اعني من شانه ان يكون بحيث قوله ومن نازع في اللزوم الذهني بانه لا يشترط عند اهل العربية وانما يشترطه المنطقيون فكانه اراد قوله ولو اي ولو كان اللزوم الذهني لاجل اعتماد المخاطب قوله بسبب وضع عام كاصطلاح العوام قوله لذلك المعنى في المعنى عند بعض مختلف قوله دلالة منصوب على التمييز اي من جهة الدلالة عليه اي على ذلك المعنى الموضوع بطرق من بعض الالفاظ بل كلها مستوية الاقدام في ذلك فلا تفاوت فيها حيث الدلالة قوله لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه اي لم يكن جميع تلك الالفاظ دالا على ذلك المعنى لعدم العلم بالوضع والهيئة التركيبية اي هيئة التاليف من محكوم عليه وبه وصدور الفعل عن فاعله ودلالته على المفعول وغير ذلك قوله دلالة او وضوح بالنصب على المصدرية او وضوح صفة اي بدل على دلالة موصوفة بكونها اوضح او اخفى من دلالة خلافه يشبه الدور قوله ان علم الوضع فلا تفاوت اي بل يكون ذهنه من الكلام الاول لغفلته عن ذلك المعنى قوله والا لم يتحقق الفهم اي وان لم يعلم ان الالفاظ الجديدة من الكلام الاول قوله لم يفهم شيئا اصلا فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحا وخفاء قوله معناه انه عالم بوضع كل لفظ يعني فتكون موجبة كلية قوله وان قال لم يكن كل واحد يعني بدل على السلب الكلي فيقتضيه اي يقتضي الموجبة الكلية ان لا يدل عليها دلالة ما يدل على السلب الكلي قوله فيكون اللازم بصدق بصورة ان لا يكون عالما بوضع شيء منها الجزئية قوله وان يكون عالما بوضع بعضها دون بعض وعلى كلا التقديرين عدم دلالة بعضها

مختلفة قوله بعضها اي

بعضها متحقق قوله ولقائل ان يقول لا نسلم عدم التفاوت حاصل السؤال وجوابه ان سرعة حصول بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر الكلمات الموضوعة وبطؤه وذلك بسبب تعيين الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفاوت لكثرة الممارسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث الحق التفاوت الكثير وحينئذ لا يجوز ان يختلف مراتب اللزوم اي تزوم الاجزاء للكل في التضمن وتزوم اللوازم للملزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر لان الدلالة العقلية انما تكون بتوسط العلم بتعلق قوله بين متغايرين ينتقل الذهن بسبب ذلك التعلق من احدهما الى الاخر فانه يجوز ان يكون للشيء الواحد قوله فتكون تادية الملزوم بالالفاظ الموضوعة لتلك اللوازم بعض اجزاء التعقل الحاصل بسبب انتقال الذهن من المعنى الى المعنى فيجوز ان يختلف وضوحا وخفاء صار سببا لاختلاف الدلالات وضوحا وخفاء، منشؤه كثرة الزمان بدل على الضياء وكثرة المزوول الفصل وجريان الكلب يدل على كونه دالا اولا على الضياء والفصل والجريان بل على الشمس والمزوول والكلب ثانيا قوله ويجوز ان يكون المعنى جزء من شيء من الله ودلالة الله اوضح من الثالث قوله ويجوز ان يكون الشيء جزء من شيء آخر بمعنى يجوز ان يكون الشيء جزء من آخر وذلك الجزء يكون اوضح من دلالة ذلك الشيء على جزء الجزء قوله دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لان الجسم جزء من الحيوان بخلاف الحيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة ودلالة الانسان على الجسم بتوسط العلم بان الحيوان جزء من الانسان والجسم جزء من الحيوان فالجسم بالنسبة الى الحيوان جزء والى الانسان جزء الجزء ودلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه على الامر بالعكس قوله وارد على قوله دلالة الشيء على جزئه اوضح من دلالته على جزء جزئه اي لا نسلم ذلك بل دلالته على جزء جزئه اوضح من دلالته على جزئه

قوله

فان فهم الجزء الخ قوله نعم اي صدقت انه فهم الجزء قبل فهم الكل لتوقف الكل
على الجزء لكن المراد ههنا شيء آخر وهو ان ينتقل الذهن من الكل الى الجزء
لانهم صنفوا ابواب دلالة التضمن تابعة للمطابقة لان معنى التضمن انما
ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل قوله وكيف يفهم الكل الخ جواب سؤال
فكانه قيل له وهل يتأتى فهم الكل بدون فهم الجزء ثم استظهر على عدم
الملازمة بين فهم الكل وفهم الجزء سواء كان اللازم داخلا في المراد
باللازم هنا ما لا ينفك عن الشيء سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام قوله فمجاز اي فاطلاقه عليه مجاز كقولك رايت
اسدا في يده سيف فان قولك في يده سيف قرينة دالة على عدم ارادة
المعنى الموضوع له لفظ الاسد قوله والا اي وان لم يفهم قرينة على عدم
المعنى الموضوع له اللفظ فكناية وهي ليست بمجاز ولا بحقيقة بل هي قسم
ثالث كقولك زيد طويل النجاد فانه ليس فيه قرينة على عدم طول النجاد
بل يجوز ارادته مع ارادة لازمه وهو طول القامة بخلاف قولك رايت اسدا
في يده سيف فانه لا يجوز ان يريد به الشجاع والحيوان المفترس معا قوله
والجزء مقدم على الكل طبعا يعني ان الكل يحتاج الى الجزء وهو مع ان
الجزء ليس بعلة للكل قوله وطبعا اي ليوافق الوضع الطبيعي قوله ليس جزء
معناها اي ليس معنى المجاز في الحقيقة جزء معنى الكناية لان معنى المجاز
اطلاق الملزوم وارادة لازمه فقط ومعنى الكناية اطلاق لفظ الملزوم و
ارادة اللازم مع انضمام قيد اليه وهو جواز ارادة الملزوم معه فباعتبار
وجود هذا القيد في معنى الكناية وعدمه في معنى المجاز جعل الاول كالمركب

كالمركب والثاني كالجزء منه لباطنه قوله الخ كان اصل التشبيه يعني فذكر المشبه به وهو الاسد
مثلا واريد به المشبه وهو الرجل الشجاع مثلا فصار استعارة تقريبية لذكر المشبه
قوله لم يجعل معتبرة بحيث كاستعارة يعني كما جعل السكاكي قوله اي هل ابان المشبه
يعني ان قول المشبه خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون له اعراب اخر مر ذكره
على وجه والتقريب في اربعة اشياء بتزيينه وادكاء ذي الفرض منه واقناع اي
مطلوب المشبه به سواء كان على وجه الاستعارة عن ابن اسد او على وجه
تبتني على الاستعارة وهو المشبه المصطلح عليه مثل زيد كالاسد في الشجاعة او غير ذلك
وهو كل تشبيه لا يكون على وجه الاستعارة وان على المصطلح عليه في علم البيان بوسيلة
انتفاء قيد من قيوده بان لا يكون مرادا عليه بالكاف ونحوه قوله لتلاؤم الخ
الى المشبه المذكور يعني الاصطلاحي الذي هو موضوع واعلم انه وقع في نسخ التخيير
لفظ المشبه مكررا والاولى تركه لانه لم يذكر الاخير كذلك حتى يقال الاولى ان يذكر
مرتبة في وجه للتخيير يدل وذوضح المضمر وضح المضمر من غير توهم نكتة كذا ذكره
بعض الفضلاء في هذا المحل قوله فيشتمل على ملاءمة يعني حتى يكون شاملا لجميع الخيالات
بل في بعض الصور وفي البعض على مشاركة امر يعني المشبه امر يعني المشبه به في
معنى يعني وجه الشبه قوله وهذا شامل لمثل قائل زيد عمرو وانه هذا اعلم فرجح
تقريب المعنى يعني يرجح هذا التقريب العطف بالواو وبالفاء وافعل
التفضيل فان جميعها يصدق عليه انه مشاركة امر امر في معنى وقد يعبر عنها
تشبيها فالاولى ان يزيد في التقريب قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا حتى يخرج
هذا قوله والتجريد اي على وجه الاستعارة بالتجريد كما مر مثل رايت منك اسدا على
بك يجرد فيها عن ذكر المشبه واختيار المعنى انه لا يطلق عليها اسم التشبيه قوله فان في
الثلاثة يعني الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد في المثال المذكور

قوله

ای فی قوله واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع قوله اذ المراد بالاظفار
معناها الحقيقي يعني عند الحمل اطلاقا لازما لتصور المنية بصورة السبع اثبت
لها الاظفار حقيقة ادعاء انها من افراد السبع فلم يكن فيه دلالة استعارية لامر آخر
عند المصنف قوله خذ مثل قوله اي في التشبيه على الاصح قوله نحو قوله تعالى فاذاقها الله
قوله اداة التشبيه وكان اسم المشبه به خبر المشبه وهو مذكور فان المحقق ذهب
الى انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطرح
صالحا لان يراد به المنقول عنه يعني الذي هو المعنى الحقيقي قوله والمنقول اليه
يعني الذي هو المعنى الادعائي قوله وجاز ان يكون جميعها مذكورة وقد لا يكون
قوله ووجهه اي المعنى الذي هو مشارك الطرفين قوله واداته اي اللفظ الدال
على المشاركة قوله وفي اقامة يعني باعتبار هذه الاعتبار اعني الطرفين ووجهه
واداته والذي هو منه قوله والحاصل الاركان على الاربعة هذا جواب سؤال مقدر
وهو ان الركن ما يكون داخلا في الشيء وليس شيء من هذه الاربعة ليس بداخل في
التشبيه فكيف يكون ركنا له واجاب الشارح عنه بقوله والحاصل الاركان على الاربعة
المذكورة اما باعتبار انها اركان لوجه الشبه اعني الزيادة على مشاركة امر ما يتقوى به الشبه والمشبه
في معنى ينقص وجه الشبه قوله بالكاف ونحوه يعني اداة فالاربعة ما خوذة في التعريف
قوله وقد يحذف بعض هذه الاعتبار الزيادة على المشاركة المذكورة في معنى مشارك امر
قوله فيكون اركانا قوله ويجوز بعد الاعتبار يعني اعتبار كون الاربعة اركانا قوله
في معنى بالكاف ونحوه قوله زيد كالاسد في الشجاعة كثيرا ما يطلق على مثل
هذا الكلام تشبيها تميت الدراك بالنوع المدلول وهو مشتمل على الاركان الاربعة قوله
والاداة الكاف في ذلك اي الا بتاء الشبه وترك ذكر الطرفين واجب البتة بخلاف وجه
والاداة قوله اما حيث اي منسوبان الى الحس يعني مدركان بالحواس الحس
الظاهرة قوله والصوت الضعيف المراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع

الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى فصار اخفى كانه ناشئ من
عن فضاء الفم قوله والجلد التام والخرز في الملموسات قال الاول فخرج من هذا القيد
يشبه بالكف مثلا قوله وفي الكيف ذلك ناشئ بالاولى ما سوى الصوت الضعيف والمس
في النكهة فان هذه الثلثة لا تدرك فيما يخالفها قوله لانفي هذه الاجسام
يعني الخل والورد والعنبر والريح والخرز والجلد والحرير انها اجسام والاجسام
لا يدرك بالحواس الظاهرة بل انما يدرك بها الاعراض القائمة بها قوله قد يستعمل بالدرك
اي يشتهر هذا المستعمل في الذوق والشم قوله عليه او عقليا عطف على قوله
حسيا اي او ظن ادراكه عقليا قوله ووجه الشبه بينهما اي بين العلم والحياة في ذلك
العلم كالحياة قوله جهتي ادراك اي سببا الادراك وضبطه المراد بالعلم
هنا الملكة التي لا جواب سؤال مقدر يرد على قوله ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك وحاصل ان العلم ادرك وقد جعلتم وجه الشبه كونهما جهة وطريقا الى الادراك
فلزم ان يكون المشبه الذي هو العلم طريقا الى نفسه وهو خلف فاجاب بقوله فاريد
بالعلم هنا الملكة الخ قوله ولا يخفى انها اي الملكة المذكورة جهة وطريق الى ادراك
الغير فقط لا لنفس الادراك فلا يلزم ما ذكرتم قوله وقيل وجه الشبه بينهما اي بين العلم والحياة
نفس الادراك لا كونهما جهتي ادراك ويرد عليه السؤال المذكور عليه ايضا لانه يلزم
اتحاد المشبه ووجه الشبه ويجاب بما ذكر في الاول قوله لانه يوجب ان يفتقر كلاهما الى استعداد
الحياة مع العلم في ادراك قوله على ما هو شرط في وجه الشبه اي يشترط في وجه الشبه
ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به فانها بهذا الاعتبار في المشبه اقوى واشهر منها في المشبه
قوله وايضا لا يخفى ان تعريف آخر بهذا القيد ونوهيئة له كما في قولنا العلم كالحياة في
كونهما ادراكا اي ان يحصل من قولنا ادراك كما ان الحاصل من قولنا العلم كالحياة في
كونهما ادراكا قوله او مختلفان اي او وجه الشبه مختلفان وهو

قسما الاول ان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كقولنا المنية كالسبع في اغتيال النفوس فان
المنية اي الموت مشبه عقلي والسبع مشبه به حسي وحده ان يكون المشبه حسيا والمشبه به
عقليا كقولنا العطر كخلق كريم فان العطر وهو الطيب مشبه حسي وخلق الكريم
مشبه به عقلي اذ كيفية نفسانية اه قوله والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول اشارة
جواب ما قيل من انه لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس
واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا
وهو غير جائز قوله ويجعل كالاصل اي ويجعل المشبه المعقول المقدر المحسوس اصلا
لذلك المشبه المحسوس مبالغة في تشبيه المعقول بالمحسوس لان تشبيه المحسوس الحقيقي
بالمحسوس التقديري الذي هو المعقول الحقيقي قوله والاي واو لم يجعل المشبه
اصلا المعقول محسوسا لم يصح تشبيه المحسوس به لان المحسوس اصل المعقول اه قوله تسهيلا للضبط
بتقليل الاقسام لانه كما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل
ضبطا فلذلك اشار الى تقسيم تقدير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي اه
قوله المدرك هو بفتح الراء اصل المحسوس الجامع الظاهر قوله او مادته اي افراده بقطع
النظر وهيئة الاجتماعية قوله وهو المقدور الذي قدر مجتمعا من امور اي
المقدور الذي ركبته المخيلة من امور كل واحد منها موجود في الاعيان محسوس
وليس المراد بالخيالي هنا التصور المرتسم في الخيال المادي الذي هو احد المحسوس
وذلك لان اعلام الياقوتية ليست مما ادرك الى الخيال من المحسوس الا ان
لم يقع بالاحساس فقط قوله وهو من باب جرد قطيفة اي اضاف مجردا الى القطيفة
من باب اضافة الصفة الى الموصوف والمعنى شقيق محمر والمراد به سفائق النعمان
وهو بيت مر في قوله اذا تصوب مال الى الشمال هو قولهم صاب المطر اذا نزل

قوله اعلام جمع علم وهي الرواية وحاصله ان شبه الثقيل عند ثقل رأسه وتقله
بهبوب الرياح عليه باعلام ياقوت بسواجل رياح من تبر جدد فان اعلام ياقوت
تتزعزه ريح من تبر جدد لا يدرك مجموع هذا من حيث انه مجموع بالحس المحسوس
الظاهر لكن ما ادرك منه وهو كل واحد من الاعلام والياقوت والرياح والتبر جدد
محسوس بحس البصر فالمشبه هنا مفرد حسي والمشبه به مركب خيالي قوله وكذا يحسن
لو ادرك بفتح الراء وجوزه لكان مدركا بالبناء للفاعل اي يدرك الحس الظاهر ذلك
وهذا التعبير بالعقلي بفتح العقلي الصرف فانه لا يجاد يكون بحيث لو وجد
في الخارج لكان مدركا بالحس وليس المراد بالوهمي ما ادرك هذا العداوة التي
بالوجه كما سبق الاشارة اليها الا ان اعلام الياقوت وتبر جدد ليست من الاشياء التي
اعطاني الحسي شيئا وانما هي صور قوله واعلام الياقوت عما لا يدرك بالحس لكنه
لما اعتقد فيها غاية الحمرة حس تشبيه فعال السهام او الرياح بها لانها اذا
وجد فيها الخارج فان القول امر وهمي فكذا اعلامها قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة
سميت باسمين لاعتبارين كل منهما على انفراده قوله في تصور حالي اي في صور
المتخيلة القول فالضمير المضاف اليه تصور راجع الى القول من اضافة المصدر الى
المفعول قوله كالارع اي كالارع في الالم الحسيين والشيخ والجرح ونحوهما فعلم
عادكر اقتصاره في التشبيه الحسي والعقلي اذ جعل الخيالي من الحسي والوهمي
والوجداني من العقلي بقليل وتسهيل على المتعلم لان كما قلت الاعتبار اب
قلت الاقسام واذا قلت كان اسهل ضبطا واما جعل الخيالي من الحسي لان الحس
مدركة كما عرفت مع ان المدرك منها هو الصور الا التي وجعل الوهمي من العقلي لانها
مدخل للحس فيه والوجداني من العقلي لتضمنهما اي ان المدرك منها هو المعنى

لا التصور قوله فصل اشتراك المشبه والمشبه به في ذلك المعنى يشترك كما تحقيقيا بأن يتسبب
ذلك المعنى لهما في الواقع اما بالفرض او يشتركا تخييلا وهو ما لا يمكن وجوده فيهما او في
احدهما الا بتأويل قوله وذلك ان زيدا والاسد لهما اي واقعيا او امكنا او اريد بوجه الشبه
المعنى الذي له زيادة اختصاص بالطرفين وحصل بيان اشتراكهما فيه حيث
اولنا عبارة المص ولم يبقها على ما هو عليها لان زيدا والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في كبنهما قوله انه لا يوجد ذلك المعنى بحيث يكون وجه الشبه فيما ذكر
من الطرفين محققا ثابتا مستقرا بحسب نفس الامر قوله والعنبر للسيل يعني في
البيت اسم بان وهو قول رجل قطعته تصوح واوراقه ما كان قد وجاع
قوله اي في هذا التشبيه المذكور في هذا البيت قوله في جوانب شيء مظلم اسود
غير موجود في المشبه به الا على طريق التخييل ووصف المظلم بالاسود لما الذي في سواده
وانه يقال لليل انه مظلم وان كان كذا قوله وذلك اي وجود هذا في بيان
وجود تلك الهيئة التي هي وجه الشبه في المشبه به وهو قول سنان اما ترى
قوله لما كانت البدعة ما لا يكون قول الرسول ولم وفعله ويعتقد انه قول
او فعله وكل ما حدث اي ركب كاعتقاد ارباب الضلال قوله فلا يهتدي
للطريق الموصل الى المطلوب قوله من اراد ينال مكروها كما يشققه عدو وقتال
او يقع في مهواه مهلكة قوله بطريق الفكر اي بطريق ان يثبت لاحد الضدين
ضد ما ثبت للضد الآخر لان الذهن ينتقل من احد الضدين الى الآخر قوله اي
كون السنة والعلم كالنور اي شائع في الورى تشبيه البدعة ونحوها بالظلمة
وتشبيه السنة ونحوها بالنور تخييلا بسبب شيوعه اي كثرة حضوره بالبال
وكثرة ورود في المقال ان الفهم الله اي السنة وكل ما هو قوله نحو اتيتكم اي
نحو قول صلى الله عليه وسلم اتيتكم بالحنيفية البيضاء بين الرجا اي حال كون الطريق

النجوم كائنة بين الرجا قوله بالنون بين الابتداع اي حال كون السنن
بين الابتداع قوله اي النجوم يعني مثل تشبيه النجوم بياض الشيب قوله او
بالانوار اي او تشبيهها اعني النجوم بالانوار قوله ومراده انه ما تخيل للسنة نور
وضياء وللبدعة سواد وظلام صار بهذا التخييل كانها من المبصرات وصار
تشبيه المبصرات كالنجوم والرجا بها كتشبيهها بالمبصرات حقيقة والتأويل فيه
ان تخيل ما ليس بمنور منورا والا فالبياض والاشراق والظلمة من اوصاف
الاجسام وقد يوصف بها المعاني قوله ولا يخفى ان قوله اشارة
جواب ما قيل في هذا المحل من ان سبك هذا البيت غير مرضي وكان القياس
ان يقال وكان النجوم بين دجيها سنن لاحت بين ابتداع لانه انما يلائم
النور من بين الظلم لا العكس انتهى قوله اي سنن لاحت بين الابتداع النكرة
في العدل الى المعرفة والاصل بيان نكرة السنن حيث كان
البدعة هي التي يتوزع من زيها قوله من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه
المستفاد ذلك الوجوب مما قال الملخص من ان وجه الشبه هو ما يشترك فيه الطرفان
قوله كون الفعل مصلحا والكثير معتد الدهر اشتراك الطرفين اعني النجوم
في ذلك وان المشبه قوله لا تحمل العلة والكثرة استماع جعل ترجيح الفاعل
ونصب المفعول مما عدا اذا تحقق ان المراد قوله بل وجه الشبه هو
باعمالها اي وذلك لوجوده في الطرفين فان الملح اذا استعمل في الطعام صح
والافراط كثرة النحو استعمل في الكلام صلح والحد قوله اما غير خارج عن
خارج عن حقيقتها يشتمل صورتين ما يكون حقيقتها النوعية او جزء حقيقتها
ولذلك عدل عن قولنا اما داخل في حقيقتها الى ذكر اتمام الحقيقة اذ الشيء لا يدخل
في نفسه قوله كما في تشبيه ثوب باسود في نوعها اي في كونه نوعا خاصا كتشبيه

قطن بثوب آخر فهما وجه التيمم الحقيقة قوله وفي جنسها اي بحيث يكون توبا كتثنيه ثوب قطن بثوب حرير وهنا وجه اشتراك جزء الماهية وكتثنيه بعض الجسم الجسم بالاتساع في بحيث يكون جسما وقوله في كونهما كما مثال لكونه نوعا وقوله او ثوبا مثال لكونه جنسا وقوله او في القطن مثال لكونه فصلا قوله او خارج اي وجه اشتراك المشبه والمشبه به صفة لهما خارجة وجوب اشتراك المشبه والمشبه به في وجه الشبه محققة في الذات اي ذات الموصوف مفتقرة اليها قوله اما حديث نقيم للصفة الحقيقة كالبياض الجسمية الكيفية اي ما لا يتوقف تصورها على تصور غيرها وهو يقتضي القسمة والنسبة قسمة في محلها اقتضاء اوليا وذلك مر بيان الصوت في صدر الكتاب قوله اي المختصة بالاجسام يقع في العروض والحلول والقيام والتشوف اللتين يتأثرها اي في مقدم الدماغ قوله فيفترقان الى الجبان اي بعد تأثرهما بالجذب بالمجاذبة والمقاومة على ما هو المعتاد في كتب التشريح قوله من لها الوان منطوع بسيرك وفي نسخة كتثنية الشيء الابيض بالثلج وكم يدرك التوهم تصوره ضرورة غنى عن التعريف قوله والشكل هيئة اي يعني ان الشكل هيئة تعرض للشيء بسبب احاطة حد واحد كالكرة والدائرة او حدان كنصف الدائرة او حدود كالمثلث والمربع والحد النهاية كتثنية المستوي المنتصب بالرمح وكتثنية الشيء المستدير بالكرة قارع والمختط اخص والدائرة سطح يحيط به خط واحد في داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك النقطة متساوية وتلك النقطة يقال لها مركز الدائرة قوله مقدار فان الدار اي المراد بالكم ههنا ما يقبل التجزي وبالاتصال ان يكون اجزاؤه اي وقت وفي التجزية حد مشترك تنتهي عنده وبه احترز عن العدد ويكون قاد الدار ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار كالخط والسطح والجسم التعليمي وذلك

٣ الا الخط م

وذلك كتثنية علم الجثة بالجعل والقبيل بالخروج من القوة الى الفعل قوله الخروج من القوة الى الفعل جعل السبب الذي هو تعريف الحكم وهو تعريف لمطلق الحركة وامّا عند المتكلم فهو حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر وهو عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وذلك كتثنية الزاهية عن الاستقامة بالسرعة بقوة قاسم قوله وفي جعل الخاصة من الكيفيات فانها تحرك وجه التسامح ان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيف لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة فكان اراد بالمقادير او ما هو اعم من الطول والقصر والتوسط بينهما قوله اي بالمذكور اي بقع بالمدركات بالبصر قوله باعتبار المختلط حال تحدث من اجتماع النوح والتكلم وباعتبار انها وصف الشخص بالحسن والقبح بالمعنى المتعارف هو تعقب الاذى قوله كالفرح اي كما تقدم النوح اي من الصوت قوله مقاومة اي صلابة قوله والخوخة وغير ذلك اي كالفرسك والعنبر والرمان قوله والاولياء منها يقع الحرارة والبرودة فقيل ان الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتماثلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتماثلات وجمع المختلفات قوله والاخريان اي الرطوبة واليبوسة ان الرطوبة كيفية يقتضي سهولة السكب والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك قوله ويكون الشيء بها غير سيال وذلك كالشمع مثلا اذا دلته ينتقل في وضعه ولا يعتد كثير انسياب واما يكون قوله التحرز الباطن من الرطوبة وما سكر من اليبوسة قوله والعداوة وهي تقابل الملائمة اي كيفية ما تدفع قوله الى الباطن قوله والزوجة والنشاشة الهشاشة سهولة تفرق الجسم وصعوبة اتصاله والزوجة عليها قوله والملاطفة هي ان يجلب ما خلط والكثافة ضدها اي بان لا يجلب ما خلط قوله وغير ذلك اي كما هو مذكور

في غير هذا الفن قوله او عقلية عطف على حاصة اي اتصف الخصصة اما حسية كالمرارة او عقلية
كالتبلد والانفعال في من القطاء وغيرهم قوله من الزكاء اي عدم الفواد قوله معلوم بقيم
الدال اسم مفعول اي اعدتها النفس لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون مرتبة انتاج مع
القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق الادمي بوسطة كثرة مزاولة
المقدمات المنتجة كما اذا لاحظ ان كل جسم جوهر مثلا وكل شئ من الواجب بجوهر انتقل
ذهنه سريعا من ملزوم هما بين الحدين الى النتيجة وهي ان الواجب ليس بجسم من الشكل
الاول قوله وقد يقال على معان آخر العلم يطلق على انحاء يطلق على حصول صورة
عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استحضار ما وضعوا ان ما يحوز من الاراء صادرة
عن البصيرة بحيث ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة كذا في الشرح قوله حركة النفس
مبدؤها ارادة الانتقام اي تغير يحصل عند غليان دم القلب لارادة اي
الانتقام قوله والحلم هو الحالة التي تحصل عند صورة الغضب قوله وفي وجه الصبح اي
الخلق قوله ملكة احتراز عن الحال قوله تصدر عنها اي صادرة عن النفس بسبب تلك
الملكة القائمة بها واحترز بقوله النفس عن صدور افعال الجوارح كالكتابة الصادرة
عن صارب ملكة قوله مثل الكرم هو مقابل البخل واللوم فان كان بذل النفس
فهو شجاعة وان كان بذل المال فهو جود وان كان كف فزهد واما ان يكون مع
وجه شجاعة وان كان بذل المال فهو سخاء وان كان مع الحلم ونبذ الحقد فهو عفة واما
ان يكون معها والاول عفو وتوقي من الجهل وغيرها قوله واما اضافي واما
غير اضافي وغير ذلك بيع كالبخل والجبن وغيرها قوله واما اضافي اي
ان يكون وصفا اضافيا وهي التي اعتبر فيها في ذات الموضوع وغير
مضمون النسبة بل يكون مفروضا مقدرا عند العقل قوله فانها ليست لا اي فان
ازالة النسبة عما اعتبر فيها في ذات الشئ وغير مضمونة النسبة قيل وجه التنبيه هنا

هنا في الخصلة هو الظهور الا انهم تسامحوا فيه وجعلوا الاشتراك في الخواص التي
شأن البصيرة مع التنبيه الحاصل بينها وبين ما تزيد الاطلاع عليه كشأن البصر
مع الظلمة في كونهما معرفا كالمحجوبين عن علم بها وفي انقلاب حالها البصر مع الحجاب
مع الحجة اذا علمت ومع التأمل اذا ظهر قوله وقد يقال الخصلة الخ بقرينة هذا
تتوقف على بيان مغايرة وجه ان الشئ الموجود اما ان يخرج عن احد احوال ثلاثة الخ
اما ان يكون في وجود الخارج اي يكون الخارج ظرفا لوجوده كزيد او يكون في
اي يكون الخارج ظرفا له لوجوده كالملازمة بين ملزوم الشمس وفي وجود الذهن
فانها قائمة في الخارج سواء اعتبرها ام لم تعتبر واما ان تكون وجوده لا في عينان
وهو الذي لا تحقق لموضوعه الا بحسب اعتبار العقل فان اعتبره كان موجودا وان
لم يعتبره لم يكن موجودا كالصورة النوعية التي هي المحاب او الانتساب للنسبة وتخصص
بحرمين ذهبي وحرمين نار موجه الذهب اذا علم هذا فنقول قد يطلق الحقيقة
على ما يقابل الاضافي كما في صيغ الصرف فيستعمل الحقيقي على هذا الاصطلاح في الموجود
في الخارج والموجود في الاعتبار وقد يطلق الحقيقي في استعمال آخر على ما يقابل
الاعتباري فهو بهذا الاستعمال اخص من الاستعمال الاول قوله اشارة الى انه مراد
ههنا اي الى ان الطرف الحقيقي في مقابلة الاعتباري مراد في باب التشبيه
قوله بين حقيقي وهو ما له تقرر في ذات الموضوع كالكيفيات النفسانية
كانتفاء الشئ بكونه مطلوبا لوجوه هذا مثال للوصف النسبي فان مطلوبية
المطلوب ليست وصفا مستقرا بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب
القائم بالنفس ولهذا كان اعتباريا نسبيا قوله او كانتفاء شئ بنفي نقيضه
وهي هذا مثال للاعتباري المحض كتصور الانسان من رأس
او يد ورأس وغير ذلك قوله لكونه مركبا من متعدد هذا القسم في وجه الشبه هنا

ما يكون بمنزلة الواحد ذو جهتين فهو بالنظر الى احدى الجهتين متحد وبالنظر الى هيئة المجموعة
واحد ثم بان يكون هيئة ملتئمة من امور مختلفة كحقيقة الانسان فانها ملتئمة من الحيوانية
والناطقية ثم او اعتبارية اي لا حقيقة لها في حد ذاتها بل مجرد اعتبار العقل
كالهيئة المنتزعة في الثاني كان متأخر التقدم رئوسا واسيافا تليل بها وهي كواكبه
ثم وكل مرتبة اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي فيكون وجه الشبه بهذا
الاعتبار على اربعة اقسام من ضرب اثنين وهما الواحد وما هو بمنزلته في اثنين وهما
الحسي والعقلي ثم فيكون كل منها وجه تشبيه وذلك انما يكون اذا كان التشبيه في امور
كثيرة لا يشتمل بعضها بعض بل كل واحد منفرد بنفسه وحينئذ يكون ذلك تشبيها
مركبا وانما يحتاج بعضها الى بعض لاغراض فلا يجب فيها ترتيب فانك اذا قلت زيد كالاسد
بأسا والبحر جودا والسيف مضاء لا يجب عليك ان تحفظ في هذه التشبيهات
نظاما ولو تغير حال الباقي بترك بعضها كفى بهم هو يضعف ويكمل ويحلو بحسب
فانه لو ترك ذكر الكثير والمرارة كما لم يخل تشبيهه بالماء في الصفاء وبالعسل
في الحلاوة باقيا على حاله ثم او في الهيئة المنتزعة كما في التركيب الاعتباري
او في الحقيقة الملتئمة منها كما في التركيب الحقيقي ثم او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فيكون هنا ثلثة اقسام اخر واعلم ان بعض ما هو بمنزلة الواحد الذي هو احد اقسام
الثالث ان الاختلاف فيه غير معتبر لان المعتبر منه هو الهيئة الحاصلة من المتعدد لا المتعدد
وتلك الهيئة واحدة لا تعدد فيها ثم اي يجوز ان يكون كلا منها اي كل واحد من طرفي التشبيه
اعني المشبه والمشبه به ثم امتناع ان يدرك بالحس غير الحسي شيء اما كان
الامر كذلك اذ ما يدرك بالحس اما محسوس بالقوة كما يمكن قيام المحسوس بالفعل في ذاته
وجه الشبه امر ما خوذ من الطرفين اي ثم والعقلي من وجه التشبيه اعم من الحسي
اي اوسع مجازا واكثر افرادا اذ كل وجه الحسي وجه العقلي من غير عكس وحاصله

صلة ان وجه الشبه اذا كان حسيا فطرفاه لا يكونان الا حسيين اذ وجه الشبه قائم بالطرفين ويمتنع
قيام الحسي بالعقلي وان كان وجه الشبه عقليا فيتقسم باعتبار الطرفين الى اربعة اقسام وهو
طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه عقلي والمشبه به حسي وبالعكس ثم وادراك
العقل من المحسوسين شيئا ولذلك يستفيد اكثر علوم العقلية من الحسية وهو ادراك
قبل من تقدم حسا فقد علما اي علما مدلولا بذلك الحس ثم ولذلك يقال الى آخره
اي وما علمنا من انه يجوز ان يكون طرفا التشبيه عقليين وجه الحسي قال علم اعلم
البيان التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي لان جميع انواع الطرفين الاربعة
المذكورة يصح ان كل ما يصح لا اي ليس المراد بالعموم هنا العموم المقتضي بعدم انه
كما صدق التشبيه بالوجه الحسي صدق التشبيه بالوجه العقلي من غير عكس بل بعض
انواع ما يصح في التشبيه الى ثم فان قيل اي وجه التشبيه متروك في الى آخره
هذا السؤال وارد على الكل وكل منها اما حسي يعلم كيف يعقل وجه الشبه حسيا
مع ان متروك فيه لما عرفت من ان الحسي لا يكون الا طرفا فيجب ان يكون وجه الشبه
عقليا داعا ثم كالجمع الذي يدرك بالبصر حيث انها الحاصلة في المواد يعني مثل جمع
هذا الخمر وجمع هذا الورد فانها يدرك بالحس واما الجمع من حيث هو جمع فغير
مدرك بالبصر ولا بغيره من الحواس لان ما هيته من حيث هي امر معقول كلي لا
مدخل للحس فيه انما يدرك العقل ثم فالحاصل اشارة الى وجه الضعف في
وكل من الاولين اي الواحد والمركب اما حسي او عقلي فصار اقساما اربعة فوجه
والاخيرين اي المتعدد من وجه الشبه ثم او مختلف يعني بعضه حسي وبعضه عقلي فهو
بصدد بيان ما يجمع من الاربعة الاول والثاني الاخيرة ثم والثالثة العكسية يعني
الواحد العقلي والمركب العقلي والمتعدد العقلي ثم طرفاها اما عقليان او حسيان
اي يتبادر اثنى عشر من ضرب ثلثة في اربعة ثم حاصله عشر فما في بالنظر الى الاربعة الاول

ثم

في ظل الغمار وما الكواكب في ظله الليل هذه الهيئة ووجه الشبه مركبة وكذا طرفاها
قوله توقفا وتلفتا وتمطتا لاشكالها اي الكواكب والحاصل ان كلا من وجه
الشبه وطرفيه في هذا البيت مركب لان هيئة منتزعة من امور متعددة قوله في
تشبيه التفيق باعلام ياقوت اي بقيد في قوله وفي محمر التفيق اذا تصوب او تصعد
قوله اعلام ياقوت فقد عجاد ماء مزيرجد قوله فان المشبه هو التفيق مفرد
والمشبه به وهو الهيئة الحاصلة من اعلام ياقوت منضودة على رماح من زبرجد
مركب وكذا وجه الشبه وهي الهيئة الحاصلة من اجرام خضر مستطيلة مخروطية
ومركبة على رماح وسمر مركب قوله وعكسه اي يكون المشبه مركبا والمشبه به مفردا
قوله فذ شابه اي خالطه فان المشبه مركب وهو ظاهر والمشبه به مفرد فاد ما قاله الشيخ
انه مقيد بالمفرد والتقييد مانع الافراد ولا يقتضي التركيب ووجه الشبه ايضا
مركب لان هيئة منتزعة من عدة اشياء قوله ومن بديع التركيب اي ومن بديع
وجه الشبه المركب الذي قوله من الاستعارة ما ان الهيئة والشك ان كل
واحدة من الاستعارة والاستعانة هيئة والغرض واحد وهو اقامة الاغراض
فيكون الامر المعتبر تركيبه مفردا اي من كل واحد منهما ومن غرض آخر وهذا ايضا وهو
ظاهر فيكون الامر هيئة وهو المطلوب قوله ويعتبر فيها اي الاستعارة والاستعانة
وغيرها التي كل منها هيئة قوله الا وهو عبارة السراج البلاغة يعني قد فرغ من عبارة
الشيخ في اسرار البلاغة لما هو اغلق منها قوله اعلم اي حيث قال الشيخ هناك اعلم
ان قانون وضع الشبه قوله وقد يجيء المراد بالشيخ ما يسبق اليه القلب قوله ان يجيء
اجزاء الشبه في الشبه قوله والهيئة الحاصلة اي الهيئة التي وقعت
عليها الحركة قوله احدها ان يقترن اي الهيئة التي وقعت عليها الحركة وربما
يظهر تغيير المتن عبارة الشيخ اذ قال ان تقترن بالحركة وربما يظهر تغيير المتن

المتن عبارة الشيخ هو ان تقترن الهيئة التي وقعت عليها الحركة بغير حاصل ان
الجسم قوله والثاني ان يجرد هيئة الحركة بقيد عن اوصاف الجسم قوله قال او وصف
يقترن بالحركة غير حاصل من اوصاف الجسم قوله كما في قوله والشمس اي كوجه الشبه المركب
قول اي المغرب في بحر الشراب وذلك لان الشمس حركة مستطيلة
دائمة وكونها بسبب تلك الحركة تموج واضطراب قوله بيد اي يعتمد لون غروبها
توجه بان يبسط ذلك الشعاع على اثر الشمس واثر اشعاعه قوله وكذلك اذا راءه
اذا كان وجه الشبه كهيئة المثل وذلك في حركة تتقدم وتتصل ويكون فيها سرعة وبطء
واما الحركة بتموج نور اشعاعه قوله والوجه الثاني يعني من الوجهين قوله عن
غير حاصل من الاوصاف اي من اوصاف الجسم كالثوب وغيره ويجعل وجه الشبه الحركة
من غير ان يقع البحث عن الاوصاف الجسم كما قال وكان البرق مصحف قوله
فانطبقا قام واتصالها لم يوخذ في الهيئة غير الحركة للبرق وهو الانطباق والاتصاف
للبرق والالتفاف قوله والا لكان وجه الشبه مفردا اي لو لم يكن هناك اختلاف
حركات لما حصل في هيئة الحركة تركيب كما في حركة الرمي والسهم لان تركيب فيها باتحادها
اي باتحاد الحركة فيها جهة واحدة وعلو وسفل واحد قوله اي فينطوي الصحف
او البرق انطباقا فان الناظر لم ينظر في جميع اوصاف البرق ومعانقة الا
الى الهيئة تحدثها الغيوم من اتساط بعضه انقباض فتشبه تلك الهيئة
بما يتخيل القاري باون اي الصحف من فتحها مرة حتى تقرا وتطبيقها اخرى
حتى يترك واما كان هذان الوجهان من بديع التشبيهات للاجناس في
ادراك تحدثها الى دقة نظر وقوة فكر قوله وقد يقع التركيب في هيئة
البكور بقع كما يقع في هيئة الحركة قوله كما في قوله بقضها اي وجه الشبه
في قول ابي الطيب في صفة كلب قوله اي مجلس يعني ذلك الكلب قوله

المقترح

كلها حسنة ولم اشبه الواحد منها بالواحد المقابل له من الاخر او الهيئة
من اللذة الاخر لكان التشبيه مفردا لا منتزعا قوله واخفا السفاد اي نزوان
الذكر على الانثى وهو اخفى سفاد من الغراب قوله في تشبيه انسان بالتس
فانها حسنة الطلعة وتشتهر الشاة بلا غاية في اشتهاء الشاة قوله تشتهيه
فيها اي جميع تلك الامور المذكورة في تلك الهيئة المنتزعة قوله والمراد
هنا ما به التشابه اي المراد بالشبه الشيء الذي يكون به التشابه لا نفس التشابه الذي هو
والمثل قوله لكون كل منهما اي انضاف كل من المتضادين بعضادة الاخر قوله
ثم نزل التضاد اي شبه المنتزع من نفس التضاد قوله يعال ملح الشاعر يكاد
التمليح في عبارة الكتاب مصدر ملح الشاعر قوله والتسوية بينهما اي بين
التمليح والتمليح وهذا جواب عما قيل ان التمليح هو الذي يجيء في آخر الكلام
الى مثل سائر او شعر نادر او قصة مشهورة تمليحي معنى ان يكون في الكلام ما ينتقل
الذهن منه الى شيء من ذلك قوله والا فهو اي وان لم يكن الامر على ما ذكر من مجيء
الملزوم والنظر الى آخره قوله لا يكون هذا من التمليح والتهكم في شيء لانه لا يكون
المراد حقيقة ما يدفعها وهو التضاد وهو لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب
قوله كان زيدا خوك مثال الخبر الجامد الذي ليس له مصدر من المصادر حتى
يكون مشتقا من ذلك المصدر وكان قدم مثال للمشتق الذي له مصدر وهو القدوم
وذلك لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه فلا يستقيم ان يكون
للتشبيه فيكون للشك او الظن قوله ومثل نحو زيد مثل الاسد عما نوى في هذا
المثل نحو زيد شبيه او مماثل الاسد او مشابه او مماثل الاسد قوله نحو كان فانها
يليها المشبه لا المشبه به قوله ومماثل ومشابه كما يقال للمتفاعلين اخذ ما
بعد ما من الجزئين قوله بل المراد تشبيه حالهما الى آخره حاصله ان الماء في

جوف البدن المصطلى حد برعت غائله بارد محدود لم يحدث اي يقوم محله
من جدل الشرا من جدل الشيء اذا قام قوله الحكم القتل قوله يجلى حر البدن عند الاصطلاء
بالنار اي آخره البدن اذا اصطلى بالنار اتقى بالبرد ونضب ركبتيه لنقل النار
الى بطنه وصدره واغا خص البدن لانه لا يصطلى الا بما حفزه فهو يعني في الاكثر
والحفز اصطلاء على النور فلعله لا يتقى قوله في استحبابه اي استحباب ذلك
النافع قوله حمل التوبة اي كلفها قوله ثم لم يحملوها اي لم يقبلوها قوله وكذا في
جانبا المشبه به حاصله ان وجه الشبه هنا بين اخبار البهود الذين كلفوا العمل بالتوراة
ثم لم يعملوا بذلك بين الحمار الحامل للاسفار والغرض توجيه الذم الى مراتب
تعنته في عدم ما ينتفي المنافع المتعلقة ثم لا ينتفع به بجهله وهذا المقتضي في خبر
حاصل من الحمار المطلق بدون الحمل المشروط بما نشر طي المذكور فيكون وجه
الشبه منتزعا من امور مجموعة قرن بعضها الى بعض وذلك ان ذوقي من
الحمار فعل مخصوص اي قوله وتعلم اي اي ان وجه الشبه المركب تعلمي قوله
فنوع الخطأ بين في التشبيه قوله هو انتزاعه اي وجه الشبه من الكثر ذلك المتعدد
وذلك حيث وقع بعد اداة التشبيه امور يرجع الى ما بين ان المقصود
من التشبيه امر منتزع من بعضها مع ان مقصود المتكلم انتزاع منتزع من جميعها
قوله لوجوب انتزاعه اي في وجه الشبه في هذا البيت قوله فان المراد
اي مراد الشاعر من البيت قوله انتقال ابتداع ملمح بانتهائها موس في ذلك
يوجب انتزاعه من مجموع البيت فان الابتداء من الشطر الاول والانتهاء من
الشطر الثاني قوله والمتعدده اي ووجه الشبه الذي لا يكون مركبا من متعدد
وقد علمت ان مجامع تلك الاقسام اما حسي بجميعه او عقلي بجميعه او بعضه
حسي وبعضه عقلي قوله في تشبيه فاكهة بالخرفان هذه الاشياء كلها

الآية ليس هو المشبه به وانما المشبه مركب من مفرق الجمل الواقعة بعد الكاف قوله وقد يكون
ملفوظا وقد يكون محذوفا حاصله ان الحذف عندهم كالملفوظ فالمشبه به الذي
يلي الكاف اعم من ان يكون ملفوظا او محذوفا قوله وقد يذكر فعل يقع من افعال
العلم او الظن بدل للوداة وقائما مقامها وقائما عنها قوله علمت زيدا اسدا
لاستعمال في التشبيه مايؤدي معنى العلم قوله ما في علمت من معنى التحقيق لا فعل العلم
يدل على ما وقع تشبيه زيد بالاسد فيكون التشبيه قريبا وقوله هو بضم اول وفتح
كرم الله وتشديده وكذا يعد بمعنى وقوله حسبت زيدا اسدا وكذا هببت
ومافي معناه تستعمل فيه ما يؤدي معنى الظن بعد التشبيه لان فعل الظن يدل
على ضعف التشبيه فيكون بعيدا قوله واعلم ان حاصله ان الفعل هنا غير مبتنى من التشبيه
وانما المبتنى عنه هو الاسد على زيد حتى ان الفعل يحكم بانه لا يمكن هذا الحمل تحقيقا
كما في رأيت زيدا اسدا فانه يدل على التشبيه وان لم يكن هنا فعل بل الفعل مبتنى من
حال التشبيه في القرب والبعد اي تقيده قوله والغرض منه اي من التشبيه وهو الغاية
التي يقصدها المتكلم في ايراد التشبيه قوله يعود الى المشبه اعلم كان ذلك اغلب وان
كان الغرض قد يعود الى المشبه به كما سيجيء وفي المشبه محكوم عليه بالتشبيه فيكون اصلا
في الكلام وغيره فرعا عليه والاصل ان يكون الغرض من الكلام عائدا الى الاصل قوله
بيان امكان اي امكان وجود المشبه بهذه الصفة كذا وكذا حيث يدعي المدعي شيئا
لا يكون امكانه ظاهرا فيحتاج في التشبيه لبيان امكانه قوله وهذا التشبيه ضمني اي تعرض
هو ان يذكر الكلام مع قرينة تدل على ان المشبه به دون
المشبه دون المشبه كما اذا قيل لك ما لون عمامتك فقلت كلون هذه واشرت الى عمامة تلك
قوله حالا متعلق بمحذوف اي كائنا في غير وقت اخبارك صاحبك بانه
لا يحصل من تشبيه شيء بشيء اخر حتى يتم بالماء وقت هذا فاذا رقي بالماء

وتفطنت انك في سعيك هذا كمن في يده ماء فانك تحدث بتمشيك هذا ضربا
من التقرير والتأثير زائدا على القول والنطق بذلك ولو في النوع وان كان
حاصلا بالقياس الا ان التمثيل المحسوس يفيد زيادة قوة ولذا الف بالحيا اعم من
ان يكون بالعقليات وعليه قوله تعالى حكاية عن ابي بهم وم ولكن ليطمئن قلبي ويحصل ان
يكون الغرض ههنا بيان مقدار المشبه لا تقرير حاله لان تحقق الفضل هو الفائدة
وراتب مختلفة الافراط والتفريط والتوسط واذا بالمحسوس يعرف مرتبته
قوله وهذه الاغراض الاربعة يعني بيان الامكان والمقدار والحال والتقرير
قوله في الاول اي في بيان الامكان ان المقيس عليه لابد وان يكون اجلى من
المقيس والا تمر بما توصف الجوامع بينهما لان المقيس عليه اصل والمحوج به والمقيس فرع
والحمل قوله ويعلم الحال في الخ اي في بيان الحال لا مشاركة بين المحسوس بالمحسوس
ان كان المشبه به اخفى بوجه التشبيه من المشبه وبما يساويه ان ساواه في الظرفية
والخصوص والنوع فيقتضي الامر بين الاغبية والاشهرية معا قوله التشبيه
به اي بالامر المشترك في عين الماء للذئب قوله كما في نشد وجه الصبح
يعلة النهي فان المشبه هنا بوجه التشبيه اقرع في غالب المحل ابتغاء تزيينه
وطلب انتقال السني ان سواد معلقة ابي سوداء فان سواد معلقة النهي اشهر
بالبهاء قوله اي تقبيحه يعني تقبيح المشبه للتنفير عنه قوله وجه مخدور اي علم
آثار الخدر فيه قوله حتى تقربهما اي تقربا بالمشاركة فانه اظهر المشبه وهو الوجه
المخدور في اقبح صورة اراده زيادة القبح فيه والتنفير عنه وطلب انتقال
زيادة استقباح تلك السحنة وتقربها اليه قوله حديثا بعد حديث اي حديثا
بعد حديث لفضل الله الصبح قوله اذ اراد المشبه في صورة الممتنع بخلاف ما اذا كان المشبه وهو النجم اقوى وجها
وان لم يكن ممتنعا كتشبيه الشمس بالممتنع ليزيد في صورته قوله اما مطلقا فلان

قوله

ای سواء کان مع حضور المشبه فی الذهن او مع عدمه قوله وان زوروه الخ اعلم ان وجه
ازهار من التفصیح ان زوروه وزخرفوه ای تنکروا وعلی هذا فالتوجیه یتعلق
بیتزخرفون والتفریع ظاهر کانها عائدة الی الاوزون وردیة واو وائل الثانیة خبر کان وانما
قال ضعفوا لان الساکنان التی علیها الوزون ردیة اذا طالت اعتدت
لکن یتدرج فی ان النادر هو حضور صورة المشبه به مع حذف التفصیح والریاض
فاذا حضر المشبه هنا مع المشبه یستغنی المشبه به وکذا المشبه للجمع بین صورتین یکون
احدیهما فی غایة البعد عن الاخری احترز بالابهام ان ای المشبه به اتم من المشبه فی وجه الشبه مع
وجه الشبه الذی یجعل فیه الناقص شبیها به یعنی حیث یوجد فی الشیء التام
عن بصیرة انه زاید علیه وفی یجعل الفرع اصلا والاصل فرعا وشبه الزاید بالناقص
ویکون الوزون بالحضضه اعلی شانا ذلک الناقص بحیث صار اصلا لذلک الزاید
للمبالغة قوله ان وجه الخلیفة اتم من الصباح یعنی حیث جعل الصباح فرعا وفی
الخلیفة اصلا قوله بیان الاهتمام به ای بالمشبه یعنی یکون الغرض بیان کون المشبه
اهم عند المتکلم قوله فی الاشراق والاستدارة بالرغیف یعنی لظاهر الاهتمام بشان
الرغیف قوله المشتمل علی هذا النوع من الغرض یعنی بیان الاهتمام قوله اضمار المطوف
لکن لا یجیء المصنف الا فی مقام الصحیح فی تمثیله قوله الذی ذکر انه فی جمیع ما تقدم
قوله بالزاید فی وجه الشبه فانه یتعین احد الطرفین یکون به مشبها والآخر یکون به مشبها به
اختلف فی وجه الشبه فیما قوله الی الحکم بالتشابه معناه یجوز فی تقدیر ترک التشبیه
ذاهبا الی الحکم والجاز والمجرور حال من ضمیر الشان متشابهان قوله
احترز به عن ترجیح احد المتساویین فی وجه الشبه یعنی من غیر مرجح وذلک لان الناقص
الی الزهن فی التشبیه ترجیح المشبه به فی وجه الشبه وفی ترجیح هنا لان الغرض ان الطرفین
متساویان فی وجه الشبه فحکم هنا بالتشابه لیکون کل واحد من الطرفین مشبها به قوله

قوله وایهب بزائدة فاعرف ولیس بمتعذر فتکون الیاء التعدیة فقط قوله ترک التشبیه
الی التشابه لان ارادة الجمع بین دعه وهو امتنع لان الجمع من غیر تفاوت فی الزیادة
والنقصان قوله عند ارادة الجمع یعنی یجوز فی التشابه التشبیه ایضا وهذا اعم من
قوله فالاحسن ترک التشبیه الی التشابه فانه یعلم منه جواز التشبیه ایضا قوله کتشبیه غرة
الفرس بالصبح کما یقال یدنو غرة الفرس کالصبح وعکسه ای تشبیه الصبح بغرة
الفرس کما یقال الصباح کغرة الفرس قوله متی اردت یعنی بالتشبیه قوله فی مظلم الکفر
منه ای ظهور ضیاء قلیل فی سواد کثیر قوله اذ لو اردت ذلک لوجب ان یقع لو اردت
تشبیه غرة الفرس بالصبح لاجل المبالغة فی الضیاء لاجل وقوع مشبه فی مظلم فانه
لا یکون من باب التشابه وفی بعض النسخ العکس فیه الغرض یعود الی المشبه من ابهام
کونه اتم من المشبه مما عرفت قوله وعلی التشبیه باعتبار طرفیه الخ اعلم ان
التشبیه له تقسیمان اربعة باعتبار طرفیه وباعتبار وجهه وباعتبار اداته وباعتبار
غرضه والاول علی اربعة اقسام اما تشبیه مفرد بمفرد او مرکب بمرکب او مفرد بمرکب
او مرکب بمفرد وقد ذکر الکل بتفصیله قوله کتشبیه الخد بالورد کقول ابن خفاجة کان
فی الخجل وکنت تفاحة من لباس لکم وانتم لباس لهن فان کل واحد یشتمل علی صاحبه
علی الاعتناق کالتباس وفی کل واحد منهما بضع صاحبه من الوقوع فی فضیحة
الفاحشة کالتباس السابق الموقوع ولیس فی خد لکم وانتم قید فی التشبیه لاجل وقوع
الاشتمال والتضامة علیه قوله او مقیدا ای الموجود ان مقیدا قوله
لا یحصل من تسلیم علی احتمال ای یکون سبقه بالفاتحة قیل قوله لان وجه الشبه
یقتضی الاعتبار بمذهب القدری قوله علی اعتبار هذین القیدین یعنی کون التسمی
لا فائدة فیه وکون الرقم علی الماء قوله فالمشبه مقید یعنی المراد فی کلام السائل
المشبه به یعنی النمی قوله بان یکون کیفیة حاصلة ای یعنی ان یجب فی عدد التشبیه

ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور قوله كما مر في تشبيه الثغر
بيت قوله وكاه عجز الثغر أن تغرب أو تصعدا علوم يا قوت تنزه عجاج رماح من
ذي جدن قوله فكيف بما يقع الا لياس قال صاحب المفتاح بعد ان له فضل اهتمام
الى اسلوب الحزين وصفاء القريحة فليس الحاكم غير اليائس اذا اليأس احد هما الآخر
سوى ذلك قوله فقصدا من القصد بمعنى الاستقصاء وقوله مرتمى رؤية
البصر جواب الامر ونفور من الصورة ام الغور قوله ذا شجن يقال اشجن اليوم
اي صار ذا شجن ماء يغني بها ولم يتغن كما يقال اقر الليل اي صار ذا قر وماء
يغني به وشاية من الشوب بمعنى الخلط قوله زهر الربا الزهر بفتح فالربا جمع
ربوة وهو ما ارتفع من الارض تقرب الى السواد يعني خضار بذلك النبات المتمم
كالنيل المجموع قوله فالمشبه مركب وهو الهيئة الحاصلة من ضوء الشمس من عدة اشياء قوله
ثم بالمشبهات كذلك اي ثم توفى ثانيا بالمشبهات بها على طريق العطف او غيره
وسمي ملفوفا لما قدم من لف المشبهات بعضها ببعض وعدم التوفية بينها بالمشبه
بها كما في المفروق قوله كقول في صفة العقاب اي كقول امرئ القيس يصف عقابا
العقاب والحفا البالي لف وتشر مرتب لقوله رطبا ويابسا قوله اذ ليس لاحدهما
هيئة اي بعد ان ليس هذا من المركب لان انضمام الرطب من القلوب الى اليابس
منها هيئة يقصد ذكرها ولا اجتماع الخف البالي مع العقاب ولا قرن الشبيه
وغير كان الرطب من القلوب عناب وكان اليابس منها خف ثم يكن احد
الشبهين موقوفا في الغالب على الآخر قوله او مفروق اي او شبه مفروق
وسمي مفروقا للتفرق بين المشبهات بالمشبه بها قوله ثم اخر واخر ثم توفي بشبوه
اخرته وقد قوله كقول النمر بكسر الميم اي كقول تأبط شرا وهو الرئيس الذي
يضف ناء وحاصل ان في هذا البيت ثلاثة اشياء كل منها مفرق بعضه ليس

ليس بينها امتزاج يحصل منه شيء واحد اذ شبه الشعر بالمسك في اللون والريح وشبه
الوجوه بالدنانير في الاستدارة والاستنارة وشبه اطراف الاكف وهو الاصابع بالعنم
وهو نبت لين الاغصان يشبه بنان الجواري وعرف دنانير للتفرقة قوله
وهو شعر لين الاعطاف يشبه بنان الجواري وعرف دنانير للتفرقة قوله
طرفه الاول اي طرف الشبه الاول وهو المشبه وقوله طرفه الثاني اي طرف الشبه
الثاني وهو المشبه به قوله صدع الجيب وحالي كلاهما كالليالي غام وتفرع صفاء وادعى كالاولى
فالمشبه هنا متعدد وهو صدع الجيب وحال الجيب والمشبه به واحد وهو
الليالي وكذا تفرع وادعى مشبه والاولى مشبه به قوله بلغ مجرد المجرد الخ اي
المدبج اي المزجل بعضه في بعض غير المتزعى قوله جمع الحوان الخ ان هو
اليابس وبعال جمع بعل بمعنى الجماع قوله اقاحي بالتذكير واقاح وعن بيسم مع تكلف وبيذ
عذري بعني قوله شبه تفرع بتلونه اشياء يعني باللون والريح والاتحاد قوله
وباعتبار وجهه الشبه باعتبار وجهه له تقسيمان بتلونه مثل وغير مثل
ومجمل ومفصل وقريب وبعيد قوله اي الشبه الذي هو الاشارة الاجمالية قوله
الخص وهو ما وجهه اي هو ما يخص الذي والجملة الاسمية بعدها صلتها والعائد هو
الضمير المجرور في وجهه قوله وصف منتزع من متعدد وهو اذا كان الوصف
حقيقيا او غير حقيقي قوله كما مر في تشبيه الثريا اي كما مر ذكره في وجه الشبه المركب
قوله بكونه غير حقيقي اي اما بان لا يكون عقليا اذ العقلي اعم من الاضافي قوله مثل
الحمار يعني في كل منهما مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا
فان وجه الشبه فيها ما عرض لها من اعتباري التقرير له في الخارج قوله ما لا يكون وجهه
منتزعا يعني ان غير المثيل يصرح بعض بانه بان لا يكون منتزعا من متعدد بمعنى
كان حقيقيا او يكون منتزعا من متعدد لكن لا يكون وجها بل يكون حقيقيا في
دون السكاكي اذ الوصف حقيقي وحاصل ان المثيل يعني الجمهور اعم من ان يكون

الكاف قوله وهو ما لم يذكر وجهه اى وجه الشبه وهو على اقسام اشار اليها بقوله فيما يأتي
قوله يفهمه اى يفهم وجه الشبه كل احد ممن له مدخل فى ذلك اى فى فهم وجه الشبه
احترز عمن ليس له مدخل فى ذلك كالاعلام من السوقة وغيرهم قوله نحو زيد كالاسد
فانه يظهر ان وجه الشبه هنا هو الشجاعة قوله ومنه حقق لتبريز الا الخاصة
اى الذين ارتفعوا عن طبقة العوام يدرك المعانى الدقيقة قوله كما انها اى الحلقة
متناسبة الاجزاء فوجه الشبه بينهما هو التناسب الذى يقتضى مد التفاوت الآتى
قوله فى المشبه به فى الظرف وفى المشبه به فى الصورة اى وجه الشبه المحمل المشار الى ان قوله
وايضا منه عطف على قوله منه ظاهرة ومنه خفى لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
اى لم يذكر لا وصف المشبه ولا وصف المشبه به نحو زيد كالاسد والبحر الفاضل
بمداومة ووصف الفعل ليس من وجه الشبه وهو الشجاعة قوله ومنه ما ذكر فيه وصف
المشبه به وحده اى وان المحمل ما ذكر فيه وصف المشبه به المتبادر وجه الشبه دون
وصف المشبه قوله كقول بعضهم هو كالحلقة المفرغة ابن برى ان ظرفا هاذكر فيه
وصف المشبه به وهو وقوعها ابن برى ابن ظرفا هاوهو مستبعد وجه الشبه
واعلم انه لم يذكر وصف المشبه وحده الا ان كان ما عدا مثال من كلامهم والا جوز
ذلك ايضا قوله صدقت عند البيت اى كقول ابى تمام عند مدح الحسن بن سهل
قوله ستصح الايمن والشمال عندنى قوله كفرة قرا الضحى فى ساعة الغيث صادقت
عند السلب قوله فلم يجب فنى حيث انتحى الحمد وجه مواهبه قوله ان جيبه اى من
مكان السحاب فدانى المكان قد انتحاب والمطر قوله وان توحلت اى تذهب عنى
مكابدة نصب العيش علمك فى طلبك وجب عليك وجاهد اذ ذكرة البيت الاول
اعنى صدقت عند البيت وصف المشبه وفى البيت الثانى اعنى كالعيس اه جنسه البيت
وصف المشبه به والوصفان مشتركان بوجه الشبه وهو المفاضة فى حالتى الاوراض عند

عند والاقبال وحالتى المجئ اليه والنزوح عنه قوله كقولك وثغره فى صفاء وادمى
كالدرى فان وجه التشبيه وهو الصفاء مذكور هنا ومذكور على احتمالين احدهما
ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه وانما ان يكون امرا لازما له والبادى الاشارة
بقوله وقد يتسامح بعض فى وجه الشبه قوله فى الجملة احترازا من اللزوم لجواز التخلف
فان الحلاوة مثلا قد لا يستلزم مثل بعض الطباخ لمرض او غيره قوله ما قرب
مبتدأ اى مستحق للاعلام وغيرهم والاستدلال امتان بشرع ومحوم قربه نحو هند
كالقمر فان القمر اعرف شئ بالعداد قوله بظاهر وجهه اى وجه الشبه فى بادئ
الرأى قوله اى فى ظاهره بقيد من غير تفحص فالبادى من البدو وفى استراد
الرأى وهو من البداء كسماء اى ظهور وجه الشبه امرا جليا اى غير خفى قوله
اسبق الى النفس وانما الى الحس من التفصيل لان المفصل يشمل على المجمل
وشئ آخر ولهذا لما كان التمام اعرف من الناقص وجب تقدمه فى التعريف
الكاملة الآتى بان الحواس الظاهرة تدرك من تفاصيل الامور كما فى المرآة
الثابتة عالم تدرك فى المرآة الاولى واذا قيل النظرة الاولى جميلة قوله اعنى
المعتاد وان تشكل فربما وجه الشبه فيكون وجه الشبه قليل التفصيل لتفاعله
على امرين فقط وحضور الكل فى الذهن عند حضور الجزء الصغير غالبا
لقرب المناسبة بينهما قوله او مطلقا اى او حضور المشبه به فى الذهن مطلقا
من غير تقييده بحضور المشبه قوله غالب الحضور فى الذهن مطلقا فان حضور
صورة شئ يتكرر عما الحس اقرب من حضور صورة شئ بعد ورود عليه الحس
قوله كحضور صورة القمر منخسفا فانه عند سماع لفظ القمر قوله بحضور صورته فى
الذهن غير منخسف او منخسفا الا ان يراه كذلك غير منخسف وكذا صورة المرأة
عند سماع لفظها مخدرة فى الذهن مجلوة او غير مجلوة واما كان التشبيه قريبا منه

كونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن لغرابة المشبه او لتكرره على الحس
قوله لمعارضة كل من الغرب اي قرب المشبه من المشبه به والتكرر قوله سببا على الحس
لظهوره اي لظهور وجه الشبه فان كل واحد من قرب المشبه به والتكرر على الحس
يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به والتفصيل يقتضي بطؤه فيتعارضان فيسهل
الانتقال فيتحقق وجه الشبه كانه ارجح من التفصيل فيه فيصلح سببا للاستدراك قوله
وهو عجزه اي المشبه البعيد بحذف الغرب قوله بعد فكر ورفق نظر اي بعد تدبر
وتأمل قوله وذلك اما في عدم الظهور لامر ما قوله اما لكثرة التفصيل اي تفصيل
وجه الشبه قوله فان وجه الشبه في التفصيل ما قد سبق اي من وجه الشبه هو الهيئة
الحاصلة من اشياء مفصلة من الاستدارة مع الاشراق في الجزء الشريف المتصل مع
خروج الاشراق قوله وانما يقع في بادئ الرأي اي لرأفة الداعية الاضطراب اي
والاضطراب ما هو غير التفصيل يكون في بادئ النظر حتى الادراك وقد يتطبع برؤية
المرآة ان يجمع تلك الهيئة في نفسه اول وهلة للرؤية ويحللها في حال التشبيه
او يتذوق اي او عدم الظهور لاجل تذوق حضور المشبه به في الذهن
قوله لبعد المشبه به ذاتها قوله واما مطلقا اي واما عدم الظهور لتذوق حضور
المشبه به في الذهن مطلقا من تفصيله بحضور المشبه قوله لكونه وجها اي لكون المشبه
امرا وهميا قوله اشارة الى الامثلة التي ذكرناها انفا اي الى ان نحو من تشبيه نصال السهام
بانياب الاغوال في المشبه الوهمي ومن تشبيه الشفق بأعلام ياقوت منشورة على رماح
من الزبرجد في المشبه به المركب الخيالي ومن تشبيه مثل احبار اليهود بمثل الحمار يحمل
اسفارا في المشبه به المركب العقلي فان كلا من هذه الثلثة لسبب لندرة حضور
المشبه به في الذهن قوله وقد يكرره اي المشبه به على الحس وذلك اذا كان المشبه
تكرره على الحس قبل التفاوت الذهن اليه فلا يتنزع منه معنى جامع بينه وبين

بين غرض الغرابة اي فغرابة المشبه وبعد المشترك منهما اي بين الطرفين قوله
بعد حضور الطرفين اي بعد حضور المشبه والمشبه به في الذهن الى ما يجمعهما قوله وجه
الشبه ان يتميز في الاوصاف وجودها اي وجود الاوصاف كلها كتشبيه الثريا بعنقود
الملاحية المنوزة قوله او عدمها اي تميز عدم الاوصاف كلها كتشبيه الشيخ الهرم
الثغر بالعدم قوله او وجود البعض وعدم البعض بان يكون مركبا من وجود بعض
وعدم كتشبيه من ترجح بسنا لهبك كل من ذلك في امر واحد بان كما شبه مفرد بمفرد
مفردين او غير مفردين قوله او امرين او نحوه بان في تشبيه مركب بمركب او مركب بمفرد
او مفرد بمركب قوله امرين اي او في الوجوه التي يقع التفصيل عليها وهما احرى
ان تتميز بعض الاوصاف دون البعض والاجدر ان تعتبر جميعها قوله منوب بلا وزين
زعموا انه منوب الى امرأة شكى زوجته شيبه سنا الرمح بسنا اللهب في الثغر
شعلة يعلو ازهاره فاخذ السنا مضموم الرخاء وتثنيه موزاعد فاخذ الثغر
وترك البعض فقصر التشبيه على مجرد السنا وتصوره مقطوعا عن الرخاء ومعلوم
ان هذا يقع في الكلام مرة اولى وهلة بل بالتدريج من بثبت وينظر في حال كل من الاصل
والفرع منه يقع في النفس الامر في الاصل شيئا فشيئا فيتدرج في تحقيق التشبيه وهو الرخاء الذي
يعلو ازهاره الشعر فيكون هذا التشبيه من اعلى الطبقة قوله ان تعتبر جميع اي جميع
الاوصاف قوله باعتبار الواو في الكل وغيرذلك فان اعتبر في التشبيه من الزمر
النكرة والمفرد والواو واجتماعها على المذاهب المخصوصة في الواو واعتبر مثله تلك
في التشبيه المنوع من الملتبس قوله حيا ايا كما في قوله وكان محل التشبيه اذا تضمن
او تضمن البيت قوله ابتدائي من الاذهان اغرب وذلك لبعده من ادراك العامة
له قوله والتشبيه البليغ اي الذي يسقط الواو ويكون حضور عنها قوله دون وجه
المستدل فان ايتفاوت احد الطرفين قوله قريبا غير مستكره فان القرابة يقتضي قلة

وجه الوجه يعني اذا ابدى كل احد شيئا اكثر فعلقا يا فعلب من الوجه المشترك قوله فيحتاج
الى تقرير وتأمل يعني في الانتقال من المشبه الى المشبه به فيستدعي مزيد فهم وزيادة فكر
هذا دليل على ان يكون الوجه غريبا ظاهرا وعدم التكرر نوع من التعقيد كما كان سببه لطف
المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على بعض والتعقيد المذموم ما كان سببه سوء
ترتيب الفاظ واختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثاني الذي هو المراد من اللفظ الا
بوجه ليس فيه حياء اي لو كان المعنى حياء لم تطلع حياء من هذا الوجه المحسن قوله فالتشبيه
الممكن غير مقرر كما في قولك ان امكن بعض دم الغزال فانه يلزم من تحسينه عليه
التحسين في الضياء مشاركته لها فيه وهو معنى التشبيه قوله فمن فعلى يتبين نوع التشبيه ان
باب المفاعلة يقتضي اشتراك الفعل بين اثنين فيكون الملاقاة والمعارضة بين الحاجبين
فتنبئ عن التشبيه قوله تشبيه الغرام بالنجم يقع في الغروب والثواقب جمع ثاقب يقال
كوكب ثاقب اي منير والاضاءة كانه يثقب الظلام فينفذ فيها قوله بشرح اللفظ
او ببيان الكلام قبل التشبيه المشروط هو ما اشترط فيه ان يكون المشبه منتفيا
عما هو غير منتف به في الواقع او غير منتف عما هو منتف به في الواقع وذلك عما
ذلك الشرط بشرح اللفظ كما ذكر او ببيان الكلام كقولهم هو بدر يسكن الارض
اي كالبدر يسكن الارض قوله اما هو لتأكيد فيه والمبالغة وفي تزعم السحاب
اي الجهال غمر يوم الغيم كمن السحاب فحذف اداة التشبيه من تزعم السحاب للتأكيد في التشبيه
والمبالغة فيه فان حذف الاداة يدل على ان التشبيه لكثرته عائد المشبه به كانه واحد من
افراده قوله ومن اي ومن الموكدة بقي من التشبيه المحذوف الاداة وقد اضيف فيه
المشبه الى المشبه به اي افادة الغرض بقي الغرض من التشبيه وقد تقدم انواعها قوله
او في فهم اي اعرف كل شيء في بيان الحال اي احكام الغرض من حال المشبه من
جهة وجه الشبه لانه اجلى ليس اعرف شيء بالجر قوله سلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه بقي ان يكون المشبه

به حكما باعتبار وجه الشبه لا بذكره احد تعروفه اي معروف الحكم قوله في بيان الامكان
اي امكان وجود المشبه وغرضك عما ذكر عبارة عن الغرض منه قوله قام اي الغرض اي الغرض
من التشبيه كتشبيه قوله اسوق ما خر ضعيف السوق اذ كان الغرض بيان الامكان
فانه مرجو قوله وقد يذكر حطما اي المشبه به لا يحذف والا بطل التشبيه قوله وعلى التقديرين
اي حذف المشبه وذكره قوله وعلى التقادير الى الاربعة الحاصلة من ضرب اثنين اعني ذكر
المشبه وحذفه في اثنين اعني ذكر وجه الشبه وحذفه قوله تصير ثمانية اي بتصل الاقسام
ثمانية من ضرب الاربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الاداة وحذفها قوله الدال عليه
سوق الكلام يعني الدال عليه قوله واما قيد بذلك اي بقوله باعتبار
ذكر اركانه او بعضها قوله ان ذكر الجميع خرج ما في المراتب نحو زيد كالاسد في الشجاعة
وان وقوع لهذا المرتبة لتخصيص وجه الشبه وعدم ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به فالغرض
قوله وان حذف الوجه والاداة فاعلا عما اي على المراتب التشبيه ايضا قوله من جنس
قرنا النجوم والادعاء واعم عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به قوله
والاخفى وسط اي وان لم يذكر الجميع ولم يحذف الوجه والاداة معا فهو بينه متوسطة
بين الاعلى والادنى قوله او حذف المشبه نحو تبسم ثغر المشبه هذا القسم مع ما قبله كلاهما في اعلى
المراتب واقوى قوله لم الاعلام ههنا بمعنى بيان من ترتيب مراتب التشبيه قوله اي ضبط
ومع حذف المشبه هذا يشمل ما اذا اشار الى ما هو نحو زيد كالاسد قوله
وقوله اغرها اي اغر السنة المذكورة وهي اي غير السنة المذكورة قوله اما العموم
اي عموم وجه الشبه ظاهر اي فيما حذف فيه وجه الشبه وحده او مع حذف المشبه ان لم يتوقف عليه فهم
الشجاعة المقصود تعميمه بالذات في نحو قولنا زيد كالاسد وغيرها مما هو اعم من الاسد حتى جامد
كالاسد قوله جاز هو اي جاز ان المشبه به بالذات وقوله حذفا اي حذف
الوجه والاداة او حذف الاداة دون الوجه فتوسطهما بين الاعلى وهو ما حذف فيه

وهو ما لم يحتج في شيء منها قوله هذا هو المقصود بالذات من هذا الباب المقصود من في الباب مخصر
في ثلاثة انواع التشبيه والمجاز والكناية وما فرغ من النوع الاول وهو التشبيه شرع في النوع
الثاني وهو المجاز وقدمه للحقيقة بعد ان تبع لعدم تعلق الغرض بها قوله اي من
بحث الحقيقة والمجاز بالاشارة الى ان لفظ الحقيقة وما عطف عليه وقع كلام الشيخ خبر لشيء
مبتدأ محذوف كما قدره ويجوز ان يكون مبتدأ خبره محذوف مقدم على المبتدأ
في التقدير اي ومما عاد علم البيان بحث الحقيقة والمجاز قوله اذ يه اي بالمجاز يمكن اختلاف
الفرق في الخفاء والجلاء اما الحقيقة لعدم التفاوت فيها كما علمت مر ان التابع ان كان
عالما بالوضع فلا تفاوت وان لم يكن عالما به فلا يفهم من شيء اصلا قوله الا انها اما
كانت كذا اصلا اي بقطع النظر عما بحث في الحقيقة صح ان المقصود الاصلي هو البحث عن المجاز لما
بينهما من شبه تقابل العدم والملكة والعدم بتضح بملكاتها اذ بضدها تتبين الاشياء
قوله وقد يقيدان بالتوقيفين اي فيقال الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي ليتميز احد
العقليين الذين عما في الاستعارة المرشح الذي ذكره هنا احد العقليين قوله والثاني
ترك هذا القيد اي ان الاولى عدم التقييد لانه خرج ايضا بقيد التحقيق
والمجاز المرشح والمجرد مع شمول الترشيح والاحكام لهما قوله الحقيقة الكلمة
اي الحقيقة في المفرد فيخرج الكلام المتصف بالحقيقة والمجاز والحقيقة
العقلية قوله والتاء للنقل يعني ان لفظ الحقيقة في الاصل وصف على وزن
فعيل اما بمعنى اسم الفاعل اي جعل فعله لازما من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى اسم المفعول
ان جعل متعديا من حققته اذا اثبته ثم نقلت اسم اللفظ المستعمل فيما وصف له
كالذبيحة فان الذبح في الاصل وصف لكل ما ذبح من البقر والابل والغنم وغيرها
ثم نقل وجعل اسما للشاة المأخوذة فلا يقال لبقرة ذبيحة وفي ان يرجح والتاء في الحقيقة
والذبيحة للاشعار بالنقل من الوصفية الى الاسمية نظر لان التاء في المنقول عن الوصف

آخر م

كما في قائم وقائمة فاذن لفظة من في المتن الى معنى الثابت قوله في الاصطلاح اي في قولهم
معنى الحقيقة في اللغة وما في الاصطلاح وهو الكلمة المستعملة فيما وضع له الكلمة
الموضوعة حيث لم تستعمل الخ فانه لا يقال عليها انها حقيقة او مجاز كما تقدم قبل استعمال
في الباري تعالى كان الواضح وصف ذات الطلب ولم يستعمل فيه اصلا فضلا ان يستعمل له
في مجازه لا يتصف بالحقيقة ولا بالمجاز وهو فيما وضعت له خرج الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له علطا كما اذا اردت ان تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب
مشيرا الى الكتاب بين يديك فغلطت فقلت خذ هذا الفرس ولم يخرج به احد
قسمي المجاز وهو المستعمل فيما لم يكن موضوعا له لا في اصطلاح المخاطب ولا في
عرف كقولك للبليد في الرجل الشجاع فان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتأويل
لكن الوضع عند الاطلاق انما يفهم من الوضع بالتحقيق دون التأويل قوله عما لا مع
لانه جزء اللفظ وله مع في جهة المع اما من جهة اللفظ فلانه لا يجوز تعلق الجار والمجرور
اذا كانا من جنس واحد متعلق واحد واما من جهة المع فلان المستعمل الشيء
في الشيء عبارة عن ان يطلق هذا ويراد ذاك فظاهر ان لا يطلق الكل
المستعمل ويراد اصطلاح المخاطب قوله مع اللفظ قبل الوضع كما سيأتي
معناه هو تصاحب اللفظ للدلالة على ما مع بنفسه واللفظ كذلك فكيف يخرج
واجيب بان القصد شرط في الوضع واللفظ ليس بمقصود قوله كما اسد
في الرجل الشجاع يعني في مثل قولك رأيت اسدا يرمي قوله والوضع اي
وضع اللفظ يعني لا مطلق الوضع الذي هو تخصيص شيء بشيء مع اطلاق
احدهما على الشيء الاول فهم منه الخ قوله ليدل بنفسه اي بنفس ذلك اللفظ
من غير قرينة سواء لم يكن بتأويل او كان والتأويل احد ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقول في الحمام

اسد فيجعل افراد جنس الاسد قسمان متعارف وهو الذي له عادية جرؤة الاقدام
ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة وغير متعارف وهو الذي له تلك الجرأة
والقوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة اخرى فيكون الاستعارة قسمان في الوضع
وهو ان يكون بتأويل وما هو بتأويل يسمى وضعا ادعائيا وما هو بلا تأويل يسمى
وضعا حقيقيا واللفظ اذا اطلق يتبادر الى الفهم منه الحقيقي لغلبة استعماله فيه
لا يخرج الاستعارة عن التعريف بقوله وضعت الزينة في التبيين الدال له
لانفس الدلالة كما في المشترك قوله وهذا شامل للحرف اي هذا التعريف للوضع
شامل لوضع الحرف ايضا قوله بل يحتاج الى الغير وهو ذكر متعلقاته قوله مشروحة
في دلالة ذكر متعلقه وهذا تأويل لا يكون الحرف دالا بنفسه على معناه الافرادي
بل مع انضمام شيء اخر وهو ذكر المتعلق ولا يكون التعريف متناولا لوضع الحرف
قوله تخرج المجاز يعني تقوم بنفسه قوله بقرينة لا بنفسه يعني فلا يكون موضوعا له
قوله في المشترك فانه لم يخرج يعني في التعريف يقوم بنفسه قوله وان لم يستعمل فيه اي له
حيثما اطلق في علم الرجل الشجاع لانه لا يدل عليه بنفسه يعني لا يدل على لازم ما وضع
الا بواسطة قرينة حالية او مقالية والقرض ان يدل بنفسه هذا خلف قوله لا يقال
يعني قوله لا يقال في تصحيح العبارة لو اخذ دون الكناية مكان دون المشترك
قوله اي من غير قرينة ما نذر من ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية يعني وقع
يخرج المجاز عن التعريف دون الكناية ان المجاز لا بد فيه من قرينة لفظية ما نذر من
ارادة الموضوع له بخلاف الكناية لان القرينة فيها ليست لفظية وما نذر من
ارادة الموضوع له قوله انما تقول اخذ الموضوع له الحاصل الجواب انه لو اخذ هذين
مكان قوله بنفسه للزم الدور عند اخذ الاول والزم انحصار قرينة المجاز في
اللفظي عند اخذ الثاني وليس كذلك لان القرينة اعم من اللفظي والمعنوي قوله

قوله علما ما صرح به صاحب المفتاح يعني حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية
يتذكران في كونها حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قوله وهذا غير
حاصله ان كلام الكافي غير صحيح مع جواز ارادة الملزوم يعني في مجرد جواز
ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه قوله والقول بدلالة اللفظ
لزانة الخ قائله بعض المعاصرين وهو عباد بن سليمان الصيمري ومر بيانه قال
ودلالة اللفظ تسمى دلالة مع استواء نسبة اليهما عقلية ان صح بلا مرجح فدلالة
لحصول الدلالة من اختصاص اللفظ بواحد منهما والا اختصاص يسمى مخصصا
والمخصص هو ذات اللفظ فان لها مناسبة الى معنى بسببها تخصص اللفظ به ومحل
تحول المخصص هو الواضع لا ذات اللفظ قوله الى آخره هذا القول يعني القول بدلالة اللفظ
لذاته قوله شيء مركب منها الشيء المركب من الحرف هو اللفظ قوله لا يطلق الحكم عليها
اي بين ذلك المركب وبين ذلك المعنى فان الحمل يقتضي ذلك قوله وبيانه
تركيب الحرف ايضا خواص اي كالنون والحاء حيث اي يدل
جعلت حركة اللفظ دليلا على المبني فالنون ان ضربا تحمل والحاء حيث اي يدل
على ظل ناظر وتحرك على امثال هذين يوقع في مانع من عدم الحركة اللهم الا ان يقال حمل
على مقابلة اي حيث كحركة من باب حمل المتقيض على المتقيض كما يحمل المثل على المثل قوله
وكذا باب فعل يا نعم يعني جعل الفعل اللازم دليلا على المعنى اللازم وهو السجايا
والطبايع فان فعل يا نعم لازم كما ان السجايا لازمة للانسان قوله يجاز يعني التزيد
هو مجاز العقل لانه مر ذكره في صدر الكتاب قوله في الاصل مفعل الخ اللفظ المجاز
قبل النقل يحمل ان يكون اسم مفعول اي يكون اسم مفعول من ان يكون اسم مكان اسم زمان
ويعناه ظاهر لانه من المجاز بمعنى التعدية ثم نقل وجعل اسما للكلم التي تجاوزت
ما وضعت له الى غيره او المجوز بها الاصلي قوله واعلم ان الظاهر انه اي لفظ

في نسخة دون المشترك

احد؟

تخصص؟

الحكمة؟

مكانا؟

المجاز في الاصل قوله فان المجاز فرع الخ يعني ان معناه هذا مناسبة المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي وهو نسبة المعنى الذي يدل عليه هذا اللفظ الى المجاز الذي هو احد افراد الحقيقة فانها ايضا فرع الخ يعني ان معناها ايضا يقتضي ان تسمى مجازا وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله اي الجواز في الشرع الخ الاصل المختص بنوع قوله وعبارة الطيبي في تسمية شيء الخ قوله وهما مختلفان اي المجاز المفرد والمجاز المركب حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر وقد يكون جزءا لها قوله وحاصل فرق كل منهما على انفراده فهو ان الكلمة خرج به المجاز المركب قوله والمجاز العقلي الخ يجاد وهو ما لم يوضع له لاستعمال في غير معناه والمنقول عنه او غيرهما اي غير ما يجاد والمنقول كالمشتقات فانها حقائق وان يقال فيها مجاز قوله وفي مقوله في اضطراب الخ اي مثلا الكلمة خرج به الحقيقة ويدخل اقام المجاز المفرد اللغوي والشرعي والعرفي قوله على ما وجه نسج ذلك الاستعمال قوله متعلق بقوله المستعمل اي يكون في علاقة معتبرة عند الواضع في الصورة الكلية كما في لفظ البيب على المبيب اذا لم يكن بينهما تلك العلاقة لكان اللفظ بالنسبة الى المعنى المجاز مثلا كاذبا او مرتجلا مجازا لكونه لا وضعا جديدا او مجازا افرادا لكل لفظ على حدة لم يكن معناه واما لم يعتبر شخص العلاقة لانه لو كان اعتبر العلاقة الشخصية لتوقف استعمال اللفظ في معناه المجازي على النقل في تلك الصورة مع انه ليس كذلك قوله فلا بد من العلاقة اي المعتبر نوعها وهذا توضيح لما قبله على ما وجه نسج وتفنن نحو ليس على ما وجه نسج يعني لعدم العلاقة نحو انها مستعملة في غير ما وضعت له اللفظ المستعمل في غير ما وضع له يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا اي مستعملا بعد ان وضع لمعنى قبله ولم يستعمل فيه ولا لما يستعمل فيه لكنه سيستعمل وقد لا يكون كذلك قوله اي عند المحققين المجاز المفرد اللغوي محكي تكون ذا قام بحسب وهذا القيد في الحقيقة بالقياس الى الواضح اما الحقيقة لذاتها على المعنى يسمى صاحب

حب وضح فان كان صاحبها واضح اللغة فلغوية وان كان صاحبها الشارع فشرعية والا فعرفية ان تعين صاحبها فذاك والا فعامية وتسمى حقيقة اصطلاحية قوله وفي المجاز اي كل صنف ان تعين بازاء ما يبدل وله انحاء والا بقيت مطلقة قوله وفي المجاز اي وكذا المجاز بالنسبة الى الكل واحترز بهذا المخالق قوله مجاز نحو في الحرف يعني المعنى الواقع بغزو سواء صدر منه كالضرب او لم يصدر كالعلم قوله فانها حقيقة عرفية في الاول يعني ان المخالف بالعرف العام اذا استعمل الدابة في ذي القوائم الاربع يكون حقيقة عرفية عامة واذا استعملها في الانسان يكون مجازا كذلك قوله والمجاز المرسل اي المجاز المفرد الذي هو عبارة عن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كاستعمة في جنس تحته نوعان مرسل وهو ما كانت علاقته المغايرة للاطلاق غير المشابهة وهي تسميته معناه بما هو موضوع له واما سمي مرسلا لانه ارسل ارسالا وخلي خلية اطلاقه مقام معنى الكلمة وبذلك العلاقة يجب ان يكون على اعتبارها النوع ولا يشترط النقل عرفا في كل جزئي معتد به يجب ان يعلم ان الواضع اطلق اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاقه البتة على المشابه وهذا مع قولهم المجاز موضوع بالنوع في النوعي والشخصي والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة كاطلاق الاسد على الشجاع قوله فخرج هذا اي فخرج بهذا التقييد الاستعارة تكون الاستعارة مجازا علاقته المشابهة وسمي هذا النوع من المجاز بالاستعارة للتناسب بينه وبين مخترع الاستعارة وهو طلب العارية لانه مدعي في الاستعارة كون الشيء فردا من افراد حقيقة المتكلم بحيث له ما يخص الحقيقة وهو بتمامه او لزوم من لوازمه وهذا شان العارية فان المستعير العارية بمنزلة المستعار منه لاتصافه بما له الا في ان امره اذا انقرض العارية كان ما لكا والاخر ليس ما لكا قوله كما مر في قولنا رايت اسدا يرمي فانه شبه

النجاح بالمد فاستعير لاسم المشبه به وهو المد واطلق عليه مجازا والقرينة قوله تجري
فانها ما تقدم من ارادة المعنى الموضوع له قوله وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم
بفتح على المعنى المصدري لا على اللفظ المفرد كما ذكر قبل وعليه قال صاحب المفتاح
في ان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وقيل هي ذكر الشيء باسم غيره او
ابتداء ما التقدم اصل لما الذي في التشبيه قوله وبهذا اندفع ما قيل ان المتكلم مستعير
ولفظ المشبه مستعار والمعنى المشبه به مستعار منه والذي ذلك
اشارة قوله فيما ياتي اي المشبه والمشبه بفتح على ما هو الاصطلاح اي المشبه به مستعار
منه سواء كان مذكورا او متروكا كالاسد مثلا والمشبه مستعار له كالرجل الشجاع
لانه اخذ من الاسد لفظ بالعارية للرجل الشجاع قوله لفظ المشبه كلفظ الاسد
مثلا فالاستعارة على الاول في الكلم وفي بعض منها وعلى الثاني في الاستعارة اما في
فعل المتكلم قوله والمرسل اي والمجاز المرسل قوله ويعدل الى المضموم اي امتنع عليه ان
المضموم بالنقمة وايضا بالبدء نظير النعمة وهي عزه الحد الصوري به لها قوله الاخذ
وغير ذلك بفتح من الدفع والوضع والرفع فيكون اليد كاسباب القدرة قوله وعلى ان
الفعل المادية او المراد انما يكون بالمعنى الحامل لها قوله تسمية الشيء اي الكلام قوله
هذه العبارة نوع من التاسيح وهو التاسيح هو جعل التسمية مجازا مع ان اسم
مجاز والمعنى في تسمية الكلام باسم الخبر مجاز قوله عند اطلاق على بعض ذلك الشيء
يشترط في اطلاق الخبر على الكلام المستلزم للكلام الزجر والامر فان الانسان
لا يوجد بدونها بخلاف الاستخبار لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين
على الربيئة فليس من حيث انه ان من حيث انه رقيب قوله يجعلون اصابعهم
في اذانهم اي انامليهم والقربة استماع جعل الاصبع في الاذن عادة قوله
في الانامل جمع انملة بضم الميم وفتحها وفتح النون وضمها المفاصل كاذ جعل جميع الاصبع

الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصواعق قوله وهو سبب بفتح فعل الدم مسببا بالدم
سببا انها فت بل الامر بالعكس لان الدية مسببة عن الدم فيكون من تسمية
السبب قوله اذ لا يتم بعد البلوغ لانه اليتيم هو طفل بلا اب قوله اي عصيل
يؤل الى الخمر فذكر الخمر واراد به العنب او العصير لانها وانما فعل ذلك لان
العنب يؤل الى خمر قوله او محله اي تسمية الشيء الحال باسم محله قوله الحال فيه
بالدم نقله بفتح الدم وتذبيرها صفة لاهل اي الحال ذلك الاهل في ذلك
الدار اي محل الحديث قوله باسم ما يحل في ذلك الشيء المراد بالحول هنا
حصول جسم آخر قوله اي في الجنة لان الرحمة لا يصلح ان يكون ظرفا حقيقيا
قوله واللسان اسم لآلة الذكر بفتح الذكر الحسن باللسان الذي هو النطق
مرح به في الكتاب بفتح حيث قال اي في الجنة سواي ذكر احسنا قوله بل
تلوص وايصال الخ حاصله ان المعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما وهو حاصل
فيها وان يتفرع ان يلزم من تصوره تصوره قوله من الطلاق المقيد على المطلق
المشفر اسم لشفة البعير حتى مقيد فاذا اطلق على شفة الانسان فقد استعمل في
مطلق الشفة قوله قد يكون استعارة مرسلة بفتح باعتبار ما فيها عتبار التشبيه
استعارة وباعتبار عدم التشبيه كما في المتصدي على المطلق مجاز مرسل قوله
والاستعارة قد تتقيد الخ اي في الاكثر ان الاستعارة تطلق ولم يقيد بشيء وقد تقيد
بالتحقيقية لتفضل على الاستعارة التخييلية والمكنى عنها عبارة عن التشبيه المضمر في
النفس وهذا انما يكون اذا يتاتى له اضافة عقلية قوله اي ما عني بها ما وضع له
وتصحيح لعبارة المصنف بان يتاتى من عبارة تتحقق معناها لكن موضوع له وليس
بمراد بل المراد المعنى المجازي فدفع التاريخ هذا التوهم اي ما عني بها الخ قوله قد
تنقل الى امر معلوم الخ وذلك بان يكون المشبه المتروك متيقنا محققا قوله حيث

او عقلية يعني فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل
الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له قوله لادعاء بعد شائع الخ متعلق
بمحذوف اي مدعيا له ظاهرا لم تعلم فاذا وصف المستعار له بوصف يلزم المستعار منه
فهو تريح وان وصف بوصف يلزم المشبه فهو مجرد وان اقتطع عنهما فهو مطلقة قوله
شائع الخ مرجع بمجرد وهو بعده وقوله محذوف ان كان متعلقا بما قبله
فمجرد وان كان متعلقا بالمعنى فترشيح قوله وهذا ان متحقق يعني ان المشبه
المتروك تحقيقه وهو الذي متحقق عقلا قوله قال المعنى فالاستعارة ما تعلق الخ يريد
بهذا ان المعنى وغيره يجعل زيدا اسدا تشبيها بليغا الا ان هذا الاستعارة لا يصدق
عليه قوله والمراد بمعناه ما عبر باللفظ اي معناه المجازي قوله فعلى هذا
يخرج به اي بما يتناول الاستعارة مع لفظها المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه
شيء مما وضع له لانه لو تناوله يلزم ان يكون تشبيه المستعمل فيه مما وضع له
والمستعمل فيه وهو ما وضع له فيلزم تشبيه الشيء بنفسه وهو باطل قوله على
ان ما في قوله الا على رتبة كلام المعنى مبني على توجيه ما ذهب اليه قوله
لانا لا نسلم اذ اي لفظ اسد في نحو زيد اسد يحول مستعملا فيما وضع له فقط بل
هو مستعمل في معنى الشجاع قوله على ان هذا اي نحو زيد اسد يحول على حذف اداة
التشبيه وان التقدير زيد كالاسد بجعل اسد مستعملا فيما وضع له
قوله في مثل هذا المقام وهو ما اذا ذكر المشبه والمشبه به بصورة قول دليل
ما يتعلق به الجار والمجرور يعني يتعلق الجار والمجرور دليل على ان المشبه
مؤول بالمتصف كالشجاع ونحوه فان الشجاع مشتق من الشجاعة والمجرد
مشتق من التجرد اسد علي اي انت مجترئ علي واتبع الوجوب لقرائن
الاستعارة مخصوصة بالجنس قوله والطير اعزية عليه معناه ان كل الصور في

والتغيير في ازاره للجزم والاضافة بادخ ملابسة وقيل للغلبة لانها في الثوب
قوله لا يقال الخ في البيت ليس باستعارة هذا ما ذكره بعض الشارحين في
هذا المحل وهو ينافي كلام الظاهر ان الاستعارة هنا لذكر المشبه وهو الغيم في ازاره
والمشبه به وهو الفتى انتهى كلامه قوله لانه ان الذكر على هذا الوجه اي ذكر المشبه
في الكلام على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد اسد خان
زيدا مشبها في الملخ ذاكرا في اللفظ فلا يكون ذكره منافيا لصدق
تعريف الاستعارة وهو لفظ شبه معناه بما وضع له وانما يكون ذكر المشبه منافيا
للاستعارة ان لو كان المشبه جاريا على المشبه به اولى واقعا بيانا لان المراد بذكر
المشبه ذلك لا ان يكون مذكورا في كلام المتكلم قوله وترجيح هذا الدليل اي
العول بان الاستعارة مجاز عقلي بسبب ادعاء الخ قوله في جنس المشبه به قوله وتحقيق
ذلك اي ان ارادة المعنى الحقيقي قال ان الاستعارة مجاز عقلي بسبب ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به قوله ولفظ الدار انما هو موضوع للمعنى المعروف اي للفرد المتعارف
وهو الفرد الغير المتعارف قوله فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له
الخ فلا يكون مجازا عقليا بل هو مجاز لغوي قوله وبهذا اندفع ما قال الخ
اي وبهذا التخصيص الذي ذكرنا اندفع ما قال صاحب المفتاح من الاصرار على
دعوى الاسدية الخ لان التوجيه على هذا المشبه ليس بمانع من ارادة السبع المخصوص
حتى يحمل المنافاة المذكورة على ارادة الخ المتعارف ليستقيم الخ الغير
المتعارف له والاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع لا ينافي التوجيه الخ
قوله كما في البيتين المذكورين اندفع قول من قال كيف تظلني وقوله لا يخفى ما بين
عبارته آخرا قوله ظلسناه اي لبناء الاستعارة على ما هي المشبه الاستعارة
حتى كانه اشابهه هنا فضاء نحو الميا الذي الشبيه حتى اعتقد انه ليس هناك استعارة

والتغيير في ازاره للجزم والاضافة بادخ ملابسة وقيل للغلبة لانها في الثوب
قوله لا يقال الخ في البيت ليس باستعارة هذا ما ذكره بعض الشارحين في
هذا المحل وهو ينافي كلام الظاهر ان الاستعارة هنا لذكر المشبه وهو الغيم في ازاره
والمشبه به وهو الفتى انتهى كلامه قوله لانه ان الذكر على هذا الوجه اي ذكر المشبه
في الكلام على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة كما في قولنا سيف زيد في يد اسد خان
زيدا مشبها في الملخ ذاكرا في اللفظ فلا يكون ذكره منافيا لصدق
تعريف الاستعارة وهو لفظ شبه معناه بما وضع له وانما يكون ذكر المشبه منافيا
للاستعارة ان لو كان المشبه جاريا على المشبه به اولى واقعا بيانا لان المراد بذكر
المشبه ذلك لا ان يكون مذكورا في كلام المتكلم قوله وترجيح هذا الدليل اي
العول بان الاستعارة مجاز عقلي بسبب ادعاء الخ قوله في جنس المشبه به قوله وتحقيق
ذلك اي ان ارادة المعنى الحقيقي قال ان الاستعارة مجاز عقلي بسبب ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به قوله ولفظ الدار انما هو موضوع للمعنى المتعارف اي للفرد المتعارف
وهو الفرد الغير المتعارف قوله فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له
الخ فلا يكون مجازا عقليا بل هو مجاز لغوي قوله وبهذا اندفع ما قال الخ
اي وبهذا التخصيص الذي ذكرنا اندفع ما قال صاحب المفتاح من الاصرار على
دعوى الاسدية الخ لان التوجيه على هذا المشبه ليس بمانع من ارادة السبع المخصوص
حتى يحمل المنافاة المذكورة على ارادة الخ المتعارف ليستقيم الخ الغير
المتعارف له والاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع لا ينافي التوجيه الخ
قوله كما في البيتين المذكورين اندفع قول من قال كيف تظلني وقوله لا يخفى ما بين
عبارته آخرا قوله ظلسناه اي لبناء الاستعارة على ما هي المشبه الاستعارة
حتى كانه اشابهه هنا فضاء نحو الميا الذي الشبيه حتى اعتقد انه ليس هناك استعارة

استعارة وان مجازا لغويا عن المذكور وكونه مستعملا فيما وضع له بل للمشابهة الخ المشبه
قوله والاستعارة تفارق الكذب الخ يتوجه ان يقال بالتباين الى آخره اي بسبب تباين
الدعوى في الاستعارة على التاويل المذكور قوله وان تاويل في الكذب اي بخلاف
الكذب فان صاحبه يتبرأ عن التاويل قوله على ارادة خلاف الظاهر الخ في كلام
في الاستعارة قوله لما عرفت انه لا بد للمجاز من قرينة اي لما علمت من ان الاستعارة
مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة هو ارادة الخ الموضوع له فان الاستعارة لا بد
لها من قرينة مانعة عن ارادة الخ الموضوع له اللفظ من القرينة الاولى في الكلام
الاول قوله ولا تكون الاستعارة على الخ ان الاستعارة لا تدخل العلم قوله سواء كان
علم شخص او علم جنس قوله لان يقتضي التشخص وضع الاشتراك اي في العلم يقتضي
تشخص معناه فلا يصدق على فرد اخر يوضع واحد لانه جزئي حقيقي فلا يمكن
ادخال الشيء في جنس العلم لانه فرد من افراد مجاز في المشبه فانها تقبل التنكير قوله
بواسطة تشتهاره بوصف من الاوصاف اي بسبب خارج عن مفهوم العلم
كما اذا اشتهر شخص من الاشجاع بوصف من الاوصاف فيجعل اسم العلم مثلا في
ذلك الوصف فكانه تقرر ذلك الاسم ذلك الوصف قوله كحاتم فانه مشتهر بصفة
الجود فيصح الاستعارة فيه باعتبار هذا الوصف لانه بهذا الاعتبار يقبل التنكير
فيصح ادخال شيء فيقال رايت حاتما واراد زيدا بادخال زيد تحت حاتم
الذي صار بهذا الاعتبار جنسا للجواد قوله كانه موضوع للجواد وهو الرغبة الخ في ذلك
الشخص قوله كما مر في الاسد اي كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع
سواء كان مستعارا او غيره قوله وعلى عدم وهو من يقتضي بالجود قوله لكونها
مجازا يقينا وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له فلا بد لها
من قرينة الخ قوله كما في قولك رايت اسدا يرمي فانه يرمي قرينة واضحة على

ان المراد من الاسد غير المتعارف قوله او الكثرة اي من فرديه واحد الخ فعلى قوله
تعانقوا اي يعانق كل واحد من العدد والاعوان بقتضى ان يكون جزء الفرد
هو تعارفوا ويجوز ان يكون التعانق مع ذكر الاعوان دليلا على ان المراد بالفرد هو الكثير
ولو جعل بعلم بقرينة اعوانا ايضا قرينة على ان المراد بالفرد الكثير لم يبعد
قوله وهو عقة رومي بالجر على اعتبار ترك وبالرفع على ان مبتدأ موصوف بقوله
من فصل وجزع تنكفي فظهر من جميع ذلك ان اراد بالتحايب التفاعل حاصله
ان ان عرفا اراد استعارة التحايب للتفاعل بالعدو في تحري العادة بتنزيل
الجواد بالتحايب منزلة ذكر ان هناك صاعقة ثم بين ان تلك الصاعقة
فصل سيفه ثم قال على اروس الاقران ثم ذكر العدد الذي هو علة التفاعل
اليد فجعل كل عدة المعاني مع ارتباط بعضها ببعض قرينة لتلك الاستعارة والتخيل
في بيان رجح الى التفاعل قوله وهو ان الاستعارة باعتبار الطرفين استعارة
تنقسم تقسيمات باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار اخر خارج عن ذلك كله اي اجتماع الطرفين في شيء واحد
بان ينتصف بهما في زمان واحد فيكون ذلك الشيء غير وجه الشبه قوله وهو
اي في ايي قوله تا الاحياء خبر بقول المعوان الحياة الخ قوله وهو الاستعارة منه
هو الاحياء يعني ان الاستعارة قد تبعية اما في الفعل او الوصف في آية احياء
فيكون مصدره المتضمن هو منه الاحياء لا الحياة كما ذكره المص وانه لا يصح
بناء على ان يجعل الحياة مصدرا محذوف الزوائد وانما قال احييناه لان
الطرفين في الاستعارة الميت الاحيائي الآية فيها استعارتان احديهما وقائمة
على اجتماع طرفيها في شيء واحد وهو استعارة الاحياء للهداية فان الطرفين
وهو الهداية والاحياء يشتركان في جواز اجتماعهما في شيء واحد اذ الشخص

من يتصف بالجهوة والآخر عنادية لا على اجتماع طرفيها في شيء واحد وهو استعارة
الميت للضال اذ الشخص الواحد لا يتصف بالموت والضلال فان كان فظاهر وان
كان حيا لا يتصف بالضلال اذ الهداية والضلالة من صفات الاحياء لا الاموات
او مجازا باعتبار ما كان عليه قوله لما بين الطرفين من الاتفاق يعني في جواز اجتماع
لعدم التضاد بينهما قوله والا ممتنع اي اجتماع الطرفين في شيء واحد لتضاد
عنادي اي كفايته فاذ اذا لم يحمل منه فائدة من الفوائد المطلوبة من مثله يكون
التنبيه مثلا كالمعدوم في عدم الفائدة قوله الى المستعمل في ضد معناها الحقيقي
يعني كالسوأى الى الايباس قوله او نقيضه يعني كالسوأى الى الحسن وفي اعتبار التهكمية
والملحية من العنادية او اجتماع الضدين او النقيضين في شيء واحد ممتنع
قوله كما مر يعني في حق التنبيه من تنزيل التضاد منزلة التناسب قوله في حق
البشارة يعني بتأويل جعل افراد البشارة على قسمين متعارف وغير متعارف
فاطلق لفظ البشارة واريد به الفرد الغير المتعارف بواسطة قرينة ما تقدم
ارادة الفرد المتعارف وهو قوله بعذاب اليم اي ما قصد بها ان الطرفين وهو
الذي يستحق التنبيه وجعلها جامعا قوله اما داخل في مفهوم الطرفين يعني
كاستعارة القرآن للعلم قوله قطع الماء بمرة لكن القرآن قطع ماء الدابة
والعلم قطع ماء الارض قوله وهو اي قطع الماء بمرة قوله اي مفهوم
القرآن والعلم قوله الا انه اي قطع الماء بمرة قوله والاظهر ان الطيران لا يقع
البتة المحال سابقة لان الطيران هو قطع الماء بالجناح وليس في مرة واحدة
قد وجد الجناح لازمة له في الاكثر فالمشبه به قطعا هم في الارض وقد فان قيل
التقطيع الذي وضع لازالة الاتصال بين الاجسام بعضها ببعض لتفريق الجماعة
والجامع ازالة الاجتماع الداخل في مفهوم يعني مفهوم التقطيع ومفهوم

ازالة الاجماع في القطيع اشد من تقريب الجماعة والفرق بين هذا اي استعارة التقطيع لتقريب الجماعة صريح اذ في كلام المرسي والتقطيع حصي مرموز وهو شدة دخول آلة التقطيع في الجسم المقطع ببعض بعض فكيف احرها الاستعارة والاقرب مجازا مرسلا ولم يكونا معا مجازا مرسلا او استعارة فما الموجب للتخصيص تقريب في التقطيع وهو ضم الرسن في المرسن ليس في الانف يعني انفعالا ثانيا هو اذ اي خلاف قوله والفرق بين هذا اي الفرق بينهما ان خصوصية الوصف الكائن في التقطيع يعني اشدية ازالة الاجماع مرعي اي مخصوص في تقريب الجماعة الذي هو المستعار له والحاصل ان الشبه هنا منظور اي الجامع ووجه الشبه في التقطيع مقصور بخلاف الشبه في المرسن فانه غير مقصور في غير هذا الفن يعني في علم الحكم وهذا السؤال وارد محل تقديم المؤلف الجامع الى الحاصل وغيره اخل يعني انه الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى ولئن ليكون المستعار جيدا والحال انه تقريب في غير هذا العلم ان جزء الماهية كالجزء والفصل اللذين في الافراد المحققة الوصف او المحقق الاحتياف بالشدة والضعف فالجوابية التي في هذا الفرق ليست بمثل من الجوابين في فرد آخر وكذلك الناطقية وان كانت ماساوية بين الحيوان الناطق وبين مفهوم الابيض الحيوان الذي ينتزع من الابيض جزء من مفهوم الابيض وداخل فيه مع ان يقبل الشدة والضعف فصح كون الجامع الاول واما على داخل اي واما ان يكون الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين بل خارج عنهما كما في استعارة الاسد للرجل الشجاع يعني في نحو رايت اسدا يرمي او انت تريد به رجلا شجاعا فان الجامع بين الاسد والرجل الشجاع هو الشجاعة وهي غير داخلة في مفهوم منهما لتغاير الجامع فيهما رايت اسدا يرمي فانه يظهر ان الجامع بينهما هو الشجاعة رايت عليا اي في الجامع فيهما الامر حقق الامر بزيد

بزيد ذكا اي بان يكون تشبيها فرد نوع غريب يعني يكون وجه الشبه فيه مع بعد اغراض الادعاء

وسالت باعناق المطي الاباطح اصله سالت المطي في الاباطح وهي

استعارة بمنزلة الاولى لان تقرى فيها حيث اسند الفعل الى الاباطح فافاد ان الاباطح

امتلأت بالمطي كما تقول شعر البيت مثلا وهذا الاسناد مجاز عقلي ولذا المسند اليه

مجاز واد خل اعناق في السرعة المرجو والبطوء المخوف اي فانه بادخال الاعناق في

بزاد الغرابة فهذين الطرفين ظهر غرابة في بعدهما السبيلة التي

والسيل للماء والهوادي جمع هادية وهي عنق كذا في الصحاح اقام

يعني نزوة باعتبار الفرس وهو كذا عقلي او الاول عقلي والثاني

بالعكس ونزوة باعتبار وجه الشبه في القسم الاول وهو كما مر اياه حسي

وهو اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والجامع

في البيت الاخيرة يعني يطلع في الشبه اي ما وجد هناك مراد لا يلزم

بالجمع الا اذا كان محمولا وينبغي فيام المحمول بالمعنى كذا في الصحاح اي

لكن الجامع فيما مر فاه حينئذ على تاويلها قام مقام حسي مر او عقلي

مر او مركب بعضه عقلي وبعضه حسي وبالجملة اي سار الى اعصار

الاقوام في هذه المدة يعني ان الطرفين اي المستعار منه والمستعار

المصنوع عند بالجعل او المجعول صورة الخ المحمول الذي حاصله الشبه

القبيط يعني على شكل النحل في الجامع يعني ولا فرق بين هذا المحمول هو شكل

لاتحاد مآلهما وهذا كما قال الفرسي المنقوش في الجدار انه فرس يعني جامع

واما عقلي اي ذلك الجامع مع كون الطرفين حسيين كبسط الجدار اي نزعه

وزواله والمستعار له كشف الصوامع اي نزع صوف الضان ومن ضخ

الماء خلله يعني الرطوبة وقيل المراد بكاء الليل زمان كون الليل اي عن مقداره

من الزمان ليلة قوله اي حصول الا بعض حصول امر آخر قوله واما الاشارة الى مذهب الحكماء
لا حصول النجدة عندهم بغير هذا اللزوم فلا يمكن عليها ذهبوا اليه عدم تخلف المسبب عن سببه التام
او عالبا اشارة الى المذهب المختار وهو ان حصول النجدة بطريق الغلبة من امر
وقد يكون لازما للبعض فان لازم قد يتخلف وقد لا يتخلف فيكون عالبا بهذا الاعتبار
كترتب ظهور النجم الخامس الى آخره اي وذلك الحصول من ترتب امر على آخر مثل ترتب قوله
ظهور النجم على سقوط الجلد الاول وترتب ظهور الظلام على ازالة الضوء في قوله
وهذا الرجل هلك قال الصاحب الكافي فيه وظاهر من ذلك بالنهار ظاهري
على الليل كان المسلوخ مذبوحا قبل المسلوخ قال الفراء والظلام هو الاصل فاذا
غربت الشمس سلخ النهار من الليل وقال عبد القاهر وصاحب المفتاح المستفاد منه
ظهور المسلوخ من جلده والمستفاد ظهور النهار من ظلمة الليل قال بعضهم
وليس هذا بسديد لانه لو كان ذلك لقال فاذا هم مبصرون ونحوه ولم يقل فاذا هم
مظلمون اي داخلون في الظلام والى الواقع عقيب ظهور الليل من النهار فاذا هو الابصار
لا الظلام قوله اي الظلام هو الاصل اي بما عبارة اشير حتى الحلق في النفي فيكون
اصله بما عبارة قوله بعد سلخ اهار عنه اي بعد كشط جلد المسلوخ عنه اي
عن المسلوخ فيل ويمكن ان يقال النهار اسم لجميع الزمان الذي هو من طلوع الشمس
الى غروبها وظهوره حقيقة انما يكون بظهور جميع اجزاءه وذلك يستلزم انتهاء
النهار ودخول الليل فلم لا يكون منافيا للوصف بقوله فاذا هم مظلمون قوله وحال بعضهم
الترفيق بين كلام الكاتبي وكلام المحقق واجاب ذلك المعترض
ظاهر عبارة الكاتبي ستوذ اجوبه المشار اليها انتهى قوله والمراد من الظلمة
بعض ظهور النهار وذلك عاريا بان ربط ظاهر قال امام المرزوقي في
شرح الحماسة عند ما تكلم على هذا البيت عار ظاهر اي زائل قوله وهناك شكاه

شكاه ظاهر عنك عارها صدره وغير الحواشي اني اجتباذ تلك اي آخره قوله عنك
بكسر الكاف خطاب المحبوبة وشكاه بالعين الشكاية والشكوى والشكية عليه والاهاب
الفعلة اي يشكي الناقة عضو من اعضائه قوله حتى اذا بلغ النزع بفتح سلخت
من الشاة اي كشطوا زالته قوله وقد يكون بمعنى النزع بفتح سلخت الشاة عن الاهاب
اي خرجت المسلوخ بمعنى الاخراج ومتصلة من جلده قوله فذهب صاحب المفتاح الى
انه اي كون السلخ بمعنى الاخراج وذهب غيره الى الاول وهو السلخ بمعنى النزع
قوله وعلى هذه الاشارة الى بحث آخر وهو ان استعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون
ظاهر على قول صاحب المفتاح واما على قول غيره فانما يصح من جهة انها موضوعة
لما يعقب العادة من غير تراخ فان التراخي وعدمه الى آخره قوله وان توسط
الى آخره والنهار من حيث ظلمة التي ما خذ في الخروج من الليل ويدخل
الظلام الابعد خروج جرم النهار فربما النهار متى على بين فروج النهار
من الليل ودخول الظلام قوله في اصعاد ذلك الزمان اي الزمان الذي
هو زمان النهار نظرا الى بعد ما بين مطلع الشمس ومغربها وهذا على تقدير تسليم
ان الفاء ليست بزائدة والا فلا حاجة الى هذا التكلف لعود الناس او نحيب
فتاهوا وبحرت ناس في الصغير فليكن قوله وعلى هذا حتى الى آخره اي اذا
يصح استعمال اذا المفاجأة هنا اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج او لم
يجعل بتكلف كما لا يخفى ان يقال كرت الكرة فاجأه الانكسار فدخول الظلام في
الظلام الى ضوء النهار كشدة الانكسار الى الكسر مع ان عسيه وحاصل الصدر
المفاجأة يشترط فيها امران احدهما عدم التوقع بعد حلولها والآخر ان يكون
مما يستبعد في ذلك المحل فلعل المراد بالاخطار قوله وانما مختلف اي ذلك الجانب
بان يكون مركبا بعضه حسي وبعضه عقلي قوله من مرفرفة المرقد اسم مكان

يصح ان يكون اسم مكان او ان يكون مصدرا ميميا ثم جعل مصدرا ميميا يكون الاستعارة فيه
اصلية وبيانها اذ شد الثور بالرقاد في عدم ترتب الاثر عليها كل منهما ثم استعير الثور
لفظ الرقاد واطلق عليه مجازا بقرينة قوله هذا ماء عذب الخ وصرح الرسول ان
جعل اسم مكان يكون الاستعارة تبعية وبيانه اذ شد الثور بالرقاد واستعير لفظ
الرقاد المشتق منه اعني من لفظ الرقاد المستعار للثور اسم مكان واطلق عليه فتكون
الاستعارة بقرينة التبعية للمصدر قوله اعني الخ القائم بالزاد لانه الزاد
ولذلك يقال في تفسير نحو عاب زاد ما يتصف بالعيب حيث جعل الزاد نفسه
مجازا لانه يتصف الخ القائم بها لانها وذلك الخ هو المصدر قوله وستعلم لهذه
زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية يعني من ان اللفظ المستعار اذا كان اسم جنس حقيقة
او تأويلا بكلي عينا كان او معنى كما لا استعارة اصلية وان كان فعلا او مشتقا او حرفا فالاستعارة
تبعية قوله وفي الجامع عدم ظهور الفعل يعني من الجمع والاقتران وقيل عدم ظهور
الافعال التي هي اخص يعني في المثال المذكور فان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى
وابين وعدم الفعلية في الثور الذي هو المستعار له اقوى ومن جعل الجامع عدم ظهور
الفعل فهم ان القرينة هي ذكر البعث وقد تقرر في البحث ان اختصاص الجامع بالمورد لا يقال
ان اختصاص الجامع بالمورد انما يتم اذا لم يكن في المستعار له ما يصلح ان يكون جامعا
وههنا كذلك لانا نقول ان الجامع بين الثور والبعث الذي هو المستعار له امر انتزاعي
وهو كون كل منهما سببا لحركة ما وهذا امر انتزاعي يصلح ان يكون جامعا بين كل
منهما وبين كل ما يكون سببا لحركة ما فلا يتم الاختصاص قوله والجامع
عقلي اي الاقتران والجامع قوله لكونه مما لا شبهة فيه اي يكون البعث في الذهن مما لا شبهة
فيه احد بخلاف البعث في الموتى فان بعضهم ينكرونه قوله الاستعارة اي في قوله
تعالى ثم قرفنا قوله مع قوله هذا اي البعث بعد الموت قوله اي احد القرآنين والآخر
عقلي وهذا يحتمل صورتين احدهما ان يكون المستعار منه حسيا او مستعارا عقليا
قوله كون الجامع يعني بعد ذلك القوة والفاعل المختار عند بالصريح لانه موضح له
قوله والمستعار له التبليغ اي تبليغ الرسالة يعني القوة والفاعل المختار في الجامع بينهما

بينهما التأثير اي تأثير الكرم وتأثير التبليغ بعد الجمع في تحصيل المفعول قوله وهما
عقليان اي المستعار له والجامع قوله واما عكس ذلك يعني بان يكون المستعار
له حسيا قوله ويكون كل من المستعار منه والجامع عقليا قوله ان لما طفح الما
علمتاكم في الجارية اي ماجا وزالما حد المعتاد علمتاكم اياه وانتم تجرون
اصلا بهم في سفينة نوح الجارية على وجه الماء قوله والمستعار منه التكبر وفي
عبارته ما لا يخفى وهو مجاوزة الحد المذكور التفوق قوله والجامع
اي الجامع بين كثرة الماء والتكبر الاستعلاء المفرط وهما اي المستعار منه
والجامع عقليان فالجامع في هذه الاقسام الثلاثة عقلي لما عرفت قوله
وباعتبار اللفظ قسمها يعني اصلية وتبعية قوله ان كان اسم جنس اسم الجنس
هو ما وضع لمعنى في نفسه من حيث هو لا باعتبار تعلق صفة وسواء كان
جوهرا كالجسم او عرضا كالحمرة او بسيطا كالنقطة او مركبا كالبيت قوله تبعا
في نفسه يخرج الحروف والمشتقات لزيادة شرح المفتاح قوله اي فالاستعارة اصلية الاستعارة الاصلية
هي التي تكون في المصدر والحرف لعدم الانتقال فيهما من المصدر الى المشتق
والمصدر هي التي يكون في الفعل والمشتق والحرف قوله الاولى كالعلم
عين واله مثنى يثنى ويجمع جنسي في اكثر ما يكون مشتقا ويسلم جنسي كالعلم
في رابت اليوم خاتما عند مصدر يجمع يعني قوله فالاستعارة تبعية
لان كون الاستعارة تبعية الغير قوله والصفة المشبهة وغير ذلك كالفعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة قوله اي الموصوفة يعني الذي
الثابته سواء كان جواهر او اعراضا حيث هي اعراض كقولك في الجوهر
جسم ابيض وفي العرض بياض حسان واما نحو لهم شجاع بطل وجواد

فياض وعالم فحرف الجر مناصفة للوصفي بل لكل منهما نصف الوصف مقتضاي رجل ياسخاء
ياسل ورجل كرم فياض قوله دون الحرف وهو ظاهر اي استاع الموصوف في الحرف
لعدم استقلاله بنفسه بنوع الشيء لشيء فرع ثبوت ذلك الشيء في نفسه قوله لاسعة الدليل
بعد استقامة الى آخره اي الدليل على ان الاستعارة في الفعل وما يشتق منه والحرف
تبعيه ومن جملتها اسماء الزمان والمكان والآلة وهذا الدليل بعد تسليمه لا يتناولها
لانها تصلح للموصوفية نحو مقام ومسجد ومجلس فسيح ومفتاح حسن فلم يصح اوصافاً
البتة بل الصحيح موصوفات دائماً قوله وهم ايضاً هو جواب ان المراد الى آخره يعني اقيم
الدليل على ان الاستعارة في الفعل وما يشتق منه وهم انهم اقوم قد خصص
ما يشتق من الفعل بالصفات المشبهة وهذا ليس بصفات فلا يكون الدليل
المذكور متناولاً لها اي لم يكن دليلاً على ان الاستعارة فيها تبعية قوله فيجب
ان يكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه اصلية يعني باعتبار انها تصرف فيها التعريف
وليست بصفات فيكون تعريف الصفة غير مطرد لانه ليس بمانع من دخول غيره فيه قوله
للقطع بان اذا له بيان لوجه مغايرة هذه الاسماء للصفة بعد قولي في تعريف الصفة
وصدر فيه على قوله كان المعنى على تشبيه القرب بالفعل اي تشبيه المصدر بالمصدر في انتقل
منه الى المكان الفعل بان يستعمل لمكان القرب واطلق عليه وجرد بقرينة البعد واذ
كان الكلام اعني قوله كان القرب الخ غير شامل لمصدر القرب فالاولى ان يقال والاقيد
لان المصدر الدال على المعنى اي آخره قوله والاشارت اللفظ الى آخره اي والوضع
لمصدر المعنى القائم بالذات لوصف يذكر اللفظ الدال على تلك الذات كزيد
وعمرو ونحوهما او لمذكر اللفظ الدال على ما يقوم بها من الصفات قوله وفي
الباقي اي الحرف مستغنى معناه بغيره اي تشبيه او في مستغنى معنى الحرف
فيشاركه في تعدد ذلك في الحرف في نحو لان مكان معناه مستغنى

مستغنى بغيره فان كان صالحاً لان يكون مستقلاً بالمفهومية لم يكن في تشبيه قوله وعدا في
الاشارة ليست معاني الحروف في مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض وغيرها ليست معاني
الحروف لكونها معاني مستقلة ومعاني الحروف غير مستقلة قوله والا لكانت حروفاً اي
لو كانت هذه معاني تلك الكلمات اعني من وفي واللام لم يكن حروفاً بل اسماء او هذا
الاشاء معاني ويرد عليه ما ذكر في اول معاني الحروف ليس مستقلاً اذ
لا يعقل الابتداء مضافاً الى شيء كالبصرة مثلاً وكذا في معناها مطلق خاص
في ضمن خاص والحاصل ان معنى من ابتداء مخصوص اي من كونه من كذا مثلاً
مضمر مستقل اعني مطلق ابتداء الغاية وهكذا قياس البواقي قوله اي اذا افاده
هذا الحرف في معاني اي ابتداء خاص وغرض خاص قوله وحيث ان تلك المعاني
مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض فهو بنوع مشترك وهو الاستلزام
الذي بناء على الوضع فاذا قلت سرت من البصرة استفيد منه ان مبدأ سيري
الذي هو البصرة بناء على الوضع والابتداء الخاص يستلزم مطلق الابتداء وكذا
الظرفية والغرض الخاصين يستلزمان مطلق الظرفية ومطلق الغرض فالمقيد
هو المطلق مع شيء آخر وعدم ذلك الشيء هو الخاص فيه ما في العام وزيادة
قوله ليس بصحيح اذ ليس المجرور فيه اعني النجم في على الوجه المذكور ومعناه بل
مستغنى في معناه هو الظرفية المطلقة ومعناه فيه هو ظرفية النجم ما لكن النجم لكن
ملاكاً للنجم هنا تعلق بمعنى في جعلها اللوازم مستغنى معناها على سبيل التابع
والمجاز وحاصله ان المشبه في قولك كالمجرور في زيد في نجم والمشبه به مستغنى معنى
في وهو الظرفية الحقيقية واما النجم فظرف مجازاً لكن مستغنى معناه كالمجرور في النجم
المتعلق على زيد كاشتمال الظرف الحقيقي على المظروف قوله نطقت الحال بكذا
اي دلت عليه واشرت بها اي تجردت لان الحال جنبها وتطلق النائحة على

الى قوله وان اطلق النطق الخ محصله ان لاستعمال الفعل واسم الفاعل الدال على المصدر قد يقال نطقت الحال او الحال ناطقة بكذا الاول تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال على الوجه الذي وقعت في تاويل الاستعارة مراد حال دلالة الحال في جنس نطق الناطق لقصد المبالغة في التشبيه والحال ايضا دلالة الحال للمخبر بانضمام نطق الناطق له فيقال نطق الحال بكذا دلالة الحال ثم يشتق من الفعل واسم الفاعل فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والمشتق تبعية قوله وان اطلق النطق على الدلالة الخ يعني يجوز ان يكون اطلاق النطق على الدلالة مجازا مرسلا بعلاقة الازمة للنطق قوله وقد عرفت انه لا استبعاد فيه يعني ان يكون النطق الواحد مجازا مرسلا بعلاقة الازمة والملزوم الحقيقي نوعا من الدلالة احدهما الكتابة والآخر عنها كما ذكر في استعمال الاستفهام في غير الانشاء من المعاني المتباينة في اللفظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مستفاد البعض في مطلق الشفاء قوله ويجوز التشبيه في لام التعليل يعني الذي هو افادة الغرض حقيقة قوله فتكون الاستعارة فيه بتبعية الاستعارة في الحروف يعني كما مر في تشبيه العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب العلة الغائية عليها في الحروف عبارة عن استعمال هذا الترتيب لام الغاية الترتيبية مأخوذة من حملها على ما هو موضوع له من افادة الغرض حصوصا في الالتقاط لانه معلوم ان الالتقاط الولد لا يكون لاجل كون الولد للملتقط عدوا وحزنا وعلى كما يقول اذا رأيت الولد ما يكون لاجل كون الولد عدوا وحزنا فخذه فاحنق اليه ليوذيه فان الداعي على قد احنق الى زيد مع انه ربما احنق اليه ليوذيه فان الداعي لكل عاقل الى احنان ليس هو الايذاء البتة الا ما شاء الله وقد احنق فلان على فلان اذا اوقع به ما يكرهه من ضرب او شتم او نحوهما واعلم ان قدر التشبيه في استعمال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما شابه ذلك فالاستعارة تبعية اتفق

والظرفية في الاستعارة تبعية قوله وهذا الطريق ما اخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال في الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز ولم يكن في وهم احد الى التقاطه ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن لما جنى والتبس على ان ذلك كذلك لشبهة التقاطهم وترتبه شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله قوله لكنه غير مستقيم اي ما ذكره صاحب الكشاف على مستقيم على مذهب السكاكي في الاستعارة المصرحة قوله لانه المعروف يجب ان يكون هو المشبه بمعنى ان المشبه يجب ان يكون محذوفا وهنا المذكور وهو العداوة والحزن قوله ثم استعمل في المشبه اعني ترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله فجرى الاستعارة او الذي في التعليل والترتيب اعني الترتب على الالتقاط قوله فصار حكم اللام اي ربط بمستعارتها لمابيه التعليل فيكون مستعملا في الحرف قوله فصار حكم اللام اي ربط بمستعارتها لمابيه التعليل فيكون الاستعارة فيها تبعية مصرحة ان المذكور لقسم المستعار كاستعارة لفظ اسد للمقدام وتعليله ان الفاعل لا يفعل هذا الفعل قوله سواء يجعل بفتح التاء او جان يكون حالا من فاعل ذكر وهو ضمير المتكلم الفاعل اي ذكره حال كونه ساهيا او ياسم يكون حالا من فاعل ذكر وهو ضمير المتكلم الفاعل اي ذكره حال كونه ساهيا او ياسم اعتراض على تقدير جعل الحال من المفعول به وهو الضمير المتصل في ذكره اي ذكر حال كون المذكر منسيا وان يكون تمييزا اي ذكره من جهة النسيان وان يكون نعتا لمصدر محذوف اي ذكرا منسيا قوله وفي هذا المقام زيادة تحقيق او ردناها في الشرح يعني قال هناك والحاصل اذا قد التشبيه في امثال ذلك فلا دخل على الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة فهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة واذا قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والغرضية وما شابه ذلك فالاستعارة تبعية اتفق قوله ومدار قرينتها اي على قرينتها ودليلها ومدار الشيء ما يوجد الشيء لوجوده ويعدم عند عدمه قوله اي في الفعل وما اشتق من على الفاعل يعني بان يكون تشبيها

حيث

النطق
الى الفاعل غير ملزوم فيستدل به على ان الفعل او المشتق منه مستعار ثم قال
الحيوان اسند الى الحال الذي هو فيه النطق حقيقة الى الحال غير ملائم ثم ولو
ذكر الحال لم يجز ان نطقت مستعار ثم او المفعول آو ملائم وهو ما يتم به معنى الفعل
بان يكون تتميما له غير ملائم ثم قتل البخل واحيا اسمعها الحاكما ازال البخل
في اي ملائم مشبها في الفصل في الالام ولكنه السماح مشبها بالاحياء في الاظهار مستعار
الفعل المزال في الاحياء للاظهار فقال قتل البخل مكان ازال البخل واحيا
السماح مكان اظهر السماح فقرينة الاستعارة هنا نسبة القتل الى البخل و الاحياء
الى السماح ولو نسبتها اليهما لم تعرف الاستعارة ثم تقرع السن ميتا اي
تضرب بسنة قاطع ثم والنسبة للمبالغة اذا جعل المراد بالسن ميتات الطعنات
المنسوبة الى السنة القاطع فالياء للنسبة على بابها الى كلام فيه وان جعل المراد
الاسنة نفسها فغير سوال وهو انه يلزم منه اسناد الشيء الى نفسه وفي الجواب هذا
السوال المشار بقول والنسبة للمبالغة كما مر ثم ولا يخفى ان نسبة
تقرع السن الى السن ميتا عند ملاعنة لان القرع انما يكون بالنسبة الى المقروع فنسبة
الطعن بالقرع والجامع ايصال شيء الى الجوف وبعد الطعن فرد من افراد
جنس القرع فقصد بما الذي في التشبيه فاطلق اسم القرع على الطعن ونسبة الى السن ميتا
قرينة الاستعارة ثم فيشفيهم بعذاب اليم شبه الانذار بالتبشير والجامع التاثير
في السامع وكونه كل منهما مستفادا من ضد لان خبر ضد فرد من افراد خبر
التبشير بقصد بما الذي في التشبيه فاطلق اسم التبشير على الانذار ونسبة الى الضمير
وهو قوله تعالى بعذاب اليم قرينة الاستعارة ثم قلت زيدا ذا قرينة قرينة
شديدا فان قلم الخاطب بانك قرينته قرينة على ان الفعل مستعار للقرب
الشديد ثم غير الطرفين اي خارج عن القرينتين والجامع والنوط ثم

ثم اذا اقام بين مطلقة ومجردة ومرشحة لانها اما ان لم تقارنها ثم وان قارنها
اي ولم تقترن بتفريع الكلام مراعى في ذلك جانب المستعار له او المستعار منه ثم
اي والمراد بالصفة المنوية اي المراد بالصفة هنا الصفة المنوية كيف كانت
لا الصفة النحوية الذي احد اقسام التوابع النحو ثم وهي ما قرن بما يلزم المستعار
له بقطع النظر عن صفة او تفريع كلام عليه سواء كان التقرن وهو امر زائد على مفهوم الاستعارة
بعد الاستعارة او قبلها او بعضه قبلها وبعضه بعدها واما سميت مجردة لتجردها
عما يلزم المستعار منه مع ان الاصل ان يكون ذلك التقرن ملائما له بناء على غلبة
الاستعارة ثم وصف بالنعم الذي تمثيلا لتعاطي الذي هو المستعار منه دون
الزاء الذي هو المستعار منه اي هو كثيرا المعروف وفي الاساس يقال لون من
اي واسع وعلى هذا يجوز ان يكون النعم وصفا للذي كما يجوز ان يكون وصفا
للعطاء ثم والقرينة سياق الكلام يعني ان قولك اذا ابتسم ضاحكا الى
للفرح والعطاء ثم والقرينة سياق الكلام يعني ان قولك اذا ابتسم ضاحكا الى
يدل على ان الغرض المعروف وضاحكا حال من فاعل ابتسم اي ابتسم حال كونه شارعا
في الضحك ثم يقال على الرهن هو بفتح الدال المعجمة وكسر الهاء فعل ماض مصدره
علقا اذا تحققه المرتهن وذلك اذا لم يفكه الراهن في الوقت المشروط وكان في
الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن
والمقرونة في البيت الاستعارة وهو قوله غروا ما يكون بعدها فكوك جاوزن بحرا
اما الاكثر على تفريع كلام للمستعار له بعد الاستعارة واما قولك جاوزن بحرا
الاكثر على فبعضه وهو مجاوزة بالحاء والطاء وهي المراجع في الكلام قبل الاستعارة
وبعضه وهو قولك ما الاكثر على بعد الاستعارة ثم ومرشحة وهي ما قرن بما يلزم
المستعار منه بقطع النظر عن صفة او تفريع كلام عليه واما سميت مرشحة لانه روعي فيها
جانب المستعار منه فزادوه فاندرج في الاستعارة والمرشح المربي من رشحه اي

اي زاده يقال فلان شيخ للوزاره اي يرشح واهلا فرشيخ وزيرها اذا جعلت التين في
قدر قليلة قليلة حتى تغوص فيها الخ قوله ثم فرع عليه قال يلزم المشترك ان يكون
المستعار المشترك له مختارا ذكر وصف المستعار منه قال الوصف قد يعد للاستعاره وهو
الترشيح والتجريد وهذا الترشيح من شيخ الترشيح ونحو ساورته الحمد الوصف قد قيل
المستعارة ونحو سارت بهذا اعظم البلدين الوصف قد يشامل للطرفين قوله
اي التجريد والترشيح يعني يجوز اجتماعهما في المستعارة اي شيخ في كلام واحد قوله
هذا الوصف يعني المقترن بعدو البلد والاضافة والعلم وقد مثالي كل واحد من نحو
لان يلزم المستعار له ولذا قوله اضافة لم يعلم ولا التقيد والعلم انما يتعلقان في المستعار له
وقوله كبلد بن شيخ لان يلزم المستعار منه وقوله مقترن يحمل الترشيح والتجريد ان
المقترن هو كبير اللحم كان قذف باللحم وهو الخفي بواحد منهما قوله والترشيح ابلغ
اي اكثر مطابقة لمقتضى الحال من الاطلاق اي قوي من جميع التجريد والترشيح لان في
ذكر صفات المستعار له ما يقوي الشبه الذي شبهه بالمستعار منه قوله يحقق ان ذلك
اي كون الوصف في الشبه ان المشبه فرد خاص المشبه به بسبب ذكر ما يلزم المستعار منه
قوله على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه يعني ان المتكلم يظهر
من نفسه بعد ان ابنت للمخاطب بوجه ما اختص المشبه به انه شيء ما شيء وجعل
المشبه فردا من افراد المشبه به حتى انه يعني على القدرة يعني انهم يستعيرون الوصف
المحسوس للشيء المعقول ويسقطون كان ذلك الوصف ثابتا لذلك الشيء المعقول
في الحقيقة وكان الشبه لم يبن جدا صلا كاستعارتهم العلو للمكان في زيادة الرجل
على غيره في الفضل ثم وضعوا الكلام وضعا يقتضي ان العلو المكاني مستعار
للعلو الفضلي ثم ارتقوا في مدارج الكمال الى ان قالوا ان علو المكان حقيقة
يصدق في مدارج الكمال ومناهج الفضل والافضال فاذا اريد علو مكاني لشيء وارتفاع

وتبينه الا ترى ساق الكلام سادا مسد ان يقول مكانيا ولهذا قال يقتضي الحكم ولو
ان قصد تناسي التشبيه حتى جعل ما عدا في السماء من جنس السماء للمكانية لما كان
لهذا الكلام وجه قوله تناسي التشبيه يعني في الاستعارة قوله ما مر في التحقيق في اول
بحث الاستعارة قوله ثم ان ظلمي فرع التخيل ادعى ان المشبه الذي هو انسان يعني
الوصف فرد من افراد الشمس واستعار لهم المشبه به الذي هو لفظ الشمس واجرى
عليه ما يجري من قول وفعل من مدلول الشمس الحقيقي قوله في قول لا تجعلوا امر بلاغة
قد زرارة زاده على القول بالكناية الذي يلي المكان وادعاء ان هذا الشخص فرد من افراد الشمس
يجامع الحسن والبهاء واضاءة الجسم صح انهم عجبوا من ايلوء الثوب
قوله بالكناية للتعجب يعني في قول قامت تظلمني ومن عجب قوله والمعنى عند اي في
التعجب في قول لا تجعلوا امر بلاغة الخ قوله ثم اشار الى زيادة تقرير لهذا
الكلام يعني قوله وبناه على تناسي التشبيه حتى انه يبنى عليه ما يبنى على المكان الى آخره قوله وذلك اي الاصل الى آخره بيان لكون
المراد بالفرع ههنا المشبه وبالاصل المشبه به قوله فرع التحقيق اي تشبيه الاستعارة
يعني للتصريح فيه بطرفي التشبيه وهو المكنى عنه بالتخيلي عند تفريع المشبه
وهو المعبر عنه بالشمس وهو حذف احد الطرفين في الاستعارة قوله
وبيان ذلك ان وجود الاصل يقتضي البناء فاذا جاز البناء مع وجود المانع

للبناء مع عدم المنافاة راجع وأما المجاز المركب عطف عام على الذي قبله
بحث الخصوص المجاز اما المفرد راجع اي بالمعنى الذي يدل عليه بالمطابقة قوله تشبيه
التمثيل المجاز الذي علاقته المشابهة دائما تشبيه المفرد وهو بتشبيه التمثيل
تشبيه احد صورتين منتزعتين من امرين او امور بالاخرى منهما وبالجملة فيه
ان تنزع الصورة المشبهة في جنس المشبه بها بالذي في المشبه ويذكرها بلفظ المشبه
بها من غير تغيير يوهم الوجه قوله فاستعمل في الصورة الاولى اي بعد ادخل الصورة
الاولى وهي صورة التردد القلق في الصورة الثانية وهي صورة التردد الحاصل في
غير ذي روح بجامع الاقدام تارة والاحجام اخرى وهو امر منتزع من عدة
امور ليكون قولك تقدم رجلا وتأخر اخرى حال مستعملا للتردد فيه معقول او
محسوس مجاز مركبا قوله اذ ذكر فيه المشبه واريد المشبه به الذي هو اي فذكر المشبه
واداة التشبيه واقتصر عليهما ذكر المشبه به قوله وقد يسمى اي هذا النوع من المجاز
قوله وبقيد وجه الشبه اي الآتي كان جوابا عن سؤال وهو انه اطلق التمثيل ولم يقيده
بقولنا على سبيل الاستعارة يلتبس بالتشبيه الحقيقي فان من انواعه نوعا يسمى التمثيل
وقد تقدم بيانه فاجاب بانه يفرق بين التمثيلية المستعارة والتمثيل في التشبيه بانه التمثيل
في الاستعارة يقال له تشبيه تمثيلي بالاضافة وتشبيه تمثيلي بالتفريع عنها بحذف التمثيل
في التشبيه الحقيقي فانه لا يقال فيه ذلك قوله وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة
نظر حينئذ قال وهذا يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة قوله فالمركب اي موضوعة بحيث
النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له الى آخره بيان ذلك ان هيئة التركيب في
نحو زيد قائم موضوعة لاخبار بالقيام قائما استعمل ذلك التركيب في غير ما وضع
كالتحسر والتحزن او الاخبار بلازم فائدة الخبر قوله لعلاقة بين المعنى الموضوع
له وغيره قوله والتقييد بالاستعارة كالمجاز المركب اي الآتي بقيد وان لم يكن العلاقة

المشابهة بل كانت العلاقة شيئا غير المشابهة حتى التركيب ايا كان ملزوما الذي
ولازمه الذي هو لازم لمعنى المجموعة بواسطة القرائن فاستعمل في لازم معناه
هو طعنا مع قرينة تجوز بواسطة الملازمة وهو العلاقة ومن هذا القبيل صيغ العقود نحو بعت
واشتريت وتكحت وطلقت وغير هذا فان جميعها مجاز مرسل قوله ومتى قيد
فتمثيل مثلا اي لكن دون ما الاتي قوله سمي مثلا اي سمي هذا التمثيل مثلا فانتقل
تمثيل سائر ما ذكر

في مضارعها الى مطابقتها ما ضربت له في الافراد والتذكير وغيرهما بل الى عوارضها
فيلزم صيغتها الاتي وتحكي على ما وضع عليه من زيادة ونقصان قوله
لانه في الاصل امرأة بيض فيلزم الافراد والتانيث في جميع مضاربه سواء كان ذلك
امرأة حقيقة هذه المرأة شموع ويقال انها قالت في جواب من قال هذا بيض
الزوج الخ والمراد البيض المحلوم بالماء قوله وان كانت عند المص بيض الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وهذا كالاعتذار عن المص حيث قال فعل ولم
يستحب اتصال الكلام بعضه ببعض مع ان البحث في الاستعارة قبل الفعل
وبعده قوله امرين مغايرين بين فعلين من افعال المتكلم الفائه بفعله وهو
الاستعارة بالكناية مع تشبيه شيء بشيء في النفس والاستعارة التخييلية اثبات
شيء من لوازم المشبه به للمشبه والاثبات من افعال النفس قوله غير داخلين
في تعريف المجاز اي المجاز اللفظ المستعمل الى آخره وهما ليسا بلفظ عند بل امران
مغايران هما التشبيه في النفس والاثبات كما سبق واعلم ان اضطراب الاقوال
في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وما ظهر لك انفا اقوى الاحتمالات
مما يوهم من كلام الفقهاء وانه ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما ان شاء الله تعالى
والثالث ما اوجه المص قوله فان يقع التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم او
في نفس اللفظ قوله فقد يقرع بشيء من لوازم المشبه به المشبه بقرع وان كان المشبه
مذكورا اعتنا الاذن بانه هو مختص بالمشبه به مع ان المشبه مذكور والمراد
انه لا يذكر من اركان التشبيه لئلا يكون منافضا ما تقدم في فرائن التشبيه المكنية
من انه لا يجوز حذف المشبه وانما يكون ذلك في التشبيه المصطلح قوله بان
بثبت امر مختص بالمشبه به بحيث يكون قرينة دالة على المراد وهو يكون في المشبه
امر مناسب حسا او عقلا اجري عليه اسم الاظفار قوله فتشبيه المنية بالسبع الى آخره يعني
انه يسمى تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية ويسمى اثبات الاظفار لها

المنية بالسبع فتقرعها بالذكر وتثبت لها المخالب المختصة بالسبع فتقول مخالب المنية
منصب بفلان قوله فلو ذكر لم يقرع بل ذكر المستعار منه بمنتفاء عنه بل كما في بعض
روادف ولوازم لينتقل الذهن منه اليه كما سيجيء ان شاء الله تعالى في الاستعارة فان الانتقال هذا م
فيها من اللازم الى الملزوم فعلى تقدير ان يكون اطلاق اسم المستعار منه على هذا النوع
يتنزل اللفظ منزلة المشبه به حقيقة لا مجازا لان كلا منهما كلمة مستقلة فيها
وصفت له من انه جعل الاستعارة قسما من اقسام المجاز قوله فجعل معاده
يعني دفعا للاذن اي اذا علق الموت مجلبة في شيء الى آخره يقال نشب الشيء
في الشيء بالكسر ينشب اذا علق فيه قوله في اعتقال النفس اي في اهلاكها فعاله
التي واعتاله اي اخذه قوله تحقيقا لما ذكر في التشبيه يعني مع ان ليس للمنية امر ثابت
حسا او عقلا اجري عليه اسم الاظفار قوله فتشبيه المنية بالسبع الى آخره يعني
انه يسمى تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية ويسمى اثبات الاظفار لها

استعارة تخييلية قوله وكذا في قول الآخر يفي فيجابه قوله شبه الحال بانسان
متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية قوله فاثبت لها الاصابع وهذا
هو الاستعارة التخييلية فيما مر ذكر المص لفظ الاظفار والمنية حقيقتان
مستعملتان في معنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما هو عقلي وهو
اسناد شيء لشيء ليس هو له كاسناد الانبات للربيع قوله فقد يقع ان الاستعارة
بالكناية والتخييلية امران معنويان وفعلان للمتكلم ومتى وقعا في الكلام
قوله قيل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا جواب عن اعتراض
حاصله انكم قلتم ان الاستعارة المكنية والتخييلية ملازمتان فاين الملازمة في
هذا المثال اذ فيه تخييلية بدون المكنية ان التشبيه مصرح فاجاب بقوله يكون
ترشيحا للتشبيه اي في هذا المثال تشبيه وذكر الاظفار ترشيح للتشبيه قوله كما ان
اطول لكن الى آخره يعني كما يكون الترشيح للمجاز حيث استعمل اليد في النعمة وترشيح هذا
المجاز يذكر ملزوم حقيقة اليد وهو الطول فليكن ايضا للتشبيه قوله شيئا مستدل
الى آخره هذا كالاعتراض على تفسير المص للاستعارة بالكناية حيث ارتكب
فيه جادة لم تسلك وخالف في ذلك من تقدم من ارباب علم البيان قوله
ومعناها المأخوذ من كلام السلف الى آخره هذا هو معناها الصحيح المرشح
عند الشارح وحاصل ان الاستعارة بالكناية على المذهب الصحيح هي استعارة
اسم مشبه لمشبه آخر بها بتشبيه بدون تصريح بذلك الاسم بل اكتفاء بتصريح بعض
لوازمه قوله فالمعنى هو ان اظفار المنية الى آخره تفريع على المذهب
المختار في معنى الاستعارة بالكناية وهو ما تقدم من كلام السلف في ذلك قوله
على ما مر ذكر ملزومه وهو الاظفار والانياب سابقا قوله لينتقل منه الى المعقول
يعني الذي هو شأن السبع قوله كما هو شأن الكناية يعني في الانتقال من الملزوم

الى اللازم قوله فالاستعارة هو قوله السبع الى آخر تفصيل للاستعارة بالكناية وبيان لها
في المثال المذكور على مذهب المرشح قوله فينبغي بذلك الرمز على امكانه على ان
قد دخل في ذلك الجنس وصار فردا من افراده قوله ففيه على ان الشجاع
استدراك على الاستعارة الاسد لان جعل الشجاع بقرينة نسبة الافتراس اليه قوله هذا
كلام اي كلام صاحب الكشاف وهو مائل الى مذهب الجمهور في الاستعارة بالكناية
والحاصل ان الاستعارة بالكناية عند المص هي التشبيه المضمر في النفس وعند
الجمهور وهو انه لا يصرح بذكر المستعار بل يصرح بذكر بعض او لازم من لوازمه
وعند الكاكي هي ان يطلق لفظ المشبه ويراد به المشبه به قوله وكذا قول زهير
الامر المختص فيه مجازه قوام وحد التشبيه في المشبه قوله سلاح السلو وهو الخلق
من العقل قوله عن مقتلي اي ما جبنا قوله وعرى افراس الصبا ورواحله محل الشاهد
وهو مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده بنفسها على ان من التخييلية ما يحمل
ان يكون بحسبه سماها الكاكي الاستعارة المحملة للتحقيق والتخييل وعند
حملها على التحقيق تنتفي الاستعارة بالكناية كذا في الشرح قوله فاعلمت الا نابها
بغير حسبان الاوان عند ان كلامن وطئت على نركه وتقطع الرحم وعاقبته
او تكابه فاذ يبطل اذ يعدم العناية في بحفظ ما قوام ذلك الامر به من
الآلات والادوات قوله ففيه منها الوطء اي الحاضنان وهما الى المعقول من
تلك الجهة بعد ما صور فيها ورشح منها المكن قوله فاعلمت الا نابها اي ان
تلك الجهة لعدم الحاجة اليها فالمشبه هنا القصاد والمشبه به جهة لها موصوفة
بانها فرخ منها ورشح الى الوطن قوله الفيح قوام جهة الحبيب وهذا كما ثبت
الاظفار للمنية المشبهة بالسبع اي مال الى الجدل والفتوة وليس للقصاد رجلان
حقا او عقلا اجري عليه اسم الافتراس والرواحل اذا ذهبت القصاد للجهة

المذكورة ابتداء من الافراس والرواحل فتوهم للصباشئ يشبهها واطلق اسمها عليها
الشئ المتوهم فيكون تشبيه الصبا بالجهة المذكورة استعارة بالكناية وإثبات الافراس
والرواحل للصبا استعارة تخييلية قوله ويحمل اى هذا البيت قوله دواعي النوى
الدواعي جمع داعية وهي صفة تحمل التفرق على الفعل او الترك قوله وشوقها
جمع شوق اراد به الشيء المذعنة والميل اليها قوله والنوى الحاصلة جمع نوى وهي مصدر
الافتعال قوله الحاصلة المراد النوى قوله والبيتان اى الذرائع الغائبة فكما ان الانسان
يتوسل في نزعه نحو الافراس كذلك تتوسل في التفلي لنزعها بالهاجرة النوى قوله
متاخذاى يتقاصد كل واحدة من الدواعي والشوق قوله مثل المال والمال والاعوان فانها وصل
للاستغناء الذرائع ولهذا اضاف الافراس المراد بها الاسباب الى الصبا قوله اي باستعارة الافراس
والرواحل يعني بهما هذين الامرين قوله اذ ازمن بها اي بالافراس والرواحل قوله
وحتى اي لتحقق معناها حتى وحاصل انها استعارة تحقيقية لكون المستعار له سببا
متحققا عقلا على الاحتمال الاول لان الدواعي امر معقول ومتحققا حسا على الاحتمال
الثاني ان الاسباب كالمال والمال والاعوان امر محسوس والمستعار في هذا البيت
يحمل بالتخييل وكل مستعار يكون للمستعار له المذكور صالحا للحمل على ماله
تحقق من وجه وعلى ما لا تحقق له من وجه آخر قوله مثل المصنف بذلك امثلة يعني
للاستعارة التخييلية قوله ما فيه كمال المشبه به وهو قوله وان المنية انشبت اظفارها
قوله ما فيه تمام المشبه به وهو قوله فلان حليم بالكناية اظفار قوله والثالث ما يحمل
التخييلية والمحصل كقوله وغرة افراس الصبا ورواحل قوله فصل في مباحث
باسناد حاصل اردف ذكر ما يخالف فيه صاحبه المفتاح قوله غير العقلية يعني الى غير
الفعل ومعناه الى ما هو له قوله بالكلمة المستعملة وصفتها من غير تاويل في
الوضع فخرج المجاز ما ذكر في تعريفها قوله من غير تاويل في الوضع وذكر فيه قول

قوله في اصطلاح به التخاطب وما ذكره السكاكي قوله وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي
في التعريف في الاستعارة هل هو في اللفظ او في المعنى منهم من قال بالاول وهو الاصح له
ومنهم من قال بالثاني وسيجئ ضعفه وسيجئ قول مجاز لغوي لكونها غير مستعملة فيما وضع
حسنه وسيجئ انها مجاز عقلي بعض ان التعريف بامر عقلي وهو جعل غير المستعمل
فان اللفظ في مستعملة فيما وضع له فيكون حسنه لغويه فلا يحوج الاحتراز عنها
بقوله من غير قرينة دالة على ارادة المحدود قوله آنفا وفي الاحتراز بهذا
القيد من غير قرينة دالة على ارادة المحدود قوله آنفا وفي الاحتراز بهذا
القيد بقوله من غير قرينة دالة على ارادة المحدود قوله آنفا وفي الاحتراز بهذا
القيد بقوله من غير قرينة دالة على ارادة المحدود قوله وهو ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به اي ادعاء ان افراد جنس المستعار منه قسمان مستعار وغير مستعار وهو
انها لا يعد حقيقة بل تعد مجازا لغويا بناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التاويل قوله بجعل افراده اي افراد المشبه به في ذلك
النوع اي نوع الحقيقة قوله المستعمل في معنى غير اي في معنى موضوع بكونه
غير المعنى الذي وضع له قوله غير بالنسبة اي غير مخصوص لا غير مطلقا قوله وعلى هذا
القياس يعني ونوع حقيقتها شرعيا كون الكلمة غير مستعملة في معناها الشرعي
فتكون مجازا شرعيا ونوع حقيقتها عرفيا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها قوله
اي عما ذكره السكاكي اعني قوله مستعارا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها قوله
لم تدخل في التعريف اي لم تدخل الاستعارة في تعريف المجاز اللغوي اذ لا يصدق
عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له قوله فيجاب بان يدعي حاول بعضهم
بعضهم عباد بن يعقوب الرافضي الى زيادة او هو ان يكون الاحتراز بقيد التحقيق
حذرا من ان يخرج قوله ورد ما ذكره السكاكي يعني كل واحد من التعريفين في
باب الوضع وما يتفرع منه يعني من الافعال والصفات المشتقة قوله اذا
اطلق يعني من غير نصب قرينة بقيد قوله لا يتناول الوضع بالتاويل اذ اغلبهم منه

كانت مستعملة في غير معناه الذي وضعت له فتكون مجازا لغويا ؟

الوضع بالتحقيق قوله احترز عن المجاز المحتاج بالرأي معناه بقرينة لأن ذلك البعض
لا ينتفي وضعا فقد حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف
المجاز بالتحقيق قوله احتاج بالقرينة يعني لا بنفسه فلا يكون داخلا في تعريف الحقيقة
فلذا يحتاج الى التقييد قوله وفي تعريف المجاز بالتحقيق اي فلا حاجة الى تقييد
الوضع في تعريف المجاز بقوله بالتحقيق قوله اللهم الا ان يقصد زيادة الايضاح
الى آخره يعني وح لا بأس بذكر القيدين المذكورين قوله ويمكن الجواب من قبل
السكاكي عن اعتراض المص بالمنع الذي ذكره السكاكي في تعريف الوضع
وهو ان تعيين اللفظ مثلا للمعنى بنفسه قوله فقد عرض اللفظ بالاشتراك
بين معنيين احدهما ما ذكر في تعريفه وهو تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه
والآخر الوضع بالتأويل قوله كما في الاستعارة فان اللفظ المستعار موضوع له
باشتراك بين معناه الحقيقي اعني الموضوع له بالتحقيق وبين معناه الادعائي اعني
الموضوع له بالتأويل ونصب القرينة فيه لتعيين المعنى الادعائي لا لنفي الموضوع له
قوله وبهذا اي بهذا الجواب الذي ذكرناه في توجيه الذي وجهنا قوله فلا حاجة ح
الى الاستعارة ايضا اي لا يخرج عن تعريف المجاز الخروج على تقدير تسليم تناول الوضع
للوضع بالتأويل لصدق تعريف المجاز الخروج عليها لانها يصدق عليها انها لفظ
مستعمل في غير ما وضع له في الجملة باعتبار المعنى الحقيقي وان لم يستعمل فيه بل
في الادعاء كما لا يخرج في تعريفه على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل
فلا حاجة الى ذكر قيد التحقيق لتخرج الاستعارة قوله اذ دعوى ادعائية الخ اي
الوضع اي المذكور في تعريف المجاز قوله حتى يخرج الآلة يعني من تعريف المجاز
اللغوي بسبب ان يصدق عليها انها كلمة مستعملة في غير ما وضع له مستعملة
في موضوعه له بالتأويل قوله او ما فوضع معناه يعني كقول السكاكي مستعملة

في الغير بالسنة الى نوع حقيقتها ليدخل فيه اي ليدخل في تعريف المجاز
الثلاثة قوله اذ استعماله الخ اي في الدعاء مجاز يعني باعتبار كون الدعاء
جزءا ما وضع له الصلوة في الشرع قوله كذلك لا بد منه اي لا بد من هذا
القيد في تعريف الحقيقة ايضا ليتناول الانواع الخمسة الثلاثة ولم ينتقض
تعريفها بالمجاز مع اذ قد اهمله في تعريفه قوله ليخرج عنه نحو هذا اللفظ اي
لفظ الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء اذ مستعمل فيما وضع له في المجاز
الى آخره قوله ويخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك اي يختلفان باختلاف الاعتبار
والا فاذا قد يحتاج الى التقييد في تعريفها باصطلاح به التخاطب لان المعنى
ح ان الخمسة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له
فيخرج ح نحو لفظ الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء بان استعمالها اياها
في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء قوله يلتبس اذ يقابل الحكم مقيد
بهذا المعنى اي مقرونا بالجبلية قوله اي من حيث اذ هو اذ اي من حيث ذات الذات
مثلا قوله بل من حيث اداء الدعاء خ من الموضوع له اي لزم الموضوع له الذي
الخ اذ لزم للكل قوله وفي كليهما نظر اما الاول فلعدم جواز الاعراء في
بعضها باعتبار عدم ذكر بعض القيود فيه على بعض باعتبار ذكرها فيه
واما ثانيا فلان المفهوم هو الوضع الذي استعمل الكلي فيما هي موضوعة
له بذلك الوضع اعني اي وضع كان الوضع الذي وضع في التخاطب او لا الوضع
عليه ولو سلم فلا نسلم ايضا تقييد الموضوع في قولنا هي موضوعة له بالوضع
الذي قيد وقع التخاطب قوله فربنه على اذ لم يرد بالوضع معناه الحقيقي اذ
وصف القرينة في اللفظ فلا يلزم زيادة قيد في التعريف وهو ان كنا نقول
يصح قوله المعنى الفائدة مضمون صفة المجاز واحترز به عن اللفظ في نحو خذ

هذا الفرض ينبغي الي كتاب بين يديه واراد بالفائدة ان يكون المجاز الراجح في الحقيقة
واحترز بقوله الراجح الي مثل الكلام المجاز الراجح الي لفظ الكلام اعني اعرابها نحو
ومثل القرية فان لفظ القرية في الاصل مجرور وفي التقدير ومثل اهل القرية
ثم حذف المضاف الذي هو اهل واقيم المضاف اليه الذي هو القرية مقامه فاعرب
اعرابه مجاز قوله الى الاستعارة وغيرها يعني من اقسام المجاز المرسل بان قال ان
تفرع المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة قوله اي الوصف المشترك يعني
سواء كان الوصف المذكور المشبه او المشبه حال كونه مدعيا وهذا مخالف لما ذهب
اليه غير فان الاستعارة عندهم اما هي ذكر المشبه به وارادة المشبه لا عكس قوله
وهو اسم جنس يعني الذي هو لفظ الاسد فانه اسم جنسه الذي هو الحيوان المفترس
قوله وانما قيد بالمشبه الخ اي جنس الوصف الذي احدهما قوله سواء كما هو المذكور
وهو استعارة مصرحية الى المذكور وهي قوله استعارة بالكناية قوله ان يكون الوصف المذكور
هو المشبه به قوله اي من الاستعارة المصرح بها يعني جعل الاستعارة المصرح بها وهي
كما في المشبه به هو المذكور بلوازم اقسام مجموعه وبحسبه ومجعل للمجموعة والتخييلية
قوله واما لم يجعل قسما يعني بدل قوله جعل منها الى آخره قوله ما يكون على القطع
اي الاعتراض قوله وهو يعني الكناية قد ذكر قسما آخر اي ثانيا فلو قال انها
لازم المعنى قوله في بيت زهير يعني قول صحا القلب الخ قوله وقد
الاستدلال الى آخره حول القول قد فقد نصب على المفعولية قوله وقد ذلك اي قد
التخييل على سبيل الاستعارة من الاستعارة المجموعة قوله اي التخييل يعني على سبيل الاستعارة
قوله مستلزم التركيب اذ مجاز مركب كالوصف والاستعارة مستلزمة للتركيب اذ قد
لا تتم اقسام المجاز المفرد قوله لان تتابع اللوازم يدل على تتابع الملزومات
وبيانه ان التركيب لازم للتخييل والافراد لازم للاستعارة والتركيب والافراد

دستانيا فقطعا فقد دل تتابعهما على تتابع ملزوميهما الذين هما التخييل والاستعارة
بوجيبان التخييل يكون استعارة قوله والا لزم اجماع المتنافيين اي ان لم
يكن تتابع اللوازم دالة على تتابع الملزومات فهي مجتمعة وعند اجتماع
منها مع الآخر يلزم اجتماع لوازم كل منهما مع لوازم الآخر المنافية فتوجد
وجود اللازم عند وجود الملزوم وحاصله ان التخييل من الاستعارة التحقيقية
فيكون من باب المجاز المفرد وقد عرف بالكلم المستعمل في غير ما وضعت له قوله
والكلم لفظ مفرد والتخييل مركب والتركيب تتابع الافراد فكيف يدخل
التخييل في المجاز والجواب ان قد عد التخييل في هذا الحد على تقدير تسليم ان التخييل
مجاز مركب قوله عد التخييل قسما من مطلق الاستعارة لانه قال الاستعارة ان تذكر
احد طرفي التشبيه وتريد به الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به هذا كلامه وانت
ان ذكر احد طرفي التشبيه اعم من ان يكون بلفظ مركب او مفرد فيشمل التخييل
اذ يصدق على التخييل انه ذكر احد طرفي التشبيه مراده الآخر فتشمله صاحب
المفتاح ما قيد الاستعارة وزاد حاجة الى تعيين الطرفين المذكور والمتروك اعني المشبه والمشبه به
المجاز الذي اريد به ما يشمل بعناه الاصطلاحي بالقرينة المشبه قوله ان الاستعارة التي
هي مجاز مفرد يعني ان جعل التخييل من مطلق الاستعارة لم يستقم لخلوه عن جزء
يلزم ما ذكر ثم قوله وقسم المجاز المفرد الى الاستعارة الخ جواب سؤال مقدر
وهو يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون المجاز المفرد
كذلك الى آخره والسؤال الوارد على قوله ان الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد قوله لان جنس الكل الاستعارة مجاز مفرد يعني يجوز ان يكون بين المشبه
وكلمة عموم من وجه لتعم الابيض في الحيوان وغيره والحيوان في الابيض
مع ان الحيوان يكون ابيض واسود وغيرهما وهو اعم من الابيض من هذه الحيثية

وان الابيض اعم منه من حيث انه يكون حيوانا ويكون جمادا فكذلك تقديم المجاز المفرد
الى الاستعارة والى غيرها لا يقتضي ان كل استعارة مجاز مفرد يجوز ان يكون
الاستعارة اعم من المجاز المفرد من وجه وان كانت قسما منه قوله على ان لفظ المفتاح
مرجح هذا دليل آخر على ان السكاكي رحمه الله لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام
المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل من اقسام مطلق المجاز
قوله راجع الى الكلمة وهو ان يعقل الكلمة عن حكم اعني بها الاصلي الى غيره قوله هو راجع
الى حكم الكلمة وهو ان يعقل الكلمة عن حكم اعني بها الاصلي الى غيره كما يجيء في
الفصل الآتي ان شاء الله تعالى قوله حال عن القائمة وهو مطلق المستعملة في المفيد
وبالاولى عند السكاكي ليس مجازا مرسلا كما هو عند كذلك قوله وظاهر ان مجاز
العقلي والراجع الى حكم الكلمة المجاز في الاسناد وقد تقدم في
اثنا الاول من علم المعاني والراجع الى حكم الكلمة تقدم آنفا قوله حال عن المجاز
المذكور اي المجاز المذكور في قولنا المجاز المستعمل في غير ما وضعت له على
ان ذكر في القسمة اما عدم دخول المجاز الراجع الى حكم الكلمة فلعدم صلاحية
الكلمة عند صحب ان يريد بالراجع الى حكم الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح الحصر
في القسمين وما قال عن القائمة وسقط لما ذكرت يوضح اخرجه عن ان يرد
على السكاكي نحو الاول اي ان المراد بالكلمة اللفظ الذي آخره ياء النكرة ليخرج المجاز
المركب ايضا نحو كلمة اشتر فلا يشمل حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد
والمركب وقد صرح بدخول المجاز المركب قوله لانسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
اي تركيب اللفظ لان تركيب المشبه قد يرفض منه قوله كما في قولنا مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الآية فانه مثلهم مفرد ومثل الذي آخره مشبه وهما مفردان
قوله وفي الكل نظر اي في جميعه في الشرح اما في الاول فلان استعمال الكلمة في

في اللفظ مجاز في اصطلاح به التخاطب فلا يصح التعريف فغير قرينة واما في الثاني فلان
يثبت ان مثل هذا التشبيه يقع بالاستعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المفتاح حيث
ادعى استلزام التركيب وفي تصحيح توجيه كلام المفتاح فانه قد عرف التحقيقية
مثل قولنا ادراك نقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا شك انه ليس فيما عبر بمفرد
وهو مجاز في مفرد مع قرينة دالة في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
والحاصل انه لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض
اي اعتراض السعد على السكاكي اذ لم يستلزم واحدا منهما لم يصح عده من
احدهما فلما واما الثالث فقد مر الجواب في غاية التحقيق وارد من
هو في غاية الجلاد والعناد وهو صدر التردد رحمه للقطع بالنقض تقدم
رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في على معناه الاصلي اعني تردد من يقوم ليذهب فتارة يمر الذهاب فيقدم
رجلا وتارة اخرى فتؤخر وهذا ظاهر عند من له ادنى تمكن من علم البيان
قوله عما تحقق لمعناه حتى لو قال اراك بالتخيلية ان يكون المشبه
المذكور شيئا وهميا محضا لا تحقق له الا في مجرد الوهم قوله اي معناه يعني في
ما لا تحقق له حسا ولا عقلا قوله وصورة وهمية محققة يعني في ذهن مثلا
صورة محققة في معناه قوله وعلى الخصوص ما يكون نحو ام اعتسال السيح للنخوس
يعني من الاياب والاظفار والمخالب قوله فاخرج عما ذكر اي اخرج الوهم
للمشبه صورة وهمية قوله اضافها اي اضاف الاظفار الى المنية قوله والتخيلية
عندي ان يكون الاستعارة بالكناية جواب عن سؤال مقدر هو قيل
هذا يجب عند السكاكي ان يكون الاستعارة التخيلية تابعة للاستعارة بالكناية
وفي التابعة هذا لانه توجد بدون الكناية الا ان الكناية تستلزمها حيث

شيخ تخييلية ابتناء اللازم في التخييلية يخصوص نفس الاستعارة وفي الترشيح لتتميم
وترشيحها لنفس الاستعارة قوله فاعتباره في احدهما الى آخره اي فاعتبار التنافي
المعنوي في التخييلية قوله كحكم اي حكم هو نوع آخر في الحكم وغايرت عما
وحاصل اعتراض المصنف المعارضة بالترجيح بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر
السكاكي في التخييلية الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار مثلا ولم تعتبر في الترشيح
المعنى الوهمي وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لا قوله لما ذكر في التخييلية
بالمشبه يعني مع ان مابينه وبين المشبه مباينة قوله جعلناه مجازا اي جعلناه مجازا
المجاز الترشيح المجاز عن آخر هو ممكن ابتناؤه للمشبه وذلك الامر صورة وهمية شبيهة
بصورة الظفر المتحققة قوله لم يخرج الى ذلك اي الى حمل المجاز على آخر هو
الى آخره قوله مقارنا للوازمه اي مع كون ما له في المشبه به هو المذكور مع لوازمه
اي المقيد بالاقتران التحقيقي قوله فانا نحتاج الى ذلك اي اعتبار المجاز
وتوهم صورة قوله ليصح ابتناؤه فيجامع اي ابتناء الاقتران المذكور فانك
شبهت الشجاع بالاسد في النفس فتكون الاستعارة بالكناية وابتناء الاقتران
له استعارة تخييلية او تشبه الشجاع بالمدى في الشجاعة فتجعل له حالة
وهمية تشبه بالاقتران الحقيقي ثم اطلق عليه لفظ الاقتران ليكون قرينة
للاستعارة فعلى الاول يكون الاقتران مستعملا فيما وضع له وعلى الثاني في غير ما
وضع له قوله لعدم الدقة اي لان كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به
وخواصه بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به اذ يحتاج الى تأمل قوله ورجح ما ذكره
السكاكي قوله مستعملا فيما وضع له بخصوصه اي في الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون
مجازا عما اوجد له اذ هو قسم من مطلق الاستعارة التي هي احد فردي المجاز

ما وقع بجنب الافعال التخييلية قوله وليس منه الى آخره اي واحد من وجوب
تقدير الماء ونزوحها اياها قوله من بعض الاستعارة بالكناية لتقريحه بالتشبيه قوله اذ الوجل
المراد بالكلام له مثال في الكلام ههنا الكلام الفصيح قوله او في تقدير التخييلية اي وفي بعض السكاكي
الاستعارة التخييلية فهو اضافة المصدر حينئذ الى المفعول قوله تقف قبل ما بين الموضعين
التقف فتكون موجودة قوله لما قد مر من كثرة الاعتبارات الا وهذا يخرجه تقدير المعنى
فانه جعل ابتناء الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية قوله ذكر في الثناء
الى آخره المخصوص من نقل كلام الثناء ابتناء الخوف التخييلي على الوجع قوله وبخالف
تقدير اي تقدير السكاكي قوله اي غير السكاكي يعني من احتجاج على الناس قوله بجعل
الشيء للشيء يعني غيره قال التخييلية جعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه
وهذا يخالف تقدير السكاكي قوله كجعل اليد للشمال يعني في قول بسيد اذا اضيفت
بسيد الشمال رمحها فانه جعل اليد للشمال مبالغة في تشبيهها بالقادر وغيره
يقتضي ان يجعل للشمال صورة مشوهة مثل صورة اليد ويطلق عليها الوهمية
لفظ اليد وان يجعل لها مثلا في اسم اليد للشمال على تفريع الاستعارة او نحو
مستعملا في غير ما وضع له وعلى تقدير تفريع حقيقة انه مستعمل فيما وضع له
واثبات اليد للشمال استعارة كما في المجاز العقلي الذي في المسند حقيقة قوله
قال الشيخ عبد القاهر اذ لا خلاف في المقصود من تقديم الشيخ عبد القاهر الاستشهاد
على ان الاستعارة هي نفس اثبات اليد للشمال ولفظ حقيقة قوله نفي تحقق الاحد
اليوم فانه نفي تلك الحقيقة الواحدة مع جواباها وهو من كونه في المقول فليتفطن له
قوله للزوم مثل ما ذكر في ايجاب تعيين التخييلية والترشيح اثبات بعض لوازم المشبه
المختص به للمشبه الا ان الاستعارة عن المشبه التخييلية بالنظر الموضوع ارجح من الترشيح
بقيد النظر ولا يلزم من هذا قرينة يمنع الجواب ان تقديره يمنع ان يكون الترشيح

المجاز اللغوي وانما قلنا ذلك ليتبين ان المراد بالمشبه السبع الذي لم يوضع لفظ المشبه له
فيكون مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا عندنا لا محالة قوله للمقطوع بان المراد
بالمشبه هو الموت لا غير اي وانما قلنا ان المراد بالمشبه في البيت هو الموت لا السبع قوله
والاستعارة ليست كذلك اي ليست مستعملة فيما وضعت له لانها من المجاز اللغوي
قوله فاضيف الاظفار اليها اي الحاجة الى التوسيع وهو اضافة نحو الاظفار
الى المنية فاشار الجواب الى آخره قوله واضافة الاظفار يعني الى المنية قوله
يعني تشبيه المنية بالسبع وذلك لان الاستعارة بالكناية على قول اكثر
عبارة عن التشبيه الذي لم يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه مع الدلالة على
ذلك امر مختص بالمشبه للمشبه به فلو صرح بالمنية عن معناها حينئذ اضافة الاظفار
اليها قبل الجواب لانهم ان المراد بالمنية في البيت هو الموت وانما المراد منه
الموت المخترع حين السبع على ما عرفت بيان ذلك في اول بحث الاستعارة
بالكناية قوله وعلى الجواب يعني الرد المذكور قوله الذي لفظ المنية موضوع
له بالتاويل وهو ما ذكره ان المنية فرد من افراد حصة السبعية قوله وان كان
مخترعا له اي الحصة اي مخترعا للفظ المنية في البيت وان يكون مستعملا فيما وضع له
بالحصص لكن لا دليل على ان مجاز مرتبة الطرف الآخر من التشبيه قوله
الاستعارة السبعية وهي ان يكون معنى السبع داخلا في المستعار وهو اولى
ويكون في الحروف والافعال وما يتبعها من الافعال قوله وجعل الاستعارة البيتية
قرينة الاستعارة بالكناية فصار ما كان قرينة هناك استعارة هنا وما كان
استعارة هناك قرينة هنا فتعلم من ذلك فلفت في ذلك فتفطن لحال
هناك المراد بالحال المحكم كما تعلم من الحال هناك ان المراد بتفت ذلك هو
حيث جعل المنية مستعارة بالكناية يعني عن السبع وجعل اثبات الاظفار لها

قوله اي بالكناية ان ذكر او استعارة البيعة

لها قرينة الاستعارة وبالجملة ما جعله القوم قرينة للاستعارة البيعة جعله
هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة بيعية جعلوه هو قرينة للاستعارة
بالكناية وفرع ما اختاره السكاكي يعني من ترجيح البيعة الى المكنى عنها قوله بانه ان ذكر
البيعة عند ترجيحها الى المكنى عنها قوله بان يراد معناها الحقيقي يعني نفس
نفعه لا معناه المجازي وهو دلت قوله لان جعلها من اقسام الاستعارة الى
آخره اي لان السكاكي جعل المحسلة احد قسمي الاستعارة المصرح بها وجعل المقترح
احد قسمي الاستعارة وجعل الاستعارة احد قسمي المجاز قوله فلم يكن المكنى عنها المستلزمة
للتخييلية يعني كما في هذه الصورة التي جعل فيها قرينة الاستعارة البيعية استعارة
بالكناية قوله على هذا التقدير اي على تقدير جعل قرينة البيعية استعارة مكنيا
عنها وجعل الاستعارة البيعية قرينة الاستعارة المكنى عنها وهو جواب اللزوم الذي
هو الاستعارة المكنى بها لازمه الذي هو الاستعارة التخييلية محال قوله باطل
بالاتفاق اي بين الاستعارة بالكناية لا ينفك عن الاستعارة المحسلة لان اللازم الساوي
للشيء الى المشبه لا يكون الا تخييلا قوله فقد السكاكي لا يستلزم اي لا يلزم من
وجود الاستعارة التخييلية وجود الاستعارة بالكناية فتوجد التخييلية بدون المكنى
عنها كما في قولنا اظفار المنية الشبهة بالسبع فان اضافة الاظفار الى المنية
استعارة تخييلية والقرينة للاستعارة بالكناية التي هي المشبه به وهو السبع مذكورة
معا غير المشبه والسبع فتنتفي الاستعارة المحسلة عن المكنى عنها قوله وبذلك ظهر
فساد ما قيل اي بهذا الذي ذكرناه من عدم استلزام المحسلة للمكنى عنها ظهر
الى آخره كما في المثال ظهر فساد ما قيل الى آخره قوله على ان يناقش في الاتفاق
اي على ان يناقش في قوله باطل بالاتفاق لما فهم من كلام الكشاف والمفتاح
من جواز انفكاك المكنى عنها عن المحسلة قوله وقد يكون المراد بالمحقق الى آخره اي

وقد يكون قرينة المكنى عنها امرا محققا في الفعل او الحس فيتعين جعل المكنى عنها بدون التخييلية
كما في قولنا انبت الربيع البقل اذ شبه فيه الربيع بالفاعل الحقيقي فتثبتها مفرغ في
النفس وكون تشبيه شيء بشيء مفرغ في النفس هو بعينه الاستعارة بالكناية وقرينتها
الانبات او باستعارة الى الربيع دليل على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي وان
التشبيه مفرغ في النفس واطلاق الربيع على الفاعل الحقيقي مجاز مرسل من باب اطلاق
لفظ المشبه وارادة المشبه به قرينة اسناد الانبات الذي هو للمشبه حصله الى الحاصل
فالانبات مستعمل فيما وضع له لا ازام محقق فلا يكون تخييلا فصح وجود المكنى
عنها بدون التخييلة واذا عرفت الامر المحقق من ان تشبيه الامر بالفاعل الحقيقي
مفرغ في النفس هو بعينه الاستعارة بالكناية قوله الا ان هذا الامر فتح الاعتراض
الى آخره يعني ان هذا الجواب يصلح ابطالا لكلام المعترض حتى حكى السكاكي
ان مريدا بان نطقت من قبيل النوع الكاذب فيجب ان يعتبر امر وهمي شبه بالنطق
كما ذكروه في الاظفار وهذا قول بالاستعارة البعد لانها بالحمل وفيه انه لا تكون
قرينة الاتبعية قوله فلا جهة لقول الزاعم المكنى عنها التوهم التخييلية تكون مناقضا
لقوله بوجود المكنى عنها بدون التخييلية وعكسه قوله فتكون التشبيه نطقت مثلا استعارة
لا قرينة له الا استعارة بالكناية وانما كانت استعارة لا مجازا مرسلا لكون العلاقة
بين المعنيين هي المشابهة ولم تقع بالاستعارة سوى هذا قوله اضطر في الامر
الى القول بالاستعارة البعد يعني حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت
الحال بكذا حقيقة لانه خلاف المتوهم فلزمه ان يقول باستعارة والاستعارة
في الفعل انما تكون ابعد كما بين النطق والدلالة الى آخره اطلاق النطق على الدلالة
باعتبار ان احدهما ان يكون مجازا مرسلا وهو ان يعتبر به باب اطلاق الملزوم
وارادة اللازم حتى كان الدلالة لازمة للنطق فاطلاق النطق عليها اطلاق الملزوم

على اللازم والآخر ان يكون استعارة وهو ان يجعل الدلالة في المشابهة بان يشبه دلالة
الحال بنطق الناطق من حيث الدلالة فاستعار لها لفظ النطق وهو قال الحال ناطقة
اي دالة فتشبيه الدلالة بالنطق استعارة بالكناية واثبات لفظ النطق لها استعارة
تحصيلة وهذه استعارة اصلية فاذا اشتقت من النطق المستعار فعلا وقلت قوله
نطقت الحال يكون استعارة بعد قوله بان نطقت هنا اي في قولنا
نطقت الحال قوله يعلم ان هذا الجواب الى آخره جواب المذكور بان تسليم
في بعض الصور لكنه اذا وجد في بعضها فلا يصلح حتى ابا قوله وان تسليم يتوجه
الاعتراض الاول اي وان تسليم كون نحو كل مثال ان يكون له عنوانان
احدهما المشابهة والآخر غلبة المشابهة على ان يكون باعتبارها وفي الاستعمال
قوله فقياسا يلتاح من كلام الشعراء يعني اي كل كلام توجد فيه هذه
المكنى عنها في غير المثالين من كلامهم كاظفار المنية الشبيه بالسبع فاذن
مثالين بالاتفاق فلا يرد نقضا على هذا التأويل قوله واما الكلام في النحو
اي واما النزاع في صحة هذا المثال اي اظفار المنية الشبهة بالسبع على
ام لا وان كان غير مثال على تقدير صحته وجوازه فلا نزاع فيه فيرد
على ما اختاره صاحب الكشاف الى آخره يعني انه على مذهب النفي والكلام
على المثالين هو المكنى عنها او غيرها بدون التخييلية وفي العكس عند النفي
انها المتلازمان عنده فلا تنفك احدهما عن الآخر قوله ينقض على عبد القاهر
باستعارة بالكناية لانه شبه الدهر بالحمل في النفس وهذا استعارة بالكناية
والنفي باستعارة ابطال الدهر قرينة للمكنى عنها ملزومة على التشبيه المفهم
وهو اعم النفي امر مخفي عقلا فيكون باستعارة تحصيلة لا وجه لما
يكون تخييلية فقوله عاد زعم صاحب الكشاف عدم استلزام المكنية التخييلية

والا لم توجد بدونها والحال انها قد توجد ههنا بدونها قابل بدونها ومع التخصيص
قوله حصار الخ اصل مرمذهبه اى مذهب كل واحد منهما اعم صاحب الكشاف فى
المفتاح قوله بالارض البقعة مثلا وبالماء قد تستعار تلك بعلاقة التخصيص
الماء بالقدر المستعارة بالكاف ونحوه اى نحو الماء فى الارض بالبيع المستعارة بتخصيص
ان معناها المتحقق حسا وهو قرنه المكنى عنها وان ابقاع البيع على الماء مثلا
بتشبيه القدر قوله والتمثيل على سبيل الاستعارة وهو المجاز المركب كما وقع
قوله كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين وذلك كالتجاعة مثلا فى زيد
والاسد قوله وايضا بافادة ما علق به من الغرض وهو بنوع مقاربة منها
القوية فتنزيل كانها ثابتة للاسد قوله ونحو ذلك اى والبسوط فى باب التشبيه
وذلك لان مبناها على التشبيه اعم التحقيق والتمثيل على سبيل الاستعارة على التشبيه
فيتبعانه اى يتبع التحقيق والتمثيل الحسن والقبح قوله من جهة اللفظ وذلك
بان لا يذكر لفظ يدل على التشبيه بل يطلق اسم المشبه على المشبه به كما يطلق على
معناه الاصلى من غير علاقة الى وجه الشبه وان الى اداته وان الى الحكم المشتمل عليه
يعنى ان راجع اسلوبا فى النحو او تشبيه الاستعارة قوله فى وجه الشبه
اى من المشبه قوله ان لا يسلم راجعة التشبيه لفظا اى مقيدا باللفظ ان عادة التشبيه
فى المتن واجبة فلا يجوز عدم اعتبارها من حيث المعنى قوله بين الطرفين اى
المستعار له والمستعار منه قوله بعضه او يوسف الى آخره يعنى بحيث لا يحتاج
الى ذكر شئ يدل على التشبيه قوله الغاز وتعمية اى استعارة ومثل واصل اللغز
تحير البربوخ بين القاصف والناقاء يجئ مستقيما الى اسفل ثم يعدل عن يمينه
وشماله فيحيف مكانه سمى الالغاز قوله فوجه الشبه بين الطرفين خفى اى
فانه الشبه بين الطرفين وهو البحر صعب جهة الاسد قوله واريد الناس

س يعنى الذين لا تفهم فهم والوجه فى ذلك ان يترك الاستعارة ويذكر التشبيه قوله ش
قوله م اى اخذا من قوله م الخ الى آخره لان قوله م لم يكن الغاز ابدا مع قوله م
يقرائن التشبيه بين الطرفين خفيا يخترعه المتكلم ابدا فيه من التصريح والاكتفاء بذلك
تكلفا بعلم الغيب قوله وبهذا ظهر الى آخره اى وبهذا الوجه المذكور من عدم استقام
رائحة التشبيه فيها وجواز اشتباه بين الطرفين ظاهر الى آخره قوله اعم مما ذكر من
الاستعارة والتمثيل قوله اذ كل ما يبنى فيه الاستعارة اى الاستعارة التحقيقية والتمثيل
قوله من غير عكس اى ليس كل ما يبنى فيه التشبيه يبنى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه غير جلى فيبنى فيه التشبيه دون الاستعارة او التمثيل لتمام
تقرير الاستعارة الغاز كما فى المثالين اعنى قوله رايت اسدا واريد انسانا اخر ورايت
ابدومانة واتجر فرسا راحلة واريد الخيل قوله وينقل به اى بما ذكرنا الى آخره
يعنى ينقل بهذا البحث من جهة ان مقابل ما قبله من حسنان ما قبله يوجب حسن
وهذا يوجب حسن الاستعارة قوله اذ قوة الشبه بين الطرفين يقع بحسب صار الترجيح
كانه الاصل قوله كالعلم والنور والنهية والظلمة فان العلم لقربه من النور صار
كانه هو وفى نحو لزكت ان يقال العلم كالنور وكذا النهية لقربها من الظلمة صار
كانها هى قوله لانها لا تكون الا تابعة للكفر فهما يقع عند الحس واما صاحب المفتاح
فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للكفر عنها قال ان حسنها يحب حسن الكفر فيها
مع كانت تابعة لها وفيما نحن البليغ غير تابعة لها قوله على سبيل التنزل
او التنابه اصل المجاز ان يطلق على فعل الكلمة من معناها الى شئ آخر ويطلق
ايضا على الكلمة الى تنقل اعرابها الى اعراب آخر لوسط حرف او زيادة او لطرح
الاعراب على هذا النوع اما بالتنزل اللفظى او بالتنابه فعلى الاول يكون الاطلاق
حقيقة وعلى الثانى مجازا قوله اذ قوة الشبه بين الطرفين يقع بحسب صار الترجيح
كانه الاصل قوله كالعلم والنور والنهية والظلمة فان العلم لقربه من النور صار
كانه هو وفى نحو لزكت ان يقال العلم كالنور وكذا النهية لقربها من الظلمة صار
كانها هى قوله لانها لا تكون الا تابعة للكفر فهما يقع عند الحس واما صاحب المفتاح
فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للكفر عنها قال ان حسنها يحب حسن الكفر فيها
مع كانت تابعة لها وفيما نحن البليغ غير تابعة لها قوله على سبيل التنزل
او التنابه اصل المجاز ان يطلق على فعل الكلمة من معناها الى شئ آخر ويطلق
ايضا على الكلمة الى تنقل اعرابها الى اعراب آخر لوسط حرف او زيادة او لطرح
الاعراب على هذا النوع اما بالتنزل اللفظى او بالتنابه فعلى الاول يكون الاطلاق
حقيقة وعلى الثانى مجازا قوله تغير حكم اعرابها اى اعرابها الاصلى وحكم الاعراب اثره

الثابت به بالفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها قوله كالاواخر اي كما تتغير اعرابه بسبب
اللفظ قوله واللام اي ما تغير اعرابه بسبب زيادة لفظ قوله ليس كمثله شيء يعني على القول
بزيادة الكاف وزيادته اولى من زيادة الكاف لانه حرف على حرف واجر بحمله
مثل ولا يجوز ان يكون الكاف والمثل زائدا قوله لما قالوا الخ على الاسر تعالى ان يعمل
من صفاته الاجرام قوله للقطع بان المقصود ههنا سؤال اهل القرية بان السؤال
لاجل الجواب والقرية لا يمكن منها الجواب عادة وان كان الله تعالى قادرا
على انطاق الجدران قوله لم يكن من هذا القبيل اي ما تغير اعرابه بسبب حرف
بل يكون مجازا مرسلا من باب جري الميزاب وسال الميزاب اعم من باب اطلاق
المحل وارادة الحال قوله ويكون نفيا للتنزيه طريق الكناية اي يكون من باب الكناية
ينتفي لازمه كقولك فلان طويل النجاد فانه يكون لمثل الرمح مثل والمراد
نفي مثل الرمح فانه لو كان الرمح مثله لكان كمثله مثل وهو الرمح وهذا كما يقال
ليس في بيتي شيء يشبه الخبز فقد عنى قوله كما تقول ليس لاخي زيد اخ اي ليس
اخ ينفي اللازم المذكور ينتفي لازمه بيانه ان اخا زيد ملزوم والاخ لازم له لانه لا يمكن
لاخي زيد ان اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم واريد نفي ملزومه اي ليس لزيد
اخ لكن لما اشتهر ان اخ هو زيد ونفي المثل عنه نفي في الآية المذكورة طريق
آخر وهو ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل فنفي البخل
عن مثله والغرض نفيه عنه ثم اتوا على طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا
نفوه عن مثله فقد نفوه عنه بالطريق الاولى قوله الكناية انما سميت هذا كناية لان فيه
نوع خفاء وهو ان في كيف ما تركب بقصد منع الخفاء قوله اللزم مصدر كنيت
بهذا وبقال ايضا كنوت فعلى الاول لامه ياء وعلى الثاني واو وفي الاصطلاح
يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم وهو ذكر

ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا وعلى هذا يتفرع ما
فيقال في اللفظ مكنى به وفي المعنى مكنى عنه واعلم ان نفس اللفظ الذي يتبادر الذهن
لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه الموضوع له اللفظ
مع لازم كلفظ طويل النجاد اريد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان
يراد نفس طول النجاد ايضا قوله معناي مع لازم واعلم انه يفهم من قول المص
مع جواز ارادة انه يجوز ان لا يراد معناه مع لازم وفي المخالف قول صاحب المفتاح
لانه قال في توضيح اذا سمعت الكلمة فاما ان يراد معناها وحده او مع
معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية وكلام الامام في نهاية الايجاز يدل على وجوب ارادة الحقيقة
مع الكناية وقال في موضع آخر من المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا ينبغي في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ان ارادة طول القامة
وهو المعنى الحقيقي مما يتفرع على ارادة المعنى الحقيقي لصحة قولنا فلان
الكناية كثيرا ما يتفرع على ارادة المعنى الحقيقي لصحة قولنا فلان طويل النجاد وان
لم يكن له نجاد فظهر ان الكناية لا توجب الكذب ومن ذهب الى الفصل وان لم يكن ان
كذب وان فصيل قوله فظهر انها اي الكناية قوله من جهة ارادة المعنى اي من جهة
ارادة المعنى على حذف مضاف بقرينة ما يتبع في تفريعه اي قوله مع جواز ارادة
معه فلا يكون بين كلام المص تدافع قوله للزوم القرينة المانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي اي لان المجاز يلزمه قرينة تمنع ارادة الحقيقة مثلا اذا جرى
في قولنا رأيت اسدا في الحمام ان مرادنا بالاسد الحيوان المفترس لزم عدم
قرينة تدل على ارادة معناه الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم وهذا منع قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة

الجسم وملزوم بمعنى ذلك الشيء والملزوم صدق الملزوم بدون العكس اللازم
قوله ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية اي ليوافق ما ذكرنا من دليل معناه من جهة جواز
ارادة المعنى ما ذكره المصنف في تعريف الكناية اعني قوله مع جواز ارادة قوله هو الكلام
حينئذ بها كناية يعني ان كل فرد من افرادها لعدم اطراد جواز ارادة المعنى
الموضوع له في جميع افراد الكناية تختلف في بعض الموارد قوله كما ان المجاز ينافيه اي
ينافي جواز ارادة المعنى الموضوع قوله فلم يمتنع ذلك في الكناية اي فلم يمتنع في الكناية
جواز ارادة المعنى الموضوع له فيها من حيث انها كناية بل من حيث خصوص المادة
قوله كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تع ليس كمثله شيء فان المعنى الموضوع له
هو نفي مثل مثله وهو ملزوم والمثل لازم وهو اصرح فنفى الملزوم الذي هو مثل
مثله نفى المثل عنه تع وهذا معنى صحيح بليغ ولا يجوز في هذه المادة ارادة المعنى
الموضوع له اعني نفي مثل مثله لعدم امكان تقدير ان يكون له مثل هو مثل مثله
فيلزم نفيه تع وهو باطل قطعا حينئذ ان من افراد الكناية ما يمتنع فيه لحظ جهة
الكناية جواز ارادة المعنى الموضوع له قوله كما في قولهم مالك ايحل بفتح فكسر من
باب الكناية وفي جواز ارادة المعنى الموضوع له اذ ليس المراد للمخاطب ما تقرر عند
المتكلم نفي الفعل عنه والا انقلب المدح ذما لانه يصير تعريضا بالمخاطب انه يفعل
فتنتفي ارادة اللازم وهو نفي الفعل عن المخاطب قوله وعن يكون على اخفى وصاد
بفتح الهمزة وان مثل الشيء ما يشاركه في الشيء في اخفى وصاد اعني في ايضاح
المختصة به كما يقال زيد مماثل لعمرو في ما يتميز به في اخفى وصاد وهو الانسانية قوله
وفرق بين الكناية والمجاز في الكنائي وغيره قوله كالانتقال من طويل النجاد
يعني الذي هو لازم الى طويل القامة يعني الذي هو ملزوم قوله كالانتقال من النفس يعني
الذي هو ملزوم النفس اي الى النفس الذي هو لازم في قولهم رعيناه الخبيث وكالانتقال

لزم الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع الذي هو لازم قوله بنفيه اي بنفي اللازم
الملزوم كالانسان والناطق فان نفيهما ملازم من غير انتقال شيء قوله او بالعكس اي بانتفاء
فرجعه الله الى اي الى ذلك اللازم الذي يصير ملزوما في ليث اسد في الشجاع
الوجه الذي يصير ملزوما ايضا قوله بكون الانتقال اي في الكناية ايضا من الملزوم
الى اللازم لا من اللازم الى الملزوم فلا يكون بين المجاز والكناية فرق من هذا
الوجه قوله وفي دلالة الوضع على الاخفى بفتح باحد الثلاثة من التلازم اذ الاعم لا يستلزم
الاخفى فالمحوج الى العقلي دلالة على الاخفى قوله والسكاكي ايضا معترف بهذا
هذا الزام للسكاكي قوله واعترض عليه كيف يصح الفرق بهذا الوجه اعني كون
الانتقال في الكناية من اللازم وفي المجاز من الملزوم مع اعترافه بان اللازم
ما لم يكن ملزوما لا اذ اعترف السكاكي قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا ينافي ما قال ان اللازم للملزوم وحده لا يكونان متلازمين حتى
يصير الانتقال من اللازم الى الملزوم مع عكسه الانتقال من الملزوم الى اللازم
قوله وما قال ان مراده الخ هذا جواب من قبل السكاكي عن رد المعنى وهو
ان يقال بان الملزوم بين الطرفين من حيث الكناية دون المجاز او الملزوم
بينهما من حيث الكناية دون المجاز يصح بينهما التلازم بما ذكره السكاكي من ان الانتقال
فيها من اللازم الى الملزوم كما تقدم قوله على ما دل على هذا من الجواب
عن رد المعنى بانه لا يتم الا باختصاص الانتقال بالكناية دليل على قوله
وقد يجاب بان مراده الى آخره هذا جواب عن رد المعنى المتقدم ذكره يعني
انه مراده بالملزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية اي ما يكون اللازم موجودا
في الخارج مع قطع النظر عن الملزوم فاللازم بهذا المعنى يصح الانتقال منه الى ملزوم بمرتبة
توقف على ان يكون اللازم ملزوما قوله ولهذا جوز الى آخره اي ولكونهم
يكون م

اراد بالملزوم التابع الذي هو اثر لوجود الملزوم في الخارج جوز وكون اللازم
اخص او الا فاللازم المتفق لم يكن اخص ﴿ق﴾ كالضاحك بالفعل للانسان فان الضاحك
لازم للانسان وكونه بالفعل اخص منه اتفاقا وجاز كون اللازم اخص بالاعتبار
المذكور ﴿ق﴾ فالكناية ان يذكر احد المتلازمين ليتوصل به الى ذكر الآخر هذا ترجيح بالمراد ويرجح
عليه لتعريف الكناية والمجاز ﴿ق﴾ ما هو تابع وردفا الى آخره هذا قول الاول كقولك طويل
النجاد مريدا به طول القامة فان طول النجاد تابع لطول القامة وليس كقولك
طويل لبس مثله شيء على القول بعدم زيادة الكناية على ما ذكره صاحب الكشاف في
ان باب الكناية فيكون ﴿ق﴾ وقد ليس كمثله مثل اسد شتم ردفا لقولنا ليس كالانسان شيء
﴿ق﴾ والمجاز بالكسر اي ان يذكر احد المتلازمين ما هو متبوع او ردف ويراد
به التابع او الردف في نظر اي في هذا الجواب اذ لم المجاز قد يكون من القرائن
كاستعمال الغيث في النبات مجازا عقليا واستعمال النبات في الغيث مجازا مفردا
بنا فكيف يصح ما ذكر ﴿ق﴾ وفي يخفى عليك ان ليس المراد بالمزوم ههنا ما يتبع
الانفكاك اي انفكاك اللازم عن الملزوم والا لما تحقق التلازم حتى قال كالضاحك
بالفعل فتامل ﴿ق﴾ وهي اي الكناية قد تقوم في المطلوب بها امر غير صفة وهي نسبة
او صفة اريد بالصفة المعنوية كالجود والكرم لا النعت النحوي
﴿ق﴾ تاتيها اي تاتي لفظ الاول وهو جواب سؤال اورد قال يلزم اقسام كان
حقه ان يقول الاول اي القسم الاول اجاب ان تاتيه باعتبار كونه عبارة عن
الكناية هي الاولى في الكناية ﴿ق﴾ المطلوب بها غير صفة وهي نسبة اي بان يكون
المطلوب بها نفس الموصوف ﴿ق﴾ فمن الاولى اي فمن الكناية الاولى وهي المطلوب بها
نفس الموصوف تاتي اي الكناية التي هي مجاز واحد كما يدل ﴿ق﴾ اختصاص
بموصوف اي ينتفي لها اختصاص عارض بموصوف معين متاخر الصفتين والحمد

والحمد وغيرهما من اوصاف القلوب العارضة لها المختصة من حيث الوجود بها اذ لا محل لها
من بني آدم الا القلب فجامع الاضغان وصف عارض للقلوب مختص بها والقلوب
موصوف لها فتذكر الصفة التي هي مجامع الاضغان ليتوصل بها الى الموصوف الذي هو
القلوب فجامع الاضغان مجموع واحد كناية عن القلوب ﴿ق﴾ مجموع معان بعضها من حيث
ان مجموع بعض بعضها الى بعض يعبر بها مختصة بموصوف ﴿ق﴾ بان تؤخذ صفة
كمي مبتدأ تقسم الى لازم اخص واخص كسرعة القيام وطول القامة وغير الاضغان فانها اذا
للانسان فان كل واحد من هذه الثلاثة غير مختص بالانسان ﴿ق﴾ لوجوده في غيره
والمجموع مختص به وكناية عنه ﴿ق﴾ ويسمى هذا الى آخره اي يسمى هذا القسم من
الكناية خاصة مركبة لحصول الاختصاص بالتركيب ولهذا لا يقال للمجموع
ويسمى القامة كما في التبيان والاختصاص بالانسان ﴿ق﴾ اي من لها هاتين
الكنايتين يعني ما هو مفرد واحد من الكناية وما هو مجموع معان ﴿ق﴾ الاختصاص
بالمكنى عنه يعني بحيث لا يتعداه ليحمل الانتقال منها اليه وقد علم ان اختصاص المجموع
الذي يكنى به يعني بالمكنى عنه واجب في جميع انواع الكناية لانها انتقال من
الملزوم الى اللازم على قول الاخص وقد يكون الملزوم اعم فيختص باللازم فيكون
عليه مدار التركيب وشرطها الاختصاص نظرا لهذا لا يخفى هذا الشرط بها ﴿ق﴾
ويكنى بها اي بين اللازم والملزوم في الثاني للملزوم في الاختصاص
والبعد بحسب ذلك ﴿ق﴾ والثانية بعيدة اي وجعل الكناية في الثاني اعني
ما هو مجموع معان بعيدة لانها تحتاج الى وسائط والبعد بهذا المعنى غير البعد
بالمعنى الذي سيجيء ﴿ق﴾ كالجود والكرم وغير ذلك يعني كالشجاعة وطول القامة
وغيرها ﴿ق﴾ وهي مرفوعة اي الكناية المطلوب بها صفة من الصفات على ما مر من
قريبة وبعيدة ﴿ق﴾ فان يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب اي من الملزوم الى اللازم

عند المص قوله والاولى ساذجة الى آخره هذا اشارة الى الفرق بين الكنايتين اعني قوله طويل
نجاده وقوله طويل النجاد قوله لا يشوبها شئ من التشريح نحو المخفة اي خالصة محضة
غير مشوبة بشئ من التشريح نحو الخفة في الصفات ارتفاع نجاده بها
قوله فرعوها احتاجا الى رفعه الى آخره لانه اذا اضيف الصفة الى النجاد يجب
ان يستتر فيها ضمير ما يرجع الى عذب فكانت جملة طويل هو والنجاد اسمه
تشريح بثبوت الطول له للقطع بان الصفة الحقيقية للصفات البدنية التي
هو النجاد في التركيب المذكور قوله واعتبار التغير غاية لامر التشريح لا يكون ارجاع
التغير بمقصودا اصليا فلا يكون بغير محل مشوبا به قوله او خفية اي او غير خفية
قوله وبيان يتوقف الانتقال منها اي من الكناية الى المعنى المقصود بها قوله واعمال فكرة
اي فكر قوله فان عرض القفا الى آخره علة ما يقال انه وعرض القفا اذا فرط دليل الجفاء وهو
وكون عدم كناية وهذه الكناية موضوعة للرسادة فانه كناية عن عرض القفا وهو
كناية عن البلادة روي ان عدي بن خاتم قال لما نزلت كلوا واشربوا حتى يتبين لكم
الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر عمدت الى عقالين ابيض واسود فجعلتهما تحت وسادتي
فكنت اقوم من الليل وانظر اليهما فلما اصبحت اتيت الرسول صلعم فاخبرته
فضحك وقال انه كاوسادتك عريضا انما ذلك بياض النهار وسواد الليل
قوله ملزوم لها اي فرض القفا وعدم الرسوخ ملزوم للبلادة والجفاء وهو
لازمة بحسب الاعتقاد لا بحسب الفعل قوله وليس الحقاب سبب لكثرة الوسائط
الى آخره هذا لبيان انها قريبة يعني وليس بسفل منه الى امر آخر وهو ذلك الامر
الى المقصود حتى تكون بعيدة بل هو اسفل منه الى المقصود لكون جزء بارزا الى الراي
اي لاية النظر الاول بل بالتامل واعمال الفكر وهذا عينا هو البعيدة التي يشط قوله
يعني ولزوم متسلسل بين الملزوم واللازم قوله فانه ينتقل من كثرة الرماد

الى كثرة اخوان الحطب تحت القدر يعني لزوم بينهما عشرة الدرس قوله
وهنا الى المقصود وهو اذ مضياف فتى الكناية وهو كثير الرماد وبين المطلوب
بالكناية وهو المضياف لوازم كثيرة قوله ويجب ذلك الوسائط وكثرتها
تختلف الدلالة وضوحا وخفاء فكلما قلت الوسائط بين الكناية والمقصود
بها كانت الدلالة اوضح وكلما كثرت كانت الدلالة اخفى والكناية بها
تعد من الخفي قوله وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام يعني لم يرد بالتخصيص
هنا الحصر اذ لا وجه له ههنا بل المراد ايجاد اضافة امر الى امر يفيد عند قوله
اي بثبوتها له بقيد ارادة الشاعر وثبوت هذه الصفات لابن المشرح قد ترك
التصريح باختصاصه بها اي باختصاص ابن المشرح بهذه الصفات اعني الى
والمرح والتذلل قوله او نحو اي او نحو قولنا ان ابن المشرح مختص بهذه
الصفات من المطرق الزائد على اثبات الصفات للموصوف كما مر الى بتقدير
اللام نحو سماحة ابن المشرح وكرمه اضافة وهو الذي يكون الوصف فيه مذكورة
نحو سماحة ابن المشرح وكما مناد الفعل الدال على الصفة الى الموصوف او مناد
بشبهة الذي نحو سمح ابن المشرح او عصف السماحة ذو ابن المشرح سمح قوله مجرور عطفا
على ان يقول اي يصح ان قول المص او نحو يجوز ان يكون مجرور عطفا على ان
المصدرية والفعل المنصوب بها اعني ان يقول انها تحوية ما ولا تحصل
مجرورة انا لنا اي فيكون المعطوف عليه ايضا مجرورة فرورة ان المعطوف يتبع
المعطوف عليه في اعرابه ويجوز ان يكون منصوبا عطفا على مفعول يقول اعني
قوله انه مختص بها قوله وبه يوقف اي وبما ذكر في الاضاح من الفرق بين
التي ذكرنا يوقف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا اي في قول المص اراد ان
ليس اختصاص ابن المشرح اي وقوله انه مختص بها هو الحصر انه ليس فيه

ما يفيد الحصر قوله بنفيها على ان محلها اي محل الصفة المذكورة قوله ذو قنة اي صاحب قنة على
خيمته والمراد به ابن الحشرج قوله مفروغ منه عليها اي على ان الحشرج آفاخر اضافه
السادات مع الشاعر بما اراد جمع هذه الصفات في قنة بنفيها بذلك الجمع فيها على ان
محلها محل ذي قنة لم يتم بذلك غرضه لوجود ذوي قنات في الدنيا كثيرين فجعل القنة
مفروغ منه على ان الحشرج هو غرضه لانه اذا اثبت الوصف في مكان الموصوف
فقد اثبت له قوله ماء يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه اي ماء يجعل الصفة في
شيء يحيط ذلك الشيء بالموصوف قوله كفى عن ذلك اي كفى عن ثبوت المجد و
الكرم للممدوح بكون المجد والكرم بين توبيه وبين بردته كون زيد بين ثوبيه او بردته لانهما و
عرضان مع تخصيصهما بما يضافان اليه المطلوب بها نفس الصفة بخلاف الثوب فانه
وعاء لعرض الكرم وهو اعني الكناية الاولى كثيرة الرماد اليه كناية مع الاضافة قوله والثانية اي الكناية
الثانية من الكنايتين قوله وهو جعلها في ساحة اي نفس المجد قوله ليفيد اثباتها
له اي اثبات الاضافة فان ترتيب نسبتها اليه بجعلها في ساحته وفنائه
قوله بفتح الثاء والثالث اي بالضم الثاني والفتح الثالث من اقسام الكناية الثلاثة وهي
ما المطلوب بها صفة والمطلوب نسبة مثال الضم الثاني المطلوب بها صفة قوله
طويل النجاد ومثال الفتح الثالث اعني المطلوب بها نسبة ان الساحة والمراد
البيت قوله في فرض اي ناحية قوله وهو غير مذكور اي الموذي غير مذكور
في البيان ولا في الخانة ولا نسبة الكل الى الموصوف اي الموذي غير مريحة
قوله ويكون النسبة مصرحا بها اي نسبة ثبوت الصفة للموصوف او نفيها عنه قوله
فلا يخفى ان الموصوف فيما يكون مذكورا اما لفظا او تقديرا وذلك بان
التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف في محل قول
يقال تقرب اليه من عرض بالضم اي بضم اوله وسكون الراء مثل فرس وفرض

من بضم اوله وثانيه عنز قوله ليس من اقسام الكناية بل هو احد من ذلك ان التعريض
وغيره قد يكون في الكناية وقد يكون في غير الكناية قوله والمناسب للغرض اي الكناية
الغرض وهو السوقة لاجل موصوف غير مذكور قوله اي يطلق عليها اسم التعريض
يعني لاشتقاد التعريض اي بين الكناية والمكنى عنه قوله اللزوم اي الكون
قوله التلويح اي الكون اسم التلويح عليها قوله ان قلت الوسائط المراد من
الوسائط ههنا التأمل في الفكر والانتقال في بعض القفاوسائط في الحقيقة
قوله بالنقود الحاجب والكرام بالعين كون زيد مرجعا الى محامد من بعدها من غلمان
ان تبدي هناك كلومها قوله او ما رأيت المجد الى راحل البيت فانه افاده
ثبوت المجد لآل طلحة من غير خفاء وكون الاخرين فما فوقهن سوق كريم
وحسبك ان يزيد ابا سعيد قاده الى افادة ان ابا سعيد كريم غير خاف
من يحذون افاده نحو عريض القفا للبليد فانه قد خفا ظاهر الا يخفى قوله
لتكون اللفظة مستعملة في غير ما وضع له لفظ فيكون مجازا اما اذا لم تقل الغرض
قوله ان يكون ان المخاطب مخاطبا بهذا الكلام فكأنك تريد مخاطبا غير معين واما اذا
يجاز فلان مخاطبا بهذا الكلام مقتضاه المطابق الخطاب وارادة الخطاب المطلق
يكون من باب ذكر اللفظ وارادة اللازم فيكون مجازا كقولهم رعينا غيثا
قوله كان كناية اي كالتعريض كناية اما اذا تعريض فوجه هذا الكلام مبهم
المرض غير مذكور وهو المخاطب وانت الآخر معا قوله واما ان كان فيكون
خطاب الاثنين مستلزما لخطاب الواحد فذكر الله وارادة الاول فيكون كناية
عن قوله اعني الكاتبي لانها عبارة انتقال من الازم الى الملزوم فيكون
قبل قوله وفي بدا فيها اي في التصوير بمن يقع في الجاز على سبيل التعريض
وفي الكناية على سبيل فتزيد فيها قرينة تدل على ان المراد انما هو

المخاطب دونه او على ان المراد بها جنسها والا فهم المراد قوله اطبق البلغاء اى ارباب
الصناعة المعلوم قوله ابلغ اى اكثر بيانا لان فيه الحصر والتصريح اى المجاز من الحقيقة و
من التصريح بالترك وهذا لا يقتضى استعمال المجاز والكناية مكان الحصر والتصريح فى كل
مكان اذ بعض المقامات يقتضى ان يكون استعمال الحصر والتصريح فيه اولى لكونه مستدعيا
لمزيد البيان والتصريح ولهذا قد يترك صريح المفهوم ويكون احسن كقولهم يتم حسناء
كل هو تمر احلى من التمر قوله ان الانتقال فيها اى فى المجاز والكناية قوله فهو اى
فهذا الانتقال كقولك الشجاع بينته وانت اذا دعوى الشئ مع الدليل ابلغ فى اثباته
من دعواه لا مع دليل لان وجود الملزوم دليل على اللزوم لامتناع انفكاك الملزوم
عن اللزوم فقد اذا قلت زيد هو طويل النجاد فطويل النجاد مشكوك فيه كما ان هو
القامة مشكوك فيه وليس احدهما اظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل به على الاخفى
الفهم الا اذا جعلنا الفرض الى معرفة هو الطويل النجاد المختص وليكن ايضا غير كاف
فى معرفته هو القامة والجواب ان هو الطويل النجاد ليس مشكوكا فيه فان مطابقة
وغير ذلك من حيث هو قول لا الخبر من حيث اللفظ ايدل الا على الصرف
واما الكون بحيث يدل له لانه يقتضى دليلا وامثال كزيد انما يكون من حيث
الحمل فيكون وكذا زيد طويل النجاد بهذا الاعتبار غير مشكوك فيه ويكون عنوانا
وكذا زيد هو طويل القامة لانه طويل النجاد قوله واطبق ايضا بقية البلغاء
وارباب صناعة المعانى على ان الاستعارة بالكناية والتخييلية ابلغ من التشبيه والتصريح به
لانها اى الاستعارة نوع من المجاز والمجاز ابلغ من التشبيه لان التشبيه حقيقة
والمجاز ابلغ منها وقد فى التصريح بالتشبيه اعتراف بان احد المتشبهين اكمل من المتشبه
فى وجه التشبيه وفى الاستعارة لا اعتراف بذلك لانه يحمل انك لم تكتف بجانب
المشبه وزيادة هو الشئ مع دليله واما الاستعارة التخييلية والمكنى عنها فليستا من انواع

انواع المجاز قوله الفن الثالث علم البديع لما فرغ من ذكر البلاغة وهما علم المعانى
وعلم البيان اخذ يتكلم فى بيان مقدمات وهى علم البديع قوله وهو علم يعرف به
وجوه تحسين الكلام الى آخره فالعلم جنس وباقى القيود كالفصل فخرج به هذا
التعريف انه بملكة الوجوه انما تحسن الكلام بعد رعاية ما يقتضيه حال المخاطب
والبيان لكن فيه حزازة ان العلم اما ان يراد به الملكة واما القواعد والضوابط
اعنى المسائل المدونة واما التصديق بتلك المسائل وعلى جميع التقادير
لا يكون معرفة التحسين تصورا قوله ورعاية وضوح الدلالة المراد به ان
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجوهها وهو يعلم بعلم البيان قوله متعلق
بقوله تحسين يقع بالمصدر واعمى تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه
التحسين موضوعاته لان العلم انما يتعلق بالحال والمحلوع التعقد
وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او عليها
وداخل فيه بعض ما ليس من المحسنات الثانية لبعض الكلام
كالمتوسع الشافر مثلا مع ان ليس من علم البديع هذا حاصل ما ذكره الشارح
فى المطول فى هذا المحل قوله وبيان معنوى اى حاصل ان الوجوه التى
يحصل بها حسن الكلام نوعان معنوى ولفظى والمراد باللفظى ما يرجع
الى اللفظ فقط فيتناول المعنوى كما رجعا الى المعنى وحده وايضا عدم التوافق
الصيغة العقلية الى الاقسام الواقعة فى التركيب قوله اى راجع الى تحسين
اللفظ كذلك اى اولا وبالذات وان كان قد يفيد بعضها تحسين
المعنى والوجه ما ذكرناه من ان المراد باللفظى ما يرجع الى تحسين اللفظ فقط
واما ما يرجع الى تحسين اللفظ والمعنى فداخل فى المعنوى قوله اما المعنوى
المذكور فى هذا الكتاب فثمانية وعشرون قوله فمنه المطابقة ما خوذ من طابق

الفرس اذا وقع رجله في موضع يده ﴿ولو في بعض الصور﴾ اي سواء كان التقابل
من جميع الوجوه او من بعضها وسواء كان حسيا او بالاعتبار كقولك لي ولك اكثر هم
لا يعلمون يعلمون ظاهرا الجموع الدنيا فانه ليس نفي العلم المثبت والمنفي في الآية
يتقابل حسيا لان المثبت غير المنفي لكن منهما تقابل باعتبار الاثبات والنفي
﴿سواء كان تقابل التضاد كالسواد والبياض او تقابل الايجاب والسلب
كالنفي والاثبات او تقابل العدم والملكة كالبصر والعمى او تقابل الايجاب والتضايف
كالابوة والبنوة او ما يشبه شيئا من ذلك اي ما يكون مشتقا على نوع تناف
شبيه بالتقابل الحسي او الاعتباري﴾ وبحسبهم ايقاظا وهم رقود فان بين
ايقاظا ورقود تقابل وهما اسمان ﴿فان في اللوم معنى الانتفاع وفي على معنى
التفرد يعني ان بين لها تقابلا لان اللوم لما كان للملك يدل على الثواب وعلى لما
كان للاستعلاء يدل على العقاب ﴿او من نوعين اي او يكون بلفظين من
نوعين وهو ما دل اقسام اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف لكل من جزئي
منها هو الاول ﴿وقد اعتبر في الاحياء معنى الجموع جواب سؤال وهو لا تفاوت
بين الموت والاحياء في كونهما متقابلين وكذا ما اورد في الآية ﴿وهو
النفوذ والسلطنة ﴿وقد دل على الاول اي الموت بالاسم وهو قوله ميتا وعلى
الثاني اي على معنى الجموع بالفعل وهو قوله احييناه فبان الايجاب وذلك اذا
كان كل واحد من اللفظين مشتقا من مرجع الامثلة ﴿او احدهما اسم والآخر فعل
فان الامر في تقدير الايجاب والنهي في تقدير النفي ﴿فالاول اي ما يكون احد
اللفظين مشتقا والآخر منتفيا ولكن اكثر النفس الآية ﴿والثاني اي ما يكون
احد اللفظين المذكورين حرفا والآخر فعلا نحو ولو شاء الله ﴿لذهب بسمعهم
اي بحسيتهم ﴿او الوان اي اما ان او اسود ﴿او ما فوق الواحد يعني اثنين

اسمين فالكثر ﴿وخصه بالاول الكناية عن القتل اي قتل شهيدا فاعطاه اسم
شهيد احضر ابدل قوله اخطبني بدله ﴿الاسود الازرق اي الشديد السواد الاوان
آخذ من رزق الماء وهو صفاؤه وخلوصه اي الخالص الصرف ﴿وهو
لخصه النور به الى آخره جواب سؤال مقدر وهو ان بعض الالوان هنا وهو
الحمرة الذي قيد فائدة ذكره ﴿يتخيل احدهما اي احد المعنيين المذكورين
فان المعنيين وان لم يتقابلا باعتبار ذاتيهما لكن باعتبار احدهما ومتخيل لفظه
الآخر يتقابلان نحو في قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم عاذكر احد المتضادين
بلفظ والآخر بمرادفه ﴿لكونها مسببة عن اللين لان الغضب فاتحة مقام اللين
يتقابل الشدة ولقوله تعالى ورحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ومن
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المقابلة
للسكون ومن قوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده
للاغراق ﴿والجمع الى آخره اي ويلحق بالطباق ايضا الجمع بين متضادين
غير متقابلين الى آخره نحو قول ابي تمام

ما سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى

اي حزن عاذكر احد المتضادين بلفظ والآخر بلفظ لكن بقرينة اوضح له الى غير
مجاز فكان المتضادين مذكوران نظرا الى اصل المعنى منها ﴿الا انه قد يعبر عنه
اي عن ظهور المشيب وبعد هذا البيت وكان يضحك في شبه فقال ان يحل بحر
من ضحكا انا حذري يقلل مني احل وطرفي في ذمي اشركا ﴿نظرا الى ظاهر اللفظ
يعني البكاء والضحك الى الخمسة ان المراد من الضحك هنا ظهور المشيب وبين
بين الظهور والبكا تضاد حسي وان كان بينهما التضاد من حيث الظاهر والجمل
على الخمسة فتمى ابهام التضاد ﴿بالتغيير الذي بينهما وعن الجمع بين امرين
متضادين اي متخيلين متقابلين الجمع ﴿ما يختص باسم المطابقة يعني ان الترديف

المعنى متأمل وايضا على الترتيب بان يذكر ما يقابل الاول ثم الثاني وما يقابل الثالث ثم الرابع قوله لانه جمع بين متضادين متقابلين في الجملة اي يصدق عليه تعريف التقابل وتكون التقابل شاملا للتضاد والعدم والملكة التي جعلها فيما بأسره من المختلفات المعنوية وفي والمراد بالتقابل هنا التغاير يعني بين المتضادين قوله حتى التقابل يعني ان لا يكون بينهما تنافي سواء كان بينهما تضاد ام لا ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الثنائي ويقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاربعة بالاثنين والاثنين والثلاثة بالواحد وبقابلة الاربعة بالاربعة الى غير ذلك قوله ثم بالتضاد والكل المقابلين لهما اي للتضاد والتضاد فان قوله ثم ليس راجعا الى مقابلة فليتأمل وكذا في مقابلة فليتأمل وكذا على الترتيب وقد اتى بعضهم متن اثنين وهو التضاد والعدم وتراضعهما بان لا يتقابلا ولذا حكم التضاد والكفر قوله ثم بما يقابلها اي القبح والكفر والافلاس يعني اذا صح في مقابلة احسن والكفر في مقابلة الدين والافلاس في مقابلة الثراء ان المراد بها الغنى وقد اتى بعضهم من اقفر وهي الحسن والدين والمال ثم بما يقابلها قوله والتقابل بين الجمع ظاهر الى آخره يعني ان التقابل بين كل واحد من افراد قوله يقع وآمن بعد الى آخره وبين كل واحد من افراد قوله يقع وآمن اعلى الى آخره ظاهر لا بين الاتي والمستقبل فان التقابل بينهما غير ظاهر فبين ذلك بقوله والمراد بالمستقبل الى آخره قوله اي ما عند الشروع في الحسنات الباقيات قوله فيكون المستقبل مستقبلا لعدم الاتيان فكالاتي والمستقبل تقابل بهذا الوجه قوله فيكون هذا من قبيل قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم يعني من حيث ان الرحمة تستتبع اللين لانها مسببة عنه واللين يقابل الشدة كما ان المستقبل بسبب وعدم الاتيان يقابل الاتي لكن بين الآيتين فرق من حيث ان الاتي اعني اشداء على الكفار الى آخره اقيم فيها السبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية اقيم فيها السبب وهو المستقبل مقام السبب وهو عدم الاتيان على الاتي قوله وزاد الكاتبي

آخره

في تعريف المقابلة بقيد على التعريف المذكور للمقابلة قوله وانما شرطنا هنا ما ذكره الكاتبي آمرا بالشرط هنا القيد وليس المراد الشرط الاصطلاحي بل اعم منه قوله كما يأتي الآيتين يعني المذكورتين قوله ففيه هذا اي على تعريفنا لا على تعريفه لكن المقابلة لا يكون قوله ما اخر الذي الى آخره قوله اما التضاد احترز به عن قول الطاهر ان المقابلة لا تكون بالتضاد يكون مقابلة قوله وذلك مرجع الطاهر قد يكون بالجمع بين امرين وقد يكون الجمع بين ثلاثة احدها كالاول نحو فريق وفي السعير والثاني نحو فريق وفي الجنة والثالث نحو فريق في السعير وفريق في الجنة والاخير هو المشبه وانما كون الثالث مرجع قيد الاصل كالقسمين المنقسمات بالاسم جامع بينهما قبل الانقسام شبيها بالقسمين المنقسمات في حالة مبهما اضطر عرفا التشبيه وشبيها بالاسم في الحيوان في حالة عدم المنع اضطر عرفا ايضا وشبيها بالوتد الفصيح بحيث الحالتين لانها تعطف مادة ويبقى آخر وفي بل الاسم اي بل الاسم وفي مفرقة اسم مفعول من الفرق بمعنى الفتح منصوب على الحال قوله يكون لهما معنيا مناسبا فان مفرق النجم مثلا مقابل لمفرق الشمس والقمر في كون كل منها كوكب مضيء لكن المقصود بالنجم ههنا مفرق آخر غير مذكور وقيل النجم والشجر يناسبان الشمس والقمر من حيث انهما ينبتان في الارض بمعنى يحيا في السماء ومن حيث ان كل واحد منهما داخل في الانعام بمعنى قوله وهو نصا ترتيب في الطريق من رصد ترقبه والرصد اتبع الترتيب ورصد ليثب والرصد الذي هو رصد كالمرصد يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث كذا في الفرق وقد يسمى ايضا التناسب تحقيقا مناسبا من الكلام قوله هنا التسهيم ما اخوذ من البرد المسهم وهو المخطط الذي يتعاقب اذا وفي الروي يقع قبل ذلك الكلام اي اعني هم النجم في الارض اذا وفي الروي قوله ويجب تكرره في كل منها اي في واحد من الآيات والفرق انه يمكن في ذهن السامع فضل تمكن اي بحيث لا يكاد يخطر بباله غيره قوله وهاكاد الله ليظلم ولكن كانوا انفسهم

فاذ لو وقف القاري على قوله تعالى ولكن كانوا انفسهم يظلمون لعلم السامع ان الواقع بعده
قوله اذ لم يستطع شيئا فدفعه وجاوزه الى ما تستطيع فاذ لو وقف المتكلم على قوله
وجاوزه لعلم السامع ان الواقع بعده الى ما تستطيع فالاول اي ما يكون واقعا في
صحبه تحقيقا قوله وجعل على صيغة الاسم وفرع ما بالاستداء واتبعه مضاف اليه
قوله فاذ بعض اقسام حين وهو قولك والاقتراح والاستداء والمستدعا يقع اذ اخذه
غيره قوله من الاقتراح مناسب لقوله نحو لك بحبه بالياء اذ يقتضي المدح في الاقتراح
يقتضي عدم المبالغة فتعين الثاني اي قوله في صحبة بحبه الطعام يقع اذا اراد
ان يقول خيطوا لي فذكره بلفظ الطحن لتوقعه في صحبه بحبه حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى الاكاد قيدها في ذلك فذكره بلفظ النفس لتوقعه في صحبته
قوله مركبا ناقصا اي طرفا نحو سمعا عن دنس الكفر والاعراض بالشرع والتزيل
البسا تطهير الله قوله يطهر النفوس يقع عن الكفر فصيغة الامر بالاستعارة عن التطهير
والجامع ان ظهر ان التطهير عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ وتداخل في دلوهم
تداخل الصبغ في الثوب فتكون صيغة الامر بمعنى تظهير الله وقوله ان الايمان تقليد
لكونه مركبا ناقصا قوله ثم اشار الى وقوع تظهير الله اي الى بيان انه واقع
واصل فيه اي في هذا المعنى هو ذكر التطهير بلفظ الصبغ وقيل اي السبب في نزول
كلها عن قوله ويقولون اي ويعتقدون ان ذلك تطهير لهم وبه تحق نفرانيتهم
كالمحتاج لقولهم قوله صبغة وجه فطرته التي فطر الناس عليها فان حلية الانسان
كالوان الصبغ حلية المصبوغ او هدايته او تطهيره فلو بنا الايمان قوله هذا اي
الذي ذكرناه من التاويل في الآية الكريمة على تقدير ان يكون الخطاب في قوله قولوا آمنا
بالله وما انزل الينا الآية قوله للناطق اي بين كلام النصارى وكلام المسلمين قوله
لوقوع اي الايمان بالمعنى الذي هو سبب النزول فان هذه القرينة تدل على ذكر

ذكر الصبغ تقديرا قوله وهو ان يراد به اي بقادر قوله على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر
يعني ان يراد به في عبارة تبقى للمحول والتايب على الفاعل هو ضمير مستتر فيه يعود على
المصدر المفهوم من الفعل اعني المراوحة كما في قولهم حبل بين الغبر والنزوان اي حبل
على والضمير للمصدر اي الاهالة والغبر بفتح الغين المعجمة الجمار والنزوان ان تضرب
الذكر على الانثى قوله والى الفرق فيما هذا يكون بين في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل
وعلى الاول يكون مفعولا بالنصب على الظرفية فرد وجاء هو اي المراوحة اي حالة تابين
في هذا الشيء المخصوص الذي هو نفس الترتيب ومجتمعين فيه قوله فلم يجز المراوحة مرتب
على الشرط وقوله اصاحتنا الى لو شئنا جزاء الشرط وقوله فلم يجز بها الجمع مرتب على
الجزاء قوله فلم يجز بها اي لزمها التباعد عن قوله مراوحة بين نفي الماضي بلم الواقع
في الشرط قوله واما اختيرت الى الواو اشتى بمعنى الواقع في الجزاء قوله الواقعان في الشرط
والجزاء على سبيل التوزيع اي الواقع احدهما في الشرط والآخر في الجزاء لان كلا
منهما واقع في الشرط والجزاء قوله في اذ وجب عليها الجامع شيء بمعنى وان كان
في احدهما الجامع الهوى وفي الآخر الجامع الجبن قوله وذلك هو في ظاهر العبارة
اي عبارة الكتاب قوله وظاهر عبارة المصنف على نحو عادة انا واياك
اشرف العالم اي يريد ان يمدح على ترتيب المعنى بعض اشراف البشر على القدر نحو
نحو قولك تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه فاذ قدم جزاء وهو تخشى ثم اخر
ذلك الجزء مع ان حق الجزء ان يقدم لكونه وهو الفعلي والعكس من القرر الاول وهو
المفتوح والحجاب اذ ما انتفر الى معنى تخشى من العكس وما انتفر الى تاخر الجزء لعظم حق الجزء
على الصدر فان المقدر فيه يجري اللفظ كقوله كافر النعمة كافر قوله وليس من العكس
اي يلزم من رد الجزء على الصدر قوله وقد وقع العكس سهوا ومحى وقوع العكس بينها
ان يقع بالتبع اي كل واحد من الطرفين قوله وقد قدم او اخر الجزء على المبتدا

اي ذكر الضمير في بينهن والبيت وهما استعملا مختلفين في جملتين قوله وفرق احرعها في
جانب المسند اليه والاخرى في جانب المسند بقرينة كلام الجملتين اذ مجموع الجملتين قوله
ثم عاد الى ذلك الكلام ونقض اي آخره بنحو ان اول الكلام دل على ان نطاق
الزمان قد ادم العهد ثم بدا سهما ثم عاد الشاعر اليه ونقضه
بقوله بلى وغيرها الى آخره قوله كان اخبارا وقد بالا تحق له ثم اتاك اي يعني ان الشاعر
لما وقف على الديار تسلط عليه حزن جدد وأهاج تذكارا فقال لم يبق منها القدم اي
لم يبق منها نطاق الزمان الذي مر عليها فلما رجع الى عقله تذكر كلامه وقال
بلى وغيرها الاروام والديم وتكرر النقض اظهار تسلط الرهشة والحيرة
عليه الى ان اخر المحكوم به فانه هو المحكوم عليه والواو في غيرها قبل ان للحال
زائدة وقيل للعطف والمعطوف عليه محذوف اي بلى عفاها القدم وغيرها وقوله
وبراد البعيد يعني في ذلك النقض فذكر بابراد المعنى القريب في حال الاضطراب
الجاء يظهر ان المراد به المعنى البعيد اعتمادا على قرينة خفية كتقريبه الترجيع
في البيتين الاتيين قوله اراد بالسوي معناه البعيد وهو الذي كنى به عن
المكان قوله ولم يغادر به عما يلوم المعنى اي ولم يجاوز معناه القريب عما يلوم عليه
من الجهل بالفقر والاضطراب وغير ذلك قوله والثانية مرجحة عطف
على محذوف قوله وهي التي يجاوز شيئا عما يلوم المعنى القريب وسوف كما قبل التورية
او بعدها قوله وهل اسنى عليه ما الشهق الى آخره يعني ان المعنى جعل الابيات
تشويقا الى ما الشهق الى آخره واما صاحب الكشاف فقد قال في قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى استعمل قوله وفي كلها اي كلا القسمين قوله وان يكونا مختلفين
اي الاول حقيقي والثاني مجازي وبالعكس قوله كقولك اذا نزل البيت يعني وقوله
اقتداره وعلوه قوله ان يراد باحد ضميريه اي يراد باحد ضميريه اي يراد

باحد ضميري الفعل احد مفعوليه وبضميره الآخر معناه الآخر قوله المكان الذي ذكر في
القضا القضاء المعنى احدهما اسم فرعه والثاني مصدر فرعه واراد بالمعنى الاول
المعنى الاول وبالضمير المعنى الثاني وهذا يخالف تفسير الشارح ومقتضى تفسيره
او فرعه واراد بالمعنى امر اسم هذا الموضع واهلها بان يقدر تهم في ان يشربوا
فرعه بشرب القضا في جملي واحر فرعه بنار الهوى الى نار القضا قوله من احد هذه
المتعددة يعني من متعلقات قوله نقمة اي اعتمادا قوله ما اكل اي يرد ما اكل واحد
من المتعددة الى قوله ما يمكن الاول من المتعدد في النشر الى آخره اي بان يرد
الاول من النشر الى الاول من اللف والثاني الى الثاني وهلم جرا قوله ثم ذكر ما الليل
وهو السكون الى آخره حاصله ان السكون اجمع الى الليل والابتغاء الى النهار
قوله سوغ النشر لما آخر في اللف والنشر ما قبل وهكذا على الترتيب وانما ان لا يكون ذلك
ويبقى مخالط الترتيب قوله وهو التفاوت اي الموضح المرجح منفعة من قوله
فالتغاير في قالوا اليهود والنصارى اي التغاير في قالوا اهل الكتاب من اليهود والنصارى
فاللف مجمل والنشر مفصل قوله فلف بين الفريقين والتعبير بين اجمالا يعني بان نسب
القول الى ضميرهما فالتعدد المذكور اجمالا وفي الفريقين وعن الفريقين قوله
بعدم الانتهاض والتغاير ان يتبع الى آخره اي لعدم الانتهاض ما بعد قالوا
بمامه غير منسوب الى الجميع مما اريد بالتغاير في قوله قالوا قوله للعلم بتفضل كل
فريق يعني من اليهود والنصارى واذا تفضل كل فريق صاحبه لا يثبت له الدخول
في الجنة فيكون قوله الا من كان هودا او نصارى نقمة في قول اليهود وقوله او نصارى نقمة
في قول النصارى ويلزم من هذا ان كل فريق من اليهود والنصارى قالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى حتى تكون قد لففت وفسرت قوله قل هاتوا

ابوابها ماكان مفتوحا راجع الى الواحة والعدل وتولى وفتح مزمرخيا بما كان مسدودا
راجع الى التعب والظلم قوله ان يجمع بين متفرقه الى اخره وذلك بان يدخل
جزئيا او اكثر تحت كلي ويسمى ذلك الكلي الجامع كقولك المال والبنون الآية
جمع لما لهم البنين في حكم واحد وهو الزينه قوله ان الشباب والفراغ والجده
مفسدة للمرء اي مفسدة جمع الثلاثة في المفسدة والجده الغنى من وجد في
المال وجد وجده اي استغنى والمفسدة شيء يدعو اصاحبه الى الفساد
قوله فزوج اي مزوج واحد واغا قال ذلك لان الواو وضع لمطلق الجمع
ايرد به ان يكونا مزوجين واحدا يسمى ذلك البنان تزويجا كما لو جمع بين القمرين
مرجبين قوله او رفع البنان بين الثنايين في الست الاولى وبين ذلك البنان
في البيت الثاني قوله ثم اضاف ما لكل البناي لكل واحد من المتعدد من الحكم قوله
وبهذا القيد يعني قول المص على التعيين لانه احتراز عن اللف والنشر وقد
اهمل الكاكي اي تركه من التعريف قوله على التعيين قوله فمنهم من ذهب
عنده اعم الى آخره اي يقتضيه لان يدخل التقسيم اعم من ان يكون قد التعيين او
لعدم ذكره التعيين قوله الضمير عايد الى المشفق منه ما يعد الآتي لانه
ذكر التعذيب والتوبيد يعني ان المتعدد هو غير الحي والتوبيد والمعروف الاول من البيت
انه راجع الى غير الحي والمعروف انه متى راجع الى التوبيد على التعيين والمراد
بالاقامة على الصبر التصبر عليه واراد بالغير الحمار والاهلي ولذا اضافه الى الحمر
ان يطلق على الحمار الوحشي والاهلي قوله وقد نظر انا لانه لم ثبت ان اه
قيل ولو سلم التساوي بينهما بجعل التعيين لانه محمل وليس مثل هذا في
اللف والنشر قوله اذ دخل فيه وهو الجنيب حاصله ان جمع بين الحلب والوجه
في تشبيه كل منهما بالنار وفرق بين وجهي الشبه بالضوء والحر قوله جمع بيده

سعه هي بكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحت قوله اي ابعاد بفتح الباء
قادر ابعادا حيث اقام حول هذه المدينه وقد شفيت به الروم وهذا ل
قوله جمع في هذا البيت شفاء الروم بالحمد في يعني انه جمع في البيت الواحد
متعدد وهو الروم في حكم وهو شفاء الروم بالحمى اجمالا لانه يشتمل على
والنهب والسبي وغير ذلك قوله ثم قسم يعني في البيت الثاني وفصل ما اجمل اولا
قيل جمع الثاني الروم والصبيان والسبي تحت الشفاء ثم قسم الروم فقط في
البيت الثالث فيكون هذا تقسيما لواحد من المتعدد لا للمتعدد والجواب ان ارادة الروم
بالنظر الى نفسه متعدد قوله وبلوته اي اعلم يعلم نكحي ومزوق الامر اذا ابتدع واحدثه
قوله ما جمعوا وما وزعوا جمع بزعة وهي اسم من ابتدع الامر اذا ابتدأه واحدثه والمراد
كاردده من الارتفاع ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين او نقصان منه والمراد
بها هنا مستحدثات الاخلاق وآثامها كالغرائز منها قوله فلم يتقرر اي اعا
لم يتقرر في تغيره لكون معلولا بما سبق من تغير كل واحد من هذه الامور الثلاثة
فالظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس فعلى الاول يكون معترضا قيل
وتعلم الساعة في الاول يعني في قوله تع فاما الذين شقوا ففي النار الى قوله تع و
الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد قوله وفي الثاني يعني في قوله تع واما
الذين سعدوا الى قوله الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ وحاصله ان جمع في
الاول في اول الآية بين اهل الموقف في قوله يوم ياتي لم تكلم نفس الا باذنه
ان في قوله نفس يتعدد لانه في سياق النفي فيفيد العموم والتعدد ثم فرق
بين فريقين باعتبار الشقاوة والسعادة في قوله فمنهم شقي وسعيد ثم قسم
كل فريق من الفريقين باعتبار الزفير والشهيق في قوله فاما الذين شقوا الآية واما
الذين سعدوا الآية قوله مضافا اي حال كونها مضافا الى كلام تمام الاول

قوله من صوال اما التعوذ الخ في المدارك والخرق والقمام ما يجعل على الفم من نقاب
وغيره قوله نقال بالجر صفة مشايخ اى رزان ثابتين في مصاف الحرب والمقرنون
بجر زد عطفا على القطع خبر مبتدأ واجب الحذف اى هم نقال قوله سراعا بين الى الاجابة
اى شداد النهضة عند الاستغاثة قوله لقيام واحد منهم مقام الجماعة يعني
لان كل واحد منهم يقوم مقام جماعة في الحرب والقتال قوله ذكر احوال المشايخ
الى آخره يعني انه ذكر هذا اربعة احوال لهم وهي نقال وخفاف وكثير وقليل
واما فان الى كل واحد منهما ما يليق به قوله اى من الامرد الذين يطلق عليها اسم
الغلام قوله لمشتغلا اقام الشيء اى ذكى جميع اقامه قوله وهو مستعمل في الآية
جميع الاقسام يعني قسم فيها اقام الناس على سبيل الاستغراق لان الناس منهم ذو بنان
ومنهم ذو بنانين ومنهم ذو بنان وذو بنانين ومنهم عديم واما قدم ذكي الاناث على
ذكور لان سياق الآية على انها تربي بعقلها بناتها لا ابناتها وفي الاناث في يترعرع الذكور
بتاديبه الى ابائهم وفي اي بسبب لهن بناء الزينة الذين يترعرعن منهم وبناؤهم
اياي في ذلك الامر يعني ذو النصف قوله منها ما يكون بين اي من اقسام التجريد ما يكون
بين التي بداية نحو لي من فلان صديق حميم ما يقع بعد من التي بداية الامرد ذو النصف
ثم يقع بعده الامر المنتزع منه اي من ذي النصف وهو المنتزع فالمنتزع
منه في المثال فلان والمنتزع صديق حميم قوله ليبالغ التي يقع ما يقع الامرد ذو النصف
والمنتزع بعد الباء التي بداية قوله لسعة اشداقها اي حرابها التي قوله ولما
اصابها من شدايد الحرب يعني من جراحاتها وغيرها قوله الى الصادع الرعي الصادعة
المنفث والاخاذ معجمة اي صادع في الحرب قوله يستلئم بها من قولهم لي
اي تقم او صاحبه مستلئم فاتك والفارس هو الامرد ذو النصف وقد انتزع
منه قوله مستلئم والمعنى اذ بالغ في انقاذ بالاستعداد للحرب حتى انتزع

منه مستعدا آخر ابرد منه وبعال المراة شوهاء اي قبيحة الوجه وهي في الفرس صفة
محمودة والفسق الفجل الذي لا يركب لكراهة عند اهله قوله اذا الشخصة اي المجرة
او اصعدته مكانه قوله لهم فرها دار الخلد يعني مما يقع الامر المنتزع منه بيدية في
وقع الامر الآخر بعده قوله لكنه انتزع فرها دارا اخرى الخ قال ابن جني جرى
الدار دارا اي بلغت جهدها في الجري حتى صح ان يقال ان فرسا انتزع منها دارا اخرى
مجازا وذلك للتهويل في امرها فانبا الذي في انقاضها بالسنة قوله فلان
بعيث لارحلن بفتح الى آخره اللام في فلان بعيث موطئة للقسم اي يعني القسم
لارحلن بفتح الى آخره اللام في فلان لارحلن جوابية لدخولها على جواب القسم و
لدلالتها على قسم محذوف واللام في فلان لارحلن جوابية لدخولها على جواب القسم و
فائدتها التاكيد والربط قوله نحو بني الغنائم جملة في موضع جر صفة عزوة
قوله انتزع من نفسه كريما اي فان المتكلم انتزع من نفسه شخصا
آخر مثله في الكرم وليس اياه بل وفيه النقاد ايضا التفات من التكلم الى الغيبة و
بين النقاد والتحريد فكانه قال انا ابن عوف كريم آخر وابن عوف سفوح بما حدرة
بعدا وبغبا الى آل قوله فيكون من قبيل لي من فلان يعني يكون تجريد ايضا لكن لا يكون
قسما على حدة بل يكون من قبيل لي من فلان صديق قوله لخصوص التجريد وعام يعني
يرد على هذا التقدير ان الحاجة الى هذا التقدير في فهم المعنى مع ان القرينة عليه
قوله اي تنزب الكاس يكف الخ اراد هذا وصف للمنتزع منه بطريق الكناية يعني
ان قوله اي تنزب كاسا يكف من يحل يستلزم انه يتنزب كاسا يكف جوادي
وهو نفسه ان تنزبه يكف معلوم وفوق ذلك الكرم كان يبلغ في الجود حد
هو سعه ان ينتزع منه جواد آخر مثله قوله وقد خفي هذا التوجيه الذي
ذكرناه في البيت وبيانه كونه من باب التجريد لما في الرد
الخ زعم ذلك البعض ان الخطاب في قولها من ركب المعنى الى آخره

ان كان المتكلم فظاهر ان تجريده انما جرد من نفسه شخصا مخاطبا ايا وان لم يكن المخاطب نفسه بل لغيره فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون المدوح عالما بحيث يظن منه ان مثلها ثناء وليس كذلك اذ كونه كناية لا ينافي التجريد قوله لم يكن قسما بنفسه اي من اقسام التجريد المذكور فيما بعد فلا يكون لانفراده وجه قوله وبيان التجريد في ذلك اي في مخاطبة المتكلم بنفسه قوله انه ينتزع اي ان الانسان ينتزع في مخاطبة نفسه شخصا آخر مثله في صفة يعني الكلام بها ثم يخاطبه قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال البيت البيت عندك خيل ولا مال تهدي منها الى المدوح جزاء له على احسانه اليك فليدرك الطف اي فادرج ان لم تفتنك الحال على مجاراته بالمال ومثل قول الاعشى قوله وفي هذا بيان ان التركيب من تخيل وهل تظن وما اشابه الرجل قوله لان المراد وجوده لا تكون من المحسنات يعني انما قيد المبالغة بالمقبول لانه بمقدار يعد من محسنات الكلام وغير المقبول ليس منها قوله وفي هذه الاشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا يعني في تقييده المبالغة بالمقبول اشارة الى تزييف قول من زعم ان المبالغة مقبولة مطلقا بل الافضل مقصور على ما لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا اي وكون خير الشعر بالكذب فيه يستدرك المبالغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى الى قوله يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والسيوف وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك لان في الشرح قوله وعلى من زعم انها دون وجوده مطلقا اي وفيه اشارة ايضا الى الرد على من زعم ان المبالغة دون وجوده مطلقا ان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان قوله وانما الشرف الحقيقي ان كيسا وان حمقا ان

اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدت صدقا وكذا من الزوائد المطابقة للذي عن التجوز وارتكاب الكذب شرعا والمذهب الكلامي ان المبالغة ما يقبل اولا وبهذا لم يعدل وجه حد ما يقبل بقوله مستحدثا اي مستنبط عند العقل قوله باعتبار عود الى احد الامرين اي واحد من الشدة والضعف يعني لم يدع ان اي ذلك الوصف المدعى لم يبلغ نهاية شدته او نهاية ضعفه بل يتصور ان يبلغ الى ابعد مما يتصور ان يكون عليه من الشدة او الضعف قوله ويحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو هذا حصر كلي في جزئياته لان المدعى اما ان يكون ممكنا عقلا وعادة وهو المبالغة في الاقسام الثلاثة او لا يكون كذلك وهو الغلو والاول اما ان يكون قريبا بان لا يحتاج الى تكلف في تصحيحه وهو التبليغ او لا يكون كذلك وهو الاغراق والثاني اما ان يكون قد انتهى الى حد يستحيل عادة ان يزداد عليه او لا يكون كذلك وهو الغلو قوله لانه يحكم العادة اي بان ما وراءه ليس من جنس المبالغة في الاقسام الثلاثة لاستقرائي فيها كما تقدم يعني انا رجعنا بل الحصر استقرائي وعقلي ايضا قوله ان المدعى اي الوصف المدعى قوله فتبليغ قوله اخره اي فهو تبليغ كقول امرئ القيس يصف فرسه باذا لا يدرك ولا ينال التعب وان الذي الحد قوله عداء هو المواتاة في التصاريف في طلق العدو بالكسر الموجب بين الصدين يعني الى اخره قوله في مضمار واحد اي في مسابقة واحدة في طلق واحد قوله الشيء الذي لم يبلغ اقصى ما يمكن ان يبلغ اليه كالفرس الذي لم يبلغ اقصى ما يمكن ان يجري اليه قوله وهذا ممكن اي وهذا الادراك ممكن في حق الفرس الذي لم يبلغ اقصى ما يمكن ان يجري اليه قوله وان كان ممكنا اي وان كان المدعى للوصف امرا ممكنا في نفسه قوله من جهة العقل اي حيث العادة امتناع وقوعه عندي في الخارج اذ لم يشهد له سالف وجود قوله وتنفعه الكرامة حيث ما الفاء زائدة عندي ان جاز لا يميل عندي الى جعلها الا وهو بسعة الكرامة والعطاء وذلك ممكن عقلا

عادة قوله مقبول يعني عند البلغاء مطلقا بخلاف العقل فان المحقق منه مشروط بشروط
كما سيذكره قوله لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا لان الممكن عادة لا يكون
الا ممكنا عقلا ودون العكس اذ ليس كل ممكن عقلا ممكن عادة كما في قوله قوله وتكرم جارنا
ما دام فينا قوله وينبعه الكرام حتى مالي فان ما ادعاه الشاعر فيه ممكن عقلا
ممتنع عادة ولم يذكروا في القسم الرابع الممتنع لذاته الا يمكن عقلا وعادة على
قوله فعلو لو يعني قول ابن قنا مي بالواو وبدونها عزوة لزاد القاموس قوله
فان خوف النقطة الغير المخلوقة اي يعني ان الشاعر اراد بي عنه بعاني من الغمر وهي
النطفة الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة يعني لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة
واخذت من الاخاقة وهي الافراغ قوله ما يؤتيه من النصحة اي صحة الوقوع في
قوله في لفظ نكاد يعني في قوله تعالى زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار فانه لو لفظ نكاد
لم يصح وتاء زيتها يعني ان كوكب ضياء الزيت ما حول بالمس النار ممتنع عقلا
وعادة ودخول يكاد عليه جعلني في حيز الجواز قوله بحيث صار ارضا يمكن سيرها
عليها اي سير الجياد على تلك الارض قوله وهذا ممتنع اي سير الجياد عليها
الغبار قوله لكن تخييل حسن يعني ان الغلو فيه نوعان تخييل حسنا وهو ان غبش السنابك
اي غبارها بلغ مبلغا لو تبنى في الخيل الغبش على ذلك الغبار لامكن اعتقاد الغبش
سير فيح وفيح غبار المريخ من سنابك تلك الخيول تراكم فوقها حتى
صار كالارض يمكن السير عليها ممتنع عقلا وعادة لكن هذا تخييل في الغبار مستحسن
قوله ما يؤتيه الى النصحة اي ما يؤتيه الغلو الى صحة الوقوع قوله في قوله اي قول
القائل الارجاني يصف طول الليل قوله ولفظ يخيل يريد حسنا يعني ان
لفظ يخيل يوجب ان يسير التشبيه الى النصحة مع نقصه نوعا حسنا من التخييل وهو
تصوير طول الليل وتعبير التشبيه في الترجي ومعناه يوضح في حالي ان التشبيه

التشبيه محكم بالمماثلة التي تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شذرت باهدل
الى التشبيه لطول سهري في ذلك وعدم انطباقها بحيث لا يتقلب طرفي فيها
انتظاري بي احيانا وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ
تخييل يؤتيه الى النصحة والكناية عن عدم النوم نعم وشذرت باهدل اي
وبعال سر الباب اي اوثقه بالمسمار وهو يدور من حديد قوله ومن ما اخرج
مخرج الهذل الخ اي ومن اصناف الغلو ما اخرج مخرج الهذل والخلوف في قوله
كان هذا الصنف من الغلو مقبول لانه لم يرد به جعل لتعليل الطباع اليه والخلوف
مصدر خلع اي شرم وامرأة خليعة اي مخلوعة لا آمر لها وزوج ناهي قوله
كوكبة اسكر الى آخره اي قول الشاعر في وصف سنام ناقته الشراب كوكبة
بالامس اي قوي مثل الكوكبة عذاب دامت النحب قوله اي لان عزمها اليوم
على التزحب عذاب اسكر بالامس قوله على قرينة اهل الكلام يعني في مسئلة الاتيان
على مطالبهم العقلية بالقضايا الاقترانية والاقترانية والقبيل المسمى عند اهل البيان
قياسا قوله وهو ان تكون الخ النحة الموردة بعد تسليم مقدماتها مستلزم للمدعى
اي متى سلمت مقدماتها لزم منها لذاتها مطلوب المتكلم فقوله تكون بالتاء الفوقانية
لا بالياء التحتانية واسم يكون ضمير مستتر فيها يعود على النحة ومستلزم خبرها
قوله واللوازم الى آخرها اي لكنها لم تعد فلم يكن فيها الآية فالمستدل انما
اللازم وهو فساد السموات والارض على نفي المتلزوم وهو تعدد الآلهة قوله
من المشهور ان الصادر واحد الى آخره يعني ان الذي عليه الجمهور الفلاسفة قوله دون القطعيات
يعني ان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام لفساد السموات والارض على تقدير تعدد الآلهة لجواز ان لا يقع بينها
ذلك قوله وقوله عطف بالجر عطف على قوله نحو ولكن فيها الى آخره اي ونحو

قوله حلفت الى آخره اللام لتوطئة القسم يعني ان اللام في قولك لئن كنت موطئة للقسم
اي دالة على القسم المحذوف وفي بعضها جواب القسم ولئن كان الجواب في الحقيقة
ما دخلت عليه اللام من قوله اراد بالكلام هنا البيت وهو مضمر في
كعادتك في قوم الى آخره وهو اللام يعني لا تطمع في مدحي لهم وقد اصطنعوا الي
كما لا تطمع في مدحهم وقد احسنت اليهم فكما انك مدح اولئك لك لا بعد ذنبا
كذلك مدحي لمن احسن الي لا بعد ذنبا وهذا هو الدليل التمثيلي قوله وفي اللام
بعد وهو توطئة مدحك ذلك القوم لك ذنبا فكذا المذموم بعد ايضا وهو قوله
مدحي لمن احسن الي ذنبا قوله عائبة اي لذلك الوصف يا بعد هذا الوصف
اغا يثبت لمن هو في بعد هذا الحد قوله فاذ شئت من حسن التعليل يعني لو كان
المعتبر في بعد هذا الوصف علة له في الواقع كما تقول قتل فلان اخاه لذا فتح
فرده لما كان من معنى الكلام لعدم التصور فيه وهو اعتبار ما ليس بعلة قوله
وما قيل من ان هذا الوصف الى آخره هذا الكلام رد لما وقع في شرح السيد عبد الله
فقوله لهذا الكتاب عند ما تكلم على المعنى غير حقيقي فانه قال بعده اي ان قوله
لذلك الاعتبار التطفل ثم قال بعد هذا الكلام متصل به يعني قول صاحب
المفتاح غير حقيقي فقد زاد بيانا ان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي انتهى كلامه
قوله ولو كان الامر كما توهم الى قوله غير مطابق للواقع يعني وليس كذلك بل مطابق
يطابق الواقع ومع ذلك لا يطابقه هكذا الذي نحن فيه قوله وهذا الرد اغرب ورد
اكثر النسخ بدل هذا وهو اي وحسن التعليل علم اربعة اقسام قوله ان الصفة
التي ادعي لها علة مناسبة اي الذي اراد بيان علة ثبوتها للموصوف قوله اما ثابتة حقيقة
يعني يذكر علتها قوله او اريد ثبوتها يعني يذكر علتها قوله او الوهمي يعني ثابتة الذي اريد
بيان علتها قوله فالملك مفعول يحكي مقدم على الفاعل فتى مفعول والسخا فاعل

فاعل يحكي متى خرجا عن هذا فتوح قوله وقد علله اي وقد علل الشاعر بيانا
علة بقوله وانما صح البيت اي حصلت السحاب التي بسبب فالملك لما اراد
ان يقول فتى ثالث على ما اثنيا والمجموع يدوح ويروح وقت والسبب المطر المخصوص
والرضا الذي بعده اتحاد قوله او يظهر لها يعني الصفة الثابتة قوله فيكون من حسن
التعليل يعني لو كانت العلة المذكورة في قول المتكلم علة اي فعل الملوك اعداءهم انما
علة حقيقة وقد يكون من التعليل اتحاد العلة اي علة اي فعل الملوك اعداءهم انما
يكون في العادة لدفع مضرتهم الى آخره قوله لما مادحوه اي الشاعر اتفاقا مخالفة
مجيء الزياب بسبب عليه تبيد الكرم عليه قوله صارت الزياب فرجى التباعد
الرزق الى آخره يعني فتقتل الاعداء المحصن رجاءها الذي يتعارفها الناس فتوح
وهذا مبني على ان وصف بكمال الجود الى آخره يعني وهذا الذي علل به الشاعر فعل الاعداء
مبالغة في وصفه بالجود وينفي المبالغة في وصفه بالتجاعة على وجه يخيلي
اي تناهي في الشجاعة حتى ظهر ذلك للزياب وينفي ايضا مدحه كيس ممن يصرف
في الفعل طاعة للغيظ والحنق بل انما يقتلهم اتقاء اخذ الزياب فغيظ و
لاجلهم لا لاجل غيظه وحنقه منهم وينفي ايضا قصور اعدائه عنه وفرط احنه
منهم وانه انجاهم الى فعلهم واستصالهم لذا في الشرح قوله الغير الثابتة الذي اريد
اثباتها يعني يذكر علتها وهي ايضا قسمان كما قلنا لانها اما ممكنة قوله او ممتنعة الى آخره
قوله فان يشبهان اساءة الواشي هي الصفة الغير الثابتة الذي اريد اثباتها يذكر
علتها قوله ممكن اذ ايضح العقل من ان يشبه احد اساءة الواشي يوجد من الوجوه
قوله لكن لما خالف الشاعر الناس فذا اي في تشبيه اساءة الواشي قوله حذره مما خاف
المصدر الى الفاعل اي حذر الشاعر من الواشي قوله بحق انانها اي اتاعين
الشاعر قوله حيث ترك البكاء فوق فاسه اي من الواشي يعني حذره

سته منعه من البكاء فيكون اسادة الى شاى حسنه بهذا الاعتبار فاثبته بانتاء سببه قوله
او غير ممكنة معطوف على اما ممكنة اى تلك الصفة الغير الثابتة التى تريد اثباتها قوله لم
يمكن بنية الجواز الى آخره هذا البيت لم يوجد فى بعض النسخ فتدبر قوله
كذا فى الشرح ورح بانه لو كان كذلك لقال كغيرى مكان كغير قوله صفة غير ثابتة
قصد اثباتها ويستدل على اثباتها بصحة المعنى قوله والانطاق عند النطاق فى
الوسط والنطاق والمنطقة كل ما يشد به وسطك قوله وفيه بحث
لان مفهوم هذا الكلام الى آخره حاصله ان صحة الاتيان بجعل الجواز وعدمه فى بنية
حالة شبيه بانتطاق المنتطق على الشرط وهو بنية الجواز حزمة المحذوف واذا تبين
يتازعه فى ذلك ويدعى ان المفهوم من البيت عكس ما قاله المص فيكون الشرط
علة للجزاء اعنى دوبه عقد منتطق وهو صفة ثابتة فيرجع الى القسم الاول قوله
كما يقال لو لم تجئنى لم اكرمك فتنظر تكون بنية الجواز حزمة على دوبه عقد
المنتطق عليها قوله وهو اى دوبه حالة شبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة
قصد الى حزمة قوله فيكون من الغريب الاول الذى يقع فى الشروح
وهو ان قصد بيان علة الخ ليس بظاهر مما قبله مثل قولهم لم يحك ناتك السحاب
البيت قوله وما قيل من ان المراد الانتطاق الى آخره زعم بعضهم ان مراد الجواب
الانتطاق صفة منتفى الشرط للجزاء فظاهر ان المراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقى
والشارح رح كلامه ويزيفه ويغلطه من وجهين قوله وقد اثبتها الخ وهو مصنف
كذا اوجزه قوله وفيه بحث اذ عاقل لم يرجح الى آخره يعنى ان هذا القائل غلط
من وجهين الاول ان ما زعم ان مراد المص عاقل لم يرجح كلامه فى الايضاح حيث قال
فيه فان نية الجواز حزمة صفة منتفية يعنى قصد اثباتها بدوبه عقد المنتطق
عليها والثانية فلو حذيت نطاق الجزاء لم يتمش ان يكون انكاره قوله بل

بل محسوس اضراب للترقى فى المبالغة قوله والاولى ان يجعل لو هنا اى فى قولهم لو لم
يكن بنية الجواز الخ ردا على من زعم ان المص وقع فى تصحيح قول المص وهذا الكلام
المجمل قوله لو سئل بانتفاء الخ الى آخره يعنى لو فى الآية لو سئل له بانتفاء
الجزاء على انتفاء الشرط قوله اى دليلا عليه يعنى كان انتفاء الفاء دليل
على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة هل يعتبر كونها علة
بشهود الوصف وهو جعل فى التقريب الاولين ان يتوهم معلوم وهو فصل
كونها علة للعلم به كما فى الاخيرين لعلم بشوته بل الشرط فى اثباته فاذا
جعلت بنية حزمة المحذوف علة الانتطاق كان من القسم الاول واذا جعل
الانتطاق دليلا على كون البنية علة حزمة المحذوف كان من القسم الرابع فيصح
التمثيل ولا يخلو تكلف اما الظاهر فى ان يدعى الوصف علة مباشرة اثبات
علة نفس ذلك الوصف الموجود المعلوم العلم به كما فى الشرح قوله ولم يجعل
منه اى ولم يجعل هذا الملحق بحسن التعليل من التعليل بل جعل ملحقا به فى
حسن التعليل ادعاء وهو بما ادعى على الشرح قوله لانه يفيد ذلك
الغزر الماء اى الكثير انما قوله فخففت اى خففت الهمزة بجعلها الفا قوله فبقى
تحت الربى انقطع دموعها على تلك الربى فاذا علم وقوع الترجى من
على التقدير يكون ذلك ملحقا بحسن التعليل ومن حيث ان فيه شكا مناقضا لادعاء
ان التقدير على لعدم الوقوع لم يكن من التعليل قوله منتفيا اى انتفى وانزد
السحاب الابيض والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهنا يطلق على الجمع وقد
لزما قال غيثن وهن ورجاء الترجح او الترجى اى سئل ليتعلق له اى لذلك
الامر قوله احلاكم لقام الجمل شاذة البيت فالامر هو المخاطب والمتعلق
بهم هما الاحلام والرماء والحكم هو القضاء يقال رجل رمء حليم فاذا

لذاته النفع مذموم شرعا بل الاصبح مذموم لغة ايضا فتوخذ مذموم حقيقة عرفية
ويطلق للمحمود فانه يراد باذن الشرع والكلب حالة شبيهة بالجنون تحصل
من عض الكلب المجنون قوله اى دخول صفة المدح في صفة الذم يفيد لتصير الاستثناء
متصلة فكان يجعل افراد صفة الذم قسمين معارف وغير معارف فجاء حين
قوله نجيبة بقسم ضرب وصيح فانه جعل افراد النجيبة قسمين معارف وهو النجيبة
المعارف وغير معارف وهو الضرب الى صيح قوله الكائنة جمع كتيبة بالتاء والمثناة
وهو طائفة من الجيش مجتمعة والغيب صفة ذم منفية قد استثنى قوله منها صفة
مدح هي فهم ذو فهم قوله كرجوع الشيء بيننا الشيء هنا اذا غيب
فهم والبينة هي قوله غير ان سيوفهم ويكون فيه كلام اغيب فهم اذ لو كان
فهم غيب لكان ذلك الغيب قول السيف مرفوعا الكايب وهذا محال فكذلك
ذلك والبينة التي بمعنى بينة تاكيد لبينة الرجوع مع البينة ابنت للمطلق
وغير بينة قوله وهو اتيان شيء من الغيب وهو قوله القول من الغيب وانما جعل
اتيان شيء من الغيب تفيض المدعي هو انه لا غيب فهم فهي سالبة كلية وتفيض السالبة
الكلية انما هو الموجبة الجزئية قوله بالمحال وهو كون صفة السيف من الغيب قوله اي
كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى الى آخره تفصيل الاتصال قوله لما قررت
في موضع اي في علم اصول الفقه قوله لما فيه من المدح على المدح وذلك انه اذا كان
ما قبل اداة صفة ذم منفية فذكر اداة يوهم ان شيئا من صفات الذم ثابت وهذا
ذم فاذا دخلت على اداة صفة مدح نافى المدح فيكون مدحا على مدح قوله كما قرر في الاستثناء
في الضرب الاول منقطع اي كما في الضرب الاول ان الصفة المستثناة في كل واحد
من الضربين ليكون داخلا في صفة المسمى منها اذ ليس هنا صفة ذم منفية
الى آخره يعني انه اذا امكن تقدير دخول الصفة المستثناة هنا في المسمى منها كان كل واحد

منها مغايرة للاخرى ولم تتقدر في الصفة المستثنى منها حتى يصح ان تجعل
مسمى منها ويجعل الصفة المستثناة غيرا منها فلم يمكن جعل الاستثناء في الكل متصلة
قوله وهذا الباقي يعني قوله واصل الاستثناء الى آخره قوله افضل اي من الكل
لانه اتى في الضرب الاول بتاكيد واحد قوله من ضربا اي فلم الاولين
ان نفي في مستثنى فيه معنى المدح الى آخره اي نفي في المسمى من غاب ويكون
العامل معنى الذم في المستثنى عاد معنى المدح قوله وهو الا عان يعني ما
بريئا قوله وهو كالضرب الاول يعني في افادة التاكيد وجهان وذلك نفي وجود
الوجهين المذكورين في الضرب الاول فيه والاستثناء فيه متصل لصفة التقدير
قوله والا سيدرك وهو رجع نوعهم سيولد من كلام انا في كالاستثناء قوله
يعني في ان دخول اداة كل منها يوهم منها الذم وذكر ما بعدها تاكيد المدح في
بتقدير دخولها اي دخول صفة الذم في صفة المدح ليصير الاستثناء متصلة
قوله الا انه يسعى الى من اصر اليه جعل الاستثناء من افراد الجنس بناء على ما تقدم
غير مارة قوله بلها صفة ذم اخرج له اي لذلك الشيء ولا يمكن ان تجعل فرد
من افراد الصفة الاولى حتى تصير الاستثناء متصلة قوله وبخفضها اي بجعل هذين
الضربين مجانبا لما مر في الضرب الاول والضرب الثاني قوله تاكيد المدح بما يشبه الذم
الاول هنا بعيد لما تقدم من الوجهين والضرب الثاني ايضا بعيد الا من الوجه الثاني
في الضربين فقط والعلة هناك العلة قوله مدحه يعني في اول اللب بانه في
الشجاعة قوله بحيث يحلو ادت اعمارهم اي بكثرة خلاعة لو عرت اعمال الضرع
لتحذر في الدنيا قوله بكون سبب مدح الدنيا وظاهرها انه جعل الدنيا مرتشاة
فتزل هذه الرشوة محل كونه سببا لفضل وهم يعترفون بذلك في المحاورات قوله
الى آخره جواب سؤال مقدر وهو ان هذا من نوع غيب وهو غير معتبر وقد

ذكر الشيخ الابيانى غرضه كيف يدل على المدعى فقال لهم يعتبروا الى آخره فاذا لم
يعتبروه فى مقام الخرهم والاسد قول الزجاجى لم يكن ظالما فى قتلهم لانه اى
لم يقصد بذلك الا اصطلاح اهل الهند واهانتهم سرق بعاذ ملخصا كان اى
ذلك المعنى الباعث له الكلام فى كلا السندالى مفعول الاول وهو كلام لائق مبنى
للمفعول وبقى انه منصوب على حاله وجئ بفتح آخره اختصاصا بالمدح بقى
ان الادماج اعم من الاستتباع لان الاستتباع مخصوص بالمدح لانه جذب شئ
والادماج غير مخصوص به بل سواء مدح او ذم وغرض وقيل الاستتباع هو
الوصف بشئ على وجه يشتمل وصفا آخر وعلى هذا الفرق لا يكون الادماج
اعم منه لان الاستتباع على هذا للمدح والذم اعلم بها الاحمق تعلم لكثرة
تقلبى احمقانى كانى اعلم على الدهر ذنوبه اى كان ذنوب الدهر كثيرة
لا تقلى لا تبغضنى تقلى لا احماق كتيب فلا نوم هناك كقول من قال لا غرو
بفتح حاء اسم فرس حاتم لقبا حاتم الى غرو وقيل بيت عينيه سواء جلت
سعر اكسى سدرك ام عمرو ام هما فانه يحتمل ان يكون معناه ان يبصر باحدى عينيه
كما يبصر بالاخرى وهو كون مدعاه واحدا ولم يبصر باحدهما كما يبصر بالاخرى ويكون
قصده ما وهو احتمال الاشتباه لتوجيهين مختلفين وان اضلعا
باعتبار اخر وهو ان الاشتباه قد يجيد عن مراد وبعيد عن مراد وتقارن
اى تقارن الاشتباه التوجيه لا يجب تعادلهما بفتح حاء فى التوجيه
فانه يجب تعادلهما فقد كالمدح والذم ونحوها كالتهزل الذى يراد به الجد
وفى حاجة الى تقارن لانه اذا فتح عد صفة عد بمعنى اى جاور ذا القفار
وانصرف الى غير خان قوله كيف الكلام للعجب بعد قوله عد بمعنى اذهل
ظاهر لكن المراد به ان ينسب الى اهل الضبا الذى ينبا عن عز الانزواء لو وهو

لورود ذه فى كلام اسرع بفتح فى قوله يفع وما لك يعسك ما نوى كانك لم
يجزع على ابن طريف فانه يجاهل عن كونه الشجو جائزا ام لا وفى له مالك موجع حا
يدل على الترجيح او يجاهل عن ايراد الشجو ليس باختياره مع ان كلا اصل يعلم
ذلك وجعل الشجو كان له اختيار انه فيا لها من سببا يراد مع وجود ما يقتضى
عدم الايراد وهو موت ابن الطريف قوله الجمع يرى سرى الى آخره فانه بفتح
فى مدارج اسابها بحث يجاهل عن كونها الجمع يرى ظهر بالليل ام ضوء مصباحه
قوله بالمنظر العامى بالفؤاد الجمعة اى البارز الظاهر الى النمى بضمى يجاهل
وهو القياس ان ماضيه على ثلاثة احرف فيكون حرف المضارعة فيه مفتوحا قوله اقوم
الحصن ام فانه فانه بفتح فى ذمهم حتى يجاهل عن انهم ذبحوا ذبيحة قوله لبلوى
حكم ام ليلى من البشر يجاهل لاجل التجريح المحبوب ان ليلى من الظباء ام من البشر
قوله وهذا انوذج اى نبذ يسير والا فتلك الجاهلية اكثر من ان تحصى قوله القول
بالموجب وهو اعتراف بمقتضى كلام الغير اى غير من ان يكون القول بالموجب فى كلام
على خلاف مراده اى مراد ذلك القوم على ما يحمل اى من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ اى سبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الذى يعرف
الى خلاف المراد منه بفتح حلت المؤنة اى كان مراد المتكلم من قوله حلت نقلت
هو الثقل المذموم سبب لكزة التردد الا ان يقال ان ما ورد على لفظ على خلاف مراده وهو
تنقيل كاهلا بالاياديى كان كل اتيانه من قبيل ولفظ نقلت يحمل بسبب ذكر
متعلقه وهو قوله كاهلا بالاياديى على زنة الواحدة بفتح بان يذكر اسمه
ثم اسم ابيه ثم اسم جده من غير تكلف فى السبك بفتح حيث قوله ملك الاسماء
فى تنابلها كالماء والجارى فى اطراده الحديث مضبوط على انه مفعول به لنقل
محذوف اى اقرب الحديث وهو اخذ الحديث المثاقب ابو الكرم الكريم بن ابراهيم يوسف

قوله فى كلام الغير

اى يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قوله واما اللفظى اى الذى يكون راجعا الى تحسين
اللفظ اولا وبالذات وقد يشتبه بعض تحسين المعنى ايضا بالعرض والمذكور
فى الكتاب سبعة قوله فنوع التشابه فى المعنى نحو اسد وسبع فيه اشكال وهو ان
يقتضى التقدم على الاسد والسبع مع انهما من الحيوان المفترس المخصوص والجواب
ان هذا الحيوان المخصوص من حيث انه مدلول اللفظ الاسد غير من حيث انه مدلول
عليه بلفظ السبع قوله او فى نوع الوزن كضرب وضمل فيه ايضا اشكال التحقق
المشابهة بينهما ايضا من حيث العدد كيف يصح قوله فى نوع الوزن والجواب ان نسبى
اى بالنسبة الى انواع الحروف والهيئة فيكون فصلا اضافيا قوله فكل واحد من
الحرف فى التعدد والتغير اى فى كل من الالف والباء والتاء الى آخر انواع الحروف
له افراد كثيرة مختلفة بالتعدد باعتبار الوقوع والاستقبال قبل النوع الصنف
والصنف تحته الشخص وههنا ليس كذلك اذ لا صنف للالف مثلا ويمكن ان يجعل
الساكنة والمفتوحة والمضمومة اصنافا للالف وكل واحد من هذه الاصناف
تحته اشخاص وكذا القول فى الباء والتاء الى آخره قوله والتام منه اى الجنس
على قسمين تام وغير تام والتام من الجنس ان يتفق اللفظان فى اربعة اشياء النوع
والعدد والهيئة والترتيب وان اختلفا فى واحد من هذه الاربعة كان الجنس
ناقصا واما اعتبار هذا فى حركة الحرف الاخير والسكون لانه موضع للتغيير قوله
يخرج نحو بورك وبرك اى لعدم اتفاقهما فى جميع انواع حروفهما لعدم اتفاق
الباء والميم فى النوع اليه قوله يخرج نحو لسان والسان اى لزيادة الميم فى الاول
قوله وبه يخرج البرد والبرد اى لاختلافهما بسبب فتح الباء فى الاول وضمها
فى الثانى قوله فانهما على هيئتين الى آخره اى لان الحروف فى الهيئة بل المعتبر فيها
الوضع المخصوص والمكان قوله وبه يخرج نحو الفتح الخسف اى لعكس ترتيب

ترتيب حروف كل منهما فى الآخر قوله ان الحاصلة هى الاتحاد فى النوع كما يقال زيد وعمرو
متماثلون فى الانسانية وههنا كذلك لاتحاد اللفظين فى الاسمية او الفعلية او الحرفية
نحو ويوم تقوم الساعة فالساعة الاولى هى القيامة بخلاف الساعة الثانية
وهى جزء من اربعة وعشرين جزءا من الليل والنهار فى جميع ما ذكر وليس نظائر
فى القرآن سوى هذه الآية ونحو قوله رحيم رحيم قوله سمى مسوح فى اى سمى الجنس
مستوفيا للاستيفاء كل من اللفظين معنى آخر قوله ما مات من كرم الزمان الذى
مات من كرم الزمان هو يحيى بن عبد الله البرمكى فانه كريم يحيى اسم الكرم وفى
نسخة من زمان من حدثان الزمان الى آخره اى كل من مات من حوادث الزمان وابتلى
بشدايد المقضية الى الهلاك فانه يحيى لديه قوله ان كان احد اللفظين مركبا اى ان كان
احد لفظى التام مركبا من كلمتين قوله وهى فان انفقا الى آخره اى والمركب على قسمين
متشابه ومتفرق فان انفقا اى اللفظان قوله لم يكن ذاهبة فرعه فرع ولم يخرج ذاهبه
فان الاول مركب من ذا بمعنى صاحب ومن ذهبة مصدر وهب يهب والثانى مركب اسم
فاعل من الذهاب قوله كلكم قد اخذ الجام البيت فان الاول مركب من جام ومن لفظ
واكم موضع نحو ما من الجامل وههنا اقسام الاربعة على تقدير اختلاف اللفظين وهى
الاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى هيئاتها او فى ترتيبها قوله
وان اختلفا الى آخره عطف على قوله والتام الى آخره عطفا على ان انفقا
بعد قوله والتام منه فالمراد او الالزام ان تكون هذه الاقسام اقساما من التام ليس
كذلك بل هو معطوف على الجملة الشرطية وهو قوله والتام منه ان يتفقا الى آخر هذا
الاقسام على الشرح وحول صدر الكلام قوله والاختلاف يعنى ان هذا الاختلاف
اما بالحركة فقط او بالحركة والسكون معا قوله يعنى لفظى البرد والبرد بالضم والفتح
يعنى ان المراد بالتمثيل لفظ البرد والبرد لا لفظ الجنة والجنة فانه من التجنيس الآتى

اقسام التام

الامر التام قوله اما موظه اي مجاوز الحد او موظه اي منصرف الحد الذي ينتهي الوصل اليه
قوله واختلاف الهيئة في موظه وموظه الى آخره حاصله ان الاعتبار هنا بالحرف المكتوب في الكلمة
وصلا ووقفا لا الملفوظ فلا يكون الاختلاف هنا في عدد الحروف حتى يكون من التجنيس
الناقص لان التجنيس الحرف وقيل فيه نظر لان الاختلاف في هيئة السد بدو التخفيف
والحركة والسكون قوله فان الشينان من الاول الى آخره وارد عارضة بعرفة الوصل لعوق هما
في الدرج والوقف لعدم عجمة في الشينان ما وقعت في موظه وموظه قوله وذلك اما
بحرف اي وذلك الاختلاف اما بحرف او حرفين وعلى التقديرين اما في الاول او في
الوسط او في الآخر فحصل سته اقسام وسيشار اليها بقوله اما بحرف الخ قوله وهو عاسمي
هذا القسم يقع ما يكون الزيادة فيه حرفا واحدا في الآخر قوله سطرفاوي وجه عنده ان الخاطب
يوقع قبل ان يوقع عليه آخر الكلمة الثانية كما يفهم من قوله اما اي الكلمة الاولى التي مضت
وانما اتى بها للتاكيد حتى اذا عكس آخرها في نفسه زال عنه ذلك الوهم وحصل الفائدة
بعد اليأس منها قوله وفي آمادك الاختلاف بالكثرة حرف واحد قوله
بزيادة النون والحاء يعني ان الاختلاف بين الجدي والجواح بحرفين وهما النون
والحاء الاخيرتان قوله وهو عاسمي هذا النوع يعني ما يكون الزيادة فيه حرفين في
الآخر فيشترط في هذا ان يختلف الوجه الجناس لان يقع الاختلاف بين اللفظين
المتجانسين بالكثرة حرف واحد وقال بعض افضلهم يكون بحرفين تقويما ما خصصتني
واما خستني قوله ثم الحرفان اي المختلفان من غاية اللفظين المتجانسين قوله اي الحرف الذي
يقع بسببه الاختلاف على ثلثة اضرب لانه اما في الاول او في الوسط او في الآخر قوله
مقصود من اصبرها الخير فانه اذا تمكن من الجهاد بالخير والخير هذا هو الثواب الاجل
والغنم العاجل قوله وهو ايضا اي الحرف الذي يقع به الاختلاف يقع على ثلثة اوجه ايضا قوله
وفي تقارب القاف والميم نظر الى آخره والاولى ان يمثل بعوكم يقع اذ عجلة
عدم

ذلك تشهيد واذ نجب الخير لشديد قوله سمي بجنيس القلب وهو على قسمين
لانه ان وقع الاختلاف في الكلمة الاولى او الثاني من الثانية والذي قبله تاما يسمى
وهكذا على الترتيب سمي قلبا الكل والا سمي قلبا البعض وايهما كان يسمى
نحو حاد فيخ او لياذ الى آخره قوله اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف
الكلمة اي لانها لان الحرف الاخير من الكلمتين وهو التاء لم يقع في انعكاس
قوله سمي معكوسا مجنحا اما القلب فلان كلا منهما معلوب بالنسبة الى الآخر واما
التجنيح فلانه جعل كل منهما جناحا لصاحبه الطائر فكانهما جناحا البيت قوله لابي
انوار النهدي من قصيدة كل حال بان لابح وحال جانس معلوب كل مجنح
قوله اي بجانس كان يقع من اي انواع كانا من انواع التجنيس من جناس القلب
وغيره ولما ذكره باسمه الظاهر دون المضمر ليتناول قوله ان عائد الى جناس
القلب قوله سمي الجناس مزدوجا لتزاوج متجانسيه والازدواج التزاوج
وسمي ايضا مكررا لذكر احد المتجانسين بعد الآخر بلا فصل وسمي ايضا مرددا
لذلك فيكون لهذا النوع من الجناس ثلثة اسماء قوله هذا من التجنيس الموهوم
بين العدم تقارب الكاف والقاف في المخرج وحذف احد حرفي الموصوفين هيئون
بيئون قوله ان يجمع اللفظان المتفاوتان الصغير وهو ان تترك اللفظين في
الحروف والمعنى الاصلي مع مراعاة ترتيب الحروف فيهما قوله فانهما متفاوتان
من قام يقوم يعني ان كل واحد من القاف والميم من القوام وهو العدل مع ان فيهما
ترتيبا بين حروفهما قوله شبه المتفاوتان اي الاتفاق الصغير قوله او موصوفه
او موصوفه يعني ان ما في قوله ما يشبه المتفاوتان يجوز ان يكون موصوفه اي الذي
يشبه المتفاوتان اي الاتفاق الذي يشبه المتفاوتان ويجوز ان يكون نكرة موصوفة
اي اتفاق يشبه المتفاوتان وعلى التقديرين فالجملة صفة وقعت بعد النكرة

قوله اشباه اللفظين الاشتقاق فاشتباه مضاف الى فاعله وهو اللفظين والاشتقاق
قوله مفعوله لا يصح الا تاويل بعيد وهو ان يكون التغيير باعتبار المذكور وفي يصح
ارتكابه عند الاستغناء عنه وقد حصل الاستغناء عنه بجعل ما موصولا او موصوفا
قوله فالاول لس القول والثاني من القلى اي فان قال من القول والقالين اسم فاعل
من القلي بمعنى البغض قوله وقد مثل في هذا المقام يعني في الملحق بالمحاكي شبه
الاشتقاق قوله وفي يخفى ان الارض مع ارضيم ليس كذلك اي ليس من هذا
القبيل لان عمرم ارضيم ليست باصلية قوله وقد عرفت معناها اي معنى
العقرم وهي التي بلغت ابيات من الشعر وقاس عليها السجد ايضا وهي
في التي بلغت القوافي في النظم قوله فتكون الاقسام اربعة يعني باعتبار تعدد
اللفظ واتحاد الموضوع في احرج اربعة بادبعة لان اللفظين ان وقع احدهما
في اول الفقرة والاخر في آخرها اما مكررا او ملحقا بالمحاكي بالمحاكيين
اشتقاقا او شبه اشتقاق فهذه اربعة اقسام قوله سائل الغيم برمح وهو
سائل في الملحقا بالمحاكيين لان الاول من السيلان والثاني من السيلون فاللفظان
متشابهان في اللفظ دون المعنى قوله في الملحقا اشتقاقا لان كلا منهما فروع
متفرع من اصل واحد وهو الغوران قوله في الملحقين شبه الاشتقاق لان قال
والقالين يشبهان ان يكونا مشتقين من اصل واحد وهو القول وليسا كذلك
لعدم الاشتراك في اصل واحد وهو القول وليسا كذلك لعدم الاشتراك في
اصل المعنى لان قال وفعل ماض من القول والقالين اسم فاعل من القلي بمعنى
البغض قوله وهو في النظم اي ورد الشيء على الصدر في النظم قوله فتصير
الاقسام ستة عشر اربعة المكررين باعتباري وقوعه في صدر المصراع الاول
او في حشوه او في آخره او في صدر المصراع الثاني واربعة الملحقين واربعة

واربعة الملحقين بالملحقين اشتقاقا واربعة الملحقين بالملحقين
بما شبهه اشتقاقا واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ
الآخر حشو المصراع الثاني ولم يعتد المعنى اذ لا مضي فيه قوله الضمير يعود الى الالمام
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف حشو المصراع الاول قوله يعود الى
المدلول على اي آخره اي اسم كان ضمير مستكن فيه من جمع الى الالمام المفهوم
من الالمام المتقدم لان الالمام مصدر والمام فعل وامر والمصدر جزء مدلول
الفعل فالفعل دال على مصدره بالتضمن ضرورة ان مادل على الكل بالمطابقة دل
على الجزء بالتضمن قوله قيل صفة موكدة الى آخره يعني ان اضافة مدرج الى ساعة
يغني عن ذكر صفة وهو قليل الا انه وصف للتاكيد قوله او صفة يعني يجوز ان يكون
قليلا صفة موكدة للتدريج من غير قصد اضافة المدرج الى الساعة لئلا يوهم القلة ويجوز
الا تدريجا قليلا في ساعة قوله قليلها مرفوع فاعل ناقع ويجوز ان يكون قليلا
مبتدأ خبره معدوم عليه ناقع والجملة وان لم يكن الالمام الا تدريج ساعة فان
قليلها ينفعني قوله دعاني الى آخره في صدر البيت امر يعني انزل كافي وفي آخره
فعل ماض من الرعاية وهو ترسعاها صفة له لتوهم ملاءمتها او صفة مصدر
محذوف اي كلاءة ترسعاها اي الشيء الذي دعاني قيل لو حكما الى الثاني في اول
البيت البديل الاول يريد ان المقصود بالتمثيل هو البديل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي لا المصنف والاصباء
الشرب قوله الى ام طاح مبنيا الى طاح الواجب مبني فيما وزنه معتل من المبني
ويطلق الحنائي على القرآن كله لانه يكرر فيه القصص والوعد والوعيد وعلى
الفاتحة لانها تثنى في كل صلاة وبالفتح من الثناء وعلى صورة من القرآن دون
الثانين وفي المفصل ذو الثانين مبادي وهو ثمان والمراد بالمثاني

الاول احد هذه الثلاثة وبالثاني ما ذكره بقوله اعلم ثم ما علمتم بحال اصل حيزه في اصله
اي وحاصل حوزه وتأمل حتى تنظر اليه مستبينا والفتوح النفاذ في الخير والنفوذ
حتى النجاح قوله واصل الحراي اصل الضرب المثل في ضرب القداح ثم شاع في مطلق المثل
فهما اعم من الضرب والضرب راجعان الى اصل واحد بالاشتقاق قوله حله يحفظ
عليه غيره اي خله يحفظ لنا ذلك على غيره من سائر الناس وانما خصه بالذكر لانه هو المخاطب
الاول ويحتمل ان يكون المراد انا لم نعتد الانسان على امساك الناس فلا يكون خرانا
على شيء سوى لسانه من سائر الاشياء او من سائر اعضائه قوله لاشتقاقا في حق المفتوح
الاول اي ضرب وحرث عما يجمعهما اشتقاق واحد قوله لو اعتبرتم من الاحسان البيت
عاد ضمير اصل المحقق في آخر البيت والاولى حق المفتوح الاول ان تعتدوا لو علمتم وهما
اي المحض والمفتوح ثم عما يجمعهما بينهما الاشتقاق والمعنى لو تركتم بعضا من احسانكم
الى زوجاتكم وان لم تتركوا فلا اقل من ان تتركوا الاحسان في ايام الغضب التي تهيج
بينكم قوله اذ ضربكم الخ تعليل لقوله فلا اقل ان تتركوا الاحسان الخ قوله
يعني قد اراد المراد لم يخرج الى آخره قوله يعرف يعني هذا البعض المتوهم قوله ان الغضبين
في البيت السابق وما عرفه وهو قوله وفي البيت ولم يعلم ايضا ذلك البعض ان الغضبين
في هذا البيت وما اشتقا فرع والضرب قوله والمعنى لم يذكر هذا القسم يعني في المعنى
شبيه الاشتقاق قوله واحد النوعين الباقيين وهو ما يكون المعنى الآخر صدر المفتوح الاول
او في آخره او في صدر المفتوح الثاني قوله وهذا وجه غاية في الضعف قال هذا
واما الامثلة النوعين التي اعتبرها المعنى فقال ما يفتح احد الملحقين الذي يجمعهما شبيه الاشتقاق
في آخر البيت والمعنى الآخر في صدر المفتوح الاول قوله الحرث قوله والضرب يعني الى آخره
الغضبان التي ملهى فيهما له من تابع تابع قوله والاول ما مضى يعني بقوله وفي آخر البيت فاعلم
من اخاه وعاتبا اوضح المعنى الآخر في آخر المفتوح الاول المصطلح بتخيير المعاني

ومصطلح الى تخاصم عاذرة

في ومصطلح الى المخيم عاذرة في الاول من معنى يعذر والآخر من عذا يعذو ومثال الاول قبح
الملحق الآخر في صدر المفتوح الثاني الخ قوله اي لعذل كان كالذي بمكانة من زاد
قاضيا الآن من ماء في الدن والزاد والدن ما في قوله والدن ما في قوله وهو
ضابر يعني ان ضابرا يضبر بما يجمعهما الاشتقاق جمع ابن وهو كل من يعطع
الحجر ازه اي بني الخ بعد موته ايعلم احد الحروب يفني عرنا ذكر حمل قوله
حيل وهو بوزن الفاعلتين ليس ولم حيل هنا للتضعيف كما يتبادر الى الذهن
بل للاسناد الى الجمع والصحيح ان السجع يطلق على معنيين احدهما تقفية الكلمة الاخيرة من
الفقرة باعتبار كونها موقفا للكلام الاخير من الفقرة الاخرى آخر توافق ذلك القافية
اعني الحرف الاصلي الاخير وهذا الفرق في قول السكاكي هو ان السجع في النثر كالقافية
في الشعر قوله والا فالسجع على تقدير الذي تورا ي ان لم يكن كذلك معقود كلام السكاكي
ومحمول بل اخر كل من الفقرتين على تقفي المصنف وعلى السكاكي على فاصلة
يكون بين الكلامين مباينة قوله المتواطئ الاخير في او آخر الفقرة اي آخر توافق له فيها
قوله وان ذكر السكاكي بلفظ السجع يعني ولم يكن مراد السكاكي بالقافية في
اواخر الابيات نفس الالفاظ على اعتبار فهم في تعيين القافية بل اراد السجع الاصطلاحي
لما ان مجموع الابيات لا يسمى سجعا وان اخذ مجموع الا اذا اعتبر فيه التجنيس
سمي مطرفا لتوافق مرفي التجنيسين في الراء والالف قوله ما لكم لا ترجون لله وقارا
الآية قيل وقار واطوارا تتوافق على حرف واحد قوله في الوزن قوله ضبر
ماخوذ من تصحيح العقد وهو ان يكون في احد جانبي العقد
الآخر قوله ولو قيل بل السجع الخ اذ كان متاولا لما يكون الكلام مباينة من اول
لما قلنا ان اذا لا توافق اسجاعا في الوزن كما توافقه اسجاع فيه والحاصل ان في
قوله يجمع السجاع بمعنى مرتبط وفرق الاسجاع بزواجر وعظ من صحح ان كلا من

من الفاظ الاربعة في القرينة الاولى مثل واحد من الالفاظ الاربعة في القرينة الثانية في الوزن
والتقفية هذا ان لم يعتبر قوله وفي روي ان اعتبر يكون الكل ثانيا في القرينة الاولى مثل ما في
القرينة الثانية لكن ان قوله ليس مثل في القرينة الثانية ما تاع وقرينة يعني
تساوي في العدد الخروج ما طالع قرينة الثانية يعني من السجع بالنسبة الى الاولى
نحو ان اتجر اذا هن في القرينة الاولى ما خلفها حكم وما خرج في القرينة الثانية
في اصول من الاولى او فرع الثالث اي وطالع قرينة الثالث بالنسبة الى ما قبلها
خرج فقد وقع السجم صلح فان فرع السجم صلح في القرينة الثالثة في
اصول ما قبلها ولم يتحقق ان تزني قرينة الى آخره يعني لا يحسن في السجع ان تزني قرينة
اخرى اقصر من الاولى فصل اليس ما ذكره الشارح من ان السامع قد استوفى امله
اذا تم الوطء الى آخره يعني ان الغرض من الاسجاع ان يجانس بين الاجزاء وترتيب
ذلك في كل صوره الاتلوفه والكوه اذا لم يعتبر الكون لقال السجع
الى آخره يجيء لا اعتبر الحركة لقال السجع الاتي انك لو وصلت لم تكن بل من
آخر اجزاء كلام الفاصلين عليا ما يقتضيه حكم الاعراب فقال الغرض من السجع بل
يقال فواصل قوله تع كتاب فصلت وهذا يدل على ان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذا يقال الفواصل الآيات غير مختص بالنثر يعني بل يجيء في النظم
ايضا تجلى به رشدي اي بيان قوله اي صار ذا وري الزند عبارة عن
النظر بالمطلوب فقوله تجلى به رشدي سجع وقوله واقتدح به زندي سجع آخر وكذلك
قوله قاني به غدري واوري به زندي سجعان آخران في توضيح المصنف الى
آخره ان سجعه منصوب على المصدر اي سجع سجعا مخالفا للسجعة التي في الشطر
الآخر ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا لجعل كان الشطر نفس السجع الا على تأويل تسمية
الشيء باسم جزئه قوله بل يختم بالنثر منتقم بالنثر مرتقب بالسر وترتيب كل واحد من

من شطري هذا البيت مخالف لآخر في السجع لان سجع الاول مبني على الميم وسجع
على الباء والارتقاب مثل الرغبة اي راغب فيما يؤديه الى رضوانه قوله من
الفقرتين اي ان كما تاتي النثر قوله او من الفراغ عن اي ان كما تاتي البيت
على ما بين في موضعه يعني في علم القوافي فانهم مرجوا هناك ان باء التاقب ليس من
معتبرا في التقفية بل المعتبر فيها ما قبلها قوله وظاهر قولهم دون التقفية
اي عجب الا يخفى ان قولهم دون التقفية يحتمل ان يكون المراد ان عدم
شرط في الموازنة حتى لو وجد بين الموازنة في السجع مباينة كلية ويحتمل
ان يكون المراد ان التقفية ليست شرطا فيها اعني في الموازنة فيكون على هذا
بين الموازنة في السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في نحو قوله
يجمع الاسجاع بحار اخر لفظ ويفرغ الاسماع نوادر وعظ ويصدق الموازنة
دون السجع كما في الآية المذكورة اعني قوله تع وغارق مصفق وزرابي مبثوثة
ويصدق السجع دون الموازنة كما في قوله تع مالكم لا ترجون لله وقارا وقد
خلقكم اطوارا وما قيل ان كل سجع فاصلتان في الوزن ولم يشترطا تساويهما
في الحرف الاخير ووجه عموم الموازنة مع حيث جريانه في النظم ووجه خصوص
السجع كونه مختصا بالنثر على ما مر قوله فنحو شديد وقريب فنحو
على ما اي ان الاسم نحو شديد وقريب موازنة وسجعا واما على ما اي ليشترط
في السجع التوافق في الحرف الاخير وهو السجع فنحو شديد وقريب موازنة
لا سجع قوله فان كان ما في احدى القرينتين اي قرينتي الموازنة قوله ما سم
الفاعل هو الموازنة على الترصيع من السجع اعني منهما عموم وخصوص مطلقا
كما ان بين السجع والترصيع عموما وخصوصا مطلقا قوله وهو الاتخفى بالنثر
اي واعلم ان الاتخفى بالنثر وفي بالنظم بل يجري في القسمين قوله وهذا القيد

وهو انواع حلب البعض نحو الزبيب والرقيب وحلب الكل نحو الدرّ والنرد والحلب
المتوسّط وهو ان يكون الحلب في مجموع كما يجيء بكونه قرأ تمام أولها الى آخرها
عين قرأ تمام آخرها الى اولها كقوله وجودته بدوام نكل هوى البيت فان قرأته
من آخره الى اوله كقرأته من اوله الى آخره نحو اذا انا الا له هذا واناا فان
قلنا اذا انا الا له حلب هذا لا انا او بالعكس نحو والحرف المتردد في حكم المحقق
يعني ان الحرف المتردد في هذا الباب في حكم المحقق المقدر هو الحرف المكتوب به
والمتردد ما كتب الا حرف واحد نحو ويجب عنه ذكر اللفظين جميعا
لان القافية لا تحق بدون ذكر اللفظين نحو فان قلت كان عليه حاصل السؤال
اعني ان محل المص حيث لم يشترط مع اشتراطه صحة المتن صحة الوزن ايضا
مع ان الشعر لا يتحقق بدونها نحو قلنا القافية الى آخره حاصل الجواب لعلم القافية مشتمل
بذلك وكذا قوله بناء البيت نحو كقوله يا خاطب الدنيا الى آخره فان البيت
الكامل وهو اصله متفاعلن ست مرات وقد جاء على اربعة منها على فان جعل البيت
من قوله ما خاطب الدنيا الى قوله الورى كان قافية الورى وصح المتن على الوقف
عليها وان جعل الى قوله الاكرام كان قافية والاكرام وصح المتن ايضا
على الوقف عليها بعد القوافي الاول احتراز عن القافية الاخيرة فانها
لا تسقط نحو ويقال له الى قوله والاعنات كلها بمعنى الجرح والمشقة
على الشاعر حتى الترخيم وصح على نفيه بيتا ليس بواجب نحو قيل حرف الروي
هو الحرف الاخير من حروف القافية الذي تنسب اليه القصيدة نحو لانه يجمع اي
ان الحرف الروي يجمع بين البيات ويحوز ان يكون من الروي لان الماء
يروي عنده فينقطع كما ان عند الاوتاد ينقطع السير نحو ما ليس يلزم
في السجع يعني ليس يلزم على المتكلم في مخصوص او حرف فاصل

فان مخصوصان او حرف مخصوص مع حركة عليه تحصل السجع بدونه ثم اعلم ان
المراد بقوله تحمل قيل كل الى آخره يعني اذا اتى بمتحمل لزوم ما ليس يلزم لم يجز
ذلك في بيتين او اثنين او ثلاثة او اكثر والا فمتى كل بيت يحمل قيل حرف
الروي ما ليس يلزم في السجع مثاله فعاينك حين ذكرت حبيب ومتى لم تعن
بسقط الزند بين الحومل نحو صرفا وجاء قبل اللزوم ميم مفتوحة وهو ليس يلزم
في السجع واما يتحقق لزوم ما ليس يلزم في السجع لو جاء في البيت الثاني مع آخر
سواء فصل المتكلم ذلك ام لا نحو فتطلب لتفهمها القاطن يليق بها ان المعاني
اذا ارسلت محل بتحتها او ترتفع وما تزيد طلبت الا تفهمها الا القاطن ولم تكتسي الا
ما يليق بها بخلاف ما اذا كانت المعاني ما تزيد الالفاظ بان تضع في نفسك انه لا بد
ان يكتسي بلفظين مخصوصين فانه يلزم منه ان يكون الالفاظ متكلفة نحو كما
توجه غير ما يتبع السيد عبد الله نور كما فانه جعلها في ترجمة للكاف اللفظ الثالث
والثاني والرابع اسدل على اللفظ الثالث بكلام المص في الايضاح وهو قوله هذا
تيسر لي باذن الله تعالى ارجع الى قوله وما يتصل بها نحو على لفظ السجع يعني بما اتى
قبل النون مفتوحا وما قبلها مكسورا وما بعدها الا على لفظ السجع لتحقق الاتفاق بدونه
نحو ان كان في الارض يعني العموم يعني بان يترك الناس في معرفته نحو والسماء
وما بناها وما طحاها والارض وما طغاها ونفس وما سواها نحو واخذ وما يخوف ذلك اي ذلك
يعني ان هذا اخذ واخذ هذا المعنى اي الوصف بالشجاعة مستفاد من ذلك الشاعر
والشاعر والمفحم اي ويترك فيه الشاعر وغيره ذلك يعني واعلم ان ما اخذ
من احد نحو اي طريق الاولى على الفرض وهو ان يذكر ما يسد
مسد الشجاع او اسمه او غير ذلك وان اتى بشيء كالتشبيه مما يوجد الصفة فيه على الوجه
البليغ كما يأتي كذا واحد من شاعر وان سمي احد وجه بتشبيهه بالاسد فالفرض انما هو

الشجاعة وجه الرداءة هو اداء هذا المعنى بالتشبيه قوله جبناء قرئ على الصفة اى بطلب
ابناء الجد وهو كالكرم منه قوله بالبهل اى بالبناء والبخل عند ورد في القاموس
والدناءة وهو ان يبذل في ما ينبغي صفة البخل قوله بالقنوع عند ذلك اى عند
ورود الضيفان عليه حال كونه متنسما اذا يدل على صفة البخل قوله في اوصاف الكرم
ان جبن وبخل حرم على عدم القدرة على مواساتهم وروية درجة الجد والبخل
قوله فنون كالون جزاء لو فان اشتركا وجدة الجملة الشرطية جزاء لو وان كان في وجه
الرداءة اى وان لم يشتركا الناس في موضوع ذلك بان لم يصل اليه كل احد لكون
عالينا الا نفكر اى في هذا النوع من وجوه الرداءة يعني الذي ليس بعلم قوله النوع اى
بدون النوع احد القائلين والزيادة لاحدهما على الآخر قوله احدهما خاصة اى مشتركا
الى الخاصة لانهم هم المذكورون قوله والآخر هو اى منسوبا الى العامة لانه يدرك كل احد
مستدل قوله فالاخذ اى اخذ كلام الغير في حال كونه وجه رداءة اقسام بنوعية
قوله ويسمى سنحا لانه عدم من فاعله الى نفسه من قولهم سنحت الكتاب اى عرضت عليه
الكتاب اى عرض قوله والتجاوز اى ويسمى ايضا التجاوز يقال تجاوز فلان عن شتم غيره اذا اضرب
اى وهي ما لم يغير فيه النظم يعني في بعض ما يؤخذ المعنى كله مع اللفظ كله من غير تغيير يدخله
سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا لان الشيخ يحول صورة الى ما هو اقبح منها وهذا هو
التركيب من صورة الى صورة قوله وفي عللوا يعني ان هذا النوع عد رداءة اذا كان
ذلك اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله قوله فانه حقوق لاجل كونه ابلغ من الاول
قوله من وقف التاسي السبب معناه الوقوف من ادعاء التاسي في ادراك مطلوب لم يحصل
حاصله والا فما يعاين يغير بالمحاسن ملتبسة وفي الاعاني رقيق وارقه حاذق
لان المحاسن يترتب العقاب وبنحو هذا الكلام الجرجاني قوله جبهات اي اتى الزمان فعلهم فاعل اتى الزمان عند عصمة المبتدء وفي

هذا السبب اعلم بالمقصود ثم جعل سببا بعد الزمان ولم يتجه من حيث المعنى
اعدى الزمان سخاؤه السبب اعداء اي جعله عدا عليه اي جواد الحمد الظلم عدو
وعدا عليه اعداء عليه اعاذ عليه ونضارع يعني ان سخا الممدوح اذ الزمان الظلم
عن الزمان فتعلم من سخاء فسخا الزمان واخرجه من العدم الى الوجود والكلب
من بخيلة يوجد مستدل والمخراج الذي غام اعني سبكا من المخراج الذي يجمع
لانه ابا الطيب اراد ان يقول ولعله كان فعدل الى ولعله يكون الوزن من
الذي يستفاد منه اي الذي يستفاد سخاء الزمان من الممدوح قوله وحال ان فوجهه
هذا تأويل بلفاسد حاصل كلامه ان فوجهه ان تقدير اي حتى ليست لمد كور
باطل لان النفي على الوجه الذي وصف به الاعداء بل المعنى ان الزمان سخا علي
وكان بخيلة يعلي على ما اعداه سخاء الممدوح الزمان يعني اليوم وهذا ابني
نحوه قوله فالمخراج يعني مخراج ابي الطيب قوله اذ لا تنزع في هذا
النوع من الاخذ الى خروج يعني لا تنزع في الاخذ اخذا هذا النوع بحيث يكون
بينهما تفاوت ما كما في بعضهم لما كان مخراج ابي الطيب ما خوذا من مخراج
ابي تمام على واحد من التغيرات اعني تغير ابن جني وتغير ابن فورجه
لان لما تمام على النحل بعني المتناع المرئي بخلاف ابي الطيب فاذا اعاد على
بخل الزمان تغير الممدوح ولا شك في التغاير بينهما قوله لم يقع من قدم
اي لم يصب فحوه قوله فان قيل اراد لعل يكون الزمان بخيلة بهلاكه الى
آخره حاصل السؤال انه لم لا يجوز ان يكون معناه ان الزمان لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا فيكون هينا مضارعا مجزوما وهو الجواب
وهو ان يكون عروفا قوله قلنا هذا تفريع على آخر حاصل الجواب
تقدير صحة هذا المعنى يكون مخراج ابي تمام اجود بسبب التغاير في تقدير

المضاف الذي انتفى قرينة تدل عليه قوله اي مثل الاول يعني في البلوغ وحين البكر قوله
اي في البعد من الذم يعني عما كان دونه في البلوغ قوله والتفضيل الاول يعني لان
اخذ من الاول اي الطائب الذي هو المنبئة الى آخره يعني ان المراد هنا اسم فاعل
من ارتاد الكلأ اذا طلبه واضافة الى المسة بمعنى من اي لان المنبئة التي تطلب
النوس ليذهب حارة في ارضها ولم تجد لها سبيلا الى بغيتها كالكلأ الذي ارتاد
لها الى النوس مقارضا الاصحاب قوله الضمير في لها للمنايا اي يعني ان الذم في لها
حرف جر والجار والمجرور حال من الضمير في مقارضا لانها في الاصل وصف لسيفا فلما قدم
عليه انتصب على الحال ووصف النكرة اذا قدم عليها ينصب على الحال ونحوه
ان يكون ظرفا لقوله ورد على المنايا قوله وان اخذ المضي في احمر اي دون الفاضح
قوله من الدم اذا قصد الى آخره وقيل من اللحم وهو ادون الفاضح من صفار الذنوب وهو
وسخا اي وسيحي سحا اذا ازيل عن البيت الاول طارد وهو لفظ قوله
اقام يعني عمرو وبين حوم وابن من الذم كانهم في ان ثلة اقام قوله
اي اول الاقام الثلة يعني ما يكون عمرو حاكما ابلغ من الاول قوله والصفح مبتدأ
خبره الجملة الشرطية الى آخره والصفح يعني حذوم خبر صفيح الكاف في يجوز ان يكون
الصفح خبر مبتدأ اي اذا ورد وعمر الناقص ابلغ الاعمل قوله وان يرد
من ان ذينا اي ابطأ وهو قولهم ابطل رجما فعل الزاي ساوذ فعل قوله
والاحسن ان يكون هو عائدا الى حاضر في الرهن يعني المرهون فحي والمعنى هو الصايغ
للمرهون على ان يجعل في سند خبر وان يبطء في صند فالابطاء
في بعض المواضع التعجل فحول فخر مبتدأ محذوف اي هو التعجل خبر قوله
كقول ابي الطمحان هو الى آخره فانه يتعين فيه ان يكون هو راجعا الى حاضر في الرهن
وهو مبتدأ والبحر خبره ولا يجوز ان يكون خبره الاجمل قوله الشيب جمع سحاب

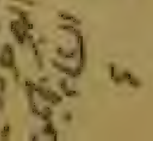

سحاب والجمام بفتح الجيم النعاس الذي اما فيه كما فرع الشارح قوله ففي ابي الطيب زيادة
بيان يعني ان بيت ابي الطيب ابلغ من بيت ابي تمام لاشتماله على زيادة بيان خرج بعضهم
الشيب وهو العطا قوله وهو ان يكون الله دون الاول يعني الذي يكون الله مذموما قوله في الذي
اي المحلى المحمي بالاشراف ومجدهم ما داموا ينتمون اليه مذ واي بمعنى الكلام
تتصفح الواضح الذي ليس فيه الشاهي مستعار من السيف المصقول وهو الذي ازيل
صدأه عند التطوح يعني في حال التطوح قوله عند الطعن يعني في حال الطعن قوله
بيت البحتري ابلغ الى آخره ان هذا البيت بالنسبة الى بيت البحتري مذموم قوله ان
العسلة بحذف في بيت البحتري قوله وهو استعاره بالكناية يعني على مذهب السكاكي وهو ان
يكون الله مثل الاول يعني يكون ابعد من الذم قوله لا يتحيني معروفه او سخا قوله
المراد بمعروفه او سخا في هذا الاستدلال الثاني هو قوله لا يتحيني قوله واما على الاول
يعني من نوع الاخذ والسرقة وله انواع كثيرة ذكر منها ثمانية انواع والنوع الثامن
وهو ما يتعلق بالمراءة وانها قوله وهو اي الطيب ومعنى كونه مثلها الى آخره
فان كلا من البيتين يدل على عدم ايمانه بالنساء الا ان جعل
في الاول رجائهم وتاهم سواء في انهم جعل الرجال مثل النساء على طريق التشبيه مع
وفي الثاني قوله فيميا اي نوا سليمى وانثرة الدماء على اي سليمى على الذين
ويكون الدماء على هذا مثل الذين قوله وقول ابي الطيب الخ في وصف السيف بين
الصحيح الى آخره والصحيح الدم الاول قوله يشمل الناس وغيرهم لان العالم يعم كل
ما سوى الله قوله والاتكاء والاعتماد القيد الذي هو الحال الى آخره والمعنى لا احب
الملامة فيه وصح احب فيه انه عند ذاهب حبيبا عادي عادة وفي المعنى
في احب مستفاد من اذا حال وفي بعد هزة الانكار قوله وهذا المعنى مما يبعد
الشيب ويمكن الناقش ان الاولى كيلا على الملامة في هذا الجنون محبوبة والله

يدل على كونها غير محبوبة قوله لكن كل منها باعتبار اخر بقيد غير الاعتبار الاول منشأ وجه استحسان الملوحية الاولى هو كونها مشتملة على ذكر وروده انتقاما فانه هو كونها من اعداد خاصة منتقلة قوله وبهذا اى وجود الاصالة الاعتبارية في الجنس قال العلما هذا النوع الاخير في هذا النوع من الثوب السبب قوله فقد اى سيما وقد فرق به فقد وفرقا وهتال هو فقد من التعاد وتعاد من مار اهل انا هم بالبر وهو الطعام ويدل انا اذا اخرجنا للقتال تعقبنا سباع الطير بحيث نراها اى على حال رفاها وانتفاخا استبشع بلحوم القتلى من اعدائنا قوله وقد ظلت الى آخره اى اذا اخرج الممدوح للقتال يتقن سباع الطير انها تتبع من لحوم قتلاه فتقرقع على عقبه وتمشي حيثه حتى تظل طيورا تقف على الاعلام قوله الحامت مع الزانات الفصوح اقامت عايد الى العصا التي وضع ظلها على الاعلام عاتو كذا مع القصوح وهو اقتدار الممدوح على قتل الاعداء بالكمال شجاعهم قوله زمار اخ اى بلدة قوله للح الماخوذ من الوح وهو بعض من البيت الاول وهو قوله الوح قوله مع حس الوح الى الوح في الذكر وهو قوله الا اذا لم تقابل لان الاقامة مع الرماح كانها مع الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فحسن هذا المساء المتقدم والمستدرك الذي مع النوع الثاني من الكلام ان يأتي في نحلو وفوع الطير هذه الانواع المذكورة اى الخمسة وهي تثار العصيان او نقل اليد الى غير محلو وكون مع الله اشغل والقلب واخذ بعض المذ مع اخذ ما يحسنه الذ قوله ما يخرجه حتى التعرف الى الوح مع فيكون عجبت لا يعرف الى آخره قوله وكم ما كان مع من الماخوذ من آخر قوله عجبت يتعلق الوقوف على اذ ما خوذ من آخر قوله هذا الذي ذكر مع من آقام الفرقة واحكامها قوله من قبيل تواردا الخاطر اى ياتي به خاطر

مر احدهما على ما ورد عليه خاطر آخر قوله اى مجيئه على سبيل الاتفاق الى تقفيل تواردا الخواطر قوله وما يتصل بهذا اى الذي ذكر من آقام الفرقة ووجه الاتصال هو الاخذ في كل منها قوله اذ يعض الكلام شتابع في ازالة ذلك قوله على اذ اى ذلك الشيء منه اى القرآن او الحديث على اذ من كلامه او كلام قوله حلتاه الركبان اذ لو اخذ جوهر من القرآن او الحديث لا تزخرفا منه خلو يحتمل اقتباسا قوله اذ اى في الاقتباس اما في القرآن او الحديث شيء اثنين وهما كونه في النثر والنظم قوله فالاول يعني مثال الاقتباس من القرآن في النثر كقول الحريري فلما اخذ الوجوه قوله فان قوله اخذ الوجوه مقتبس من قوله تعالى الحديث اذا ما اسند الخ قوله آخره يقال امراة شوهاء اى قبيحة الوجه وشيخ مشواه بعد عن الخير وشيخ يفتح العين مهما اعني من الماء والطماح قوله والنكح اللبن وقيل الخاثر وقيل الحليب وقيل الاحمر قوله والرايح اى مثال الاقتباس من الحديث في النثر كقول ابن عباد قال لي اباه وقيسي الى آخره فان فقت بالمكاره قوله مصنع فقت المكاره وفقت الفاء بالشين اى هذا وقيل ان الاقتباس لا يختص بالقرآن والحديث بل قد يكون من الفقه كقول الشافعي رضي الله عنه في الاقتباس من الفقه قوله خذوا مني ذاك الغلام فاذرماني بسهمه بقتله على عمد قوله واعتلاه اني انا عبده وفي مذهبي ان يقتل الحر بالعبد قوله او كقول بعض المعاندية عند موت بعض اصحابه وقد كان ما خفت الى آخره فان عند قوله تع انا لله وانا اليه راجعون اي الماذكر وقد كان يكون في البيت تامه بتخ وفتح تع انا لله وانا اليه راجعون وبهذا يتقن الى آخره اي وبالتنبيه على المتقن اذ من شعر الفرق بين المتقن والمتقن والمراد بالاخذ ان الاخذ شرع وقوع على سبيل الفرقة لا بتنبيه عليه اذ من شعر عليه بل بمجرد اتفاق على سبيل الفرقة لا بتنبيه عليه اذ من شعر عليه بل

يجوز فيه عادة الاجتماع واما اذا كان مشهورا عند اللقاء او من شعر الغير فذكرها الى التنبيه
قوله رسالت دموعي الخ اي سالت دموعي رذاذا ووحدانا قوله فاقول رذاذا ووحدانا بعض حدانا
على انه من شعر نفسه او الغير اراد نفي
نفسه قوله ام التوجيع الخ سقطة ياما عوقني قوله فذرفت لما اطلقت العنان
اطلقت ابدع في النفي وابرز في الجحود والمراد به هذا المحبوب والنفي الذي الفواد
والروح يقدم من الارض شيء نفي طلعت والآسى الرعاف والمراد هنا الشعر
الثابت في صفحتي وجه انباب اناث من جهة رأسه الى حرة لحيته وكثيرا ما يغزل
فيه والمارك الجمل الذي ينيخ والمحمل بالحاء المهملة المتحمل وهو صفة السارية وفرغا
مصدر منصوب بفعل مقدر اي فرغ بعيج ازفرغ قوله اي احسن التعنين يعني احسن
وجوهه مازاد التعنين في على الاصل الى آخره قوله ابو جعفر هو ابن النحاس قوله
واذ الوهم ابدل الى لها او نوها السماعي الذي يذكر في الوهم فيذكرها ومن امثلة
العود الى من الاماكن شيء فذهابه والذهن منصل من الشيء الى نظيره والكوابي
من الاقراس وجوبها اشد دموعي بياض في سرعة الدمع فراد بهذه التورية في التشبيه
على ابي الطيب قال الشراعين الاخيرين من كلام البيتين لابي الطيب قال ابو جعفر
ابي الطيب قال قوله بذكرك ما بين التعذيب وبارد قوله محرعوا بيانا ومجرع الكوابي
وكوابي ان يكون الشيء المفعن قوله وصاحبه كنت مفتوحا بحبيبه قوله دهر
فغادر بي فزد ابل سكن دحيبة له ربح اقتال فطار بها قوله نحو السرور
والمجاني الى الكرى قوله كاد مطويا على الحزن ولم يكن قوله من حزون الحتى قوله قال
ابو الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا قوله من كلام بالوهم في مدح الحتى قوله قال
فحن شعر البيت الاخير وهو ابو عام وفي قول انشدني نسبه على انه من شعر
الغير وفي ان يكون المتعين بعضا من مصراع قوله واذا مررت بقبر الخ
وجه في الطلب مزدكرك احزانا قوله ولو طلبت مكانا كاعمها قوله

قوله سالت دموعي رذاذا ووحدانا قوله فاقول رذاذا ووحدانا بعض حدانا
بيت الخنساء وهو قولها اذا الشريد اتاها قد دعرن له هادي الذئاب اليه ذرقا ساقا وفي
قوله لبد جزء من الكلام او لبد الموزه قوله عاطفا وعضى الى وقوله اني
العاطف جمعه وحصل الخ رسمه ولم يعرف مقداره وخبرهم ولبد فاعل
بالرشيق كذا في النسخ قوله عقد قول على عرض ومالي آدم الى آخره وقوله
في نظم القرآن اني بالذي استرضت خطأ واشد معذرا الخ اشار بهذا الى
قال الله تعالى ولا يأبى الشهداء اذا ما دعوا قوله اجل مسمى فاكتبوه وقوله في نظم الحديث قوله عقد الخير عقد ما كما قوله اريج
قال ابن جعفر الذهبي قوله ان النهار وازهر وقوله ما ليس يصنك واجمل
بينه قوله عقد قول صل ابن الحواجبين والخرام بين وبينها الخ قوله مالي
وقوله ام وازهر في الدنيا بجمل السر وقوله ام اعضلها اغا الاعمال بالنيات قوله كون بعض العقارية جمع مزني
بينه وقوله ام اعضلها اغا الاعمال بالنيات قوله كون بعض العقارية جمع مزني
والباع الجمع عوض عن ياء البيد قوله اي صارت عادته كالخطل في المرارة
المراد بخالد افكاره وعاداها ياها قوله كقول في اشرما اد عي احلام نائم
المعنى بتمام كان في الركب يوشع قوله هل مثال الاشارة الى القصة والتعظيم
وهل فرد ما على النوى الليل راعم يعني لهم من جانب الحزن تطلع قوله اشارة
الى قصة يوشع فتى موسى عم قوله لغرو ومع الرضا الامثال للاشارة الى شيء
قوله مع الرضا الخ وضع نصب حال محذوفة على صاحبها وهو القمر المستتر في
اذ ق العايد الى عمرو اذا رد خبر المبتدأ او بدل من الجار مع ما عمل فيه من الكلام
قوله الضمير للوصل اي الضمير المجرور في كرته راجع الى الف وصل كالمتجلي
في المتجلي لانها موصولة بالتاء كقوله قد راح فلج المتنى ريه وقوله كالمتجلي

من الرمضاء بالنار اي الذي يتحير بجزع ويطلب حرارة كمن يتحير من الرمضاء بالنار
اي كمن يتحير من الشيء المؤذي بالشيء المهلك قوله في حين الابتداء و
التخلص والانتهاء اي هذا العنصر في بيان حين ملاءمة الكلام قوله اذا وقع
مبتدءا منتظما ما يوقعه اي يجيبه ويقال ايضا ما وقع في كلامه وفي كلامه اي فعل فعله
المخاطب في الرماية قوله حتى يكون ذلك الموضح جعل الناذر اسم كان ضمير الموضح
الناذ يوذ الاضمر بعود ذلك الموضح الذي وجعل توكأ وما رجع الى الكلام
من توأمة الكلام وكلاهما صحيح وان الله اعلم وان الكلام مذكور في الموضح
قوله او على العكس وهو ان يكسى المعنى الشريف اللفظ التخفف اي الخفيف
الواهي بان يكون تركيبا رذلا مشتملا على ما يوجب اختلاط رتبة الفصاحة
والبلاغة قوله بان تسلم من التنافر والاستكراه والابتذال الاستاع هو ان
يكون غير مقبول بان يكون عند اهل العرف والابتذال هو ان يكون في غاية الظهور بان
يكون مطروحا في الطريق مبذولا في الخاصة والعامة قوله آخرها الابتداء ويسمى ايضا
المطلع لانه اول ما يقرع السمع الى آخره قوله فغايتك اي قول امرئ القيس فما
الى آخره وهو من الابتداءات الاختيارية فانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ وقرع بعضهم بهذا البيت الذي
جمع في المطلع الاول ما ذكرنا وفي ذلك بعد لان الغاية ليترع
فيها بالاول ومن الابتداءات الاختيارية قول النابغة كليني لهم يا اميمة
ناصب قوله دليل اقامه بطون الكواكب قوله وفي وصف الدار وحسن الابتداء
في تهنئة البناء يقول قصر تحية وسلام الخ قوله وسمي اي يجب لحسن الابتداء ان
يجتنب في المطلع الى آخره قوله اي ينتظم لانه قد يسأل به الخروج او بعض
الحاضرين قوله كقوله موعد احبابك الخ كقوله فيما يطير به موعد احبابك

الى آخره قوله ما ناسب المقصود يعني المقصود من الكلام وكان مقتضيا سابق الكلام
ليكون الابتداء واقعا على الانتهاء قوله من براعة الاستهلال مصدر برع الجبل
علاه فبراعة الاستهلال الارتفاع في ايضاح الكلام بجعله مناسبا
للمقصود ويقال برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره
قوله بشر بي فقد الخ الى قال ما وقع الى آخره فان مناسبة قول بشر بي
مع المقصود من الكلام وهو التهنئة ظاهرة وبشر بي مصدر بشرته من فرحي
باب نفر اي بشر بيمن قوله على فربا اي بقاء وهما وحذا اسم فعل بمعنى
الامر والتفات الفتل فجاءة قوله وثانيها التخلص للتخلص معناه
لغوي وهو الخروج يقال تخلص من كذا اذا خرج منه الى كذا ومعناه
اللغوي وهو المراد الاصطلاحي وهو الانتقال عما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وان اراد المعنى الاصطلاحي سمي اداء ما يثبت
الى آخره فانه يؤدي الى الشر اداء التخلص الاصطلاحي عبارة وذلك وضع
شيء في زمن الكلام وحسن بسببه قوله فاحترز بهذا القيد الاقتضاب وهو الخروج
عما ابتدئ به الكلام الى المقصود من غير ملاءمة بينهما قوله حرك وتناول اعنة
من تناط الناسخ واعاد ذلك على اصغاء الناسخ ما بعده من الكلام قوله
لما على المحرور في منامه الخ اشير الى ما وقع في شرح التلخيص
عبد الله بن عمر بن مكرم التلخيص فانه قال بقوله وحظي المهرية عطف على
الشرعي ويجوز ان يكون عطفا على محرور منامه انتهى كلام قوله وعقول بقوله هو
قوله اصطلح اليمن سمي الخ هو الجملة الفعلية بأسرها لا يقتضيها المقام
وحدها اعني قوله مطلع الشرين القول الثاني الخ الجملة او فيما فيه
معنى الجملة اي فيما فيه شرط او حظ او نصيب او نحو ذلك قوله ولكن

مطالع الجود هو المقصود من الكلام وقد تخلص اليه مع رعاية المناسب كما قبل
اي شيء تطلب بهذا الدير فتطلب مطالع الشمس فقال ارتع وقد ترخم الكلام
فانه اطلب مطالع الجود وهو ممدوح قوله العرب الجاهلية وهم الذين قبل
فان طن ظان ان يتشكل من كلام الى آخر يناسبهما قوله ثم انتقل الى
ما يليه فقال كل يوم تبدي الى آخره يعني ان الاسعال من الاضداد
ع عدتم خير ابيب الى الاحباب ع ابدا ومرحبا بالتي حلت فاهلا وبيا من اتى
سعيد غير ملوم قوله يشوبه شيء من المناسبة اي يخالطه بعض ملاحة
ولم يكن قضايا مر فانك بعد ان عدت اسرا ما بعد فاني فعلت كذا فانك
انتقلت من حمد الله الى قولك فان فعلت بتوسط اما بعد وهما لم يذكرا بعد يكون
ذلك اقتضايا مر فانك قصدت بما بعد ربط كلام بكلام اذ معناه مهما
يكن من شيء فاني فعلت كذا قوله هو فصل الخطاب اي سمي فصل الخطاب
لانه يفصل المقصود عما سبق عنه من الحمد والصلوة قوله اي هذا كما ذكر
اي لاقتراف ذنب ويجوز ان يكون التقدير او ينحصر في هذا فتكون لفظ هذا
مفعولا على الاول وفاعلا على الثاني قوله مبتدأ محذوف الخبر يعني قياسا مطردا
على الملفوظ قوله من الفضل الذي هو خبر من الوصل ليس المراد بالفضل
والوصل ههنا عطف احد المجلبين على الاخر او ركبه بل المراد القطع
بين كلامين بلفظ اجنبي بالنسبة الى ما قبله لفظ هذا قوله عند الانتقال
من حديث الى آخر اي اذا فرغ من ابواب الحديث واراد ان يشرع في كتاب
باب آخر فبلفظ هذا باب جعل ما قبل كالمنتهي تاما قوله وتاليا الانتهاء
واحسن ان نهيج التابع ونتوقع نفسه لان آخر ما يديه الى آخره قوله
اي فانت اهل ويجوز ان يكون التقدير فانا اهله ويجوز النصب اي فاقبل

فانت اهل قوله عاذر وشكور اي عاذر لك من هذا المنع وشاكر لما
صدر عنك من الاصغاء الى المدح ومن العطايا السابقة
ما آذن باقتضاء الكلام اي دل على انقطاعه قوله وهذا دعاء
للبرية شامل لانه اذا كان باقيا كان موافيا امن ونعمة وصح ان يقع
حال قوله يظهر ذلك اي كونها واردة على احسن الوجوه واكملها
قوله مع التذكر بما تقدم من الاصول والقواعد المذكورة في الفتح
التلاوة فانك اذا نظرت الى فواتح السور رأيت من البدو الى
الختم ما يقضي عجبك من وصف العبادة كالتحميدات المفتتح بها اوايل
السور وذكر الابتداء كقوله في مفتتح النساء يا ايها الناس اتقوا ربكم
فان هذا يوقظ السامعين للاصغاء اليه وذكر الابتداء ما لحروف
نحو الم اذ يتوقع الاسماع شيء غريب وكذا جمع حواء التوبة في
غاية الحسن وبداية الكمال لانها بين ادعية ووصايا وفي اثنين
ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي
لا يبقى للنفوس بعدها تشوف كما هو كالدعاء في خاتم البقرة
والوصايا في خاتمة آل عمران والقرائن في خاتمة النساء والتجميل
والتعظيم في خاتمة المائدة والتحميد الذي جعلنا من المصلين على
افضل المصلين محمد الامين والراعين لآله الطيبين الطاهرين
ومن يقبل وصاياهم ويحفظ مواعظهم والسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين

هذه حاشية الخضيري على مختصر المعاني
والبيان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قوله الحمد لله اعلم ان هذا الاخبار عن الحمد حمدا اما
باعتبار ان يجعل لفظ الحمد كناية عن صيغ الحمد او اخبارا عن
الاصل ثم جعلت انشاء او باعتبار ان ذلك الاخبار متضمن
لذكر الكمال على وجه الاجمال ويجوز ان يراد بالحمد المحمود
عليه مجازا قوله هو الثناء اى الذكر باللسان قوله باللسان مرجع
بذلك تنصيصا على خلاف الشكر ليظهر التفريع لبيان النسبة
بين الحمد والشكر وقد كتب بخط قدس سره في حاشية هذا
الشرح ليس قيد اللسان مسددا محصلا بل احترازا عما لا يكون
باللسان سواء كان الطرف الثناء عليه حقيقة او مجازا
لا يقال خرج عن التعريف حمد الله ونحوه على نعمه لانه ليس
باللسان لانا نقول المحمود به في تعريف حمد العباد وفي قول
قد يكون باللسان وكم ذكرنا نظرا الى ان الغالب في
قول ان يكون بجارحة اللسان لزاحيل وقياسا على قول الله تعالى
الذين قالوا لهم الناس ما نعدت كلما اسير الا ان يدرج في ذلك في القول
الذي هو فعل الجارحة في محل تامل قوله على قصد التعظم
قد ان الظاهر اعتبار التعريف بحسب اصطلاح اللغة
ولم يعتبر في الحمد اللغوي التعظيم الظاهر فضلا عن قصد
التعظيم الا ترى الى نقل الجرجاني في كتاب التعريفات ستون
وان اعتبر التعريف على العرف فاعتبار التعظيم فيه ايضا
محل تامل قال محمد الطوطيان وما كان بعد محمد بحسب العرف

في وان لم يكن للحمد تعظيم ظاهر او باطنا نعم اذا صدر من المحقين نوع
ما لم يعد حمدا بل استهزاء وسخرية ويمكن ان يقال المتبادر عرفا
من قولهم ستون حمد التعظيم او يقال التعريف بالتعريف الحمد
المعتد به وقد قال صاحب الكشاف انما يحمد بالجميل اذا
وطاء القلب واللسان لكن الاكثرين على خلافه
اهل التتبع من علماء العربية وغيرهم على ان الحمد يستفيد
الاستغراق او حصر الجنس دليل على اعتبار التعظيم في الحمد
بتعريف كتب اللغة بالاعم يجيء مرارا ومن هو اذ يعتبر
في الحمد كون المحمود عليه جميلا كما ذكره في المطول فيخ التعريف
هنا قصور الا ان يقال التعريف بالاعم شايع عند الادباء
والجواب ان الحمد في الواقع ليس الا شرعا بل يكفي كونه
جميلا في اعتقاد الحامد او في نفس الامر لكن على ذم الحامد فاعتبار
قصد التعظيم يستلزم ان يكون المحمود عليه جميلا ويمكن ان
يقال ذلك يعلم ان التعريف بذلك لا يصف بالحمد لانه اشرح الماهية
في التعريف فاذ الحمل المحمود عليه يلزم ان يكون مختارا
وفي التعريف هنا الاشعار بذلك اصولا الاذ يشكل عليهم
ما تقرر في الكلام وغيره من انتفاء سبب المتبوع اذ قد وقع
الحمد على صفات الله تعالى وقد تسلك اذ لا مجال لاعتبار
الاختيار في بعض الصفات كالحياة والصفات النفسية سوى
استلزام الاختيار الحمد اولا وبالذات فاعتبار الاختيار
في المحمود عليه بحسب فهم اللغة غير ظاهر واما مسلم وفي

دليل عليه وكذا اطلاق اهل اللغة الحمد على الثناء على صفات تعالى
والاشكال جوابه يطلب من حواشينا على الكشاف والمطول
قوله سواء تعلق الى الفعل الخ تاويل المصدر مبتدأ خبره سواء
والفعل المعطوف ايضا مؤول بمع الواو كما يقتضيه مع
الاستواء وسواء بمعنى مستوى يعم تعلقه بالنعمة وتعلقه بغيرها
ثم التغيير تعلق راجع الى الحمد بل الى الثناء قوله الذكر فعل المرء
بالفعل الاختياري الخ اثناء على اصطلاح اهل اللغة قوله ينبئ الخ
بالانباء الذي له بمعنى كونه المبنى بحيث لو علم عرف الخ المبنى عنه فيها
هذا يجوز ان يكون الذكر الخالي عن الاعتقاد مبنيا عن التعظيم بناء
واما الاطلاع على الاعتقاد يجوز ان يكون من غير الناطق كالاشارة
ويحتمل ان يقع نقل او عدل عنه في الاول ابنا الابهام مذكر
واحد وعلى الاول شكر ان اخرجها بنوع من الاخير وعلى الثاني
عن التعظيم لانعال المراد بالتعظيم التبجيل عند الشاكر لا يحب
نفس المرء واعتقاد العظمة هو الذكر الخالي عما هو ان الذكر الخالي عن
اعتقاد المنعم بصفات الكمال فعلى هذا يتصور ابنا الذكر الخالي عن
بعض الدلالة بالسنة الشاكر ايضا لكن كلامه قدس سره في حاشية
الشرح يدل على ان ابنا الشكر الى غيره فقط قوله فخرج الحمد
الاخير فخصص الحمد المراد بالمورد ما ورد عند لا ما ورد
عليه لكن في اختياره المورد اشارة الى ان الحمد كان صدر
من العلت فورد على اللسان قوله والذكر بالعكس مخالف
للحمد باعتبار اذ اعم منه نظر الى المورد واخص منه نظر الى

الى المورد واخص منه نظر الى المتعلق والعكس معمول على المنع
الشرح اذ المخالف عكس بحسب الشرح قوله اسم للذات ليس هذا
تقريرا بل بيانا للموضوع له فلا انتقاض بالالفاظ المترادفة من
اللغات الفارسية وغيرها ثم ذكر الوصفين ليس باعتبار
انهما داخلان في الموضوع له بل الاشارة الى استجماع الذات لجميع
صفات الكمال اما الاشارة في الوصف الاول فظاهر واما في
الاول فلان كل كمال متفرع على وجوب الوجود بالذات وفي الثاني
ان تعالى ان تخصص الاول لكونه اكمل الصفات وانشرها
اختصاصا به تعالى وتخصص الثاني لبيان سبب حصر الحمد
المستفاد من الجملة الاسمية قوله والعدول الى الجملة الاسمية لافادة
الى ان الاصل الجملة الفعلية لكون الحمد من المصادر والاصل
المتعلم بحالها والسابق في بيان النسب والمتعلق هو الافعال
مع ان هذه المصادر مما لم يستعمل منصوبا بافعال مقدرة
قوله للدوام على الدوام والثبات اعلم انه ذكر الشيخ
في دلائل الاعجاز ان دلالة نحو زيد منطلق على الذات
في ثبوت الانطلاق لزيد ويمكن ان يفرق بين الكلامين
بان مجرد الجملة الاسمية لا تدل على الدوام والثبوت كما مع
انقسام الفعل او غيره بين ان يصير عمله هذا هو الموصوف
من كلامه قدس سره في شرح المفتاح والظاهر عند ان
كلام الكشاف والمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما ذكرا
ان المتناقضين اخبروا عنهما بالجملة الفعلية الدالة

والثبات

على المحدوث لروح الحدوث في الاثبات منهم وهو كونهم بالجملة
المفيدة للثبوت فان دوام ذلك راسخ فيهم وقال صاحب المفتاح
في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد يترك ليتعين كونه ظرفا
فيحمل الثبوت والتجدد بحسب التقدير ين والنظام انهما جعلا
الاصل في الاسمية الثبوت فانهما اعتبارا ذلك فابيا تهما على ما هو
الاطلاق في تقييد والاسمية الخ خبرها جامد مفيد للثبوت والفعلية
خبرها فرض تجددا لهما فانه ان قرن الفعل فللتجدد والا فللثبوت
وما يؤيد ما ذكرنا انهم جعلوا الاسمية الواردة بالجملة
الاسمية اعين من الفعلية الواردة بالجملة الفعلية لدلالتها على
الدوام والثبوت ايضا ما علل جواز ترك الواو في الجملة
الاسمية اذا وقعت حالا وبعد التقدير بان وقع اشكال الخ
وهو ان الفعلية مفيدة للتجدد والتقرير اختصاري فلا يكون
مثل الجملة سرا للثبوت قوله وبعدم التجدد الخ قال ان الاهتمام
باسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالتجدد عارض فالاول ان لم
يعتبر في الاعتبار على الثاني وجب الاتيان بالواو لدلالته
مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام
او التقوية لانا نقول يرجح كل منهما بحسب المقام اذ قد يهتم
بعضهم التجدد وقد يهتم كثير منهم لفظ المسند اليه لاختيارهم
جيدة متعارفة كما مر في صدر لفظ المسند اليه فقد يترك
قد يترك لكون الاصل في مقتضى التجدد بحسب المقام وهو
ان مقام التجدد لا يقتضي تقديم لفظ الله تعالى تحميل مع التجدد

الاسمية

نظام

المجدد والثابت لا يتم الا بمجموع المسند والخبر فيقتضي تقديم
المجموع على ما سواه والجواب ان لفظ التجدد من بين اللفظين
انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لخصوص هذا
المعنى قوله اي على انعامه جعل ما مصدرية لان التجدد على الانعام
امكن من التجدد على النعمة اذ التجدد على الاول بلا واسطة وعلى الثاني
بواسطة اذ الانعام لا يقال الا في ما وقع في القرآن التذكير على
نفس النعم كقوله تعالى واسكر وا نعم الله ان كنتم اياه تعبدون فانه
يجوز بتوجيه ان الخصوص من الكناية ان النعم بمعنى الانعام
قوله اياها اما التصوير العبارة لا يخفى ان التعرض للمنعم به يمكن
بان يذكر كلا مفصلا او مجملا او بعض على احد الوجهين وهو
شك ان القسم الاول من التعرض يقتضي العبارة عن جميعهم
لا اياها كما لا يخفى فاذا اريد بالكلام ههنا تقليل ترك
التعرض الاول فالاياها باعتبار ان ترك هذا التعرض ليس
بنفي في افادة قصور العبارة لجواز ان يكون لنكتة اخرى وان
اريد بتقليل ترك التعرض الله فالاياها باعتبار ان القصور
ليس بخصوصي بل منوهم قصارة ههنا للتعليل فاعرفه اذ التعليل
يعم لئلا يتوهم اختصاصه بالخصوص بالاخيرين
من التعرض وعلى ان يقال لم يتعرض قدس سره هناك لترك
التعرض الاجمالي الخ لان ما انفع في تاويل انعام الله والصلوة
المضاف مفيد للعموم وذكر الانعام في وقع المنعم به اجمالا
لا يقال بقي قسم رابع وهو ان وقع التعرض لبعض المنعم به تفصيلا

تنبيه

حيث قال وعلم من البيان ما لم تعلم لانا نقول المقصود بالتعليم ههنا
حذق المتعلم في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام قوله رعاية بالواو
الاستهلال هيهنا الاصل فتوح الابتداء لكنه سمي بها في الاصطلاح
ما هو سبب للفتوح اي كون الابتداء مناسبا للمقصود ثم ان رعاية
البراعة ههنا باعتبار ان علم البديع والبيان متعلق بالبيان
اي المنطوق الفصيح المزين والقائل به يقول رعاية بواو الاستيناف
محصل بجود ذكر البيان سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام او
وسواء كان هناك عطف او لا فلا يصح تعليل عطف علم البيان رعاية
والجواب ان يعتبر واو عطف قولي وتنبيها على رعاية ثم يجعل
المجموع علة والمعنى ان حصول المجموع بعض ملاحظة كونه
عطف خاص على عام يفي انه ليس ايضا لا يحتاج الى العطف
فان تفع الاشارة الى فضيلة البيان يوجد فان يجعل مجموع علم كما
ان يقع التنبيه عليها في الآية الكريمة مجموع ذكر عزير بعد اذ النخ
حيث قيل علم الانسان ما لم يعلم وعلى ان يقال العطف يدل
على زيادة الفضيلة اذ يتبادر الى الذهن ان المعطوف صار بغير اسم
آخر قوله ما لم تعلم لا حاجة اليه وقد عد درس سر مادام لم
ما لم يعلم يقوي ما اخترناه وقد يقال ان جميع العلوم ادراك لا تحصل
بدون الدوام اسم تفاعل وضع الآلة كالميزان اذ يطلق في الذهن
على العلم الحاصل بالاحضار مجردا عن الاخبار بالعباد قوله فذم
عباد ملتبس بما يقال على الرعاية بان يقال ما لم تعلم من البيان
علم انا نقول المراد اذ فذم بمجرد ذكي العامل اي علم البيان

على البيان رعاية للسجع قوله بتنبيه من يخاطب به اي بتعليم المخاطب
تبيينا ظاهرا بلا اخلال وصعوبة في فهم المعاني وانت خبير بان
ذلك لا يظهر في جميع القرآن ستما المتشابهات خصوصا على راي من
قال لا يعلم تاويله الا الله وعلى ان يقال المعنى من مالك ان تاخذ في
ان المراد بذلك كونه بحيث يعلم المخاطب من المجموع حصل و
الاضمار والعطف وتركه الى غير ذلك من اوجه الالفاظ
الموجبة لبلوغها قوله بدليل اهيل وذلك لانه لم يسمع اصلا
اويل وسمع اهيل فلو لم يكن اصل الآل اهل لسمع اويل في
المجلة فانه غير منصرف قائل ان يقول اضطرابا في الخط والنثر
منع التصغير والجواب ان المعتبر فيه النثر ما عتبار الاضافة
اليه دون ذويه قال فدرس سر مادام الكتاب حيا في
الآل تخصيصا حيث لا يضاف الى البلد وقيل الى من له
خطر الدين او الدنيا ولو سلم فالتخصيص باعتبار الاضافة
الخطر باعتبار آخر مع ان الشرف والخطر تفاوت مراتبه عجيب
الاضافات قوله وصحابة الصحابة بالفتح الاصحاب وجمع
الاصل مصدر قوله جمع خير بالتشديد في الاصل وفي المثال
قدير وديار الاخيار يجوز ان يكون جمع خير مخفف خير
على ما ذكر في الكتاب بل نقول هو في الحقيقة على التقديرين
جمع خير بالتشديد من الكسر وقد اشير الى الاصل فيما تبع
ان كان اسم تفضيل انثى وقد يجمع على انه يجوز ان يكون جمع
خير اسما بمعنى بئر بالفارسية قوله بعد الحمد قد اشارة الى

ان الظرف مجعول لما يكون من متعلقات الشرط مثلا وقد اختار
قدس سره في بحث متعلقات الفعل من الشرح ان الواسطة بين ما
والفاء مجعول ونحو الخبر أمر مطلقا وكما قدس سره اختار ذلك
هنا اشارة الى جواز اعمال ما في الظرف على ما نقل بعض النحاة
عنهم مع ان في ذلك الاعمال دون الى ان يسقى ان يكون كل شئ
بعد الحمد واعلم ان المناسب ان يجعل ما هنا بمجرد الفصل لا
لتاكيد وتوضيح الخبر فاذن عن معقوف قوله فحين نعتت اما الاهذا
على ترتب من المناسبة كما يقال مهما من الابتداء قوله والفاء لازمة
له غالبا الا انه قد يحذف قليلا في الشعر وهنا عند قدس سره
في الخبر قوله ولصوق الاسم اي لفظا او تقديرا على ما جعل صاحب
الكشاف لفظ المنوع مقدرا بعد اما في قولهم فاما زيدا فمنطلق
الفرقين واختار صاحب اللباب لكن المحقق الرضي وجه الفرق
جوز ان لا يقع بعدها الخ قوله اقامة لان اريد بذلك جعل
اللازم في موضع الملزوم على ما هو الظاهر فيه ان المراد ان
الفاء تقع في موضع الشرط اعني قبل جميع اجزاء الخبر بل في خلوها
لغرض الفصل بين اما والفاء فكانها واقعة في صدرها فقدر
ولكن لم تقع الاسمية مقام المبتدأ بل الفاء مقامها لكنه
لما التزم لصوق الاسم بها فكان اللازم والمقصود في الملزوم
وفيه بحث لان الظرف مجعول لما اما اخر الخبر على ما اختاره
قدس سره هنا فالفاء في صدر الخبر فالوجه ان يراد بالاقامة
جعل وجود اللازم عبارة عن وجود الملزوم في الجملة والمقصود

ظاهر وما بينا ان الفاء في الجملة دون ان اثار المبتدأ وعلامة
كثيرة من الاسمية والخبر والجملة بينها فاصلة في الاسم بمنزلة
وجود الفاء في الجملة وكذا علامة الشرط متعددة من جملة
الشرط والفاء والجزاء فلزوم الفاء انما في الجملة
قوله علم البلاغة ليس المعنى على العلمية بل المراد به علم له
زيادة تعلق بالبلاغة فلا يلزم من عطف ونوابها على
البلاغة العطف على جزء العلم ولا من رجوع الضمير في
نوابها رجعه الى جزء الكلمة قوله فيكون من ادوات العلوم
توضيح لما تقدم من واسطة متقدم حقه مسلمة وهي ان
دقايق العربية من جملة ادوات الدقايق والحاجة الى ضم
المقدمة الاستعانة الغير المحققة اعني دقايقها ادوات الدقايق
وذلك لان احد المعنيين كون علم البلاغة ونوابها من ادوات
العلوم قوله يدرك اي يعرف على التفصيل والتحقيق
ان مشتمل على الخواص الخارجة عن حدوده العلوم حتى ان مجيء
اعجاز الكوز في نهاية درجات البلاغة واما ما ذكر في كتب
الكلام من ان مجيء فعل وجه الاجمال وصدوره عالم مستند
كلامية من اثبات النبوة لسيدنا محمد عليه السلام قوله فيكون
من اجل الى اخره والتعليل على اللف والنشر الغير المرتب
اذ كل من العلمين لا يكون دليلا على كل من الجملة والاداة
قوله واثبات الاستاذ اي هذا مبني على ما هو الظاهر من
الشرح والا فالشرح يطلق في التدريس على التدريس ايضا

قوله مقتضى المقام المراد بترتيب المعاني ان يورد كل شيء على الذي يليق بيان يلاحظ المسند مثلا قبل المسند اليه عند ارادة الحصر ويورد المسند اليه مقدما عند عدمها قوله مناسبة الذوق الظاهر ان المراد بالتناسي الخلوع التعقد المعنوي فيشكل بالمتشابهات والاظهر ان يحمل على كون الذوق مطابقا لمقتضيات الاحوال على ما استفاد من شرح المفتاح للعلامة قوله من مفتاح صفة للعلم الثالث على جعل التعريفية العلم لفظيا او نحو مراد يعتبر حامل الظرف مرخ او حال من اسم كان على ما جوزه صاحب الكشاف قوله في الكتب المشهورة لا يخفى ان العلم الثالث كتاب لغة مع ان بعض الشروح قد يتوهم بالشروح فيكون كتابا وخاصا قوله وهو موضح كل شيء في مرتبة غاية التوضيح لهذا الكلام ان يجعل الضمير راجعا الى شيء منكر ومعرف واضافة المرتبة للعهد الخارجي اي موضح كل شيء في المرتبة التي تليق بهذا الشرح الموضح فيها قوله انها محذوفة يمكن ان يراد بالتمام الشرح الذي يجوز حذف الزيادة في التمام على مشهورة فلا تتصور صيغة التفضيل واذا تمام التهذيب لا يجتمع مع وضوح الحق والتطويل قوله والحق جواز ما يوجد مذهب الجمهور والحق اختيار الرجح وهو عدم جواز اعمال الضمير الراجع الى الحديث في الظرف واعمال ثوقد الفصة فيه ما عتبار الاصل واذ لم يرد هنا مع مصدر قوله وسيفرغ الشرح بيانها وهو ان الزايد مستدين في الحذف والتطويل وليت

التوضيح فلا يفيد

اختصاره
لبث شرح اذ لم اقتصر على ما ذكر ولم يورد الوجه الآتي مع
بذل حاجة الى ربط الكلام على ان هذا الوجه هو المناسب هنا
حيث جعل الحذف محوجا الى التجريد والتطويل قابله
لو اختصار قال الوجه الذي ذكره هنا اشبه بالعكس قوله
هو كون الكلام الخ يعني ان يجعل مساوي لضعف التاليف
نظرا الى ان حذف الشرح يوجب صعوبة فهم المراد
بالنسبة الى المتتبع لقواعد الاعراب قوله هي حكم كلي منطبق
اي قضية كلية مشتملة بالموضوع القريبة الى العقل يعرف احكام
ما تحتها ثم ان التابع اطم والجزئيات على افراد الموضوع الكلي
لا على القضايا التي تحت القضية الكلية بل التابع اطلاق
الموضوع عليها فاذا حملت الجزئيات على ما هو الظاهر منها
يحتاج الى حذف مضاف ومضاف اليه اي على احكام جزئيات
موضوعاتها واذا حملت على الموضوع يجوز ايضا وجه التنبيه فلا حاجة
الى ارتكاب حذف وانما ارتكب في المتن لان الموضوع باب تفعل
الهاء للمبالغة كبر بالضم سهلة الحصول كان يقال مثلا اذا ذيل
ذا لم كلام يبلغ الى العشر وكذا هو كذلك عجب تاكيد فيجب
تاكيد ثم الزام في يتوقف للعافية والغاية وفي المقام
اشكال لان يجوز ان يكون بعض الجزئيات شاهدا على هذا
التقدير لزوم الدور اللهم الا ان يقال سيجيء من الموثق به
فيقال مثلا التاكيد في جواب اختر في هذا المثال سيجيء من الموثق به
وكل ما سيجيء من الظاهر ان يتخرج في البلغة فالتاكيد مع كل

منكر مستحق تأمل قوله فهي لخروج الاستثناء باعتبار الصلاح بمعنى
ان كل ما هو شاهد يصلح ان يكون مثالا او مخرجا عنه كما قالوا ان
قصر التعيين اعم بهذا المعنى وانما حملنا الامثلة على هذا الوجه لان
اعتبر في المثال ايضاح القواعد وفي الشاهد اثباتها فان اريد
الايضاح فقط والاثبات فقط فهما متباينان تباينا كليا
وان اريد الايضاح والاثبات في المحل فهما عموم وخصوص
من وجه لكن المفهوم من الحاشية المنقول عنه قدس سره ان
الاحصية باعتبار ان اعتبر في الشاهد كونه من كلام الثقة
دون المثال وجعل قيد الايضاح والاثبات خارجين عن خصوص فيهما
وهذا مع انه بعيد لا يهم من توقف اثارح فلا ينتهي التعريض
قوله من التوحيد صحح بالتشديد وهو الغالب في فعل الالتزام ١٢ منه
وقد قرئ بالتخفيف وفيه ان صاحب الكشاف جعل
المصدر في الآية استطاع والآية فصد واحد وفي القاموس
بالتخفيف قطعا الى مرحلة الفقيه اي دقيق البعيد وهو الامام
في فقه الشافعي ماد مصدر الآية فصد يعم التعريف المقصور
وتشديد الواو والياء تحقيق وعي قوله فلا استعمال لما لو
ههنا لا يخفى انه يجوز ويتضمن على ان يكون جملة حالية اي غير مهتد
او غير ناظر من نسبة التعصيل الى الفاعل فيكون في المعنى قاعدة
مجازيا او منصوبا بنزع الخافض اي في الجهد والاجتهاد ويجوز
ايضا تضمين منع الترك فلا حاجة لحذف المفعول وكانه اختار
قدس سره ما اختاره الزاهد اذ البليغ اذ يقع جملة في موضع النفي

النفي اي لم اصنعك شيئا من الاجتماع مع اذ المواضع الاستعمال الشهور
من التدريجية الى الخصوصية قوله اي المحتضر الاب بقرينة اضافة
الى ذلك ان مرجع الضمير الى اقرب الثالث لكنه تظر الى ان اسناد
الترتيب والتهذيب الى ممرح المحتضر احرى قوله اخذا اي اختيارا
النفس الترتيب او اخذ المعاني من الالفاظ المرتبة قوله لما
تضمنه مع لم ابالغ فيه اشارة الى ان تقريب ليس قيد النفي
لانه اذا دخل النفي على كلام فيه قيد كان المقصود من المنافاة
النفي في القيد على ما نقل في الشرح عن الشيخ فقال في الحاشية
ان هذا كلي لا اعتبار به وفي شك ان المطلوب هنا نفي القيد النفي
لا نفي القيد لكن بقي هنا الكلام في ان هل يكفي في الاعمال
حرف النفي وما يستفاد من كلام ما قدم من امالي ابن الحاجب
فانه شرح قدس سره هناك بيان لاعمال النفي وتقييد وفيه ضيح
لحاصل المعنى او عجب تاويل النفي بفعل مثبت يصلح التعليل
وهو الظاهر من المقول له هو التعريض الحامل على الفعل
المعلل واعلم ان المفهوم من شرح الكشاف اذا وجب نفي
القيد على تقدير ان يدخل النفي على الكلام المعلل بالقيد وقد
كتبنا عبارته في حاشية الشرح فليتأمل قوله ليطابق ٢٤
اي ليكون اصحه باعتبار المعنى الصلح مطابقا مناسبا لمقتضاه
الاصلي قوله قدم المبتدا اليه قصدا الى ذلك اذ لا تناسب
جعل الواو للعطف وتم من محسنات الوصف فتناسب المقصود فيمن
يذ الحاضرية والماضوية وفي يصلح جعلها الحالية بدون التقدير

لان المضارع المثبت اغا يكون حالا بالقرينة او بالواو
يقال يجوز ان يجعل معطوفا على ما سبق بناء على ان عدل
في المعطوف عن الماضوية الى المضارعية لقصد الاستمرار
لانا نقول في التقديم افاده الاستمرار مع الاحتراز عن عدم
تلك المناسبة بين المعطوفين والمناسب التقديم بهي اذ الحاجة
في افادة المعطوف الى زيادة الواو فكان على العكس تراك
الواو وجعل الجملة حالا باعتبار الاشتمال على ضمير المتكلم
الذي هو عين ذي الحال اعني فاعل سميته قوله حال
من ان ينفع به اغالم يجعل ظرفا لقول الاسال اشارة الى
ان النفع بمجرد الفضل والكرم الامر الذي في المختص
او المولى قوله اي محبي وكاني قال المحب مؤخر فما
ذكر في التصاح من ان حبك درهما اي كذلك بيان
للنفع بالمال قوله على ما صرح به صاحب المفتاح في اغا اصنع
الى ذكر هذا التصريح لما اشتهر من ان المخصوص مبتدأ
خبره الجملة المتقدمة او خبر مبتدأ محذوف وهو ايضا
ان المشهور على الغالب قوله وعلى كلا التقديرين
فان قيل لم لا يجوز ان يكون هو حبي جملة اثانية ايضا
او ان يعطف على تقدير المبتدأ اي هو هو نعم الوكيل
ومعناه هو قول في حقه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية
معلوم خبرها جملة فعلية اثانية واذ يعطف على مجموع
حبه لكن بدون اعتبار معنى يحبني ويكفيني ويجوز عطف

عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد وبحسن اذا
وقع في نكتة كما اذا عدل ههنا الى الجملة الفعلية دالة على
المدح العام بالذكر فقلنا جعل التسمية للرشا ادل من
القليل والانصاف ان لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل
سوى القبول والاستحقاق والاخبار بل مجرد اثنا المدح
وقد ذكر الشيخ الرضي ان مجرد عطف الفعل على الاسم و
بالعكس اذا كان الاسم في الفعل كما في قوله نعم حالي الاصباح
وجعل الليل سكنا اي ولي الاصباح فذ بحسن مرورك
برجل طويل ويضرب اذ ليس الاسم بمقدر الفعل ثم
ان الجملة الانشائية لا تدل على المدح من جميع الوجوه
بل باعتبار العنوان الذي عبر به عن الفاعل وما سقلي
به مثله نعم الوكيل يدل على المدح باعتبار الوكالة ايضا
وقوله ايضا وهذا يستفاد من قولنا هو حبي الوكالة ايضا
لا يقال نعم الوكيل يدل وضعا على المدح العام بخلاف
قولنا حبي الوكالة لانا نقول ذكر في شرح المفتاح
السيد المدرس سره في افاده نعم ذلك اذ يدل على جعله
مطلقا غير مقيدة بقرينة المقام تحمل على العموم حذرا
عن الترجيح بلا مرجح فكذلك قولنا حبي الوكالة
تحمل عليه في مقام المدح والمقام الخطابي ثم نعود
الى المناسبة على ما ذكره اذ يقال في المعطوف عليه اي
وهو حبي ايضا بعبارة نعم المحب كالمعطوف اي نعم

الوكيل بلا فرق بقي امر وهو ان العبارة مشعرة بان عطف
الانشاء على الخبر انما يحلو عند المصور وههنا الامر ليس كذلك
لانه يجوز عطفه عليه فيما اذا كان له محل من الاعراب كما في
هذا الموضع صرح به صاحب الكشاف في سورة نوح حيث
قال ولا تزد الظالمين عطف على قوله انهم عصوني على
حكاية كلام نوح وهو معناه قال رب انهم عصوني وقال لا تزد
الظالمين الا ضلالا قال هذين القولين اول ذكر صاحب
الكشف في بيان الكشاف حاصل المعنى اشارة الى ان
الواو من كلام الله تعالى لا من الحكاية وما بعدها الى آخر
واعلم ان تكلف هذا التكلف فرارا من عطف الانشاء على
الخبر ويمكن ان يجاب ايضا بان المقصود الاشارة
الى دفع ما يتوهم على ما هو المشهور من ان الجملة الانشائية
اذا وقعت خبر بعد القول فيكون في الحقيقة مقولا
متعلقة الجملة فليس المقصود ان عطف الانشاء على الخبر
ههنا يستقيم على ما هو مصرح به فيما نقل عند قدس سره في
الحاشية من ان المقصود في التحقيق الا ترى قوله وبئس المخفر
اي ما هو مقصور في الجملة في ضمن الجملة ثم اذ كنت قدس
سره في الحاشية ان الحصر مبني على ان الاصل في الشواهد
ما يتبادر الخاصة نظرا الى كونها من حيث بيان القواعد
وقد تخفى ان اعتراض ان الحصر ايضا مبني ان يجعل
من الخاصة باعتبار انها متعلقة بها قوله في تأدية

بذا يكتب

المراد اي في نفس التأدية لا في كيفية التأدية في الافادة
كما في الفهم الله قوله وهم كما بيان نقل عن قدس سره في اول
الخاتمة من المعنى عبارة حاله على ان الخاتمة من الفن
الثالث وعما يؤيد ذلك ان المعنى حصر اجزاء الكتاب في الفنون
الثلثة في آخر المقدمة ولم يلتفت الى ذكر الخاتمة قوله
بطريق التعريف العهدي اي لا يخفى انه لم يذكر شيئا من
الفنون عدا ما يتبين من العنوان بفنون الفن لانا اذا ذكرنا
سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المراد وما
يحترز به عن الخطأ في التعقيد وما يترقى به وجوه التحسين
وهذه الامور معلومة الانتساب بالعنوان وهذا القدر
كاف ويرد عليه انه اذا اخذ قرينة في حمل علم المعاني حينئذ
ويمكن ان يقال لما كان الحمل في الفن الثاني والثالث حتما
لبعد التردد اجرى الاول على طريقتهما قوله والمقدمة لغة
اعلم ان المقدمة في الاصل صفة يراد بها ثم نقلت الى الاسمية
فاما ان تنقل اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقل
منها على وجه الحقيقة او المجاز الى اسم اول كل شيء
وتعيين المراد بالاضافة فتقال لمقدمة الكتاب ومقدمة
العلم واما ان ينقل من الوصفية الى الاسمية اول كل شيء
ويقصد التعيين بالاضافة كما يجيء في الكتاب ومقدمة الكلام
فعلى الاول النقل الى مقدمة الكتاب بواسطة وعلى الثاني
واسطتان والى عبارة الواسطة يشير كلام الفاضل حيث

قال المقدمة التي يتقدم الجيش وقدم بمعنى تقدم وقد
استعير لكل شيء فضيل مقدمة الكتاب ومقدمة الكلام
وفي اعتبار عدم الواسطة نقل كلام المغرب حيث قال قدم
بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب وأما انها
المقدمة على الوصفية واطلاقها على الامور المذكورة باعتبار
معنى التقدم فقيد اذ مخالف لما يتبادر من القاموس وغيره من
الكتب وينبغي ان يعلم ان المقدمة بكسر الدال بحسب الرواية
على ما صرح به القاموس وبفتحها ايضا اذ المتبادر
من الكسر استحقاق الذات في التقدم وانما اختار ولم اختزها
من قدم اللازم دفعا للتعدي في الظاهر لان نقاض الصفة
المتعدية الى المفعول الى الحال نوع تعلق كالكتاب هناك
المقدم في الحصم الطائفة الكتاب نفسه قوله مما يتوقف
عليه الشروع اه فيه ان جعل العلم في شرح المنهاج مقدمة
العلم اعم مما يتوقف عليه تصورا او ذاتا او شروعا قوله
ومقدمة الكتاب اه لا يخفى ان المتبادر من العبارة ان اطلاق
مقدمة الكتب اصطلاح بين القوم لا معنى عند النحاة او
في مقابلة مقدمة العلم وقد قال في شرح المنهاج انها اسم
لتلك الطائفة فاعترض عليه بان القوم يطلقون المقدمة
على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم للعلة في الظاهر من الالفاظ
والمعنى وان يطلقون على ما يكون مدلولها اعم من ان يكون مقدمة
العلم وقد تقدم كلام السيد في ان لكل واحد ان يصطلح على ما

على ما شاء ولو بلا بيان كيف وان القوم يطلقون المقدمة على طائفة
من الكلام امام المقصود بل على الشارع ان ينقل عن
القوم ما يدل على اصطلاحه ثم على انسبية المقدمة بازائها بقية
من الالفاظ الدالة على ما هو اعم من مقدمة العلم وبمن لم يقال
كلام القاموس والمغرب يدل على ان ذلك الاطلاق بعلاقة
الاولية لا للعلاقة التي بين اللفظ والمعنى ولم اختص
في كلامه بما يدل على مقدمة العلم ولم تشك في شيوع ذلك
الاطلاق في عبارات المصنفين كاطلاق مقدمة العلم
حتى جعل المغرب ذلك الاطلاق في مقابلة مقدمة الجيش في
اطلاقها حقيقة عرفية عند الاكثر وكثير من المصانيف
معقد مما هم عما يدل على مقدمة العلم تأمل قوله وهي
في الاصل الخ الاضافة بالنسبة الى المعنى الاصطلاحي والمراد
بالاصل المعنى اللغوي سواء كان حقيقة او مجازا او اعم
من الانباء اعم من ان يكون بطريق المطابقة او التضمن او
الالتزام قوله يوصف بها الخ قد يخفى ان الظاهر
ان يوصف المركبات الناقصة ايضا بعضها وهو خارجة
عن ظاهر العبارة فينبغي اعتبار التأويل في الخبر او
في الكلام فذهب الشارح المحقق سرع الى الاول نظرا الى
انه شائع اطلاق المفرد على ما قابل المفرد والمجموع
والمضاف والكلام ولم يعهد مثل ذلك في لفظ الكلام
واختار بعضهم التأويل في الخبر بان يراد بالكلام المركب مطلقا

اطلاق الاسم الخاص على العام وهو الحق لئلا يلزم ان تكون
تلك المركبات الخالية عما يحل بالفهام في المفرد فصيحة مع
مع انها تدل على ما يتأتى فهام الكلام وابعد من ذلك
اعتبار ما يحل الفهام بضم كلمة فصيحة مع انها تمنع من ذلك صريحا
غير فصيحة باعتبار مجرد الاسناد هنا بل وزيادة كلمة او
نقصانها مذكور قد اعترض بان المفرد ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه مستدل الاعلام المشتملة على اسناد كالكتابة على
ضفة النيل ايضا الاعراب باعتبار المنقول عن ظنيتي
ان يكون فصيحة او مزاد في نوعها فهام المفرد قد اجيب
والجواب ان تلك الاعلام مركبات في اصطلاح المحققين
من النحاة فان المفرد عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب
الوضع اذ تطرقهم في اللفظ من حيث البناء والاعراب وكل علم
مركب مشتمل على اعرابين لكنها مفردات في اصطلاح النحو
فان تطرق في المعاني اصالة فهذا التعريف للمفرد في اصطلاح هم
والى هذا التحقيق اشارة في حاشية المطالع قوله وهو ينبغي
على الوصول لا اعتراض هنا حيث في الاصل اذ معناه مجرد لغة
واصطلاحا فاذ قال العلامة في ديباجة شرحه على المفتاح
البدء في الاصل مصدر بلغ ان حدا اذا صار بليغا وهو
ان يبلغ الرجل بعبارة كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال و
اطالة من غير اطالة وقيل هو ايراد جامع لمعنى اللفظ
في صحة المتن والتصحيح ما ذكره المعنى وهو ان البدء بلوغ

في المتكلم في تأدية المعاني الى آخر تعريف المفتاح قوله اذ لم يسمع
كلمة بليغة اعترض عليه بان ذلك اخص من المدعى اذ
المفرد على توجيهه قد يسمى مساويا للمركبات الناقصة ايضا
والقول باشتمال الكلمة عليها بعيد جدا والجواب ان الكلمة
الصادرة تجعل مساويا لها ايضا على ما فهم من اول القسم
الاول من المفتاح قوله لان ذلك انما هو اذا دليل على انتفاء ما
علم البلاغة عليها الخ في كلام الزركشي وغيره في كلام الآمدي والمصنفين
المتأخرين في امر ايصلح للشرف بحيث يعتد كل منهما
بما سواه والاحتراز عنه وهو احد الموضوعات العامة
كما ذكره ابن الحاجب وقد اورد على ابن الحاجب بان القسمين
متغايران كان في جنسه واحد اعني المذكور بعد الى اخرها
قوله فالفصاحة في المفرد اما صفة بحسب
العامل المعرفي على ما فهم جوازه من كلام السيد السند في بحث
ترك المسند في شرح المفتاح او بحسب متكلم انظر الى ان
اللازم في الفصاحة للجنس والمعرفي يلزم الجنس مطلقا في
حكم الشارح على ما ذكره في شرح المفتاح وقد ما فرغ في نحو
متعلق بمحذوف اي تشتمل عليها الجملة واما حال على ما
جوزه بعض النحاة من مجيء الحال من المبتدأ قال قدس سره ينبغي
التقييد هنا والحال صفة للعامل على الاصح وقد مر
بذلك المحقق الرضي قال ولهذا جعل صفة فلنا الاطراد
والتقييد بما اذا جعل العامل في الحال الابتداء غير مسلم

ولو سلم فتوك الصفة الى المحال بحسب التقييد فان التخصيص
الذي بشيء يفيد نفي الحكم عما عداه في المحاورات والخطابات
كما سيجيء في بحث الاستثناء من النفي الثالث قوله ويفيد انفصام
بالمخوص وذلك لما نقل عن مذهب مر في حاشية المطول
ان المخوص لزم غير معمول لكون انفصام وصفا في المخوص
عرضا فلو يصح ان يقال ان انفصام في المخوص وان صح
ان يقال ان المخوص هو المحال وانما استقام في المحل انفصام
المبالغة وادعاء ان نفس المخوص انفصام يشبه التفرقة بالمبالغة
ودعوى الادعاء وحصل المبالغة مما لا يلتفت اليه في المترجمات
انا نقول الادعاء كثيرا ما يبتنى محوص ويكون بحيث لا يصور
المعرض يستلزم تصور المعرض ويعتبر فصد المبالغة في الادعاء
في المعرض واشتاع المعرض بالمباني اصطلاح المنطقيين.
ثم ورد عليه ان الظاهر ان المراد بالموجود هنا ما لا يكون
العدم داخلا في مفهومه والعدمي ما يدخل العدم في مفهومه
ويصح حمل احدهما على الآخر كما يقال البياض امر وجودي
ذلك انما يلزم لو كان المعدول عدميا واما اذا اشتمل المعرف
هنا لو كان انفصام موجودة والمخوص عدميا او انفصام
وجوديا امر والمخوص عدمي تأمل قوله يوجب نقلها الثقل
على وزن الصفر خفة في الخفة مصدر نقل الشيء بالضم والثقل
بكسر الفاء وسكون القاف واحد الاثقال ومعناه بالفارسية
كراني على ما في المهذب والمغرب الاول اشهر لغة اما عيار

وعطف الصرلكن الخ اولى منه بحسب المقام قوله والفصام عائد
الى الفرع المذكور في البيت السابق اعني وفرع بزيي المتن اسود
فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل فيكون اضافة العذاري الى الفرع
من اضافة الجزء الى الكل او الجزء الى الكل اذ الفرع الشعر
مطلقا على ما في المهذب او الشعر التام وفي الصحاح والقاموس
الكثير والقنو بالكسر من النخل عنقود من العنب والعثكول
بالضم والعثكال بالكسر ما عليه البسر من غير ان القنو والعثكول
القنو اذا كان عثكولا وقد يجيء العثكول بمعنى القنو ايضا
ففي الكلام مسامحة لا يخفى واعلم ان جعل في الغاية والمهذب
العذاري مطلوع الشعر النساء فيه هذا الحاسب ان يجعل خمس
عذاري راجعا الى الخمسة بتأويل المذكور ويؤيد ذلك ان
روي ان المرجوحة في نات العرب سبع مجموع الشعر وسبع
الرأس وجعل قطعة منها كالزمام ثم يقبضها تحت المتن والحل
قوله من الخرق في المهموزة الرخو الخرق خرق هذا الثوب
مثلثا خصف النجث بالثاء المعجمة والحاء المهملة
الالحاح في المسئلة وخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة
اسم المرأة والمحمودة ما عدا خرق ذلك الثوب والسيرج
خرق فلان احمق خطب اي مرجب التراب بالماء وفي
الرخو ما عدا خاو وعد اما خ فوات ثم روي عنا وهذا الخرق
بين الشديد والرخو قوله وفيه نظر واجيب بان الزاي
المجوزة الرخو والكل وصف دخل تحت المال في

الجملة المجهورة التي بين السندي والمضاف والمضاف اليه
بان وصف الراي المجروح بالصفة المشتركة دون المحققة
نقول على ان هذا القائل ان اراد بوجوه كلها غير فصيحة في
كلام فصيح اخذ بنا على قوله في فصاحة الكلام شرط في فصاحة
الكلام وحكما فقد ادخل في المجمل الناقص والتام معا في
الكلام بحكم ان غير الكلام المركب التام فانه يوجد في
كلام فصيح في الجملة اعني المركب الناقص بدون اشتراط
فصاحة الكلمات قوله والقياس على الكلام الخ يعني ان هذا
القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على
وقوع الكلمة الغير الدرسة في القرآن الذي هو موضع بحثي فقول له
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وذلك القياس فاسد
لان الكلمة القرآنية التي قيل انها دومية او فارسية او هندية
كالقسطاس والسجيل والمشكاة هي عربية على قول القائلين
وعلى تسليم ان الضمير في انزلناه راجع الى السورة والمراد
القرآن على البعض شائع وعلى تسليم فلا نسلم ان عربيته
باعتبار اغلب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل باعتبار
الاسلوب وعلى تسليم فالقياس هنا مع الفارق لانه اشترط
في فصاحة الكلام فصاحة الكلم ولم تشترط عربية الجزء
في عربية الكل لانه يكفي كون الاكثر على لغة العرب في نسبة
المجموع اليهم واعترض على ذلك انه يشترط فصاحة
الكلمات في فصاحة المركب التام او مطلق المركب وهو يقتضي

يقتضي ذلك ان يشترط فصاحة الكلم في فصاحة عدد كلام سماه باسم
كالسورة او القرآن فانهم ذكروا ان الزايد على المسند والمسند اليه
خارج عن حقيقة الكلام والجواب ان حقيقة الكلام المركب
على ما راى وسند ومسند اليه لكنه شائع اطلاقه على المركب
تماما زاد عليهما وفصاحة مثل السورة والقرآن لكن ادخالها
في فصاحة المفرد فيقتضي ادخالها في فصاحة الكلام وقد اشترط
فصاحة الكلمات فيها لان في فصاحة اصل الجزء يعني المسند والمسند اليه
لوصف الكل بالفصاحة اذا لم يكن بعض اجزائه فصيحا ولان
كان ذلك البعض مرجوحا ما قوله ما يقرع اي يعجب في نحو
الى نسبة الجهل بان الموزون غير فصيح او بان الاولى ايراده
الفصيح او نسبة الخ يعني ان اراد غير الفصيح فيلزم
بقي احتمال القسم الثالث وهو ان اراد غير الفصيح بحكم و
لا يضل الرابع يعني لما مع القدرة والعلم بما ذكر اجيب
بان ذلك سفه لا يليق بحال القرآن الذي اتى به معجزة و
تصديقا للنبي لكمال بلاغته وفصاحته فظهر ان الاتيان
بالسفه نتيجة الجهل بان سفه فنسبته تدخل تحت نسبة الجهل
بالسفه نتيجة الجهل بان ذلك بالنسبة اليه تعالى فلو كل ما يفعله فهو حسن وقياس الغائب على
الشاهد غير مسلم على ما علم في الكلام والجواب ان المكلف
لم يجوز او صدور ما لا يليق بالحكيم عز اسمه تعالى صلوا على الشارع
وان جوزوه لكنهم لم يقولوا بامتناع ذلك عز عند انفسنا

بلا ضرورة ودليل من الكتاب والسنة سيما مثل ذلك الامر فتامل قوله
كون الكلام وحشية الخ انت خبير بانه يلزم على ظاهر هذا التقرير
اشتمال القرآن على غير الفصيح مثل المتشابهات وقوله آلات
بالتشديد المشبهة على كثير من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين
ولذا قوله ان هذا لما حرن تامل قوله اي بيد فانه قد
هذا يوافق كلام الصحاح لكنه ذكر في الاساس ازرج للحاجب
دقة وتعقيبه قوله اي كالتعريف المرجي الخ يمكن ان يقال
لهذا التخريج وجه بتعميم على قاعدتهم وهو ان يقال ان فعل
قد يجيء لصيرورة فاعله كاملا نحو قويس الرجل اي صار كاقوس
والمرجي مصدر ميمي بفتح الفاعل وقد يوجه بان التفعيل
يجيء بمعنى النسبة الى اصله نحو غمته اي نسبته الى غيم فالمرجي
مرجحه اي نسبته الى المرجي او المراجحة وجه بان التفعيل قد
يجيء للنسبة بمعنى المشابهة قوله حلت هو ايضا من هذا القبيل
او ماخوذ من المرجي على ما صرح به الامام المرزوقي حيث قال
المرجي منسوب الى المراجحة ويجوز ان يكون وصفا بذلك للمرة
ما ذهب وهلة كما قيد به جماعة من اهل المرجي اسم امرك اي حسنه
وقوله وهلة كذا في بعض نسخ الحواشي بخط الشريف قدس سره
لنا الى تصحيح غيره مما كتب في كثير من النسخ ويمكن ان يعلم
ان وجه عطف ما وقع في خط بالواو والحواشي وجهان
لكن يرد على الوجه الاول ان وجه المرجي اسم بهذا المعنى في البرهان
والتاج وغيرهما وكتب اللغة اللهم الا ان يقال استفاده في

في كتب اللغة من المتاخرين بعد الحكم من قدماء اهل اللغة بغير المرجح
واجيب بان ذلك الاستفادة ينافي الاحتياج الى تخريج الوجه
البعيد وانت خبير بانه لا يحسن في جعل الجواب وجهان
متغايرين قوله على خلاف ما ينبغي عن الواضح لعل احسن
قدس سره في تفهيم القانون هنا لكنه ذكر في المطول ان
المراد بالقانون هنا القانون التصريفي فيرد عليه انه اذا
غير فتح العين مثلا الى الكسر صار غير فصيح وقد سلك
ان ذلك يتعلق بعلم اللغة دون علم التصريف ويمكن ان يقال
الكلام في فصاحة اللفظ الموضوع وقد ذكر ليس بموضوع
ويقال قال الاجلل ايضا خارج لانه ليس بموضوع لانا نقول
نعم لكن بان اصل الاجلل غير الموضوع ايضا
غاية الامر انه تسمح بالمتعال واعلم انه يمكن
هنا مناقشة اخرى في الجواب الخ في حكمها اذ اذ
قيل مسلوي بدون قلب الواو ياء والادغام كان غير
فصيح بقي مناقشة باعتبار انه يصح مثل ذلك في المركب التام
ايضا فانه اذا قيل من ابنك بكون نون من وياء ابنك
هفافا مثل التهرة في ابنك كان غير فصيح تامل قوله الحمد لله اولا
ابنة ملبك الناس رتا فاقبل قوله فنحو ال وما وذاك
ال اهل واصل ماماه وابدال الهمزة من الهاء غير قياس
قوله الاوزع من الخيل الخ هو ذو التحجيل الابيض مطلقا
والابيض الجبهة من الخيل فكل من بياض قرحة او

الحال وانما جعلها ايضا خبرا نفيه انه لا يستقام العبارة قوله فيه نظر
وجه النظر ان اراد صاحب القيل ان الخلوص والكراهة داخل
في مفهوم الفصاحة فمسلم وان اراد انه لو لم يذكر لزم فصاحة الكلام
مع خلوه عما ذكر فممنوع ايضا قوله اما مع جهة القرابة فلا ينافي
ان يراد ان القرابة مشتملة على الكراهة فالكراهة بحسب الخلوص مع
القرابة فان نوع المنع على ذلك ظاهر غاية الظهور بل اراد
ان سبب الكراهة منحصر في القرابة فالخلوص باستلزام الخلوص مع القرابة
كناية عن استلزام الخلوص مع الكراهة لكن ذلك ادعاء ايضا في
محل المنع قوله ولو قيل لزيادة الكراهة قد يوهم ان هذه اشارة الى ما ذكره
المحشي من ان الكراهة انما ترجع الى المنع او الى القرابة او الى اشتمالهما
على تركيب يمنع الطبع عن فعل الاولين دون الكراهة مستقيم
عند وعلى الاخير لا بد من ذكر هذا في توجيه الفصاحة ويجيء
ان نظام قدس سره ايضا توجه على ذلك قوله المحشي ايضا اعني
بان كراهة بعض الالفاظ بعض المنع واما بتاء اذ لا دخل ده
للمنع في الكراهة اصلا في شكل قوله ضرورة في القول بان مفعول
قدس سره ايراد النظر على كلام المحشي بل على ما قبله قوله فان قال بان
الكراهة يجوز المنع الآن عليه العقل وسعني ان يعلم ان كلام
المحشي الى حيث انه لا يكفي بصاحب القيل المذكور في المتن ان
يلتزم في بعض الصور ذكر الكراهة في توجيه الفصاحة في بعض
اعلم ان وجوه الكراهة في الجملة يجوز المنع وانما يعلم اذا قال
الكاتبي في شرح المفتاح المنع بالفتح مصدر قولهم الرجل

الرجل وبالكسر موضع نقلة اي عن الصواب في القراءة فالمعنى
هو الذنب ههنا قوله مع فصاحتها يجوز ان يكون صفة
مصدر محذوف اي خلوصا كائنا مع فصاحة الكلام او ان يكون
بمعنى بعد على ما في الهادي للشارح وانما جعلها ظرفا لقوله
للخلوص في اختلف فيه النحاة والاحقق الرضي ان يكون
المفعول معه بحيث يصح اسناد الفعل اليه وحينئذ يتفق
النحاة ويتفق مذهبه بقول الزوزني استقرئ مع طلوع
الشعري هكذا يستفاد من الشرح الكبير على الكافية وتوضيحه
الشافي ما ذكره صاحب المفتاح من ان مع عند النحاة
تدل على معان الاول موضع الاجتماع اي في زمان الثاني
وارد عند الاكثر ان المشهور من مذهب الاخفش ليس ما موضع الشارح
بخلاف قول الزوزني الآتي ان الاخفش الرضي جوز في تعريف
الكلام ان تكون الباء في قوله بالاسناد بمعنى مع فرده السيد
رحمه الله بانه يلزم ان يصير المتكلم والمتفهم مرادفين
قوله حال من الضمير فان قيل يلزم ان يصير مثل زيد
اجلل فصيحا فانه يصدق عليه في تلك الحالة انه خالص عما
ذكر في حال فصاحة الكلام كما يقال الكرم السخاوة في حال الكلمة
فاذا سمي سخي حال الكلمة ثم صار فقيرا يصدق عليه انه
كريم وان لم يكن سخيا حال الفقير قلنا يمكن ان يختار مذهب
بعض النحاة ان المتقي مجاز في غير زمان الحال فلا
يصدق على زيد اجلل انه خالص وفصيح في زمان فصاحة

الكلام الذي قبل هذا الزمان او بعده واجيب بان مثل زيدا اجل انا
ليس متحدا مع زيد اجل بل يغايره فليس الكلام واحدا حقيقيا
بخلاف الصورة فانه شخص واحد له حالتان وقد ازدحم قدس
سره في المطول ان مثل ضيغم فصيح موضوع غير فصيح
مقام آخر الا ان يقال اللفظ في كل مقام بغاير اللفظ
الآخر بالتخصص ويلزم ان يكون في ذلك ما ينافي التعريف
قيد المتناقضين الداخل تحت النفي اعني المخلوص واستقلال المتصل
بصورة بانتفاء القيد فقط وهو الظهور او بانتفاء المقيد
فقط وهو قليل او بانتفائهما والمقصود هو النوع الذي يقع
المخالفة في التعريف لاجلها لغير المقصود لانقال اذا علم ان التناقض
مع قضاء الكلام محال علم منه حلول التناقض مع عدم القضاء
بالطريق الاولى لانا نقول لعل ذلك غير ملتفت اليه في التعريف
بما مع الوجه الصحيح وسلم نقول التعريف ساقط لانتفاء
التناقض والقضاء هنا لجواز ان انتفاء القضاء بجواز القرينة
او مخالفة الظاهر حتى تناقض الحرفي والاولوية غير مسلمة
لانه قد انتفى شرط ووجد شرط اخر كما في صورة التناقض مع
القضاء نعم تسلم الاولوية اذا كان عدم القضاء بالقرينة
والمخالفة بحال يصح اعتبارها حال التناقض الحرفي لانه حينئذ يكون داخلا
في المحترز قوله المشهور بين الجمهور لا يخفى انه يحمل الضعف
بمخالفة القانون المعتبر عند اكثر ايضا ويمكن ان يقال هذا
يعلم بالطريق الاولى او يقال الكلام في تركيب له صحة في الجملة
مع ان يمكن جعل المشهور بين الجمهور مشاورا كما اعتبره
الجميع قوله لفظا ومحلا وحكما اقسام للقبلية والتقديم الذكر
المرجح او اقسام للذكر لكن الاول هو المشهور في الكتب
والاولى في ذلك تعميم التعريف بان يكون المرجح
ملحوظا به مع الفعل سواء كان من حيث الرتبة او المحل
ايضا هذا او في التعريف المعنوي ان لا يكون المرجح مصرحا
بعدميه لكن يكون هناك ما يقتضي ذلك قبل الضمير وذلك كتقدم
انواع متعلق الفعل المتقدم المرجح نحو اعلى الحوائج
ومثل سياق الكلام المستلزم لاستئناف قريبا او بعيدا ومثل
مع الفاعلية والابتداء المتقدمين لتقدم الفاعل والمبتدأ
على المفعول والخبر مع ما يتبعه وقد مع المفعول الاول في باب اعطيت
ونحوه بعد ما يتبعه على المفعول الثاني والتقديم المعنوي ان يتأخر المرجح
عن الضمير لفظا ولم يكون هناك ما يقتضي تقديمه الا الضمير او المرجع
بحسب اصل وضعه وقد تقدم المرجع لكن قد عرض له ذلك
الاصل لنكتة الابهام ثم التفصيل فالاضمار لتفخيم ما يقصد
في نكرة اصلا قوله والوقوع في الورطة للمحال لانا اخذنا ذلك
على العطف مع ان الاصل لرعاية المناسبة للمقابل فاذا قوله وصريحا
حال في المقابل اعني لفظة وصريحا وايضا عطف على العطف فا لعطف
عليه اما مجموع قوله امر ما او الضمير المستكن لوجوه الفاصل و
على التقديرين يلزم ان يتوقف ملاحظة الورطة على ما هو كما هو المتبادر
من العبارة وان يحتاج الترجمة الى الاول لا يقال اعتبار

العطف قبل المجرائية فالخرائي الحقيقة مجموع مدح الورى
ومدح الشاعر وانا تقول لا فائدة في ضم الشاعر ومدحه مع
مدحهم ويمكن ان يقال المعنى انه مدحه الورى مادحا له
وبين الشيء يعني لابن ناجي مدحهم عن مدحي وبعد ايظهر
فائدة قوله يعني وايضاح اتحاد الشرط والجزاء يراد بالجزاء
المدح الحاصل على ما هو المتعارف في مثال تلك الصورة
قوله نفع مقابلة المدح الخ يمكن الاعتذار وبانه اشار بذلك
الى ان ذمه لا ينفي ان يخطر ببال احد وان على سبيل الشرط
والتعليق الذي اذا اورد في النظم لفظ اذا التي هي للزمان
وفي المدح لفظ متى التي هي سورة الكلية قوله ناقر كل الناقر
الظاهر منه ان ذلك يقال للشاعر في الشاعر والمنقل كما يقال
انت الرجل كل الرجل لكنه يحمل ان يراد اذكا مدح الشاعر في
المجلد بحيث يكون في كل جلد بيتا في ثلاثين قوله ان لا يكون
الخ فانه يلزم ان لا يكون الفرد الواحد فصيحا مع انهم قد صرحوا
والجواب انه اذا كان الذم فيها واضحا عند الفارغ البليغة
بعد العلم بالاصطلاح وفيها فصيحا والا فلا وقيل بان فصيحين
اصلا ولكن لم يذكر المعنى وصاحب المفتاح من المحققين قوله
تقدم او تاخر اتم لانه يقتضي عطف احدهما مع استلزام كل منهما
الآخر اشعار بكفاية آخر عبارة المحلل قوله او حزنا اي بقرينة
واضحة فان الحزن مع تلك القرينة وقوع الاثنين فلا يحصل
التعميد قوله او غيره ذلك سعى ان يجعل مساويا لمثل العطف

العطف على المحل بلا قرينة ومثل هذا الجواب وغيرها وان لم
يوجد المحلل في ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني لكن
المفهوم من المقول ان التعقيد اللفظي لا يكون بمرتبة ذلك
المحلل فتامل قوله اسمعيل المخزومي ذكر في شرح المفتاح
بدل المغيرة فكان اسمعيل اسم والمغيرة لقب قوله قيل ذكر في
ضعف الخ لا يخفى ان ليس في كلامه دلالة ما على ضعف ولا قوة
التعليق
حمل هذا القيل على ما ذكره المحلي من ان احد الامرين
اما الضعف او التعقيد مع ذكر الآخر ولو حمل
على ذلك لا يتم رد الا ان يقال ان ذلك الضعف يحقق
بدون التعقيد في مثل جاني احمد بالتنوين واذا اعتبار
فيذكر الآخر ليس بضائر فان المقصود تكميل القبح في الحد
سابع واذا فالخلو عن القرينة مغن عن الخلو عن الشاعر
قوله وان كان كل منها فيه اشكال قوي وهو ان اجتماع
تلك الامور اما ان يكون مخالفا للقانون النحوي المنهي او في
فعل الاول لان وجد التعقيد بدون ضعف التالف وعلى
الثاني ما سيأتي في آخر الخاتمة من ان الاحتراز عن التعقيد
اللفظي يجعل بالنحو تامل قوله المحلل في انتقال الذهن
سعى ان يعلم ان المراد بالذهن ذهن السامع والمقصود
بالانتقال من بعض الى آخر توجه الغرض من الاول الى الثاني
فيها والمحلل في الانتقال بعد الانتقال من المعنى الاصلي الى
المراد وذلك سبب لعدم ظهور دلالة اللفظ اي بطن

انفهام المراد من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه
اصل المعنى وذلك وسرعة انفهام المراد من اللفظ بسبب ان
الذهن ينتقل بسرعة من المعنى الاصلي الى المراد وبسبب سواها
فالضرورة تنتفي سرعة الانفهام بانتفاء سرعة الانتقال ولا شك
ان ذلك المخل بسبب ارادة المتكلم اللازم البعيد واراده
من اللفظ مع خفاء القرينة الدالة على المراد قوله بسبب ارادة اللوازم
لا يخفى ان الدال على سبب اللوازم والوسائط على التحقيق كما قاله
اعني الاصوليين في المجمل المدرج بالادلة هو صفة الوسائط بالكثرة
عفا عن ولكن ان اعتبار المجتهد باعتبار الجواد مع ان يلزم ان
لا يوجد اللوازم والوسائط في كل مادة وذلك غير سليم
الا ان يقال في ذلك اعتبار الاكثر كما في قولهم اذا تعارض
الفعلان وعلى المجمل لا دخل لوصف الوسائط بالكثرة في
في المخل ويمكن ان يقال المراد باللوازم وبكثرة الوسائط
هنا ما ذكر في الاصل والاغلب ان تتحقق المخل بتعدد اللوازم
والوسائط قوله سيأتي طلبه اشارة الى ان البعد
وان كان لغرض آخر لكنه لا يريد ان يطلبه الا بالنظر الى ذلك المقال
ولذا الحق والبكاء لذا بعد عند مرسى سرعة وامثال هذه اللطائف
نسب البعد الى الدار والغرب الى ذاتها والعاشق لا يطلب
بعد المحبوب وان يتلوى بغرض فهم يمكنه طلب بعد الدار قوله
لكنه اخطأ انما جعل ذلك خطأ في نظر البديع فانه لا يفهم
من العبارة وان كان لوجه صحة في الجملة من استعمال المجموع

في مطلق خلو العين مجازا ثم الكناية بذلك عن الفرج ينبغي
ان يعلم ان المصطلح كثيرا من كتب اللغة السرو جمعه
سعد فجعل مبنيا للفعول هنا كان المتبادر من تفوق الصحاح
انه لازم فيلزم العطف على الفرج قوله اطيب نفسا اطيب
بالتخفيف من طاب على ما قال في المصباح من ان اراد
بطلب الفراق طيب النفس به ويدعيه ايضا تنكير نفسا
ولكن معطوف واوطنها يشعر بانه من التطييب قوله حسن
الجرح في اكثر النسخ بالتذكير على تاويل الفرس الذي
هو مؤنث سماعي بالخيل قوله كانها تجرح فيه اشارة الى
ان اطلاق السروح على الفرس مجاز نظرا الى ان السروح
من سبح في الماء على ما في الاساس ومن المجاز فرس
سابح وسبوح يعني ان المتبادر من السعاد والاعاذة الخير اذ
والسداد شدة عدو الفرس والظاهر ان يجعل السروح
هنا من السبح بذلك المعنى الا ان يقال السبح حقيقة في الماء
على ما فهم من الاساس مع ان يلزم الخروج نظرا الى ان ما في
الاصل انما يخرج من الماء وفي يجعل المستثنى بها الا السابح
قوله فاعل الظرف يجوز ان يكون مبتدأ خبره الظرف
الاول والظرفان الاخيران بحالهما او الاول حال
عن الخبر فكانه لم يلتفت الى ذلك فدرس مرسى باعتبار انه
لا فائدة يعتد بها في عدم الخبر قوله والجندل ارض ذات
الجندل بسكون النون كما هو المناسب هنا للمجاز وفي بعض النون

وكسر الدال ارض ذات حجارة كذا فهم من كتب اللغة فاذكره
قدس سره بيان لمراده من اطلاق اسم الحجاز عليها وضعا او بنت
عند الرواية في البيت بكسر الدال فيكون سكون النون لضرورة
الشعر لكن لا ضرورة في النحو ولا شرح الملك الرواية قوله والسجع
هدير الحمام ومحوه اعلم ان اطلاق السجع على تصويت الحمام
والفاخته حقيقة على مبنى الاساس واطلاق الهدير على
الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز والحمام في اللغة على ما هو المشهور
ما كان ذا طوق من الفواخت والقماري وشبهاه ذلك فهو
نجم مرفوع اي السجع هدير الحمام ومثل هدير اي هدير
الفاخته او مجرور فالهدير للحمام مجازا في تصويت الحمام والفاخته
ذكره في الديوان سجعت الحمام اذا طربت في صوتها ومن
ذلك سجع الفاخته وهو ان تردد صوتها على جرية واحدة
والاغلب بالبيت ان يراد بالحمام عرف ما يقال بالفارسية
كبوتر على ما في الحدائق ونحوه مثل الفاخته او يراد بالحمام
ما يالف البيوت وذكر في الصحاح الحمام عند العامة الذي له طوق
فقط قوله يشهد به العقل والنقل لا يخفى ان شهادة النقل
مسموعة بنا على ما نقل الصحاح لكن شهادة العقل مجرد وجدانها
سلمت فيما اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت وامّا
اذا كان اطرابها والتنافس كما يظهر للسامع بل عند رؤية الازهار
والاوراد ولا شك ان هذا هو الغرض هنا فانه جعل
الروضة ايضا من اسباب الامر بالتصويت قوله والا فلا يخل

بخل بالفحوى يعني ليس اخذ ما بها الا من جهة ما يلزمها من العقل
والافهام حيث هي الجهة لاخذ ما بها وهي بخلاف الكراهة
في السجع لانها مع مناسب الفواصل من غير ملاحظة العقل ويجاب
بجواز ان موجب كل من السابع وكثرة التكرار الكراهة
في السجع دون العقل والمنافرة قوله والكيفية عرض الاولى
في مثل ذلك المقام ان يكتفي بالمعنى الاخير لحفظ الملكة
والكيف قوله الخط والوجه الاحتراز عنها على مذهب
من لم يجعلها من الامور الاعتبارية او من مقولة الكيف قوله
ليدخل فيه مثل العلم الخ اقول الانصاف ان في صورة العلم
التفصيل لكل معلوم علم مستقل وليس فيها علم واحد يقبض
انقسام كل بالذات بل بتبعية المعلوم انقساما عرضيا واما
في صورة الاعمال فعلم واحد متعلق بالمجموع لا انقسام فيه
لا بالذات ولا بالعرض وفي تتبع هذا واعتراض ايضا بالكيفية
المركبة لتوقف تصورها على تصور اجزائها اللهم الا ان يراد
بالغير ما هو خارج عن حقيقة على ما هو المختار اصطلاح
المتكلمين من ان الغير ما يتصور الانفكاك من الجانبين وامن
بالكيفية النظرية وانت خبير بانه لا اشكال بنفي الكيفية النظرية
التي لا يكون العلم بها نظريا بل يجيء بالكيفية التي ادركها نظريا
اللهم الا ان يقال المنفي التوقف المنتهي التوقف الذاتي
الذي لا يمكن زواله كما في الروضة بالنسبة بخلاف المعلوم
النظري فانه قد يكون ضروريا بالنظر الى النظرية قوله استعارة اذا

يتبع في ذكر الملكة استعارة بان يجعل غير مقصود بما لفظ فصيح
من غير رعاية ذلك فيه ايسمى فصيحا لاتصاف الملكة سواء كان
في التعريف لفظ آخر صريح يخرج بمجرد هذا التغيير من ان يكون
فصاحة او لم يكن وارد بان اللام في المخصوص للاستغراق فيلزم
ان لا تكون ذلك التغيير فصاحة بمنع انه لا يبعد ان يقال ليس
في لفظ المخصوص استعارة بذلك فان اللام يجوز ان تحمل عليه
بعونة المقام لانفي وفي ظاهر فيه قوله بمنع فصاحة اعلم ان
الفصاحة مطلقا ليست شرطا في البلاغة على ظاهر كلام المفتاح
ولا يبعد ان يختار التفصيل ويقال بل مجرد الفصاحة المعنوية
شرط فيها الاترى ان مرجعها على البيان الذي هو جزء علم البلاغة
بخلاف مرجع الفصاحة اللفظية فانه الحرف او الكلمة او النحو
او الصرف تأمل قوله الى ان يعتبر لم يكن مقتضى الحال هو الخصوصية
على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار
زاد الاعتبار وبانتفاء حيث جعل نفس مقتضى الحال قوله مع ان الكلام
انما لم يعد في الكلام لانه قيده بالقصد اصلا المعنى فالخصوصية
خارجة عند مستغنية عنه واما وجه تقييده به حتى احتاج الى
ابتداء كلمة مع على ما في اشارة الى ان مقتضى الحال بحسبان
يكون زائدا على اصل المعنى فانه قد يقتضي الكلام الخالي ان يراد
الكلام مقتصرا على اصل المعنى فيما اذا كان المخاطب بليدا فانا نقول
هذا الاقتصار في اللفظ امر زائد مفيد للتابع البليغ بلا دربة
المخاطب قوله خصوصية الترتيب هنا النظم فان المراد بها التكاد

التكاد والمزايا المختصة بالمقام والمخصوص بالضم مصدر
فالحقت به ياء النسبة واما على الصحيح من ان الاخفش
الفتح قياسا عتبار انه يصدر ان يعد مصدر خصه بكذا
والمخصوص بالفتح صفة فيها الحاق ياء المصدرية صار
بمعنى المصدر قوله وبحسب ذلك يعني ان التخصيص بمقتضى
الحال ليس نفس التكيف بل بعلى الكلام المتكيف بذلك التكيف
والتركيب المتحقق على الخصوصيات الصادرة عن خواص التراكيب
والكلام الكلي مطابقة لبعض صور علها والظاهر ان المطابقة
هنا بمعنى الموافقة عبارة حذر من شرع كما يقال طابق النعل بالنعل
ولم يعدل حذر من شرع اصل المطابقة على اصطلاح المعقول
لانه عكس ونطابق الاصطلاحين ليس بشرط ويجوز ان
تعريف علم المعاني بقوله لبذ التخصيص وسيذكر ان شاء الله تعالى
في تحقيق هذا الكلام ما يليق بالكلام قوله فان مقامات
فان قيل قد يختلف المقام مع اتحاد المقتضى فان التعظيم
والتحقير يقتضيان الحذف فلنا المراد تفاوت المقام بحسب
الاقتضاء والتحقير يقتضيان الحذف ولا شك ان اختلاف
الاقتضاء يوجب اختلافا في المقتضى قوله ان الاعتبار كعلة
العلة قيل فان مقامات الكلام قوله كونه زمانيا وجه
ذلك التوهم الانطباق فان الامر الزماني الممكن مطابق
للزمان والمكان وغيرهما قوله اي خلو كل واحد منها
فيه ان مقام كل من المذكورات لا يباين مقام خلو كل منها

وأجيب بان الكلام على التوزيع باد يراد من مقام التنكير
مثلا بيان مقام خروج من التعريف ويمكن ان يقال ان التنكير
راجع الى واحد وقد ذكر في ضمن كل وتخيل ان التنكير
مطلقا معرف وان عاد الى النكرة ونجعل اضافة التنكير
الى المعرف للعهد قوله مقام تقييده اي تقييد احد التنكيرين اذ
قوله بوكد هذا ناظر الى الحكم والمعلق قوله او اداة قصر هذا
بالنسبة الى الحكم والمعلق قوله او تابع بالنظر الى المسندين
والمعلق قوله او شرط مخصوص بالمسند قوله او مفعول يمكن
جريانه في الثلثة الاخيرة قوله واما لم يعد الا ان الظاهر ان
يذكر انما لقدم ما تكد وقد يترك كما في السواي خوفا من
التطويل قوله ليس لمثلك الكملة والا لما تارك مقام تلك الكلمة
ليس له مع غيرها واما فهم ذلك باعتبار ان يصدق على
انك مع صاحبتها واما قيدها بالمتاركة ان صورة المتاركة
مشغلة على فوايد ومحاجة الى البيان قوله في اصل المعنى لانه جميع
قد يلتزم استلزاف مقام المراد فتين قوله بالنزهة لا يخفى
ان التعلق في نحو ان مزيت نفس النزهة لا مقترنة به فكان ارادة
بالنزهة اداة الشرط قوله وان تقابلهم شيبان الخ فان قيل اصل
الحسن الذي يحصل بالمطابقة حال ارتفاع بكمالها لا بنقيضها والايخطاط
يقتضي ثبوت اصل الحسن فلا يكون بعد مرتفعا فكمال المطابقة
مطابقة ايضا فصح ان يقال الارتفاع بحسن المطابقة كما ان اصل
الحسن ايضا بمطابقة الحسن ثم اضاف العدم للحسن للتعهد والتنصيص

والمعنى الايخطاط بحسن العدم المطلق المتعلق بحسن المطابقة
لا بعدم هذا الحسن بالكلية لكن ينبغي ان يحمل الكلام على التشبيه
وان جاز ان يحمل على التصريح ايضا ويمكن ان يقال اصل الحسن
بالفصاحة والارتفاع بالمطابقة والايخطاط بعدمها اصلا
اصلا الاترى ان صاحب المفتاح قال واذا تقرر ذلك البد
يرجعها وان الفصاحة بنوعيها مما يكسو الكلام حلة التزيين
وترفعه على درجات التحسين فعلى هذا حمل الكلام على التوسع
حسن قوله بالمحسنات البديعية من حيث بحث عن اتباع على
البديع واما قيدنا بذلك لان تلك المحسنات من جهة
اضفاء الجمال اياها جوهيه للحسن الذاتي فيبحث عنها من
تلك الجهة في علم البد وكذا ذكر الالتفات الذي هو
من المحسنات البديعية في علم المعاني قوله يعني اذا علم
ان ليس الى آخره فيه اشارة الى ان الفاء في قوله فتعتنق
الحال اي للتصريح واما لم يحمل على التعليل لان الاتباع على
مقتضى الذوق السليم ان يقال فالاعتناء الخ هو مقتضى
الحال مع ان التصريح بالشيء قوله اضاف المصدر اي ينبغي
ان يعلم ان هذا يفيد ان اضافة المصدر للعموم بحسب
القرائن كما في سايل الاسماء المضافة والمعرفة باللام لكن
افادتها للحصر غير ظاهر الا ان العموم قد يستلزم كما في
قولهم ضربني زيد فانما فاذا كان جميع الضربات
المحصورة في حال القيام لم يحصل شيء منها في غيرها لا استلزاما

ان يجعل شخص في حالين وآما البحث اعني قولنا وارتفاع الخ
فان كان الباء للسببية القريبة كما هو المتبادر فالحصر فيه ايضا
يستلزم الحصر فانه لا يتعدد السبب القريب لكن المفهوم من الكتاب
الخ كثيرا فدرس سرع على المتون في هذا المقام انها للملابسة البعيدة
وعلى هذا التقدير فان كان الحصر بمعنى ان الارتفاع ان يحتمل
بهذا السبب البعيد عند الانفراد فالملزوم مسلم لكن لا يلزم الاتحاد
والمساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب كما لا يخفى
وان كان بمعنى انه لا مدخل لغيره فالملزوم ممنوع فانه
ورد في الحديث اصلاة الا بفاتحة الكتاب وايضا اصلاة
الا بالطهور وارتفاع فليتأمل قوله فقد علم ان المراد الخ
الظاهر ان المراد بيان الاتحاد بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب
لكن لا يلزم ذلك اصلا مما تقدم وكذا كتب قدس سره في الحاشية
ان المقصد الاتحاد او المساواة قوله والا فاصرح الخ كتب
قدس سره في الحاشية ان الحصر ممنوع فانه يكذب في الاخص
على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق فانه يكذب في الاخص
فيصح الارتفاع في فرد آخر من الاعم ويبطل كل منهما فيما اذا
كان بينهما عموم من وجه او تباين كلي وقد يحث ان يبطلا
احد الحصرين لا على التعيين لازم وآما بطلانهما كلهما او احدهما
بالتعيين فغير لازم فتطلب سوى وجدان العموم من وجه او
التباين او غيرهما وما يتوهم في جميع الصور من بطلانهما كلهما
فغير صحيح والجواب انما ابطل الجزء الايجابي من الحصر

في العلم ابطل الجزء السلبي من الحصر في الاخص او حج للبطلان
الباطل الاول المبطل بخلاف ما اذا وجد العموم من وجه
او التباين فان الايجابي من كل منهما يبطل السلبي من الآخر
عند العموم ولا يبعد ان يقال صدق الجزء الايجابي من
الحاصرين امر مقدر عند العموم فالكلام في الجزء السلبي
فاذا لم يكن الاتحاد والمساواة يبطل الجزء السلبي من
الحصر في الاخص على تقدير ان يكون بينهما عموم مطلق و
يكذب الخ ان السلبيان منهما على تقدير التباين الكلي
والجزئي فافهم قوله نصب على الفرق لا يخفى ان يجوز
ان يكون صفة فصدر يسمى فان السمية هنا بمعنى الاطلاق
كما يقال سمي زيدا بابا اي اطلق لفظ الاب عليه
واما ابنت الحصر في النصف فلا يتفق الله كما صرح به
السيد الشريف في اول الفن الثالث من شرح المفتاح قوله
والتمام فان اي فردان احدهما في غاية الكمال والآخر
في غاية النقصان فكذا اعتبار البلوغ امر اعتبره الناس فان
قوله في المفتاح من ان البلوغ تتزايد الى ان تبلغ حد
الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه قوله لا يكون
من الطرف الاعلى بان الاصرح في طرف الشيء ونهايته ان يكون
امرا واحدا شخصيا لا يقبل اصلا في الاشتداد والذي
جعل ذلك الامر طرفا انما هو ان لا يكون الفرد حينئذ
من الفرد وفي ان الطرف نوع وماهية واحدة محل

تعدد افرادها فان الملحوظ في الطرفية انما هو نفس النوع في
فيه وتعدد الافراد لا يوجب تعدده من حيث هو ثم ان
الوجوب من النهاية لاستيلاء مبداه وبعض افراد الوسط
والتعبير بالنوع انما يصح في جميع الافراد لا بعضها على ان التعبير
عنه بها محل خفاء في الاحكام الخاصة بالصيد فانه لا يظهر
ان يقال زيد وعمرو والى غير ذلك من الافراد نوع وهو
ما اذا اعتبر الكلام عنه لا يقال يصح التعريف على الطرف الاعلى
والمراتب المتوسطة ايضا انما تعرف بعموم ما في قوله ما دونه اي
الى مرتبة دونه بيد فتح ذلك وان كان صحيح الاوزان
هكذا وقع في الايضاح ايضا لكنه لو قيل وان كان فصيحا
لكان احسن نفاوت المقام ينبغي ان يجعل متناولا للتفاوت
كميا اي قلة وكثرة كما انها متناولة للتفاوت كيفية في مناسبة
سوى المطابقة لا يخلو عن ركاكة فان البليغ هو
المطابقة والفصاحة قصور بليغ ان يقال بليغ هذا
الرجل رجل سوى هذا الرجل متصفا بصفة يتم بها
تتم بها في العرف ويتميز بها الفصيح والبليغ عند في ما اذا اتى
بمطابقة او جنس او نحو ذلك فانه لا يفيد بايجازه وايضاحه
نحو المضي والجنس مثلا كما ذكره قدس سره في الحاشية على
المطول اقول الظاهر ان يقال ان هذه الوجوه محسنات
للكلام فهي مائدة لبلاغة ذلك بذوق المتكلم عما ان اتصاف
المتكلم بتحسين الكلام بها مائدة لبلاغة اي اتصاف المتكلم بالبلاغة

غة عما تقدم ان يكون بلاغة الكلام شروحا بلاغة المتكلم كما ذكره
صاحب المفتاح وحققه المحقق الشريف اول شرحه وقوله في البلاغة
في المتكلم الا انت خبير بان ملكة الاقتدار على كلام بليغ في
نوع من المعاني لا يكفي في بلاغة المتكلم فتصحيح الشريف على
بالغاية على قياس ما مر في حضاة المتكلم لا يقال التفرع انما
عاد على ما علم في موضعه انما تقول البر لا يقدر على تأليف
مثل القرآن قوله ان البلاغة في الكلام هكذا قيد في الايضاح
والاحسن ترك التقييد حتى يعم بلاغة في المتكلم ايضا قوله
اي ما يجب ان يحصل لا يخفى ان هذا التفسير انما يلائم ان
المرجع اسم مكان او مصدر ميمي المفعول اي المرجوع اليه على
الحذف والايصال كما يقال مرجع الجواب هو النفي بتمكن الكلام
ان يجعل على المبني للمصدرية بتوجيه كلمن الى كما في قوله ومرجع
الجواب الى النفي ويمكن ان يقال هذا بيان لمعنى مجموع الكلام
بحسب المقال لا لمجرد المرجع فان مآل مرجع البلاغة الى الاول ان
ان اريد بمرضي ربه فيما تأمل قوله والا لزم اشكال لان قوله
والا اما ان في لازم جائز فيرد عليه انه لا يصح حصر لفظ
بل فاذا اذا لم يحقق الاحتراز ان يكون الكلام غير مطابق
قطعا واما ان لكون الاحتراز رجعا فيتوجه عليه انه لا يصح
قوله فلم يكون بليغا اللهم الا ان يقال كلمة ان للتحقيق
على ما قال ابن الحاجب فحينئذ يصح جعل الا يقال احتراز
او يقال انها النفي لما سيجيء بين النفي والعدم والظاهر رجوع

لموصوف

لا يفيد

النفي الى آخر القيود اعني قوله فلا يكون بليغا فح يصح جعل الاخير آخر
الاحتراز رجعا وح يبعد ان يختار الشق الثاني بان يجعل قوله
والزيد بليغا ابتداء كلاما مستقلا لكون الاخير آخر رجعا وح يصير
المعنى في البداية وقوله فلا يكون بليغا مستقرا حالا او غير حال
بدليل ما سبق في شرح البداية من اعتبار المطابقة فيها وان
قال في المطول الحال في شرح البداية قيد لقوله فلا يكون
الاحتراز رجعا تأمل قوله والى غير الاخير في الخاتمة ان يقال
والى الاحتراز عن تبتدأ الاخلال بالفصاحة الخ الا ان يراد به
التبيين بحيث الخارج لا يحب العلم كما يشعر به قوله اذ لا يتأتى فيما
بعد يتبين به ما يعرف غير ان المقام قوله ويدخل في غير لو لم يقيد التبيين
بالكلام لم يخرج الى هذا الاحتراز لكنه تابع في ذلك لما فعل
المفتاح الايضاح نظرا الى ان البداية موقوفة على فصاحة الكلام
اولا وبالذات وعلى فصاحة الكلام ثانيا قوله منشأ ما ذكر بعض الفاضل
ان ما بين يستدرك جزء من المكتب يحب تبعا لتعين العكس على
ما حققه قدس سره في شرح الكشاف قوله بالحس قال قدس
سره في شرح المفتاح الذوق يطلق على النوع المدرك للطعوم
من حيث كما لها في الادراك بمنزلة الحاس قوله وبدرك بالحس
الظاهر العطف بالواو فقد سهى سهوا ظاهرا وذلك
لان تخصيص الاحتياج الى العلمين من المعاني والبيان نظرا الى ان
البداية تتوقف على الامرين من الاحتراز والتبيين وانما بعض بيان
في احد العلوم المذكورة وبعض يحصل بالحس وفي التعبير

المقصد المنشود الذي لم يدرك بهذه العلوم وفي بالحس ولو
قيل انه غير ما يدرك بالحس احتمل ان يحصل بالعلوم فلا
حاجة الى علم البيان قوله وقد اختصاص لهما بالبداية
اقول لا يظهر في ذلك على ما ذكره بعض من ان البداية ترجع
الى امرين من الاول والاحتراز باعتبار المطابقة لمقتضى الحال المفيد
للامر الاول من الخصوصيات التي ترد عليها اصل المعنى اذ التبيين
لاشتراط العضاضة في البداية وفي شك ان التبيين يحصل بالعلوم
من جملتها علم البيان لا يقال لمقصود الاصلي في البداية اداء
الخصوصيات بالطرق المختلفة الوضوح بحيث لا يكون فيها تعقيد
معنوي كما انا نقول الظاهر ان تلك الطرق من التشبيهات و
المجازات والاستعارات والكنايات المذكورة في البيان اعني
بالنظر الى مدلولاتها الخصوصيات نعم لو اعتبر بالنظر
الى الخواص وجعل اللام عبارة عن اداء الخواص واريد التشبيه
والمجاز والكناية كما فعله صاحب المفتاح لتم الكلام قوله
الفن الاول انت خبير بان الفن عبارة عن الالفاظ فالحمل
بطريق الاسناد المجازي للعلاقة الشديدة بين اللفظ والمعنى اللهم
الا ان يراد بالفن المعاني كما قيل الفنون الادبية بقي ان
الظاهر كون اللام في الفن للعهد الخارجي وليست عهدية
الا باعتبار ذكر ما يحتاج اليه الا نوع علم المعاني فالحمل عليه
محتاج اليه مع ان الخبر اي علم المعاني اعرف والتعارف
كون المسند اليه اعرف قوله لكون من مذكورة ابتدائية يعني

مع ان الالفاظ ... ال المعنى
تجاوز ... او المتعلق بالفعل

لكون العلم نادرا بمنزلة كاينة ناشئة من البياض حال كون هذا المنزل
شبيها بمنزلة المفرد كاينة من المركب حكما مستفاد من شرح المفتاح
وقال قدس سره في شرح المفتاح في قول صلى الله عليه وسلم انت
مني بمنزلة هارون من موسى اي قربك مني بمنزلة قرب هارون
من موسى فالمعنى هنا الكون قرب المفتاح البياض بمنزلة قرب المفرد
من المركب قوله اي ملكه تقدير فيما ينبغي ان يراد بملك الملك كيفيته
نفس تقديرية عامة معرفة جميع المسائل اما بالاستحضار لها كما هو
معروف لنا منها او بالاستحضار ما كان مجهولا منها وهذا هو المراد من التنبيه
عليها الاول ان ظاهر تقدير القوم يقتضي اعتبار ان ملك الملك
بالنظر الى استحضار المسائل دفعة الاستحضار له ان كان مهما بزعما
يلوح بان منشأها مجرد ادراك القواعد وليس كذلك فان الفقها
احتاجوا في معرفة المسائل الفقهية الى معرفة العلل المذكورة وما يتعلق
بها الثالث ان ذلك الملكة حاصلة مع الذهول عن ادراك المسائل
المدونة وغيرها بما لا مدخل لها ما يفهم من حاشية المطول وشرح
المفتاح للشريف لكن ذكر في شرح المواقف الكيفية النفسانية
سميت حالا في الابتداء ثم سميت ملكة بعد الرسوخ والمحذور
ذاتا الا ان يستفاد منه التقطع باعتبار العوارض الشخصية فالظاهر
هو الاحتمال الاول الرابع انها على الجملة لا يلزم ان يكون سببا
للاقتدار على معرفة الجميع بالكسب فان بعض الفقهاء بالاتفاق
قد يحتاج بعد التفاته الى النظار فيفتقر لمعرفة بعض المسائل
قوله بحيث انه يرى به من يجعل هذا المعنى جائزا رجوعا بالنسبة

بالنسبة الى المعنى الاول والظاهر العكس لان الشيخ في العلوم
مع ان العلم يحصل علم المفتاح في الابواب ثم ان اعاد وصفها
بالمعلوم منه اشارة الى المشار اليه المعرفة لا حول اللفظ الذي
دلت عليه الى جهة الاطلاق على المسائل سواء كان مجموعا او فرادى
عرضيا كما هو الظاهر فان لفظ العلم في اللغة خصص الادراك
وجوز السيد قدس سره حمله هنا على الادراك وانت تعلم
بان العلم في اللغة مساوق للعقيدة والعلم المدون مخصوص
على زعمه بالعلم عن ضرورة او دليل هكذا افهم من شرحه
على المفتاح قوله ادراكات جزئية الظاهر ادراك الجزئيات
فان مجموع ذلك بعض استعمال المعرفة في ادراك الجزئي
وكان قدس سره تسامح في وصف الادراك بوصف المدرك
او نظر الى الالتزام باعتبار ان ادراك الجزئي وان
كان ادراكا كليا جزئي ادراك الكلي قوله الاحوال ثم اذ بعض
شئ وهو ان المتبادر من ادراكات الجزئيات هنا ادراكا
القوانين المستوجبة من القواعد وليس تلك الادراكات
الجزئيات من الاحوال غاية الامر ان الموضوعات جزئيات
الامر الجزئي ان قوله الكلام مع المنكر يجب توكيده وغيره قوله لنا
هذا الكلام الملقى الى هذا المخاطب يجب توكيده لكونه ملقى
الى المنكر نعم هذا التوزيع وسيلة الى معرفة ان هذا التوكيد
المخصوص مناسب لهذا الانكار والجواب ان معرفة الجزئي
مساوق تصوره والتصديق بحاله على ما في حاشية المطالع

فتأمل قوله كل فرد فرد الظاهر ترك فرد الله وكاذا اراد كل فرد
على التفصيل والانفراد والكلام محمول على الوصفة لا على تقدير
المضاف اليه صورة لتقدير الخنوج نحو هذا حلو حامض او على
ترك العطف لعدم ظهور المنع فيها قوله والادغام انت خبير
بان توقف اصل المعنى عليه محل خفاء الترجع الى قوله الاحلال
فذ عاب بان متوقف عليه حيث جرياذ على ما نص عليه الواضح
والقانون الاصلي جلل قوله وبما ذكرنا ذلك علم ان بد لا ينبغي
ان يقيد بذلك الحسنه والا فيجري ان علم النفي يجب عن ايما
الاشارة من حيث افادتها اصل المعنى وعلم المعنى يجب عنها
من حيث انها اذا قصد القرب منه يوفي بذا وعند القصد
الى البعد يوفي بذلك قوله على ما اشير اليه الخناج حيث
قال في تعريف المعاني نطق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
وذلك ان المذكور هو الكلام المحقق والتقديم وغيرهما
احوال كما ان ذلك ايضا ليست مذكورة حتى كذلك الكلام
الكلي الذي هو مقتضى الحال بل ما زعم الشارح ليس مذكورا
حتى واعتبار ذكر الكلي منها يحتاج الى تاويل انا نقول شارح
وصف الكلي باعتبار وصف الافراد فانهم جعلوا وجه التنبيه
حتى نظر الى تنوع الماهية موجودة باعتبار الافراد ونحو
انا وصف الكيفيات بالمسموعية الخ من اوصاف الكلام كما
في عبارة المفتاح وغيره فليس شايعا بذلك المفاد ثم الانصاف
ان كلام القوم من صاحب المفتاح وغيره في اكثر المواضع

ضيع يدل على ان مقتضى الحال نفس الكيفيات حيث قالوا الانكار
يضع تاكيد الكلام والاختصار يضع الحذف افوا وعما يؤيد
ذلك ان اتباعك على اعتبار الخواص في الكلام فذ يكون غير
ما يقتضيه افادة اصل المعنى ومثل ذلك كثير قوله ومرجع ذلك
شرح لا يخفى ان تفريع الخناج اولي بالقبول من تفريع الشرح
قوله لانها عين مقتضى الحال وقد بحث ان بذلك الاحوال الخ بيان
لمطلق الاحوال التي هي مقتضى الحال والاولى ان يحذل
الحال او مقتضى بايجي من قبيل ما يستفاد من اعبارات اللطيف
فان الانكار يكفي في دفع التاكيد سواء حصل في ضمن اللفظ
الذي او التركيبي او غيرهما بل لو حصل للمخاطب العلم بذلك التاكيد
المطلوب بلا اعتبار لفظ لكفى وعلى هذا اعتبار المطابقة
بين اللفظ ومقتضى الحال ظاهر جدا فان اتيان الكلام الذي
يعلم المعنى قوله واحوال الاسناد ايضا بهذا المعنى اذ يفهم
المحقق ان الاسناد ليس بلفظ فذ يكون البحث عن احوال من
سائل هذا الفن لباحث عن احوال اللفظ وانت فيه ايضا ان
الاسناد من اجزاء الكلام الذي هو موضوع هذا الفن وما يكون
موضوع المسئلة لذلك يجوز ان المحقق الطوسي صرح بان موضوع
المسئلة قد يكون كذلك بقي امر آخر هو ان تلك الاحوال ليست
من الاعراض الذاتية بالحد الذي حقق في موضعه بل هي امور
خارجة عن الكلام ولو سلم فخارج عن الموضوع اي اللفظ الذي
والجواب ان رعاية ذلك الامر واشباله لازمة للعلوم المحكمة

وأما في الفنون الأدبية فقد أشرنا فإنه قد يجعل الفن الأول عبارة عن علم أو صناعة أو اصطلاحات وتنبيهات وبيان حوال متعلقة بأمر واحد في الجملة مما ذكر قدس سره في شرح المقاصد فحينئذ يوجد اصطلاح في كون ذلك اصطلاحا مجملا وهو العبارة أن يقال أن التخصيص في التعريف يوجد أن نظر المعرف مقصورا على اللفظ الذي تولى وبحصر المقصود من علم المعاقد كل من أما على المقصود فيلزم أن يخرج تلك الأبواب من علم المعاني أن المقصود من التتمة خارج منه وأما بتبعيضية فالحصر لعدم التكافؤ في الجزئيات وأما بيانية فلا فائدة في زيادة المقصود لكل الفائدة ليست إلا أن يعرف العلم وبيان الانحصار والبسه الآتي واعلم في العلم والمقصود فلو لم يرد المقصود لم يستقم الحصر فإن تلك الأمور ليست من جملة الأبواب وعلى تقدير كونها من البيان لا تفاوت الحال ويمكن أن يجاب عنه بأن كلمة من بيانية وصلة المقصود محذوف أي المقصود من التعريف جملة تلك الأبواب عن الفائدة المقصودة للعلم وبيان الانحصار وغرض لكن المقصود من جملتها هو العلم ويجب بأن من تبعيضية نظرا إلى جعل الباقي وهو موضوعا واحدة العلم لكن المقصود هو مسائل العلم وإنما ضموا إليه لأن يلزم عليه اختصاص تعريف المعاقد فيما يتوقف بالأصول أو العكس فائدة بتعريف المتكلم ينبغي أن يحمل بيانا على وجود هذا فيما بالوجود العلمي فلا يناقض أنها تقابل أحد الشيئين بالآخر لكن يقبل هذه في الخارج أنها متقابلة في الذهن كالعلم والإرادة تأمل

تأمل قوله حقا في هذا المقام هذا مبني على أن المتعارف رجوع النفي إلى القيد مع أن القوم قالوا بأن الموجبة الذاتية لا تقال فقد يكون نقيض الذات خارجا مطابقة نحو زيد قائم بل يكون ذلك في جميع الذات أن أن النسبة بين كل أمرين في الواقع أما بتوسيط أو بسلبية على رأي المحقق الطوسي لا تقول المقصود خارج بقصد مطابقة فإن مطابق فرع مقارنة والإنكاذ وينبغي أن يعلم أن ذا لا للكرم وإن استعار فيه إلى اللامطابقة وقصدها فلا يناسب تقييد مطابقة أو مطابقة هنا بالقصد وبهذا التقرير اندفع ما يقال إذا صدر الفرق من المتكلم في الحال دون الاستقبال فيجب أن يكون ما فرق صادقا فإذا كاذبا لصدور الفرق في أحد الأزمنة الثلاثة أي الحال وكذا ما قال أن الأخبار الإيجابية الحملية كلها كاذبة لانتفائها في الحال ووجه الدفع أن يقصد مطابقة النسبة الاستقبالية وفي يخفى أن زاد فيه بعد التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة تحصل من اللفظ ويكون إلى آخره وفي ذلك إذا قال المتكلم اضرب يقصد بطلب الضرب وبعد طلبا له وفاء في اللفظ بهذا اللفظ أول بخصوص الفرق بين الحق والباطل ما ذكره من أن الحق يقصد فيه مطابقة النسبة الموجودة للخارج بعد الانتهاء والباطل من الأمر والنهي يدل على الوجود طلب مخصوص فإذا لم يكن في نفس المتكلم هذا الوجود بل ما يلزم أن يكون كاذبا وإذا كان كذلك يكون صادقا لكنهم اعتبروا في الصدق

والكذب باعتبار مطابقة النسبة الموجودة للخارج وعدمها فتأمل

قوله وبه قطع النظر عن الذهن وأنت خبير بأن هذا في الظاهر مخصوص بالقضايا الخارجية دون الذهنيات مثل شريك الباري ممتنع بل مثلها سوى الواجب تعالى ممكن والتحقيق ان بين كل قيدين مع قطع النظر عن حيثية دلالة الكلام و ادراك الذهن وقوعه منسوبة على وجه تقتضيه فروع العقل والاستدلال البرهاني تقصد مطابقته في الخبر فكل طابق فصادق والا فكاذب قوله وهذا مبني على وجود النسب الخارجية اي ما ذكرنا من وقوع النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الواقع عن الذهن مبني على وجود النسب الخارجية فليس الخارج هنا بمعنى ما يرادف الاعيان حتى يناسب ما اشتهر من ان النسبة ليست بموجودة خارجية بل هي في الخارج عبارة عن خارج الذهن اي الواقع في نفس الامر قوله لا وجه لتخصيص قيل الجهة ان الخبر اعظم شانا واكثر نفعا واشتمالا على النكت واجل كثير من الانشاء وربما يخطر ان هذه النكتة في التخصيص لا يستقيم من العبارة قوله على ان لا حاجة اليه اذ ليس خبريا ان ذلك مبني على ان كل واحد في الكلام البليغ مطابق لمقتضى الحال وهذا محل تامل قوله قد سبق بالاشارة ما اليه فيرجع الى وجه تسمية هذا البحث بالتنبيه الا ان الاستغناء في جعل الحكم تنبيها بوجود الاشارة والتعليم يستدعي هذا الخبر تامل قوله غير معتقد لو قال معتقد اخذ ذلك بقرينة المقام الواسطة اظهر قوله والكلام في ان المشكوك الخ اذ خبر فاذا

فاذا دل على الحكم وآثر لزم منه ان يكون الفائدة حاصلة بذلك الحكم لجواز تخلف المدلول في الدلالة اللفظية قوله بدليل اما يصح الدليل في المعرف اذا تعرف لتعقلي ومآله الى التصديق وبيان الموضوع له قوله فان اسم جعلهم اياه لا يجدي ان تسليم لا ينبئ ما ادعاه هذا القائل جانب الصدق اصلا فانه يجوز ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد مع الواقع فلم ينبئ لم يتعرض قدس سره لحاله بل يقول لا ينبئ مدعاه في جانب الكذب ايضا لجواز ان يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد مع مواقعة الواقع الا ان هذا الاحتمال بعيد جدا فلذلك لم يلتفت اليه قدس سره والاستدلال على بعض المدعى لا يرد دون الجميع ومثله شايع قوله بناء هذا ان اولا لزم انت خبير بان هذا الموكد ان ما كيد ان لما دخلت عليه اغنى التشهد به لا الشهادة المتنافيين المدلول عليه بقولي يشهد وهذا هو الظاهر المتعارف ولو سلم فالظاهر من القرآن الجواب الاول رجوع الكذب الى يشهد انظر الى ان خبر على اسم ان الشهادة او الشاهد الخالصة او رجوع الى الخبر الازم لتشهد على تقدير كونه انشاء وهذا الخبر هو الاخبار عن كون المشهود به على وفق الاعتقاد واما رجوع الى الخبر الذي تضمنه هذا الموكد ان على ما ذكره قدس سره فجواب آخر لكن لم يذكره ايضاح الذي يغنيه التشريح على التلخيص ان الجواب الاول هو ان المعنى يشهد بشهادة والحالة هذه بما

الشتا كما يترجم عنه والدم واسمه الحمل والكذب في
قولهم تشهد وادعاهم فيه المواطئة قوله مع الاعتقاد
بادة مطابق الظاهر من تفريع درس بمراد الفرق حال
اعني عن الخبر اعني مطابقته وان الضمير في قوله مدلوله راجع الى
الاعتقاد وقد فرع في الصدق باعتبار انه مطابق وارد
به في الكذب اعتقاد انه غير مطابق واختلف الراجح و
المرجوح في ضمير واحد لكن تقييد الكذب ثم نفيه في المقصود
والاوفق ان مبنى الاعتقاد ظرفي لتقيد المطابقة على انه متارك
لكن لا للعقول المذكور اعني الضمير الراجع الى الخبر على ما هو
المفهوم من العبارة وسوق الكلام بل للمفهوم المخدوف في قوله
المقام اي الواقع والمعنى صدق الخبر مطابقته نسبة المفهوم
للنسبة الخارجية والنسبة الذهنية للمتكلم والضمير في قوله عدمها
راجع الى المطابقة وفي قوله مدلوله راجع الى الاعتقاد بالضمير
الباقي والظرف سدلوله يتغير عدمها وسد ذلك جائز على
ما مر في المقصور في بحث النسبة من شرح المفتاح لكن المتبادر
الكلي اي الكذب عدم مطابقة الواقع والاعتقاد معا
وان احتمل رجوع الايجاب الكلي او نفي القيد فقط اعني الاعتقاد
قوله فرعه توافق انت خبر بان اعتقاد المطابقة يستلزم
فيها مطابقة الاعتقاد وان لم يكن بين الواقع والاعتقاد
عموم فان العاقل انما يقصد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع
وكذا الحال في الكذب لانه اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافه

قوله حصر واضمار الا يجيء ان زائدة في الخطاب لكثرة الافراد
الخبر كانت افيد للمتردد القائل بالواسطة قوله على سبيل منع
الخلو يعني ان يعلم ان منع الخلو المشهور الحكم بالتنافي
الكذب فقط من غير تنافي في الصدق فيوجد الاجتماع في
الصدق فيتحد الخبر الكذب والخبر الصادق في حال الجزء
خلاف قوله الواسطة الا انه قد يطلق منع الخلو على الحكم بالتنافي
للكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتنافي او عدمه او
لم يحكم بشيء فيجوز عدم الاجتماع وهو مذهب اهل اللسان فتوجد
الواسطة فعلى هذا منع الجمع في المقصور ظاهر وعلى الجملة
لا يتم الاستدلال لاجمال في المقصود تامل قوله بكان
اظهر بان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم تجويزه
فلا يلزم ان لا يراد الصدق باحد شقي الترديد وانما
التصاريح الدليل اعتقاد عدم الصدق فان التالي تتجويز
الفهم الا ان سكلف ويراد بعدم اعتقاد الصدق كونه
في عداد البعداء اعتقادهم بحيث لا يجاورونه اصلا
قوله احوال الاسناد الخبري لا يخفى انه يكفي في الاتيان ايضا
اجراء جميع تلك الاحوال من الخصم العقلية والمجاز العقلي
ومن التاكيد بانواعه وغيره مثلا اذا كان المخاطب بعيدا
عن الاعتماد تنزل الامر وكان التصديد بالخبري لكونه الاصل
الاظهر الثاني قوله او ما يجري مجراها مثل قولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه ومثل الجملة الخ وقعت خبر قوله او كونه اي

المخبر عالما لا يخفى ان هذا حكم لازم للحكم باصل الخبر مجاز بالنسبة
اليه وكثيرا ما يقصد بالخبر مجاز الحكم اللازم لاصل الحكم فلذا فائدة
تمييز هذا الحكم اللازم عن سائر الاحكام التوصل الى المجاز ثم
يمكن ان يقال المراد بالحكم ما يقصد علم المتكلم به وانفاقه
في الجملة وان كان المقصود الاصلي هو الوقوع او رجحانه وعلى ذلك
في هذا اللازم كما لا يخفى قوله والمراد بكونه الخ انت خبير بانه
لم يرجع احد ان هذا العلم فائدة الخبر او مستفاد منه حتى يقال
انه لا يعتد بذلك العلم وحينئذ فلا يكون مستفادا من فائدة
بحسب الفرض نعم اطلاق العلم على مطلق حصول الصورة
اصطلاح في الحكم الذي قد اشتهر بين الناس وحينئذ يقال في
تصحيح التزوم بانه حيث حصل الجزم فيما اعتقاد بالحكم من الخبر
اعتقد ايضا ان المتكلم معتقد لذلك الحكم اولا وبالعكس
ذلك فيما اذا كان اعتقاد المخاطب تقليدا او ملتبسا بغير فلا
كما اذا كان الحكم بديهيا يحتاج الى ادنى التفات او سماع
قوله وقد ينزل المخاطب الخ الاحسن ان يذكر هذا في الاخر بعد
قوله على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان التنزيل يجري فيما اذا علم الفائدتين
معا او احدهما وكلام المص وان كان ظاهرا في الوجه الاول
لكنه يحمل الوجوه قوله وينزل العالم بالشيء المقصود التنكير
فان الاية ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين
منزلة الجاهل قوله وعلق على الى التزم في نفس جواب القسم
المحذوف وفي لمن اشتراه ابتدائية وضمير المفعول لكتاب الله

السحر والشعبذة اي لمن استبدل واختار على كتاب الله تعالى
وليس معطوفا على مجموع القسم والجواب فقط بل ايضا محذوف ثم
او معطوف على الجواب فقط ثم الجواب لو لم يتعالى لو كانوا يعلمون
محذوف اي لم يشتروا واعلم ان وجه التنكير في الآية ان صدرها
يدل على ثبوت العلم لهم واخرها ينفيه عنهم فان لو استاجر
الله لاستماع الاول ان نفي العلم عنهم لاعتبار خطابي نظرا
الى انهم لا يعملون على مقتضى العلم فنزل الحاصل في الآية الى هذا
التكلف فان في لو كانوا يعلمون متعلق بقوله لبئس والتزم
والرداءة على انتفاء الحذف والجواب فان الله يوجد
في المباني بخلاف الاول وبالجملة مع ذلك الاحتمال
ليس في الآية استشهاد لقول هذا محمل لكن سوق الآية
على اعتبار التزم وانتفاء الحذف ووجه ذلك ان احسنا
ما ليس له نفع كالسحر على النافع الكتاب كما قال تعالى
رأي يذم ويلام جدا ولو سلم فوجوه لو كانوا يعلمون الى
صدر الآية هو الانسب بيد فوة القرآن فان فيها مبالغة
حيث الاشارة الى ان علمهم يعدم الثواب كالفاقد الاستاع
فكيف العلم بالتزم والرداءة وحينئذ ان حمل الآيات
على الابلغ واجب بقي ان متعلق العلم وعدمه ليس واحدا
على الوجه الاول فان عدم النفع والرداءة وان كانا
ملازمين وجودا فهما متغايران مفهوما تامل قوله وما
رميت تفي الرمي باعتبار ان تلك الآثار العجيبة خارجة

تلك الرتبة قوله فينبغي ان يقتصر الخ لا يظهر كون جزاء متباعد الشرط
المذكور اللهم الا على حفظ كون مجملا للتفصيل الذي اشار اليه بقوله
فان كان الخ قوله عن اللغو هذا بظاهره ليس بشامل
لعدم النقصان فاما ان يتم نظرا الى ان الكلام بتمامه مع لغو عيب
فيه او يعلم ذلك بطريق المقايسة قوله اي ان يكون عالما بحيث
ان يراد بالحكم التصديق بالخلوع عند بيع الخلوع نفسه و
بازاء كاية الخلوع الترجيح ولكن عدل الى الاسناد ليكون التردد
ليس في التصديق بنسبة الحكم بين الوقوع و اللاوقوع بل في
النسبة الخارجة من اللفظ و يجوز ان يراد بالحكم الوقوع و
اللاوقوع لكن الخلوع اذا لم يكن بعوض الخلوع
التردد و بالجملة انما يظهر مع فساد العبد اذا لم يكن ذلك
الوقوع و اللاوقوع بحسب التصور ايضا بل كان معلوم
التصور النسبة الحكمية كما يفهم من حاشية الشيخ و يقال المتبادر
من العبارة الخلوع الوقوع دون الوقوع بحسب التصديق لا التصور
قوله وان كان الحاصل مترددا الخ اقول اذا كان ظانا
الحكم لكن ظانا مع عرضة ازوال متوقعا لجواز انعقاد ينبغي تاكيد
هذا الحكم اذ الفرض كما لا يخفى قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز
الخ الاظهر ان يكون ذلك النظر شاهدا في التاكيد لكن ان حاصله
مجاز زعم الشيخ على ما يفهم من المطول نظر الى انها علم في التاكيد
فخالف سائر من ذكر ان فيها لتوقع بينه وبين ما ذكره
القوم من ان يجعل التاكيد في صورة التردد قوله اذ كذبوا

الا يجوز ان ليس ظرفا لقال او الحكاية و ان القول او الحكاية ليس وقت
التكذيب بل ظرف للمحذوف اي حكاية عن الرسل قولهم انا اليكم
الاستئناف على حذف القصد اي هذا المحكي صادر اذ كذبوا
قوله مبني على ان تكذيب الاثنين لا يتحقق ان يتعلق
به الرد بعض له قال لا نسلم ان التاويل حينئذ زعم ايضا
على ما هو المفروض في العبارة او المخ قال نحن حاكيا عن
الرسل قولهم وقت تكذيب المجموع في المرة الاولى كذا في المرة
الثانية لكن الاظهر ان يقال و التاكيد
استحسانا او وجوبا قوله اي للخبر فيه ان الاستئناف مستقيم
ولزوم التعدية لا يتاخر فانه يقال ضربت لزيدا ان يكون ذلك
من قبل المعدي ملزوم التقدم تقديره بحرف الجر او يقال
الاستئناف مستقيم نظرا الى اصل المعنى لكنه مستعمل
هنا في ايقاع الطلب مجازا او تعبيرا تضمين ايقاع الطلب
قوله مقام ان يرد دا قال الشيخ الرضي قولهم لا ان يقرن
بعيد اذ يلزم منه القرب و قطع سويه وهذه العبارة هنا
لا تقتضي الا صحة التردد بالفعل فتدبر ان
التاكيد على مقتضى الظاهر ثم المناسب ان يكون الاستئناف
يكون ايضا بحسب المصلحة فقط و الا فالظاهر انه مستلزم للتردد
بالفعل الا ان يقال الاستئناف الى جنس الخبر الى خصوص
وغير المنكر كالمنكر فيحصل الرد بعد ذلك مشاورة
للسائل ايضا وفيه ان الحكم يتذكر مع السائل و المنكر معا

طريقة واحدة فلا وجه للتبديل الا ان يقدر زيادة التاكيد بالنظر
الى الانكار قوله على الفرض يعني عرض الرجم فان معنى عرض الشيء
على الناس يفيد فهمهم منكبت الشيء وعرضه على الناس فالمراد بوضع
الفرض هنا هو كون عرض الرجم في جانب الاعداء اذ لو وضع بحيث
يكون قول الرجم كان عادة التصدي للمحاربة فالوضع بحيث يكون
الفرض نحو هم اعدة الانكار ويمكن ان يجعل الفرض بمعنى الاظهار
من قولهم عرض العسكر وانما جعل عدة الانكار باعتبار انه لو
علم فيهم ما حاولوا قدروا على ذلك قوله وضرب خطأ التعاقد
قيل ان كان المقصود حاضرا ففيه العدولان احدهما من الخطاب
الى الغيبة فيجاري الكافي وانما على العكس وان لم يكن حاضرا
فلا التفات الا ان يقال خطابه ليس بمعتد به كانه غير حاضر
او الحق ان الخطاب الى المعتد به قد يجعل شخص من جملة ذلك
او ما هو حاضر تخاطبا بالخطاب كما يخاطب الاموات وغيبته
فلم يقع اياك نعبد قوله تهكم او استدراج بذلك في التنزيل
المذكور لكنه ظاهر في المنع الفرض قوله من قولهم رماه
بالعدل اي غيبته قوله لغة الكفاح اللقاء بالكر الحاربة و
الكفاح المحاربة الحاربة قوله طلب عود الضمير الذي جعل
النفس في جانبه وحصة الكتب لتعينها لتعقل انها محل الجاني بين
قوله الزحام المزاحمة قوله ان يدرس هكذا وفي نسخ يخطر على درس
مرة من مزحم الحقائق وفي كثير من نسخ الرضي لكن الاولى عليها
في بعض النسخ ان يدرس وان الدرس الاعتناء بحفظ الكتاب والدرس

من جعل الشيء تحت الاقدام قوله لان مجرد وجوده الخ يا يخفى
ان العبارة ان التأمل من بعد وجوده كافيا لا مجرد وجوده
ثم لو قال وجوده لا يكفي في ترك التاكيد بالنسبة اليه كما يتفاد
حينئذ من العبارة لكان تاما قوله وهذا الحكم فيان المخاطب
النبي وآله واصحابه عليه وعليهم الصلوة والسلام لم ينكره
احد منه ويمكن ان يقال لم ير ما يدل عرض حال السامع ايضا
كما هو المناسب ههنا فان المقصود تنبيه الكفار باعتبار انكارهم
فالمقصود من المخاطب في عبارة الشرح ههنا ما يتناول السامع
ايضا بان يحمل على ما يدل عرض حاله وتفهيمه بالكلام قوله تنظير
لتنزيل الخ اللزوم لام الاجل يعني هذا نظير البحث باعتبار التنزيل
قوله وهكذا اعتبار اي اعتبر على حذف مضاف بقرينة ما ذكر قبل هذا
الذي ذكر اعتبار ان الاسناد في صورة
الاثبات قوله اثباتا او اخبارا تاكان المراد بما يجلب
الانكار والخبر سواء كان تاما او في فيتناول الاسناد
المصدر مع اذ عوض تام قوله من احوال اللفظ الاسناد للعهد
اي الاحوال المعتبرة في تفريع المعاني قوله بان ناسب
اي الاظهر بان لا يكون هناك قرينة قوله كعرض وبان الاولى
ان يمثل بقولنا يحمى كعرض فان المرض والموت ليسا
صادرين من ضمامة قوله اذ لو علم المخاطب الخ لم يكن
المخاطب عالما بانه لم يجئ يجوز ان يعلم اعتقاد المتكلم بكونه
لم يجئ فالمثال صالح لكونه مجازا نحو ان يجعل المتكلم ذلك

الاعتقاد من المخاطب فرنه صارف فالمراد علم المخاطب باعتقاد المتكلم يكذبه
وضوح ذلك العلم عند المتكلم فاذا دخل في الوزن صار اعتقاد المخاطب
مع التكلم في اعتقاد عدم المجئ كما لا يخفى قوله مجاز حكمي لتعلقه
بالحكم اي بالاسناد بعني النسبة قوله مجاز في الاثبات لان مجازية
النفي بلاحظة حال الاثبات بل التحقيق ان النفي يرجع الى ما يلزم
من صورة الاثبات مثلا ما ضرب غلامه زيدا يرجع الى ضرب
قوله او الموضح الذي لاجل هذا التفصيل اشارة الى ان المجاز
لا يستلزم الحصر عند الشيخ او الموضح الذي يؤول اليه الاسناد
هو الحصر كما لا يخفى مع ان الحاشية المنقول عنه قدس سره مناقضة
لذلك وغير اشارة فيها الى ان التفصيل باعتبار ان المال الماخوذ
في تفسيره غير مفروض في قال الخ التفاح وغيره اثاث ومال فتدبر
ما يؤول اليه الكلام مع قطع النظر
عما لاجله السيق له النفي ما هو قوله وبالنظر اليه يفهم ان على
هو له قوله وحاصله ان ينصب الى آخره قال التأويل طلب الحقيقة
وبالحظها وهذا يستلزم اعتبار المجاز قوله وتصب الزيد قلت
نقض لبيان الحكم ايضا حاصل التأويل ان كان صنائل لي
انتفى جلد نكان اخر قال المصنف قال فيما بعد ولم يبن مع
قوله اي للعلم اذا انتفى جلد لكونه اصلا واولى الصفة المشبهة
لانتصب المفعول به قوله لا يسند اليها اي حال كونها ماخوذة على
معانيها قال مع انها مستفادة مع نصب المفعول مذ ما يوهم

نعم فيما اذا رفع واسند الى الفعل وقس عليه الباقي قوله من افهمك
الاثبات لكن الظاهر من افهم انما الاثبات لكن الشائع في عبارتهم ذلك
قوله شقاق منها النفاق العداوة والمخالفة وبمطلق النسبة
انت خبير بانه يلزم مع ان يكون قوله سابقا اسناد الفعل
الى الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل حقيقة والى غيره مجازا قاصرا
في اداء المقصود واعلم ان ههنا امورا ينبغي ان ينبه عليها
الاول ان المفعول به اعم من ان يكون بواسطة الخ لكن المفعول فيه
وله اسباد اخلاق فيما يوهم من شرح المفتاح الشريف في بحث
تعميم المسند والظاهر من كلام المص في شرح الفصل يلزم
ان يكون ضرب في الدار مبنيا للمفعول مجازا لان المحقق فيه
قال بانهما نوعان من المفعول به حقيقا بامعان اخرين الخ
ان حال الصفات المشتقة مما يناسب الافعال لكن المفعول به
لها ما يكون بحسب المعنى كذلك وصح ان ينصب بها بعد شرط
العمل واضاف ضارب وزيدا من حيث الثالث ان اضاف
اسم الفاعل الى الظرف فان كان على ما هو اضافة الى المفعول به
وبعناها فهي مجاز والا ينبغي ان يكون حقيقة لان المفروض
تعلقها بالظرف تامل قوله الاول الكاذبة الخ يعتقد المتكلم
بها صدق او الكذب حاصل ترويجها بعد الامكان فلا
تاول فيها قوله او لم يظن الظاهر من اعادة لم في الشرح ان
الكلام على عطف النفي على النفي وليس بمقصود اذ فان احد عما
لا يكفي بل الاعادة لاظهار النفي لكن على عطف المنفي على

المنفي فتنفع كلا او في حيز النفي فيستفاد العموم للنفي قوله احتمال
ان يكون كما اقول هذا بعيد جدا اذ فاعلية القدرة او كرهها
والعنين او رجاءها غير ظاهر ولم يذهب اليها احد سيما على
عرف المتكلمين ومتعارف العرف من الانام ثم اسناد اهلاك
الناس الى الرجم على ما يفهم من القرآن فالظاهر ان الرجم وقوع
الهلاك بتأثير من الله تعالى او غيره بل انما مدة الحمام
الى الآخر واسناد الحوادث الدهر اشعار العرب واضرابها
قد ظهر انحو الشكوى الى الله تعالى لكن يبقى في عبارة
الرجم على سبيل القراءة الاولى ان يشترك الجمع من اهل السلام
ايضا فانوث بهذه الفرقة المرائي وغيرها قوله يعني عالم
يعلم المراد بالعلم هنا مطلق بحيث يساوي الظن قوله
بقوله عسى ان يكون عن يعني في اي فصل قد الفرج عن
الفرج باتحاد بائنهما قوله حزب البيالي المراد بالبيالي معلوق
الزمان كما استهتر قوله قبل امر الفصل يعني الكون على ما في
الفتاوى لكن اعتبار الارادة غير ظاهر قوله فانه يدل على ان
ان طلوع الشمس ليس ناشئا ان يكون اسناد الافنا الى حزب البيالي
حصر فان الجمع بينهما معلوم الوقوع في عالمنا الكواكب الخلوق
شر تعالى ابتداء وبواسطة قوله واما الجدري فلعدم القائل
بالفصل بين الافنا وطلوع الشمس وبين غيرها او الراد
الطلوع بالفعل على الابد او الاستمرار قوله ومجاز تهما بالواو و
في نسخة بتصحيح الشارح يعني بعد حذف هذا الاعتبار

الاعضا
في القسمة الى مخرج الاقسام الاربعة سواء وجد تمام الجزء الاول من
كما في القسم الثاني او الجزء الاخير كما في القسم الثالث او بعض الجزء
كما في القسمين الاخيرين فتدبر ان الكناية تعم ان يحمل على الحقيقة والمجاز
على عبارة المتن قوله ظاهر لم يشترط او اما على مذهب
السكاكي فيجوز ان يكون المسند جملة موصوفا بالحقيقة او
المجاز اللغوي محل خلاف ان الكلام ما خرج في تفريعها قوله
في الجملة الاولى تركه لكن يناسب ذكره على وجه التعليل
في آخر الآية قوله او عن ضرب لا يخفى ان مجرد الطول لا يستلزم
التحسر من عدم الابتعاد ان طول الزمن ازيل منها حظها قوله
اي من جهة العقل يعني عقلا تغيير في نسبة الاستحالة الى القيام
لكن على ان فاعل المتعدي الاستحالة اي الاحالة فالتغيير لازم
ان يكون فاعلا للفعل المذكور بل لازمة او يتعلق به نحو
اسندت الامامة الى علي بل للمبالغة قوله فيندفع
وجهه حسنا اي ويمكن ان يعلم الحسن في وجهه فتفي الكلام تحذف
مضاف وفي وجهه معلوم به بواسطة او وصف حسن قوله وان
جاعل هذه الافعال الخ قال في جعل السكاكي النفس فاعلا
في افترى وانحى ان الفاعل في الجميع النفس على ما هو المتبادر
فانهم جعلوا العبد موجدا الافعال بالمباشرة او التوليد
حتى قالوا العلم بالنتيجة مخلوق للعبد بالتوليد في النظر
ويمكن ان يقولوا مصدر السرور والعلم من زيادة الحسن في
النظر الحسي في الوجه بالتوليد قوله وانحى ما ذكره الشيخ في

كنت قدمت سرح في الحاشية اول الكلام في ان الفعل لابد له من فاعل
لكنا نعلم قطعا ان الموجود المتحقق في امثال هذه الصور هو
السرير والقدوم ونحو ذلك من الافعال اللازمة لا المبرقة
والاقدام ونحوها من الافعال المتعدية لكن بقي مع بحث وهو انه
لفظ الاقدام لا يكون مع حصول العدم بتحقق معناه وقد
استعمل استعمالا صحيحا فحينئذ ان يكون مجازا فلا يكون الكلام
في الاسناد ثم الذي يخطر قدس سره في آخر الحاشية هكذا وفي الجواب
ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ولا يستلزم
كونه مجازا في معنى آخر غاية الامر ان مدلول اللفظ وما استعمل
هو فيه لا يكون ثابتا وهو لا يستلزم الكذب ايضا الا ترى ان المعنى في
ما هو الاصل والراجح كالقدوم مثلا اذا استعمل في آخر الحاشية
ان ابرد اشكال على القوم جميعا فان الواقع في التصوير المجوز
اللغوي في الاطراق لا الاسناد المجازي والحاشية الذي حقه جواب
له واما اول الحاشية فرجع كلام الشيخ بلكن بعد غاية الاجمال
حاصله ان الافعال المتعدية الواقعة في تلك الصور ليست
بموجودة اصلا فالمعنى منها الباقي في ملابسة الفعل مثلا
اذا وجد القدوم وحده لقراع وارتيد الباقي في ملابسة القدوم
توهم هناك اقدام ومقدم ويتعقل اسناد الاقدام منه الى
الباقي فان تعقل الاسناد من المتوهم لا يقتضي التحقق في محصل
فرض الباقي في الملابسة فمراد الشيخ ان ليس هناك فاعل
موجود تسند اليه تلك الافعال المتعدية او فاعل يعتد

بعتد باسناد هذا الاسناد فائدة في الاسناد الى الفاعل المتوهم
فتأمل بقي بحث آخر هو انه يشترط بين الحكماء والمتكلمين ان
كل ممكن له فاعل فكل فعال اللازمة فاعل موجود يكون
اسناد الافعال المتعدية اليه حقيقة فالمعدوم مثلا معدوم
محقق وهو الحق تعالى عندنا والعبد عند المعتزلة سواء
كان بالمباشرة او التوليد من فعل آخر للعبد فافهم قوله
ذاهبا الى ان ما ذكر انما يتم اذا قلنا بانه لا يجوز ان يكون للشيء
في الحقيقة مقتضيان في مرتبة الاسناد الى السبب وما يجري هذا
مجراه كما في الاسناد الى المحل والزمان والمكان وكلام
السكاكي على الاطلاق في محل بحث قوله اللوازم المساوية
كان المراد المساوية بحسب الوجود والعدم مثلا
ان الحمار ليس مساويا للبصر قوله وهذا مبني الخ
فان قيل الاسناد الى الضمير والمضمر جميعا ايضا مجاز يا على مذهبه
فانما اراد بقرينة المقام قلنا فاذا كان التعليل
عبارة عن الصاحب فليس اسناد المجموع مجازيا قوله
وهذا اولى فانه لو قيل في مثال المتن بان المجموع في الاسناد
الصادر الى المضمر قوله المجموع الخ فيه انه يلزم ان يكون
الاسناد مجازيا لان وجود الانبات مثلا وان تسند الى الفاعل
المختار بالذات الى الزمان المتقدم مع ادعاء الفاعلية له
بمعنى السكاكي او المجاز العقلي اليه اشار درس سرح اليه
في حواشي شرح المختصر في الامر قوله فحينئذ مسند

معنى ان لا تجعل الحمد للتعليل بل لتقييد المسند اليه حال كونه
ماخوذا في هذا الحمد فلا يرد ان الحذف والاتيان ليس عوارض
لاصل كون مسند اليه بقيدها على ان المسند اليه قد لا يخفى ان هذه
النكتة منافية لنكتة تقديم الخبر في الثاني ووجه التوفيق
ان هذه النكتة تخلسه باعتبار شيوع الحذف في العدم
اللاحق والنكتة السابقة باعتبار الواقع قوله بناء على الظاهر
لا يخفى ان كون ركنا من الكلام لا ينافي كونه عبثا لانه اذا علم
من الكلام صار غاية عبثا فكيف بالجزء منه فتفطن للحفظ
ايضا اذا علم عبث في العبارة بناء على القرينة وان كان
مع قطع النظر عنها ليس بعبث قوله لان الزال حقه اعاقص
الدلالة عند الحذف في اللفظ مع مدخلية العقل ايضا اما
للبالغة مدخلية اللفظ وامالة العقل شرط الزال والحاكم
بذلك هو الزال هو اللفظ قوله قلت عليل هو هذا يصلح
مناقشة في التعليل ايضا قوله هل يسمى اصل العبارة
اهل فحذفت المرفوع اذ ام المتصل جائز الحذف قوله او ايهام
صونه الى ان صونه يتحقق بواسطة المرور على الاثنان
فصح ذكر الايهام قوله والظاهر ان ذكر الاحتراز عن ان يقال
ان العبث في ذكر المسند اليه يكون باعتبار احد هما باعتبار
الوجه الدال على تعينه لاسناد هذا المسند في قصد المتكلم
واراده وما بها يتعين به باسناده بحسب نفس الامر بحيث
لا يصلح ان يسند هذا المسند الى غيره قوله او سجع او قافية

ضده هذا ان فيما اذا وجب تقديم المسند الذي يحصل التسجيع
او القافية مع المقابلة بالوزن يقتضي ان يتغير الوزن
بذكر المسند اليه او حذفه بل يتغير القافية وذلك فيما يكون
المسند الذي القافية على وزن المسند اليه بذكر المسند اليه
او حذفه لا يتغير الوزن قوله كقول الصياد الظاهر انه مثال
لعموم ان الفرض فلا حاجة الى ارتكاب غير ما هذا
سئل اول من قال الحكم المعروف وكان من ازعج الناس وقد
فر ان يذبح شاه على الصنم فلم يمكنه ذلك حتى قصد
بقتل نفسه ثم رجى ابنه بطعام فاصاب فعند ذلك قال
الحكم يضرب في احسان صدر من المسيء يوشك ان يرد اليه
قوله وفي مصنفي للعدول الظاهر الغائب ليس بجيد اذ
يلزم تعدي بالاسم فيلزم تنوين المقتضي لانه شبيه بالمضاف
اللهم الا ان يقال ذهب بعض النحاة الى انه لا يجب تنوين
وعليه قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت قوله او اليه
تحقيقه ان رجوع الاضمار وان كان الى حاصل من لفظ المسند
المقدم نظرا الى ان الكلام على هذين القرينة اللفظ المحذوف
المدلول بالقرينة يفيد التعظيم وذكره يفيد اظهاره قوله
حسب الاصفاء الاولى الاصاخة لقوله تعالى
نحو قوله تع مكانه لا يقال لا يلزم قوله وفي فيما سيأتي
ان يجعل ذكر المسند اليه في الآية المطلوبية الاصغاء في البطء
لانا نقول هذا القول مجرد احتمال لا يصلح ان يقابل المخاطب ما الناس

قوله لان وضع المعارف اه يرد المعرف بلام العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين والجواب ان حكم النكرة والكلام في معرفة ليس حكم النكرة او نقول ان المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وان كان ناعتبار وجوده في ضمن فرد ما فهو معين والجنس معين في نفسه ولا يرد على هذا اسم الجنس النكرة بناء على انها موضوعة للجنس لا المفرد غير معين كما هو الظاهر والاخير لان ما يدل على الجنس معتبر في النكرة والمحلى بلام العهد الذهني غير معتبر في النكرة والمحلى محتمل لهما تأمل

قوله يجب التكلم بتفصيلها ليقع زيادة البسط قوله فنقول اعلم ان الاعلام الخ

قوله دخول الفاء في ان كما لا يخفى قوله الخطاب مع المعين الاولى ان يقال خاطب في الخطاب لا للتهم الا ان يجعل التعريف حاليا اي كائنا مع معين قوله الى غيره اي عما وضع الى غير معين او نزيد لفظ عبارة الفتاح والايضاح على ان الضمير في غيره راجع الى معين قوله وهو ما وضع اه فيه انه يلزم ان يعبر عما عند بدل المضمرات تأمل قوله احضاره بعينه اي بشخصه بشكله على اذا لم يكن الموضوع له معلوما للسامع على الوجه المخصوص كما في هذا المثال المذكور في المتن اي لفظ اسمر قوله واحترز بهذا بشكل بمثل رجل عالم القوم في البلد الا ان يقال هذا الوصف انما يختص بالفرد المعين بحسب اصل الوضع فلا يرد ايضا ما قيل ان الرجل ليس بعلم مع انه مختص بالجنس تعالى قوله اي اول مرة ينبغي ان يعلم انه لا يلزم ان يكون كل علم الا حضار اول مرة فلا يرد مثل جاءني زيد زيد قوله وهو ان وضعت مرة اي جعلت مرة حرف التعريف عوضا قوله ثم جعل علما اعلم ان كان علما شخصيا ينبغي ان يكون الوضع هو الحق تعالى لان ذاته تعالى على وجه الخصوص متعين بالكنه لغيره تعالى فان كان من الاعلام الغالبة كما يستفاد من شرح الكشاف فتصحيح عليه بالاستعمال في الفرد المعين بالنظر الى لفظ اشتر مع اصله بمنزلة لفظ واحد والا فالنكرة اسم لكل معلوم ثم غلب منكرا ومعرفا على المعلوم بحق اي المعلوم الكلي تأمل

قوله لما افاد التوحيد بحسب التذكير في القرينة المعينة قوله كناية عن كونه جهنميا فيه بحث لان اللفظ مستعمل في قوله وهنا مستعمل في التخفي او في كونه جهنميا اللهم الا ان يجعل كناية عن مجموع التخفي مع الصفة اعني كونه جهنميا فان المجموع ايضا لازم وفي الامن ان يقال الكناية بالنظر الى المعنى الاصلي لا يلزم ان يستعمل فيما هو كناية عنه فانه للدراكي الفهم معنى اصليا او تبعيا وتظير ذلك دلالة المجاز على الكنايات المتعددة لزيد استعمال فيه فتأمل قوله استعارة يجوز ان يكون مجازا مرسلا من قبيل اطلاق المقيد على المطلق الواقع في ضمن مقيد آخر كاطلاق المشفر على مطلق الشفة لكنه واقع في ضمن شفة الانسان ولكن ان يجعل مجازا مرسلا من مجاز آخر بالنظر الى خصوص مادة المحمول الاخير او ابهام المسند اليه واما ذكر الابهام قصدا الى اعتبار لذة التحديث بذكر العلم او الى اعتبار اللذة بتفخيم العلم من حيث حفظ الدلالة على الذات لكن على التوجيه الاول قوله او التبرك عطف على تفخيم الابهام قوله سوى الصلاة اما الخبر فلا يلزم ان يكون من الاحوال المختصة بوجه اذ يجوز ان يكون من الاحوال العامة بحلول الصلاة فانها معينة لوجوه يجب ان يصير مقرونة بواسطة اتصافه بها المختص به اختصاصا تاما قوله لقد جد وجب اه هذا مسلم بالنظر الى خصوص المثال والا فقولنا الذي ملك الروم معظم للعلماء يفيد فائدة تامة قوله مفاعلة من زاد يزود ومع المفاعلة هنا المبالغة

قوله اشمل اى اسعر ان الجمعية اللام هو شمول الحكم الايجابى او السلبى لكل واحد واحد مما يصدق عليه الجمعه
الخ دخلت عليها اللام فانها كانت موضوعة لكون الحكم شاملا لكل ما يصدق عليه المولود وموكلا واحدا من افراد ذلك
الجمعه وان كانت مجموعا كانت حاصلا لكل ما يصدق عليه المجموع والجمع لا يصدق على واحد من افراد ذلك
الجمعه ولا على اثنين

لام الجمعه انزل المعرف في الكتاب وسائر كتب القوم الى الاصل
والجمعه لام العهد الخارجي والى الجمعه وسائر الاقسام فرشحها
والتحقيق ان مع القرائن الاشارة الى ما دخلت عليه فان
كان اسم الجنس موضوعا بازاء الجمعه فالاصل لام الجمعه والعهد
الخارجي ايضا ترشيحي فجعل اصلا دون سائر الشعب تحكم
سواء اعتبر فيه وضع آخر او لا فان تقدم الذكر ترجح القرائن
ولذا يقدم على المخاطب فتدبر ثم اعلم ان المعرف اذا عرف به
الجنس غير كاف في العهد الخارجي بخلاف ما اذا كان موضوعا
بازاء فرد ما فالاصل لام الذهن وسائر الاقسام فروعه
يجب المصير اليها عند القرائن قوله وقد مر في المعرف اعلم ان المعرف
يلزم الجنس والحقيقة قد يتجرد عنه واسقط الوحدة الوجودية اما
مطلقا غير مقيد بالجمعية او الكلية كما في المهملة واما في ضمن
البعض وقد يتجرد عن لزوم الوجود كما في الاثبات نوع وفرد
يعتبر الوجود والعدم كما في النوعيات قوله الطائفة ذلك الى حمل
انت خبير بانه لا حاجة الى تلك الطائفة في عهد ية لا فرد ما
معهود فتدبر في الذهن تر كل ما هو قوله وان كان في الخ يعني
ان تعلم ان اخر احكم المعرف عليه ليس بحسب اللفظ بل
المعنى كما سادر في العبارة لان اللفظ مستعمل في الموضوع له
الجمعية والجنس غاية الامر ان التوحيد يستفاد من توسط
اللام كما حقق ذلك في المطول نعم ان جعل المعرف كل لام الجنس
مطلقا تكرة كما قال درس مرح لبد تلك في مرح المفتاح ثم

ثم هذا الكلام وكذا ان منع كون اللفظ حقيقة في صورة العهد الذهني
كما هي الحق عندي وقد بينته في حاشية المطول قوله بحسب اللغة
الاولى بحسب الوضع لان اريد بالصلوح جميع افرادها تقرر
الى وضع المترجم كما استفرغ حصصا قوله واستغراقا فانه لا
يتحقق ان يعلم ان هذا سلم فاذا استلزم الحكم على كل مجموع او
اما نعم اذا لم يستلزم فلا يلزم شيء ولنا ان نمنع هذا المجموع
الاعظم كل رجال اشمل من قولنا الرجل كل رجل وكذا قولنا هذا
الخبر لنفع كل رجال اشمل من قولنا هذا الخبر ينفع كل رجل فلا
مخالفة بحسب المقام قوله بل المجموع المعرف والجواب ان كلام القوم
على تقدير ان لا يبطل منع الحجية وفي التوحيد والمجموع بما هما
الاصلي وحينئذ يرد هذا الاعتراض قوله فعند الاعتراض
لا يخفى ان ذلك الاعتراض على تقدير ان يكون اسم الجنس موضوعا
لماهية ايضا ورد على مثل ما مر في رجل وفي رجل بالرجحان اذ
الاسم موضوع بالشخص الدال على الوحدة وفي رجل بالحمل
بالشذ الى المعاني ان ترجح الاسم مع منع الوحدة واعلم ان يرد
على مثل قولنا الرجل بالفتح اشكال من وجه آخر على مذهب من
يجعل الاسم موضوعا لفرد ما وذلك لان معناه نفي الجنس بتعبر عنه
بالفارسية بلست مرد وفي مختصر الاصل بتعبير وضع آخر يخرج بان
انتفى الجنس قوله للحاظ الا فراد ان هذا لا يفيد الا استغراق فانه
قد يراعي اللفظ وقد يراعي المعنى في مثل من باعتبار ان خبر
اللفظ مجموع المعنى وقد وقع في الحديث الصحيح وصف النفر

بالآحاد في بيان الفرد الذي هو معناه متعددا بحسب قابل للوحدة
والاوفى ان يقال لا يطرد وصف بنعت الجمع للجماعة فظ التفضي
قوله وقد يقع كل فرد ذات خير بادئ بالخير كلي في مثل رجل خير من
وليس رجل بالزوج فان معنى الاول ليس فرد وهو انه كليس
فردي فعلم ان كلام المؤلف مخصوص بالمفرد بالاسم لكنه اغا يظهر
السؤال على تقدير ان يكون الاسم موضوعا لفرد ما قوله لانها اخص من ذي
لم يرد ان الاسناد اخص طريق التعريف بل انها قد يكون لذلك
يجب انضمام نظر الى حال المتكلم والسامع قوله اي هو بغي سلام
يا آدم يا آدم ونفس الكلمة وبالرمان قوله الجانبين جمع جانب
مخفف يعني منسوب الى اليمن بحذف احدى الياءين وتعويض
الالف المنقلبة له جانب يعني نفسه الانانية من حيث هي وان
كانت مائلة الى المعايب والامور الدنيوية لكنه حصل
من الصفايا الالهية ما ينجح وذلك كمحبة عالم العدم سوى التنبيه
بالملوكية قوله عن طالب الفرح اي الاحسان لكن عن يجيء اي عن
كان طالبا الاحسان او مضافا محذوفا اي عن احسان طالب حاجيا
يمكن ان يكون التنوين للتوحيد شخصا قوله الكتاب هذا المختص بالعدد
عند الادباء على ما فهم من غير الرضي لتذهب اتما العدد قوله
عن نطفة ابيه تشكلي يا آدم وحوى وعيسى صلوات الله تعالى
عليهم ويكثر من الجمع آنا الفرد المتوالد من النطفة فلذا قال المحقق
الصفاقسي في ماهو جزء مادة وقال بعضهم لفظ كل في كل
واد يجيء الاكثر قوله او كل نوع يشكل تقرير الشرح بيان خلق

خلق نوع البغل ونوع الحمار نوع اي ماء الحمار ثم يكون
يقال في الآية ان النطفة نوع من المياه ويجوز ان يكون نوعين
الشرح بان نوع الماء المختص بالبغل هو المركب من نطفة الحمار
والفرس معا قوله كما اي اي حال كونه مثل ذي الروية والجمع
او صفة الظن بحمل الاول للعهد الذهني قوله اشتراك اي
اشتراك المصنوع بحذف المضاف فانه بالنظر الى الاشتراك النقطي
لاشتراك المصنوع قوله لكان الوصف مخصصا اي على الظاهر وقد يتعين المثال
قوله وقد يكون الوصف لبيان الفرق بينه وبين الفرد
للتاكيد ان المؤلف لم يلاحظ في بيان المقصود الاصل بل
يجرد التاكيد بحذف هذا الوصف ثم الفرق بينه وبين الوصف
ان المرجح ثمة احد افراد المعنى واحد المعاني وهنا احد المعنى بين
قوله وهذا الاعتبار افاده قيل كل منهما توجيه على حدة
للوصف لانه اذا قصد به بيان الجنس ابتغوه زيادة التعميم
للافراد اذ الجنس من حيث هو واحد فلا زيادة من الاستغراق في
تاكيد العموم فيما يدخل عليه والاحاطة بافراده نصا بحيث
لا يحتمل غير ذلك عند ارباب العربية جميعا يجاب ان سوق
الآية لبيان شمول قدرته وعلمه تعالى لكل فرد من الذرة والعيس
شمولها الافراد الانسان بلا تفاوت فمن جعل الوصف لبيان الجنس
لم يرد الجنس مع اعتبار عدم التصريح للتوحيد بل قصد بيان
ان خصوص فرد او نوع غير مقصود بل المقصود الجنس مع
غض جميع الافراد والوصف لا يختص بفرد او نوع فالاستغراق

حقيقي او في قال التوجيهان واحد فافهمه قوله او في حكم معنا
اي غفل السامع عما التوجيه الى ما اراد به حقيقة او مجازا
قوله بناء على انهم في حكم شخص الظاهر ان يقال بنا على ان البعض
في حكم الكل لكنه نظر الى ما به تذنيب في الترقي لفعل المتعاديين
عن البعض الى الكل لكمال اتحادهم ثم انه اعترض عليه ايضا بانه
لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ القوم بل في نسبة الفعل القوي
الى الكل اقول ولا يخفى انه يمكن ان يجعل عدم الشمول في عبارة
بحيث يساوي عدم العموم في النسبة ايضا حتى يندرج فيه التخصيص
العقلي فيرتفع توهم التخصيص بالعقل في الكلام تعميم
بعد تخصيص وانما قيد بالاول ليشمل ما اذا بقي في الاسناد على ما هو
الشمول قبل ايراد ما فيه توهم التخصيص في الاسناد على ما هو
الظاهر قوله وكان ينبغي ان لا يرد فيه الخ اقول هذا يدل
التخصيص وقد اتفق هذا القائل مع القوم في رد ما اورده فتأمل
قوله والمؤمن الخ وكان مكتوبا بين الفعل والمسند المراد بالمؤمن
الحق تعالى والعائد الى الطير المشبهة الى الكعبة الامن من الصياد
ان لا تأخذها الركاب بل يسيرها والفعل بفتح الفاء والسند
بفتح السين والتنوين موضعان في جانبي الحرم حفها الله تعالى
اما منصوب وهو الظاهر او مجرور بالاضافة وحينئذ الصرف
منصوب باعتبار المحل على المحل قوله على ان اخر اما حذفها للعلم
بحيث اذ ليس من نوعها ان تملك الاجزاء متوسطة في ذهن السامع
والسامع والا فتعلق الفعل بالبعض معتبر قبل تعلقه بالكل

خرق الخرق ان معناها الاشارة الى ان ملك الاجزاء بحيث اذا حذفها
الفعل وجدها كذلك قوله وفرق بين ان يكون الشيء الاقدر كما
قدس سره في قوله تعالى ولم يقدروا على ما فعلوا وهم يعلمون
ان القدرة الكلام المنفي قد يكون لتقييد النفي وقد يكون
النفي المقيد بحيث التفاوت من الفعل والقدرة والفعل فقط
فلسايلة في المقام قوله حاصل ما بعضهم يعني ابن الحاجب الخ
ذكره في الايضاح اذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اضربت
عن نسبة المجيء الى زيد واثبته الى عمرو فهو اذا من باب الغلط
فلا يقع في فصيح الكلام وانت خبير بانه ان اراد اللفظ
بالاضراب عن مجيء زيد غلط على ما سبق الى لسان صاحب التدارك
بقولك بل عمرو وعلى ما قال السيد رحمه الله في توجيه كلامه
يرد عليه ان ذلك مع الامر ان الموجه به صورة ابدال
البعض حتى ان لا يقع ايضا في الفصيح تأمل قوله او توهم
التوفيق بينه وبين التشبيه ان المخصص في الاول الاخفاء
بحسب ما ادى اليه رأي حتى يفوت الحاصل الانصاف و
الاعتراف بالحق قوله وانه في المغني عبارة عند هذا نصها
على التقدير ان يكون الفصل للربط وتأكيد الحكم نظير الواو
في جاءني زيد هو الفاضل لزيد اسبق لمعاد ليس على ما قال
فرس شرحه في شرح الكتاب وفي قوله في المغني اكثر النحاة بين
على انه حرفي قوله وقد يرد مخصص قبل الحكم اي المحكوم به
اقول المراد التخصيص في الذهن فقوله لابد للوجوب السخاني

اذ يعمل الذات قبل الوصف هو المتاو لا شك ان ترتيب اللفظ
على وفق ترتيب المعنى امر اولى فناسب ان يقدم المسند اليه
وان اريد بالخصوص الوجود الخارجي فهو ايضا ظاهر
لكنه يخص بالموجودات الخارجية الا ان صح حينئذ تعليل
التقديم فانه فاسب ترتيب اللفظ على وفق الخارج الذي
هو متأول من قوله اعني المبتدأ قوله وفي تعريفي عطف على الا صل
او حال اي انا معرفان ان اذ لا يكون ان وان عاملين في الحال
قوله بدليل ما قيل يا ايها انت خبير بان مجرد هذا البيت
لا ينفي ان يراد بالجنون ان نعمان موسوم فانه بمجرده يعترف
به بعض الناس فيدعوا الى الحق وبعضهم على حد في ذلك نعم
هذا البيت مع غيره من الابيات الآتي يدل على الخصوص قوله
على التحمل اي وجه ذلك ان التقاول في المشهور قال سكوكي
كرضي الله لا يخفى ان التقديم يكفيه فرجح التقاول او تحمل
المسرة بل المسرة او انه مسند اي لفظ المسند اليه مسند كذا
المحوس فكذا اعتبار الابهام فيه قوله وقع بعد ما التعريف
غير ظاهر من الوفي بحب الذي قوله ليتحقق تخصيص المتكلم
بهذا النفي لا قبل وجهه بحسب الظاهر ان اراد الكلية
تقيض الموجبة الكلية وذلك ظاهر الفساد بل الوجه
ان يخصص المتكلم بالنفي في الاصطلاح اعم ليكون فيما اذا
اعتقد المخاطب فوقوع الفعل على وجه النفي والخفي
في تعيين فاعله فرد المتكلم ذلك بانتفي الفعل فرد زعم

اي الحكوم عليه بنفي
الحكم عنه اما مبتدأ
او فاعل فعل محذوف
قوله فاسند الى غير الضمير
هذا ان بناء على ان النكرة
للفرد المنتشر ويحتمل
ان بناء على ان النكرة
للجنس لكنه اراد
ان مفاده الفرد المنتشر
قوله فاسم

الكذب هو الضمير المستتر في يجيء الخ يذكر فيما مسند
الى غير الضمير وانما اسندت
قوله كما مثل النكرة اما فرد شائع
منه او بناء على ان النكرة موضوعة
للفرد المنتشر ويحتمل ان بناء على
ان مفاده الفرد المعين ويحتمل
ان بناء على ان للمفهوم لكنه اراد
بها ان اصل الفردة مستعمل
في الفرد المعين وان كانت موضوعة
للمفهوم

عدم المخاطب وقوع الفعل عند اي بفرد من النفي وعين غير
للفاعلة والشاهد على ذلك الذوق والتليفة فمنع ذلك غير
نافع كما في الكزمي النكات البيانية بقي ان يصدق ان يخرج
نحو عن معاذرة لا غيري فهو اد مطلوب كيف الحال مطابقة
على بقي صدور الفعل عن الغير وساوى لا غيري نحو مثله
وفي على ذلك امثال مثل نحو وصدري قوله الى التخصيص
لعدم السبق لكن سبقي ان يوجد بين تخصيص اذا ما
سعيت كما سوى المخصوص في القيام وبين ما ان سعيت
على ما سبق بان انا ما سعيت بتقديم المسند اليه على النفي
عند قصد التخصيص اخاب قال لمن اعتقد عدم سعي
في حاجة وانا ساعيت لكن اخطأني فاعلة فرجح اذا ثبت
انزاد او شاركه وجه بعد فيه بثبوت الفعل على الوجه
الذي ذكر في النفي عاما فقام وان خاصا فخاص
قوله هذا اي الذي ذكر من التخصيص المتبادر من العبارة
ان المعطوف عليه لفوله وان بنى على هذا المقدر
لكن المناسب للمعطوف عليه ما ذكر من التخصيص والتفويض
ان يعتبر عطف على قوله فعدم اتى لا قوله ويستفاد الكاكي
المنكر اي في قولنا ما لا يكون بعدم حق خرافيين التفويض
دخل مثل رجل قائم على الظاهر والحق ان المختار
لكن الكاكي اخرجه منه بالتاويل والميل الى المذهب
المرجوح قوله واذ قد مر فرجح يتفق لمحذوف اي وقد تم

او غرو او خالد الى غير ذلك والارادة الاختصار وضع كلمة
من للدلالة على ملك الذوات اجمالا المتضمنة للاستفهام
ولهذا التضمن دخلت حضارت الجملة اسمية صورة وان اريد الحدوث
جملة فعلية تنبيها على المطابقة المعنوية اقول فيه بحث لانه تقرر
عندهم ان يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام
من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق غير محتاج
الى الاستفهام كما سيجيء في بحث الالتفات ولا شك ان خلق السموات
السموات والارض محقق وتعيين الفاعل هو الخالق غير محتاج
الى الاستفهار فلهذا قيل الاصل اسمية بل في ترك المطابقة
اشارة الى ملاحظة التغاير وعناد تهم بانه اذا تحقق خلق
السموات والارض وحدوثها ينبغي ان لا يقع شك في تعيين
الفاعل فالمناسب بحالهم التردد في ذلك الخلق فافهم و
في المقام لتأكيد زيادة بسط في حاشية المطول قوله غير فضلة
بل عمدة في الكلام بحسب ذكرها فيه وهذا مناسب لان المراد بيان
بين يديه قوله فيخرج ما يفيده الخ يعني يخرج من افاده التقوي
لام ضابط الافراد قوله وعلى ان يعد المسند اليه اعرق
عليه السيد قدس سره بان كون المسند سببيا ضابط لكون
المسند جملة بدان يعرض اولا كونه سببيا حتى يصير وسيلة
الى معرفة كونه جملة وهذا التغير ينتفي العكس اقول يمكن
ان يجعل الضابط كمية لافراد المسند جملة لاعلة التية كما
في العدم للحصر وغيره ويقال حتى تغير بالالتزام فالضابط

فالضابط يمكن تخريجه من التغير بان يقال اما ان يراد المسند
فلكونه تمام الافادة مرتبطا بما قبله يعاند عليه المسند اليه
قوله وفي نحو قولنا هل هو امر احدا فيه ان يلزم على ذلك
ان يراد المسند اليه والمسند عند سلبي مع افادة التقوي
اللهم الا ان يقال الاطراد ولو انعكاسي بين المنتفي
المنتفي قوله والزمان حرفا ابن خير بان ذلك لا يدل
على تجدد التجدد وحدوثه كما هو المطلوب بل على تجدد التغير
للفعل والمناسب ان يضم مع ذلك ان الزمان المتجدد
يعتبر في مفهوم الفعل على وجه المطابقة بينه وبين التجدد
فيلزم تجدده ولزم بقاء حينئذ بان الفعل القديم زماني
قوله مسوح اسم مكان من نسوح القوم اذا باعوا وكسروا
قوله يعتوا الى آخره يعني ان لي على كل قبيلة جناية واذا ورد و
عكاظ طلبوا الكافل بامرهم وهذا مدح في العرب للجاري
منهم قوله فلا فادة عدولهما اذ ذكر الاصليون في البيان
اللغوية المجاز في فهم ان اسم الفاعل حقيقة في الحال
مجاز في غيرها والمتداول بالقوال اهل التدقيق قوله قال
الشيخ عبد القاهر يخفى ان هذا مخالف لما سادر من المتن
والمفتاح والكشاف مع ان يرد عليه انه يلزم ان يكون
عمل الاسم على التجدد والحدوث كالقيام والقعود
الفاعل بالفاعل وقد سبق في بحث المجاز هذا الكلام
في ذلك ايضا قوله عن زمان الفعل فيه بحيث لو اخبر بالفعل

دال على ازمان معين اذا يراد بالزمان مثل الصباح او بالفعل
لساوك الصفات المشبهة قوله او عدم العلم اه في جعل مانعا
من الوجه بعد قوله في عرف اهل العربية اه مرجح به صاحب المغني ح
والرضي وعابدي على ذلك فقالوا ان الغاية فيما اذا تقدم الشرط
على القسم جعلوا الجواب جوابا للقسم على تقدير اعتبار القسم ثم الشرط
مع جوابه جزاء الشرط وجواب القسم كلام تام بلا تراخ فاذا
قيل عرجه اداة الشرط ح التمام فعلى ذلك مسلم على هذا التقدير
بل تسليم ذلك على تقدير ان يجعل الجواب جزاء الشرط والمجموع
جواب القسم ح نوقش بالقسم الملتزم بين الشرط والجزاء كما يظهر
عند ملاحظة النحو بالانصاف فيخرج حينئذ ما هو في محل الجزاء
ح التمام لكن ينبغي ان يكون محصل ح جعل الشرط قيدا للجزاء على
ما قال بحث بس سرعة شرح الكافية آخر سورة الزمر آيات
الشرط اذا كانت وفاق الكلام هو الجزاء وانما الشرط قيد له على تقدير
خلاف وان كان الجزاء اسما فهو مبتدأ خبره الجزاء والشرط
مع الجزاء على الاصح وهو مقول او خلاف او على ذلك قوله
مقوم قولنا اعلم اذا كان الغرض اختلاف التخريج بحسب
اصطلاح حتى لم يتحد المحصول بالمآل اعني التعليق والامر
ظاهر ومن الغرض التخريج دون ما يجيء التعليق فلا يبعد جعل
الشرط قيد الجزاء بذلك الشيء حتى يؤدي مؤدى الحكم بالتزوم
من الشرط والجزاء لكن المتبادر من المقول ان صدق الكلام
على اصطلاح القوم بحكم الجزاء بدون اعتبار التعليق والحكم

والحكم باللزوم ورد عليه ح ان يتوقف ح صدقه على
الحكم المقيد والشرط مع صدور المقيد والظاهر انه راجع الى
بحث الظرف الى صدور شيء منهما ويجيء التمام بحثا ح
زيادة بسط لا يحتمله هذا المختصر قوله موقعا او اعترض
عليه السيد رحمه الله بان المتبادر من الظرفية موقع الزمان اما
الذي رجح او قوله اقول نهايته موقعا بكاو وشك ان
الحكم النادر الوقوع رجح او قوله اقول ذكر في المحصل
اذا يصح ان طلعت الشمس الى اليوم القيم والظاهر ان الظلم ح
فيه رجوعه وقوله وقال الرضي ان ليست لذلك بل لعدم
القطع قوله لمن يكن بك يعني ان من ليس لك ان يصرفك و
فلا يكون موقعا لان كما سبق قوله اي لتقييد المخاطب اه
فيه تامل لان علم المخاطب لو جعله ادخل فيه ان بل عدم خوف
المتكلم اللهم الا ان يقال هذا على التجوز وعدم اعتبار المتكلم
على الخصوص قوله وفي المحال ان لا انت خبيرا بان جعل اعتباره
مما لا واسطة مما لا يفهم من الكلام وان كان ادخل في التوبيخ
قوله غلب جانب الخ لا قائل ان يقول التغليب مجاز
فما وجه ههنا والجواب ان صيغ بمهملتين موضوعة للخطاب
مع مجاءة غير مذكور مع بلحاظ الغائب لا يقال على هذه الصيغة
عليه وضارع وصفا زيجب الخ مما شهد به سياق التلخيص
قوله وفي مثل ليوان لكن ازيكاب المجازة المادة المخروجة
الهيئة اذ هي موضوعة للتركيب في الخروج بحسب الخ او

اللفظ فقط قوله مستغنى بغيره والظاهر ان المستغنى بقرينة الخ
ووجهه ذلك ان الضمير الراجع الى المعنى المصدري يجوز
ان يعود في التوضيح فكل المعنى الذي عبارة عن الحصول بعد وان
الحال الخ العامل ما هو بمعنى الجري الخ زيد متصف بالتحول
حالة كونه كثوب حالة مفروضة وقس على ذلك قوله وفي غير
ذلك كقولهم ان المعنى على المعنى قوله فيأتي صحيح المعنى ان كان
زمان سوق مهر الدهر قرنت على الخمام في وطني خليطك
كثوب سالكة قوله صنائعكم اي اعانكم على البقاء اي الزنا قوله المنافاة
في النفي قوله ان اراده الاما للعهد تعريض خالية الذهن تلك الصورة
لا مطلقا تأمل قوله والظاهر بل قطع لما ذكر من ان الكلام
في فائدة الشرط ولم يوجد مع ان الاجماع لا ينسخ شيئا تأمل
قوله لا معنى للتعريض الخ هذا رد لقولهم ان التعريض نشأ من اسناد
الفعل الى من يقع منه ذلك الفعل او من صيغة الماضي ووجه الرد
انه لا معارض للتعريض بالسبب الى من يصدر عنه الفعل في الاستقبال
قوله وليذا صح مثل ان جاء بهسا فيقع الخ لا صحيح شيئا
عجيب العلم بما في المنطوق فائدة الاسناد الخبري انتهى الخ
قوله لو الميت يقع لو رضوان يكون دعائيا تمريض لما ذهب
دونهم قوله وارد على اعتراض السيد بان ورد الخ الآية على
قاعدة العرب ان بعيد جدا قول قد محل الشرح قوله وسوء عملناه
الشرح على القياس الشرح في حاشية الطالع على ما سيأتي في مبحث
اذ فرسيق يجوز ان يقع غير الفرض في القرآن فلم لا يجوز ان

ان يقع ما كان على القواعد المبرأة في القرآن النازل بعد تقدير
القواعد المبرأة انتهى قوله ومفعول يود محذوف اي على ملك الخ وجوه
مطلقا قوله واما الاختصار صورة الخ فيأتي المحقق الرضي ذكر
في اواخر بحث اذا ان حكاية الحال المستقبل لم يستبح كلامهم
كما ليست حكاية الحال الماضوية ويمكن ان يقال جعل الامر
المستقبل بمنزلة الواقع الماضي لتحققه فصح استعمال الالوان
عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع لان كلام من الاخوين
في اخبار الخ ففيه تنزيل المضارع منزلة الماضي فتول المص
وان سحنار عطف على التنزيل هذا المعنى الخ فعلى هذا التقدير
فيه ايضا حكاية الماضي المقدر قوله وفيه نظر لان النكرة الموجبة
ليست شائعة باعتبار الدلالة على الفرد لا يكون وصفها
مخصصا واما الشيخ باعتبار استعمال الافراد ففي الفعل ايضا
يتحقق قوله في الجملة الخبرية اعاقيل بذلك لان من قيد في مثل
من ابوك بان من الموصولة اذا كانت مبتداء معرفة خلاف في النحاة
والحق قول شراح المفتاح والا كان معلوما في الجملة
لكن المبتداء الموصول اذا وقع مبتدأ زيدا وعمرو اوخالد
الى غير ذلك من الخصوصيات المتضمنة غاية التعيين قوله حال
كون المنطوق اعاخص هذا الكلام بالمثال الاخير لما تقدم في الحوالي
من الشارح من ان تقريب الاضراب باعتبار القيد الخارجي لكن
الحق جريان جميع اقسام الكلام فيها انتهى قوله ولفظ الاول ذلك
لانه ذكر المثالين ليتقرر المسند وكونه معلوما وينبغي ان يعلم ان

فعل كذا كما في الايضاح فوجه التوفيق ان يقال في تصحيح كلامه في الايضاح
قوله الف فتظار له في تفسيره اختلاف قيل مثل جلد ثور ووجهه
قوله اذ ليس المعنى اذ الاوجه ان يقال اذا قيل ابكاء على قتيل لم يحسن
الابكاء لك قوله ويخرج عنه بان الضمير ليس صارفا للمسند الى
المسند اذ كان الصرف للاسناد والحكم بان يكون مسند اليه عبارة
عن ابتداء قوله ويرد بان يقع التخصيص بقرينة ذلك التأويل
لا ينظر على مذهب البصريين القائلين بالتأويل في الخبر
الجامد قوله لانها تحول القول ما صح ان يقال فخرج وصح الرأس
وثقل الاعضاء قوله دون العكس كما توهمه بعضهم لا يخفى ان قوله
على عليا سلم لنا علمه والمعدوم لا يدل على العكس ايضا صحيح لكن التكلم
في ان قصر المسند على المسند اليه يفيد تقدم المسند او معنى
المقام يدل على التقدم فقط قوله لئلا يفيد الاول لئلا يتوهم ان
الريب معدوم فان التقديم لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل
لانه اعلى بالقلب عن ذاك اذ المقصود هو نفي كون القرآن محل الريب
وينبغي ان يعلم ان نفي الحصر ما عتبارا نه غير مقصود في المقام
لا ما عتبار انه ابتداء الريب في سائر الكتب باطل وذلك لان
عدم القرآن ليس بحيث يكون محل الريب قوله او ذكر الفعل جد
عدل عما هو المعلوم من سبق هذا التوجيه او ذكر يوهم ان المعنى
الفعل مع الفاعل والمعنى وايضا ضمير بله عائد الى الفعل بل
وبه الى الفاعل والفاعل فاعتبار نفسه فان يكون غير ذكر
للفعل وبعد لها كما اذ يرد التوجيه الاول كون الكلام في

في متعلقات الفعل وايضا الظاهر ان الفعل منسوخ والتابع دخول
كلمة مع عليه قوله عرزم بكسر العين اي بحذق لانقياده والا
ولكنه ليس ذلك جيدا بل كريم وحسن خلق قوله خب هو
بفتح الخاء الخداع وهو الجريء الذي يسعى بين الناس بالفساد
قوله فالتعميم يفاد به فيه عناد ما لا يكون مقصودا من العبارة في
لا يعتد به والا يعد خواص التركيب في عرف هذا القن الاول
ان يقال التعميم من المقام لا يسافي ان يكون الغرض من نفي الفعل
النسبي او النفي مطلقا او تقييد الاطلاق بعدم التعلق المقيد
بالمفعول فلا يرد ان ورد الفعل قوله ولم يعل لو شئت
الى آخره وفيه انه لو كان الامر كذلك لوجب ان يذكر المتعلق
المفعول او يحذف قوله فربت حفوني وربت الناقة ربا ما لزم المهملة
اذ يجيب مرعاها المذر قوله اذا قلت لو شئت لا يجب ان يقال
لو شئت ان تعطي عطاء اعطيت الدرهمين قوله مرسوق الكلام وذلك
لان سوق الكلام المعنى على خلاف ذلك مع ان الحذف المشهور
من العزم في جزم مفعول المشيئة للزاية قوله فحامل حادث
اي ظلم الحوادث والاضافة بيانية والاضافة الى السبب اي
ظلم حادث الزمان قوله قال العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده
لقائل ان يقول هذا عما يأتي عما سيأتي من ان النهي طلب
متعلق بالمحال ايضا وفيه ان الطلب المستفاد من صيغة
الطلب ما يقتضيه السمع والنهي في المقول عليه يصح النهي
ما يكون مما سبيل المجيء الى العبد فافهم قوله وهاهنا بحث

ذلك فاعتذر فدرس سره في شرح المفتاح وبعثه السيد باذا لم
يكن قرينة معينة للمفعول فصل بالمخرف في المقام الخطابي الى
هذا رجع عاما حينئذ اي الترجيح لخاص بلا مرجح فالمخرف مدخل
في تقرير عاما اقول المقام الخطابي اي الموضح اللايق بالعموم
لمقام المدح مفيد للتعميم بلا خلاف الى التوصل بالمخرف فانه
لو ترك المفعول ايضا هل يحمل على العموم مطلقا في ذلك المقام
اذا لم يكن دليل على الخصوص بلا تفاوت قوله نعم لو كان لا من
هذا تعلم ان التعريم لا يلزم ان يكون الاختصاص بل هو اغلبي
كما يدل عليه هذا الكلام قوله لما ذكر من التكرار لو نحو ان زيدا
في الدار وعمرو يخصص كما في مثل ان زيدا القائم وفي ابي
وقفت وقفت زيدا وعكس ان يقال التخصيص مستدل على اثبات
النفي والتكرير يدل على الجزء الاول او يقال لما كان الاثبات
السابق للاختصاص يمكن ان يعتبر الوجود ايضا لذلك يؤتى بنية
كون التعبير الى ذلك فدرس سره في شرح الكشاف في قوله
تعالى فاياي فارهبون مع قوله مد ظله قوله وهم ساداتهم
هو هو من قولهم فيد بكذا ما لهم واعتقد به على ما في الاساس فيكون
بيان المفعول على ما سادر من الفضل على اشد شرفيه ويحتمل ان
يبقى ان الاهم ويجوز ان يكون بمعنى الفاعل من قولهم عنيت بكذا
اي اردته قوله والرد عليهم لانه لتخصيص الواحد من
اسم تعالى بابتداء الامور لا يكون رد المشركين حيث بدؤا افعالهم
بغير اسمه تعالى او اسم غيره قوله فكذا الامر بالقراءة اهم من اسم

اسم تعالى وان كان الكل اهم تقرأ الى ذاته وانما اعتبر الاول لان سبق
هذه السورة في النزول يقتضي ان لا يعلم امر القراءة وحالها
وتقدم اسم الله تعالى يوجب ان يكون ذلك معلوما وانما
المجهول لسانا ما يلبس به القراءة قوله لان عدم في الكلام لا شك
ان المفعول ايضا عدم في الفعل المتعدي والاولى ان يقال
المناسب لترتيب المتن ان يقدم الفاعل قوله يجيء الاصل
المراد بالاصل القاعدة الكلية المشتملة على الفروع الكثيرة
والكفاية في هذا المقام جارية مجرى هذا القول الواضح الفائدة
اي مواد المواضع قوله ومرجع العناية اي سببها ومنشاها قوله
يعرف راجع اي بعضه ومرجع كون الاصل سبب العناية سببيتها
قوله بيان مخصوص وسيجيء بيانه مشروحا قوله وهو حقيقي
انت خبير بان السوق ليس للافادة الا بعض الافراد مفتقر
حقيقي للقطع النظر عن بعضها مع مجازي كما ذكره السيد قدس
وبان عدم التجاوز وحصر الاضداد اي كما لا يظهر معايرة العدم
التجاوز وحصر الحصة وبعض المراد منهم في الشرح فان كلها مما
تقرر الامر وفي ان التقسيم الى الحقيقي وغيره ما عساه ان يرد
بلحاظ الحصة وبعض الامر بلحاظ مدلول جمع المحال المخاطب مما اعتقاد
القلب والاشتراك والتردد وبلحاظ حال المخاطب من كونه
الاصغاء الى حضر الافراد والقلب والتعيين بلحاظ اعتبار
حال المخاطب من كونه الغير الحصري وغيره قوله
وان امكن الظاهر وان عاود الا ان يقال كونه الغير الحقيقي

عدم التجاوز الى ما يفيد القصر بالاضافة قوله اعني المبتدأ القائم الخ
هذا اصطلاح المتكلمين والمناسب هنا اللغة لانا نقول ذكر في الصحاح
الصفة كالعلم والسوط قوله اعني البائع اه لا يقال يخرج من الحد مثل
جاءني القوم الا زيدا لانا نقول بعد تمام المثال اه المراد
بالشمول في الحد استغراق جميع الافراد بقي ان يدخل في الحد
مثل جاءني زيد اخوك ويمكن ان يقال ليس فيه دلالة مقصورة
على الاخوة بل القرض الاصلي بكونه المتصادقين قوله تصادقهما اه فتأمل
ان الصفة المقصور عليها مبتدأ والمخاطب لفظا الا ان يحمل التصادق
على التحقيق قوله واما في القصر الغير الحقيقي فيمكن ان يعتبر الغير
الحقيقي ايضا على وجه المبالغة بجعل ما يكون القصر بالاضافة
الى غير لازم العدم اد عاء بالغة قوله على ما يفهم الخ حيث قال
في الصحاح والمخاطب بالكسر اما يعقل العكس وانما ترك الشارح
عنده قوله لو سلمناه اقول كذلك اشار الى ان المخاطب في حصر
التعيين لم يثبت الصفة الا حريا في حصر الموصوف في حد ذات المتكلم
مكانها ما ذكره قوله وغيرها دون وهو يخل بالفعل والتعريف
المسند وكذا جعل المسند اليه مبتدأ يوهم الجنس والتنوين للتنكير
على ما في الشرح العمدة على مختار الاصولي من ان النساء من الانثى
تفيد اتفاقا قوله بل شاع وهذا المثال لا يظهر على قول الجمهور
القائلين بان المعرف على حد في حكم المكون عند قوله لقول المفرين
انت حبيبا ذا لا يناسب الاستدلال باستعمال العرب الذي قوله
اي العهد المراد به الحاضر في عباية الحمرة على ما في النهاية الحمرية

ه فاذ المناسب لتغيير الترجمة بان يمكن حفظ معاوراتك ويتفرع عليك
قوله بمعنى تقييد القصر سواء كان على وجه المطابقة او النقص
والالتزام فافهم قوله النفي على الجنس فقط بكل بمثل ما
انا قلت هذا يحيل ما سبق في احوال المسند اليه قوله ما اوجب للمشبه ع
بكل بمثل زيد قائم لان قاعدة الا ان يكون المشبه به اعم فاذا
قد وقع له ايجاب المشبه للمسند اليه وهذا المشبه منفي
بلوغ البائع اعم فاعد قوله فان المفهوم منه الى بعضي ان
يعلم اذ ذكر قريبا مرة في اوايل شرح المفتاح ان النفي
راجع الى الجنس في قولهم ما ان الكرم ان لا يعادى وجه
ذلك ان الكرم يتعاطى الابن الغير مطلقا لكن بزينة الكرم
الجميل الذي اقتضى ان لا يعادي غير جنسه فهو صورة
المعاداة اي اظهار العداوة مع غير جنسه مقتضى
وجد في نسخة وان عليه ان يعادي بل فاطمة اي ع
الامر او ان الكرم لا يجوز اعتبار صفاوة الغرض بشخصه
لكن يمكن ان يقال مرجعة الجانب في حقه لهذه الخليه ان
يجب يعادي من لم ينصف بتلك الصفة قوله فصار الفعل
المسند اي هذا الفعل المسند اي الفاعل ينتفي بغيره ويحصل
اذ ليس مفروضه حاصلا لغيره قوله اي الدوام هذا
مبني على ان الكلام في الاستثناء المتصل قوله بقرينة نفيه
اي لا يخفى ان ليت ليست موضوعا بازاء الالتفاء بل لازم
الثاني محذوف وكانه جعل اللازم في قول المفرد اللفظ

الموضوع له للغائية والتعليل قوله ما خوذة منها اذ ان الما خوذة
والما خوذة منه معذ بعد تعدده بالتركيب ويمكن ان يقال
ان يقال قوله وكيفما حال لبيان الاخذ مثل قوله تعالى
ولي مدبرا او يقال الما خوذ منه على تقدير الافراد بدا اعتبار
التركيب والما خوذ منه على تقدير ملاحظة التركيب والمركب
محمول على معناه اللغوي من جزء المركب لتمام المركب فالما خوذ منه
مجرد حل ولو مع وجه المناسبة اذ لو للتخيير ولا يضر ان ما
وقع كان غير المناسب فيتميز من ذلك التقديم وقيس الباقي
على ذلك لكن المتبادر من تعريف الشرح والمتن ان كلمة لا زائدة
دالة على ان حل ولو بعض في المعنى قوله وهو لا يوافق الاول
قال ركنة مع لو ما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب بالتنبيه
على التزام حل ولو مع البعض قوله وهو طلب حصول ما ينتقش
بمثل علمي امر ولا يمكن ان يقال المقصود الاصلي في الاستفهام المعلوم
من حيث الوجود الذهني بخلاف مثل هذا الامر فان المطلوب
الاولي فيه العلم من حيث الوجود الخارجي وان يعد مثل هذا الوجه
فافهم اضافتي اذ ان امرت فعد او اصالة في النظر المعلوم ال
او العلم واما الوجه بان المطلوب في مثل هذا الامر الحصول
في الخارج لكن حصوله النظر اقتضت حصول اثره في الذهن
فبعيد لان الظاهر ان صيغ الامر من حيث هي لحصول امر
مطلقا في الذهن او الخارج قوله فان كان ووضع النسبة الى
هذا التقسيم مبني على ان المراد بالصورة المعلوم على ما في بحث

بحث الكلام على ما مر قوله ولطلب التصور الخ يتفاوت
تصور الطرفين بعد السؤل للسائل فالظاهر ان يطلب التصد
فان السائل مدرك قبل السؤال بان الحاصل في الاناء مثلا ال
او العدد اي بحصول احدهما على التعيين وبعد السؤال صار
بحصول احدهما معينا لانا نقول وان لم يتفاوت حال الاربعة
والعدد بحسب التصور لكن يتفاوت حال المسند اليه اي حال
ما اسند اليه كون في الاناء فانه لوحظ اولا بعنوان احدهما
مجملا ثم تصور بعنوان التعيين مع ما التركيب ان من قام للطلب
التصور بالاتفاق كما يجاب بمثل زيد وان شك ان السائل
رأى زيدا بخصوصه قبل السؤال الا انه لم يلاحظ ما اسند اليه
القيام الا اجمالا فبعد ما اجيب من زيد لاحظ بعنوان التعيين
ثم يحصل للسائل بعد السؤال تصديق بثبوت المسند للمسند اليه
التعيين واما الفرق بان السائل ممن لم يدرك الخصوص ما نظر
الى مضمون السؤال فلا يجدي نفعا وان السائل عارف بالخصوص
غاية الامر انه ذاهل عنه فيحمل التذكير بالجواب وليس بشيء
لافادة التذكير ولو سلم فيجوز ان يكون السائل ممن عارفا
حاضرا به بل نقول يجوز ان يسأل بعد العلم بقاعدة من هو
الاستخباري من فعل ذلك ومن اي السؤالين بكذا مثلا اي
هذين الوقتين خير مذهبا واي السؤالين اكيف في مثل حالك
صحيح ام سقيم وليس شيء من تلك الكلمات لطلب التصديق
فقط بالاتفاق قوله سائل عني والمدير سائل اي تسارف

عن نفس العارية باستعمال السيف في الاعداء في حال الحرب حكم الشر
على الشيء الذي عليه والتفصيل في المثال الذي ذكرناه من دخول
العارية في حال من الاحوال قوله واعجب لها كان اعجب كون
حال يظهر مما جعلوه دليلا على دعواه اعني قول النحاة فان ذلك
في الجملة الحالية فانه عاملها قوله هي مدلولات الا تعني بالاصالة
وانما في الاسماء والمشتقات فيما العارض والشيخ فلا يرد انه
يلزم ان لا يدخل في الجملة الاسمية قوله لانه البليغ هذا الحصر
انما نظهر على تقدير ان يكتفي في حال البلاغة بمجرد الاقتران
على الكلام بليغ واذا اعتبر الاقتران كلام بليغ فيمكن ان يعرض
غيره ايضا وجد هل زيد منطلق عامل قوله اعني حروف
اسمية لا كان عليه قدس سره ان يعترض فيما سبق انه كيف
يطلب بالتاريخ تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا اي تفصيل
الموضوع له وجواب ما هو حد لا يجب الاسم فان ذلك الحد
الاسمي يصير حدا حقيقيا بعد ذي بدا الموضوع له بلفظ اشتهر
كما لا يخفى قوله العارض المشخص الظاهر ان المراد بالعارض
الامر المتعلق به سواء كان عملا له او وصفا خاصا به قوله
ويحتمل ان يكون هذا متعلقا باستعمال الذي ذكره المص
قوله لا يدل على ان في بعض النسخ الى هنا خط قدس سره
يدل بل زيادة ما ذكره التاريخ وهو الظاهر كما اختاره
السيد الشريف في شرح المفتاح وفي بعض ما ذكره التاريخ
ايضا في شرح المفتاح حيث قال وفي بعض لا مانع من جعله

حملا على احد المعنيين بقرينة اي امر وقع لي وتلبس لي في حال
عند من يرى ان الهمدمد هذا هو مانع وحائل ام هو غايب
قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي يعني مع هذا البيت في
اول بحث التشبيه قوله هذا التفاصيل من تقرير العقد او
الفاعل او المفعول وفي الانكار كذلك قوله للمص على
دخل النفي وهذا لا يناسب ما سبق من ان المقرر يجب ان
يلي الهمزة لان معناه اذا اريد تقرير الفعل مثلا يلي الهمزة
الفعل لا الفاعل او المفعول وقس على ذلك تقرير غيره
من كشف الدخان الذي هو علامة العباءة وعذاب الآخرة
قوله غير لفظ اراد النفي عما هو ماخذ الاستمرار فيدخل
النفي وتخرج لا يكفف قوله على جهة الاستعلاء قيد بذلك
ليصير الامر بالتراخي والقعود ذكر انه ليس بشرط
موضوعه لطلب الفعل اعلم ان لفظ الامر خصه عبد اللطيف
الصيغة الامرية المستعملة للوجوب او الندب عند الجمهور
وآلة المباح فليس عامورة لكن الصيغ خصصه في الوجوب
فقط عندكم خلافا للبعض ثم الطلب المستفاد ان شمل الندب
ايضا كما يفهم من المطول ففي كلام المص ميل الى قول غير
الجمهور والا بل تامل قوله وقد يستعمل اقول لا ينفي
عدم استعمال الامر في غير ما ذكر تلك المعاني كالتهديد والتحقير
وغيرها عناية الامر اما مفهوم من سياق الكلام كالتعظيم
المستفاد من حذف المسند اليه قوله والتسوية الظاهر ان ذلك

مقيم او دالوحا التي ايضا للنوية ولم يقل احد بذلك قوله
باشذاي عندك فاني صليت بالتيمم في النهار ايضا قوله
بتارخ الجوي بالحاء المهملة الثقيلة والجوي بالجيم المخففة
وسندغ الوجيد مخفف او مشدد قوله او طلب الترك هذا
الاصل في بقي عليه ان عدم الفعل مقدور او قوله وكالدعاء
فيه ان الظاهر عطفه على قوله كالتهديد فانه في كل الدعاء
والالتماس طلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء
فكان في العبارة اختصار تأمل قوله بما بين الكنايتين وذلك
لان المراد بالكناية عندهم انثا السر قوله الضب والنون
فان الضب بالفارسية سوسمار والنون ماهي
النوى صير النوح مقصور الدراي والعير بكسر الباء هو
الدرواء المر قوله البيت الثاني وهو زعمت هواك عفى
العدو كما عفى عنها طلل بالنوى ويسوم والمعنى زعمت
المحبوبة ان هواك يا ابا غام قد اندرس كما اندرس
اثار ديارها بهذا الموضع فقلت ليس الامر كذلك وانما
اندرس الذي عالم بيان القراي والمذاق وان العدو كما عفى
فما بعد عن قرب المحبة قوله بيان القول بيانا يعني ان
عمل على البيان اللغوي اي اتى البيان الصناعي فان قوله
اغا نحن مستهزؤن اما مؤكد لقوله انا معكم او بدل عنه وذلك
او استيناف لا عطف بيان قوله فقد خفا واشكال وذلك
لان المعطوف حينئذ انتفى عنه ما ثبت للمعطوف عليه لعدم الاجماع بين المحللين

بين في الواقع لكن يجمع بين جملتين كانتا متى سطتين بين
غاية الاتحاد والتباين ومع ذلك حقيقة جدا قوله
لو بدي عامل اهذا مذهب الكوفيين لكن المحقق الرضي
جعل العامل اذا الشرطية الشرط دون الجزاء فالاولى
في التعليل ان يقال المتعارف في الخطابيات تقييد الجزء
بعضهن اذا مع الشرط قوله وهذا مثال هذا مبني على
ان التمثيل باعتبار الحكاية وكلام المحاكي والمحكي و
كلام الزمخشري ليس محل قرار الاعراب والظاهر تأمل
قوله واعلم انه ذكر قدس سره في شرح الكشاف في
تغيير قوله تع انا نحن مستهزؤن ويعتوه بما لا يحل ان
الاعراب من حمل ما لم يكن خبرا او صفة او حالا وان
كان في موضع المفعول للقول فتأمل قوله وقد افا بالكسر مصدر
جائز على ما هو المصرح به في شرح المفتاح لكن المذكور
في شرح الهداية لكن ما في آزما كفم مصدر كراف وفعل
النووي في تهذيب الاسماء واللغات جواز الفتح
ايضا قوله فوزانه دفي في شرح المفتاح الخ فيه
وريبة مع ذلك الكتاب بند وفريبة مع ذيب ولا اعتماد
اخ ذكرناها في حاشية الكشاف قوله مع انافهما
اعتمادان في النفي الخ وكذا جعل جزء تأكيد العظيم وان
ريب تأكيد مصنوعا قوله او الاشمال يحتمل ان يكون
ذكر البدل عند سعاصيا الى ذكر بدل الاشمال وهذا

ويجري في هذا كل ذلك اشتراط في الحرف فقط قوله مغايرا
للاول نحال او خبرا ان قوله لا ريب فيه تاكيد كقوله ذلك الكتاب
مع مغايرة المنفي كما سبق وقد ذكر في الكشاف ان قوله انا نحن
مستهزؤن تاكيد لقوله انا معكم لان رجوع المعنى الى شيء تاكيد
فاذن تامل قوله وهذا لا يتحقق في الجملة الاولى لان التاكيد المعتبر
في الجملة ايضا ان يكون لفظا غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد
بتاكيد الجملة ان يكرر لفظها ويجيء احد عشر الاخير هذا القيد
ثم الجملة التي ليس لها محل من الاعراب لا يتصور فيها ما هو
المقصود بالتبعية اعلم ان ذكر قدس سره في شرح الكشاف
ثم القائلون بان قوله انا نحن مستهزؤن بدل الكل من قوله انا معكم
او رباب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي لها محل من
الاعراب تامل قوله ما حتمها من نقله الى الثقب وقد خفت
البعير والدرجة ظهر الدابة والقصد ان ابا ولهبا جاءا
عرين الخطاب فقال ان اهل بعيد وانى على ما قد ترى
عجفاء وطلب منه مركبا فظنه كاذبا فاطلق الاعرابي
وخان البيت وهو يعني حلفه بعيره فاستقبله وقتله
صدقة فجاء على بعير وزوجه وكساه قوله وتكونا اي
الدابة اعلم ان ذكر في اواخر بحث النعت من المطول قول
الشارح وقد تجيء الواو في النعت واجب ويمكن ان يقال
ان الجملة في هذه الصورة بتاويل المفرد بان يقدر مبتدا
المحذوف مع الخبر في مثل قوله تعالى ومن يظلل الله

يضلل فلا هادي له ويذرهم سال عن فرض وجوبه
فيه اذ قد سبق ان اسمية الجملة من المؤكدات فلا يناسب ان
يجعل البيت محل السؤال من الصور اي تصور المرض وهو حسن
الا ان الفاضل الخطائي اختار انها ليست من المؤكدات ما
لم ينضم اليها مؤكد آخر قوله احسن لكونها بالجملة الانت خبير بان
كون الدوام اولى من الاستمرار التجددي المستفاد من الفعل
المضارع محل تردد وحفاء لما احسن اليه اعترض عليه
الشريف اذ لا معنى لسؤال المخاطب عن سبب احد فاذا علم
من غيره بالاسباب الكاينة الافعال الاختيارية آتول يمكن
ان يكون السائل غير المخاطب بل السامع ورد السؤال
لتقرير الحكم لا للاستعلام قوله ووجه النفي وذلك حاصل
ان الاستفهام قد يشمل على سبب الحكم فقط وقد يشمل على سبب
الاستفهام ايضا كما في الصورة الثانية آتول يمكن ان يكون
ذكر العلم ايضا اشارة الى استفهام الذات من حيث هو
جميع الصفات كما قالوا في تعليق الحمد بلفظ الله اشارة
الى استفهام الذاتي نظرا الى ان كل صفة صفة كمال قوله
وبالمعاني ما لا يكون قيد هلة في المعاني الكلية المدركة بالعقل
قوله غير المصنف عبارة السكاكي ان ذكر الشيئين يمكان
المجملين وفي التصور بدل التصور منكر كما يأتي في ترغيب
المشارة الى ذلك في هذا الشرح ايضا قوله على ما ينتفح
في باب التنبيه لا يخفى ان المنتفح هناك تحقق التماثل والتغاير

المجرد المبارك في وصف خارج عن الحقيقة قوله بين الاصل
والمعقول اي بين هذين الموصوفين والزايدين لكن مع حقيقة
الوصفين قوله اتخاذ ذي زوج واحد نظر الى ان تلك التلاذ
تتصف بالاتراف او ما يشابهه ولو ادعاه قوله بنعاتبان
عما عمل واحد وقد وجد في بعض النسخ قيد آخر هو قيد
غاية الخوف عما ياتي المقول ايضا وهذا بناء على ما نقل
في شرح القواعد عن الشيخ اعتباره ايضا في التضاد مطلقا
قوله لان معظم ابواب الفضل هذا محل تردد والاوفق
ان يقال المراد بفضل الاجتماع الكامل فانه يكثر وقوع
الفضل والوصل قوله واسما الجامع الخيالي لابتنائه على العادة
والالف بحسب الاسباب الخاصة الى كثير من المتتبع مع انها تدخل
تحت الحصر قوله يظهر انه ليس المراد وذلك الظهور من تقييد
المصرع اقام الجامع قوله بل جميع ذلك معان متصور اعلم
ان اغلاحكم يكون التقابل فيها معاعقليا والتضاد وهميا مع كونها
معلولين لان التقابل في نفسه صالح للجمع بلا اختيار فاذا
التفت العقل وجد الجمع بينهما عند فرض التضاد فانه في نفسه
غير صالح لذلك بل يحتاج الى اختيال فنسبة الى النوع الذي
من شانه الجمع وينبغي ان يكون النوع على ما ذكر في الحالات
سلطان النوع الجنسية لها مدخل بان يصير الشخص في ادراك
الحيثيات بل في العقل المتزعة من الخواص بل في الحقيقة
الصرفة الان المعاني الجزئية القايمة بالمحسوسات حاضرة لدى

ثم الظاهر في الجامع ان الجمع اما سبب التقارن في خزانة التصور
اولا فالاول التخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة ام لا سبب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر بل احتيال فهو العقلي والاخير هو
الوهمي قوله واما ازاد ايضا ينبغي ان يعلم ان التضاد الحاصل
الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكر وان امكان زيد كلي واما
كان هذا الامكان جزئيا ثم ان ما ثبت له التضاد تامل
قوله ومن محسنات الوصل تخلص الكلام ثم ان النسبة بين
المسندين قد يقصد بها تلاذ اوجه الاول ان يراد تجريدها
عن الخصوصية كما في قولك زيد منطلق على ما راى من راى
ان تجرد الانتساب بل تجرد او دوام وتنوع او لم يعتبر
تجردي اصلا ان يفيد خصوصية فلو جب في رعاية المناسب
اذ ربما لا يتفق الجملتان الثانيتان لقصد النسبة في ضمن اي
خصوصية فههنا بحث رعاية المناسب كذا يستفاد من شرح
المفتاح الشريفي قوله قام زيد وقعد عمرو له فيه بحث اولا
في المثال نقيضا التجرد اعماله وان نوقش في التعريض
للشوق والتجاوب ان المراد التعريض في القصد والارادة
لا مجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصد مجرد نسبة المسند الى المسند اليه
فتورد الجملة فعلية او اسمية فيجب رعاية المناسبة ليكون
حسنا الا ان يكون الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد
البلاغة هكذا استفاد من شرح المفتاح للسيد قدس سره
قوله لكان المناسبة نظرا الى ان الاصل في واو الحال ايضا

العطف قوله وكل جملة حالية لا تأتي بعد ما في هذا الاخبار
في المسند اليه فرب من المسند اليه صح ان يظهر عما سبق ايضا نحو
الكلام ان يتعرض لمجاوزات المضارع المبهم لا يخلو في غير
صاحب الحال قد يكون بالواو نحو جاء الذي ضربت اي المضروب
حقت ان ينسبق الاعداء اضمارهم وان يطرقوا الى
نحوه من وادهم ما لكاهو اسير جلا واسحب فرس قوله
والاشكال المذكور وارد هنا واجيب عنه بان القاعدة مرجوعة
بان ما بعد حتى مستقبل بالنظر الى ما قبلها وان كان ماضيا نظرا
الى زمان التكلم فيجوز ان يعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية
في الافعال التي جعلت غاية بالقياس الى العامل المقيد بها
لا الى زمان التكلم فاذا جاءني زيد ركب فهم منه كون الركوب
ماضيا بالنسبة الى المجيء ويفهم القارئ اولا ذلك الاعتبار
ليس بلازم في حتى فانه يجوز فيما بعدها الاستقبال نظرا الى زمان
التكلم ايضا فيقال كلما جاء فصل من الماء والمضارع الذي
للحال المجعل غاية الخصوص قد يكون كذلك القرينة للحال كانه
لا حتمال الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا العامل وفيما اذا
كان الحال مضارعا يجاء الى ما مر حال اعتبار زمان
العامل لا التكلم مع ان كلا قيد الا التقريب دون الحالية
تأمل قوله المشهور ان دخول الواو في التقريب ما ذكره الزمخشري
في باب الدرع مع النون مخالفا لما في قوله ثم من لقيح الى
حديث قوم وهم كارهون اه واسقاط الواو مع كونها حالا نحو

نضحتها قوله بضيعة البضيعة بكسر الضاد اسم مكان من الضياع
الى الاصطلاح قوله ثم ان ثم لا عطف على ما قبل ان يقول والحاصل
انه لو لم يعتبر الاسناف في اعادة الاسم الصريح كان بمنزلة
عدم اعتباره في مثل جاءني زيد وعمرو يضرب امامه صح ان
اعتبار الاسناف فيه لازم فيفيد هذا وجوب الواو في
هذا المثال بقرينة الاولى ويستفاد وجوب الواو في المتظاهر
المتن بمستفاد بخلاف ذلك قوله واذا جعل نحو علي كتفه
اعلم اذ ذكر صدر الفضلاء ان سلوك الواو قبل الجملة
الاسمية الحالية التي خبرها غير جار ومجرور قوله مع البارز
بسكون الباء قوله ويجب الترك اه وما ناسب المقام اذ
ذكر السيد قدس سره في تعبير قوله ثم قال ان تحقق ما ذكر صدر
الآية انما لم يجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية
التي عاملها مضى الفعل قوله والمام المصيب للام المزول
قوله قد دنت الاديم اي قطعت الجلد المنتهي بهذين الطرفين
قوله وهي مروية وتفصيل القصة في الجملة ان الزباء قتل
اباها جذيمة الابرش ملك الحيرة فلما انتظم ملك الزباء
وسلطانها كتبت الى بان ملك النباء انك لغلام ضعيف في
السلطان وفي نحب التمائم ولم اجد عذرك لغلو الى قابل
الى الاجمع ملكي الى ملكك وما اراك الا العذير فذهب
اليها غير مستعد للحرب فقبض على عدها وقد اعدت في ابواب
حصنها جماعة من الرجال للاحاطة به واحدا فما وصل الي

حصرها اخذوح فارح بنظح رأسه فذهب دمه فخطت
قدم الرجح تمامه قوله شرح نفح الذين بقيمه قوله وبتقن
التصابي ويقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم النجوح
اشد لانا نقول هذا سلم لكن يدفع اللازم منافع الدنيا
بخلاف تقدير النجوح قوله وغاية اعتذاره ٩ ليس بشئ
فانه على تقدير النجوح خوف الاسداد بالشرع والاحتياج الى
وعلاوة القلب بمحبة المال اشد واضارها البدن المالي
متقدم الاحوال في غاية الضعف بخلاف تقدير الموت
وعدم النجوح ولو كان ترك الثواب للمال افضل من ترك
الشيخ الفاني اياه تأمل قوله المعاني بالنون ثم الفاء اسم مكان
من الفاني فناني بعد قوله لم ذو رشد باعتبار المأخذ الخ
ابن الخاطب وهام البعد قوله لا يا كهاد وان محدوج في القماص
اثنى عشر فان تقدير الفعل الظاهر انما يحتاج الى حذف
الدار لقضى كما في ولم يقع ولم يجن المكر السيئ الا باهله تأمل
قوله نزفني نشجا الاني عند وضح الغاية انشز للحوب والبس
البيضة وبحوز ان يريد بني اصبح الغماء الخ سيرت عنا
وجهي البكارة نزفوني قوله كما مر تقدير الشرط في جواب لما مر
الاربد من النفي وغيره قوله يحق الحق اي يثبت السدم ويفرق
ويحق الكفر وفتنة المسلمين عليهم مع ذلة اهل السدم وكثرة
اهل الكفر قوله فاضحه افضاحها واظهارها والحذف في
قوله اما حرها على التعليق لا يخفى ان التقدير الاظهر هناك

هناك كما في الاية التابعة الامر ان تأمل لتقض العذاب قوله ما راته
والدليل العظم الواحد في نوم القيامة قوله وفي الاصطلاح
ان يوتى باعجز الكلام هكذا اعكس الامر وكانهم نظروا الى الاستثناء
في الواقع حضر مبنيا باسمين ففي ذكر المنفي بين الى سبب
وسبب بالكسر على ما في الصحاح قوله بالفتح اي فتح الجيم مع
سكون الزاي قوله يستنوح من الاستفعال اي يتمه على شدت لم الشدة
اي اصلح حاله والشعث في الاصل انتشار الشعر وتغيره
لقد نقرهنه وتخصص مقتضى البيت ان لم يبق لك الخ على تقدير ان
لا يبقى لك اصلح الحال وعفى عن جرائمه اذا ذهب جدته
الرحال تهذب الحال على الاطلاق قوله وذعبة لقمي الزعفة
بكسر الذال المعجمة الزيت اطيب ثمت الثمار والنيل واكثره
ما بلغ وهي من همى الماء والدمع اذا سال قوله كلام المحقق
في الايضاح حيث مثل التسليم بقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا
مما تحبون والظاهر ان المنفي هو ما يحبون فان الانفاق متعد
قوله ولذا تخصيص الخ فاذ بري في الاوراض قوله لكنه سوح
دمع الابهام ذكر الشيخ خزعبل سرح في تفسير قوله تعالى سوح في
عليهم الاذن ثم لم الاذن اما تشراط كوداني الماء عراض للماء
فما اوسمه لكن ما صار لمعنى جعل من فوائده ما للنفوس
والتسديد والمتأدرج قوله فوز الكشاف الضاح في آخر سورة
الزمر اذ لتأكيد تأمل قوله وفيهم ما يتنوع عطف على قوله
انه يلزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول به غير افعال

القلوب واجيب بان لهم فرقا مستقرا متعورفا استاخ فيما
يكون التغاير آن معنيين لفعل واحد اذا يكون احدهما
معنى له يعني ان ذلك الجمع جائز فيما اذا كان احد المعنيين
عرضيا كالخروج الى الكوفة ونحو ذهبت اليك يخرج وقد اجيب
بان ذلك الجمع جائز في المعطوف آقول بعلل النحاة ملزوم لم يلتزم
الجمع مطلقا حيث قالوا ادخل في غير افعال القلوب آن يكون
فاعله ومفعوله شيئا واحدا فحينئذ الجمع بين ضميرهما يوهم
الوهم الى انهما مختلفان فصارا بالالتزام فصيح اللبس فعدلوا
الى لفظ النفس ايذانا باتحادهما واما افعال القلوب فاذا كثيرا
ما يقع فاعلها ومفعولها شيئا واحدا بل هو اللازم في علم
الانسان وظنه يا موه نفسه الكذوب وقوعا في غير ما تأمل
الى ترجمان بفتح التاء وضم الجيم ايضا او عكسه او نحوهما ظاهر
بالتامل فيما ذكرنا ويكون هذا السؤال مما يقصد فيه العطف على ما قبله
بحذف الوصف اي انا نوسوس مثل قوله تعالى حافظوا على الصلوات
الخ لكن مثالنا هذا ليس فيه ذكر خاص بعد عام قوله اذا كانت
العليا بفتح العين مدودة بالفارسية نردبان وربما يسمى
قوله قد يحتفل المترك في التعريف بقرينة معينة والجواب
ان لا يقصد باستعمال هذا النوع من المدرك الا ما يحوز ارادة كل
من الاصل او الملكي وتعريفهما مما يستلزم تعريف الاخر والموصوف
بالخصوص واحد اذ المطلوب من التعريف حصول الصورة
للوضع مدخل فيها لو زاد او نقص الوضع لكان احسن لدخول

ل الجزء قوله وان فان الحرف الاول يستعمل لتوهم وضع لفظا
بل يتوهم ان لفظ الحرف على عاني كذا الموضوع تامل
قوله وهذه الدلالة وفيه ان دلالة اللفظ الفصيح على ما هو
المتكلم خارج عن الاقسام مع بدخلية الوضع فيها وعكسه
ان يقال المراد بدخلية الوضع وضعه لنفس المعنى او لما
يعلق به قوله اقتاع في وجهه بشفى ان يحمل على ان الدلالتين
بواسطة حالة اجمالية ونحوه وفيه الى حصول هذا الحكم
العقل قوله وبعد الاول اي بقيد الاضافة الى الوضعي
كذا نقل عنه قدس سره الحاشية قوله والا فخروج كثير وذلك
لان انفكاكها غير مجرد الملزوم ظاهر وان جعل الدال
مجموع اللفظ والقرينة فيقول لم يوضع المجموع لمعنى يلزم
تلك المعاني المجازية والكنائية وان جعل اللفظ الدال
المشروط بانتفاء القرينة فيقول يمكن انفكاكها عن القرينة ايضا
قوله وما يأتي الاختلاف اعترض عليه بان دلالة اللفظ
على لازمه او صحة دلالته على لازمه الجواب ان المراد
عدم التوقف في دلالة الالتزام على الاطلاق وان كان الغير
واسطة كما هو الوضع المعتبر عند القوم او ان المراد
اختلاف الوضوح والتفاوت في الانتقال بحسب الازمان
لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين
دلالة اللفظ على لازم لازمه قيل انه قد اعتبر اذ بهذا
التفاوت كما لا يخفى ثم نفي النقض حينئذ باعتبار التفاوت

بحسب الدلالة التضمنية قوله عما عدا اعتقاد المخاطب اي المعتقد
يعني ذهن المخاطب فلا يرد ان الاعتقاد متعلق بالمفرد
لا بالنسبة على ان متعلق الاعتقاد يجعل تابعا لمتعلق الذهن
بالوجود الذهني قوله وهي حاصل يظهر المراد به وكان اولى
به تخاطب اهل المحاورة اذ الجمل لا تقصد بعلم او بغيره واما
فلا يلزم اتفاق جميع اهل العالم او العوام فقط قوله
اذ هو المفهوم الاعم الاحسن بظاهر في العرفي المشكوك والوجه تعميم
العرف وجعل الوضع اشارة الى سائر القرائن الحالية او
المقالية تأمل بالوضعية او يخفى ان تلك الدلائل بعضها ان لا يكون
جميع الطرق دالة بالوضع لا ان يكون بعض الطرق كذلك بين
المقرر عندهم ان الدال بالوضع بمنزلة اصوات الحيوان
هذا وقد ذكر قدس سره في اثناء ان العلم بالوضع انما
هو الظن به وهذا خلاف السيرة والضعف لفتح الوضوح
والحجاب الدلالة الخطابية ايضا قول النحاة بالظن بالوضع
لا يوجب التعارض في الانتقال كما يخفى اذا اقيم مقام كل
لفظ يفيد مع اتحاد المسمى قوله والجواب ان التوقيف لا ينفي
ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالدلالة
فالاولى ان يقال اراد الاصفهاني في الوضوح بالنظر الى نفس
الدلالة بان يكون بعض الطرق واضحا والعلم بالدلالة قليل الوقوع
والبعض الآخر بالعكس قوله فيمكن مناقشة الملزوم فيه ان الكلام
في دلالة الالتزام لا ان يقال بالتزام بين الجانبين او يراد

بالملازم والملزوم هنا التابع والمتبوع قوله فدلالة الشيء
لو يخفى انه يحتاج الى حذف اي دلالة لفظ الشيء قوله بل الامر
بالعكس الظاهر ان المراد بالعكس ان يكون دلالة اللفظ الذي
ذلك الشيء جزء من جزء معناه او صحيح من دلالة ذلك الذي
جزء معناه والدليل لبعضهم الا ان يكون دلالة لفظ على جزء ذلك
او ضمنه وهو بالعكس بحسب الظاهر والالتزام او تضمنه الدال
بالتضمن على الشيء من الدال عليه مطابقة والتزاما قدس سره
الكلام في الحاشية من لفظ وقال بعضهم قد لزم من كلامهم ان
دلالة على جزء او صحيح من دلالته على جزء جزء لوضوح الوسط
مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم او صحيح من دلالة الناطق
عليه لزم ان يكون دلالة الاخص على الجنس او صحيح من دلالة
الانسان على الجسم والحال ان الامر بالعكس قوله
لكن المراد هنا انتقال الذهن والدليل على ذلك ما
في المفتاح من ان ايراد المعنى على صور مختلفة لا يأتي الا في
الدلالة العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى لسبب علاقة
بينهما وهو واقعة ما في شرح المفتاح لكن شارح المطالع رد
هذا القول اللازم من اهل الميزان لا يقال قد صرحوا بان التضمن
لازم للمطابقة في المركبات وهذا حفظ الجزء على ما ذكره لا يلزم
فهم الكل لانا نقول اللزوم باعتبار الصدق كما ان الشيخ صرح
في شرح الشمسية بلزوم التضمن والالتزام للمطابقة بحسب الصدق
على الصدق قوله فانحصر المقصود يمكن ان يراد بالمقصود اعم من

المقصود بالذكر وهو المفعول به كالتنبيه الى التكلف في جعل
آخر امر غير ذلك الظاهر ان المراد به التوحيد مثل قوله
تعالى لهم فيها دار الخلد فانه ليس بتنبيه بمصطلح والاستعارة
عندنا لغوي وفي ما سمي عليه الاستعارة وان كان ذكره المعنى
في البديع وذلك التنبيه ليس بمقصود في الآية فلم يأت
الضمير توفيقا فيه بأن يجوز عود الضمير الى المعنى الذي في ضمن
الجاهل المذكور سابقا مع ان الظاهر في كلامها العود الى الخاص
وغاية التوجيه ان الظاهر في المقام الضمير فاذا عدل عنه
الى غيره الظاهر يمكن اعتبار هذه النكتة فيه قوله وهذا شامل
اقول ان كان الذكر وصفا للكلام فالتنزل ظاهر غاية الظهور
فان لا يتزم القصد في مدلوله والا فرفع المذكور الاكثر ما يدل
عليه كونه مذكورا عليها بالكلام وان شئت ان تكون من المثالين بدل
الترامي على التارك في الفعل او المجنون وان كانت صفة للمتكلم
فالتنزل ظاهر ايضا باعتبار ان القصد غير شرط بل يكفي
صدور اللفظ فيه في فهم السامع المعنى في اسناد الذكر له و
البداية الى الآخر ان يلقى اللفظ باسم الله تعالى و
نحو ذلك سواء كان الذكر مجردا عن اسناد التسبيح منه تعالى
الى اللفظ حصص بقوله والذكر اسناد ايقاع شيء في البين
خطأ والمعتزلة القائلون بالتوليد قالوا باسناد الفعل المرتب
على فعل آخر من العبد يصير مذموما ان لم يقصد اليه اصلا
وظاهر ان ذلك الاسناد ليس بمجاز في عجب الفذلكة ذكره

رد على اهل السنة بانا لا نتزم وقوع شيء للعبد اصلا
الى الواقع لا صدور عنه الا انه غير مضر في الاسناد الفعلي قال
في شرح المقاصد الاتفاق واقع على ان الفعل يسند للعبد
وان كان مخلوقا لله تعالى فان الفعل يسند حقيقة الى من
قام به لا الى من اوجده فقدم اشتراط الجامع بالقرينة
الاولى فتم بهذا بحسب الوضع لاسناد الافعال الاختيارية
الى العباد قصدهم واردتهم لكن لا يلزم الاعتبار
في الموضوع له قوله لكان قد ليس شرع ظاهر هذا التعليل
يقتضي لو نظر الى مجرد موضوع الدلالة لزم الشمول لكن لو
اعتبر القصد باعتبار القرينة وبسبب الدلالة لزم الشمول
الى المتكلم خرج عن قولنا جاء زيد وعمرو وفاعل
زيد او عمرو وما يطير تنبيها قوله واصطلاحا الاتيان
بجعل مستعملا في المشاركة والمجاز في القصد بالشرح كما
في الاسرار قوله الموضوع تنبيه فاعلم فافهم فانه يتضح
ان المراد بالاطهار المجردة عن نية قوله لانتفاضه
بالاستعارة بالكناية قوله لو كان دلالة الحال اي لولا القرينة
الحالية او المقالية الدالة على ارادة المنقول اليه لم يكن
هذه عبارة الكشاف وفيها اشكال مشهور ولان الكلام
غير صالح للمنقول اليه على تقدير عدم القرينة وغاية التوجيه
ان خلو الكلام عن المستعار له اي المنقول اليه صحيح لان يراد
بالمستعار منه المعنى المجازي اي المستعار وان عدم

التوبيه معتبر او يراد المعنى الاصلي اى المستعار منه فيكون بموقع الخلق
عن ذكر المشبه به وعدم ذلك التوبيه معلقا بصحة احد الامرين
على التوزيع ولو قدم ذكر المشبه به لاتصل كل قرينة بما يليق به
قوله بالكاف ونحوه هذا مبني على ما ذهب اليه من ان ادعاء ان المشبه
عين المشبه به ليس من التوبيه في شيء قوله الملكة التي لا يمكن ان يطلق العلم في هذا
التشبيه ايضا على نفس الادراك فان ادراك الدليل يستلزم ادراك
المدلول كما قيل وفيه بحث لانه لا يحقق العلم في الاصطلاح مع
عدم الادراك ولا يصح ان يقال الكوكب مشبه بالجاهل مع
ان المشبه الكوكب قوله والا فالمحسوس اصل المعقول اقول اصاره
المحسوس باعتبار العلم والادراك به اطلاقا كما يشعر به
تعليله والتشبيه لا يقتضي الا مالا تشبيه في وجه الشبه اطلاقا
فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بداعتبار اليها الذي هو تقدير المعقول
محسوسا ثم تشبيه الشيء بالجاهل هنا ان اعتبر في الرابحة الملاءمة
للنامية فالشبه اصل ففي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير
ولكن اذا اعتبر التشبيه في الحس والتذاذ القوة فالمشبه به اصل
كما هو المقصود فلا حاجة الى التكلف قوله في العلوم العقلية
بيان ذلك في العلوم العقلية القوة فان النفوس مبدأ
القوة حالية وفي العلوم كذا فيحصل لها العلوم باعتبار
تعلق الحس بها واما العلم باعتبار الحضور فقليل ساقط
عن درجة الاعتبار قوله ما لا يدرك بالقوة قد يميل الى مذهب
الحكماء والا فلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة

قوله والحق ان الظاهر والباطن بمنزلة عند المتكلمين
قوله مثل الخيالية اذ القوة المتخيلة ليس بمدرك بل
معينة على الادراك ومن شأنها التركيب فادراكها بالقوة
الناطقة المرادة بالقوة العاقلة لا يقال المراد قد يمنع
عما يدركها النفس بلا معونة امر آخر انا نقول فادراجها
في العقل لا يحتاج الى صرف عن الظاهر كما هو المتبادر من
العبارة قوله ولكنه بحيث لو ادركه حوى العبارة ان يقال
غير مدرك بالفعل مع وجوده ولكنه بحيث لو وجد ادرك
باحداها قوله والمحال ان مضاجعي فعل في البيت قلت
وكأنه اعتبر ذلك مبالغة في عدم اعتبار التحقق باعتبار
الحصر المستفاد من تعريف الاضافة الحسية في مضاجعي
متخيلة ومتفكرة ذكر في المحصول انه اذا استعمل النفس تلك القوة
بمعونة الوهم تسمى متخيلة وبمعونة القوة العاقلة تسمى متفكرة
ولا يخفى ان هذا موافق لما نقلناه عن الحكماء لكن المقرر عند
الحكماء انه لا يصدر عن قوة واحدة فعلان فينبغي ان تختص
بالمتخيلة نوع من الادراك فتأمل قوله وبالوهمي
المستقر في كتب الكلام ان الوهمي المعاني الغائبة بالمحسوسة
قوله ادراك وقيل اغاز اد النيل بقيد الوجدان لئلا يتوهم ان الذي
لا تحصل بمجرد ادراك الذي بل لا بد معه من وصول الاثر من
الحس المشترك قوله عند المدرك اغا قيد بذلك لان المعتبر
كما قاله بالقياس الى المدرك لا بحسب نفس الامر قوله كما في خبر

اى الامر الذى بالمدرك كالتكليف بالخلوع للذابة قوله من حيث
هو كذلك اعتمد بذلك لان الشئ قد يكون ملوما من وجه دون
وجه فادراكهما لا من جهة الملوعة لا يكون كالذع فان ادراك
المسك من جهة الرائحة لذيذ لا من جهة الطعم قوله المدرك بالقوة
الباطنة يعنى ان يعلم ان القوى الباطنة على الاصطلاح المحكم
لا تعلق الا بالمحسوسات والمتخيل القائم بها والظاهر ان الذع
والالم ليسا من هذين القسمين فلا يتضح جعل ادراكهما
بها والذى جعل بعضهم الوجدان ما ساوى القوى المشهورة
على ما يجئ بحث القوى من شرح المقاصد وكان اراد بالبيان
اراده ان الوجدانيات ما تعلق بنفس المدرك فقط قوله
والضمير للخوخ بليا الى الليل الذى جاز تانيث ضميرها فانه كالجانب
لبيت الاعشى اغر نجيح رب ليل فكفته بصارم وذراى
ما تمكان فيه وداجه قوله فى جوانب شئ مظلم الشئ للبس
ان يقال بين الظلم قوله ولزم بعد ابقى الكلى ان يخفى ان عكس
ان يجعل كلام الشيخ ابن اصله بزيادة كما فى المفتاح لكنه جعل
المعنى كتشبيه السنة والعلم بالنور فى عدم زيادة التخييل فى
اثبات وجه الشبه للمشبه فى النهار المخيف عند
العرب من كان على دين ابى اجهم وواصل الجحف الميل وفى
الحديث بالجحفة السيحة قوله على وجه الاولى ان يقال من غير
على ما تقتضيه العرف واللغة بتاء فيان فى مقدم الرماح قوله
من الالوان لو اراد الاصوات كان احسن وكان جعلها تحت

تعنا الاولى قال فى شرح المفتاح والحق ان الضوء مغاير للون
وليس عبارة عن ظهور اللون على ما يراه بعض الحكماء قوله
بالجسم كالرائحة للذاريح فى الهواء وغيره من الكيفيات الكلامية
وقد اشكال مشهور من تخصيصه بالجسم واخراج
الاشكال البسيطة كالدائرة على ما هو المتحقق بالذات والحقيقة
وما هو بالعرض والمدخلية فى الجملة لاظهار كون
الشكل من الصفات الجسمية ورد عليه ان المحيط
بالجسم لا شئ ليس محيطا بالشئ لا اضداد وهو باطل
ثم الظاهر حمل الجسم على التعليمى كما اشار اليه شرح المقاصد
قوله مضل قال الزاد اى يجتمع الاجزاء واحترز
بالقيد الاول عن الجمع فى العدد وبالثانى عن الزمان قوله يعم اى
الخروج من القوة الى الفعل مما لم يزل وما يزول بين المتكلمين فى
حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى آخر كان اثبات المقادير
بداهة اى التحكم قوله وفى جعل المقادير على الرفع
بالكثرة الى الجرم بانها من مقولة الكيف عند البعض
وهذا كان فى التمثيل بل القول بكفى الاضمار العقلى التمثل
واما حمل الكيفيات الجسمية على الصفات الجسمية لا على
مصطلح الكلام فحسن لكن لا يلائم سوق كلام المفتاح
والتلويح واما حمل المقادير على القول والقصر والتوسط
والجزء على السرعة والبطوء والتوسط فهذا ان صح
حينئذ قول وما يتصل بها اللهم الا ان يقال ان المحذوف

لكن لخاتمة في اخراج الخارج والحكاية المتصلة تأمل قوله
او ما تسمع عطف على يسمى ان يكون قوله من الالوان وقوله انه
وظاهره بيان لما يدرك لكن كل واحد من القرائن محل تقدير
والزاد ذكر مفصلا منفصل كل منها بقيده للاشارة الى
المخصوص اي التوزيع وحده يلزم بيانا ما يدرك البصر بالالوان
واحاجة ايضا الى تقدير موصوف توزيع في المخصوص قوله
يحصل من التوزيع اي بحسب جرى العادة وبيانا ما ذكر
في شرح المقاصد من ان الصوت عندنا يحدث بمحض خلق الله
تعالى من غير تأثير للتوزيع قوله والاوليان منها اي وجه التخصيص
في التسمية تاعسار ان الفعل اي التجمع والتوزيع في الاولين
اظهر من الانفعال والامر بالعكس في الاخيرتين قوله كالبلة وجمع
الكيفية المقتضية لالتقاء الجسم بغيره فوق غير الرطوبة اي
الكيفية المقتضية كسهولة الشكل المختص بذوات الاعضاء
بالنظر الى الثبات والجماد فلا يرد ان بعضها كالعلم ثابت
للحي قوله ورفع سدع الاولى بالحرف تقديرها بان يكون
للنفس ملكة تحمل المطالب بسرعة قال في الاساس قد دكا
اي خطر وتوقد قوله مثل الكرم مثال للملكة فان قيدها الاثار
الثابتة فلت كاد اراد بالثبات ما يعم بصاحبها الا بالقياس
الى تعلق بركة الاضافيات واثر الكرم اثار الغير بالخير
وفي عليه قوله بل يكون متعلقا كالتوقع والاكوم خاتم
ليس شيء منها مستقرا في ذات بالنظر اليه بل بالنسبة الى الغير

العارض لكن الفرق بين الازالة والابتاء غير ظاهر فتأمل قوله
المحض على هذا خارج عن الحقيقي والاضافي داخل قوله
اشار الى ان مراد من ذكر في شرح المفتاح ان الحقيقي ما لا يتحقق
في نفسه وتقرره في ذات الموصوف والاعتباري بخلافه لا
يكون كذلك بان لا يكون مقررا في نفسه او لا يكون لا يتحقق
اصلا والاول ان كان من النسب والاضافات موجودة كما
هو المشهور عند الحكماء والحق ما في شرح المفتاح
والثاني نحو ما في هذا الكتاب موافقا لمذهب المتكلمين قوله
اما واحد لم يرد به ان يكون جزء اصولا بل ان يكون
بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا قوله لا يكون الا جسما
الجسم التعليمي ليس بمحسوس الا بحسب الطرف لكن المحسوس
محسوس صفته وكذا الصوت الحسي ما يدرك بها او يكون
بتمامه حتى الراد بالطرف الحسي ما يدرك بها والعقلي ما عداه ذلك
مجتمعة من امور كلها محسوس او بالعقلي ما عدا ذلك قوله
صارت ستة عشر من حيث الوضع وكان بالبعض
كما في الخلف سيلزم حركة التوقف بالتمام وفي
يعال يعتزم الخ الزاة والحاة بمحض واحد على ما في المغرب
وفي الترتيب هنا سعي ان يعلم ان المقصود في
تركيب الطرفين تشبيهها في ان الحصة هيئة واحدة
لا تشبيه احدهما بهيئة الاخر في امر ما وليزاعي عن
الطرفين بالانتزاع من الهيئة وفي جوز في تبيه المغرب

بالمركب وعكسه وفي تشبيه الذات بهيئة شيء وكذا العكس اللهم
الا ان يقال ذكروا في هذه الصورة ان كلا من الطرفين هيئة وان المقصود
ما ذكرناه قوله كما ترى الكاف بمعنى على والظرف صفة او حال من
الثريا وقوله كمنضود صفة مصدر محذوف اي ظهر ظهورا كائنا كالمنضود
منضود او صفة من الثريا او خبر مبتدأ محذوف وعلى كل فالكاف في
الوجهين حال من ضمير الخبر وعلى الجملة حاصل الكلام ان
مشابهة الثريا بالمنضود على تقدير الحالة المرئية وباعتبارها
لا تنافي قصر الامر كوكب كما قد يثبت المشبه بها الاعلى في
ما ذكرنا قوله قد سلب اي اخرج عن الغمد بكسر الغين غلاف
السيف قوله وترتيب هو المناسب للمقام لكنه وقع في كثير
من النسخ على ما في شرح المفتاح بخط قدس سره وفي بعض
نسخ رسمي قدس سره في الحرف اذا ثبت بوافق ثم وجد في
كتب اللغة فلهذا اعتبر الرافع لكنه قيل الاولى هو الوافق
في دلائل الاعجاز قوله على ما سيجيء في تقسيم التشبيه باعتبار
الطرفين قوله يقع علة الحركة المتبادرة منه ان الرياض
للحركة وليس الامر كذلك كما علمت من قرب لكن وجه التشبيه فيجعل
الوقوع على وجود الحركة منها وجود الخروج مع التكلف تأمل
قوله والاوضح عبارة اسرار البلاغة وذلك ان المناسب
ان يقال على التشبيه في الهيئة والظاهر من عبارة المتن
ان يجيء وجه التشبيه قوله في كف المثل المشهور في التذاءة
المعلوم وهو ليس بمراد بل المراد الرفق عامة في الحفاة

والمتن ظهر اي اصل المتن على ما تقدم اي الرأفة
في الطعام وعلى ان يكون من قبيل حاد قوله في كل حال اي
جهتين هذا هو المناسب لما سبق من اختلاط الحركة في المحض
في الانفتاح وفي الانفتاح يترك بعض الى اليمين وبعض الى
الشمال والمجموع الى الفوق في الاول والى التسفل في الثاني قوله
وكذا في حانب لكنه عدم الحمل والحمل على ما نقرر الى
عدم الحمل قوله فان هنا اي على ان يكون الباء بمعنى في
ما خوذة صاحب المتن قوله لو حذف ذكر البعض فان
كل تشبيه من التشبيهات المجتمعة مقصود بالافادة ملحوظ قصدا
ومطلوب بسعادة لكنها جمعت في اللفظ اشارة الى اصالة عرضها
في السوق وفي التشبيه المركب فالمقصود قيد الهيئة الاجتماعية
الحاصلة من المجموع وليس شيء من الاجزاء ملحوظا مقصودا قصدا
بل تبعا واجمالا فليس بعد الحذف والافادة لتقدم القصد
والايجاز تأمل قوله من نفي التضاد والمراد
به ما سلول الشافع ايضا قوله ثم تنتقل كلمة ثم للترتيبي
في المرتبة بحسب الاخبار وبحسب التضاد لتنزل الشاعر
عجيب وجه الشبه وما ذكر من ترك القيد فيه فوق ان ذلك
ويهمل وجه الشبه على ان احد وجهي الشبه من التضاد ليس
بمستنكر بل لرجحة مناسبة في الجملة وعلى انه وجه في التشبيه
المتشابهة لوجه الشبه يعني ينتزع بواسطة التضاد
والمتشابهة بل العلم بها فيعتبر اشتهاب الضدين بحيث

ذلك من قبيل التغليب والاشتراك الواقع في ادعا القصد عليها او
تهكم قوله فعل المعجم على صعد الجهوري وتعتاد ذاب من مزاج
النسل والفعال اسم آبي انس قوله وقد تحمل من سعد على طائل
ذكر في القدرة حصل على بقي ماج مائد نزع فالظاهر ان
في على طائل فراجع قوله ومن سعد بفتح الجيم اجل سعد وقيل حصل
ملحق بالافعال القاصر والظرف خبر قوله زيادة التمرين
والتعويد اجر وهو اخف بافادة زيادة قوله لكنه
لغيره فليس الباء بمعنى اللام اي زيادة كما توهم قوله والاذوري ديمة
الذوري بكسر الراي المعجمة وفتح القاف منسوب لذوري بالراء
الغليظ وهو مجرور قوله والثقاتي كالنبع حمل عمر
البرقيت على شقايق النعمان كما يناسب ذكر البنفسج بعد لكن
قوله متن الرياض ماتي عنه والراعن على على حقه البرقيت
قوله الجم كانها اي تلك الاذوري حال كونها قوة فاعلة
ضعفت بسبب حمل الرادود حيث لم يستطع حملها او
ضعفت ملتبسة بها او ايل النار اي النار المتصلة بالكبريت
الذي يقرب الى الزرد لا الظل الزغد كان غرة اقام
الغرة الى البياض اي بياض الصباح من اماذ الصف الى الموصوف
لكن الوصف المبالغ عليه قوله رجل عدل فان فالبياض
شبه بالوجه للحدة وشبه بزايدة والمبسوط بالثوب
كتبا للذ استعمال الاسباب لذ ما والاصل في الباء عدم الزيادة
لكن صاحب الاساس استعمل متعديا حيث قال فاسلب متن

فان
متن غيره اي بصيرتا فالمناسب ذكر البأز بدله قوله ما عتبار الفرق
اي افراد او تعيد او تركيبا والا فتقوم الطرفين اما حسيان
او عقليان اما هم للتشبيه باعتبار الطرفين قوله والفرق
بين المركب اذ ليس التعدد الا التركيب فان كان
هناك امر واحد هو الاصل فيما حصل من التشبيه او التشبيه
وكان ما عداه تتمة وبعارة الاعتبار كان هو او
حصل والا مركبا ذهب الزبا الربوع بفتح الراء وتكسر النبل
الجمع الربى بما حوله من المنهدب الاسماء، والنفاح
وانصاف ان تعدد اذ يعلم ان التعدد في تلك
الصور متعددة لكن لجهة واحدة كالارادة والتعلق
بامر واحد كما في المثال المروي هنا اي الصب والراعة
فالمتد الراعة الزانية للنساء والمشد راعة المنك
كانما يسمع قولهم من مخ يكتف فعدل بعن قوله او مزج
بفتح الزاي او ام بفتح الهمزة جمع الاقحوان بضم الهمزة
بفتح الزاي متعدد ولا يخفى ان الانتزاع من المتعدد
كون المتعدد في طرف التشبيه غاية الامر المتعدد فيكون
جزء المنتزع منه المنتزع فاذ الهيئة الحاصلة من اجتماع
اجزاء الاجتماع المنتزع منه فلا يرد عليه شيء في تمثيل التشبيه
التمثيلي بالنبت الذي مر فاه غير مبين مع ان المتعدد
لا يوجب التركيب نعم الاستعارة التمثيلة فيما يكون مر فاه
غير مبين لكن الظاهر المواخذة بين هذه الاستعارة والتمثيل

في افراد الطرفين وتركيبهما فافهم قوله فمن اجمل جزء ليس في اللفظ
لفظ ما هو فلازم حذف الموصول مع بعض الصلة او الموصوف
مع حذف الفاعل في الصفة الجارية مجرى الفعل فكان ما ذكره
بيان لحاصل المعنى لا تقرير الاعراب قوله او في الوجه يعني ان
يعلم ان يعم الوجه يستلزم تعميم الشبه فلو ورد ان العموم
الآتي للشبه لا للوجه قوله ظهور وصفه قد يحث ان ظهور
الوجه في نفسه لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به
وظهور الوجه حين الثبوت للطرفين وان استلزم لكن
لا يستلزم كونه جليا وعكن ان يقال هذا التعليل على وجه
التعميم اي ليس المستدل ما يقع عن الانفكاك في نحو ما زيد
يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون لو لم يكن الوجه
ظاهرا الثبوت ايضا قوله فان المجمل يفضي الى النفس
يحتمل ان يتم بالنظر الى الفصل الذي ذلك المجمل جزء منه تامل
قوله مع علمه حضور لانه نوع مغايرة لان العلمية هو
الانتقال من المشبه الى المشبه به مغايرة والمحذور ان حضور
الطرفين في الاذهان آليا فقط مستلزم للانتقال من المشبه
الى المشبه به عند التشبيه فان قيل فلا حاجة الى واسطة
ظهور الوجه حينئذ لانا نحصل بمجرد الانتقال المذكور
بل مجرد ظهور المشابهة وفيه تامل ان الوجه الذي هو وصف
المشترك اذا كان جليا فضل التفصيل قريب الحصول وكذا حضور
الطرفين فالظاهر ظهور المشابهة ايضا فالمراد ما علمه

علمه حضور المشبه به حضورا ما فيلزم حضوره مع وصف
للشبه قوله كتشبيه الجرم الصغير للفارسية سنوح نوقش فيه
لانه لا مناسبة بينهما في النحو الى اذ الكلام في الوجه المعمول
في الطرف لا التعجم بقي ان الظاهر كون الامور المذكورة مما
الحسن من الجرم المعلوم بعجل الاول غالبا الحضور مع
المشبه وانه غالب الحضور مطلقا تحكم والحق ان
عند العرب مذهب المأتي الانا المعمول من الخشب والجلد
او نحوهما ويجوز ان يمنع كون الوجه جليا التفصيل
فيه اصلا وكون المشبه به نادر الحضور فلا يفضي ادخاله
في المتبادل والبعيد على العرب وعكن ان يقال مدار
الاستدلال على ظهور الوجه والبعد عما عكس ذلك وكون
الوجه جليا سبب الترجيح العمومه والمناسب ادخاله في البعيد
قوله اي رمح دينية بضم الراء امر من نعل الرماح سنانه
السنان بالفارسية سرنيزه سنانيدن السنان وسي والتهيب
انشى كردن وبداشتن بترسد ونحوه اي الانتقال
فاعتبر وجود التشكل وعدم الانتقال قوله والتشبيه البليغ
اي المناسب لحالهم عند مخاطبتهم معهم ذلك دون
المسدل فلا يرد ان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وقد
حاز ان يقتضي الحال المسدل لسوق فهم السامع بعيد
طلبه الذي فيه اذ ذكر في اول بحث المسند مما يحتمل ان حضور
المعمول اذا حصول

قوله بحيث عرفت الخ اقول قبل الاستدلال من ظهور الوجه من
هذا الجواب المقتضية للاستدلال فيجوز التخلف مانع كما عند التعرف
عليه وجه بعدم السند دعوا بعد التناول فيجوز في الاستدلال
وتناول العامة وتعريضه مانع من الاستدلال فعند التعرف
يعرض ما يجعله فيقفا قوله الا الوجه اي الاملتبس بوجه قوله وانما
حاله مثل النجوم في معنى قائل النجوم قوله وهو عزه اي الجبال
عزيوم القيامة مثل عز النجاء قوله وعجاز التجاء بالكبرياء الخير
سعيد في النجاء اساسه ان اسعد اراد تصحيح الكلام وزيد في
قوله والشرح مذكور قطعا قد يحتاج يجوز ترك كما في قول
زيد في جواب من قال من يقوم زيد الاسد كذا في شرح المفتاح اقول اي
يجوز ترك كلمها كما يقال في الشجاعة في جواب من يقول اي
شيء يشابه زيد الاسد وقد اجاب في شرح المفتاح بان ذلك
ليس من تشبيهات البلغاء قوله اذ اختلف في المراتب لان البعد كل البعد
ان يقال جاز الاختلاف باعتبار اختلاف الوجه ايضا بان
يقال زيد كالاسد في التجرد والشجاعة قوله بان ان ذكر الجميع ينبغي
ان يحمل على ذكر الجميع لفظا او تقديرا باعتبار صحة الاعراب
قد مثل فيه ما ذكر الوجه والاداة دون المشبه الذي هو المسند
مع ان بقي معلوم وان ترك على ما قرر جعل الخبر المسند قوله
فحكم ظاهر فان قيل الاولى ان يقال يشابه ولم يذكر الجميع وحذف
الوجه والاداة مع ان ليس بل خلاف ما يشعر به كلامه قوله في
الشجاعة وحاصل المراد بوجه الشبه في قوله حذف الوجه يعني حذف الوجه

والاداة معا قوله فرع الاستعمال فيما وضع لظاهره يشكل
على ان شرط في المجاز الاستعمال في الموضوع له او ليس كذلك
فيقال ان شرط في المجاز الاستعمال وعلى الاعم
فيسعني ان يحمل على الوضعية بحسب صحة الاستعمال وعلى الاعم
الاغلب قوله من خصصه بحقيقة الاسترداد قوله وايضا الاهذا
على انه ظاهر وعلى الاول فباعتبار ان يحمل وصفا
لمذكر كالاسناد الى المؤنث يحمل مع الباء قوله اي وضعت
لذاي وضعت له في اصطلاح الاول لا يصح هذا على
تقدير ان يكون الواضع للمفاتح هو الذي وضع الخ جعل
في الحال المذهب الظاهر وكذا فيما يقدر التوقف
بعض الوضع كما يشعر به قول المفتاح وقد يراد ان المجاز
يوضع كل طائفة اصطلاح هم اعم من ان يكون صادرا
عنهم بتقسيم او حسبانهم باعتبار ظهوره عليهم بواسطة
الوحي او الالهام الفروري وهم متعلون به وعاملون به في
عاداتهم قوله والغلط اي الخطأ على سبيل التصدر نحو
اذ عاقاني قوله الوضع من القوم يدل بانباب وضع من عندنا
على وجه التهرع قوله واحترز بقوله في اصطلاح المخاطب
وقد استعمل في احد على ما ذكر وجه ان موضوع له بل من جهة
العقد وبالمعنى الآخر كما ذكره يحتمل التحقيق في شرح
الكشاف حيث جوز في الاستعارة المعنى المعنى التصريحية
من المعنى التصريح ان خصصه فيها كما يعتبر في الاستعارة
اعتبروا الاستعارة للمبالغة في ان ذلك الامر المعقول

والتاء فيها تاء

بمنزلة المحسوس فالاحتراز عن ذلك المجاز لعدم تقيد الحيثية فيلغو
قدح في اصطلاح المخاطب كما لا يخفى تأمل قوله العلم باليقين كافيا
اي بالنظر الى جانب اللفظ بحيث لا يحتاج الى امر يفيد التعيين
وانما كان المعنى محتاجا الى القرائن لعدم تبادره وصار حينئذ كالاعلام
فعلى هذا يلزم ان لا يكون الحرف موضوعا لمعناه قوله فيخرج
المجاز اقول هذا على الاصالة في محل عت لانه قد يكون المعنى المجازي
لازما بينا للموضوع له فلا يحتاج الى القرينة في الفهم والاولى ان
يقال احترازا عن الارادة وعدم قيام
احد المعنيين به قوله ولو وجيبا ان لا يخلف به اشارة الى
ان يكون لفظ المجاز مشتركا انه قد ابى عن ذلك وهذا ايضا
وانما منع ان يجعل اللفظان قرينة المجاز لانتزاع الارادة دون
الفهم قوله وضرتها وفيه انه لا يجري في جميع ما ذكر من اللذ فضلة
عن جميع الطعام قوله والمراد ان وجوب زكوته ثابت على الثاني
قوله والحمد لله قال عمار حمد بالحاء المهملة اي يدعى بمثل
هذا الثناء قوله نحو كان في المذكورة في كتب الاصول وشروحها
المطالع ان المراد ما نقل عن معنى الى معنى آخر ويلزمه ان يكون
المنقول بالنقل بلا حقيقة والمتروك ما وضع ابتداء لمعنى ثم
ملاحظة لوضع في آخر وقال بعضهم المراد بالترك ان لا يستعمل
في غير ما وضع وجعل بعضهم المراد بالترك الترك قوله
وهو خاص بمعنى ناقة لكن يمكن ان يقصد بغير الشارع بقرينة
المقابلة قوله لا يخفى انه لا يمكن ان يكون لفظ موضوع

ع بمعنى جميع الناس جميعا بل يكون عرفي طائفة مخصوصة فتفطن
الناقل قيد ايضا وكانهم اراد وابذلك ان لا يتعين النقل
بجماعة مخصوصة كالنحوي والصرفي واهل الشرع او غير ذلك
بل يجري النقل فيما بينهم تأمل قوله وفعل اللفظ المجرد
الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الاثر وهو
في اللغة منقولة الى الكلمة المخصوصة لاشتمالها عليه فاذا
استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه اعني الحدث كان مجازا
نحو ياوليس حصعصه لغوية قيد كما يراي من الصلوة والزكوة
ودابة لذي الارجل ينبغي ان يقيد بغير الفرس فانه مجاز فيه
مجاز مع المعنى في الايضاح قوله والمجاز مرسل اي مطلق غير مقيد
السبب قوله في المزادة اي في المزود اعلم ان الزوادة اسم
لما يحمل المسافر من الطعام والمراد بالطعام مطلقا واللفظ
ان لا يغير المزادة هنا بالمزود لعدم المناسبة بينه وبين
الزوادة لكن صاحب المهذب والابتاي والعلوي وغيرهم
فسروها بالمزود فالراجح الصحيح ان المزادة في الاصل ظرف للطعام
وصار في العرف اسما لكل ما يحمل عليه الزوادة عليه كشرط
ظرفية المائدة للطعام تأمل قوله وهو سهو غاية الامر
ان المقصود بالتمثيل الاكل الذي هو مجاز عن سبب اعني الاحد
لكن الاكل حينئذ الترخص لذلك ان هذا السبب غير
متعين وترك الترخص لقوله اي الدرية المسيب فاذا لا فائدة
في ذكره قوله فان قيل قد ذكر انه لا حاجة الى السؤال والجواب

ما قرر في المقدمة ان اللزوم ولو انتفى المخاطب يعرف
او غيره كان قوله فاللفظ الواحد بالسند الخ فيه بحث لان
المعنى المطلق عليه يعني المستعمل فيه في الاستعارة شفة الانسان
وفي المجاز مطلق الشفة وذلك ليس مشبها بالمعشوق
لكن يطلق عليه شفة الانسان يعني ان واقع عليه لا يعني ان
مستعمل فيه والاطلاق يجي بالحسان نعم لو اعتبر المقابلة
لعدم المجاز يصح الكلام قوله والمكنى عنها فيه ان اللفظ
يجب ان يكون مستعملا في صورة عقلية محضة على ما مر ذهب
المص وغيره بخلاف المحصلة قوله سناكي السلوخ من شك
الرجل على ما لم يسم فاعله اذا ظهر في سوكته والاصل شاكك
اي الاجوف فنقلت الياء الى اللام فصار شاكي السلوخ كما قاله
فحذف الياء فقال شاك السلوخ قوله قذف به كنير ارمى قذف
به ورمى اي القاه فالمعنى الفى كنير اي الحرب قذف اللام الظ
ان الباء سببية اي رمى بواسطة كثرة اللحم قوله فيكون مجازا
او استعارة قال قيل الفائدة في هذه الاستعارة قلنا اذا كان
محل عجاز زيد الاسد الذي جعل استعارة في الرجل الشجاع كان
بمنزلة حجة على مشابهه زيد بالاسد فان قيل يجب ان
يكون اثبات النيئة في الاستعارة مسلما مفروغا والمقصود
اثبات امر آخر قلنا ذلك على الاطلاق في الاستعارة غير
مسلم فان لا نسلم في الاستعارة التمثيلية المركبة المعروفة
في الاستعارة البديعة مثل نطقت الحال وشهدت الحال ناطقة

طه فيجوز ان لا يكون المشبه مسلما في الاصلية في المعنى الحقيقي
على ظاهره عاد الامر المشوح في ذلك لكن الكلام في الوجوه
قوله ويدل على ما ذكرنا فان قبل الاستعارة اسد لزوم
الشجاع بل لزوم صدق هو عليه وليس الشجاع واطئا
في المشبه فيجوز ان يعمل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي نظرا
الى لازمه المشهور اعني شجاعا حملنا الانسان بجعل الاسد
العامل مستعملا في المشبه نظرا الى انه لو جعل عاملا ما صيانا
المعنى الاصلي كان الاظهر ان يجعل المعروف قيدا للمشبه دون المشبه
كذلك ولو سلم فالمعنى العقلي قيد للمشبه دون المشبه به
تأمل قوله نظرا الى حال في الشجاعة فان العامة مخصوصة بما
الحيوان وهو بالقياس الى المشبه به مشترك قوله اي ماكر والخداع
ان الغرض ان يجعل كناية عن الموصوف قوله مجازا لغويا اي غير
عقلي سواء كان عرفيا او شرعيا او لغويا وقيل انما مجاز
عقلي اقول ان حمل المجاز العقلي على معناه المتعارف يحاصل
ان الكلام المشتمل على الاستعارة اما ان يقع التجوز في الطرف
فيكون فيه مجاز لغوي او في الاسناد فالمجاز عقلي فقد عرفت
انه لا وافقه الاستدلال ولا الرد على ما لا يخفى وايضا
ليس المقصود من المجاز العقلي المشابهة المستفادة بالكاف ونحوه
وان حمل على غير المتعارف لاعتبار المذهبين السكاكي اي التصرف
العقلي فنقول الخلاف الى جعل اللفظ مجازا لغويا او جعل
حصته لغوية لكن على التصرف في العقل فيرد عليه ان لزوم

التصرف العقلي ينبغي ان يكون في محل الاتفاق لا في نزاع و اشتباه و
اشتباه و بالجملة لا يظهر ان مورد التنبيه و غيره من علم البيان في
ان اللفظ بحسب التصرف العقلي يصير حكمه لغويا تأمل
قوله لان محل نقل الاسم فيه مناف لانه يجوز ان لا يكون في الاستعارة
الادعائية محل نقل الاسم و لو الى مبنى لوضع آخر فالفرق
بان الوضع في الاستعارة قوله من بين علاقة المناسبة
نهية شدته و الغلاة بالكسر قوله ازداره الزر بكسر الزاي
الرسان جاء فاعله اذ الضمير راجع الى الغلاة بتاويل
السعار و يحمل الرجوع الى المجموع قوله لما سبق من انها تقتضي
ان قول الاستعارة لا يقتضي ذكر حال المشبه في التشبيه على
التاويل و لو سلم فنقول المستفاد من استعارة اسم الجنس
بحسب النظر الى افراد جنسه الحقيقي لسائر الافراد الحقيقة
و لكن تصحيح جعل الجنس في الواقع محل الادعاء و تاويل
الجنس الى متعارف و غير متعارف مما ترفع الغوم و تشكك
ان المقصود في استعارة العلم بحسب الظاهر ان المشبه
عاني ذلك الشخص و يكفي لادعاء الجنس و التاويل فيه
الضا بان يدعى ان العلم موضوع بازاء ذات له ذلك
الصفة المطلوبة مطلقا لا لخصوصه غاية الامر ان اسم الجنس له
جنسية في الواقع فيدعى له جنسية اخرى فوقها بخلاف العلم
فان شخص فيدعى له الجنسية و لا حاجة في ذلك و في التلبيد
رحمه الله ان لا يجري الاستعارة في العلم التقديرية باعتبار

ان يجب اشتهار المشبه به بوجه الشبه و ذلك الاشتهار
في العلم لا يوجد الا عند المدرع و انت خبير بان ذلك
مسلم فانه يكفي احد الامرين اما كون وجه الشبه في المشبه به
جليا بنفسه او كونه معروفا بوجه الشبه على ما قال في
المفتاح و ايضا المناسب اعتبار الاشتهار عند المخاطبين
لا مطلقا و كثيرا ما يفاد الشمول اشتهاص بالاوصاف
الخاصة في المجمل عندهم فاحفظ قوله فتعلق قوم بقائل
ان يضم اليه قولي في الايمان لكان احسن قوله لان الاقران
اذ المتقارن المحاربة بالسيف بالنار على اروس الاقران
اعلاه رد الاروس جمع رأس اشارة الى ان روس
قراءة قليل لكمال شجاعته قوله اي انامله اغاثا قال
انا ملا دون اصابه اشارة الى ان اصابه الصاعقة
سهم لا تمر غير كلفة فيه بما لا ذع في شجاعة الممدوح قوله
استعار الطيران للعدو و الصواب للذهاب بسرعة
اذ العدو لا يناسب الراكب كما يشعر به او الحديث قوله
لتوزعي الجماعة متعلق بالاستعارة قوله قد تورع عن هذا
اللعبا هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل يعاند ذلك
ليس بتمام و لذلك اختار بعض المتاخرين الاختلاف
بالشدة و الضعف في الزنا ايضا اشار الى ذلك
قدس سره في بحث الكتب من شرح المقاصد قوله فريق
القريض بفتح الراء لكنه قد سكن تخفيفا و شعر كما يفهم

من التفاح قوله وهو اه بجمع الرجل اه ففي هذا الاستعارة
نظم وجمع مخصوص لازم للرئيسه لا تقتضي الهيئة قوله جاء ان
الاحاديث اي صوفيا وجوزاديس اه جهاركراعها او يقال
هو زمام الفرس اي كراعه قوله دقاق الحصى الرقاق
بالتم بفتح الرقيق كما في قوله ريح واشتعل الراس شيبا استعارة
الحال وشروع في المجاز فالتشبيه بالآية يقتضي ان يكون هذا
السيد للهالي اعني المطي لكنه اشد مجازا الى المحل اي الابا مجم
فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب واذ ليس فعل المطي
وانما هو فعل امر تعالي فالباء للملابسة او هو في امن الكلام
على القلب فاصل سالت المطي بالابا مجم قوله جمع القيط
القيطي بفتح الحاء وسكون الدال بالفارسية تين وجمد الحلي بضم
الحاء وتشديد الياء والقبط قبيلة فرعون قوله بنار السامري
اي هو شخص يسكن في عهد موسى عليه السلام شكل العجل
فزعم انه الاله قوله وهو موضع الفاطمة المناسب ظلمه
لها قوله وهما حيتان انت خبر ما الضوء ليس عيني
الان يقال عيد مثلا نظرا الى الاداء الحاصل بالمصدر حيني
سترها بضوء هذا بيني فما جعل الظلمة وجوديه قوله
ففيه اشكال لان الى اه ويمكن ان يجاب عنه بان
النار عبارة عن مجموع المادة المعلومة فالمراد فتح عقيب
المدح جميعها الذي حول في الكلام قوله وذلك عاد الجاول
اعترتنا البان الابل ونحوها فهذا استوام فيما وجه الانكار

راى لم اعترتنا البان الابل ونحوها والانتفاع بها جائز
عقلا وشرعا لا يقال غيره لكن وكذا ورط بفتح الراء اسم
امراة قوله وملك شكا فؤاده اول وغيرها الذي اشوا الي
اجرامهم السكاة بمعنى الشكوى قوله واقتى ذبح و
تعليل لا يقتضي ذلك قوله واستعارة التسليح فيان
التسليح لا يتعدى بالباء اصلا فالمناسب المستعار له الوقوع
بين الحق والباطل كما يشعر به قوله والمعنى الامر الخ جائز
قوله باتين حال من ضمير به او من ضمير والعامل محذوف اي يا
يوم من السرايح ويعلم ان التعدية بالباء ج
مطلق مراعاة النحو والا فالصدع بمعنى الشق والكسر
المتعدي بنفسه يجاء كثيرا للقد قوله كما في الاعلام المشهورة
وانما الحقت تلك الاعلام باسماء الاجناس دون المشتقات
لان تلك الاوصاف جارية في الاعلام كما في اسماء الاجناس
لا داخلة كما في المشتقات قوله وانما يصح الوصف لانه
خبر بان المجاز المرسل اذا تحقق الا اذا تصف المعنى الحقيقي
بالملزومية فلا يرى ذلك الضابط في اشتقاق الابتعاد
لم ينقل ذلك في العموم قوله بواسطة دخول الزمان في
ان التعبير عن الماضي بالمستقبل وعكسه بعد مر بان الاستعارة
قوله لم اذكره في ان هذا الاستدلال يفيد ان لا يعتبر
التبعية اصلا في الافعال والمشتقات والحروف يكتفي
بالتبعية في المصادر والمتعلقات كلهم اعتبروا التبعية

والاستعارة تبقى في الحرف على وجه السراية من المتعلقات
بعد استقامة فيه اشارة الى منع الاستقاء من وجهان احدهما
ان كلا من الحركة والزمان نوع موصوف مثل حركة سريعة وزمان
طويل مع ان ليس بحقيقة ولا بانا بعض الذي ذكره الشيخ
مناسب للعلامة ولم يذكر شارحي المفتاح فلم يمكن ان تقصر
الحقايق بوجه يرد عليه ذلك وثانيهما ان المدعى هو ان
الفعل والحرف لو وقع مشبها واجبان اقتضا التشبيه هو
كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه بسلم اقتضا كون المشبه
موصوفا ومحكوما عليه بسلم اقتضا كون المشبه موصوفا
ومحكوما عليه لا يخفى اذ لا يلتفت الذهن قصدا وتقصيا
الى اتصاف المشبه بوجه الشبه كما يظهر للمنصفين فلا يلزم ان
يكون المشبه جعل مسندا اليه موصوفا صالحا للحكم عليه تامل
غير مسلم على مذهب المعنى فان هذا مسلم عنده لكنه
لم يدرج الاستعارة التبعية في اطار الرائي وقد علم بان بعد
التشبيه بين العداوة والرائي لم يستعار الدم الموضوع عن القرينة
العلم لاجل قرينة غير العلم فيتذكر المستعار منه دون المستعار له
يدرج المستعار منه والمستعار له المراد ما هو اعم يجب
اللفظ والمعنى اي ذكر او يدرج احدهما بعد تمام الاستعارة
وقرينتها ساعة ابانة الضحك اي بقدر ما يجاوز حد
التبسم الى الضحك فيكون مناسبا حاليا لا ما عتبار التوسع
في الزمان التبسم او المحال متقدم واما اذا كان التبسم قد ابتدأ

نت الضحك والحال مؤكدة بالضحك بالفتح على ما فهم من الصحاح
قوله اذا ابتسم الا لكن الموهوم من نواجح المصادر ان الضحك محمود
على العطايا نحو قوله والثالث رشحة التي تشبه من زمنه الوبل
بالتين فتيلة ملتبدة حتى تقوى على المص وقال ايضا تشبه
للوعد ارة تزجي او تاهل لها هذا تشبيه بالنسبة الى
قوله لبيد ودق محذوف لانه لا يختص باستعارة على ما سبق
معناه في اول الاستعارة وفي اظفاره لم تعلم الا ان يراد
اذ ليس من عادة جنسه وشانه التعليم والاظهر بوجد
في بعض افراد الانسان ايضا ذلك ويمكن ان يعلم ان لم
يعلم للمبالغة في النفي والمبالغة ونظير ذلك قوله تعالى
وما ربك بظلام للعبيد وبناه بالتذكير في النسخ
المصححة بتصحيحه قدس سره اي مبنى الترشيح والاستعارة
الضمير وعلى ما في الترشيح المعول فالمرجع الى الاستعارة لكنه
قد يبنى ان يبناها على اتباع الشبيه بتفتح الثلم ارتج ان الدم
بالماء قوله حتى لطن بالدم وصعدا ماض هو اول تلك
الوبنداة على ما فهم من شروح المفتاح لكن دخول
الدم على الماض المتصرف بقلة وقد ما ورد مجهولا ويمكن
ان يجعل الدم في جواب المحذوف مع قد نبع عبده
اي عبد الاصل فان قيل مبنى التبعية على الفرع ذكر ما يخص
وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة فان المراد
من اللفظ المستعار الاصل اي المشبه قلنا المستعار في صورة

الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء ان الاصل اي
المشبه عين المشبه به فلو وقع عليه انبنائه ما بني مع انه بني
على اعلو القدر ما يستغني عما علو الهمام قوله وقد وقع
في بعض نسخ الاستعارة التي هي انبنائه ما بني فانه لو لم يقصد
ما بني السيد وانكار لما كان للتعجب والنفي معنى جملة
اللهم الا ان يقال ما السامي في نفس الامر سيد الواقع بعد تمام
الاستعارة او السيد قوله واما المجاز المركب اقول لا يخفى
ان الهيئة التركيبية موضوعة للانضمام او الانتزاع او
الوقوع او اللزوم ونحو ذلك فاذا وقع في تشبيه شيء منها وذلك
لان المقصود منه راجع الى ادراك مشابهة التردد المفتوح
بالتردد المحسي بل تشبيه الهيئة الحاصلة لاحد التردد بن
بالآخر تأمل قوله معدم رجله المراد بالرجل هنا المخطوع
يعني يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف لكن القدام
بالنظر الى موضعه الاول والخلف بالنسبة الى موضعه عند
الخطوة الاولى لان ذلك حال المتردد فافهم قوله لا تعبأ
الاشكال اي مرجعت المذكر والمؤنث والافراد والتثنية
والجمع على ما فهم من شروح المفتاح قوله لان الاستعارة الخ
وايضا المثل على ما فات الاستعمال ولو غيرت لم يكن اللفظ المتداول
بينهم وذا يبقى مثلا قوله بالصف ضبطت الابن الخ اذكر
في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على
الظرفية وقال في الاصل خوطب به امرأة كانت تحب

تحب رجلا فمر ذكرها عند بكره فطلقها فتزوج جارا لها آخر
معسرا وبقيت الى زوجها الاول تطلب منه شيئا فقال الزوج
ذلك المثل قوله مرجعها الاختصاص بالاضافة الى المشبه
قوله الفيت بالفاء بمعنى وجدت قوله الحزة بالحاء المهملة
الذي بمعنى الواحدة حزة قوله معادة بالجر بمعنى التعويد
قوله وفي لقاء اي رجعة وشفقة بمعنى ابقيت على فلان اذا
رحمته قوله به قوله اي قوام الدولة محمد مناقرة لان
الدولة قد مضمونة بالمنارة بتجسم الانسان المتكلم لا يمكن
ان يوجد بدون اللسان قوله اي لعل خطاب الزوج جار
الجائر ان في مرض الموت كما هو شان الكناية اي شبه
الكلام بالكناية في الاشعار الى المقصود بلا تصريح قوله
واقصر بالجملة لا يقال اعتبار القلب لازم لان ذكر
في كتب التذييل افعل اذا استنبع عنه وهو وارد
عليه لانا نقول ذكر صاحب الاساس وغيره المجاز افعل
المتعدي اذا استتبع مع ان في الاسناد المذكور الى الباطل
بدون اعتبار القلب اشعارا الى ان شغله به لا عن اختيار
قوله والصبي على هذا الصبي بالكسر مقصور مصدر
بمعنى الميل المذكور لكن الانسب ان يجعل هنا على الحالة التي
للانسان عند الميل الى الهوى فوح الشذا الشذا المتفاوت الطيب
يشم ابتداء في جانب المشبه به اي حمامة الميدر ويمكن ان
يحمل على ما يقال اليه في بكره من الخراع والسهو ان قوله

وبعبارة اخرى جعل المعنى الصبي عبارة عن آخر اي كونه صبيا وجعله
عبارة عن كونه رجلا استعارة على واحد من تناقضي يجتمع
قوله بمنزلة قوله تناقض اصطلاحي وفيه بحث كما لا يخفى قوله ويمكن
الجواب بان الكلامي الذي بين هذا الجواب وبين ما
اشار اليه بقوله اللهم الا ان يقصد الى الملحوظ في هذا مطلق
الوضوح ودفع ان يحمل ذلك مناقض للوضوح بالتأويل
البعيد قوله وهو كلها نظر وجه النظر ما في الاول حفاظ على
ان الفرق الوضوح الذي يخاطب مفهوم بين ما
في الواضح الخ بينه ابن صاحب المفتاح وعبارته الراجح
الى فتح الكلمة احترز به عن الجاز الراجح الى ضم الكلمة وهو
الاعراب نحو قولنا نجح واستال الوتد حتى اعرب الوتد بالنصب
الذي هو ضم المضاف المحذوف اي الاهل واعرب بالخفض
للقرينة والكلمة الموضوعة لتحقيق الخفاء يوجد فيما استعمل
في ذلك الحقيقة بدون القصد بقوله القرينة وصفا حد صورتين
اراد بالوصف الاول اللفظ الدال على الصورة المشبهة
بها واغا عبر عنها بذلك اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى
وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة
التي لسان الصورة الاخرى قوله فيجب ان يريد بقيد العالم
الاول مجاز العقلي والراجع الى الحكم في المجاز بالمعنى المذكور
نحو انبت الربيع البقل والراجع الى الفعل المركب نحو حصة الجاز
في النطق والعقلي والا بطل الجاز المركب حينئذ داخل

خل في المجاز الذي هو مفهم وقد خرج عن المجاز المتضمن للفائدة على
تقدير تخصيصه بالمفرد قوله من كثرة الاعتبارات الظاهر
ان ذلك باعتبار الموادي ملابسة لا وهو ان كلا من المجاز
والوهم وقع باطنه معلقا بما لا تحقق حسا وعقلا قوله على
انهم الا ان الفتك بما كتبا قربه حيث قال صاحب
المفتاح بقال حمل الله ان كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل
والوهم وصاحب الاساس قال افعل كذا على ما خيلت عليك
ما اراك نفسك وسولت واهب قوله ثم يجيء ان يقال
انت خبير بان مخالفة القوم في اصطلاح بلا سند غير
مسموعة قوله ولما كان هنا مظنة سوال الاظهر ان يجعل كلام المتن
منعا لكون تلك الامارات دليلا على استعمال لفظ المشبه في المشبه به
حصصه قوله واختار الكاكي الا فان قيل يجوز العكس
ايضا وفي كل منها تقليل الاقسام وترجيح على الآخر قلنا
لا يجوز اعتبار النقيض في مثل المحقق لسان الحال قوله
يجعل قرينة لا يخرج فيما اذا كانت القرينة حالية نعم يمكن
ان يعتبر الاستعارة بالكناية في اخراج الكلام قوله وفيه
نظر اي باعتبار الكاكي الاستعارة بالكناية في قولنا
اظفار المنية المشبهة بالسبع قوله الا ان هذا يرد ايضا فيما
الاعتراض على الكاكي انما يحصل بتطفل متعلق باخراج وهي
لا يمكن من قبل الكاكي اعتبار لفظ الاستعارة السكاكي حقيقة
لا مجازا وقد يجاب الاعتراض عن ان المكنية لا يستلزم التخييل

وذلك لان اضطر آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية فان
نطقت فعل مستعمل في غير الموضوع له باعتبار المشابهة واذا
كان ذلك المعنى المستعمل فيه امرا وهميا وجد التخيل ايضا
وقد نقل انه كتب قدس سره بخطه هكذا وقد نقل ان الكمالي
قد صرح بان نطقت ههنا امر وهمي كاظفار المنية الاستعارة
بالكناية التبعية بالاظفار المخصصة ولو كان مجاز
مرسلا في الدولة لكان امرا محققا عقليا على ان هذا لا يجري
في جميع الامثلة ولو سلم يعود الاعتراض الاول وهو وجود
المكنى عنها بدون التخيلية ويمكن الجواب بان المراد بعدم المتخيل
الاستعارة بالكناية عن التخيلية لان التخيلية لا يوجد بدونها
فيما شاع من كلام الفصحاء اذ لا نزاع في عدم شيوع مثل
اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما الكلام في الصحة واما
وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية فتابع لما قرره
صاحب الكشاف في نحو ينقض عهد امره وصاحب المفتاح
في مثل ابتاعوا الضلالة بربح البعد فصار الحاصل من مذهبهما ان قرينة
الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل اظفار المنية
ونطقت الحال وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في
قوله يا ارض ابلعي ماءك اذ ان البلع استعارة عن غور الماء
في الارض والاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية
كقوله تعالى ويا سماء اقلعي حيث شبه ترك السماء
الغيث بترك الجاني الشيء الذي في يده او قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد جواب عن قولهم ولو سلم يوجد الاعتراض

في ٤ اعني اصل الاعتراض فقد يجاب ان صرح بان نطقت الحال
انزع هي خاصة آخر الامر الى اعتبار الاستعارة التبعية قوله كان
يكون وجه الشبه الا ترى انه اذا شرط النجعة لا تزجر الحرب قوله
ونحو ذلك مركوز في صه الشبه غير منبذل قوله يعني ان المرجع حاصل
ان المنتخبين في الناس اي الزاهدين في الدنيا قوله في الوجود قليل
في كثير لا فيكون عدد الماء للكثرة قوله ويقبح الاستعارة
فلم يكون السبب اعم محققا من الاستعارة فتامل قوله بلغت ازاءه
الاتراب جمع الترب وهو بالفارسية همزاده قوله غير صفة
ولا نسبة لو قال المطلوب بالموصوف لكان اهون قوله
كقولنا كان قولنا يغني معونتنا وقولنا وجه بدل وبيان عنه
وكناية حال عنه قوله وهذا غير البعيد من المعنى الذي يجيء
اي باعتبار الواسطة وانت خبير بانه يجوز ان يعتبر البعد
في هذا القسم باعتبارها بان يحقق صفة الموصوف ويكون
بهذه الصفة لازم فتذكر لفظ هذه الصفة كناية عن الموصوف
قوله نوع خفاء وكان ذلك بالنظر الى الاصل والا فاستلزام
لها في عرفنا اظهر من ان يخفى نعم يكون سببا للوزعة لها في الحال
خفي قوله ان السماء يجيء بمعنى الذرأ اي المحو لكن الحكيم الفوي
قال السماء بدل شيء عن صب الغيث مع انه ليس بدل وصيانة
والذ سهولة الانفاق للمال الكثير في امور جليلة النفع للعامة
على وجه يقتضيه المصلحة والمروءة حقيقي بان يعد مادة
في التحلي بالافادة وبذل ما لابد او يزيد قال في باب الهزج

في التصاح المروة الانثى وانك ان تزوجت فتزوج عجوزة فانها تلد لك
الكيس بيرة اعتالي في زمانه ومكانه وقيل هو النوح في قبره
وقيل ان لابليس في البحر تابوتا يجمع منه في العلانية وقيل النوح فيها
يسخن فيها وقال القضاعي من ترك المروة لئن النقيصة القبائل
الموصوف من المروة في الوفي سعد الاحسان في اتفاق الحال
وغيره كالعفو عند القدرة قوله وفيه نظر قيل وجه النظر انه
الشيء يجوز ان يكون اعم من الفعل وفيه ان الاصل المتبادر من
التقسيم ذكر جزئيات الكلي الصادق عليها المغايرة بفصول
متغايرة وما نحن فيه كذلك والقول بان عدم الفعل يشمل النائم
ويمكن ان يوجه التغاير بان التغاير لا يعتد به الى الا بتقيدين
او والمناسب هنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام تامل
قوله ان قلت الوسائط مع خفاء الاولى ان يقال لها ذكر في الايضاح
يدل ذلك والا فان كان جليا فنوع خفاء الرمز في نحو عريض
القفا رمز بكثرة واسطة اصلا قوله الاعاد الاستارة الاولى كما وجه
المغايرة في السيد اذا لم يكن جيد ذابل كما في التلويح والرمز بعين
الاسم المنال على ما طلق للاشارة قوله ابلغ من الحصم الظاهر
اذ صيغة التفضيل من ابلغ الدالة على بيقصور معانيها
المشهورة ان حصم العلوم المسائل او التصدق بها او المبكرا تصور
الموضوع وما يتعلق به الكلي ذكره شراح مفتاح الصناعة من تحلل
عبارة وعد اوضاح وتبيانه واصطلاحا وتوثيقه تلك جعل
التصور ان الحد داخلة في حصم الحكم على ما قيل قوله راجع

راجع الى قيدين المفرد والمركب لكل بانكل الامر المحسنات
البديعة المعنوية فان الظاهر اعتبارها مع التحسين
اللفظي اذ العدول المهمة في صاحبة اللفظ تامل قوله
ما سماه بعضهم بديعا البديع بالدال المهملة والجيم من البهاج
قوله حضر فرس مع خنز بعد جبر ان القصيدة عجاج الضم
قوله وازور اي عدل قوله فوق اي جانب راسي على الفؤاد
جانبي الراس قوله رنى لي اي الرمية يونق ويعجبني بالدال
قوله وخل فيه اي في الطعان اي يمكن ان يقال انه داخل
في مراعاة النظير الاظهر ان المطابقة اعاهو مع جمع الضدين
والمراعاة مع الاشياء المتناسبة المتوافقة واما المقابلة فهي
المركبة منهما فتامل اخص من كل منهما بحسب التحقيق لا المجمل قوله
زهد فيها عند اسر زهد في الشيء وعن الشيء اذا رغب عنه
ولم يرده وعن في منها فقد اخطاء كذا في المغرب قوله
في صف الابل اي ماعيتا الصعف والنزال قوله المعطفا
المنحنيان يقال عطف القوم وعطف حسناه يعني دق
الرداء وراقوله مسرجة يقال تحت القوم فراشيح اذا وجعل
البيت ذلك الابل انها زيدت شكلها وورقت عظامها ناهت
تلك القفي بل ادق منها وهو الاسهم المخروطة بلا ذنب وهي
الاوتار وكله بل الوتقال الى اسهم وما بعده قوله وهي
يصح الايضاح الشيخ الامام الفقيه يقال لصح الذراع اي
صرها وصح السيف اي عجل وقال الصحاح اذا عرف الروي

هنا بحث وان الروح يجانس الجوع الخ الذي ينبغي عليه القصيدة
فيقال قصيدة لامية متداولة وظاهر انه يجوز ان يصرح الروح
ومع ذلك لابد له ما قبل البحر والقرينة او البيت عليه كما
في قول الشاعر وليس الذي حرمته بمحرم فانه يجوز ان يكون
بمحرم او حرام تأمل قوله لو قوبه او غيره ذلك الشيء صحيح
ولا يخفى ان المشاكلة ليست بخصوصه وهو ظاهر وانه يجاز لعدم
العلاقة وان يجيء سوى الالتزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح
او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا هكذا استفاد
من شرح المفتاح وانت خبير بان المصاحبة في الذكر بعد
استعمال اللفظ والعلاقة يجب ان تكون سببا لتلك لفظ
وليستعمل الاول بل العلاقة هي المجاورة في الخيال كما قيل
خفاء ان ايلام في صورة المشاكلة المقارنة الخيالية الراعية
باستعمال اللفظ فتفطن ومع ذلك لا يصلح للعلاقة وقال في
شرح الكشاف في تفسير قوله تع لا يستحيي ان يضرب مثلا وما
ظاهر كلامهم ان مجرد وقوع هذا اللفظ في مقابلة ذلك
جهة التجوز وفيه خفاء اذ يكون في صورة المشاكلة العبادة والاستعارة
لكن الكلام في مطلق المشاكلة معها في قول المحوي الى جنبة آخر
المبادرة الكشاف وتقدم الماتع هنا الاستعارة في مقابلة
المشاكلة تأمل قوله بعد مضارع مستكلم قوله حيث اطلق النفس
على ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والفتاح فلم يكن
احتياجا عليه تع محتاجا الى اعتبار المشاكلة وتوجيه ذلك

ذلك في النسخ كتب على نفسه واعتبار المشاكلة التقدير ترى
تلك الآية غير ظاهرة وما يحتاج اليه فلذا اختار قدس سره
في وجه المشاكلة ان علمه لا اعلم معلومك بل اعلم ما في
نفسك لو قوبه التعبير تعلم لمعلومي بتعلم ما في نفسي تأمل
لكنه قدس سره ذكر في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس
على الغيب لان ذات الحيوان به يكون وهذا التعليل
مشعر باختصاص الغيب بذات الحيوان فلا يكون اطلاقها
عليه تعالى ممكنا قوله فلجوز في اللجاج مجاز في التزوج قوله
اصاخت روي بالدال المهملة والخاء المعجمة قوله اذا لنشأ
بالهمز الندوة يحتمل ان يلزم القوم ايضا لكنه اتسب بالدال
عرفا تأمل قوله اذا نزل الغيث الخ بعض اشاعرة حيث ان
قال اذا نزل المطر بارض قوم ونبت الكلأ رعيناه وان
كانوا ادار هين ولم تلتفت الى عضهم قوله فمن العضاه
بالغين والضاد المعجمتين كل مقصور الشوك من الشجر بالفارسية
باغ وفي الاساس زيد استرتعالى هذا الموضع واهدبا
يزيد بماهم وبضارهم وان شبوا وقروا الخ العضاه ظلوم
وآخر قوي بنار الهوى الذي مادتنا ايضا قوله وهو
بعد ما نوحد الضمير الراجع الى الكلف والشيب المنقل
الى انهم نوع من جنس الحيوان قوله نعم ولكن باعتبار
اهم الخ يعني هذا التعبير بحسب اللفظ للرجوع الى كل منهما قوله وانت خفف

الخفض بكسر الخاء المعجمة بفتح النون مخصوص وعناها بالفارسية
نوده ديك وحاصل الشب كفاخوه من حلش وذابي الحب
من الغلبان واعتزال الفاذة وخفض الكحل موجوده وهو
بكسر الواء الكحل ومعنى ان يعلم ان المنصوص عليه ان
النبذ المشتهية اى انت نبذ الخفض فراى يشد فذلك
بعزم والمراد بالنوم العين بخور قوله ومخلطا عطف
عكس الترتيب قوله عملت باجاشخ الخ هذا قول ان اسباب
بفتح الفوقية لكن رواية الخفاف على العكس قوله
المعجمة وسكون الياء المثناة من تحت قوله على الخفف بفتح الخاء
المعجمة قوله الشيخ ظاهر بالنين المعجمة والجيم المشددة وهو
الجمع مع الضم الرواسه وبين الضم ان ذكر المعدة اللف
هنا على الاهال وعنه على التفصيل وانا الروح منه وبين
والسر باعتبار التعيين الاضافي الكل متغاير هنا بخلاف
اللف والنشر قوله وجمع ربي بعد بيك ابا فاذا الغائب
اقتضى نبره فاعل على التسليم وادنى سيرها سرخ لا يصفى
بلا سرا وبلا كالوح ليس له اى وان سيخ قول قيد
لبزوغ كزاج الماء وفي الصحاح فريد والعادل و
الغائب جمع الغصب بكسر الغين وهو عاوه الجمل على ماء
الدسوس وجمل الزاب الاول والناهل العطشان و
الزبان بفتح وجد الجمل والسم دهابه لكام ويكنى بها
عن الشدة كذا في الدسوس وهي الكلام مبالغة حيث ان

ان ضرب الخيل ابتداء ما هو النهاية في وقت السليم الماء من
الضرب وقت الشدة والزعزعة مثل الصفر بعد الزعزعة والا
الاهاس قوله الغائب بالغين والنون العساكر متفاوتة
اللوى الى ان تقال جمع الزوى تحت حكم السقاء والناسد
من جبلاء معين لا فحاصل الآية على هذا التوجيه الكاينات
فيها من وقت دخول اهل الجنة واهل النار الى ما لا
عاد له الوقت مشيئة تعالى فانه ليس الكل لذاك فعول
بمعنى عطاء غير مجذوذ وذكر الرؤس ودفع ان المستثنى
باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فعلى هذا الاية
قيل من ان خلود كل شخص في الجنة لا يصور الا بعد
دخول غيره فلا يصح الاستثناء الهناني من حكم الخلود با
ماضي من زمان دخول غيرهم واما عمل الاستثناء على
اهل الجنة لهم فيها سوى ما هو الاكبر واجل وهو
رضوان الله وبقائهم وزيادة الرضوان ما نهاية الجنة
والاية لا يدل على ان النعيم هو اعلى الجنة خصوصا
نعيمهم في شراب الجنة اللهم الا ان يقال يعتبر مضاف
اى في نعيم الجنة وفي يعتبر الخمر بعوز المقام تامل
حفي بالعطاء ومفاتيح القناصيد فني بالكسر وعطاء
من اعطاه ما يغني فاعل شارح الابيات الصواب زيادة
من روى ما يغني اى الكرم غلبني بدع نفسه وبالمفاتيح
ع احاديث بكثرة بجاريهم في الامور التي يحتاج اليها قوم

اللام والنقاب فكانهم رحمهم حيث انهم لم يرحمهم قوله ما يكون
التوجيه اعلم ان صاحب الكشاف جوز ان يكون من البيانية
فيجيء الا ان الثاني رحمه دون الاول في فيه تنبيه حيث نسب لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر فما كان من البيانية يريد
الكلام قوله لسد استدفعا السد في بكر النين المعجمة كبح دهان
جمد استدراج قوله لا يبعد ذهابي بالهمزة قوله مثل العسوس هو
بفتح العاء وكر النون قوله اي الان سوح لمسا عيسى الجماد
وكلم فالموت ليس احدا في البقاء قوله لا يناسب التوبيخ فان قيل
مبني النفاق على مدحظم اتحاد المخبر والاقتضاء في الخبر
وهو مفقود احد يقرن محذوف وجعل التوبيخ عليها اعتبار التقارير
ادعا فكيف يتصور اجماعهما قلنا يكفي في النفاق والاقتضاء
اتحاد المخبر في نفس الامر وهو هنا اعتبار التقارير ادعاء الذي
ان صاحب الكشاف جوز ان يكون قائده النفاق في مثل نفاقوا
لملك ان المتكلم لشدة الحسد وقع سنا كافي اعاده مع
نفي فاتاها لقام مكروب فجاءها بتيسيرها فاده يناسب في النفاق
قوله انتزع من جرد الى آخره يعني ان يعلم ان قوله وفي
يتزين عطف على تركب وانتفاء من وتجريد اداة في حسن
وفي يناسب المدوح فتفتح المثالث قوله عن حشاه فداي عن
مالغ الى الكمال والزيادة قوله في التبليغ والاوفاق الكاسب بين
معانيها الاصلية والاصطلاحية ان التبليغ في الاصل من الغارس
بلغ نفسان فرسه لمزيد في جريه والاوفاق لمسمى الناقع

ع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر قوله بصوغ
ابصوغ سعد كسي الطاء بفتح الطاء واللام تك يرد قوله
عيتو ابكر العين وسكون الياء المثلثة وفتح التاء المثناة من تحت
ربما اي حاصل رمح فتح العين قوله مدر ابكر الدال قوله في
نكاد زيتها يضيء اي انت خبر بان هذا لا يظهر على مذهب
المتكلمين القائلين بالقادر المختار ويجاب في الجواهر الفرد بانه
التي تتركب منها الاجسام ونحو زهر اضاءة الزيت بلا مس
اللهم الا ان يبقى الكلام على استفاضة العرب والعوام وعقلهم
وعاداتهم قوله من المذهب الكلامي وهو ان ارادة عجمة اي قول
لا يخفى انه شائع في عرف العرب وسائر اللغات استدلال بالمعدوم
المستقر على تقدير التسليم كما لا يخفى قوله ملوك واخوان
لا يلزم في ذلك المقام ذكر هم بلفظ الاخوان قوله بسب
ما ملك وتفرع عليها فهذا التفريع يشعر باعتبار التناسب بين
السحاب بمعنى وعطاء الممدوح في علو كطبقة لكن السحاب صار
مجموع تلك الجهة التي وقع تخيل ان المناسب اعتبار المشابهة
بين عطاء الممدوح وعطاء السحاب لكنه يلزم ان يدعى
ان مطر السحاب كان في الاصل عطاء ثم صار وفي التجنى
بسبب تفوق عطاء الممدوح الا ان يقال المعنى ان السحاب
لما عجز عن مقاومة عطاء الممدوح في الاثار ان تابد الممدوح بحيث
اعظم تابيرها صار مجموع تلك الجهة التي وقع بها التفوق
من المبالغة ما يخفى قوله الرصاء بضم الراء وفتح الصاد

المحللين والقضاة الحجة قوله اي سند النطاق بفتح النون
كالمنطقة يشير بها الى مذهب وفرخ صاحب دسوقة اللذ
منهما فقال الناطق سار سيد وماذ الصحاح شقة يلبسها
المرأة فليس بشيء المقام قوله الكلب الكلب الله بكسر اللام وهو
الذي ياكل لحوم الناس قوله انجح اي انفع قوله بناه مكارم
البناه جمع البانى كالقضاه جمع القاض قوله واساه الماه
جمع الاسى من الاسو قوله والاسى اي مداوي الجراحة والكلم
الجراح قوله فرخ بمعاوصفهم اذا قيل الظاهر ان المفرخ
المفاخر هو المتبذ لا المتبذ قلنا المراد بالمفرخ ههنا يعني
ان الاول لتركك الله ويفرخ روعه كالعقرة والتوطئة
الثاني تجعل الله متوقعا على الذي سوء كان في الله حرف
النبيه اولا قوله وهو من بان الظاهر ان يقال فرق قوله
فيما بعد ومنفرق اخر وهو كاذ زعمان المشهور منه الفرياب
الاول قوله بيد كي اذكر اختار صاحب المغني ان بيد بمعنى
من اجل ونقل عن ابن مالك وغيره ان بيد بمعنى غير كما في قوله
واعجب فهم عني ان لا تكون من الفرياب الاول وكان وجهه
ان الاستياح يتعون الكلام اي لا صفو اصلا في قضاء حق
من غير اني لا الان صاحب المغني قال ان بيد بمعنى غير
لا يكون الا مسبوقا بنفي فلعل بيد في الحديث بمعنى غير كان
فرآه كما ذكر في الكتاب هنا ووجهه اذا قال انا افصح
العرب نوعم اذ ليس من قريش وغيرهم بل جنس غير العرب

دفاخرهم واعلم انه روي في الصحاح الحديث بلفظ صيد بالجيم
بدل الباء قوله ومنه حديث آخر يتعين ان يعلم انه الاستياء في هذا الفرياب متصل بخفيفة
نخلف في الفرياب ان تعرض فاذ منقطع فيها او في حكمه
قوله زاخر لمن زخر البحر وفي نسخ لكذ الويل هو
المطر الكثير القطر قوله وحسان خران المدح او الويل
وجوه منها الاشارة الى كمال عمته حيث لم يلتفت الى هو
العرض فينظر الى درجات الاخرة قوله والله ان لم يكن ظالما
او قبل يجوز ان تطلب صيانة او يتوب بعد الظلم فلا ينافي
كون القتل ظلما تأمل قوله وهو لشمول المدح او غيره ما عم
اقول لا يناسب بعد اكل منها على حدة بل الصواب جعل الا دياج
محسنا ثم تقسيمه الى الاستفتاح وغيره كما يخفى قوله اطلب
فداي في الليل اي انا اسري السهر والمذل الاطول
قوله ومنه اي حبيبي اذكر يعني ان هذا من المجاز الراجح
الى المعنى واللفظ معا تأمل قوله وهو احدهما لو صحان
محتملتان اي يحتمل ان يعتبر جعلها من مجرد ذلك اذا
اعتبر في مفهوم عدم تمشي الحصين قطعا تأمل قوله
كيف اكلك للضب ظاهره هزل لكنه في الحصن جد
باعتبار نسبة المخاطب الى الركون اليه فانه مما يتباعد عنه
الاشراف وركب الوبر زال قوله مالك مر وما هو
حال لما مر ما في مالك من معنى الفعل قوله احال اعترض

ما سوف وما يقتضيه من الفعل وقد حذف معقول التعذيب
سوف ادري ان احتمال علمي بحالهم حاصلة بخلاف ما ادري في
في الحال لان اشراف قبيلة الحصن رجال ام نساء وفي نسخة
الزمان اعلم ذلك وقد يحقق عنده انهم رجال لكن سلك
مسلك التجاهل بما لديه الذم قوله ان يقع صفة في كلام الغير
كناية الظاهر معها ان المراد بالصفة الواقعة كناية في
الاية ما يدل على ذات باعتبار معنى كالاعور والصفة التي هي
اثباتها للغير المعنى القائم بالغير كالغرم وحيث الصفتان
لكن المتبادر من الصفة احدهما وعلى ان يقال يصح ان
يقال باثبات الصفة بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني
قوله باسماء الممدوح الظاهر ان يقال باسم الممدوح الان يغير
عطف اباذ على الممدوح فكل من الممدوح واباذ اسم قوله
او في اعدادها الى الظاهر انه لا حاجة اليه اخراج نحو الدار
والساح ويمكن ان يقال المراد ان يتفقا في انواع الحروف بعد
حذف الزوائد تامل قوله فاما ان الخ اعلم ان ما موصولة وفي بيان لم
والمعنى كل كرم زيد ربما سمي فانه يحصى عند الممدوح قوله وفي
حام لنا ما الذي لا يخفى ان الاول ركب من اسم ذو وضميرها
والثاني من الفعل والمفعول لكنه موقوف نظرا الى الفعل المتصل
ان كان مضموما لكنه يلزم ان يكون من الفعل وحينئذ
فيكون اللوم قليلا بصيغة ركبا بان احد الطرفين في التمام
ركب والاخر قد يكون ركبا وقد يكون مفردا كما يستفاد

من شرح المفتاح قوله البرد الجذي في الاول بالباء وفي الثاني بالنون
قوله اما مفرط في الاول بمعنى المعصر من التوريط اي التقصير قوله
شرك الشرك حبالة الصياد وهي التي يصاد بها قوله جدي
جدي اي حظي من الدنيا بمجد جدي وانقاب بمعنى في تحصيل
المكاسب الوصول النهاوي بمعنى ان حظي وبختي من انقاب
النفر من الاب والجد قوله او على كونها للتبعيض فيقال
هذا رجع الى الوجه الاخير وقد يحتاج الى حذف الموصوف
لانا نقول هذا الوجه على الجار والمجرور صفة بلا حذف
كما ذكره قدس سره في قوله تعالى ومن الناس من يقول الى ان
الجار والمجرور مبتدأ والاخبر متعلق بمحذوف قوله هن من
عطف عطف الرجل جانباه وهي التي يصاد بها قوله جدي
قوله من الجي بالجيم المفتوحة قوله بين الجوانح هي اضلاع
الصدر قوله سني وبين تنوين الكاف المكسورة والنون
المشددة الترة والمراد بها هنا البيت بمعنى الحاجل سني و
بين بيني ليل وامسي اي مظلم وطرقها مسراي مختفي
الاين تنصبا الوصول اليه قوله حام بضم الحاء السيف القاطع
خسف لاعدائه الخسف الموت قوله اذ لم يقع الالتفات اي
هذا على تقدير اعتبار الالتفات في الصورة والروعة فان
الجزين لم يتفكس لكن الباقي تعلب على التريث تامل قوله
من سبا اسم رجل وقيل اسم ارض ان جمع الضميرين الالتفات
مسخ ان يعلم انه لابد حينئذ ان يقال لتحوم هذين الضميرين

المحققين بالجناسي لاقسام الجناس او يعتبر في تقسيم الاجناس بقرينة
المقام قيد مخرج لها اعم مع عدم الجناس الحقيقي قوله الاتاقيل
بعيد قال الشيخ الرضي وقد يقع المفرد موضع الشيء و
ان يغرقان كالرجلين وقريب منه قول الشارح وعيناي في
روض من الحسن رتعتي قوله الماء على الزراع الانعام الترعول القليل
والتصريح على الشيء الاقامة عليه قوله بها اهلها بتداء وخبر
في موضع مفعول وجدتها قوله حقيلها المقبل في الاصل النبوم
في ظهره والمراد بها موضعها قوله او صفة عبدح هذا على تقدير
ان يعتبر وصف المفرح بالقليل قيل يقيد المفرح بكونه
في ساعة يحب المفرح تأمل قوله دعاني زمان حكاه او الجيم
ان كاني يا صاحبي من الملام الذي علمكما على السنة فان الجبة
الذي حليت الى الشوق حذ بيني اليه فمكي في حلبي فلذيق قريح
الملام قوله اذ البلوبل الخ اذ ترعت الطيور في الربيع فارل
الحزن المزعج المحور قوله جمع بلبال بالفتح قوله تتغوف بايات الخ
هذا من ابيات وصف اهل البصرة والمراد التفصيل اي منهم
العالمون ومنهم دون ذلك والقصد بهذا الى ان البصرة مصر
جامع قوله اعلمهم الخ هذا شكاية في جميع الناس وعائد مخصوص
والمعنى امات هؤلاء حتى حوى منهم معالي علم تاملهم وتصحفت
سيرتهم فلذلك ظهر لي ان ليس فيهم احد يحصل عليه مصول
قوله لون القافية دليل على ان السجع عند الكاتبي نفس
اللفظ قوله او غيره ذلك ذكر الفاضل شمس الدين بن النفس

الفرع في عروض المشهور ان القافية بعض الكلمة الاخيرة من
بشرط ان لا تكون تلك الكلمة بعينها ومعناها فان تكررت
تلك الكلمة الروي والقافية فما قبل تلك الكلمة فان تحركت
الحرف الاخير من الكلمة الى القافية فهي القافية الحرف الاخير
من تلك الكلمة مع الحركة السابقة عليها كما يقال بالقافية
مع بوح وبوح فرجاح وطماح كان ذلك الحرف ساكناً
فالقافية الحرف الاخير الى الحركة كما يقال اي بركن برجا
يوسف فالقافية الباء والسين مع حركة الميم وذلك اذا
لم يلحق بالكلمة الاخيرة جمع بمبنى الجمع وغيره والا فالقافية
الحرف الاخير الى الحركة كما يقال شرحي جسم سلسبا فالقافية
بجملة احرف مع الحركة قوله لصحح الاسماع الصحيح الجيم او
عمل السيف وغيره والاول هو الاظهر قوله وقد يخالف الوزن
فقط انت خبير بان مان كرم لا مناسبة بين التوازي والوزن
من اقام توهم المغايرة بين الفاصلتين الغير المختلفتين وزنا
حيث قال وان لم يختلفا في الوزن فان كان الخ قوله
ان توزي قرينة اي انت خبير بان الايذاء جعل الشيء قريبا
من شيء فالظاهر ان المفعول الاول قرينة اقتضى والمفعول
الثاني قرينة كما لا يخفى وقد يقرر ان الاولى ما قامت مقام
الفاعل المفعول الاول لانه كما في هذا المقام وقد يجعل
في بعض النسخ توفي قرينة اقتضى على ان يكون من الاسناد
وعلى الجملة قرينة الشارح قرينة الاولى ممنوعة لانها بمنزلة

٨٨
375

الفاعل تأمل قوله اي صار ذا وجد هو خروج النار من الزند
بفتح الزاي وسكون النون معناه بالفارسية آتش زن قوله
منها الوحشي اي خبر مبتدأ محذوف وقوله فيها الخيط خبر بعد
خبر والخيط بفتح الخاء موضع باليمامة تنسب اليه القنا اي
الرماح والمعنى تلك النار منها الوحشي جيد او مقدم لكن هذه
النار اوانس وتلك توافر وهن شبهه برماح الخيط
من حيث القد لكن الرماح موصوفة بالذبول وقد هن بالنضارة
والطراوة قوله فاعجم لما لم يجد اي هذا مدرج للممدوح بامتناع
مباراته للوسد فالضمائر المستكنة للوسد اي تأخر عنك
حين لم يجد معلما فيك واقبل حين علم انه اذا هرب
لمحسود اعلم ان فيك ليس على وزن عنك بحسب علم التصريف
لكنه على وزنه بحسب العروض اي التوافق في الحركة والسكون
لا في خصوصية الحركة فصح البيت مثالا للمجمع تأمل قوله وهل
كل مؤذنة اي المستوفام الانكار بالمقصود وهو ان لا وخليل
من بين الاخلاء بالوفاء قوله والاعياء اي الايقاح في الغنة
اي المنقر قوله في الجبل اي طامات الجبل قوله الروا هو بالكسر
والمد حبل يشد به امتاع على البعير والجمع ارواء قوله
فمن زعم ان كان يسقى الا بنت خبر بان المغنى الذي ذكر
الشارح قدس سره غير ظاهر من العبارة تأمل قوله فانك
انت الطاعم الكاسي اي حاصل المعدح الطعام والكسوة
فلذا حيثما هي الى طلب المكارم والرحلة وعملان يراد

دانت الطاعم والكاسي لما قدره الشارح قوله وقوفا بها
صحبي اي وقوفا نصب على الحال والعامل فيها قفا في
البيت السابق كما ذكر قفا نبك حال وقوف اصحابي
واتكاهم على مطيهم والوقوف جمع واقف كالشهود والقاعد
والقعود قفا حال كون اصحابي واقفين على مطاياهم
اي راجلين وانا قاعد تحت رواحلهم بتلك المنازل
يقولون لا تهلك اسى لاجل الحزن وعمل الصبر واظهار اليأس
خلاف ما في نفسك من الحزن هذا اخر ما قصدنا ايراده
من الفوائد اللطيفة والفرائد الشريفة التي اخذت بعضها
من افواه الائمة الاعلام وعثرت عليها في كتب الائمة الكرام اعلى
الله درجتهم في دار السلام الى يوم القيام وانا اخر دعوانا
ان الحمد لله رب العالمين كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى والصلوة
والسلام على سيد الانام المبعوث بالقرآن العظيم والفرقان الكريم
المسمى بالمختصر في المعاني والبيان المنسوب
الى جدي الزاكي كاسمه سعد في الجنان وصلى
الله وسلم على نبيه الكريم محمد وآله وصحبه وورثته
كلهم وحزبه والحمد لله على ما انعم وفتح وزين في اليسر
والعسر والحمد لله الفتاح

تم

عداد اوراق

٢٧٥

٢٦٥ ورقه